



مجلس الدولة

المكتب الفنى

مجلة المبادئ القانونية

التي تضمنتها فتاوى الجمعية العمومية
لقسمى الفتوى والتشريع

السنة التاسعة والأربعون

من اول أكتوبر ١٩٩٤ الى آخر سبتمبر سنة ١٩٩٥



الهيئة المصرية العامة للكتاب

٢٠٠١



مجلس الدولة

المكتب الفنى

مجلة المبادئ القانونية

التي تضمنتها فتاوى الجمعية العمومية
لقسمى الفتوى والتشريع

السنة التاسعة والأربعون

من اول أكتوبر ١٩٩٤ الى آخر سبتمبر سنة ١٩٩٥



الهيئة المصرية العامة للكتاب

بسم الله الرحمن الرحيم

تشكيل الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع السنة التاسعة والأربعون

من أول أكتوبر سنة ١٩٩٤ - إلى آخر سبتمبر سنة ١٩٩٥

السيد الأستاذ المستشار النائب الأول لرئيس مجلس الدولة
طارق عبد الفتاح سليم البشرى
رئيس الجمعية العمومية لقسمى
الفتوى والتشريع

السيد الأستاذ المستشار نائب رئيس مجلس الدولة
عبد المنعم عبد الفقار فتح الله
رئيس قسم التشريع

السيد الأستاذ المستشار نائب رئيس مجلس الدولة
محمود أحمد البدرى
رئيس اللجنة الأولى

السيد الأستاذ المستشار نائب رئيس مجلس الدولة
محمود عبد المنعم موافى
رئيس اللجنة الثانية

السيد الأستاذ المستشار نائب رئيس مجلس الدولة
صلاح عبد الفتاح أمين سلامة
رئيس اللجنة الثالثة
ورئيس إدارة الفتوى لوزارات
المالية والاقتصاد والتعويض
والثأببات الاجتماعية

السيد الأستاذ المستشار نائب رئيس مجلس الدولة
رائد محمد السيد يوسف
رئيس إدارة الفتوى لوزارة
الدفاع

السيد الأستاذ المستشار نائب رئيس مجلس الدولة
نبيل مبرهم مرلص
عضو قسم التشريع

السيد الأستاذ المستشار نائب رئيس مجلس الدولة
محمد توفيق محمد المزبوى
عضو قسم التشريع

السيد الأستاذ المستشار نائب رئيس مجلس الدولة
د. إبراهيم علي حسن
رئيس إدارة الفتوى لوزارة
الأشغال العامة والموارد المائية

السيد الأستاذ المستشار نائب رئيس مجلس الدولة
د. محمد عبد السلام مخلص
عضو قسم التشريع

السيد الأستاذ المستشار نائب رئيس مجلس الدولة
علي شحاته محمد سليمان
رئيس إدارة الفتوى لوزارات
الثقافة والإعلام والسياحة
والطيران والقرى العامة

السيد الأستاذ المستشار نائب رئيس مجلس الدولة
جودة عبد المقصود أحمد فرحات
رئيس إدارة الفتوى لوزارة
الصناعة والبتترول والكهرباء •

السيد الأستاذ المستشار نائب رئيس مجلس الدولة
د. محمود محمد أحمد عطية
رئيس إدارة الفتوى لوزارة
النقل البحري والمصالح الساعية
بالإسكندرية •

السيد الأستاذ المستشار نائب رئيس مجلس الدولة
كمال زكي عبد الرحمن اللمعي
رئيس إدارة الفتوى لوزارة
الزراعة •

السيد الأستاذ المستشار نائب رئيس مجلس الدولة
منصور حسن علي غريب
رئيس إدارة الفتوى لرئاسة
الجمهورية ومجلس الوزراء
والتنظيم والإدارة المحلية •

السيد الأستاذ المستشار نائب رئيس مجلس الدولة
عبد الله أبو العز عمران
رئيس إدارة الفتوى لوزارات
الداخلية والخارجية والعدل •

السيد الأستاذ المستشار نائب رئيس مجلس الدولة
أحمد شمس الدين عبد الحليم خفاجي
رئيس إدارة الفتوى لوزارة
التعليم والجامعات •

السيد الأستاذ المستشار نائب رئيس مجلس الدولة
الانعام عبد المنعم امام الغريبي
رئيس إدارة الفتوى لوزارة
الاسكان والتعمير •

السيد الأستاذ المستشار نائب رئيس مجلس الدولة
عل عوض محمد صالح
رئيس إدارة الفتوى لوزارة
النقل والمواصلات •

السيد الأستاذ المستشار نائب رئيس مجلس الدولة
عل فكري حسن صالح
رئيس إدارة الفتوى لوزاري
الصحة والأوقاف وشؤون
الأزهر •

السيد الأستاذ المستشار نائب رئيس مجلس الدولة
الطنطاوي محمد الطنطاوي
عضو قسم التشريع •

السيد الأستاذ المستشار نائب رئيس مجلس الدولة
أحمد أمين حسان
عضو قسم التشريع •

جلسة ٥ من أكتوبر سنة ١٩٩٤

طرق عامة - الطرق السريعة المميزة - رسوم استعمالها - أوجه صرف حصيلة رسوم استعمال مرور السيارات على الطرق السريعة المميزة (ضرائب ورسوم) (مرور) .

القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٦٨ بشأن الطرق العامة - قرار وزير النقل رقم ٢٠ لسنة ١٩٨٥ في شأن نظام صرف حصيلة رسوم استعمال مرور السيارات على الطرق السريعة المميزة .

المشروع عين أوجه صرف حصيلة رسوم استعمال مرور السيارات على الطرق السريعة المميزة ومن بينها تكلفة الجهود غير العادية والحواجز والتكاليف التي يقرها مجلس إدارة الهيئة العامة للطرق والكباري للعاملين الذين يشرفون على التحصيل وكذلك الذين يساعدون في صيانة الطريق أو أي أعمال أخرى ، وهذه العيادة الأخيرة اصحى جلبا أن صرف هذه المكائنت وتلك الحواجز ليس قاصرا على فئة من العاملين دون غيرها وإنما يجوز لمجلس إدارة الهيئة تقريرها للقائمين بأعمال أخرى بالهيئة في هذا المجال - قرار الهيئة العامة للطرق والكباري بتقرير مكافأة لمستشارها القانوني لقاء ما يؤديه من أعمال اضافية تخص الإدارة العامة للطرق السريعة متفقا وصحيح حكم القانون وكذلك الحكم بالنسبة لما ارتثته من مكافأة العاملين بجهاز مباحث النقل والمواصلات لقاء ما يقومون به من أعمال أمنية اضافية للهيئة .

تبين للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة ٩ مكررا من القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٦٨ بشأن الطرق العامة المضافة بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٤ تنص على أنه « يجوز بالنسبة الى الطرق السريعة المتميزة التي تحدد بقرار من مجلس الوزراء وتكون لها بدائل تحمل محلها فرض رسم استعمال مرور السيارات بالفئات الآتية : ... وتودع حصيلة الرسم في حساب خاص بأحد بنوك القطاع العام باسم الهيئة العامة للطرق والكباري ، وتخصص لرفع مستوى الخدمة على تلك الطرق وصيانتها وتشغيلها ، ويكون لهذا الحساب موازنة خاصة ... ويكون الصرف طبقا للنظام الذي يضعه وزير النقل بناء على اقتراح مجلس إدارة الهيئة العامة للطرق والكباري » .

ونفاذا لذلك صدر قرار وزير النقل رقم ٢٠ لسنة ١٩٨٥ في شأن نظام صرف حصيلة رسوم استعمال مرور السيارات على الطرق السريعة المميزة ، ونص في المادة الأولى منه على أن « تكون أوجه الصرف من حصيلة رسوم استعمال مرور السيارات على الطرق السريعة المميزة على

النحو الآتى : أولا - مصروفات التشغيل والصيانة والمصروفات الادارية :
(١) ٠٠٠ (٢) تكلفة الجهود غير الاعادية والحواجز والمكافآت التى يقررها
رئيس مجلس ادارة الهيئة العامة للطرق والكبارى للعاملين الذين يشرفون
على التحصيل والذين يساهمون فى صيانة الطريق أو أى أعمال أخرى ،

كما استعرضت الجمعية العمومية نص الفقرة الأخيرة من المادة ٥٥٥
من اللائحة المالية للميزانية والحسابات والذى جرى على أن « الخدمات
التي تؤدي للوزارات والمصالح والمحافظات ووحدات الادارة المحلية
والهيئات الخدمية فيتعين على الجهات الخدمية تأديتها دون تحصيل
تكاليف تلك الخدمات » .

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم أن المشرع عين أوجه صرف
حصيلة رسوم استعمال مرور السيارات على الطرق السريعة المميزة ،
ومن بينها تكلفة الجهود غير العادية والحواجز والمكافآت التى يقررها
مجلس ادارة الهيئة العامة للطرق والكبارى للعاملين الذين يشرفون على
التحصيل وكذلك الذين يساهمون فى صيانة الطريق أو أى أعمال أخرى ،
وبهذه العبارة الأخيرة أضحي جليا أن صرف هذه المكافآت وتلك الحواجز
ليس قاصرا على فئة من العاملين دون غيرها وإنما يجوز لمجلس ادارة الهيئة
تقريرها للقائمين بأعمال أخرى بالهيئة فى هذا المجال ، ومن ناحية ثانية
نقد حظرت اللائحة المالية للميزانية والحسابات على أى من الجهات الخدمية
التي عدها نص المادة ٥٥٥ منها أداء مقابل للخدمات التي تؤدي
ايا من جهات خدمية أخرى .

لما كان ذلك وكان المستقر عليه ، وعلى ما جرى به افتاء الجمعية
العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن للمنتدب الحق فى المكافأة الإضافية
عن الأعمال التي يؤديها بالجهة المنتدب اليها وكانت الهيئة فى الحالة
المروضة وهى الجهة المنتدب اليها مستشارها القانوني قد قررت مكافآته
اقاء ما يؤديه من أعمال قانونية اضافية تخص الادارة العامة للطرق السريعة
فمن ثم يكون قرارها فى هذا الشأن صدر متفقا وصحيح حكم القانون
ولا شأنه فيه ، وكذلك الحكم بالنسبة الى ما ارتآته من مكافأة العاملين
بجهاز شرطة مباحث النقل والمواصلات لقاء ما يقومون به من أعمال أمنية
اضافية للهيئة وتشجيعا لهم على بذل مزيد من الجهد ، الأمر الذى يقدر
معه متعينا القول بأحقيتهم فى صرف ما تقرر لهم من تلك المكافأة .

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسسى الفتوى والتشريع الى احقية
المستشار القانونى للهيئة فى الحالة المعروضة والضباط والجنود بجهاز
شرطة النقل والمواصلات والمرور فى استثناء مقابل الجهود غير العادية
والحوافز والمكافآت المقررة من حصىلة رسوم استعمال مرور السيارات
على الطرق السريعة المميزة .

(فتوى رقم ٦٥١ بتاريخ ١٠/١٠/١٩٩٤ - جلسة ١٠/١٠/١٩٩٤ ملف رقم
١٢٩٦/٤/٨٦)

جلسة ٥ من أكتوبر سنة ١٩٩٤

علمون مدنيون بالدولة - انتهاء الخدمة - المعاش - تحديد سن الاحالة الى المعاش -
سن الخامسة والستين .

المادة (٩٥) من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ . المادة الثانية والمادة السادسة من مواد اصدار قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ والمادة ١٦٤ من قانون التأمين الاجتماعي المشار اليه .

ان تحديد سن الاحالة الى المعاش ٥٥ جزء من نظام الوظيفة العامة الذي يخضع له الموظف لدى دخوله الخدمة وهو نظام قابل للتعديل باعتبار ان علاقة الموظف بجهة الادارة علاقة تنظيمية - ليس للموظف من سبيل في تعيين الاسباب التي تنتهي بها خدمته ومن بينها تحديد سن الاحالة الى المعاش - المنصوص في القانونين رقمي ٣٦ و ٣٧ لسنة ١٩٦٠ . قرر اصلا عاما يسرى على العاملين المخاضين باحكام القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ بانها خدمتهم لدى بلوغهم سن الستين ، يستثنى من ذلك الموظفين الموجودين بالخدمة في تاريخ العمل باحكام القانون الذين تعين قوانين توظيفهم بقاءهم في الخدمة بعد بلوغهم هذه السن . كما مد هذا الاستثناء ليسرى على مستخدمى الدولة وعمالها الدائمين وذلك بمقتضى حكم الاحالة المنصوص عليه بالمادة (٢٠) من القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ ، فاصبحت العمرة في الاستفادة من حكم هذا الاستثناء هي بالمراكز القانونية الثابتة في ١/٣/١٩٦٠ ان كان الامر يتعلق بموظف وفي ١/٢/١٩٦٠ ان كان الامر يتعلق بعامل او مستخدم . ثم صدر القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ مرددا ذات الحكم فجعل الاصل في انتهاء خدمة المخاضين باحكامه ببلوغهم سن الستين مع استثناء الموظفين والمستخدمين والعمال الموجودين بالخدمة بلى من هذه الصفات في ١/٦/١٩٦٣ تاريخ العمل باحكامه .

تبين للجمعية العمومية لقسى الفتوى والتشريع أن المادة ٩٥ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ تنص على أن « تنتهى خدمة العامل ببلوغه سن الستين وذلك بمراعاة أحكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بأصدار قانون التأمين الاجتماعي والقوانين المعدلة له . ولا يجوز مد خدمة العامل بعد بلوغه السن المقررة » وأن المادة الثانية من مواد اصدار قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ تنص على أن « يحل هذا القانون محل التشريعات الآتية : ٠٠٠ (١) القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ بأصدار قانون التأمين والمعاشات لموظفى الدولة ومستخدميها وعمالها المدنيين » وأن المادة السادسة من ذات القانون تنص على أن « يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القانون بالنسبة للمعاملين بأحكامه » كما تنص المادة ١٦٤ من قانون التأمين الاجتماعي المشار اليه على أنه « استثناء من المادتين

الثانية والسادسة من قانون الإصدار يستمر العمل بالبنود أرقام (١ و ٢ و ٤) من المادة (١٣) من قانون التأمين والمعاشات لموظفي الدولة ومستخدميها وعملها المدنيين الصادر بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ ، في حين أن المادة (١٣) من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ أنف البيان تنص على أن « تنتهي خدمة المنتفعين بأحكام هذا القانون عند بلوغهم سن الستين ويستثنى من ذلك : (١) المستخدمون والعمال الموجودون بالخدمة وقت العمل بهذا القانون الذين تقضى لوائح توظيفهم بانتهاء خدمتهم عند بلوغهم سن الخامسة والستين » . كما تبين للجمعية العمومية أن القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ كان قد حل محل القانونين رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ بإصدار قانون التأمين والمعاشات لموظفي الدولة ورقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ بشأن التأمين والمعاشات لمستخدمي الدولة وعملها المدنيين ، وكانت المادة ١٩ من القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ - المعمول به اعتبارا من ١/٣/١٩٦٠ - تنص على أن « تنتهي خدمة الموظفين المنتفعين بأحكام هذا القانون عند بلوغهم سن الستين ويستثنى من ذلك : (١) الموظفون الذين تجيز قوانين توظيفهم استبقائهم في الخدمة بعد السن المذكورة ٥٠ » كما كانت المادة (٢٠) من القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ - المعمول به اعتبارا من ١/٥/١٩٦٠ - تنص أن « تسرى على المستخدمين والعمال المنتفعين بأحكام هذا القانون سائر الأحكام الواردة في القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ المشار إليه فيما لم يرد به نص خاص في هذا القانون ٥٠ » .

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم جميعه أن تحديد سن الاحالة الى المعاش هو جزء من نظام الوظيفة العامة الذي يخضع له الموظف لدى دخوله الخدمة ، وهو نظام قابل للتعديل باعتبار أن علاقة الموظفين بجهة الادارة علاقة تنظيمية تحكمها القوانين واللوائح وليس للموظف من سبيل في تعيين الاسباب التي تنتهي بها خدمته ومن بينها تحديد سن احالته الى المعاش . وانما تحدد نظم التوظيف هذه السن حسبا يوجب الصالح العام الذي قد يقتضى تقرير بعض الاستثناءات لدى تحديد سن الاحالة الى المعاش وهو ما نهجه المشرع في القانونين رقمي ٣٦ و ٣٧ لسنة ١٩٦٠ المشار اليهما ، اذ قرر أصلا عاما يسرى على العاملين المتخاطبين بأحكام القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ بانتهاء خدمتهم لدى بلوغهم سن الستين ثم استثنى من الخضوع لهذا الأصل الموظفين الموجودين بالخدمة في تاريخ العمل بأحكام القانون الذين تجيز قوانين توظيفهم بقاءهم في الخدمة بعد بلوغهم هذه السن فيحق لهم الاستمرار في الخدمة بعدها وحتى بلوغهم السن المحددة لانتهاء خدمتهم في القوانين المعاملين بها في ذلك التاريخ .

كما مد هذا الاستثناء ليسرى على مستخدمي الدولة وعيالها الدائنين وذلك بمقتضى حكم الاحالة المنصوص عليه بالمادة (٢٠) من القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ فاضتحت العبرة فى الاستفادة من حكم هذا الاستثناء، هى بالمراكز القانونية الثابتة فى ١/٣/١٩٦٠ ان كان الأمر يتعلق بموظف وفى ١/٢/١٩٦٠ ان كان الأمر يتعلق بعامل أو مستخدم . ثم صدر القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ مرددا ذات الحكم فجعل الأصل فى انتهاء خدمة المخاطبين بأحكامه ببلوغهم سن الستين مع استثناء الموظفين والمستخدمين والعمال الموجودين بالخدمة باى من هذه الصفات فى ١/٦/١٩٦٣ تاريخ العمل بأحكامه فأقر لهم حق البقاء فى الخدمة حتى سن الخامسة والستين متى كانت لوائح توظيفهم تقضى ببقائهم فى الخدمة حتى بلوغهم هذه السن . ومن ثم يتولد لمن له حق البقاء بالخدمة حتى سن الخامسة والستين فى ظل أحكام القانونين رقم ٣٦ و ٣٧ لسنة ١٩٦٠ مركز قانونى ذاتى يستصعبه فى ظل القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ ومن بعده قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ .

ولما كان ذلك كذلك ، وكان المعروضة حالته قد عيّن فى ٩/١١/١٩٥١ بوظيفة ساعى طبقا لأحكام كادر عمال القناة الذى يقضى ببقائه فى الخدمة حتى بلوغه سن الخامسة والستين . واذا صدر القرار رقم ٦١١ لسنة ١٩٥٩ فى ٩/٥/١٩٥٩ بتعيينه بوظيفة مستخدم من الدرجة التاسعة الكتابية (١٠٨/٧٢) وهى من الدرجات الدائمة التى تنتهى خدمة شاغلها ببلوغه سن الستين ، وظل على هذا الوصف الى أن صادف القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ فى ١/٣/١٩٦٠ فقد زايته الصفة التى تجيز له البقاء فى الخدمة حتى سن الخامسة والستين ، فمن ثم تنتهى خدمته ببلوغه سن الستين باعتبار انها السن التى ببلوغها تنتهى خدمة الموظف كاصل عام .

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى انتهاء خدمة السيد/ أحمد أحمد عبد الجبار ببلوغه سن الستين .

١٠ فتوى رقم ٦٦٢ فى ١٧/١٠/٩٤ جلسة ٩٤/١٠/٥٠ ملف رقم ٢٤٩/٢/٨٦

جلسة ٥ من أكتوبر سنة ١٩٩٤

- الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع - اختصاص - ما يخرج عن اختصاصها -
 المعارضة في تقدير الرسوم (غرائب ورسوم) *
 المادة ٦٦ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ *
 المادة ١٦ و ١٧ و ١٨ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٩٤ في شأن الرسوم القضائية
 ورسوم التوثيق في المواد المدنية *

الأصل هو اختصاص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بالفصل في المنازعات التي تنشأ بين الوزارات أو بين المصالح العامة أو بين الهيئات العامة أو بين المؤسسات العامة أو بين الهيئات المحلية أو بين هذه الجهات بعضها البعض - خرج المشرع على هذا الأصل في القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٩٤ المشار إليه فاستن طريقا خاصا للظن في تقدير الرسوم القضائية إذا ناط ذلك بالمحكمة التي أصدر رئيسها أمر التقدير أو إلى القاضي حسب الأحوال ومن ثم ينحصر هذا الاختصاص عن الجمعية العمومية أي كان أطراف النزاع ولا يجوز الحجاج في هذا الشأن بنص المادة ١١٠ من قانون الرعايات المدنية والتجارية لأن الجمعية العمومية لا تستوى محكمة بالعلمى الذى عنه المشرع فى المادة ١١٠ المشار إليها .

تبين للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ان المادة ٦٦ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تنص على أن « تختص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بإبداء الرأى مسبقا فى المسائل والموضوعات الآتية : ٠٠٠٠٠ (د) المنازعات التى تنشأ بين الوزارات أو بين المصالح العامة أو بين الهيئات أو بين المؤسسات العامة أو بين الهيئات المحلية أو بين هذه الجهات وبعضها البعض . ويكون رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع فى هذه المنازعات ملزما للجانبين » وتنص المادة ١٦ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٩٤ فى شأن الرسوم القضائية ورسوم التوثيق فى المواد المدنية على أن « تقدر الرسوم بأمر يصدر من رئيس المحكمة أو القاضى حسب الأحوال بناء على طلب قلم كتاب المحكمة ويعلم هذا الأمر للمطلوب منه الرسم » وأن المادة ١٧ من القانون ذاته تنص على أنه « يجوز لنوى الشأن أن يعارض فى مقدار الرسم الصادر به الأمر المشار إليه فى المادة السابقة ٠٠٠ » وتنص المادة ١٨ على أن تقدم المعارضة الى المحكمة التى اصصدر رئيسها أمر التقدير أو الى القاضى حسب الأحوال ويصدر الحكم فيها بعد سماع أقوال قلم الكتاب والمعارض إذا حضر ، ويجوز استئناف الحكم فى ميعاد

عشرة أيام من يوم صدوره والا سقط الحق في الطعن ، كما تنص المادة ١١٠ من القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ في شأن المرافعات المدنية والتجارية على أنه « على المحكمة إذا قضت بعدم اختصاصها أن تأمر بإحالة الدعوى بحالتها الى المحكمة المختصة ولو كان عدم الاختصاص متعلقا بالولاية وتلتزم المحكمة الحال اليها الدعوى بنظرها » .

واستظهرت الجمعية في ذلك انه وان كان الأصل هو اختصاص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بالفصل في المنازعات التي تنشأ بين الوزارات أو بين المصالح العامة أو بين الهيئات العامة أو بين المؤسسات العامة أو بين الهيئات المحلية أو بين هذه الجهات وبعضها البعض الا أن المشرع في القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤٤ في شأن الرسوم القضائية ورسوم التوثيق في المواد المدنية خرج على هذا الأصل فيما يتعلق بالمنازعات التي تنور حول تقدير الرسوم القضائية فاستن طريقا خاصا للطعن فيها اذ ناط ذلك بالمحكمة التي أصدر رئيسها أمر التقدير أو الى القاضى حسب الأحوال . ومن ثم فإن اختصاص الفصل في تلك المنازعات ينحصر عن الجمعية العمومية وينعقد للمحكمة التي أصدر رئيسها أمر التقدير أو القاضى حسب الأحوال وذلك أيا كان أطراف النزاع . ولا يجوز الحجاج بأن نص المادة ١١٠ من قانون المرافعات يلزم الجمعية بنظر النزاع ، ذلك أن الجمعية العمومية بالرغم مما ناطه المشرع بها من سلطة استظهار الرأى الملزم طبقا لنص المادة ٦٦ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ الا أنها لا تستوى محكمة بالمعنى الذى عناه المشرع فى المادة ١١٠ سالفه البيان ، والاحالة لا تأتى الا بين محكمتين والحال أن الجمعية العمومية بحكم الأصل جهة للافتاء عن القانون اختصاصها وسائل اتصال الموضوعات بها وناط بها ابداء الرأى الملزم فيما ينشأ من نزاع بين الجهات العامة ، وبما لا تتجاوز معه فى حسمها لهذه المنازعات كبرها صاحبة رأى ملزم وليست محكمة تقضى .

ومن ثم فإن قضاء محكمة الاسكندرية الابتدائية فى الطعن فى قائمة الرسوم الصادرة عن الدعوى رقم ٤٨٤ لسنة ١٩٨٤ بعدم اختصاصها بنظره وحالته الى الجمعية العمومية ليس من شأنه ان يثبت للجمعية العمومية اختصاصا غير معقود لها بحكم الأصل .

للك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم اختصاصها بنظر النزاع المائل .

(٤)

جلسة ٥ من أكتوبر سنة ١٩٩٤

مواخيص - السلطة المختصة بإصدار التراخيص والرقابة على المصنفات الفنية -
(مثال عامة) (ملاه ليلية) .

القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٩٢ بتعديل بعض أحكام قانون حماية حق المؤلف رقم ٣٥٤
لسنة ١٩٥٤ وقانون تنظيم الرقابة على الأشرطة السينمائية رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٥٥ .

بمؤد القانون المشار اليه عقد المشرع الاختصاص العام لوزارة الثقافة في إصدار
التراخيص والرقابة على المصنفات الفنية ، على نحو يتسع لشمول ما يعرض من هذه المصنفات
بالمحال العامة والملاهي الليلية الخاصة لاشراف وزارة السياحة . بمؤد هذا القانون
الذى قضى في المادة (٩) بالفاء كل نص يخالف احكامه لم يعد لوزارة السياحة اختصاص
في هذا الشأن .

تبين للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المشرع أصدر
القانون رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٥٥ بتنظيم الرقابة على الأشرطة السينمائية
ولوحات الفانوس السحرى والأغاني والمسرحيات والمنلوجات والاسطوانات
وأشرطة التسجيل الصوتي ، ونص في المادة (٢) على أنه « لا يجوز
بغير ترخيص من وزارة الارشاد القومى : أولا : تصوير الأشرطة
السينمائية بقصد الاستغلال . ثانيا : تسجيل المسرحيات أو الأغاني
أو المنلوجات أو ما يماثلها بقصد الاستغلال . ثالثا : عرض الأشرطة
السينمائية أو لوحات الفانوس السحرى أو ما يماثلها فى مكان عام .
رابعا : تأدية المسرحيات أو الأغاني أو المنلوجات أو ما يماثلها فى مكان
عام . خامسا : إذاعة المسرحيات أو الأغاني أو المنلوجات
أو ما يماثلها (٠٠٠) . وقد ورد بالمذكرة الإيضاحية لهذا القانون أنه تم
إعداد مشروعه أخذا بما جرى عليه العمل من بسط رقابة الدولة على
المواد الفنية البصرية والسمعية ، لما لها من أثر كبير فى نفوس المشاهدين
والمستمعين ولهبوط المستوى الفنى لبعض الأغاني والمنلوجات والأفلام
السينمائية والاسطوانات والمصنفات الفنية الأخرى . ولتصور الأحكام
القانونية التى أوردتها لائحة التيارات الصادرة فى ١٢/٧/١٩٩١ ، وعدم
كفايتها للاحاطة بكل أحكام الرقابة ، وعجزها عن مسايرة التطور . ورغبة
فى رفع المستوى الفنى للمصنفات التى تخضع للرقابة ، وفى تمكين
السلطات القائمة عليها من خلق رقابة واعية وحسنة متطورة .

كما تبين للجمعية العمومية انه في النطاق الزمني للعمل بأحكام القانون المشار اليه أصدر رئيس الجمهورية القرار رقم ٨٦٥ لسنة ١٩٦٦ بنقل اختصاصات وزارة الثقافة المنصوص عليها في القانون رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٥٥ الى وزارة السياحة وذلك بالنسبة الى البرامج الترفيهية والترويحية التي تعرض بالمحال العامة والملاهي الليلية التي تخضع لاشراف وزارة السياحة ، ونص في المادة (١) منه على أن « تنقل الى وزارة السياحة اختصاصات وزارة الثقافة المنصوص عليها في القانون رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٥٥ المشار اليه وذلك بالنسبة الى البرامج الترفيهية والترويحية التي تعرض بالمحال العامة والملاهي الليلية التي تخضع لاشراف وزارة السياحة » . وبتاريخ ١٩٩٢/٦/٤ صدر القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٩٢ بتعديل بعض أحكام قانون حماية حق المؤلف رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ وقانون تنظيم الرقابة على الأشرطة السينمائية ولوحات الفانوس السحري والأغاني والمسرحيات والمنلوجات والاستطوانات واشترطة التسجيل الصوتي رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٥٥ ، واستبدل بنص المادة (٢) من القانون رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٥٥ آنف البيان النص الآتي « لا يجوز بغير ترخيص من وزارة الثقافة القيام بأى عمل من الأعمال الآتية ، ويكون متعلقا بالمصنفات السمعية والسمعية البصرية : أولا : تصويرها أو تسجيلها أو نسخها أو تحويلها بقصد الاستغلال . ثانيا : أداؤها أو عرضها أو إذاعتها فى مكان عام . وتحدد شروط وأوضاع المكان العام المشار اليه أنفا بقرار من رئيس مجلس الوزراء . ثالثا : توزيعها أو تاجيرها أو تداولها أو بيعها أو عرضها للبيع » .

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم ، على ضوء ما تقضى به المادة (١٤٦) من الدستور ، أن استعمال رئيس الجمهورية للسلطة المفوضة له ، بموجب تلك المادة ، فى انشاء وتنظيم المرافق والمصالح العامة ليس تطبيقا من كل قيد ، وانما يجد حده الطبيعى فيما تنظمه القوانين من أحكام ، بحسبانها تحتل مرتبة أعلى فى سلم تدرج القواعد القانونية . فما يخوله القانون من مكنة أو اختصاص لوزارة بعينها لا يتأتى قانونا سلبها منها بمحض قرار من رئيس الجمهورية ، طالما بقيت الوزارة قائمة وعلى حدى من ذلك فانه ان كان لقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٦٥ لسنة ١٩٦٦ سالف البيان ، فيما نص عليه من استقطاع جانب من الاختصاصات المفوضة قانونا لوزارة الارشاد القومى واستنادها لوزارة السياحة ، من سنده اعتبارا من تاريخ النفاذ وزارة الارشاد المذكورة ، الا انه بصدد القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٩٢ المشار اليه وعقده الاختصاص العام لوزارة الثقافة فى اعتبار الترخيص والرقابة على المصنفات الفنية ، على نحو

يتسع لشمول ما يعرض من هذه المصنفات بالمحال العامة والملاهي الليلية الخاضعة لإشراف وزارة السياحة ، بصدر هذا القانون الذي قضى في المادة (٩) بإلغاء كل نص يخالف أحكامه ، صار قرار رئيس الجمهورية منسوخاً ، وبالتالي لم يعد ثم من سند يحمل القول بأن لوزارة السياحة اختصاص في هذا الشأن . يؤكد ذلك ويدعمه أن اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم أعمال الرقابة على المصنفات السمعية والسمعية البصرية الصادرة بقرار من رئيس مجلس الوزراء رقم ١٦٢ لسنة ١٩٩٣ في مناسبة تحديد شروط وأوضاع المكان العام ، نفاذاً للمادة (٢ / ثانياً) من القانون رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٥٥ المعدل بالقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٩٢ ، نصت في المادة الخامسة عشر على أنه « يعتبر في حكم الأمكنة العامة المقاهي وما يماثلها والنوادي الاجتماعية والرياضية والفنادق ووسائل المواصلات العامة » ولا ريب أن الفنادق التي جاء ذكرها بالنص هي من المنشآت السياحية وهي تندرج في عداد الجهات التي صارت وزارة الثقافة مختصة بإصدار التراخيص والرقابة على المصنفات الفنية التي تؤدي بها .

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى اختصاص وزارة الثقافة في إصدار التراخيص والرقابة على المصنفات الفنية التي تؤدي في المنشآت الفندقية والسياحية .

(فتوى رقم ٦٦٤ بتاريخ ١٧/١٠/١٩٩٤ جلسة ١٠/١٠/١٩٩٤ ملف رقم ٢٤٥٣/٢/٣٢)

جلسة ٥ من أكتوبر سنة ١٩٩٤

الاتحاد العام للتعاونيات - انتخاب رئيس مجلس إدارة الاتحاد - جواز إعادة انتخابه مرة واحدة فقط - المادة (١) ، والمادة (٦) من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٨٤ بشأن إنشاء الاتحاد العام للتعاونيات - أن المشرع جعل اختيار رئيس مجلس إدارة الاتحاد العام للتعاونيات بطريق الانتخاب لمدة أربع سنوات ، وأجاز إعادة انتخابه مرة واحدة فقط ، بلغ ما يجاوزها على نقض هذا الحكم مخالفا له - المذكرة الإيضاحية للقانون المشار إليه - المشرع جعل رئاسة الاتحاد بالانتخاب لمدة ثلاث سنوات - جعلها القانون أربع سنوات - تجدد مرة واحدة فقط » .

تبين للجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع أن المادة (١) من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٨٤ بشأن إنشاء الاتحاد العام للتعاونيات تنص على أن « ينشأ ويكتسب الشخصية الاعتبارية بموجب هذا القانون اتحاد عام للتعاونيات يسمى « الاتحاد العام للتعاونيات لجمهورية مصر العربية » . وأن المادة (٦) منه تنص على أن « يكون للاتحاد العام للتعاونيات مجلس إدارة على النحو التالي : (أ) رؤساء الاتحادات التعاونية (الإنتاجي والاستهلاكي والإسكاني والزراعي والثروة المائية) . (ب) ... وينتخب مجلس الإدارة رئيساً من بين رؤساء الاتحادات التعاونية المركزية لمدة أربع سنوات ويجوز إعادة انتخابه مرة أخرى ، كما ينتخب من بين أعضائه نائبين للرئيس وسكرتيراً عاماً . ويمثل مجلس الإدارة الاتحاد لدى الغير وأمام القضاء وينوب عنه في ذلك رئيسه » .

واستظهرت الجمعية العمومية من ذلك أن المشرع جعل اختيار رئيس مجلس إدارة الاتحاد العام للتعاونيات بطريق الانتخاب لمدة أربع سنوات ، وأنه ولئن كان قد أجاز إعادة انتخابه إلا أنه قصر ذلك على مرة أخرى ، يتقيد بها جواز إعادة الانتخاب على مرة واحدة فقط ، يقع ما يجاوزها على نقض هذا الحكم مخالفاً له . يدعم ذلك ما تضمنته المذكرة الإيضاحية للقانون المشار إليه أن مشروع القانون « جعل رئاسته للاتحاد بالانتخاب لمدة ثلاث سنوات - جعلها القانون أربع سنوات - تجدد مرة واحدة فقط » .

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لفسى الفتوى والتشريع الى أن إعادة انتخاب رئيس مجلس إدارة الاتحاد العام للتعاونيات ، وفقا للمادة (٦) من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٨٤ بشأن انشاء الاتحاد العام للتعاونيات ، تكون لمرة واحدة فقط .

(فتوى رقم ٦٦٥ بتاريخ ١٧/١٠/١٩٩٤ جلسة ٥/١٠/١٩٩٤ ملف رقم ٤٦٣/٦/٨٦) .

(٦)

جلسة ٥ من أكتوبر سنة ١٩٩٤

شركات قطاع الأعمال العام - طبيعتها القانونية .

شركات قطاع الأعمال العام - مكافآت ومرتبات ممثل هذه الشركات - استرداد المبالغ التي صرفت بها : يجاوز الحد الأقصى المقرر قانونا .

القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٨٣ - القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ .

إن شركات قطاع الأعمال العام المنظمة بالقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ تعتبر من حيث الطبيعة القانونية داخله في عموم ما عبر عنه المشرع في الدستور بالقطاع العام - المبالغ التي تؤدي بها بما في ذلك مقابل المزايا العينية التي تستحق لممثل شركات القطاع العام مقابل تمثيلها بأية صورة في مجالس إدارة شركات الاستثمار أو غيرها من الشركات التي تساهم شركات القطاع العام في رأسمالها ، هذه المبالغ ، تخضع لحكم الأيلولة المقرر بالمادة الأولى من القانون ٨٥ لسنة ١٩٨٣ الذي يسرى على كل ما يصدر عليه وصف القطاع العام - يؤدي ذلك أن ما يستحق لممثل شركات قطاع الأعمال العام في مجال إدارة البنوك المشتركة وشركات الاستثمار وغيرها من الشركات والهيئات التي تشارك شركات قطاع الأعمال العام في رأسمالها إنما يؤول إليها على أن تتولى كل منها صرف ما تحصله من مكافأة لممثلها في إطار الحد الأقصى الذي يحدده بتجديده قرار من رئيس مجلس الوزراء ، نفاذاً للقانون على نحو يقع منه صرف أية مبالغ لقاء ذلك التمثيل بما يجاوز الحد الأقصى مخالفًا للقانون متعبثاً ردها .

استعرضت الجمعية العمومية افتتاحها السابق الصادر بجلستها المنعقدة في ٦ من يولية سنة ١٩٩٤ ملف رقم (٣٩٧/٢/٤٧) والذي انطوى على بيان لأحكام القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه وما تضمنته نص المادة الأولى منه من انه « مع عدم الإخلال بالأحكام النهائية ، تؤول إلى الدولة والأشخاص الاعتبارية العامة أو البنوك أو غيرها من شركات القطاع العام - بحسب الأحوال - جميع المبالغ أيا كانت طبيعتها أو قيمتها أو الصورة التي تؤدي بها بما في ذلك مقابل المزايا العينية التي تستحق لممثل هذه الجهات مقابل تمثيلها بأية صورة في مجالس إدارة البنوك المشتركة أو شركات الاستثمار أو غيرها من الشركات والهيئات والمنشآت العاملة في الداخل والخارج التي تساهم أو تشارك تلك الجهات في رأسمالها ، وتستثنى من ذلك المبالغ التي تصرف مقابل قيام الممثل بأعمال رئيس مجلس الإدارة التنفيذي أو عضو مجلس الإدارة المنتخب أو مقاما نفقات فعلية مؤداة في صورة بدل سفر أو بدل أو مصاريف انتقال أو إقامة ، متى كان صرفها في حدود القواعد والنظم المعمول بها في الجهة

التي تباشر فيها مهمة التمثيل • ولا يسرى حكم هذه المادة على من يعار أو ينتدب طوال الوقت من الجهات المشار إليها للعمل بالبنوك المشتركة أو شركات الاستثمار أو غيرها من الشركات والهيئات والمنشآت التي تساهم أو تشارك فيها تلك الجهات • وينص القانون ذاته في مادته الثانية على أن « تحدد كل جهة المكافآت التي تصرفها لممثليها سنويا سواء كانوا من العاملين بها أو من غيرهم وذلك بما لا يجاوز الحد الأقصى الذي يصدر به قرار من رئيس مجلس الوزراء • ولا يجوز تجاوز الحد الأقصى المنصوص عليه في الفقرة السابقة بأية حال من الأحوال ولو تعدد تمثيل الشخص الواحد في أكثر من جهة ٠٠٠ » وتنص المادة الثالثة منه على أنه « على المسئولين عن إدارة البنوك المشتركة والشركات الاستثمارية وغيرها من الشركات والهيئات والمنشآت المشار إليها في المادة الأولى، وبغض النظر عن الأحكام والنظم التي تخضع لها ، أن يؤول المبالغ التي يستحقها لديها الممثلون المذكورون أيا كانت طبيعتها أو تسميتها أو صورتها الى الجهات التي يمثلونها وذلك خلال شهر من تاريخ استحقاقها ويقع عبء أداء هذه المبالغ على ممثل الجهات المشار إليها في المادة الأولى اذا كان تمثيلهم لها يتم في الخارج ٠٠٠ » •

ومن حيث انه يبين من مطالعة هذه الأحكام ، ان استظهار وجه الرأي في الموضوع المائل منوط بتحديد ما اذا كانت الشركات القابضة والتابعة الخاضعة لأحكام قانون قطاع الأعمال العام الصادر بالقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ ، ولاتزال تعد من شركات القطاع العام بالمفهوم القانوني السائد ولم ينحصر عنها هذا الوصف •

ومن حيث ان الدستور نص في المادة (٢٩) على أن « الملكية ثلاث أنواع : الملكية العامة والملكية التعاونية ، والملكية الخاصة » • ثم عرفت المادة (٣٠) الملكية العامة بأنها « ملكية الشعب ، وتتأكد بالدعم المستمر للقطاع العام » • ومفاد ذلك أن الدستور ينظر الى القطاع العام باعتبار المفهوم القانوني والتنظيمي لملكية الشعب المعروفة بكونها الملكية العامة . فيعتبر من القطاع العام ما يعبر عن الأشكال القانونية عن الملكية العامة

١

ومن حيث انه لم تثر شبهة في الحاق وصف القطاع العام عن الشركات التي قام بتنظيمها قانون هيئات القطاع العام وشركاته الصادر بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ •

ومن حيث ان قانون قطاع الأعمال العام الصادر بالقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ وان أبعاد في مادة إصداره الأولى الشركات الخاضعة له من مجال تطبيق القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ ، فقد قضت مادة إصداره الثانية ، بحلول الشركات القابضة التي أنشأها قانون قطاع الأعمال العام محل هيئات القطاع العام التي نظمها القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ . وبحلول الشركات التابعة في القانون اللاحق محل شركات القانون الأسبق « وتنقل الى الشركات القابضة والشركات التابعة لها ٠٠٠ كافة ما لهيئات القطاع العام وشركاته الملغاه من حقوق » ٠ ودل حكما هاتين المادتين على أن القانون اللاحق قد استبدل تشكيلا وتنظيما بآخر ، دون أن يغير بذاته أوضاع الملكية العامة ولا صفة الملكية العامة للأموال التي تقوم عليها هذه التشكيلات ولا نسبتها الى الشعب ، طبقا للمفهوم الدستوري المشار اليه في المادتين ٢٩ و ٣٠ منه ٠

وبموجب هذه الطبيعة العامة للملكية ، نصت المادة (٢) من قانون قطاع الأعمال العام ، أن الشركة القابضة تتولى « في مجال نشاطها ومن خلال الشركات القابضة ما كان لهيئات القطاع العام بموجب المادة (١) من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ من مهام « المشاركة في تنمية الاقتصاد القومي والعمل على تحقيق أهداف خطة التنمية طبقا للسياسة العامة للدولة وخطتها » ، بملاحظة أن النص الجديد أبقى للشركات القابضة ما كان لهيئة القطاع العام من مشاركة في التنمية طبقا للسياسة العامة للدولة ٠

وان قانون قطاع الأعمال العام في المادة (١) منه ، وان كان عدل في بناء الهيئة المتنوعة من وحدات الانتاج ، وعدل من نظام الهيئة العامة الى نظام الشركة القابضة التي تتخذ شكل شركة المساهمة ، فقد أقر رأسمالها جميعه مملوكا للدولة أو الأشخاص الاعتبارية العامة ، وجعلها تتأسس بقرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على اقتراح الوزير المختص ، بدلا من صدور قرار التأسيس من رئيس الجمهورية كما كان طبعاً للمادة (٢) من قانون هيئات القطاع العام ، ومن ثم استبقى التأسيس في اطار القرارات السيادية دون عدول به عن ذلك الى الشكل التعاقدى ٠ واذا كان قانون قطاع الأعمال العام عدل ما رسمه القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٢ في المادة (٥) من تشكيل مجلس وحيد لادارة الهيئة بشكل بقرار من رئيس الجمهورية عدل عن ذلك الى تشكيل جمعية عامة لشركة قابضة ومجلس ادارة ، فقد استبقى طابع الارادة العامة في كل من هذين

التشكيلين ، اذ تتكون الجمعية العامة طبقا للمادة (٩) من قانون قطاع الأعمال العام من « الوزير المختص رئيسا ومن أعضاء » يصدر باختيارهم قرار من رئيس مجلس الوزراء ويحدد هذا القرار فيما يحدد ما يتقاضونه من بدلات الحضور . كما يتشكل مجلس الادارة طبقا للمادة (٣) من القانون ذاته ، « بقرار من الجمعية العامة بناء على اقتراح رئيسها لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد ٠٠٠ » ومن ثم يكون تعيين أعضاء مجلس الادارة بقرار من الجمعية العامة التي عينت هي ذاتها بقرار من رئيس مجلس الوزراء ، وهذه الجمعية العامة تختار أعضاء مجلس الادارة في اطار ما يعرضه عليها رئيسها المختار بنص القانون بموجب وصفه الوزير المختص ، فليس لها صلاحية الترشيح المتبدا لأعضاء مجلس الادارة وليس لها الا أن توافق أو لا توافق على ما يعرضه عليها رئيسها .

وبالنسبة للشركات التابعة ، فقد عرفتها المادة (١٦) من قانون قطاع الأعمال العام بأنها « ما يكون لاحدى الشركات القابضة ٥١٪ من رأسمالها على الأقل » الامر الذى يماثل تعريف المادة (١٨) من القانون رقم (٩٧) لسنة ١٩٨٣ لشركات القطاع العام بحسبانها كل شركة يمتلكها شخص عام بمفرده أو يساهم فيها بنسبة لا تقل عن ٥١٪ ٠٠ ، وهي طبقا للمادة (١٧) من قانون قطاع الأعمال العام تتأسس بقرار من الوزير المختص بناء على اقتراح مجلس ادارة الشركة القابضة ، بما يشابه حكم المادة (١٩) من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ بالنسبة لشركات القطاع العام وتتشكل جميعيتها العامة من مجلس ادارة الشركة القابضة فضلا عن عدد محدد تختاره الجمعية العامة للشركة القابضة طبقا للمادتين ٢٥ و ٢٦ وتتشكل مجلس الادارة من أعضاء يختارهم مجلس ادارة الشركة القابضة ورئيس يرشحه هذا المجلس وتختاره الجمعية العامة للشركة القابضة . وذلك كله طبقا لحكم المادتين (٢١) و (٢٢) من قانون قطاع الأعمال العام .

والحاصل أن المادتين (٢١) و (٢٢) سألتي الذكر قد قضتا بأن يدخل فى تشكيل مجلس ادارة الشركة التابعة ، سواء كانت ملكيتها خالصة للهيئات العامة (م ٢١) ، أو كان رأسمالها مشتركا مع القطاع الخاص (م ٢٢) ، عدد مماثل للأعضاء المختارين « يتم انتخابهم من العاملين بالشركة طبقا للقانون المنظم لذلك ٠٠٠ » (فقرة جـ من المادة (٢١) وفقرة د من المادة (٢٢) ، وفى ذلك ما يماثل ما قضت به المادتان (٣٠) و (٣١) من القانون ٩٧ لسنة ١٩٨٣ . الامر الذى من مفاده أن قانون

قطاع الأعمال العام قد ألزم نفسه بما التزم به القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ من وجوب « تمثيل العمال في مجالس إدارة وحدات القطاع العام في حدود خمسين في المائة من عدد أعضاء هذه المجالس ٠٠٠ » • حسبيما نصت المادة (٢٦) من الدستور ، مما يستخلص منه أن واضح قانون قطاع الأعمال العام قد نظر اليه بحسبانه قانونا منظما « لوحدة من القطاع العام » • ويؤكد هذا المعنى أن المادة (٢١) من هذا القانون الأخير نظمت تشكيل مجلس إدارة الشركة « التي يملك رأسمالها بأكمله شركة قابضة بمفردها أو بالاشتراك مع شركات قابضة أخرى أو أشخاص عامة أو بنوك القطاع العام بينما نظمت المادة (٢٢) تشكيل مجلس إدارة الشركة التي يساهم في رأس ماله أفراد أو أشخاص اعتبارية من القطاع الخاص وإن المغايرة بين نوعي الشركتين يفيد انه لا يصدق على الشركات القابضة وصف كونها من القطاع الخاص •

والحاصل أيضا أن المادة (٣٦) من قانون قطاع الأعمال العام ناطت بتقسيم الشركة القابضة ودمجها بقرار يصدره رئيس مجلس الوزراء بناء على عرض الوزير المختص وتقسيم الشركة التابعة ودمجها يكون بقرار من مجلس إدارة الشركة القابضة واعتماد الجمعية العامة لها ، كما أن تقدير صافي أصول الشركات يتم باعتماد من الوزير المختص أو الجمعية العامة حسب الأحوال طبقا لنص المادة (٣٧) من القانون ذاته • وقضت المادة (٤٢) بأن لوائح العاملين بالشركة تعتمد « من الوزير المختص » ولائحة نظام أعضاء الإدارة القانونية تصدر « بقرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على عرض الوزير المختص » وسلطة الوزير المختص في الاعتماد والعرض ترد في هذه الحالة بموجب وصفه الوزاري لا بوصفه رئيسا للجمعية العامة للشركة القابضة ، وكذلك من باب أولى سلطة رئيس الوزراء • كما نيط بالمحاكم التاديبية بمجلس الدولة عدد من الاختصاصات بشأن تاديب العاملين بهذه الشركات طبقا للمادة (٤٤) من القانون ذاته •

ومن حيث أنه يبين من كل ذلك ، أن قانون قطاع الأعمال العام وإن كان غاير من أسلوب إدارة الشركات التي أخضعها لأحكامه ، وأعاد تنظيمها بما يكفل لها قدرا أكبر من وسائل التسيير الذاتي والإدارة الذاتية ، وقفرا أقل من هيمنة السلطات الوصائية ، وبما يكفل قيام علاقة التبعية بين مستوياتها بأسلوب التتابع إذ يناط بكل مستوى تشكيل ما دونه ، لا بأسلوب التوازي الذي يتبع للمستوى الأعلى التدخل

المباشر فى شئون ما تتابع من مستويات أدنى ، وبما يكفل تمويض هذه الوحدات للأوضاع الاقتصادية للسوق ومساءلتها حسب النتائج وتيسير إمكان توسيع قاعدة الملكية مستقبلا . وإن كان القانون الأخير قد غير فى كل ذلك ، فلا تزال الطبيعة القانونية لما خضع له من شركات هى ذاتها الطبيعة القانونية لشركات القطاع العام ، بحسبان أن معيار وصف الشركة بأنها من شركات القطاع العام تتعلق بالملكية العامة لأموالها لا بأسلوب إدارتها وإمكانات نشاطها . وبحسبان ما ترتبه الملكية العامة من وجوب التعبير عنها فى إطار الإزادة العامة التى تمثل الشخص المعنوى العام المالك للمال . وغنى عن البيان أن الجمعية العامة لشركة المساهمة طبقا للقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ تتكون من الملاك حملة الأسهم أنفسهم بينما الجمعية العامة للشركات المنظمة بالقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ تتكون من ممثلين للشخص العام المالك للمال العام وعضو هذه الجمعية العامة الأخيرة لا يملك بنفسه وإنما يمثل المالك ويعبر عن إرادته .

ومن حيث أن استعراض أوضاع التشريع المصرى يكشف عن أن القطاع العام لا يختص به تنظيم وحيد ورد بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ وما سبقه من قوانين حل محلها ، وأن القطاع العام عرف العديد من النظم التى تنوعت حسب نوع النشاط مثل قطاع البنوك وقطاع البترول أو حسب المناسبات التاريخية مثل الشركات التابعة لبعض الهيئات العامة أو مثل بعض شركات المقاولات . وإن انتقال عدد من الشركات من الخضوع للقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ بسان هيئات القطاع العام وشركاته إلى الخضوع لقانون قطاع الأعمال العام الصادر بالقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ ، لا يفيد بذاته انحسار وصف القطاع العام عن هذه الشركات ، كما أن عدم انطباق أحكام القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ على هذه الشركات لا يفقدها بذاته ذلك الوصف ما بقيت فى إطار الملكية العامة بالمعنى الوارد بالمادة ٢٩ من الدستور . وترتيباً على ما تقدم فإن شركات قطاع الأعمال العام المنظمة بالقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ تعتبر من حيث الطبيعة القانونية داخلة فى عموم ما عبر عنه المشرع فى الدستور بالقطاع العام . ولما كانت المبالغ أياً كانت طبيعتها أو تسميتها أو الصورة التى تؤدى بها بما فى ذلك مقابل المزايا العينية التى تستحق لممثل شركات القطاع العام مقابل تمثيلها بأية صورة فى مجالس إدارة شركات الاستثمار أو غيرها من الشركات التى تساهم شركات القطاع العام فى رأسمالها . هذه المبالغ ، تخضع لحكم الأيلولة المقررة بموجب المادة الأولى من القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٨٣ سالف الذكر ، والذى يتبسط على جميع ما يصدق

عليه وصف القطاع العام باعتباره مملوكا للدولة بغض النظر عن النظام القانوني الذي يحكمه ، نزولا على عموم نص تلك المادة وإطلاقه ، ومن ثم فإن ما يستحق لمثل شركات قطاع الأعمال العام في مجال إدارة البنوك المشتركة وشركات الاستثمار وغيرها من الشركات والهيئات التي تشارك أو تساهم شركات قطاع الأعمال العام في رأسمالها ، إنما يؤول الى تلك الشركات - شركات قطاع الأعمال العام - على أن تتولى كل منها صرف ما تجده من مكافأة لمثلها ، وذلك في إطار الحد الأقصى الذي يصدر بتحديد له قرار من رئيس مجلس الوزراء نافذا للقانون . على نحو يقع معه صرف أية مبالغ لقاء ذلك التمثيل بما يجاوز الحد الأقصى مخالفا للقانون ، متعينا ردها ، التزاما بما تقضي به المادة (١/١٨١) من التقنين المدني من أن كل من تسلم على سبيل الوفاء ما ليس مستحقا له وجب عليه رده .

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى انطباق أحكام القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه على ممثلي شركات قطاع الأعمال العام فيما تشارك في رأسماله من البنوك والشركات والهيئات والمنشآت المشار اليه بالمادة (١) من ذلك القانون تأييدا للافتاء السابق للجمعية العمومية في هذا الشأن والى انه يتعين استرداد المبالغ التي صرفت لهؤلاء الممثلين بما يجاوز الحد الأقصى المقرر قانونا .

(فتوى رقم ٦٦٦ بتاريخ ١٧/١٠/١٩٩٤ جلسة ١٠/١٠/١٩٩٤ ملف رقم ٤٠٠/٢/٤٧) .

(٧)

جلسة ٥ من أكتوبر سنة ١٩٩٤

خدمة عسكرية ووطنية - حالات الاعفاء منها - عدم شمولها حالة الابن الثاني لأبيه
الحى اذا كان الشقيق الأكبر له متغلفا عقليا .

المادة (٧) من قانون الخدمة العسكرية والوطنية الصادر بالقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١ . ان المشرع عين على سبيل الحصر بنص صريح فى لفظه ، حالات الاعفاء المؤقت من الخدمة العسكرية والوطنية ومن بينها الابن الوحيد لأبيه الحى . أى الذى لم يرزق والده سواء ، لا بعد ابنا وحيدا بالمفهوم المتقدم الابن الثانى اذا كان الأول فاقده الأهلية ومن ثم فانه لا يستظل أمام صراحة النص بالاعفاء من الخدمة العسكرية والوطنية .

ان المادة ٧ من قانون الخدمة العسكرية والوطنية الصادر بالقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١ تنص فى البند ثانيا منها على أن « يعفى من الخدمة العسكرية والوطنية مؤقتا : (أ) الابن الوحيد لأبيه الحى . (ب) » واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم أن المشرع عين على سبيل الحصر بنص صريح فى لفظه ، بين فى فحواه حالات الاعفاء المؤقت من الخدمة العسكرية والوطنية ومن بينها الابن الوحيد لأبيه الحى . أى الذى لم يرزق والده سواء ، وبالتالي فانه لا يعد ابنا وحيدا ، بالمفهوم المتقدم الابن الثانى اذا كان الأول فاقده الأهلية ومن ثم فانه لا يستظل - أمام صراحة النص بالاعفاء من الخدمة العسكرية والوطنية وإن كان ذلك قد يقتضى من المشرع إعادة النظر فى نص الاعفاء بما يجيز شموله هذه الحالة وإلى أن يتم ذلك بأداة قانونية سليمة لا يستباح مخالفة النص بحالته الراهنة .

لما كان ذلك وكان المواطن المروضة حالته رزق بولدين أحدهما متخلف عقليا والآخر موفور الصحة والعافية فإن هذا الأخير لا يعد - فى مفهوم النص المتقدم - ابنا وحيدا ومن ثم فلا يستظل بالاعفاء المؤقت من أداء الخدمة العسكرية والوطنية .

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى عدم جواز إعفاء الابن الثانى لأبيه الحى فى الحالة المروضة من أداء الخدمة العسكرية والوطنية .

(فتوى رقم ٦٦٧ بتاريخ ١٧/١٠/١٩٩٤ جلسة ٥/١٠/١٩٩٤ ملف رقم ٦٤/١/٥٨) .

(٨)

جلسة ٥ من أكتوبر سنة ١٩٩٤

عاملون بالاتحاد التعاوني الزراعي المركزي - إعادة تعيين - تسوية حالة (عاملون مدنيون بالدولة - إعادة تعيين) القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٨ بتعيين العاملين بالاتحاد التعاوني الزراعي المركزي وفروعه والاتحادات الاقليمية بوزارة الزراعة ووحدات القطاع الزراعي او اى جهة أخرى وتسوية اوضاعهم .

ان المشرع فى القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٨ أوجب على جهة الادارة تعيين العاملين الموجودين فى تاريخ نفاذه فى ١/١/١٩٧٨ بخدمة الاتحاد التعاوني الزراعي المركزي وفروعه بأقاليم والاتحادات الاقليمية فى وزارة الزراعة والهيئات والوحدات التابعة لها او اى جهة أخرى وذلك من تاريخ التحاقهم بالاتحادات المذكورة ، ولم يغفلها القانون سلطة تقديرية فى هذا الشأن الا بالنسبة لتقدير مدى استيفائهم ما يلزم توافره من الشروط العامة للتوظيف المنصوص عليها فى أى من القانونين رقمى ٥٨ و ٦١ لسنة ١٩٧١ بحسب الأحوال ، كما أوجب عليها فى ذات الوقت تسوية اوضاعهم وفقا للقواعد المنصوص عليها فى المادة الثانية منها او التى استعار فى الكثير منها احكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ بشأن الترفيلات بقواعد الرسوب الوظيفي وقانون تصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ - حتى العاملين المخاطبين باحكام القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٨ فى تعيينهم بالجهات المشار اليها وفى تسوية حالتهم مستمدة من حكم هذا القانون بما لا يجوز منه لجهة الادارة أن تمتنع عن تعيينهم ولا أن تمتنع عن اجراء التسوية لهم بالتطبيق لاحكام هذا القانون ، وان ترك المعروضة حالته شاعلا لوظيفة مؤقتة بدعوى عدم استيفاء مسوغات التعيين يصم مسلك جهة الادارة بمغاللة احكام القانون .

تبين للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ان المادة الأولى من القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٨ بتعيين العاملين بالاتحاد التعاوني الزراعي المركزي وفروعه والاتحادات الاقليمية بوزارة الزراعة ووحدات القطاع الزراعي او اى جهة أخرى وتسوية اوضاعهم نصت على أن « يعين العاملون الموجودون - فى تاريخ نفاذ هذا القانون - بخدمة الاتحاد التعاوني الزراعي المركزي وفروعه بالأقاليم والاتحادات الاقليمية فى وزارة الزراعة والهيئات والوحدات التابعة لها او اى جهة أخرى وذلك من تاريخ التحاقهم بالاتحادات المذكورة متى كانوا مستوفين الشروط العامة للتوظيف المنصوص عليها فى نظام العاملين المدنيين الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ ونظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ حسب الأحوال فيما عدا شرط اللياقة الصحية ونصت المادة الثانية من ذات القانون على أن « تسوى اوضاع العاملين المشار اليهم فى المادة السابقة وفقا للقواعد الآتية :

١ - يعين حملة المؤهلات الدراسية فى الفئات المالية المقررة تؤهلاتهم بالجهات التى يتم تعيينهم فيها وتحدد أقدمياتهم بواقع $\frac{1}{4}$ المدة من تاريخ التحاقهم بالاتحادات سالفه الذكر .

٢ - يعتبر العمال الحرفيون والمهنيون شاعليين للفئات المقررة للحرف والمهن المماثلة التى يعينون فيها ، وتحدد أقدمياتهم بواقع $\frac{1}{4}$ المدة من تاريخ بلوغهم سن ١٨ سنة حتى تاريخ التحاقهم بالاتحادات سالفه الذكر .

٣ - ٠٠٠٠

٤ - يرقى من يستوفى من العاملين المشار اليهم فى الفقرات السابقة حتى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٧ احدى المدد الكلية المنصوص عليها فى الجداول الملاحقة بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ والقوانين المعدلة له الى الفئات الاعلى طبقا لهذه الجداول وتعتبر أقدمية العامل فى الفئة المرقى اليها اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٧٨ ويتم الترقية فى ذات المجموعة الوظيفية التى يعين فيها .

ويدخل فى حساب المدد الكلية للعاملين المذكورين مالم يحسب فى تحديده أقدمياتهم من مدد العمل السابقة بالاتحاد التعاونى الزراعى المركزى وغيره من وحدات البنين التعاونى الزراعى ووحدات الجهاز الإدارى للدولة والحكم المحلى والقطاع العام وغيرها من الجهات المنصوص عليها فى المادة ١٨ من قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ والقوانين المعدلة له ، وذلك بشرط الا تقل مدد الخدمة السابقة عن سنة كاملة متصلة والا يكون سبب انتهاءه سوء السلوك وأن يقدم العامل طلبا بذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ نشر هذا القانون .

كما يرقى الى الفئة التالية كل من استوفى من العاملين المشار اليهم فى المادة السابقة حتى ١٩٧٨/٣/١ المدد المنصوص عليها فى قانون الرسوب الوظيفى بالنسبة للدرجة الأخيرة .

ولا يجوز أن يترتب على تطبيق القواعد السابقة حصول العامل على فئة أعلى من الفئة الثالثة (٦٨٤ - ١٤٤٠) أو أن يسبق زملاءه فى الجهة التى يعين بها سواء من حيث الفئة أو ترتيب الأقدمية .

كما استعرضت الجمعية العمومية ما نصت عليه المادة ٢٣ من قانون نظام العاملين المدنيين الحالى اشتمار اليه من أنه « استثناء من حكم

المادة ١٧ يجوز إعادة تعيين العامل في وظيفته السابقة التي كان يشغلها أو في وظيفة أخرى مماثلة في ذات الوحدة أو في وحدة أخرى بذات أجره ، الأصل الذي كان يتقاضاه مع الاحتفاظ له بالمدة التي قضاه في وظيفته السابقة في الأقدمية وذلك إذا توافرت فيه الشروط المطلوبة لشغل الوظيفة التي يعاد تعيينه عليها ، على ألا يكون التقرير الأخير المقدم عنه في وظيفته السابقة بمرتبة ضعيف .

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم جميعه أن المشرع في القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٨ أوجب على جهة الادارة تعيين العاملين الموجودين في تاريخ نفاذه في ١/١/١٩٧٨ بخدمة الاتحاد التعاوني الزراعي المركزي وفروعه بالأقاليم والاتحادات الاقليمية في وزارة الزراعة والهيئات والوحدات التابعة لها أو أي جهة أخرى وذلك من تاريخ التحاقهم بالاتحادات المذكورة ، ولم يخولها القانون سلطة تقديرية في هذا الشأن الا بالنسبة لتقدير مدى استيفائهم ما يلزم توافره من الشروط العامة للتوظيف المنصوص عليها في أي من القانونين رقمي ٥٨ و ٦١ لسنة ١٩٧١ المشار اليهما بحسب الأحوال ، كما أوجب عليها - في ذات الوقت - تسوية أوضاعهم وفقاً للقواعد المنصوص عليها في المادة الثانية منها أو التي استعار في الكثير منها - أحكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ بشأن الترقيات بقواعد الرسوب الوظيفي وقانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ . ومن ناحية أخرى أجاز المشرع في قانون العاملين المدنيين بالدولة المشار اليه إعادة تعيين العامل في وظيفته السابقة التي كان يشغلها أو في وظيفة أخرى تماثلها سواء أكانت في ذات الوحدة أو في غيرها بذات أجره الأصل الذي كان يتقاضاه ، واحتفظ للعامل في هذه الحالة بالمدة التي قضاه في الوظيفة السابقة في الأقدمية متى توافرت فيه الشروط المطلوبة لشغل الوظيفة المساد تعيينه عليها ، وألا يكون تقرير كفايته عن العام الأخير في الوظيفة السابقة بمرتبة ضعيف .

وخلصت الجمعية العمومية مما تقدم الى أن الثابت بالأوراق أن المروضة حالته كان يعمل مشرفاً زراعياً بالاتحاد التعاوني الزراعي اعتباراً من ١١/٩/١٩٧٣ ، ومع حل هذا الاتحاد عين بصفة مؤقتة بمديرية الزراعة بالقرية وجرى صرف مرتبه خصماً على وظائف الممارين الى حين صدور القانون الخاص بالاتحاد التعاوني ، بيد أنه لم تجر معاملته - لدى صدره - وفقاً لأحكامه بدعوى عدم استيفائه مسوغات التعيين .

ولما كان حق العاملين المخاطبين بأحكام القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٨ في تعيينهم بالجهات المشار إليها وفي تسوية حالتهم مستمدا من حكم هذا القانون بما لا يجوز معه لجهة الإدارة أن تمتنع عن تعيين المعروضة حالته ولا أن تمتنع عن إجراء التسوية له بالتطبيق لأحكام هذا القانون وإن تركه شاغلا لوظيفة مؤقتة بدعوى عدم استيفائه مسوغات التعيين ، يصم مسلك جهة الإدارة بمخالفته أحكام القانون ويوجب عليها انزال هذه الأحكام عليه وتسوية حالته بالتطبيق لها ولا يجوز الامتناع عن إجراء التسوية بدعوى انتهاء العمل بأحكام القانونين ١٠ و ١١ لسنة ١٩٧٥ اعتبارا من ٣٠/٦/١٩٨٤ اعلا لحكم المادة ١١ مكررا من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ المضافة بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨١ وما أوجبه هذه المادة من عدم جواز تعديل المركز القانوني للعامل بعد هذا التاريخ استنادا الى هذين التشريعين أو غيرهما مما نصت عليه من تشريعات الا اذا كان ذلك تنفيذا لحكم قضائي نهائي لايجوز ذلك لأن حق العامل في تسوية حالته في الحالة المعروضة مستمد من القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٨ وليس من القانونين رقمي ١٠ و ١١ لسنة ١٩٧٥ ، وهو ما أكدته المادة الحادية عشرة مكررا المشار إليها اذ لم يورد القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٨ ضمن التشريعات التي انتهى العمل بها في ٣٠/٦/١٩٨٤ .

وحيث أنه متى أعملت الإدارة ذلك بالنسبة الى المعروضة حالته فإن اعادة التعيين طبقا للمادة ٢٣ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة المشار اليه يكون قد صادف صحيح حكم القانون .

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى جواز اعادة تعيين السيد / طبقا للمادة ٢٣ من قانون العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ووجوب تسوية حالته طبقا للقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه .

(فتوى رقم ٦٨٦ بتاريخ ٢٣/١٠/١٩٩٤ جلسة ٥/١٠/١٩٩٤ ملف رقم ٨٦/٣/٨٦)

جلسة ١٩ من أكتوبر سنة ١٩٩٤

شركات قطاع الأعمال العام - الشركة التابعة - بدل الحضور والانتقال المقران ، من حضور اجتماعات الجمعية العامة للشركة - مدى أحقية رئيس وأعضاء مجلس إدارة الشركة التابعة في تقاضي هذا البدل .

قرارد وزير قطاع الأعمال العام رئيس الجمعية العمومية للشركة القابضة وقام لسنة ١٩٩٢ القرار المشار اليه جعل عضوية الجمعية العامة للشركة التابعة هي مناصب الأحقية في تقاضي بدل الحضور والانتقال المقررين لاجتماعات الجمعية العامة ، وبالتالي فان رئيس وأعضاء مجلس إدارة الشركة الذين يحضرون هذه الاجتماعات لا يحق لهم قانونا تقاضي هذين البدلين لانتفاء المناسبات - قانون قطاع الأعمال العام رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ قضى بحضور رئيس وأعضاء مجلس إدارة الشركة التابعة لاجتماعات الجمعية العامة في الشركة ، وقد اوجب قانون الشركات المساهمة ان يكون هذا الحضور بما لا يقل عن النصاب المقرر قانونا لصحة انعقاد جلسات مجلس الادارة ومن ثم فان مجلس الادارة انما يتخذ كهيئة وليس كأعضاء غاية الامر انه يعتقد أمام الجمعية وبالنظر الى أن المشرع عقد للجمعية العامة للشركة التابعة تحديد بدل حضور الجلسات الذي يتقاضاه أعضاء مجلس إدارة الشركة وبناء عليه يكون لمن يحضر اجتماع الجمعية العامة للشركة من رئيس وأعضاء مجلس الادارة تقاضي هذا البدل .

استعرضت الجمعية العمومية اقتامها السابق الصادر بجلستها المنعقدة في ٣١ من أغسطس سنة ١٩٩٤ ملف رقم (١٨٥/١/٤٧) الذي انطوى على استقراء للمادة الأولى من القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ باصدار قانون قطاع الأعمال العام التي تنص على أن « يعمل في شأن قطاع الأعمال العام بأحكام القانون المرافق ، ويقصد بهذا القطاع الشركات القابضة والشركات التابعة لها الخاضعة لأحكام هذا القانون وتتخذ هذه الشركات بنوعيتها شكل شركات المساهمة ويسرى عليها فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذا القانون وبالإلزامية مع أحكامه نصوص قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة الصادر بـ القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ » . وللمادة (٢١) من قانون قطاع الأعمال العام التي تنص على أنه « مع مراعاة أحكام المادة (٤) من هذا القانون يتولى إدارة الشركة التي يملك رأس مالها بأكمله شركة قابضة بمفردها أو بالاشتراك مع شركات قابضة أخرى أو أشخاص عامة أو بنوك القطاع العام مجلس إدارة يعين لمدة ٠٠٠ وتحدد الجمعية العامة بدل حضور الجلسات الذي يتقاضاه أعضاء المجلس وما يستحقه أعضاؤه المنتخبون من مكافأة

سنوية ٠٠٠ • • كما انطوى على استعراض للمادة (٢٢) من القانون ذاته التي تنص على انه « مع مراعاة أحكام المادة (٤) من هذا القانون يتولى ادارة الشركة التي يساهم في رأس مالها أفراد أو أشخاص اعتبارية من القطاع الخاص ، مجلس ادارة يعين لمدة ٠٠ وتحدد الجمعية العامة ما يتقاضاه أعضاء المجلس من بدل حضور الجلسات وما يستحقه أعضاء المجلس المنتخبون من المكافأة السنوية ٠٠٠ • • في حين تنص المادة (٢٥) منه على أن « تتكون الجمعية العامة للشركة التي تملك الشركة قابضة رأس مالها بأكمله أو تشترك في ملكيته مع شركات قابضة أخرى أو مع أشخاص عامة أو بنوك القطاع العام على النحو الآتي :

١ - رئيس مجلس ادارة الشركة القابضة أو من يحل محله في حالة غيابه رئيساً •

٢ - أعضاء مجلس ادارة الشركة القابضة التي تتبعها الشركة •

٣ - أعضاء من ذوى الخبرة لايزيد عددهم على أربعة تختارهم الجمعية العامة للشركة القابضة وتحدد ما يتقاضونه من بدل الحضور •

٤ - عضوان تختارهما اللجنة النيابية ويحضر اجتماعات الجمعية العامة رئيس وأعضاء مجلس ادارة الشركة ومراقبو الحسابات من الجهاز المركزى للحسابات دون أن يكون لهم صوت معدود ٠٠٠ • وتنص المادة (٢٦) على أن « تتكون الجمعية العامة للشركة التي يساهم في رأس مالها مع الشركة القابضة أفراد أو أشخاص اعتبارية من القطاع الخاص على النحو الآتي : ١ - رئيس مجلس ادارة الشركة القابضة أو من يحل محله في حالة غيابه ، رئيساً ٢٠ - أعضاء مجلس ادارة الشركة القابضة التي تتبعها الشركة ٣٠ - المساهمون من الأفراد أو الأشخاص الاعتبارية من القطاع الخاص ، ويكون لهم حق حضور الجمعية العامة بالأصالة عن أنفسهم أو بطريق الانابة بشرط أن ٠٠٠ ويحضر اجتماعات الجمعية العامة رئيس وأعضاء مجلس ادارة الشركة ومراقبو الحسابات من الجهاز المركزى للحسابات دون أن يكون لهم صوت معدود ٠٠٠ • وتبين للجمعية العمومية ايضا أن المادة (٦٠) من قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ تنص على أن « يجب أن يكون مجلس الادارة ممثلا في الجمعية العامة بما لا يقل عن العدد الواجب توافره لصحة انعقاد جلساته ، وذلك في غير الأحوال التي ينقص فيها عدد أعضاء مجلس الادارة عن ذلك • ولا يجوز التخلف عن حضور الاجتماع بغير عذر مقبول • وفي جميع الأحوال لا يبطل الاجتماع اذا حضره ثلاثة من أعضاء مجلس الادارة على الأقل يكون

من بينهم رئيس مجلس الإدارة أو نائبه أو أحد الأعضاء المنتدبين للإدارة ، وذلك إذا توافر للاجتماع الشروط الأخرى التي يتطلبها القانون واللائحة التنفيذية ٠٠٠ ، بالإضافة الى أنه تبين للجمعية العمومية أن قرار رئيس مجلس الوزراء ووزير قطاع الأعمال العام رئيس الجمعية العمومية للشركة القابضة رقم ٣٢ لسنة ١٩٩٢ بعد أن حدد تشكيل الجمعيات العامة للشركات التابعة اشتمل على بيان المستحقات المالية من بدل حضور اجتماعات الجمعية .

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم أن المشرع حدد بنص صريح قاطع الدلالة الأعضاء الذين تتكون منهم الجمعيات العامة للشركات التابعة الخاضعة لأحكام قانون شركات قطاع الأعمال العام المشار اليه ، حسب التعداد الوارد بالمادتين (٢١) و (٢٢) مما من شأنه عدم قيام الخلط بين هؤلاء الأعضاء ومن عداهم ممن أوجب القانون حضورهم أو أجاز لهم ذلك وعلى مدى من ذلك فانه ولئن كان حضور رئيس وأعضاء مجلس إدارة الشركة التابعة ، الذين لايشملهم هذا التعداد ، اجتماع الجمعية العامة للشركة أمرا لازما قانونا الا أنهم يحضرون بهذه الصفة ، وليسوا كأعضاء في الجمعية العامة ، لانحسار هذه الصفة عنهم قانونا . واذا كان قرار وزير قطاع الأعمال العام المشار اليه جعل عضوية الجمعية العامة للشركة التابعة هي مناط الأبقية في تقاضى بدل الحضور والانتقال المقررين لاجتماعات الجمعية العامة ، وبالتالي فإن رئيس وأعضاء مجلس إدارة الشركة والعالمين المشار اليهم الذين يحضرون هذه الاجتماعات لا يحق لهم قانونا تقاضى هذين البدلين لانتفاء المناط .

بيد انه لما كان القانون آنف البيان قضى بحضور رئيس وأعضاء مجلس إدارة الشركة التابعة لاجتماعات الجمعية العامة في الشركة ، وكان قانون شركات المساهمة والتوصية بالإسهام والشركات ذات المسؤولية المحدودة سالف السان ، الذي يعد الشريعة العامة المنظمة لشركات المساهمة ومنها شركات قطاع الأعمال العام قد أوجب أن يكون هذا الحضور بما لا يقل عن العدد الواجب توافره لصحة انعقاد جلسات مجلس الإدارة أى لا بد أن يتوافر النصاب المقرر قانونا لصحة اجتماعه ومن ثم فإن مجلس الإدارة انما يعقد كهيئة ، وليس كأعضاء ، غاية الأمر انه ينعقد امام الجمعية . وبالتالي الى أن المشرع عقد للجمعية العامة للشركة التابعة تحديد بدل حضور الجلسات الذي يتقاضاه أعضاء مجلس إدارة الشركة ، وبناء عليه يكون لمن يحضر اجتماع الجمعية العامة للشركة مسن رئيس وأعضاء مجلس الإدارة تقاضى هذا البدل .

جلسة ١٩ من أكتوبر سنة ١٩٩٤

هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة - التصرف في الأراضي الصحراوية .

القانون رقم ٧ لسنة ١٩٩١ في شأن بعض الأحكام المتعلقة بأملاك الدولة الخاصة .

اعتباراً من تاريخ العمل بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٩١ في ١٤/٣/١٩٩١ أصبح منظورة على هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة إدارة واستغلال أو التصرف في أية أراضٍ صحراوية تقع خارج إطار مناطق القامة المجتمعات العمرانية الجديدة ، ويبقى لازماً للهيئة مادام لم يصدر قرار من رئيس الجمهورية بتحديد هذه المناطق باعتبار أن الهيئة تستمد ولايتها من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٩١ وذلك دون إخلال بولاية الهيئة في إدارة واستغلال والتصرف في الأراضي الصحراوية التي سبق أن خصصت لها بقرار من السلطة المختصة في ظل العمل بأحكام القانون ١٤٣ لسنة ١٩٨١ أو سبق أن تصرفت فيه فعلاً خلال فترة العمل بتلك الأحكام قبل نفاذ القانون رقم ٧ لسنة ١٩٩١ .

تبين للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة (١) من القانون المدني تنص على أنه « ١ - تسري النصوص التشريعية على جميع المسائل التي تتناولها هذه النصوص في لفظها أو في فحواها ٢٠ - ٤٠٠٠٠ » وتنص المادة (٢) على أنه « لا يجوز إلغاء نص تشريعي إلا بتشريع لاحق ينص صراحة على هذا الإلغاء ، أو يشتمل على نص يتعارض مع نص التشريع القديم أو ينظم من جديد الموضوع الذي سبق أن قرر قواعده ذلك التشريع » . كما تبين للجمعية أن المادة (١) من القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ في شأن الأراضي الصحراوية تنص على أنه « في تطبيق أحكام هذا القانون يقصد بالأراضي الصحراوية الأراضي المملوكة للدولة ملكية خاصة . والواقعة خارج الزمام بعد مسافة كيلو متر . ويقصد بالزمام حد الأراضي التي تمت مساحتها مساحة تفصيلية وحشرت في سجلات المساحة وفي سجلات المكلفات وخضعت للضريبة على الأطنان . وبالنسبة إلى المحافظات الصحراوية يعتبر زماماً ٤٠٠٠ » . في حين تنص المادة (٢) منه على أن « تكون إدارة واستغلال والتصرف في الأراضي الصحراوية الخاضعة لأحكام هذا القانون وفقاً للأوضاع والإجراءات المبينة فيما يلي : (١) يصدر وزير الدفاع قراراً بتحديد المناطق الاستراتيجية ذات الأهمية العسكرية من الأراضي الصحراوية التي لا يجوز تملكها ويتضمن القرار بيان القواعد الخاصة بهذه المناطق والجهات المشرفة عليها . ولا يجوز في غير الأغراض العسكرية إلا بموافقة وزير الدفاع وبالشروط التي يحددها » (ب) وفيما

عدا الأراضي المنصوص عليها في البند (أ) يصدر الوزير المختص باستصلاح الأراضي قرارا بتحديد المناطق التي تشملها خطة ومشروعات استصلاح الأراضي ، وتتولى الهيئة العامة لمشروعات التعبير ادارة هذه الأراضي ويكون التصرف فيها واستغلالها بمعرفة الهيئة بعد أخذ رأى وزارة الدفاع وبمراعاة ما تقرره في هذا الشأن من شروط وقواعد تتطلبها شؤون الدفاع عن الدولة ٠٠٠ (ج) الأراضي غير الواقعة في المناطق العسكرية أو في مواقع الاستصلاح المشار إليها في الفقرتين السابقتين ويتم استغلالها وإدارتها والتصرف فيها بمعرفة هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة بالتنسيق مع وزارة الدفاع وبمراعاة ما تقرره في هذا الشأن من شروط وقواعد تتطلبها شؤون الدفاع عن الدولة ٠ وتنص المادة (٢) من القانون ذاته على انه « ٠٠٠ ومع عدم الإخلال بما يخص لمشروعات الدولة ، تختص هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة دون غيرها بالاستغلال والإدارة والتصرف لغير أغراض الاستصلاح والاستزراع ويتم ذلك لحسابها ويعتبر موردا من مواردها » .

وتبين للجمعية العمومية أيضا أنه بتاريخ ١٣ من مارس سنة ١٩٩١ صدر القانون رقم ٧ لسنة ١٩٩١ في شأن بعض الأحكام المتعلقة بأموال الدولة الخاصة - المصوب به اعتبارا من ١٤ من مارس سنة ١٩٩١ - وتنص المادة (١) منه على أن « تسرى أحكام هذا القانون على أملاك الدولة الخاصة » . بينما تنص المادة (٢) على أن « تكون إدارة واستغلال والتصرف في الأراضي الصحراوية الخاضعة لأحكام القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ في شأن الأراضي الصحراوية وفقا للأوضاع والإجراءات الآتية : (أ) يصدر رئيس الجمهورية بعد موافقة مجلس الوزراء بناء على عرض وزير الدفاع قرارا بتحديد المناطق الاستراتيجية ذات الأهمية العسكرية من الأراضي الصحراوية التي لايجوز تملكها ، ويتضمن القرار بيان القواعد الخاصة بهذه المناطق » (ب) وفيما عدا الأراضي المنصوص عليها في البند (أ) يصدر رئيس الجمهورية بعد موافقة مجلس الوزراء بناء على عرض الوزير المختص - حسب الأحوال - قرارا بتحديد المناطق التي تشملها خطة ومشروعات استصلاح الأراضي أو مناطق إقامة المجتمعات العمرانية الجديدة ، أو المناطق السياحية ٠ وتتولى الهيئة العامة لمشروعات التعبير والتنمية الزراعية إدارة واستغلال والتصرف في الأراضي التي تخصص لأغراض الاستصلاح والاستزراع ، كما تتولى هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة إدارة واستغلال والتصرف في الأراضي التي تخصص لأغراض إقامة المجتمعات العمرانية الجديدة ٠ وتمارس كل هيئة من الهيئات المشار إليها سلطات المالك في كل ما يتعلق بالأملاك التي يهدها

اليها بها ، وتباشر مهامها في شأنها بالتنسيق مع وزارة الدفاع وبمراعاة ما تقرره من شروط وقواعد تتطلبها شئون الدفاع عن الدولة » . وأخيرا تنص المادة (٨) من ذلك القانون على أن « يلغى كل نص يخالف أحكام هذا القانون » .

واستظهرت الجمعية العمومية ما تقدم أن المشرع في مقام بيانها للجهات المختصة بإدارة واستغلال والتصرف في الأراضي الصحراوية الخاضعة لأحكام القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ ، ونطاق ولاية كل منها ، وضع أصلا عاما جعل بموجبه لهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة الولاية العامة في هذا المجال ، وذلك بعد استبعاد المناطق الاستراتيجية ذات الأهمية العسكرية التي يصدر بتحديدتها قرار من وزير الدفاع ، والمناطق التي تشملها خطة مشروعات استصلاح الأراضي حسبما يصدر بتحديدته قرار من الوزير المختص باستصلاح الأراضي . فكل ما لا يدخل من الأراضي الصحراوية في نطاق هاتين المنطقتين عقد المشرع في القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ المشار اليه الاختصاص بإدارته واستغلاله والتصرف فيه للهيئة المذكورة . وإذا أعاد المشرع من جديد بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٩١ تنظيم ذات الموضوع بأحكام مقابلة لما قرره القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ في هذا الشأن سلب بموجبه من الهيئة ولايتها آنفة البيان ، وجعلها مقصورة على مناطق إقامة المجتمعات العمرانية الجديدة التي يجري تحديدها بقرار من رئيس الجمهورية ومن ثم تكون الأحكام التي تضمنها القانون الأسبق صارت منسوخة ، وأصبح بالتالي محظورا على الهيئة اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٩١ في ١٤/٣/١٩٩١ إدارة واستغلال أو التصرف في أية أراضي صحراوية تقع خارج اطار مناطق إقامة المجتمعات العمرانية الجديدة ، ويبقى الخطر ملازما للهيئة مادام لم يصدر قرار من رئيس الجمهورية بتحديد هذه المناطق ، باعتبار أن الهيئة تستمد ولايتها من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٩١ في الحدود المشار اليها . وذلك دون إخلال بولاية الهيئة في إدارة واستغلال والتصرف في الأراضي الصحراوية التي سبق أن خصصت لها بقرار من السلطة المختصة في ظل العمل بأحكام القانون ١٤٣ لسنة ١٩٨١ ، أو سبق أن تصرفت فيه فعلا خلال فترة العمل بتلك الأحكام ، قبل نفاذ القانون رقم ٧ لسنة ١٩٩١ .

لذلك

انتهت الجمعية الصومية لتسعى الفتوى والتشريع الى انه لم تعد
لهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة ولاية بعد صدور القانون رقم ٧ لسنة
١٩٩١ فى التصرف فى الاراضى الصحراوية الا فى حدود مناطق اقامة
المجتمعات العمرانية الجديدة التى يصدر بتحديثها قرار من رئيس
الجمهورية .

(فتوى رقم ٦٨٨ بتاريخ ١٠/٢٣/١٩٩٤ جلسة ١٠/١٩/١٩٩٤ ملف رقم
٣٢٣/١/٥٤) .

جلسة ١٩ من أكتوبر سنة ١٩٩٤

فرائب ورسم جمرية - مناع الاعفاء .

قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ .

وضع الشرع أصلا علما مقتضاه خضوع جميع الواردات للفرائب الجمرية وغيرها من الفرائب الإضافية المقررة على الواردات بحيث لا يعفى منها إلا بنص خاص - قرر المشرع بمقتضى القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٧٤ بعض الإعفاءات الضريبية للمشروعات المصرية المنشأة في إطار خطة التنمية ، أجاز لرئيس الجمهورية إعفاء الآلات والمعدات ووسائل النقل اللازمة لإنشاء المشروعات المدرجة بخطة التنمية من الفرائب والرسم الجمرية - صدر قرار رئيس مجلس الوزراء بالتفويض من رئيس الجمهورية في بعض اختصاصاته بإعفاء المعدات والمهمات الواردة لمشروع فوسفات الوادي الجديد (أبو طرطور) اللازمة لممارسة نشاطه من الفرائب والرسم الجمرية شريطة ألا يتم التصرف فيها لجهة لا تتمتع بالإعفاء إلا بعد أداء الفرائب والرسم الجمرية وفقا لقيمتها عند التصرف وطبقا للتعريف الجمرية السائدة وقتئذ - علم اتمام إجراءات التصرف بالبيع في أحد الأوناش يجله ملك الجهة المطالبة بما يؤدي إلى رفض مطالبة مصلحة الجمارك بأداء الفرائب والرسم الجمرية المقررة عليه .

تبين للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة (٥) من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ تنص على أن « تخضع البضائع التي تدخل أراضي الجمهورية لفرائب الواردات المقررة في التعريف الجمرية علاوة على الفرائب الأخرى المقررة وذلك إلا ما يستثنى بنص خاص » . وتحصل الفرائب الجمرية وغيرها من الفرائب والرسم التي تستحق بمناسبة ورود البضاعة أو تصديرها وفقا للقوانين والقرارات المنظمة لها . ولا يجوز الإفراج عن أية بضاعة قبل اتمام الإجراءات الجمرية وأداء الفرائب والرسم المستحقة مالم ينص على خلاف ذلك في القانون » . كما تبين للجمعية العمومية أن المادة (٢) من القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٧٤ بتقرير بعض الإعفاءات الضريبية للمشروعات المصرية المنشأة في إطار خطة التنمية تنص على أنه « يجوز بقرار من رئيس الجمهورية إعفاء الآلات والمعدات ووسائل النقل اللازمة لإنشاء المشروعات المقبولة في نطاق أحكام هذا القانون ، من الفرائب والرسم الجمرية وغيرها من الفرائب والرسم » وأن المادة الأولى من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٨٣

وفي هذا الشأن - أيضا - فتوى رقم ٧٠٧ بتاريخ ١٠/٣٠/١٩٩٤ بذات الجلسة ملف

رقم ٢٥٠٩/٢/٢٣

لسنة ١٩٧٩ الصادر استنادا الى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٨٩ لسنة ١٩٧٨ بتفويض رئيس مجلس الوزراء في مباشرة بعض اختصاصات رئيس الجمهورية تنص على أن « تفي من الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم المعدات والمهمات الواردة لمشروع فوسفات الوادي الجديد (أبو طرطور) واللازمة لممارسة نشاطه وذلك فيما عدا الآلات وسيارات الركوب » وتنص المادة الثانية من القرار على أنه « يحظر التصرف في الأشياء المعفاة طبقا لهذا القرار لجهة لا تتمتع بالإعفاء الا بعد سداد الضرائب والرسوم الجمركية عليها وفقا لحالة هذه الأشياء وقيمتها وقت سداد هذه الضرائب وطبقا للتعريفات الجمركية السارية في تاريخ استصدار » .

واستظهرت الجمعية الصومية من تلك النصوص أن المشرع وضع أصلا عاما مقتضاه خضوع جميع الواردات للضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب الإضافية المقررة على الواردات بحيث لا يعفى منها الا بنص خاص ، مع استحقاق الضرائب والرسوم لدى ورود البضاعة . بيد أنه وخروجا على هذا الأصل أجاز المشرع - بمقتضى القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٧٤ بتفويض بعض الإعفاءات الضريبية للمشروعات المصرية المنشأة في إطار خطة التنمية لرئيس الجمهورية إعفاء الآلات والمعدات ووسائل النقل اللازمة لإنشاء المشروعات المدرجة بخطة التنمية من الضرائب والرسوم الجمركية . وبركيزة من ذلك صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٨٣ لسنة ١٩٧٩ ، بالتفويض من رئيس الجمهورية في بعض اختصاصاته بقراره رقم ٤٨٩ لسنة ١٩٧٨ ، بإعفاء المعدات والمهمات الواردة لمشروع فوسفات الوادي الجديد (أبو طرطور) اللازمة لممارسة نشاطه من الضرائب والرسوم الجمركية شريطة الا يتم التصرف فيها لجهة لا تتمتع بالإعفاء الا بعد أداء الضرائب والرسوم الجمركية المقررة عليها وفقا لحالتها وقيمتها عند التصرف وطبقا للتعريفات الجمركية السارية وقتئذ .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن الجهاز التنفيذي للهيئة العامة لتنفيذ المشروعات الصناعية والتعدينية شرع في التصرف في الوئش شاسيه رقم ٩٠٠٤٠٣٦ مودور رقم ٩٠٠٢٠٠١٤ الوارد من الخارج مشمول البيان الجمركي رقم ٢٣٣٣ برسم مشروع فوسفات الوادي الجديد (أبو طرطور) لشركة فوسفات البحر الأحمر ، ومن ثم طلب الى مصلحة الجمارك موافاته ببيان الضرائب والرسوم الجمركية المقررة عليه . بيد أن الشركة نكلت عن اتمام اجراءات العقد ولم يقع البيع ، وما انفك الوئش سالف البيان على ملك الجهاز متمتعا بالإعفاء الجمركي ، فمن ثم تغدو مطالبه مصلحة الجمارك المائلة الزام الجهاز التنفيذي للهيئة العامة لتنفيذ

المشروعات الصناعية والتعدينية بإداء الضرائب والرسوم الجمركية المقررة عليه لأجل لها من الواقع ولا تستند لها من القانون حرية بالرفض .

لذلك

انتهت الجمعية العمومية كقنصلتي الفتوى والتشريع الى رفض مطالبة مصلحة الجمارك بالزام الجهاز التنفيذي للهيئة العامة لتنفيذ المشروعات الصناعية والتعدينية أداء مبلغ ١٩٨٤٣٥ جنيها (مائة وثمانية وتسعين ألفا ومائتين وخمسة وثلاثين جنيها) قيمة ضرائب ورسوم جمركية على الوشش شاميه رقم ٩٠٠٤٠٣٦ موزور رقم ٩٠٠٢٠٠١٤

(فتوى رقم ٧٠٦ بتاريخ ١٠/٣/١٩٩٤ جلسة ١٩/١٠/١٩٩٤ ملف رقم ٢٥٠٨/٣/٣٢)

جلسة ١٩ من أكتوبر سنة ١٩٩٤

عاملون مدنيون بالدولة - علاوة خاصة - منط استحقاقها (تعين - ترقية) (وظائف - قيادية) القوانين أرقام ١٠١ لسنة ١٩٨٧ و ١٤٩ لسنة ١٩٨٨ و ١٢٣ لسنة ١٩٨٩ و ١٣ لسنة ١٩٩٠ و ١٣ لسنة ١٩٩٢ و ٢٩ لسنة ١٩٩٢ و ١٧٤ لسنة ١٩٩٣ - القانون رقم ٥ لسنة ١٩٩١ .

لقد أقر المشرع بمنح علاوة شهرية خاصة لجميع العاملين بالدولة والقطاع العام ولقد عمل بإحكام القوانين المشار إليها كما منحها لمن يعين بعد هذا التاريخ - التعيين المفعول في هذا الشأن هو التعيين المبني الذي تفتح به العلاقة الوظيفية بين العامل ووجه عمله - في مجال التعيين كأداة لتسهيل الوظائف القيادية وفقا لأحكام القانون رقم ٥ لسنة ١٩٩١ يتعين التفرقة بين التعيين المبني الذي تفتح به علاقة وظيفية لم تكن قائمة من قبل أو تدخل به في سياق وظيفي جديد مثبت الفصلة بالوضع الوظيفي السابق وبين التعيين المضمن ترقية لأنه يقوم في نطاق علاقة وظيفية قائمة وإن كان يدخلها في طور جديد أو ينشئ لها مركزا قانونيا جديدا لأن ذلك كله يظل امتدادا للوضع الوظيفي السابق مما يتعين إخراجها من المقصود بالتعيين وفقا لأحكام القوانين سابق الإشارة إليها . م .

أحقية الذين لم تمييزهم طبقا لأحكام القانون رقم ٥ لسنة ١٩٩١ في تعديل قيمة العلاوة الخاصة - تمييزهم وفقا لأحكام هذا القانون لا يعتبر تمييزا جديدا تفتح به علاقتهم الوظيفية إنما هو تعيين يتضمن ترقية وهو - امتداد للعلاقات الوظيفية القائمة .

استعرضت الجمعية العمومية نصوص القوانين الصادرة بتقرير علاوة خاصة للعاملين بالدولة والقطاع العام حيث تنص المادة ١ من القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٨٧ على أن « يمنح جميع العاملين بالدولة علاوة خاصة شهرية بنسبة ٧٠٪ من الأجر الأساسي لكل منهم في تاريخ العمل بهذا القانون أو في تاريخ التعيين بالنسبة لمن يعين بعد هذا التاريخ ولا تعتبر هذه العلاوة جزءا من الأجر الأساسي للعامل » .

كما تنص المادة (١) من القانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٨٨ على أن « يمنح جميع العاملين بالدولة علاوة خاصة شهرية بنسبة ١٥٪ من الأجر الأساسي لكل منهم في ١٩٨٨/٦/٣٠ أو في تاريخ التعيين بالنسبة لمن يعين بعد هذا التاريخ ولا تعتبر هذه العلاوة جزءا من الأجر الأساسي للعامل » .

وتنص المادة (١) من القانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٨٩ على أن « يمنح جميع العاملين بالدولة علاوة خاصة شهرية بنسبة ١٥٪ من الأجر

الأساسي لكل منهم في ١٦٨٩/٦/٣٠ أو في تاريخ التعيين بالنسبة لمن يعين بعد هذا التاريخ ولا تعتبر هذه العلاوة جزءاً من الأجر الأساسي للعامل .

ونصت المادة (١) من القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٩٠ على أن « يمنح جميع العاملين بالدولة علاوة خاصة شهرية بنسبة ١٥٪ من الأجر الأساسي لكل منهم في ١٦٨٩/٦/٣٠ أو في تاريخ التعيين بالنسبة لمن يعين بعد هذا التاريخ ولا تعتبر هذه العلاوة جزءاً من الأجر الأساسي للعامل » .

ونصت المادة (١) من القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٩١ على أن « يمنح جميع العاملين بالدولة علاوة خاصة شهرية بنسبة ١٥٪ من الأجر الأساسي لكل منهم في ١٩٩١/٥/٣١ أو في تاريخ التعيين بالنسبة لمن يعين بعد هذا التاريخ ولا تعتبر هذه العلاوة جزءاً من الأجر الأساسي للعامل » .

ونصت المادة (١) من القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٩٢ على أن « يمنح جميع العاملين بالدولة علاوة خاصة شهرية بنسبة ٢٠٪ من الأجر الأساسي لكل منهم في ١٩٩٢/٦/٣٠ أو في تاريخ التعيين بالنسبة لمن يعين بعد هذا التاريخ ولا تعتبر هذه العلاوة جزءاً من الأجر الأساسي للعامل » .

وعلى هذا جرى نص المادة (١) من القانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٩٣ بتقرير علاوة خاصة للعاملين بالدولة حيث قضت بمنح العاملين الموجودين بالخسمة في ١٦٨٩/٦/٣٠ علاوة خاصة بفئة ١٠٪ من الأجر الأساسي للموجودين بالخدمة في هذا التاريخ أو في تاريخ التعيين بالنسبة لمن يعين بعد هذا التاريخ ولا تعتبر هذه العلاوة جزءاً من الأجر الأساسي للعامل .

كما استعرضت الجمعية العمومية نص المادة (١) من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٩١ في شأن الوظائف القيادية في الجهاز الإداري للدولة والقطاع العام والتي تنص على أن « يكون شغل الوظائف المدنية القيادية في الحكومة ووحدات الإدارة المحلية والهيئات العامة والأجهزة الحكومية التي لها موازنة خاصة وهيئات القطاع العام وشركاته والمؤسسات العامة وبنوك القطاع العام والأجهزة والبنوك ذات الشخصية الاعتبارية العامة لمدة لا تتجاوز ثلاث سنوات قابلة للتجديد لمدة أو لمدد أخرى طبقاً لأحكام هذا القانون وذلك كله مع عدم الإخلال بأحكام القوانين واللوائح فيما يتعلق بباقي الشروط اللازمة لشغل الوظائف المذكورة ويقصد بهذه الوظائف تلك التي يتولى شغلها الإدارة القيادية بأنشطة الإنتاج أو الخدمات أو تصريف شئون الجهات التي يعملون فيها من درجة مدير عام أو الدرجة العالية أو الدرجة الممتازة أو الدرجة الأعلى وما يعادلها . »

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم أن القوانين أرقام ١٠١ لسنة ١٩٨٧ و ١٤٩ لسنة ١٩٨٨ و ١٢٣ لسنة ١٩٨٩ و ١٣ لسنة ١٩٩٠ و ١١ لسنة ١٩٩١ و ٢٩ لسنة ١٩٩٢ و ١٧٤ لسنة ١٩٩٣ فيما قررته من منح علاوة شهرية خاصة ، قضت بمنح هذه العلاوة لجميع العاملين بالدولة والقطاع العام وقت العمل بأحكامها ، كما منحتها لمن يعين بعد هذا التاريخ ، والتعيين المقصود في هذا الشأن حسب صريح النص هو التعيين المبتدأ الذي تنفتح به العلاقة الوظيفية بين العامل وجهة عمله .

ولاحظت الجمعية العمومية انه في مجال التعيين كأداة لشغل الوظائف القيادية وفقا لأحكام القانون رقم ٥ لسنة ١٩٩١ سابق الإشارة اليه يتعين التفرقة بين التعيين المبتدأ الذي تنفتح به علاقة وظيفية لم تكن قائمة من قبل ، أو تدخل به في سياق وظيفي جديد منبت الصلة بالوضع الوظيفي السابق ، وبين التعيين المتضمن ترقية لأنه يقوم في نطاق علاقة وظيفية قائمة فانه وإن كان يدفعها في طور جديد ، أو ينشئ لها مركزا قانونيا جديدا فإن ذلك كله إنما يظل امتدادا للوضع الوظيفي السابق مما يتعين اخراجه من المقصود بالتعيين وفقا لأحكام القوانين سابق الإشارة إليها .

وذلك مصداق ما تجرى به التفرقة فيمن يعين في إحدى الوظائف القضائية أو مجلس الدولة أو هيئة التدريس بإحدى الجامعات طبقا للقوانين ٤٦ و ٤٧ و ٤٩ لسنة ١٩٧٢ ، إذ عبر المشرع عن شغل الوظيفة بعبارة « التعيين » وشرط لشغلها شروطا تسع شغل الوظيفة من الوظيفة السابقة مباشرة كما تسع الشغل من خارج السياق الوظيفي كله ، وإن الرأي مستقر على أن الشغل من الوظيفة السابقة يعتبر ترقية وإن كان عبر عنه بلفظ التعيين ، وأن الشغل من خارج السياق الوظيفي هو وحده ما يصدق بشأنه مفهوم التعيين المبتدأ الذي تنفتح به العلاقة الوظيفية .

ومن حيث ان المعروضة حالتهم كانوا في تاريخ العمل بأحكام القوانين المقررة لهذه العلاوات من المخاطبين بأحكامها ، ومن ثم منحت لهم هذه العلاوات وبالتالي لا يجوز قانونا في مناسبة تعيينهم طبقا لأحكام القانون رقم ٥ لسنة ١٩٩١ تعديل قيمة هذه العلاوة الخاصة لأن تعيينهم وفقا لأحكام هذا القانون لايعتبر تعيينا جديدا تنفتح به علاقاتهم الوظيفية إنما هو تعيين يتضمن ترقية ، وهو امتداد لعلاقاتهم الوظيفية القائمة فعلا .

للمسك

انتهى رأى اللجنة العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم اجنية
المروضة حالتهم في تعديل قيمة العلاوة الخاصة بعد تعيينهم وفقا لاحكام
القانون رقم ٥ لسنة ١٩٩١ بشأن شغل الوظائف القيادية .

(فتوى رقم ٧٧٦ بتاريخ ١٩٩٤/١١/٦ - جلسة ١٩٩٤/١٠/١٩ ملف رقم
١٢٩٣/٤/٨٦)

مسئولية حارس الأشياء - تعويض مدنى .

المادة ١٧٨ من القانون المدنى .

مفاد نص المادة ١٧٨ من القانون المدنى أن الشخص الطبيعى أو الممنوى الذى له مكنة السيطرة على شيء يلتزم بحراسته حتى لا يسبب ضررا للغير فإذا أخل بهذا الالتزام افترض الخطأ فى جانبه والتزم بتعويض الغير عما يلحقه من ضرر بسبب الشيء الخاضع لحراسته ولا يعفيه من هذا الالتزام الا أن يثبت أن الضرر وقع بسبب أجنبى رغم ما بذله من عناية فى الحراسة - المسؤولية تتحقق بتولى شخص حراسة شيء تقتضى حراسته عناية خاصة او حراسة آلات ميكانيكية ووقوع الضرر بفعل الشيء فعند ذلك يكون حارس الشيء مسئولا عن الضرر ويلتزم من ثم بالتعويض .

تبين للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ان المادة ١٧٨ من القانون المدنى تنص على أن « كل من تولى حراسة أشياء تتطلب حراستها عناية خاصة او حراسة آلات ميكانيكية يكون مسئولا عما تحدثه هذه الأشياء من ضرر ما لم يثبت أن وقوع الضرر كان بسبب أجنبى لا يد له فيه » .

ومفاد ذلك أن الشخص الطبيعى أو الممنوى الذى له مكنة السيطرة على شيء يلتزم بحراسته حتى لا يسبب ضررا للغير ، فإذا أخل بهذا الالتزام افترض الخطأ فى جانبه والتزم بتعويض الغير عما يلحقه من ضرر بسبب الشيء الخاضع لحراسته ولا يعفيه من هذا الالتزام الا أن يثبت أن الضرر وقع بسبب أجنبى رغم ما بذله من عناية فى الحراسة .

واستظهرت الجمعية العمومية من ذلك أن المسؤولية تتحقق بتولى شخص حراسة شيء تقتضى حراسته عناية خاصة او حراسة آلات ميكانيكية ، ووقوع الضرر بفعل الشيء ، فعند ذلك يكون حارس الشيء مسئولا عن الضرر ويلتزم من ثم بتعويض .

ومن حيث أن الثابت من محضر الشرطة رقم ٢٣١ أحوال لسنة ١٩٨٣ ان السيارة رقم ١١٩٨ خط ٥٢ التابعة لهيئة النقل اصطلمت بسيارة رئاسة الجمهورية رقم ٤٤٣١٢ ملاكى القاهرة (٧٣ رئاسة) وتسبب تابع الهيئة بخطئه فى احداث التلفيات التى لحقت بها ، فمن

ثم تقوم مسئوليتها وتلتزم بتعويض رئاسة الجمهورية عن الأضرار التي لحقت سيارتها والتي بلغت قيمة اصلاحها مبلغ ٤٢٩٠ جنية .

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى الزام هيئة النقل العام أداء مبلغ ٤٢٩٠ جنية لرئاسة الجمهورية عوضاً عن الأضرار التي لحقت السيارة رقم ٤٤٣١٢ ملاكى القاهرة التابعة لرئاسة الجمهورية .

(فتوى رقم ٧٧٥ بتاريخ ١٩٩٤/١١/١٧ جلسة ١٩٩٤/١١/٩ ملف رقم ١٦٠٢/٢/٣٣) .

جلسة ٩ من نوفمبر سنة ١٩٩٤

عاملون بالمجارى والصرف الصحى ومياه الشرب - بدل ظروف ومخاطر الوظيفة - مقابل
نقدى عن وجبة غذائية - منافع استحقاقهما .

القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٨٣ بنظام العاملين بالمجارى والصرف الصحى المعدل بالقانون
رقم ١٦ لسنة ١٩٨٥ قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩٥٥ لسنة ١٩٨٣ بتقرير بدل ظروف
ومخاطر الوظيفة . قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩٥٦ لسنة ١٩٨٣ بتقرير مقابل نقدى
عن وجبة غذائية . قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧١١ لسنة ١٩٨٦ بتقرير بدل ظروف
ومخاطر الوظيفة والمقابل النقدي عن الوجبة الغذائية للعاملين بمياه الشرب .

• ان منافع استحقاق بدل ظروف ومخاطر الوظيفة وكذلك المقابل النقدي عن الوجبة
الغذائية للعاملين بالمجارى والصرف الصحى ومياه الشرب الخاصين لأحكام القانون رقم
٢٦ لسنة ١٩٨٣ المعدل بالقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٨٥ مرسوم فقط بصريح نص المادة (١)
من هذا القانون بالاستشغال بالمجارى والصرف الصحى ومياه الشرب ومن ثم فلا يشترط
لاستحقاق هذا البدل او ذلك المقابل ان يكون العامل شاغلا لاحدى الوظائف الفنية فى
هذا المجال - تكليف بعض العاملين بالخدمات المعاونة الاشتغال بهذه الاعمال يحق فى
شأنهم منافع استحقاق هذا البدل وذلك المقابل .

تبين للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ان المادة (١)
من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٨٣ بنظام العاملين بالمجارى والصرف
الصحي المعدل بالقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٨٥ تنص على أنه « تسرى
أحكام هذا القانون على العاملين الدائمين والمؤقتين بالهيئات القومية
والعامة والأجهزة الحكومية ووحدات الإدارة المحلية المستقلين بالمجارى
والصرف الصحى ومياه الشرب » . وتنص المادة (٢) من ذات القانون
على أن « يمنح العاملون الخاضعون لأحكام هذا القانون بدل ظروف
ومخاطر الوظيفة بحد أقصى ٦٠٪ من الأجر الأصلي تبعا لظروف العمل
والمخاطر التي يتعرض لها العامل وذلك وفقا للقواعد وللوظائف
وبالنسب التي يحددها قرار من رئيس مجلس الوزراء » كما تنص المادة
(٣) على أن « يمنح العاملون الخاضعون لأحكام هذا القانون الذين
تتطلب طبيعة عملهم التواجد فى مواقع العمل وجبة غذائية أو مقابلا
تقدبا عنها شهريا وفقا للقواعد وللوظائف التي يصدر بها قرار من
رئيس مجلس الوزراء » .

وفى هذا، لذلك صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩٥٥ لسنة
١٩٨٣ بتقرير بدل ظروف ومخاطر الوظيفة للعاملين بالمجارى والصرف

الصحي ، ونص في المادة الأولى منه على أن « يمنح العاملون الخاضعون لأحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٨٣ بدل ظروف ومخاطر الوظيفة وذلك غي الأحوال وبالنسب المبينة فيما يلي منسوبة الى الأجر الأصلي ٠٠٠٠ كما صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩٥٦ لسنة ١٩٨٣ بتقرير مقابل نقدي عن وجبة غذائية لبعض العاملين بالمجاري والصرف الصحي ونص في المادة الأولى منه على أن « يمنح العاملون الخاضعون لأحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٨٣ ٠٠ والذين تتطلب طبيعة عملهم التواجد غي مواقع العمل مقابلا نقديا عن وجبة غذائية وذلك على الوجه الآتي :

..... »

وأخيرا نصت المادة (١) من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧١٦ لسنة ١٩٨٦ بتقرير بدل ظروف ومخاطر الوظيفة ومقابل نقدي عن وجبة غذائية للعاملين بمياه الشرب على أن « يمنح العاملون بمياه الشرب ٠٠٠ بدل ظروف ومخاطر الوظيفة وذلك للوظائف التالية وبالنسب المبينة قرين كلا منها محسوبة على الأجر الأصلي للعامل ٠٠ »

واستظهرت الجمعية العمومية من مجموع النصوص المتقدمة أن مناه استحقاق بدل ظروف ومخاطر الوظيفة وكذلك المقابل النقدي عن الوجبة الغذائية للعاملين بالمجاري والصرف الصحي ومياه الشرب الخاضعين لأحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٨٣ المعدل بالقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٨٥ مرهون فقط بصريح نص المادة (١) من هذا القانون بالاستئصال بالمجاري والصرف الصحي ومياه الشرب ومن ثم فلا يشترط لاستحقاق هذا البديل أو ذلك المقابل أن يكون العامل شاغلا لاحدى الوظائف الفنية فى هذا المجال .

لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أنه إذا خلو جداول وظائف محافظة المتوفية من وظائف سرفية خاصة بالصرف الصحي ومياه الشرب اضطرت المحافظة الى تكليف بعض من العاملين بالمجموعة النوعية للخدمات المعاونة للأشغال بهذه الأعمال ومن ثم يتحقق فى شأنهم مناه استحقاق بدل ظروف ومخاطر الوظيفة والمقابل النقدي عن الوجبة الغذائية ويشدو متعينا تقرير آحقيتهم فى استئلاء هذا البديل وذلك المقابل .

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع الى احقية
 «العاملين في الحالة المعروضة في صرف بدل ظروف ومخاطر الوظيفة
 والمقابل النقدي للوجبة الغذائية».

(فتوى رقم ٧٧٦ بتاريخ ١٧/١١/١٩٩٤ جلسة ١٩٩٤/١١/٩ ملف رقم
 ١٢٧٧/٤/٨٠٠) .

جلسة ٩ من نوفمبر سنة ١٩٩٤

هيئة الشرطة - تقدير كفاية ضابط الشرطة - الأكثر المترقب على تقدير الكفاية بمرتبة ضعيف أو الحصول على تقريرين متتاليين بتقدير دون المتوسط . (ترقية) (علاوة دورية) (حكم) .

المادة ١٥ من قانون هيئة الشرطة الصادر بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ .

المشرع رتب على تقدير كفاية ضابط الشرطة بمرتبة ضعيف أو حصوله على تقريرين متتاليين بتقدير دون المتوسط الأثرين : أولهما : تأجيل العلاوة الدورية المستحقة له في السنة التالية لتلك المقدم عنها التقرير . وثانيهما : عدم جواز ترقيته خلال تلك السنة ، فإذا قدرت كفاية الضابط في السنة التالية مباشرة بجيد منحت له قيمة العلاوة المؤجلة بدون أثر رجعي ، أما إذا قدرت بأقل من ذلك فإنه يعزم - أيضا - من العلاوة الدورية المستحقة له في السنة التالية لتلك المقدم عنها التقرير ، كما لا تجوز ترقيته خلال تلك السنة - متى استتعال وضع تقرير كفاية عن الموظف فإنه يأخذ بأثر تقرير كفاية عنه وترتيب اثره بالنسبة اليه سواء فيما تعلق منها بالعلاوة الدورية المقررة أو الترقية الى الرتبة التالية وذلك بمرماته منها جميعا ، وينتظر في مدى أهليته للترقية في ضوء ما يسفر عنه التقرير المقدم بشأنه خلال السنة التالية لمودته .

أن المادة ١٥ من قانون هيئة الشرطة الصادر بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ تنص على أن « الضابط الذي قسم عنه تقرير سنوي واحد بتقدير ضعيف أو تقريران متتاليان بتقدير دون المتوسط تؤجل العلاوة الدورية المستحقة له في السنة التالية لتلك المقدم عنها التقرير ، كما لا تجوز ترقيته خلال تلك السنة ، فإذا حصل في السنة التالية مباشرة على تقرير بتقدير جيد منحت له قيمة العلاوة المؤجلة بدون أثر رجعي . أما إذا كان التقرير عن هذه السنة التالية مباشرة بتقدير ضعيف أو دون المتوسط حرم أيضا من العلاوة الدورية المستحقة له في السنة التالية لتلك المقدم عنها التقرير ، كما لا يجوز ترقيته خلال تلك السنة . » .

واستظهرت الجمعية العمومية من النص المتقدم أن المشرع رتب على تقدير كفاية ضابط الشرطة بمرتبة ضعيف أو حصوله على تقريرين متتاليين بتقدير دون المتوسط أثرين : أولهما تأجيل العلاوة الدورية المستحقة له في السنة التالية لتلك المقدم عنها التقرير . وثانيهما : عدم جواز ترقيته خلال تلك السنة ، فإذا قدرت كفاية الضابط في

السنة التالية مباشرة بجيد مفتح له قيمة العلاوة المؤجلة بدون أمر رجعي ، أما اذا قبلت بأقل من ذلك فانه يحرم - أيضا - من العلاوة الدورية المستحقة له في السنة التالية لتلك المقدم عنها التقرير ، كما لا تجوز ترقيته خلال تلك السنة .

ومن حيث انه ولئن كان الضابط المروضة خالقه قد استعصم لصالحه حكما من محكمة القضاء الاداري يقضى بالغاء قرار انهاء خدمته لانقطاع اعتبارا من ١٩٨٨/١٢/٨ وهو ما من شأنه اعادته الى الحالة التي كان عليها قبل صدور القرار الملغى نزولا على حجية الأحكام ، فان البابت من الاوراي انه كان قد قدم عنه تقرير كفاية بتقدير صيب عن عام ١٩٨٨ ، ولم تحرر عنه تقارير للأعوام من ٨٩ حتى ١٩٩١ لانتهاء خدمته لانقطاع .

ولما كان افتاء مجلس الدولة وقضائه يجري على أن الأصل في التقارير التي توضع عن الموظفين لتقدير كفايتهم خلال مدة معينه انها تستهدف أساسا تقييم أعمالهم في خلال هذه الفترة وانحكم عليها وعلى كفاية الموظف من خلالها ، فاذا ثبت أن الموظف لم يؤد عملا في الفترة التي وضع التقرير خلالها لأمر خارج عن ارادته : كمرض أقصده عن العمل أو قرار صدر بوقفه عن العمل فانه يمتنع على الجهة أن تضع عنه تقريراً خلال هذه الفترة ، اذ ليست هناك اعمال ادائها تكون محلا للتقييم، ومتى استحال وضع تقرير كفاية عن الموظف فانه يؤخذ بأخر تقرير لكفاية عنه ، وأعمالا لما تقدم ، يفدو متعينا الاعتداد بأخر تقرير كفاية قدم عن الضابط وهو الذي حرر عنه سنة ١٩٨٨ بمرتبة ضميم ، وترتيب آثاره بالنسبة اليه سواء ما تعلق منها بالعلوات الدورية المقررة في أعوام ٨٩ و ٩٠ و ١٩٩١ أو الترقية الى الرتبة التالية ، وذلك بحزماته منها جميعا ، على أن ينظر في مدى أحقيته للترقية بمراعاة حكم المادة ١٨ من قانون هيئة الشرطة في ضوء ما يمسفر عنه التقرير المقدم بشأنه خلال السنة التالية لعودته .

لذلك

انتهت الجمعية التأسيسية للقوى والتشريع الى أن النظر في مفتح المروضة حالته العلاوة والترقية مملوط بحصوله على تقرير كفاية لا يقل عن درجة جيه بمدة هؤلاء للخدمة .

د قسوى رقم ٧٧٩ بتاريخ ١٩٩٤/٢١/٢٠ جلسة ١٩٩٤/١١/٩ ملف رقم ١٨٨١/٣/٨٩

جلسة ٩ من نوفمبر سنة ١٩٩٤

الجمعية العمومية لتقسي الفتوى والتشريع - ما يفرج عن اختصاصها - المنازعات التي تنور حول الضريبة على الدخل - (ضرائب ورسوم) (ضريبة الدخل) .

القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة .

القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ باصدار قانون الضرائب على الدخل .

الأصل هو اختصاص الجمعية العمومية لتقسي الفتوى والتشريع بالفصل في المنازعات التي تنشأ بين الوزارات أو بين المصالح العامة أو بين الهيئات العامة أو بين المؤسسات العامة أو بين الهيئات المحلية أو بين هذه الجهات بعضها البعض إلا أن المشرع في قانون الضرائب على الدخل خرج على هذا الأصل فيما يتعلق بالمنازعات التي تنور حول الضريبة على الدخل استغناء ومقداراً فاستن طريقاً خاصاً للظن فيها أمام لجنة الظن والتي يجرى الظن في قراراتها بدعوى أمام المحكمة الابتدائية المختصة وفق الإجراءات والموايد التي عينها النص ، ولا كان الحكم الخاص يعمل به في خصوصه فإن الاختصاص بالفعل في تلك المنازعات ينحصر عن الجمعية العمومية وينتقل للجنة الظن ومن بعدها المحكمة الابتدائية المختصة .

تبين للجمعية العمومية أن المادة (٦٦) من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تنص على أن « تختص الجمعية العمومية لتقسي الفتوى والتشريع بإبداء الرأي مسبباً في المسائل والموضوعات الآتية : ٠٠٠ (د) المنازعات التي تنشأ بين الوزارات أو بين المصالح العامة أو بين الهيئات العامة أو بين المؤسسات العامة أو بين الهيئات المحلية أو بين هذه الجهات وبعضها البعض » ويكون رأي الجمعية العمومية لتقسي الفتوى والتشريع في هذه المنازعات ملزماً للجانين ، وأن المادة (١٢٥) من قانون الضرائب على الدخل الصادر بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ تنص على أنه « على المصلحة أن تخطر الشركة بكتاب موصى عليه يعلم الوصول بمناصر ربط الضريبة وقيمتها وإن تدعوها إلى موافاتها كتابة بملاحظات على التصحيح أو التعديل أو التقدير الذي أجرته المصلحة وذلك خلال شهر من تاريخ تسلم الإخطار ويتم ربط الضريبة على النحو الآتي : ٢٠٠ - إذا لم توافق الشركة على التصحيح أو التعديل أو التقدير أو لم تقم بالرد في الميعاد على ما طلبته المأمورية من ملاحظات على التصحيح أو التعديل أو التقدير ، تربط المأمورية الضريبة وفقاً لما يستقر عليه رأيها وتكون واجبة الأداء على أن تخطر الشركة بهذا الربط وبمناصره وبخطاب موصى عليه يعلم الوصول تجدد لها فيه ميعاد ثلاثين يوماً لقبوله

أو الطعن فيه طبقا لأحكام المادة ١٥٧ من هذا القانون ، فإذا وافقت الشركة على الربط أو انقضى الميعاد المشار إليه دون طعن أصبح الربط نهائيا أما إذا لم توافق الشركة على الربط أجبل الخلاف الى لجنة الطعن .

٢ - إذا لم تقدم الشركة الاقرار والمستندات وفقا لأحكام المادتين (١٢١ و ١٢٢) من هذا القانون ، تربط الضريبة طبقا لما يستقر عليه رأى المأمورية المختصة وتكون الضريبة واجبة الأداء . ويكون للشركة ابداء ملاحظاتها على هذا التقدير خلال ثلاثين يوما من تاريخ تسلمها الاخطار . وللشركة أن تطعن فى التقدير وفقا للإجراءات المنصوص عليها فى المادة ١٥٧ من هذا القانون ، وتنص المادة ١٥٧ من القانون آنف البيان المستبدلة بالقانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٩٢ على أنه « مع عدم الإخلال بحكم المادة (٦٥) من هذا القانون يكون للممول خلال ثلاثين يوما من تاريخ اخطاره بربط الضريبة فى الأحوال المنصوص عليها فى الفقرة (ب) من المادة (١٠٥) والمادة (١٠٦) والفقرة (٢) من المادة (١٢٥) من هذا القانون أو من تاريخ توقيع الحجز عليه فى الأحوال المنصوص عليها فى الفقرتين الثالثة والرابعة من المادة (١٤٩) من هذا القانون أن يطعن فى الربط فإذا انقضى هذا الميعاد دون طعن أصبح الربط نهائيا . ويرفع الطعن بصحيفة من ثلاث صور يودعها الممول المأمورية المختصة . وعلى المأمورية خلال ستين يوما من تاريخ تقديم صحيفة الطعن أن ترسلها الى لجنة الطعن مشفوعة بملخص الخلاف والاقرارات والمستندات المتعلقة به وأن تخطر الممول بكتاب موصى عليه يعلم الوصول بهرض الخلاف على لجنة الطعن . » .

كما تبين للجمعية العمومية أن المادة (١٦١) من قانون الضرائب على الدخل المشار إليه تنص على أن « لكل من مصلحة الضرائب والممول الطعن فى قرار اللجنة أمام المحكمة الابتدائية منعقدة بهيئة تجارية خلال ثلاثين يوما من تاريخ الاعلان بالقرار » وترفع الدعوى للمحكمة التى يقع فى دائرة اختصاصها المركز الرئيسى للممول أو محل اقامته المعتاد أو مقر المنشأة وذلك طبقا لأحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية المشار إليه » .

واستظهرت للجمعية العمومية مما تقدم أنه وإن كان الأصل هو اختصاص الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع بالفصل فى المنازعات التى تنشأ بين الوزارات أو بين المصالح العامة أو بين الهيئات العامة أو بين المؤسسات العامة أو بين الهيئات المحلية أو بين هذه الجهات

بعضها وبعض الا أن المشرع في قانون الضرائب على الدخل المشمل اليه جرح على هذا الأصل فيما يتعلق بالنزاعات التي تنور حول الضريبة على الدخل استحقاقا ومقدارا فأصبحت طريقا خالصا للطعن فيها أمام لجنة الطعن والتي يجرى الطعن في قراراتها يدعو أمام المحكمة الابتدائية المختصة وفق الاجراءات والمواعيد التي عينها النص .

ولا كان الحكم الخاص يعمل به في خصوصه فلأن الاختصاص بالفصل في تلك المنازعات ومن بينها المنازعة الماثلة - ينجر عن إنجمله العمومية وينتقد للجهة التي ناطم المشرع بها هذا الاختصاص وهي لجنة الطعن ومن بعدها المحكمة الابتدائية المختصة .

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى عدم اختصاصها بنظر النزاع الماثل .

(لتوى رقم ٧٨٠ بتاريخ ١١/٢٠/١٩٩٤ جلسة ١١/٩/١٩٩٤ ملف رقم

١٧٧/٢/٣٧)

جلسة ٩ من نوفمبر سنة ١٩٩٤

عاملون مدنيون بالدولة - مرتبا - مكافآت - مكافآت الامتحانات والحوافز للمنتدبين -
حتى خضوعها لقانون الضريبة الموحدة (شرائب ودسوم) (الزهر) .

- القانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ في شأن الضريبة الموحدة .

- ان مناط الخضوع لحكم المادة ٢/٥٢ من القانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ بالنسبة للمبالغ التي يحصل عليها العاملون في وحدات الجهاز الاداري للدولة والادارة المحلية والهيئات العامة ووحدات القطاع العام وقطاع الاعمال العام والمعاملون بكافآت خاصة علاوة على مرتباتهم الاصلية ومناخ خضوعها للقرينة الخاصة بها دون خصم مصاريف الحصول على الايراد لو للاعباء المالية ان يكون هناك مقابلة بين جهة عمل العامل الاصلية والجهة التي صرفت هذه المبالغ - المستشفيات التعليمية الختطب عليها لو منها العاملون بادارة جامعة الزهر تمثل احد التنظيمات الادارية التي يتكون منها الهيكل التنظيمي لجامعة الزهر ولذلك لا يعد التدب من الجامعة الى المستشفيات ندبا خارج جهة العمل بل نديبا داخلها ، مكافآت الامتحانات والحوافز للمنتدبين تعادل ضريبيا على اساس انها صرفت للعاملين من جهات عملهم الاصلية .

تبين للجمعية العمومية ان المادة الثانية من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ تنص على ان « في تطبيق احكام هذا القانون ... يقصد ١٠٠ - بالوحدة أ - كل وزارة او مصلحة او جهاز يكون له موازنه خاصة » وتنص المادة ٥٦ من ذات القانون على ان « يجوز بقرار من السلطة المختصة بنسب العامل لقيام مؤقنا بعمل وظيفة اخرى من درجة وظيفته او وظيفة تملوها مباشرة في نفس الوحدة التي يعمل بها او في وحدة اخرى اذا كانت حاجة العمل تسمح بذلك » وتنص المادة ٥ من القانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ في شأن الضريبة الموحدة على انه « تستحق الضريبة في اول يناير من كل سنة ٠٠ وتسرى على مجموع صافي الدخل الذي حققه الممول خلال السنة السابقة من الايرادات التالية طبقا للاحكام المنصوص عليها في هذا الكتاب ٣٠٠ - المرتبات وما في حكمها وتنص المادة (٥٢ / ٢) من ذات القانون على ان « كما تسرى الضريبة على المبالغ التي يحصل عليها العاملون الخاضعون للضريبة في وحدات الجهاز الاداري للدولة والادارة المحلية والهيئات العامة ووحدات القطاع العام وقطاع الاعمال العام والمعاملون بكافآت خاصة علاوة على مرتباتهم الاصلية من أي وزارة او هيئة عامة او أي جهة ادارية او وحيية من وحدات الادارة المحلية او

شركات القطاع العام أو قطاع الأعمال العام غير جهات عملهم الأصلي وذلك بغير تخفيض سواء لمواجهة التكاليف أو الأعباء العائلية » كما تنص المادة ٣٨٠ من اللائحة التنفيذية لقانون إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي يشملها رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٠ لسنة ١٩٧٥ على أن « تكون المستشفيات التعليمية الجامعية والملحقة بكلية طب الأزهر وحدة مستقلة في النواحي الفنية والإدارية والمالية ».

واستظهرت الجمعية العمومية من ذلك أن مناط الخضوع لحكم المادة (٥٢ / ٢) من قانون الضريبة الموحدة بالنسبة للمبالغ التي يحصل عليها العاملون في وحدات الجهاز الإداري للدولة والإدارة المحلية والهيئات العامة ووحدات القطاع العام وقطاع الأعمال العام والمعاملون بكادرات خاصة علاوة على مرتباتهم الأصلية ومناطق خضوعها للشريعة الخاصة بها دون خصم لمصاريف الحصول على الإيراد أو الأعباء العائلية هو أن تكون جهات صرف هذه المبالغ وزارة أو هيئة عامة أو وحدة من وحدات الإدارة المحلية أو شركة من شركات القطاع العام أو قطاع الأعمال العام غير جهات عملهم الأصلي أي أن يكون هناك مغايرة بين جهة عمل العامل الأصلية والجهة التي صرفت هذه المبالغ وهذه المغايرة إنما تتحقق إما باستقلال الشخصية الاعتبارية لجهة العمل الأصلية عن الجهة الصارفة وإما باستقلال الميزانية الخاصة بكل منهما ...

ومن حيث أن التأمث أن المستشفيات التعليمية المنتسب إليها أو منها العاملون المعروضة حالتهم ، وإن كانت تمثل وحدة مستقلة ماليا وإداريا وفنيا طبقا لنص المادة ٣٨٠ من اللائحة التنفيذية لقانون إعادة تنظيم الأزهر . بيد أنها في حقيقة الأمر تمثل أحد التنظيمات الإدارية التي يتكون منها الهيكل التنظيمي لجامعة الأزهر ، ولا تستقل عنها استقلالا تاما ، الأمر الذي لا يعد معه التنب من الجامعة إلى المستشفيات ندبا خارج جهة العمل بل يعد ندبا داخليا وفقا لنص المادة ٥٦ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة .

ومن حيث أنه لم يتحقق بالنسبة للعاملين المنتسبين بين إدارة جامعة الأزهر والمستشفيات التعليمية التابعة لكلية طب الأزهر ، مناط تطبيق نص المادة (٥٢ / ٢) من قانون الضريبة الموحدة حيث أنها لا تتمتع بالشخصية الاعتبارية كما أن ميزانيتها تعد جزءا من ميزانية

جامعة الأزهر الأمر الذي يعتبر معه أن المبالغ موضوع الحالة المعروضة إنما صرفت للعاملين من جهات عملهم الأصلية وتعامل ضرائبيا على هذا الأساس *

الملك:

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى استحقاق الضريبة على المبالغ التي تقاضاها المعروضة حالتهم بحسبانها مبالغ صرفت لهم من جهة عملهم الأصلي *

(فتوى رقم ٧٨٤ بتاريخ ١٩٩٤/١١/٣٠ جلسة ١٩٩٤/١١/٩ ملف رقم ٤٩٣/٣/٣٧)

جلسة ٩ من نوفمبر سنة ١٩٩٤

فربية - فربية جمركية - (بنك نصر) (جمارك) القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بشأن الجمارك - القانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ بتنظيم الاعفاءات الجمركية .

وضع المشرع اصلا عاما في قانون الجمارك يقضى بضخوع جميع الواردات للضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب الاضافية الاخرى المقررة على الواردات ما لم يرد نص خاص باعفاؤها ، تحصل هذه الضرائب عند ورود البضاعة - اعلى المشرع استثناء الهيئة العامة لبنك ناصر الاجتماعي بالنظر للأهداف الاجتماعية التي يضطلع بها من الرسوم الجمركية وملحقاتها بنص صريح في قانونها - ما تستورده الهيئة في النطاق الزمني للهدف بهذا النص لتيسر مشروعاتها يتمتع بالاعفاء من تلك الرسوم وملحقاتها - يحظر على الهيئة العامة لبنك ناصر الاجتماعي التصرف في الأشياء المطاة في غير الأغراض المكفأة من اجلها بأى نوع من انواع التصرفات ما لم تسدد عنها الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم المقررة وفقا لعالمتها وقبيلتها وطبقا لقلة الضريبة الجمركية المقررة في تاريخ السداد .

تبين للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة (٥) من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ تنص على أن « تخضع البضائع التي تدخل أراضي الجمهورية لضرائب الواردات المقررة في التعريف الجمركية علاوة على الضرائب الاخرى المقررة وذلك الا ما يستثنى بنص خاص ... » وأن المادة (١١) من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧١ بإنشاء هيئة عامة باسم بنك ناصر الاجتماعي المعدل بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧٥ تنص على أن « تعفى الهيئة من جميع أنواع الضرائب والرسوم التي يقع عليها وحملها عبء ادائها بما في ذلك الرسوم القضائية ورسوم التوثيق والشهر وكذلك الرسوم الجمركية وملحقاتها ... » في حين تنص المادة (٣) من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ بتنظيم الاعفاءات الجمركية على أن « تعفى من الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم الملحق بها وبشرط المعاينة الأشياء الآتية والتي يصدر بتحديدتها قرار من وزير المالية بناء على توصية الوزير المختص : ١٧ ٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠ - الآلات والمعدات التي يستوردها بنك ناصر الاجتماعي اللازمة لإنشاء المشروعات التي يملكها بالكامل » . وتنص المادة (١١) منه على أن « مع عدم الاخلال بما نص عليه هذا القانون من

(١) راجع أيضا فترى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المعدلتين في ١٩٨١/١٠/٢١ و ١٩٨٧/٥/٢٠ وقوتها رقم ٧٠٧ في ١٩٩٤/١٠/٣٠ جلسة ١٩٩٤/١٠/١٩ ملف ٢٥٠٩/٢/٣٢ .

أحكام خاصة تخضع الاعفاءات الجمركية للأحكام الآتية : ١ - (١) يحظر التصرف في الأشياء المفعلة في غير الأغراض المفعلة من أجلها بأي نوع من أنواع التصرفات ما لم تسد عنها الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم المقررة وفقاً لقيمتها وقيمتها وطبقاً لقنن الضريبة الجمركية المقررة في تاريخ السداد ويعتبر التصرف بدون إخطار مصلحة الجمارك وسداد الضرائب والرسوم الجمركية المقررة قانوناً تهريباً جمركياً (ب) يحظر التصرف في كافة الآلات والإدوات والمعدات والأجهزة ووسائل النقل المفعلة بموجب هذا القانون قبل مرور خمس سنوات من تاريخ الإفراج عنها من الجمارك إلا حصلت عليها الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم التي تم الإعفاء منها وفي حالة التصرف في هذه الأشياء بعد مضي المدة المذكورة يتم الحصول على موافقة مصلحة الجمارك وسداد الضرائب والرسوم الجمركية المستحقة وفقاً لحالة هذه الأشياء وقيمتها وفق التعريفات الجمركية السارية في تاريخ السداد »

كما تبين للجمعية العمومية أن المادة (١٣) من القانون ذاته تنص على أن « مع عدم الإخلال بالاعفاءات الجمركية المقررة بموجب اتفاقيات مبرمة بين الحكومة المصرية والدول والمنظمات الدولية والإقليمية والجهات الأجنبية يعمل بالأحكام المنظمة للاعفاءات الجمركية الواردة بهذا القانون، وبغض كل ما يخالف ذلك من إعفاءات جمركية وغيرها من الضرائب والرسوم الملحق بها المنصوص عليها في القوانين والقرارات الآتية :

القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧١ بإنشاء هيئة عامة باسم بنك ناصر الاجتماعي » وتنص المادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ بإصدار قانون تنظيم الاعفاءات الجمركية على أن « بغض ما يأتي : ٢ - النص على المقررة لإعفاءات جمركية إنشائها وردت في القوانين والقرارات التنظيمية الصادرة قبل العمل بهذا القانون ، سواء كان الإعفاء من الضرائب الجمركية كلياً أو جزئياً أو تضمنت تلك النصوص تأجيل سداد الضريبة الجمركية أو تقسيطها ، أو كان الإعفاء المقرر بها لسلع بذاتها أو لجهة معينة أو لغرض محدد » بينما تنص المادة (٩) من قانون تنظيم الاعفاءات الجمركية الصادر بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ على أنه « مع عدم الإخلال بما نص عليه هذا القانون من أحكام خاصة تخضع الاعفاءات الجمركية للأحكام الآتية : (١) يحظر التصرف في الأشياء المفعلة في غير الأغراض المفعلة من أجلها بأي نوع من أنواع التصرفات أو استعمالها في

غير الأغراض التي تقرر الاعفاء من أجلها ما لم تسدد عنها الضرائب الجمركية وفقا لحالتها وقيمتها طبقا لفئة الضريبة الجمركية المقررة في تاريخ السداد . يعتبر التصرف بدون اخطار الجمارك وسداد الضرائب الجمركية المقررة تهربا جمركيا يعاقب عليه بالعقوبات المنصوص عليها في قانون الجمارك .

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم أن المشرع وضع اصلا عاما في قانون الجمارك يقضى بخضوع جميع الواردات للضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب الاضافية الأخرى المقررة على الواردات ما لم يرد نص خاص بإعفائها ، وتحصل هذه الضرائب عند ورود البضاعة . واستثناء ، من ذلك أعفى المشرع الهيئة العامة لبنك ناصر الاجتماعي بالنظر الى الاهداف الاجتماعية التي تضطلع بها ، من الرسوم الجمركية وملحقاتها بنص صريح في قانونها ، ومن ثم فإن ما استوردته الهيئة ، في النطاق الزمني للعمل بهذا النص ، لتسيير مشروعاتها يتمتع بالاعفاء من تلك الرسوم وملحقاتها ، وهو ما سبق ان خصص اليه افتاء الجمعية العمومية بجلستها المنعقدتين في ١٩٨١/١٠/٢١ و ١٩٨٧/٥/٣٠ .

كما استظهرت الجمعية العمومية انه ولئن كان الاعفاء المقرر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧١ آف الذكر ، قبل الفائه بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ بتنظيم الاعفاءات الجمركية ، جاء مطلقا فلم يقيد او يحظر التصرف في الأشياء المعفاة خلال أجل معين ، الا انه بصدر القانون الأخير ، الذي أعاد تنظيم الاعفاءات الجمركية مستحدا حكما جديدا بالبند (١) من المادة (١/١١) منه قيد بموجبه من نطاق الاعفاءات الجمركية المقررة بوجه عام ، ومن بينها بطبيعة الحال الاعفاءات التي تقررت نفاذا لأحكام القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧١ ، وبصدر ذلك القانون ، بات نطاق تلك الاعفاءات مقيدا ، وبات تبعا لذلك محظورا على الهيئة العامة لبنك ناصر الاجتماعي اعتبارا من تاريخ العمل بهذا الحكم التصرف في الأشياء المعفاة في غير الأغراض المعفاة من أجلها بأي نوع من أنواع التصرفات ما لم تسدد عنها الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم المقررة وفقا لحالتها وقيمتها وطبقا لفئة الضريبة الجمركية المقررة في تاريخ السداد ، واذا كان قانون تنظيم الاعفاءات الجمركية الصادر بالقانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ المشار اليه - الذي حل محل القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ « الملقى » حرص على ترديد الحكم ذاته الذي يقيد من نطاق الاعفاءات الجمركية سائلة البيان . ولما كان الثابت أن الهيئة العامة لبنك ناصر الاجتماعي قصرلت بالبيع في السيارات السابق تمتعها

بالاعفاء طبقا للقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧١ ، وذلك في المجال الزمني للعمل بقانون تنظيم الاعفاءات الجمركية الصادر بالقانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ ، ومن ثم فانه يقع على عاتقها الالتزام بالوفاء بقيمة الضرائب والرسوم الجمركية المستحقة على السيارات المتصرف فيها ، وتحدد تلك القيمة وفقا لحالة تلك السيارات وقيمتها وطبقا لقناة الضريبة الجمركية المقررة في تاريخ السداد .

ولاينال مما تقدم الدفع بأن الآلات والمعدات التي تستوردها الهيئة العامة لبنك ناصر الاجتماعي اللازمة لانشاء المشروعات التي تملكها الهيئة بالكامل معفاة من الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم الملحقة بها ، أعمالا لحكم المادة (١٧/٣) من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ ، بحسبان أن الاعفاء المقرر بموجب هذا النص ، أيا ما كان الرأي في مدى شموله للسيارات ، لا ينبسط على الحالة المروضة لتحقيق واقعه استيراد السيارات المروضة أمرها في تاريخ سابق على العمل بالنص المشار اليه . ومن المقرر أن القاعدة القانونية تحكم بوجه عام الوقائع والمراكز التي تتم تحت سلطانها ، أي خلال الفترة من تاريخ العمل بها حتى الغائها ، والتي يتحدد بها مجالها الزمني فتسري بأثر مباشر على الوقائع والمراكز القانونية التي تقع أو تتم بعد نفاذها ولا تنسحب على الماضي الا اذا وجد نص صريح يقرر لها أثرا رجعيا .

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى احقية مصلحة الجمارك في استثناء الرسوم الجمركية المستحقة عن السيارات التي قام البنك ببيعها للغير في الحالة المروضة .

(فتوى رقم ٧٨٥ في ١٩٩٤/١١/٢٠ - جلسة ١٩٩٤/١١/٩) ملف رقم ٢٤٢٣/٢/٣٣٠

تعدد الأسعار - التسعير الجبري - مفهوم القرارات السيادية .

القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشؤون التسعير الجبري المعدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ حرص المشرع على تجنب رفع أسعار المنتجات الصناعية المحلية رفعا ماعلا لا يتناسب مع تكاليف الإنتاج لذلك وسد لوزير الصناعة الاختصاص بتحديد أقصى الأسعار للمنتجات الصناعية المحلية ومن بينها الأسمدة ، وأضفى المشرع على قرار التعديد باعتباره يمثل المصالح عن الإرادة الملزمة لوزير الصناعة بقصد أحداث أثر قانوني معين ابتقاء مصلحة عامة أضفى عليه صفة الالتزام على نحو يجب معه أن يسود على الكلفة بما لا سبيل إلى الفكاك مما قرره والا تعرض المخالف للعقاب الجنائي ومن لم نعت قرار التعديد أو التسعير بالسيادية - قرار رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة لمواد البناء، رقم ٨٧ لسنة ١٩٩١ بزيادة أسعار الأسمدة لا تتوافق له ذات عناصر التعديد أو التسعير الجبري على النحو المشار إليه وبالتالي لا يندرج في عداد ما يعرف بالقرارات السيادية أو الجبرية التي يسوغ لشركات المقاولات سند منها وفقا لنصوص المقتد استثناء فروق الأسعار الناجمة عن تطبيقها دون الاستناد الى احكام نظرية الظروف الطارئة اذا قامت موجباتها .

استعرضت الجمعية العمومية افتتاحها الصادر بجلسته ١٣ من إبريل سنة ١٩٩٤ ، كما تبين لها أن المادة (٤ مكرر) من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشؤون التسعير الجبري وتحديد الارباح المعدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ بتحويل وزير الصناعة سبطه بتحديد أسعار المنتجات الصناعية المحلية تنص على أنه « استثناء من أحكام المواد السابقة يختص وزير الصناعة المركزي بتحديد أقصى الأسعار لمنتجات الصناعة المحلية دون التقيد بالاجراءات المنصوص عليها في تلك المواد » وأن المادة (٩) تنص على أن « يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن شهر ولا تجاوز سنتين وبغرامة لا تقل عن عشرين جنيهه ولا تزيد على خمسمائة جنيهه أو بأحدى هاتين العقوبتين : ١ - من باع سلعة مسعرة أو معسنة الرينج أو عرضها للبيع بسعر أو ببيع يزيد على السعر أو الربح المعلن أو امتنع عن بيعها « . » .

واستظهرت الجمعية العمومية من ذلك أن المشرع حرصا منه على تجنب رفع أسعار المنتجات الصناعية المحلية رفعا باهظا لا يتناسب مع تكاليف الإنتاج ، وسد لوزير الصناعة الاختصاص بتحديد أقصى الأسعار للمنتجات الصناعية المحلية ، ومن بينها الأسمدة . وأضفى المشرع على قرار التعديد باعتباره يمثل المصالح عن الإرادة الملزمة لوزير الصناعة

بما له من سلطة بمقتضى المرسوم بقانون المشار اليه يقصد احداث اثر قانونى معين ابتقاء تحقيق مصلحه عامه ، اضفى عليه صفة الالتزام على نحو يجب معه ان يسود على الباقى بما لا سبيل الى الفكك مما مرره والا تضرر المخالف للمقايى الجنائى ، ومن ثم نعت قرار التحديد او التسعير « بالسيادية » .

والحال ان قرار رئيس مجلس ادارة الشركة القابضة لمواد البناء، رقم ٨٧ لسنة ١٩٩١ بزيادة اسعار الاسمنت ، لا تتوافر له ذات عناصر قرار التحديد او التسعير الجبرى على النحو المشار اليه ، سواء من حيث السلطة المختصة باصداره ، او سند هذا الاصدار واسبابه وغاياته ، او خاصة الالتزام فيه . وهو لا يعدو ان يكون تحديد لسعر البيع تجريه الجهة البائعة فى اطار معطيات السوق وآلياته ، وبالتالى لا يتدرج فى عداد ما يعرف بالقرارات « السيادية » ا و « الجبرية » التى يسوغ لشركات المقاولات بسند منها وفقا لنصوص العقد استثناء فروق الاسعار الناجمة عن تطبيقها . دون اخلال بحقها فى الاستناد الى احكام نظرية الظروف الطارئة اذا قامت موجباتها وتوافرت شرائطها للمطالبة بتعويضها عما يكون قد أصابها من خسارة فادحة تجاوز الخسارة العادية على نحو تختل به اقتصاديات العقد اختلالا جسيما .

لذلك

ان الجمعية العمومية تقضى الفتوى والتشريع فى الحالات المعروضة وحسب صيغ العقود المطروحة ، قد انتهت الى أن قرار رئيس مجلس ادارة الشركة القابضة لمواد البناء رقم ٨٧ لسنة ١٩٩١ بزيادة اسعار الاسمنت لا يعد من قبيل القرارات الجبرية التى تسوغ بسند منها صرف الزيادة فى الاسعار لشركات المقاولات المتعاقدة مع الجهاز التنفيذى لصندوق مشروعات اراضى وزارة الداخلية لتنفيذ بعض مشروعاته السكنية .

(فتوى رقم ٨٠٨ يتاريخ ٢٧/١١/١٩٩٤ جلسة ١٩٩٤/١١/٩ ملف رقم

١٨٨/٢/٤٧)

جلسة ١٦ من نوفمبر سنة ١٩٩٤

جمارك - نظام الافراج الجمركي المؤقت عن سيارات الركوب الخاصة .
قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ - قرار وزير المالية رقم ٣١٦ لسنة ١٩٨٣
في شأن الافراج عن سيارات الركوب الخاصة .

وضع المترع أصلا عاما مقتضاه خضوع جميع الواردات للضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب الإضافية المترقة على الواردات بحيث لا يعفى منها إلا بنص خاص - أجاز الشرع الافراج مؤقتا عنها دون تحصيل الضرائب والرسوم الجمركية إذا وردت من الخارج برسم الوزارات أو المصالح الحكومية أو المؤسسات العامة أو الشركات التي تتبعها - قرار وزير المالية رقم ٣١٦ لسنة ١٩٨٣ أجاز الافراج الجمركي المؤقت عن سيارات الركوب الخاصة دون تحصيل الضرائب والرسوم الجمركية بشرط إعادة تصدير السيارة المخرج عنها مؤقتا فور انتهاء مدة الافراج أو القرص منه أيهما أسبق - تبوت تصدير السيارة إلى الخارج قبل انتهاء مدة الافراج المؤقت عنها يستوجب رفض المطالبة بأداء الضرائب والرسوم الجمركية المستحقة عليها .

تبين للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة (٥) من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ تنص على أن « تخضع البضائع التي تدخل أراضي الجمهورية لضرائب الواردات المقررة في التعريفات الجمركية علاوة على الضرائب الأخرى المقررة وذلك إلا ما يستثنى بنص خاص ... وتحصل الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم التي تستحق بمناسبة ورود البضاعة أو تصديرها وفقا للقوانين والقرارات المنظمة لها . ولا يجوز الافراج عن أية بضاعة قبل اتمام الاجراءات الجمركية وأداء الضرائب والرسوم المستحقة ما لم ينص على خلاف ذلك في القانون » . وتنص المادة (١٠١) من القانون ذاته على أنه « يجوز الافراج مؤقتا عن البضائع دون تحصيل الضرائب والرسوم المقررة وذلك بالشروط والأوضاع التي يحددها وزير الخزانة . ويضع وزير الخزانة لائحة خاصة تتضمن تيسير الافراج عن البضائع التي ترد برسم الوزارات والمصالح الحكومية والمؤسسات العامة والشركات التي تتبعها بالشروط والاجراءات التي يحددها » . كما تنص المادة الأولى من قرار وزير المالية رقم ٣١٦ لسنة ١٩٨٣ في شأن الافراج عن سيارات الركوب الخاصة على أنه « يجوز الافراج المؤقت عن سيارات الركوب الخاصة المنصوص عليها في هذا القرار وفقا للشروط والأوضاع والضمانات الواردة به » . وتنص المادة الثانية من القرار ذاته على أن « يقتصر نظام الافراج المؤقت عن سيارات الركوب الخاصة على الحالات الآتية :

....

٤ - السيارات الخاصة بالخبراء أو الأساتذة الأجانب الذين تستقدمهم وزارات الحكومة أو مصالحها أو الهيئات العامة أو وحدات القطاع العام أو الجامعات أو المدارس للقيام بعمل مؤقت داخل البلاد ١٠٠٠، وتنص المادة الثالثة على أن (يكون ادخال السيارات المشار إليها في المادة السابقة وفقا للشروط الآتية :

(ج) يتعين إعادة تصدير السيارة المفرج عنها مؤقتا فور انتهاء مدة الافراج أو الانتهاء منه أي الأمرين أسبق حلوثا .

واستظهرت الجمعية العمومية من تلك النصوص أن المشرع وضع أصلا عاما مقتضاه خضوع جميع الواردات للضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب الإضافية المقررة على الواردات بحيث لا يفي منها إلا بنص خاص . مع استحقاق الضرائب والرسوم لدى ورود البضاعة ، وأن أجاز المشرع الافراج مؤقتا عنها دون تحصيل الضرائب والرسوم الجمركية إذا وردت من الخارج برسم الوزارات أو المصالح الحكومية أو المؤسسات العامة أو الشركات التي تتبعها وذلك وفقا للشروط والاجراءات التي يصدر بها قرار من وزير المالية . ونفاذا لذلك صدر قرار وزير المالية رقم ٣١٦ لسنة ١٩٨٣ بنظام الافراج الجمركي المؤقت عن سيارات الركوب الخاصة دون تحصيل الضرائب والرسوم الجمركية وأورد شروطا لذلك منها أن يتم إعادة تصدير السيارة المفرج عنها مؤقتا فور انتهاء مدة الافراج أو الغرض منه أيهما أسبق .

ومن حيث ان الثابت من الأوراق أن مصلحة الجمارك أفرجت عن سيارة ركوب ماركة B.M.W. موتور رقم ٦٩٧٧٠١٩ برسم السيد/أولرك لوند الخبير الأجنبي الذي يعمل بمصنع المساكن سابقة التجهيز التابع لشركة الجيزة العامة للمقاولات مقابل تمهد وزارة التعمير أداء الضرائب والرسوم الجمركية المقررة في حالة عدم إعادة تصديرها للخارج حتى ١٩٨٣/٨/٩ . وإذا تم تصدير السيارة الى خارج البلاد في ١٩٨٣/٨/٢ على الباخرة ادرياتيكا الإيطالية من ميناء الاسكندرية بموجب بوليصة الشحن رقم ٢٣٢٩٠٥٩ . فمن ثم يفتدو الطلب المائل بالزام وزاره التعمير أداء الضرائب والرسوم الجمركية المستحقة عليها لا ظل له من الواقع ولا سند له من القانون حريا بالرفض .

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى رفض المطالبة المقدمة من مصلحة الجمارك بالزام وزارة التعمير والمجتمعات العمرانية الجديدة اداء مبلغ (١٤٨٥٩ جنيها) اربعة عشر ألفا وثمانمائة وتسع وخمسين جنيها كضرائب ورسوم جمركية على السيارة مشمول البيان الجمركي رقم ٨٢/٣٨٨ .

(فتوى رقم ٧٨٧ بتاريخ ٢٠/١١/١٩٩٤ ، جلسة ١٦/١١/١٩٩٤ ملف رقم ٢٣٨٦/٢/٢٢)

جلسة ١٦ من نوفمبر سنة ١٩٩٤

قانون - قانون التأمين الاجتماعي - طلب الرأي من مجلس الدولة .
المادة ٢/١٥٩ من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ -
المعدل بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ .

تختص وزارة التأمينات دون غيرها بطلب الرأي من مجلس الدولة فيما يتعلق بتطبيق أحكام قوانين التأمين الاجتماعي فإن تجاوز الأمر في جوهره التعرض لقضية من القضايا التي تحكمها أو تنتظمها نظم التأمين الاجتماعي فقد ارتفع ذلك القيد .

منى سريان أحكام قرار وزير التأمينات الاجتماعية رقم ٧٤ لسنة ١٩٨٨ بشأن التأمين على عمال المقاولات في العمليات التي تقوم بتنفيذها شركات قطاع الأعمال العام هي مسألة تعديد الطبيعة القانونية لشركات قطاع الأعمال العام وهو أمر لا يتعلق بتطبيق أحكام التأمين الاجتماعي - طلب الرأي من مجلس الدولة من غير وزارة التأمينات مقبول قانوناً .

تبين للجمعية العمومية من استعراض حكم الفقرة الثانية من المادة (١٥٩) من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ التي تقضي بأنه « كما تختص وزارة التأمينات دون غيرها بطلب الرأي من مجلس الدولة فيما يتعلق بتطبيق أحكام قوانين التأمين الاجتماعي » ، أن منطأ أعمال مقتضى هذا الحكم على نحو يتمتع معه على قسم الرأي بمجلس الدولة ، وتقع في قمته الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ، قبول طلبات الرأي المقدمة في هذا الشأن عن غير طريق وزارة التأمينات ، منطأ أعماله ، أن يكون طلب الرأي متعلقاً بتطبيق أحكام التأمين الاجتماعي الواردة في القوانين المنظمة له ، فإن تجاوز الأمر في جوهره التعرض لقضية من القضايا التي تحكمها أو تنتظمها نظم التأمين الاجتماعي فقد ارتفع ذلك القيد . والحال أن طلب الرأي في الموضوع المائل ، في إطار مما تنص عليه المادة (١٥) من قرار وزير التأمينات رقم ٧٤ لسنة ١٩٨٨ سالف الذكر من أنه « لا تسرى أحكام هذا القرار في شأن العمليات الآتية :

١ - العمليات التي تقوم بتنفيذها وحدات القطاع العام بذاتها ،
انما يدور في حقيقة الأمر حول تحديد الطبيعة القانونية لشركات قطاع الأعمال العام الخاضعة لأحكام قانون قطاع الأعمال العام الصادر بالقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ ، وما إذا كانت لا تزال تعتبر من شركات القطاع العام بالمفهوم القانوني المساعد ، ولم ينحسر عليها هذا الوصف ، وذلك كله .

أمر لا يتعلق بتطبيق أحكام التأمين الاجتماعي . ومن ثم يفدو طلب الرأي المعروض مقبولا قانونا .

كما استظهرت الجمعية العمومية سابق افتائها الذى انطوى على استعراض لأحكام الدستور ، وقانون قطاع الأعمال العام الصادر بالقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ ، وخلصت الى أن هذا القانون وأن أبعد فى مادة اصداره الأولى الشركات الخاضعة له من مجال تطبيق القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ فقد قضت مادة اصداره الثانية بحلول الشركات القابضة التى أنشأها قانون قطاع الأعمال العام محل هيئات القطاع العام التى نظمتها القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ ، وبحلول الشركات التابعة فى القانون اللاحق محل شركات القانون الأسبق ، ودل حكم هاتين المادتين على أن القانون اللاحق استبدل تشكيلا بتشكيلا وتنظيما بآخر ، دون أن يغير بذاته أوضاع الملكية العامة ولا صفة الملكية العامة للأموال التى تقوم عليها هذه التشكيلات ، ولا نسبتها الى الشعب طبقا للمفهوم الدستورى الوارد فى المادتين ٣٠ و ٣٩ منه . وان قانون قطاع الأعمال العام المشار اليه وان غاير من أسلوب ادارة - الشركات التى أخضعها لأحكامه وأعاد تنظيمها بما يكفل لها قدرا أكبر من وسائل التسيير الذاتى والادارة الذاتية ، وقدرا أقل من هيمنة السلطات الوصائية وبما يكفل تعريض هذه الوحدات للأوضاع الاقتصادية للسوق ومساءلتها حسب النتائج ، وتيسير امكان توسيع قاعدة الملكية مستقبلا ، وان كان القانون قد غير فى كل ذلك ، فلا تزال الطبيعة القانونية لما خضع له من شركات هى ذاتها الطبيعة القانونية لشركات القطاع العام ، بحسبان أن معيار وصف الشركة بأنها من شركات القطاع العام يتعلق بالملكية العامة لأموالها لا بأسلوب ادارتها وامكانيات نشاطها ، وبحسبان ما ترتبه الملكية العامة من وجوب التعبير عنها فى اطار الارادة العامة التى تمثل الشخص المعنوى العام المالك للمال . وانه باستعراض أوضاع التشريع المصرى يكشف عن أن القطاع العام لا يختص به تنظيم وحيد ورد بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ وما سبقه من قوانين حل محلها ، وأن القطاع العام عرف العديد من النظم التى تنوعت حسب نوع النشاط مثل قطاع البنوك وقطاع البترول أو حسب المناسبات التاريخية مثل الشركات التابعة لبعض الهيئات العامة أو مثل بعض شركات المقاولات ، وان انتقال عدد من الشركات من الخاضع للقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ بشأن هيئات القطاع العام وشركاته الى الخاضع لقانون قطاع الأعمال العام الصادر بالقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ لا يفيد بذاته انحسار وصف القطاع العام عن هذه الشركات كما أن عدم انطباق أحكام القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ على هذه الشركات لا يفقدها بذاته ذلك

الوصف ما بقيت في إطار الملكية العامة بالمعنى الوارد بالمادة (٢٩) من الدستور .

وترتيباً على ذلك ولما كان الثابت أن أحكام قرار وزير التأمينات رقم ٧٤ لسنة ١٩٨٨ المنوّه عنه لا تسرى طبقاً للمادة ١/١٥ منه على العمليات التي تقوم بتنفيذها وحدات القطاع العام بذاتها ، ومن هذه الأحكام ما تنص عليه المادة (٣/١٣) من القرار من تعليق صرف كل دفعة أو مستخلص على تقديم المقاول شهادة من الهيئة القومية للتأمينات الاجتماعية تفيد سداد الاشتراكات المستحقة عن الدفعة أو المستخلص مستحق الصرف ، وكان الثابت أيضاً ، وفقاً لما توضح ، أن شركات قطاع الأعمال العام المنظمة بالقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ تعتبر من حيث الطبيعة القانونية داخله في عموم ما عبر عنه المشرع في الدستور بالقطاع العام . ومن ثم فإن تلك الشركات تندرج في عداد شركات القطاع العام المخاطبة بحسب المادة (١/١٥) من القرار المذكور ، فلا تسرى عليها أحكامه .

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن شركات قطاع الأعمال العام تعد من شركات القطاع العام في تطبيق حكم المادة (١/١٥) من قرار وزير التأمينات رقم ٧٤ لسنة ١٩٨٨ بشأن التأمين على عمال المقاولات والمهاجر والملاحات .

(فتوى رقم ٨٠٩ بتاريخ ١٩٩٤/١١/٢٧ جلسة ١٩٩٤/١١/١٦ ملف رقم ١٨٦/١/٤٧) .

جلسة ١٦ من نوفمبر سنة ١٩٩٤

موظف - تعيين - التعيين في غير أدنى الدرجات - حساب مدة الخبرة العملية
(تسوية) .

قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المعدل
بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ - قرار لجنة شئون الخدمة المدنية رقم ١ لسنة ١٩٨٠ .

المشرع استن اصلا عاما من مقتضاه أن يكون التعيين في أدنى وظائف المجموعة التوعية ،
واجاز التعيين في غير أدنى هذه الوظائف سواء من داخل الوحدة او من خارجها ، ووضعت
لجنة شئون الخدمة المدنية الشروط والقواعد لذلك ومنها الا تقل مدة الخبرة العملية للمرشح
عن مجموع المدد البيئية اللازم قضاؤها في وظائف الدرجات الأدنى من الوظيفة المرشح
لها وفقا لكل مجموعة توعية على حدة وبدا من درجة بداية التعيين - اوجب المشرع حساب
مدة الخبرة العملية التي تزيد على مدة الخبرة المطلوب توافرها لشغل الوظيفة على أساس
أن يضاف الى بداية اجر التعيين علاوة دورية من علاوات الدرجة المعين عليها عن كل سنة
من السنوات الزائدة وبعد اقصى خمس علاوات - التعيين في غير أدنى درجات التعيين
يوجب حساب مدة الخبرة العملية التي تزيد على مدة الخبرة المطلوب توافرها لشغل الوظيفة
ومن ثم اضافة العلاوات الكسورية .

تبين للجمعية العمومية أن المادة ١٥ من قانون نظام العاملين المدنيين
بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ تنص على أن « يكون
التعيين ابتداء في أدنى وظائف المجموعة النوعية الواردة في جدول وظائف
الوحدة ويجوز التعيين في غير هذه الوظائف سواء من داخل الوحدة أو من
خارجها في حدود ١٠٪ من العدد المطلوب شغله من وظائف كل درجة طبقا
للقواعد والشروط التي تضعها لجنة شئون الخدمة المدنية ٠٠٠ » في حين
تنص المادة ٢٧ من ذات القانون المعدلة بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ في
فقرتها الثانية على أن « تحسب مدة الخبرة العملية التي تزيد على مدة
الخبرة المطلوب توافرها لشغل الوظيفة على أساس أن تضاف الى بداية
اجر التعيين عن كل سنة من السنوات الزائدة قيمة علاوة دورية بعد اقصى
خمس علاوات من علاوات درجة الوظيفة المعين عليها العامل بشرط أن تكون
تلك الخبرة متفقة مع طبيعة عمل الوظيفة المعين عليها العامل وعلى
الا يسبق زميله المعين في ذات الجهة في وظيفة من نفس الدرجة في التاريخ
الغرض لبداية الخبرة المحسوبة سواء من حيث الاقدمية في درجة الوظيفة
أو الأجر ٠٠٠ » كما تبين للجمعية العمومية أنه نفاذا للمادة ١٥ من قانون
نظام العاملين المدنيين بالدولة ، المشار اليه ، صدر قرار لجنة شئون
الخدمة المدنية رقم ١ لسنة ١٩٨٠ بشأن التعيين في غير أدنى الوظائف

ونص في المادة (١) منه على أن « يكون التعيين في غير أدنى وظائف المجموعة النوعية سواء من داخل الوحدة أو خارجها وفقا للقواعد وبرامها توافر الشروط التالية :

١ - ٠٠٠٠

٣ - ألا تقل مدة الخبرة العملية للمرشح عن مجموع المدد البينية اللازم قضاؤها في وظائف الدرجات الأدنى من الوظيفة المرشح لها وفقا لكل مجموعة نوعية على حدة وبداية من درجة بداية التعيين بها » .

واستظهرت الجمعية العمومية من النصوص القانونية المتقدمة أن المشرع استثنى أصلا عاما من مقتضاه أن يكون التعيين في أدنى وظائف المجموعة النوعية الواردة في جدول وظائف الوحدة ، واستثناء من هذا الأصل العام أجاز التعيين في غير هذه الوظائف سواء من داخل الوحدة أو من خارجها في حدود ١٠٪ من العدد المطلوب شغله من وظائف كل درجة ، وناط بلجنة شؤون الخدمة المدنية وضع القواعد والشروط التي تتبعها في هذا الشأن حيث صدر قرارها رقم ١ لسنة ١٩٨٠ وكان من بين هذه القواعد ألا تقل مدة الخبرة العملية للمرشح عن مجموع المدد البينية اللازم قضاؤها في وظائف الدرجات الأدنى من الوظيفة المرشح لها وفقا لكل مجموعة نوعية على حدة وبداية من درجة بداية التعيين بها . ومن ناحية أخرى فقد أوجب المشرع حساب مدة الخبرة العملية التي تزيد على مدة الخبرة المطلوب توافرها لشغل الوظيفة على أساس أن يضاف الى بداية أجر التعيين علاوة دورية من علاوات الدرجة المعين عليها عن كل سنة من السنوات الزائدة وبعد أقصى خمس علاوات وذلك متى توافر شرطان أولهما أن تتفق مدة الخبرة مع طبيعة عمل الوظيفة المعين عليها العامل ، وثانيهما ألا يسبق زميله المعين في ذات الجهة في وظيفة من نفس الدرجة في التاريخ الفرضي لبداية الخبرة المحسوبة سواء من حيث الأقدمية في درجة الوظيفة أو الأجر .

وخلصت الجمعية العمومية مما تقدم الى أنه اذ صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٩٤ بتعيين الدكتور مهندس / حافظ محمد زكي عبد المتجلى رئيسا للإدارة المركزية لشؤون مكتب الوزير من الدرجة العالية بوزارة الدولة للإنتاج الحربي أي في غير أدنى درجات التعيين وتقدم سيادته بطلب حسب حساب مدة الخبرة العملية الزائدة التي قضاها بالقوات المسلحة فمن ثم يقدو متعينا القول بأحقية في حساب هذه المدة متى كانت زائدة عن مجموع المدد البينية اللازم قضاؤها في وظائف الدرجات الأدنى لهذه الوظيفة وما يستتبعه ذلك من إضافة علاوة

دورية الى بداية اجر تعيين هذه الوظيفة عن كل سنة وبحد أقصى خمس
علاوات .

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى احقية المعروضة
حالته فى حساب مدة خبرته العملية ومنحه الملاوات الدورية المترتبة على
ذلك فى الحدود وبالصوابط الواردة بالمادة ٢٧ من نظام العاملين المدنيين
بالدولة .

(فتوى رقم ٨١٠ بتاريخ ١١/٢٧ / ١٩٩٤ ، جلسة ١٦/١١/ ١٩٩٤ ملف رقم
١٢٩٨/٤/٨٦) .

جلسة ١٦ من نوفمبر سنة ١٩٩٤

موظف - معاش - زيادة معاش الأجر الأساسي .
القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٧ بزيادة المعاشات .

المشرع زاد المعاشات المستحقة في ١٩٨٧/٦/٣٠ - وفقا لأحكام قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ والقانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٤ في شأن منح معاشات ومكافآت استثنائية - بنسبة ٣٠٪ وذلك اعتبارا من ١٩٨٧/٧/١ واعتبر المشرع هذه الزيادة جزءا من المعاش وتسرى في شأنها جميع أحكامه - انتهاء خدمة الموظف قبل ١٩٨٧/٧/١ يؤدي الى زيادة معاشه عن الأجر الأساسي بمقدار ٢٠٪ من المعاش المستحق في ١٩٨٧/٦/٣٠ - صدور حكم بإحقته في رتبة المعاش المستحق عن الأجر المتغير الى ٥٠٪ من متوسط أجر تسوية هذا المعاش اعتبارا من ١٩٨٧/٧/١ بسند من أحكام القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ بتعديل بعض أحكام قانون التأمين الاجتماعي ، لا يسوغ وقد حاز الحكم قوته التنفيذية ولقد ما قد يترتب عليه من آثار أو الحد منها بوقف صرف الزيادة في معاش الأجر الأساسي المستحق للموظف وفقا للقانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٧ خلال فترة تنفيذ الحكم ترصفا بما يسفر عن الظن فيه بما مؤداه الجمع بين الزيادتين نظاذا للحكم وتطبيقا للقانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٧ في الوقت عينه .

تبين للجمعية العمومية أن المادة (١) من القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٧ بزيادة المعاشات تنص على أن « تزداد بنسبة ٢٠٪ اعتبارا من ١٩٨٧/٧/١ المعاشات المستحقة قبل هذا التاريخ وفقا لأحكام قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ والقانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٤ في شأن منح معاشات ومكافآت استثنائية ، وذلك فيما عدا معاش العجز الجزئي غير المنهي للخدمة » وتعتبر هذه الزيادة جزءا من المعاش وتسرى في شأنها جميع أحكامه وذلك برعاية ما يأتي :

١ - تحسب الزيادة على أساس مجموع المعاش المستحق عن المؤمن عليه أو لصاحب المعاش عن الأجر الأساسي والزيادات والإعانات في ١٩٨٧/٦/٣٠ فيما عدا إعانة العجز الكامل وإعانة التهجير .. » .

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم أن المشرع زاد المعاشات المستحقة في ١٩٨٧/٦/٣٠ - وفقا لأحكام قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ والقانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٤ في شأن منح معاشات ومكافآت استثنائية - بنسبة ٢٠٪ وذلك اعتبارا من ٨٧/٧/١ واعتبر المشرع هذه الزيادة جزءا من المعاش وتسرى في شأنها

جميع أحكامه بمراعاة الشروط الأخرى الواردة بالمادة الأولى من القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٧ المشار إليه .

ومن حيث ان السيدين شلقامى عيسى ومحمد عبد المحسن المعروضة حالتها قد انتهت خدمتهما قبل ١٩٨٧/٧/١ وتحققت في شأنهما شروط استحقاق الزيادة المقررة بموجب القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٧ على نحو لا تجادل فيه الهيئة القومية للتأمين والمعاشات ، فمن ثم يزداد معاشهما عن الأجر الأساسى بمقدار ٢٠٪ من المعاش المستحق لهما في ١٩٨٧/٦/٣٠ . واذا أصدرت محكمة القضاء الإدارى بالقاهرة حكمها بجلستها المنعقدة في ٢٨ من فبراير سنة ١٩٩٠ في الدعويين رقمي ٦٧٧٣ لسنة ٤٢ القضائية و ٧٤٢ لسنة ٤٣ القضائية بأحقية المعروضة حالتها في رفع المعاش المستحق لهما عن الأجر المتغير الى ٥٠٪ من متوسط أجر أجر تسوية هذا المعاش اعتبارا من ١٩٨٧/٧/١ ، وذلك بسند من أحكام القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ بتعديل بعض أحكام قانون التأمين الاجتماعى . وعليه فليس ثمة مندوحة من تنفيذ هذا الحكم والنزول عند موجهه وإعمال مقتضاه على نحو كامل غير منقوص ، بما لا يسوغ معه ، وقد حاز قوته التنفيذية فيما فصل فيه من حقوق ، الالتفاف حول تنفيذه بوقف ما يترتب عليه من آثار أو الحد منها وذلك بوقف صرف الزيادة في معاش الأجر الأساسى المستحق للمعروضة حالتها وفقا للقانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٧ خلال فترة تنفيذ الحكم تربصا بما يسفر عنه الطعن المقام عليه من الهيئة . وذلك نزولا على القوة التنفيذية للأحكام وبما مؤداه الجمع في الحالة المعروضة بين الزيادتين نفاذا للحكمين وتطبيقا للقانون ١٠٢ لسنة ١٩٨٧ في الوقت عينه .

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى :

أولا : نفاذ الحكم الصادر من محكمة القضاء الإدارى بالقاهرة بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢٨ من فبراير سنة ١٩٩٠ في الدعويين رقمي ٦٧٧٣ لسنة ٤٢ القضائية و ٧٤٢ لسنة ٤٣ القضائية بمنطوقه .

ثانيا : انطباق القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٧ على المعروضة حالتها منذ العمل به .

(فتوى رقم ٨٤٢ بتاريخ ١٩٩٤/١٢/٦ ، جلسة ١٩٩٤/١١/١٦ ملك رقم ٤١٤٦/٦/٨٩) .

جلسة ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٩٤

موقف - مرتب - الحد الأعلى للأجور - وقف صرف مستحقات العامل .

القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٥ بشأن الحد الأعلى للأجور وما في حكمها ، وقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦١٥ لسنة ١٩٨٦ في شأن الحد الأعلى للأجور وما في حكمها - المبالغ المشار إليها فيهما إنما تستحق للعاملين بسبب أداء عمل معين وهي تستحق بموجب المصدر التشريعي المقرر لها ، ولا يوجد ما يحول بين قيام السبب وهو أداء العمل وتحقيق نتائجه وهو استحقاق الأجر ، ولم يتضمن أى من القانون أو القرار سائى الذكر حكما يحول بين أداء العمل والأجر المستحق عنه بموجب أى من الأحكام التشريعية أو العقدية ، كما لم يتضمن ما يسوغ أداء عمل بغير أجر يقابله إنما يتصل مناط تطبيق أحكامهما بمجموع ما يتقاضاه العامل لدى الحكومة والقطاع العام خلال سنة ، وببلوغ هذا المجموع الحد الأقصى على مدار سنة كاملة - حساب جملة هذه المبالغ لا يتم إلا على أساس سنة كاملة وفي نهاية شهر ديسمبر من كل عام ومن ثم لا يجوز وقف صرف مستحقات العامل إذا بلغت خلال جزء من السنة الحد الأقصى المشار إليه .

استعرضت الجمعية العمومية افتاءها السابق الصادر بجلسات ١٩٨٦/١١/٥ (ملف رقم ٥٥/٢/١٦) و ١٩٩٢/١٢/٢٠ (ملف رقم ١٢٥٩/٤/٨٦ ورقم ٨٦ / ٤/١٢٦٣) و ١٩٩٣/٧/١٨ (ملف رقم ١٢٧٠/٤/٨٦) ، ولا حظت أن الحالة المروضة تجرى في إطار القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ بشأن هيئات القطاع العام وشركاته . واستعرضت أحكام القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٥ بشأن الحد الأعلى للأجور وما في حكمها في الحكومة ووحدات الحكم المحلي والهيئات والمؤسسات العامة والشركات والجمعيات وتنص المادة الثانية منه على أن « يضع مجلس الوزراء الحد الأعلى لمجموع ما يتقاضاه العاملون في الحكومة أو وحدات الحكم المحلي أو الهيئات أو المؤسسات العامة أو الشركات أو الجمعيات في صورة مرتبات أو بدلات أو مكافآت أو حوافز أو بأي صورة أخرى » . كما استعرضت أحكام قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦١٥ لسنة ١٩٨٦ في شأن الحد الأعلى للأجور وما في حكمها في الحكومة ووحدات الحكم المحلي والهيئات والمؤسسات العامة وبنوك وهيئات القطاع العام وشركاته والذي صدر استنادا للنص سابق الإشارة إليه حيث تنص المادة الأولى منه على أنه « لا يجوز أن يزيد على عشرين ألف جنيه سنويا مجموع ما يتقاضاه أى شخص يعمل في الحكومة أو وحدات الحكم المحلي أو الهيئات أو المؤسسات العامة أو بنوك القطاع العام أو هيئات القطاع العام وشركاته بصفته عاملا أو مستشارا أو بأي صفة أخرى ، سواء صرفت إليه المبالغ

بصفة مرتبات أو مكافآت أو بدلات أو حوافز أو بأى صورة أخرى » .
كما تنص المادة ٣ من ذات القرار على ان « يحسب الحد الأعلى على أساس ما يستحقه العامل فى سنة ميلادية كاملة ، وتجرى المحاسبة فى نهاية شهر ديسمبر من كل سنة ويؤول الى الخزنة العامة المبلغ الذى يزيد على الحد الأعلى » .

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم - تأكيداً لافتائها السابق انه بغض النظر عما يثور من جدل حول قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦١٥ لسنة ١٩٨٦ لتناوله أمورا تكفل القانون وحده بتنظيمها ومساسه بأموال هى بحكم مصدرها حق لصاحبها ولا يجوز حرمانه منها ، وأيا ما كان وجه الرأى فى مدى التزام هذا القرار بحدود الشرعية وضوابط المشروعية فان أحكامه وأحكام القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٥ من قبله قد وضعت قيودا على المرتبات والمكافآت التى يتقاضاها العاملون فى الحكومة أو وحدات الحكم المحلى أو الهيئات أو المؤسسات العامة أو هيئات القطاع العام وشركاته ، المخاطبون كل فى نطاقه بأحكام قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة وأحكام قانون نظام العاملين بالقطاع العام .

وقد لاحظت الجمعية العمومية أن المبالغ المشار إليها فى القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٥ وقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦١٥ لسنة ١٩٨٦ إنما تستحق للعاملين بسبب أداء عمل معين وهى تستحق بموجب المصدر التشريعى المقرر لها - قانونا كان أو قرارا لائحيا ، ولا يوجد ما يحول بين قيام السبب - وهو أداء العمل - وتحقق نتائجه وهو استحقاق الأجر تطبيقا للحكم التشريعى المقرر للاستحقاق وامتثالا لقاعدة الأجر مقابل العمل .

وحيث ان القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٥ وقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦١٥ لسنة ١٩٨٦ سالفى الذكر لم يتضمن أى منهما حكما يحول بين أداء العمل والأجر المستحق عنه بموجب أى من الأحكام التشريعية أو العقدية ، كما لا يتضمن ما يسوغ أداء عمل بغير أجر يقابله ، إنما يتصل مناه تطبيق أحكامهما بمجموع ما يتقاضاه العامل لدى الحكومة والقطاع العام خلال سنة ، وببيلوغ هذا المجموع الحد الأقصى على مدار سنة كاملة . على هذا فان حساب جملة هذه المبالغ لا يتم الا على أساس سنة كاملة وفى نهاية شهر ديسمبر من كل عام طبقا لصريح نص المادة ٣ من قرار رئيس مجلس الوزراء ، ومن ثم فانه لا يجوز وقف صرف مستحقات العامل إذا بلغت خلال جزء من السنة الحد الأقصى المشار اليه .

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن بلوغ الحد
الاقصى المحدد بالقوانين واللوائح لا يحول دون الاستمرار في صرف
ما يستحق خلال السنة عن باقي العام .

(فتوى رقم ٨٨٣ بتاريخ ١٧/١٢/١٩٩٤ - جلسة ١٦/١١/١٩٩٤ ملف رقم
١٢٢٤/٤/٨٣) .

بندسة ١٦ من نوفمبر سنة ١٩٩٤

- عمال مؤثرون - اجازات - اجازة اسبوعية - اجازة الطللات والأعياد الرسمية
- قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨
- قرار وزير التنمية الإدارية رقم ٣ لسنة ١٩٧٩

ناط الشرع بالوزير المختص بالتنمية الإدارية وضع نظام لتوظيف الخبراء الوطنيين والأجانب والعاملين المتدرجين وثقافا لذلك اصدر قراره رقم ٣ لسنة ١٩٧٩ بشأن توظيف العاملين الذين يقومون بأعمال مؤقتة ، لم يتنظم هذا القرار الاجازات المقررة للعاملين المؤقتين الا ان ذلك لا يحول دون استعانة الاحكام التي يرصدها قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة باعتبارها الشريعة العامة في هذا الصدد واعمالها على العاملين المؤقتين بالقدر الذي يتفق مع طبيعة العمل العرضي او المؤقت من حيث مدته ونوعه - الغالب الأعم من الاجازات المقررة بقانون العاملين المشار اليه ينأى بطبيعته عن ان يطبق على العاملين المؤقتين ، الا ان لمة اجازات اخرى لا تتنافى مع طبيعة العمل العرضي او المؤقت منها الاجازات الاسبوعية مما يتدخل مدد عمل العامل العرضي او المؤقت وكذا الاجازات الرسمية المشار اليها في المادة ٦٣ مما يتعلق بالتناسبات الدينية والوطنية - مؤدى ذلك : احقية العمال المؤقتين في الحصول على راحة اسبوعية وعلى اجازة مدفوعة الاجر عن ايام الطللات والأعياد الرسمية .

تبين للجمعية العمومية أن المادة (٣) من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ المعدلة بالقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٨٢ تنص على أنه « لا تسرى أحكام هذا القانون على : (أ) العاملين بالجهات الادارية للدولة ووحدات الحكم المحلي والهيئات العامة فيما عدا الاحكام الواردة بالباب الخامس من هذا القانون (السلامة والصحة المهنية) وما يصدر به قرار من رئيس الجمهورية » . في حين تنص المادة (١٤) من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ تنص على أن « يوضع نظام لتوظيف الخبراء الوطنيين والأجانب ولمن يقومون بأعمال مؤقتة عارضة أو موسمية والعاملين المتدرجين وذلك بقرار من الوزير المختص بالتنمية الادارية يصدر بناء على عرض لجنة شئون الخدمة المدنية » .

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم أن العاملين بالجهاز الاداري بالدولة ووحدات الحكم المحلي والهيئات العامة - سواء أكانوا في مركز تنظيمي أو مركز تعاقدى - لا يخضعون - فيما يتعلق بشئونهم الوظيفية - لأحكام قانون العمل ، المشار اليه ، وانما تسرى عليهم في هذا الشأن

أحكام قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ الذى ناط فى المادة (١٤) منه بالوزير المختص بالتنمية الادارية وضع نظام توظيفهم هم والخبراء الوطنيين والأجانب والعاملين المتدرجين . ونفاذاً لذلك أصدر الوزير المختص بالتنمية الادارية قراراته أرقام ١ لسنة ١٩٧٩ بنظام توظيف الخبراء الوطنيين و ٢ لسنة ١٩٧٩ بنظام توظيف الخبراء الأجانب و ٣ لسنة ١٩٧٩ بشأن توظيف العاملين الذين يقومون بأعمال مؤقتة و ٤ لسنة ١٩٧٩ بشأن توظيف العاملين المستجدين ، وتبين للجمعية من استقراء القرار رقم ٣ لسنة ١٩٧٩ - الخاص بالحالة المعروضة - انه بعد أن عين فى المادة (٢) منه المقصود بالأعمال المؤقتة ، نص فى المادة (٣) على البيانات التى يجب أن يتضمنها العقد ، وأجاز للوحدة اضافة بيانات أخرى خلافها بما لا يتعارض مع أحكام هذا القرار ، أوجب عليها فى المادة (٤) من ذات القرار مراعاة الأحكام المالية والادارية الواردة فى اللوائح الصادرة فى هذا الشأن ، وأجاز لها اضافة أحكام تتفق مع طبيعة الأعمال المؤقتة موضوع العقد ، وأخيراً أجاز المشرع للسلطة المختصة فسخ العقد فى حالة الاخلال بشروطه .

ومن حيث انه ولئن كان الوزير المختص بالتنمية الادارية رقم ٣ لسنة ١٩٧٩ ، المشار اليه ، لم يتضمن الأجازات المقررة للعاملين المؤقتين على غرار قراراته أرقام ١ و ٢ و ٤ لسنة ١٩٧٩ الا أن ذلك لا يحول دون استدعاء الأحكام التى يرصدها قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة سالف الذكر باعتباره الشريعة العامة فى هذا الصدد ، وأعمالها على العاملين المؤقتين بالقدر الذى يتفق مع طبيعة العمل العرضى أو المؤقت من حيث مدته ونوعه ، وقد تبين للجمعية العمومية فى هذه الصدد أن الأحكام الخاصة بالأجازات ورد النص عليها فى الفصل التاسع من الباب الثانى من هذا القانون ولاحتلت أن الغالب الأعم من هذه الأجازات ينأى بطبيعته نصاً ومعنا وما شرطه القانون وقيد به من قيود عن أن ينطبق على العاملين المؤقتين ، وينحصر مجال أعمالها فى العاملين الدائمين الشاغلين لوظائف دائمة ومن ذلك ما قرره المشرع فى المادتين ٦٤ و ٦٥ من القانون المشار اليه من حق العامل فى الحصول على أجازة عارضة لمدة سبعة أيام فى السنة وأجازة اعتيادية سنوية بأجر كامل تتدرج تحت مدة الخدمة ، وكذلك ما قرره فى المادة ٦٦ من الأحقية فى الأجازة المرضية كل ثلاث سنوات ، أو فى المواد ٦٩ و ٧٠ و ٧١ من الحق فى الأجازة لمرافقة الزوج اذا ما رخص لأحدهما بالعمل فى الخارج لمدة ستة أشهر على الأقل . أو أجازة بدون مرتب للأسباب التى يديها وتقدرها السلطة المختصة أو أجازة لرعاية الطفل بحد أقصى لمدة عامين فى المرة الواحدة وثلاث مرات طوال الحياة

الوظيفية ٠٠٠ الخ . الى آخر تلك الأحكام التي تمنح الإجازة في سياق ديماني للعمل الوظيفي لا يصدق الا على علاقة العمل الدائمة التي يكون الحول مدة حسابها الدورية والى جانب هذا النوع من الإجازات استظهرت الجمعية العمومية أن ثمة إجازات أخرى لا تتنافى مع طبيعة العمل العرضي أو المؤقت منها الإجازة الأسبوعية مما يتخلل مدد عمل العامل العرضي أو المؤقت ومما هو لازم للعامل لاسترداد طاقته وشحنه همته على مدى أيام العمل الأسبوعي التالية وكذا الإجازات الرسمية المشار إليها في المادة ٦٣ من القانون المشار اليه مما يتعلق بالمناسبات الدينية والوطنية التي يحتفل بها المجتمع وتتعرف بها الدولة ويشترك فيها العاملون بموجب كونهم أفرادا في المجتمع ومواطنين في الدولة ، وكل ذلك مما يتشارك فيه العاملون دائمون ومؤقتون بموجب كونهم محض عاملين تتخلل الإجازات الأسبوعية مدد عملهم أو مواطنين تتخلل الإجازات الرسمية تلك المدد .

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أحقية العمال المؤقتين في الحالة المروضة في الحصول على راحة أسبوعية وعلى إجازة مدفوعة الأجر عن أيام العطلات والأعياد الرسمية .

(فتوى رقم ٩٢٧ بتاريخ ١٢/٢١/١٩٩٤ جلسة ١٦/١١/١٩٩٤ ملف رقم ٤٥٩/٦/٨٦)

الجهاز المركزي للمحاسبات - رقابة الجهاز على الشركات الاستثمارية .

المواد (١) و (٢) و (٦) من قانون الجهاز المركزي للمحاسبات الصادر بالقانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٨ . ناط المشرع بالجهاز المركزي للمحاسبات سلطة الرقابة على أموال الدولة ، كما حدد الجهات التي يباشر الجهاز اختصاصه بالنسبة لها ، ومن بينها الشركات التي لا تعتبر من شركات القطاع العام والتي تساهم فيها شركة من شركات القطاع العام بما لا يقل عن ٢٥٪ من رأسمالها - شركات قطاع الأعمال العامة المتظمة بقانون قطاع الأعمال العام تعتبر من حيث الطبيعة القانونية داخله في عموم ما عبر عنه المشرع في الدستور بالقطاع العام ومن ثم فإن ما تساهم فيه تلك الشركات من شركات لا تعتبر من شركات القطاع العام بما لا يقل عن ٢٥٪ من رأس المال ، إنما ينسب إليه حكم المادة ٣/٣ من قانون الجهاز المركزي للمحاسبات رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٨ ، وبالتالي توضع لولاية الجهاز باعتباره مراقبا لحساباتها - خضوع الشركات الاستثمارية التي تساهم فيها شركات قطاع الأعمال العام بما لا يقل عن ٢٥٪ من رأسمالها لرقابة الجهاز المركزي للمحاسبات .

تبين للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة (١) من قانون الجهاز المركزي للمحاسبات الصادر بالقانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٨ تنص على أن « الجهاز المركزي للمحاسبات هيئة مستقلة ذات شخصية اعتبارية عامة تلحق بمجلس الشعب ، تهدف أساسا الى تحقيق الرقابة على أموال الدولة ، وعلى أموال الأشخاص العامة الأخرى وغيرها من الأشخاص المنصوص عليها في هذا القانون » ، وإن المادة (٣) منه تنص على أن « يباشر الجهاز اختصاصاته بالنسبة للجهات الآتية : ٢٠٠ - الهيئات العامة والمؤسسات العامة وهيئات القطاع العام وشركاته والمنشآت والجمعيات التعاونية التابعة لأي منها في الأنشطة المختلفة بكافة مستوياتها طبقا للقوانين الخاصة لكل منها ٣٠ - الشركات التي لا تعتبر من شركات القطاع العام والتي يساهم فيها شخص عام أو شركة من شركات القطاع العام أو بنك من بنوك القطاع العام بما لا يقل عن ٢٥٪ من رأسمالها ٠٠٠ ٧ - أي جهة أخرى تقوم الدولة بإعانتها أو ضمان حد أدنى للربح لها

أو ينص القانون على اعتبار أموالها من الأموال المملوكة للدولة ، • في حين تنص المادة (٦) من القانون ذاته على أن « لرئيس الجهاز تعيين مراقبي حسابات من بين من يزاولون المهنة من خارج النطاق الحكومي للشركات المنصوص عليها في البند (٣) من المادة (٣) من هذا القانون وللجهات التي تنص قوانينها على ذلك، ويبلغ مراقبو الحسابات تقاريرهم الى الجهاز وإلى تلك الجهات ، وللجهاز أن يعد تقريرا بملاحظاته ويرسله الى الجهة المعنية لعرضه مع تقرير مراقبي الحسابات على الجمعية العامة » .

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم ان المشرع ناط بالجهاز المركزي للمحاسبات سلطة الرقابة على أموال الدولة ، كما حدد الجهات التي يباشر الجهاز اختصاصاته بالنسبة لها ، ومن بينها الشركات التي لا تعتبر من شركات القطاع العام والتي تساهم فيها شركة من شركات القطاع العام بما لا يقل عن ٢٥٪ من رأسمالها • وإذ كان افتاء الجمعية العمومية ، في مجال تحديد الطبيعة القانونية لشركات قطاع الأعمال العام استقر واضطرد على أن قانون قطاع الأعمال العام الصادر بالقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ وإن كان غاير من أسلوب ادارة الشركات التي اخضعها لأحكامه ، وعاد تنظيمها بما يكفل لها قدرا أكبر من وسائل التسيير الذاتي والادارة الذاتية ، وقدر أقل من هيمنة السلطات الوصائية ، ومما يكفل قيام علاقة التبعية بين مستوياتها بأسلوب يتابع اذ يسيطر بكل مستوى تشكيل ما دونه ، لا بأسلوب التوازي الذي يتبع للمستوى الأعلى التدخل المباشر في شئون ما تتابع من مستويات أدنى ؛ وبما يكفل تعريض هذه الوحدات للأوضاع الاقتصادية للسوق ومسائلها حسب النتائج وتيسير امكان توسيع قاعدة الملكية مستقبلا ، وإن كان القانون المشار اليه قد غاير في كل ذلك ، فلا تزال الطبيعة القانونية لما خضع له من شركات هي ذاتها الطبيعة القانونية لشركات القطاع العام ، بحسبان أن معيار وصف الشركة بانها من شركات القطاع العام يتعلق بالملكية العامة لأموالها لا بأسلوب ادارتها وامكانيات نشاطها - وبحسبان ما ترتبه الملكية العامة من وجوب التعبير عنها في اطار الادارة العامة التي تمثل الشخص المصنوع العام المالك للمال • وغنى عن البيان أن الجمعية العامة لشركة المساهمة طبقا للقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ تتكون من الملاك حيلة الأسهم أنفسهم ، بينما الجمعية العامة للشركات المنظمة بالقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ تتكون من ممثلين للشخص العلم

المالك للمال العام وعضو هذه الجمعية الأخيرة لا يملك بنفسه وإنما يمثل المالك ويعبر عن إرادته .

وإن استعراض أوضاع التشريع المصرى ، يكشف عن أن القطاع العام لا يختص به تنظيم وحيد ورد بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ وما سبقه من قوانين حل محلها ، وإن القطاع العام عرف العديد من النظم التى تنوعت حسب نوع النشاط مثل قطاع البنوك وقطاع البترول أو حسب المناسبات التاريخية مثل الشركات التابعة لبعض الهيئات العامة أو مثل بعض شركات المقاولات - وإن انتقال عدد من الشركات من الخوض للقطاع العام رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ بشأن هيئات القطاع العام وشركاته إلى الخوض لقانون قطاع الأعمال العام ، لا يفيد بذاته انحسار وصف القطاع العام عن هذه الشركات ، كما أن عدم انطباق أحكام القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ على هذه الشركات لا يفقدها بذاته ذلك الوصف ما بقيت فى إطار الملكية العامة بالمعنى الوارد بالمادة (٢٩) من الدستور .

وترتبط على ذلك فإن شركات قطاع الأعمال العام المنظمه بقانون قطاع الأعمال العام المشار اليه تعتبر من حيث الطبيعة القانونية داخلة فى عموم ما عير عنه المشرع فى الدستور بالقطاع العام . ومن ثم فإن ما تساهم فيه تلك الشركات من شركات لا تعتبر من شركات القطاع العام بما لا يقل عن ٢٥٪ من رأس المال ، إنما ينسب اليه حكم المادة (٣ / ٣) من قانون الجهاز المركزى للمحاسبات رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٨ ، وبالتالى تخضع لولاية الجهاز باعتباره مراقبا لحساباتها . يدعم ذلك ويؤيده أن للجهاز اختصاصا عاما فى الرقابة على أموال جميع الجهات التى ينص القانون على اعتبار أموالها من الأموال المملوكة للدولة ، وهو ما يتحقق كأصل عام فى شركات قطاع الأعمال العام باستثناء ما يساهم به القطاع الخاص فى بعض الشركات التابعة ، ولا وبب فى أن رقابة الجهاز على أموال هذه الجهات لا تؤتى أثرها ولا تحقق فاعليتها الا اذا امتدت الى الشركات التى تستثمر فيها تلك الجهات أموالها ، وبالتالى فلا بد من تتبع أموال الدولة واخضاعها لرقابة الجهاز المركزى للمحاسبات ، خاصة أن نصوص القانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٨ المشار اليه لا تمنع من ممارسة هذه الرقابة بل وتحض عليها مادامت الأموال المستثمرة قد ساهمت فيها الدولة مباشرة أو بطريق غير مباشر .

للك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى خضوع
الشركات الاستشارية التي تساهم فيها شركات قطاع الأعمال العام
بما لا يقل عن ٢٥٪ من رأسمالها لرقابة الجهاز المركزى للمحاسبات .

(فتوى رقم ٨٦٣ بتاريخ ١٥/١٢/١٩٩٤ جلسة ٧/١٢/١٩٩٤ ملف رقم
٤٠٣/٢/١٧) .

جمارك - الافراج المؤقت عن البضائع دون تحصيل الضريبة الجمركية .

المادة (٥) و (١٠١) من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ وضع المشرع أصلا عاما في قانون الجمارك يقضى بخضوع جميع الواردات للضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب الإضافية الأخرى المقررة على الواردات ما لم يرد نص خاص باعفاؤها وتحصل هذه الضرائب عند ورود البضاعة واستثناء من ذلك أجاز المشرع الافراج مؤقتا عن البضائع دون تحصيل الضرائب والرسوم المقررة وذلك بالشروط والأوضاع التي يحددها وزير المالية - زعم الهيئة العامة لتقل الركاب بمحافطة الاسكندرية بشروعها في استصدار قرار باعفاؤها من باقي الضرائب والرسوم الجمركية المستحقة على وارداتها - عدم صدور قرار الاعفاء من هذه الضرائب والرسوم يؤدي الى إلزام الهيئة المذكورة بإداء باقي المستحق عليها .

تبين للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة (٥) من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ تنص على أن « تخضع البضائع التي تسفل أراضي الجمهورية لضرائب الواردات المقررة في التعريفات الجمركية علاوة على الضرائب الأخرى المقررة وذلك إلا ما يستثنى بنص خاص ٠٠٠ وتحصل الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم التي تستحق بمناسبة ورود البضاعة أو تصديرها وفقا للقوانين والقرارات المنظمة لها . ولا يجوز الافراج عن أية بضاعة قبل اتمام الاجراءات الجمركية وأداء الضرائب والرسوم المستحقة ما لم ينص على خلاف ذلك في القانون » وتنص المادة (١٠١) من القانون ذاته على أنه « يجوز الافراج مؤقتا عن البضائع دون تحصيل الضرائب والرسوم المقررة وذلك بالشروط والأوضاع التي يحددها وزير الخزانة ويضع وزير الخزانة لائحة خاصة تتضمن تيسير الافراج عن البضائع التي ترد برسم الوزارات والمصالح الحكومية والمؤسسات العامة والشركات التي تتبعها بالشروط والإجراءات التي يحددها » .

واستظهرت الجمعية العمومية من ذلك أن المشرع وضع أصلا عاما في قانون الجمارك يقضى بخضوع جميع الواردات للضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب الإضافية الأخرى المقررة على الواردات ما لم يرد نص خاص باعفاؤها وتحصل هذه الضرائب عند ورود البضاعة . واستثناء من ذلك أجاز المشرع الافراج مؤقتا عن البضائع دون تحصيل الضرائب والرسوم المقررة وذلك بالشروط والأوضاع التي يحددها وزير المالية .

ومن حيث ان الثابت من الأوراق أن مصلحة الجمارك أفرجت عن اثنتين وأربعين عربة ترام كاملة وقطع القيار اللازمة لها مشمول البيان الجمركي رقم ٥٥٧٣ الوارد من الخارج برسم الهيئة العامة لنقل الركاب بمحافظة الاسكندرية تحت نظام الافراج الجمركي مقابل تمهد الهيئة

قرش جنيه

بأداء الضرائب والرسوم الجمركية المقررة عليها وقدرها ٢٨٤٧٣٠٨ر٤٩٥

قرش جنيه

وإذا قامت الهيئة المشتار إليها بأداء مبلغ ٩٢٦٥١٤ر٦١٥ بالتقسية ٣١١٦٠٠م/ب في ١٩٨٢/٦/٣٠ وقضت عن الوفاء بباقي الضرائب

قرش جنيه

والرسوم الجمركية المستحقة وإرداتها وقدرها ١٩٢٠٧٩٤ر٨٨ برغم شروعه في استصدار قرار بإعفائها وفقا لأحكام قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ .

ومن حيث أن الهيئة العامة لنقل الركاب بمحافظة الاسكندرية ملزمة قانونا بأداء الضرائب والرسوم الجمركية ولا تبرأ ذمتها الا بالأداء أو الاعفاء ، واذ لم يصدر قرار بإعفائها من أداء باقي الضرائب والرسوم الجمركية المستحقة على وإرداتها فمن ثم تفدو ملزمة بأدائها وقدرها

قرش جنيه

١٩٢٠٧٩٤ر٨٨

لذلك

انتهت الجمعية الصومية لقسمى الفتوى والتشريع الى الزام الهيئة

قرش جنيه

للعامة لنقل اركاب بمحافظة الاسكندرية أداء مبلغ ١٩٢٠٧٩٤ر٨٨ مليون وتسعمائة وعشرين ألفا وسبعمائة وأربعة وتسعين جنيتها وثمانية وثمانين قرشا كضرائب ورسوم جمركية عن مشمول البيان الجمركي رقم ٥٥٧٣ الى مصلحة الجمارك .

(فتوى رقم ٨٦٧ بتاريخ ١٥/١٢/١٩٩٤ جلسة ٧/١٢/١٩٩٤ ملف رقم

٣٣٧١/٢/٣٣

جلسة ٧ من ديسمبر سنة ١٩٩٤

عاملون مدنيون بالدولة - مكافآت - مكافأة نهاية الخدمة .

لائحة النظام الأساسي لصندوق الرعاية الصحية والاجتماعية للعاملين بوزارة
تتضمن الدولى الصادرة بالقرار الوزارى رقم ٦٠ لسنة ١٩٩١ .

وفقا لللائحة المشار اليها والتي عمل بها اعتبارا من ١٢/١/١٩٩٠ يصرف لعضو
الصندوق الذى تنتهى خدمته لأسباب منها بلوغه السن القانونية مكافأة تعادل مرتب شهر
ونصف عن كل سنة من سنوات الخدمة المحسوبة قتلونا ، شريطة ان تكون هذه الخدمة
قضيت فى الجهاز الادارى للدولة او القطاع العام ، كما استبعدت اللائحة من هذا
المفهوم المدد الافتراضية والمشتراة طبقا لنظام التأمين الاجتماعى - مؤدى ذلك ان المدد
التي تقضى فى غير الجهاز الادارى للدولة او القطاع العام لا يجوز حسابها ضمن مدد
للخدمة التي تستحق عنها مكافأة نهاية الخدمة .

تبين للجمعية العمومية أن المادة (٦) من لائحة النظام الأساسي
لصندوق الرعاية الصحية والاجتماعية للعاملين بوزارة التعاون الدولى
الصادرة بالقرار الوزارى رقم ٦٠ لسنة ١٩٩١ تنص فى فقرتها الثانية
على أن « تعرف مدة الخدمة بأنها مدة الخدمة السابقة المحسوبة قانونا
للأعضاء المؤسسين والتي قضيت فى وحدات الجهاز الادارى للدولة او
القطاع العام دون المدد المشتراة او الافتراضية وفقا لنظام التأمين
الاجتماعى » . وتنص المادة (٧) من ذات اللائحة على أن « يتولى الصندوق
تدعيم الأنشطة الاجتماعية والثقافية والرياضية وتقديم الخدمات والمزايا
التالية لأعضائه : (١) منح مكافآت نهاية الخدمة لعضو الصندوق لبلوغ
السن القانونية او فى حالى الوفاة او العجز الكلى المنتهى للخدمة » . كما
تنص المادة (٣٥) على أن تصرف مكافأة نهاية الخدمة للعضو ٠٠٠ على
النحو التالى : (١) ما يعادل مرتب شهر ونصف عن كل سنة من سنوات
الخدمة ٠٠٠ « وأخيرا تنص المادة (٤٢) على أن تسرى أحكام هذه
اللائحة اعتبارا من ١٢/١/١٩٩٠ » .

ولاحظت الجمعية العمومية من تلك النصوص انه وفقا لللائحة
النظام الأساسي لصندوق الرعاية الصحية والاجتماعية للعاملين بوزارة
التعاون الدولى المعمول بها اعتبارا من ١٢/١/١٩٩٠ يصرف لعضو
الصندوق الذى تنتهى خدمته لأسباب منها بلوغه السن القانونية مكافأة

تعادل مرتب شهر ونصف عن كل سنة من سنوات الخدمة المحسوبة قانوناً ، شريطة أن تكون هذه الخدمة قضيت في الجهاز الإداري للدولة أو القطاع العام ، كما استبعدت اللائحة من هذا المفهوم المدد الافتراضية والمشتراة طبقاً لنظام التأمين الاجتماعي .

وخلصت الجمعية العمومية ما تقدم إلى أنه ولئن كان الثابت من الأوراق أن للمعرضة حالته مدة خدمة قضاها بوظيفة مدرس قانون بالكلية الحربية ومعه دراستات الضباط النظام بالملكة العربية السعودية جرى ضمه إلى مدة خدمته بوزارة التعاون الدولي طبقاً لقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ ، المشار إليه ، إلا أن هذه المدة وقد قضيت في غير الجهاز الإداري للدولة أو القطاع العام ، فقد بات متعيناً عدم حسابها ضمن مدد الخدمة التي تستحق عنها مكافأة نهاية الخدمة طبقاً للائحة النظام الأساسي لصندوق الرعاية الصحية للعاملين بوزارة التعاون الدولي المشار إليها وذلك نزولاً عند ضريح نص المادة (٦) آفة البيان الذي ينتفى بموجبه وجه أحقية المعروضة حالته في حساب تلك المدة أخذاً بعين الاعتبار أن قصور النص قد يقتضي النظر في تعديله بيد أنه لا يستباح مخالفته بحالته الراهنة .

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقراري والفتوى والتشريع إلى عدم حسابها المدة في الحالة المعروضة عند تقدير مكافأة نهاية الخدمة .

(فتوى رقم ٨٦٨ في ١٥/١٢/١٩٩٤ جلسة ١٢/٧/١٩٩٤ ملك رقم

٨٦/٨٩٦/٣)

رسوم - رسوم التوثيق - الاعفاء منها
(عقد الرهن التجاري الرسمي)
(بنك) (اتفاقية)

- اتفاقية تأسيس المصرف العربي الدولي للتجارة الخارجية التي تمت الموافقة عليها
بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٧٤ لسنة ١٩٧٤ .

بموجب المادة ١١ من الاتفاقية المشار اليها تم اعفاء أموال المصرف وأرباحه وتوزيعاته
وجميع أوجه نشاطه وعملياته المختلفة وما يفرضه على عملائه من جميع أنواع الضرائب
والرسوم والدمغات - هذا الاعفاء استثناء من الأصل الذى يقضى بخضوع أموال المصرف
وعملياته للضرائب والرسوم وهو استثناء يرتبط بنشاط المصرف وعملياته المصرفية ولا يمتد
إلى أوجه النشاط التى ينحصر عنها الوصف للمصرفى حتى لو كانت بمناسبتها - الاعفاء
ينحصر عن عقد الرهن التجاري الرسمي الذى أبرم بمناسبة فتح اعتماد مستندى لأنه لا تلازم
بين فتح الاعتماد وإبرام عقد الرهن باعتبار أن ضمان البنك قد يتخذ صورة أخرى غير
الرهن الرسمي طبقاً لطبيعة المال المقدم كضمان وحسب ما تتجه إليه إرادة المالكين .

تبين للجمعية العمومية أن المادة الثانية من اتفاقية تأسيس المصرف
العربي الدولي للتجارة الخارجية والتي تمت الموافقة عليها بمقتضى قرار
رئيس الجمهورية رقم ٥٧٤ لسنة ١٩٧٤ تنص على أن « الغرض من هذا
لمصرف هو القيام بجميع الأعمال المصرفية والمالية الجارية المتعلقة
بمشاروعات التنمية الاقتصادية ٠٠٠ » وتنص المادة الحادية عشرة من
الاتفاقية على أن « أموال المصرف وكذلك أرباحه وتوزيعاته وكافة أوجه
نشاطه وعملياته المختلفة سواء فى مركزه الرئيسى أو فروع أو مكاتبه أو
توكيلات التى قد توجد فى بلد العضو تعفى من كافة أنواع الضرائب
والرسوم والدمغات التى قد تفرض على العملاء ٠٠٠ » .

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم أنه رغبة من الدولة الموقعة
على الاتفاقية فى تمكين المصرف من أداء الغرض الذى أنشئ من أجله وهو
القيام بالعمليات المصرفية والمالية الجارية والتي تخضع لمشروعات التنمية
الاقتصادية فى الدول الأعضاء ، تم اعفاء أموال المصرف وأرباحه وتوزيعاته
وجميع أوجه نشاطه وعملياته المختلفة وما قد تفرضه على عملائه من جميع
أنواع الضرائب والرسوم والدمغات .

ومن حيث أن الإعفاءات المنصوص عليها فى المادة الحادية عشرة
من الاتفاقية هي استثناء من الأصل الذى يقضى بخضوع أموال المصرف

وعملياته للضرائب والرسوم فإن هذا الاستثناء إنما يرتبط بأنشطة المصرف وعملياته المصرفية ولا يمتد الى أوجه النشاط التي ينحصر عنها الوصف المصرفي حتى لو كانت متناسيته .

ومن حيث ان العلاقة بين المصرف والسيد / فاروق محمد رشوان المتمثلة في فتح الاعتماد المستندي وأن اعتبرت عملية مصرفية فإن الاعفاء ينحصر عن عقد الرهن الذي أبرم ضمانا له ، بحسبان انه لا تلازم بين فتح الاعتماد وإبرام عقد الرهن وباعتبار أن ضمان البنك قد يتخذ صورا أخرى غير الرهن الرسمي طبقا لطبيعة المال المقدم كضمان وحسب ما تنتجه اليه اعادة المقادير ، ومن ثم فإن الرسوم المروضة على عقد الرهن التجاري الرسمي رقم ١٧٣٥ لسنة ١٩٩٢ بنوك بمقتضى نصوص قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رسوم التوثيق والشهر والتي أداها السيد / فاروق محمد رشوان لصالح مصلحة الشهر العقاري بصفته مدينا واحنا محل تجاري ينحصر عنها الاعفاء المنصوص عليه في المادة الحادية عشرة من الاتفاقية سالفة الذكر الأمر الذي ينتفى معه وجه أحقية المروضة حالته في استرداد الرسوم التي أداها عن توثيق الرهن في الحالة المروضة .

لذلك

انتهت الجمعية الصومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم أحقية السيد / فاروق محمد رشوان في استرداد الرسوم التي أداها لمصلحة الشهر العقاري عن توثيق عقد رهن تجاري رسمي لصالح المصرف العربي الدولي .

(فتوى رقم ٨٨١ بتاريخ ١٧/١٢/١٩٩٤ جلسة ١٩٩٤/١٢/٧ ملك رقم ٤٦٢/٦/٨٦)

جلسة ٧ من ديسمبر سنة ١٩٩٤

الجمعية العمومية للسمى الفتوى والتشريع - اختصاص - منازعات تنفيذ الأحكام -
عدم اختصاص الجمعية العمومية بنظرها .

المادة ٢٧٥ من قانون المرافعات المدنية والتجارية .

مقتضى هذه المادة التى تسرى أمام محاكم مجلس الدولة أن المشرع ناط بقاضى التنفيذ دون سواء أمر الفصل فى المنازعات الإدارية لدى تحريك ولايته واستنهاض اختصاصه فى شأنها مما لا يفتح معه المجال بأى حال لسلب هذا الاختصاص منه أو مشاركته فيه على أى وجه - مؤدى ذلك أن الجمعية العمومية للسمى الفتوى والتشريع تكون غير مختصة بنظر منازعات تنفيذ الأحكام الصادرة من محاكم مجلس الدولة والأمر مقود بوجه عام لقاضى التنفيذ دون غيره - النزاع حول كيفية حساب الفوائد القانونية المحكوم بها على جهاز المدعى العام الاشتراكي بصفته الممثل القانوني لأحد الخصمين فى إحدى الدعاوى مما تقتضه الولاية بشأنه للمحكمة التى أصدرته ويخرج عن اختصاص الجمعية العمومية .

تبين للجمعية العمومية أن المادة ٢٧٥ من قانون المرافعات المدنية والتجارية تنص على أن « يختص قاضى التنفيذ دون غيره بالفصل فى جميع منازعات التنفيذ الموضوعية والوقفية أيضا كانت قيمتها ، كما يختص باصدار القرارات والأوامر المتعلقة بالتنفيذ » .

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم أن مقتضى هذه المادة التى تسرى أمام محاكم مجلس الدولة أن المشرع ناط بقاضى التنفيذ دون سواء أمر الفصل فى المنازعات الإدارية لدى تحريك ولايته واستنهاض اختصاصه فى شأنها مما لا يفتح معه المجال بأى حال لسلب هذا الاختصاص منه أو مشاركته فيه على أى وجه وعلى هذا فإن الجمعية العمومية للسمى الفتوى والتشريع تكون غير مختصة بنظر منازعات تنفيذ الأحكام الصادرة من محاكم مجلس الدولة والأمر مقود بوجه عام لقاضى التنفيذ دون غيره .

ومن حيث النزاع الماثل أننا يتحدد فى كيفية حساب الفوائد القانونية المحكوم بها على جهاز المدعى العام الاشتراكي بصفته الممثل القانوني لمرض سيارات النهضة لصالح وزارة الاقتصاد فى الدعوى رقم ٢٠٢٢ لسنة ٣٨ القضائية ، حيث يرى الجهاز حسابها من تاريخ المطالبة القضائية حتى تاريخ فرض الحراسة على المرض فى حين ترى

الوزارة حسابها من تاريخ المطالبة القضائية حتى تاريخ السداد .
والنزاع على هذا النحو في كيفية تنفيذ الحكم ما تمنعده الولاية بشأنه
للمحكمة التي أصدرته وبما يخرج عن اختصاص الجمعية العمومية
لقسمي الفتوى والتشريع .

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع الى عدم
اختصاصها بنظر النزاع الماتل .

(نسوي رقم ٩٠١ بتاريخ ١٩٩٤/١٢/٢٥ جلسة ١٩٩٤/١٢/٧ ملك رقم
٢٤٥٠/٢/٢٢) .

ضريبة - الضريبة العامة على المبيعات *

القانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ بشأن الضريبة العامة على المبيعات - وضع المشرع تنظيمها شاملا للضريبة العامة على المبيعات عين بمقتضاه السلع والخدمات الخاصة للضريبة - خضوع السلع المحلية والمستوردة والخدمات التي ورد بيانها بالجدول المرفق للقانون - تستحق الضريبة بتحقق واقعة بيع السلعة أو أداء الخدمة بمعرفة الكلفين بتحصيلها وتوريدها - مناط استحقاق الضريبة على السلع المستوردة هو تحقق الواقعة المنشئة للضريبة الجمركية متى كان استيرادها بقرض الاتجار فيها أيا كان حجم المعاملات - معدات الهيئة القومية للانفاق المستوردة من الخارج وفقا للعقود المبرمة بشأنها ليست واردة بقرض البيع أو الاتجار فيها وإنما جرى استيرادها للزوم المرفق - نتيجة ذلك - معدات وقطع القبار محل العقود المستوردة للزوم المرفق لا تخضع للضريبة العامة على المبيعات لفوات غرض الاتجار فيها من استيرادها - تطبيق (١) *

استعرضت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع عقود تنفيذ الخط الثاني لمترو أنفاق القاهرة الكبرى المعروضة وتبين لها أن العقد رقم (٢٤) مترو المبرم بين الهيئة القومية للاتفاق واتحاد شركات (كوجفير / اوراسكوم) موضوعه تنفيذ التصميم التفصيلي والتوريد وتركيب واجراء الاختبارات وتجارب التشغيل والصيانة خلال فترة الضمان لخطوط السكة الحديدية والقضيب الثالث كجزء متكامل من المرحلة الأولى من الخط الثاني لمترو أنفاق القاهرة الكبرى ، وتتضمن هذه الأعمال : توريد مهمات سكة حديد تشمل القضيب الدولى وفلنكات خرسانية وأخرى خشبية والقضيب الثالث الخاص بتيار السحب والجر وتركيب سكة حديد مزلفة عادية للخطوط الرئيسية والتفريعات والوروش وسكة حديد غير مزلفة داخل قطاع النفق . وأن العقد رقم (٢٥) مترو مبرم بين الهيئة وشركة ميتسوبيشى اليابانية وموضوعه تنفيذ التصميم التفصيلي والانشاء والتصنيع وتركيب والاختبار والتسليم وبه التشغيل والوضئع فى الخدمة والصيانة والضمان وتتضمن هذه الأعمال : ١٥ وحدة قطار كل منها ٦ عربات ومعدات اضافية تشمل ٢ جرار بمحركات ديزل و ٢ عربة سطح لنقل القضبان و ٤ عربات قلابة * فضلا عن مخزن قطع غيار لوحدات

(١) فى شان مدى خضوع عقود مقاوله الأعمال للضريبة العامة على المبيعات تراجع فتوى الجمعية العمومية الصادرة بجلسته ١٩٩٥/٨/٣ للنشورة بهذه الجسوة *

القطارات والعربات الإضافية ، وأدوات ومعدات خاصة . كما تبين للجمعية العمومية أن المقد رقم (٢٦) مترو مهم بين الهيئة واتحاد شركات اجنبية وشركة « المفاولون العرب » المصرية وموضوعه تنفيذ بعض الأعمال المتكاملة كوحدة كلية تشمل الأعمال المدنية : التصميم التفصيلي والانشاء والتصنيع والتوريد والتركيب والاختبار لأعمال النفق وكافة الأبنية التابعة للمشروع - مصدر الطاقة والمعدات الكهروميكانيكية ومعدات قطع التذاكر الأتوماتيكية وورش شبرا الخيمة - أعمال الإشارة ونظام التشغيل والتحكم المركزى - بالإضافة لقطع الغيار والصيانة والتدريب . ومفاد ذلك أن العقود الثلاثة المشار إليها تشتمل أحكامها على توريد معدات يتم استيرادها من الخارج برسم الهيئة وعلى أعمال مقالة وصيانة تقوم بتنفيذها الشركات المتعاقدة معها .

ومن حيث ان المادة (١) من قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ تنص على أنه « يقصد في تطبيق أحكام هذا القانون بالألفاظ والمبهمات الآتية التعريفات الموضحة قرين كل منها : ٠٠٠ المكلف : الشخص الطبيعي أو المعنوي المكلف بتحصيل وتوريد الضريبة للمصلحة سواء كان منتجا صناعيا أو تاجرا أو مؤديا لخدمة خاضعة للضريبة بلغت مبيعاته حد التسجيل المنصوص عليه في هذا القانون ، وكذلك كل مستورد لسلعة أو خدمة خاضعة للضريبة بفرض الاتجار مهما كان حجم معاملاته . السلعة : كل منتج صائى سواء كان محليا أو مستوردا ٠٠٠ الخدمة : كل خدمة واردة بالجدول رقم (٢) المرافق ٠٠٠ المنتج الصناعى : كل شخص طبيعى أو معنوى يمارس بصورة اعتيادية أو عرضية وبصفة رئيسية أو تبعية أية عملية تصنيع ٠٠٠ المستورد : كل شخص طبيعى أو معنوى يقوم باستيراد سلع صناعية أو خدمات من الخارج خاضعة للضريبة بفرض الاتجار » . وتنص المادة (٢) من ذات القانون على أن « تفرض الضريبة العامة على المبيعات على السلع المصنعة المحلية والمستوردة الا ما استثنى بنص خاص . وفرض الضريبة على الخدمات الواردة بالجدول رقم (٢) المرافق لهذا القانون ٠٠٠ » كما تنص المادة (٦) على أن « تستحق الضريبة بتحقيق واقعة بيع السلعة أو أداء الخدمة بمعرفة المكلفين وفقا لأحكام هذا القانون ٠٠٠ » كما تستحق الضريبة بالنسبة الى السلع المستوردة فى مرحلة الانفراج عنها من الجمارك بتحقيق الواقعة المنشئة للضريبة الجمركية وتحصل وفقا للإجراءات المقررة فى شأنها » . وتنص المادة (١٨) على أن « على كل منتج صناعي يبلغ أو جاوز اجمالي قيمة مبيعاته من السلع

الصناعية المنتجة محليا الخاضعة للضريبة المعفاة منها خلال الاثنى عشر شهرا السابقة على تاريخ العمل بهذا القانون ٥٤ ألف جنيه ، وكذلك على مورد الخدمة الخاضعة للضريبة وفقا لأحكام هذا القانون اذا بلغ أو جاوز المقابل الذى حصل عليه نظير الخدمات التى قدمها فى خلال تلك المدة هذا المبلغ ، أن يتقدم الى مصلحة بطلب لتسجيل أسمه وبياناته على النموذج المعد لهذا الغرض وذلك خلال المدة التى يحددها الوزير

ومفاد ما تقدم أن المشرع فى قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ وضع تنظيميا شاملا للضريبة العامة على المبيعات عين بمقتضاه السلع والخدمات الخاضعة للضريبة ، فاضع السلع المحلية والمستوردة والخدمات التى اورد بيانها بالجدول المرافق للقانون لهذه الضريبة بحيث تستحق الضريبة بتحقيق واقعة بيع السلعة أو أداء الخدمة بمعرفة المكلفين بتحصيلها وتوريدها . أما بالنسبة الى السلع المستوردة فجعل استحقاق تلك الضريبة منوطا بتحقيق الواقعة المنشئة للضريبة الجمركية . واخضع المشرع للضريبة كل شخص طبيعي أو معنوى يقوم باستيراد سلع صناعية أو خدمات من الخارج خاضعة للضريبة متى كان استيراده لها يفرض الاتجار فيها ايا كان حجم معاملاته . كما أوجب على كل منتج صناعى بلغ اجمالى مبيعاته من السلع المنتجة محليا أو مورد الخدمة الخاضعة للضريبة الحدة المقرر للتسجيل أن يتقدم الى مصلحة الضرائب على المبيعات بطلب تسجيل أسمه وبياناته بغية حصر السلع والخدمات المباعة والرقابة على تحصيل الضريبة المقررة عليها وتوريدها .

وعرف السلعة بأنها كل منتج صناعى سواء كان محليا أو مستوردا ثم عرف المنتج الصناعى بأنه كل شخص يمارس عملية تصنيع ، سواء كان الشخص طبيعيا أو معنويا وسواء كانت الممارسة اعتيادية أو عرضية وسواء كانت بصفة رئيسية أو تيمعية . وغنى عن البيان أن المنتج الصناعى بهذا التعريف الشامل لا يقلت منه أى ممارسة لأى عمل أيا كان ، حتى لو كان عملا منزليا الأمر الذى لا يظهر أن يكون قصد المشرع قد انصرف اليه لتخضع للضريبة عمل الانسان لنفسه ولخدمته الذاتية من صنوف الأنشطة الذاتية والمنزلية والأمرية ، والمنتج الصناعى هنا يجد حده فى عبارة المنتج الصناعى الذى عرفت به السلعة فى النص ذاته ، والسلعة بمفهومها الاقتصادى هى ما ينتج بقصد التداول بحيث

لا يمثل في مفهومها ما ينتجه الشخص لنفسه ولا استهلاكه واستعماله من مصنوعات هي مواد جرى تحويلها الى منتج جديد بتغيير في الحجم أو الشكل أو المكونات أو الطبيعة أو النوع حسبما عرف النص ذاته لفظ « التصنيع » ومن ثم ينسجم تعريف « المنتج » بهذا القيد نصا وعقلا مع تعريف السلعة ومع ما أورده النص ذاته عن البيع نقلا للملكية أو أداء للخدمة ، كما ينسجم تعريف « الانتاج » بهذا القيد مع تعريف الاستيراد الذي قيد « بفرض الاتجار » ، وذلك كله سواء كان التداول أو البيع أو الاتجار متعلقا بأعيان أو متعلقا بمنافع خضعت لقانون الضريبة على المبيعات .

ومن حيث أن معدات الهيئة القومية للاتفاق الواردة لها من الخارج وفقا لأحكام العقود المروضة ليست واردة بفرض البيع أو الاتجار فيها ، وإنما جرى استيرادها للزومها للمرفق العام القائمة على ادارته وتستخدم في تشغيله أو التوسع في مشروعاته أو تجديدها تحقيقا لنفع عام ، فمن ثم تضحى هذه المعدات وقطع غيارها محل العقود المروضة غير خاضعة للضريبة العامة على المبيعات ، وذلك لفوات غرض الاتجار فيها من استيرادها .

ومن حيث أنه عن مدى خضوع ما اشتملت عليه العقود المشار اليها من أعمال مقالة للضريبة العامة على المبيعات في ضوء قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٧ لسنة ١٩٩٢ بتعديل الجدول رقم (٢) المرافق لقانون الضريبة العامة على المبيعات آنف الذكر وإضافة خدمات التشغيل للغير الى الجدول . فقد تبين للجمعية العمومية أن المادة (٣) من القانون تنص على أن « يكون سعر الضريبة على السلع ١٠٪ » ، وذلك عند السلع المبينة في الجدول رقم (١) المرافق للقانون فيكون سعر الضريبة على النحو المحدد قرين كل منها . ويحدد الجدول رقم (٢) المرافق سعر الضريبة على الخدمات ٠٠٠٠ كما يجوز لرئيس الجمهورية تعديل الجدولين رقمي (١) و (٢) المرافقين ٠٠٠٠ وبناء عليه صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٧ لسنة ١٩٩٢ بتعديل الجدولين المرفقين للقانون آنف الذكر ونص في المادة (٢) على أن تضاف الى الجدول رقم (٢) الخدمات الواردة بالكشف حرف (ب) المرفق به ومنها خدمات التشغيل للغير بصفة ضريبة ١٠٪ .

ومن حيث أن عقد المقالة - وفقا لأحكام القانون المدني - من العقود المسماة التي ترد على العمل فاذا قدم الما قول مادة العمل كلها

أو بعضها كان المقدم مزيجاً بين بيع ومقايضة ، فيقع البيع على المادة وتقع المقايضة على العمل والمميز للعمل في المقايضة انه لا يجري تحت إدارة صاحب العمل واشترافه . ولما كان قانون الضريبة العامة على المبيعات عرف المفاهيم والمصطلحات الواردة بالمادة (١) منه تعريفاً عاماً ، وخص مفهوم الخدمة بأنها كل خدمة واردة بالجدول رقم (٢) المرافق للقانون . بما يعنى أن المشرع قد عزف عن التعريف للخدمة بالمفهوم العام المجرد ، وشاء أن يضع لكل خدمة يرى شمول الضريبة لها اسماً تتفرد به على سبيل الحصر والتعيين في الجدول المرافق للقانون والذي يملك رئيس الجمهورية مكنته الاضافة اليه وتعديله . بيد أن هذه المكنته يتعين أن تكون في اطار ما رسمه المشرع بأن يكون بيان الخدمة بالتفريد العيني لها وليس بالتعريف العام المجرد التي لم يشأ المشرع أن يسلك سبيلها فيما يتعلق بتحديد الخدمة في تطبيق احكام هذا القانون . وفي ضوء من ذلك ينبغي فهم قرار رئيس الجمهورية رقم (٧٧) لسنة ١٩٩٢ بما يحمله على الصحة ويبيعه عن اللبس والغوض والتعريفات العامة بما مؤداه أن عبارة خدمات التشغيل للغير المضافة الى الجدول رقم (٢) المرافق لقانون الضريبة العامة على المبيعات بقرار رئيس الجمهورية آنف الذكر تضيق بالسياق وتحمل في اطاره ولوجاً من باب العموم الذي قصد به الخصوص باعتباره استخلاص عقل لحكم النص الذي لیس أمراً خارجاً عنه . ودلالة ذلك أن المشرع بعد أن عين في الجدول رقم (٢) المرافق للقانون آنف الذكر عدداً من الخدمات التي تدخل في عموم خدمات التشغيل للغير مثل خدمات الفنادق ، المطاعم ، السباحة وخدمات شركات النقل السياحي وخدمات التاكسي ، والفلكس ، والنقل ، المكف من المحافظات وخدمات الوسطاء الفنيين لاقامة الحفلات العامة أو الخاصة ، صدر قرار رئيس الجمهورية رقم (٧٧) لسنة ١٩٩٢ باضافة خدمات التليفون والتلفاز المحل وخدمات الاتصالات الدولية وخدمات التركيبات والتوصيلات التليفونية ثم اورد عبارة خدمات التشغيل للغير وهي عبارة تتسع لكل الخدمات المذكورة آنفاً وبما مفاده انه قصد بها سائر الخدمات المتعلقة بهذا النوع المشار اليه من قبل ومن ثم تخرج عنها عقود المقايضة اذ أنها ليست من جنس ما ذكر ولو قصد المشرع اخضاعها للضريبة على المبيعات ما أعوزه النص على ذلك صراحة وآية ذلك أيضاً أن رئيس الجمهورية أصدر بعد ذلك القرار رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٩٣ باضافة خدمات أخرى الى ما يخضع للضريبة وهي تتعلق بتأجير السيارات والبريد السريع وشركات النظافة ، ولو كان يقصد من القرار السابق رقم (٧٧) لسنة ١٩٩٢ عموم خدمات التشغيل

للغير لما احتاج الى اصدار القرار الأخير . وبناء عليه لا تخضع أعمال
المقاوله التي تضمنتها العقود المروضة للضريبة العامة على المبيعات لعدم
اشتغال أحكام القرار رقم ٧٧ لسنة ١٩٩٢ عليها .

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى عدم خضوع
العقود أرقام ٢٤ و ٢٥ و ٢٦ مترو المبرمة لتنفيذ الخط الثاني لمترو
الأنفاق لقانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١
لسنة ١٩٩١ .

(فتوى رقم ٩١٣ في ١٢/٢/١٩٩٤ - جلسة ١٢/٧/١٩٩٤ ملف رقم ٤٩٥/٢/٢٧) .

جلسة ٧ من ديسمبر سنة ١٩٩٤

عاملون مدنيون بالدولة - معاش - تمويش الدفعة الواحدة - حساب مدة اشتراك العامل في نظام التأمين الاجتماعي .

المادة ٢٦ من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ والمعدل بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٩٤ - المادة الأولى من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٦ بحساب مدة خدمة العاملين المدنيين المستقبين في محافظات القناة وسيناء مضاعفة عند تقدير المعاش أو المكافأة .

إن المعاش أو تمويش الدفعة الواحدة الذي يستحق للعامل طبقاً لأحكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ إنما يؤدي كاصل عام عن مدة اشتراك العامل الفعلية في نظام التأمين الاجتماعي وأداء الاشتراكات المقررة قانوناً - استثناء من هذا الأصل قرر المشرع بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٦ حساب مدة اشتراك العامل في نظام التأمين الاجتماعي - التي قضاه في محافظات القناة وسيناء - مضاعفة في المعاش أو المكافأة لأعمال هذه المدة ينبغي أن يجرى في حالة أي من البديلين المعاش أو المكافأة وليس في حالة الجمع بينهما - مؤدى ذلك لا يجوز حساب مدة الاستبقاء بمحافظات سيناء للمعروفة حالاتهم مضاعفة عند تقدير تمويش الدفعة الواحدة لمن يعمل منهم على معاش .

تبين للجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع أن المادة ٢٦ من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ والمعدل بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٩٤ تنص على أنه « إذا زادت مدة الاشتراك في التأمين على ست وثلاثين سنة أو القدر المطلوب لاستحقاق الحد الأقصى للمعاش الذي يتحمل به الصندوق أيهما أكبر استحق المومن عليه تمويشاً من دفعة واحدة بواقع ١٥٪ من الأجر السنوي عن كل سنة من السنوات الزائدة .. »

وعند حساب المدة المستحق عنها التمويش تستبعد من مدة

الاشتراك في التأمين المدد الآتية :

١ - المدة المنصوص عليها بالمادة ٢٢ ، ٢ - المدد التي حسمت وفقاً للمادة ٣٤ ، ٣ - المدد التي تقضى القوانين والقرارات بأضافتها لمدة الاشتراك في التأمين وذلك ما لم تنص القوانين على استحقاق هذا التمويش عن هذه المدد « وتنص المادة الأولى من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٦ بحساب مدة خدمة العاملين المدنيين المستقبين في محافظات القناة وسيناء مضاعفة عند تقدير المعاش أو المكافأة على أنه : تحسب مضاعفة :

في تقدير المعاش أو المكافأة مدة خدمة العاملين المدنيين المتقاعين بأحكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ - بإصدار قانون التأمين الاجتماعي التي قضوها بحافظات بورسعيد والإسماعيلية والسويس وسيناء اعتبارا من ٥ يونيو سنة ١٩٦٧ حتى انتهاء التهجير ، وذلك بشرط أن يكون العامل قد استبقى للعمل في إحدى هذه المحافظات بقرار صدر في حينه من الجهة المختصة » .

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم أن المعاش أو تعويض الدفعة الواحدة الذي يستحق للعامل طبقا لأحكام القانون رقم ١٩٧٥/٧٩ إنما يؤدي كاصل عام عن مدة اشتراك العامل الفعلية في نظام التأمين الاجتماعي وأداء الاشتراكات المقررة قانونا ، وهو ما أكدته المشرع في المادة ٢٦ سابق الإشارة إليه حينما قرر استحقاق العامل لتعويض من دفعة واحدة إذا زادت مدة اشتراكه في التأمين على ست وثلاثين سنة مستبعدا منها مدد الاشتراك الحكيمية التي لم تقض بالخدمة فعلا - كما استبعد منها مدد الخدمة التي تحسب مضاعفة ما لم ينص القانون القاضى بحسابها على خلاف ذلك » .

ومن حيث أنه استثناء من هذا الأصل العام قرر المشرع بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٦ حساب مدة اشتراك العامل في نظام التأمين الاجتماعي - التي قضاه في محافظات القناة وسيناء - مضاعفة في المعاش أو المكافأة ، على نحو يكشف بوضوح عن انصراف إرادته الى استثناء العاملين المخاطبين بأحكام هذا القانون عند حساب المعاش المستحق لهم أو عند حساب المكافأة التي تعد بدلا عن المعاش . في حالة عدم استحقاقه ، فأعمال هذه الميزة ينبغي أن يجرى في حالة أى من البدلين المعاش أو المكافأة وليس في حالة الجمع بينهما ، فإن تمتع العامل بها في المعاش يكون قد استنفذ حقه في هذا الخصوص ولا ينسب حكمها على الحقوق التأمينية الأخرى كذلك المنصوص عليها في المادة ٢٦ سابق الإشارة إليها إذ لم يرد حكم في القانون ٢٨ لسنة ١٩٧٩ سابق الإشارة إليه بحسابها على هذا النحو والمدد المقررة بهذا القانون ينحصر حسابها في المعاش أو في تعويض الدفعة الواحدة بالنسبة للعاملين الذين لم تبلغ مدة اشتراكهم في نظام التأمين الاجتماعي الحد الأدنى المقرر للحصول على المعاش - وهو ما يقابل المكافأة التي ذكرها القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٦ - ولا تستطيل الى غيرها من الحقوق التأمينية الأخرى .

وبناء على ما تقدم فإنه لا يجوز حساب مدد الاستبقاء بمحافظة سيناء بالنسبة للمعرضة حالاتهم مضاعفة عند تقدير تعويض الدفعة الواحدة لمن يحصل منهم على معاشي .

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى عدم احقية المعرضة حالاتهم في حساب مدد الاستبقاء بمحافظة شمال سيناء مضاعفة عند تقدير تعويض الدفعة الواحدة وفقا لنص المادة ٢٦ من قانون التأمين الاجتماعي .

(فتوى رقم ٩١٤ بتاريخ ١٩٩٤/١٢/٣١ جلسة ١٩٩٤/١٢/٧ ملف رقم ٢٤٦/٢/٨٦)

مجلس الدولة - الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع - ما يدخل في اختصاصها المادة ٦٦ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ - المؤسسات الصحفية لا تعدو أن تكون مؤسسات خاصة تباشر نشاطها كامل عام في نطاق أحكام القانون الخاص - نتيجة ذلك : النزاع بين مصلحة الجمارك واحد اشخاص القانون الخاص يخرج عن اختصاص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع - تطبيق .

تبين للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة (٦٦) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة تنص على أن « تختص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بإبداء الرأي مسببا في المسائل والموضوعات الآتية : ٠٠٠٠٠٠٠ (د) المنازعات التي تنشأ بين الوزارات أو بين المصالح العامة أو بين الهيئات العامة أو بين المؤسسات العامة أو بين الهيئات المحلية أو بين هذه الجهات وبعضها البعض ويكون رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع في هذه المنازعات ملزما للجانين » .

واستظهرت الجمعية العمومية من ذلك أن مناط اختصاصها في شأن المنازعات هو بما ينشأ بين الوزارات أو بين المصالح العامة أو بين الهيئات العامة أو بين المؤسسات العامة أو بين الهيئات المحلية أو بين هذه الجهات بعضها البعض . ولما كان من المقرر قانونا ، طبقا لما استقر عليه افتاء الجمعية العمومية ، أن المؤسسات الصحفية لا تعدو أن تكون مؤسسات خاصة تباشر نشاطها ، كاصل عام ، في نطاق أحكام القانون الخاص وإذا كان النزاع المائل يقوم بين مصلحة الجمارك وأحد أشخاص القانون الخاص فمن ثم ينحصر اختصاص الجمعية العمومية عن الفصل فيه .

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم اختصاصها بنظر النزاع المائل .

ضرائب ورسوم جمركية - الإعفاءات الجمركية - حظر التصرف في الأشياء المطأة •
المادة (٩) من قانون تنظيم الإعفاءات الجمركية الصادر بالقانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ •

انه طالما بقيت الأشياء المطأة قانونا من الضرائب والرسوم الجمركية على ملك الجهة المتمتعة بالإعفاء ، تستعملها في ذات الغرض الذي تقرر الإعفاء من أجله ، فلا مجال لاستحقاق أية ضرائب أو رسوم جمركية عن تلك الأشياء يسوغ المطالبة بها - اذا كانت المعدات المطأة ما انفكت على ملك الهيئة العامة لمرافق مياه القاهرة الكبرى داخله ضمن أصولها ، لم يلحقها التصرف للغير ولم يجر تكييفها فمن ثم ينشئ مناط استحقاق الضرائب والرسوم الجمركية محل المطالبة •

تبين للجمعية العمومية أن المادة (٩) من قانون تنظيم الإعفاءات الجمركية الصادر بالقانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ تنص على أن « يحظر التصرف في الأشياء المعفاة في غير الأغراض المعفاة من أجلها بأي نوع من أنواع التصرفات أو استعمالها في غير الأغراض التي تقرر الإعفاء من أجلها ما لم تسدد عنها الضرائب الجمركية وفقا لحالتها وقيمتها وطبقا لفئة الضريبة الجمركية المقررة في تاريخ السداد » •

واستظهرت الجمعية العمومية من هذا النص انه طالما بقيت الأشياء المعفاة قانونا من الضرائب والرسوم الجمركية على ملك الجهة المتمتعة بالإعفاء ، تستعملها في ذات الغرض الذي تقرر الإعفاء من أجله ، فلا مجال لاستحقاق أية ضرائب أو رسوم جمركية عن تلك الأشياء ، يسوغ المطالبة بها •

لما كان الثابت مما تقدم أن الهيئة العامة لمرافق مياه القاهرة الكبرى ولئن كانت قد أفصحت عن نيتها عام ١٩٨٨ في التصرف في بعض المعدات الواردة لها من الخارج معفاة من الضرائب والرسوم الجمركية ، الا أن تلك المعدات ما انفكت على ملكها ، داخله ضمن أصولها ، لم يلحقها التصرف للغير أو يجر تكييفها ، ومن ثم ينتفى مناط استحقاق الضرائب والرسوم الجمركية محل المطالبة •

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى رفض المطالبة المقدمة من مصلحة الجمارك بالزام الهيئة العامة لمرقى مياه القاهرة الكبرى بمبلغ ٢٥٥٩٧٠ جنيه « مائتين وخمسة وخمسين ألفا وتسعمائة وسبعين جنيها » قيمة الضرائب والرسوم الجمركية على المعدات المشار اليها .

(فتوى رقم ٩١٦ بتاريخ ١٢/٢١/١٩٩٤ جلسة ١٢/٢١/١٩٩٤ ملف رقم ٢٢/٢٣٣٥) .

(٣٥)

جلسة ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٩٤

خدمة عسكرية ووطنية - خدمة عامة - أعضاء الإدارات القانونية - تحسب هذه المدد في التمتعهم ولا تحسب في مدد القيد بالمحاماة .

المادة ١٢ من قانون الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ - المادة ٤٤ من قانون الخدمة العسكرية والوطنية الصادر بالقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ - المادة ٣ من القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٣ في شأن الخدمة العامة للشباب .

- ان قانوني الخدمة العسكرية والوطنية والخدمة العامة هما من العموم بما يسمح بانطباق أحكامهما على المحامين أعضاء الإدارات القانونية الا ان ذلك مقيد بالقدر الذي يتفق وطبيعة النظام القانوني للخاضعين له، وبما لا يتعارض مع أحكامه ومن ثم تحسب مدة الخدمة العسكرية والوطنية او مدة التكليف في اقامة عضو الادارة القانونية حيثما يكون لهذا الحساب طاقا يسمح به النظام القانوني لهؤلاء المحامين ولا يتعارض معه او يكون له اثر عمل لا يتناقض معه هذا النظام والحاصل ان تلك المدد وأن حسبت في اقامة الموظف وخبرته فهي لا تحسب في مدد القيد بجداول نقابة المحامين ولا تظم الى المدد المنقطة بقانون المحاماة الصادر به القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ مؤدى ذلك : انها لا تحسب في مدد القيد بالمحاماة التي تشكل شروطا للتعين والترقي في وظائف رؤساء وأعضاء الإدارات القانونية .

تبين للجمعية العمومية ان المادة ١٢ من قانون الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ تنص على أنه « يشترط فيمن يعين في إحدى الوظائف الفنية بالإدارات القانونية أن تتوافر فيه الشروط المقررة في نظام العاملين المدنيين بالمولة او القطاع العام ، حسب الأحوال ، وأن يكون مقيدا بجداول المحامين المشتغلين طبقا للقواعد الواردة في المادة التالية ، وأن تتوافر فيه الشروط الأخرى التي تقررها اللجنة المنصوص عليها في المادة ٧ من هذا القانون » في حين تنص المادة ١٣ من ذات القانون على أنه « يشترط فيمن يشغل الوظائف الفنية بالإدارات القانونية على أن يكون قد مضى على قيده بجداول المحامين المدة المبينة قرين كل وظيفة منها على النحو التالي ونحسب مدة الاشتغال بعمل من الأعمال القانونية النظرية طبقا لقانون المحاماة ضمن المدة المشترطة للتعين في الوظائف الخاضعة لهذا النظام » .

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم أن المشرع - تحقيقاً منه لاستقلال أعضاء الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها وضماناً لحيدتهم في أداء أعمالهم - أفرد تنظيمها قانونياً حصصاً نص فيه المعاملة الوظيفية لهذه الفئة ، اذ عين هذه الوظائف على سبيل الحصر ، واشترط ليمن يشغلها - فوق الشروط المقررة للتميين في قانوني العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام - أن يكون مهيداً بغير انحام من المستعدين طبقاً للقواعد المبينة قرين كل وظيفة من الوظائف المشار إليها في المادة ١٢ والتي تحتلف من وظيفة إلى أخرى ، وعند في هذا الصدد بمدة الاشتغال بعمل من الأعمال القانونية المنظمة طبقاً لقانون المحاماة ، وفرد حسابها ضمن المدد المشترطة للتميين في هذه الوظائف .

كما تبين للجمعية العمومية أن قانون الخدمة العسكرية والوطنية الصادر بالقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ نص في المادة ٤٤ منه على أن « تعتبر مدة الخدمة العسكرية والوطنية الفعلية الحسنة بما فيها مدة الاستبقاء بعد انقضاء مدة الخدمة الإلزامية العاملة للمجندين الذين يتم تعيينهم أثناء مدة تجنيدهم أو بعد انقضائها بالجهاز الإداري للدولة و ... كأنها قضيت بالخدمة المدنية وتحسب هذه المدة في الأقدمية واستحقاق العلاوات المقررة ، كما تحسب كمدة خبرة وأقدمية بالنسبة إلى العاملين بالقطاع العام والجهات التي تتطلب الخبرة أو تشتراطها عند التعيين أو الترقية ويستحقون عنها العلاوات المقررة ٥٠٠ » في حين تنص المادة ٣ من القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٣ في شأن الخدمة العامة للشباب الذي أنهى المراحل التعليمية المعدل بالقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٥ في فقرتها الأخيرة على أن « تضاف مدة التكليف إلى مدة الخدمة للمكلف بعد تمييزه ويتقاضى عنها العلاوات المقررة » .

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم أن المشرع إبان طبيعة وتكليف الخدمة العسكرية والوطنية وكذلك مدة التكليف بالخدمة العامة ، فاعتبر كلا منهما وكأنها قضيت بالخدمة المدنية وذلك حينما أوجب حسابها في الأقدمية وأن يستحق عنها العامل العلاوات المقررة .

وغنى عن البيان أن قانوني الخدمة العسكرية والوطنية والخدمة العامة المشار إليهما هما من العموم بما يسمح بانطباق أحكامهما على العاملين أعضاء الإدارات القانونية إلا أن ذلك مقيد بالقدر الذي يتفق

وطبيعة النظام الوظيفي الخاضعين له وبما لا يتعارض مع أحكامه ، ومن ثم تحسب مدة الخدمة العسكرية والوطنية أو مدة التكليف في أقدمية عضو الإدارة القانونية حيثما يكون لهذا الحساب مفاد يسمح به النظام القانوني لهؤلاء المحامين ولا يتعارض معه ، أو يكون له اثر عملي لا يتناقض معه هذا النظام ، والحاصل أن تلك المدد وأن حسبت في أقدمية الموظف وخبرته ، فهي لا تحسب في مدد القيد بجداول نقابة المحامين ولا تضم الى المدد المنظمة بقانون المحاماة انصادر به القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ ، ومن ثم فهي لا تحسب في مدد القيد بالمحاماة التي تشكل شروطاً للتعين والترقية في وظائف رؤساء الإدارات القانونية .

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى تطبيق حكم المادة ٤٤ من قانون الخدمة العسكرية والوطنية رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ والمادة ٣ من القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٣ المعدل بالقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٥ المشار اليهما على مديري وأعضاء الإدارات القانونية بالأوضاع الواردة بالأسباب .

(فتوى رقم ٩٢٣ في ٩٤/١٢/٣١ جلسة ٩٤/١٢/٢١ ملف رقم ٩٦٥/٦/٨٦) .

(٣٦)

جلسة ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٩٤

عاملون مدنيون بالدولة - معاش - الإحالة الى المعاش قبل بلوغ السن القانونية
المقروءة - صرف مكافأة توازي أجر سنة - مفهوم الأجر .

المادة ٩٥ مكررا (١) من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المضافة بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ لم يبين المشرع في المادة ٩٥ مكررا المقصود بالأجر الذي تصرف على أساسه المكافأة المشار إليها بهذه المادة - والأصل في الأجر انه يتقاضاه العامل من رب العمل نظير ما يبذله من جهد ومن ثم فان ما يتقاضاه العامل الذي انتهت خدمته لا يعتبر اجرا يدور مداره واذا نص القانون على حسابه وفقا لمقدار الأجر الذي كان يستحقه العامل أثناء الخدمة فان مفهوم الأجر في هذه الحالة انما يشكل وحده قياس نهطي لما يستحقه العامل عند انتهاء خدمته من معاش دورى او مكافأة - ولذلك فانه توحيدا لأداة القياس وضبطا للمفاهيم وتكرينا للحكم في سياق الموضوع يغدو متعيئا لتحديد المكافأة المنصوص عليها في المادة ٩٥ مكررا (١) للتسار إليها الرجوع الى مفهوم الأجر الوارد بالمادة (٥) من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ والذي أضحي يتصرف الى كل ما يحصل عليه المؤمن عليه من مقابل نفى من جهة عمله الأصلية لقاء عمله الاصلى بتمثريه الأساسى والنشتر .
المكافأة المنصوص عليها بالمادة ٩٥ مكررا (١) تتحدد على أساس الأجر بالمفهوم الوارد بقانون التأمين الاجتماعى .

تبين للجمعية العمومية ان المادة ٩٥ مكررا (١) من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المضافة بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ تنص على أنه « يجوز للسلطة المختصة اصدار قرار بأحالة العامل الذى تقل سنه عن ٥٥ سنة الى المعاش بناء على طلبه اذا قام بمفرده أو بالاشتراك مع آخرين بأحد المشروعات الانتاجية وفقا للضوابط التى يصدر بها قرار من الوزير المختص للتنمية الادارية ، ويصرف للعامل في هذه الحالة مكافأة توازي أجر سنة مع ضم سنتين الى المدة المحسوبة في المعاش » . وتنص المادة (٥) من قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المعدلة بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ على أنه « في تطبيق أحكام هذا القانون يقصد :
(أ) (ط) الأجر : كل ما يحصل عليه المؤمن من مقابل نقدى من جهة عمله الأصلية لقاء عمله الاصلى ويشمل : ١ - الأجر الأساسى ويقصد به : (٣) الأجر المنصوص عليه فى الجداول المرفقة بنظام التوظيف بالنسبة للمؤمن عليهم فى البند (١) من المادة (٢)

(ب) ٢٠٠٠ - الأجر المتغير ويقصد به باقى ما يحصل عليه المؤمن عليه وعلى الأخص » .

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم أن المشرع أجاز للسلطة المختصة فى قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة المشار اليه إحالة العامل بناء على طلبه الى المعاش قبل بلوغه السن القانونية المقررة لذلك إذا قام بمفرده أو بالاشتراك مع آخرين بأحد المشروعات الانتاجية ، شريطة أن تقل سنه عن خمسة وخمسين عاما ، وعالج المشرع الآثار التأمينية وغيرها المترتبة على اجابة العامل الى طلبه نزولا على رغبته وأبرز هذه الآثار ضم مدة سنتين الى المدة المحسوبة فى المعاش بالإضافة الى صرف مكافأة توازى أجر سنة .

ومن حيث أن المشرع فى المادة ٩٥ مكررا لم يبين المقصود بالأجر الذى صرف على أساسه المكافأة المشار اليها بهذه المادة ، وذلك خلافا لما ابعه فى غير هذا الحكم من تبين ، وإن ذلك يقتضى استخلاص مفهوم الأجر المشار اليه فى هذه المادة من النظر القانونى العام ومن رد ذلك المفهوم الى النظام القانونى الذى يسكن وينسجم فى اطاره . والحاصل أن الأصل فى الأجر أنه يتقاضاه العامل من رب العمل نظير ما يبذله من جهد تحت اشرافه وإدارته ، ومن ثم فإن ما يتقاضاه العامل الذى انتهت خدمته لا يعتبر أجرا ولا يدور مداره ، وإذا نص القانون على حسابه وفقا لمقدار الأجر الذى كان يستحقه العامل أثناء خدمته ، فإن مفهوم الأجر فى هذه الحالة إنما يشكل وحدة قياس نمطى لما يستحق للعامل عند انتهاء خدمته من مكافأة أو معاش دورى ، ولذلك جاز حساب الأجر فى هذه الحالة باعتبار مقدار الأجر الاخير للعامل ، أو باعتبار متوسط أجره الدورى خلال مدة محددة أو بنسبة معينة مما كان يتقاضاه من أنواع الدخول المتعددة التى كان يتكون منها دخله الشامل أثناء خدمته .

وإن النظر الى مفهوم الأجر عند انتهاء الخدمة بحسبانه وحدة قياس نمطى أو قاعدة حساب للمكافأة أو المعاش من شأنه أن يجعل مفهوم الأجر الوارد بالمادة ٩٥ مكررا وإن ورد فى قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة إلا أنه يعتبر أبعد عن مباحث هذا القانون وأدخل فى مفاهيم نظام التأمين الاجتماعى وأحكامه توحيدا لأداة القياس وضبطا للمفاهيم وتسكيثا للحكم فى سياقه الموضوعى ، ومن ثم يفقد متعينا لتحديد المكافأة المنصوص عليها فى المادة (٩٥) مكررا من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر به

القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ، الرجوع الى مفهوم الأجر الوارد بالمادة (٥) من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ والذي أضحي ينصرف الى كل ما يحصل عليه المؤمن عليه من مقابل نقدي من جهة عمله الأصلية لقاء عمله الأصلي بعنصريه الأساسى والمتغير فى اطار الضوابط المشار اليها واتحال اليها بالمادة (٥) سالفه الاشارة .

وخلصت الجمعية العمومية مما تقدم الى أن المكافأة المستحقة للسيد المذكور انما تتحدد على أساس الأجر بالمفهوم الوارد بقانون التأمين الاجتماعي المشار اليه .

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن المكافأة المستحقة فى الحالة المروضة انما تتحدد على أساس الأجر بالمفهوم الوارد بقانون التأمين الاجتماعي الصادر به القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ .

(فتوى ٩٢٤ بتاريخ ١٩٩٤/١٢/٣١ جلسة ١٩٩٤/١٢/٢١ ملف رقم ١٣٠١/٤/٨٦) .

جلسة ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٩٤

عاملون مدنيون بالدولة - ترقية - علاوة الترقية .

المادة ٣٨ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ، المادة (١) والمادة (٣) من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٨٤ بزيادة مرتبات العاملين بالدولة والقطاع العام والكادرات الخاصة .

إن عبارة « علاوة من علاواتها » الواردة بالمادة ٣٨ المشار إليها أنها تشير صراحة الى علاوة من العلاوات الدورية للوظيفة المرقى إليها ، وتفيد استحقاق هذه العلاوة الدورية استحقاقاً معجلاً بموجب الترقية وطبقاً للقانون إذا كان يزيد بها الأجر عن البداية المقررة للوظيفة المرقى إليها دون أن يخل استحقاقها الدرجة بالمواعيد الدورية لاستحقاق مشلاتها من معدها - مدى ذلك احقة المرقى من العلاوة الموصوفة في زيادة أجر كل منهم بمناسبة الترقية بما لا يتجاوز نهاية الأجر للوظيفة المرقى إليها مضافاً إليه الزيادة المنصوص عليها في القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٨٤ ومقارنها ستون جنيهاً .

تبين للجمعية العمومية أن المادة ٣٨ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ تنص على أن « يصدر قرار الترقية من السلطة المختصة بالتعيين ، وتعتبر الترقية نافذة من تاريخ صدور القرار بها ويستحق العامل بداية الأجر المقرر للوظيفة المرقى إليها أو علاوة من علاواتها أيهما أكبر اعتباراً من هذا التارد » ولا يخفى ذلك باستحقاق العلاوة الدورية في موعدها . « كما تنص المادة (١) من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٨٤ بزيادة مرتبات العاملين بالدولة والقطاع العام والكادرات الخاصة على أن « تزداد مرتبات العاملين بالدولة و ٠٠٠ بواقع ستين جنيهاً سنوياً » في حين تنص المادة ٣ من القانون ذاته على أن « يستمر العاملون المنصوص عليهم في المادة الأولى في الحصول على العلاوات الدورية المستحقة بعد تاريخ العمل بهذا القانون بالفئات وفي المواعيد المقررة قانوناً وذلك بما لا يتجاوز نهاية ربط الأجر للوظيفة مضافاً إليه الزيادة المنصوص عليها في هذا القانون » .

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم - وعلى ما جرى به افتاؤها بجلستى ٢٧/١٠/١٩٩٣ و ١٩٩٤/٧/٦ أن عبارة « علاوة من علاواتها » الواردة بالمادة ٣٨ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة المشار إليه . إنما تشير صراحة الى علاوة من العلاوات الدورية للوظيفة المرقى إليها ، وتفيد استحقاق هذه العلاوة الدورية استحقاقاً معجلاً بموجب الترقية

وطبقا للقانون اذا كان يزيد بها الأجر عن البداية المقررة للوظيفة المرقى اليها . دون أن يخل استحقاقها المعجل بالمواعيد الدورية لاستحقاق مثيلاتها من بعدها ، ومن ثم فإن القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٨٤ المشار اليه اذ نص في المادة ١٣ منه على استمرار العاملين المخاطبين بأحكامه في الحصول على العلاوات الدورية المستحقة بعد تاريخ العمل به بالفئات وفي المواعيد المقررة قانونا وذلك بما لا يجاوز نهاية ربط الأجر للوظيفة المرقى اليها مضافا اليه الزيادة المنصوص عليها في المادة (١) منه وكانت العلاوة التي تمنح للعامل بمناسبة الترقية من قبيل هذه العلاوات فمن ثم يغفو متعينا القول بأحقية المرقين في الحالة المعروضة في زيادة أحر كل منهم بمناسبة الترقية بما لا يجاوز نهاية الأجر للوظيفة المرقى اليها مضافا اليه الزيادة المنصوص عليها في القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٨٤ ومقدارها ستون جنيها . اذ أن استحقاق المرقى لهذه العلاوة لا يخل به سبق الحصول على الزيادة المقررة بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٨٤ والتي رسمت المادة (٣) منه اضافتها الى نهاية ربط الوظيفة ، عند بيسان ما لا يجوز أن تتجاوز العلاوات الدورية .

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى أحقية المرقى في زيادة أجره بمناسبة الترقية بما لا يجاوز نهاية مربوط الوظيفة المرقى اليها مضافا اليها ما سبق الحصول عليه من زيادة تقررت بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٨٤ .

(فتوى رقم ٩٥ بتاريخ ١٢/٣/١٩٩٤ جلسة ٢١/١٢/١٩٩٤ ملف رقم ٩٠٧/٣/٨٦) .

قطاع عام - هيئات القطاع العام وشركاته - العاملون بشركات القطاع العام - توزيع الأرباح .

المادة الأولى والثانية من القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ بإصدار قانون شركات قطاع الأعمال العام .

المادة ٤٢ من قانون «هيئات القطاع العام وشركاته الصادر بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ اختص المشرع العاملين بشركات القطاع العام بنصيب من الأرباح الصافية التي يتقرر توزيعها لا يقل عن نسبة ٢٥٪ وخصص هذا النصيب لأغراض محددة صراحة لا فكاك من الالتزام بها لدى استخدامه - وقد ألقى المشرع على عاتق شركات قطاع الأعمال العام التي حلت محل هيئات القطاع العام وشركاته التحمل بجميع التزامات الهيئات والشركات الأخرى التي لم يكن أمامها من سبيل لتقير أوجه استخدام النصيب خارج نطاق الأغراض المحددة قانوناً - ولا كانت شركات قطاع الأعمال العام بحساباتها مخالفة بلاتها بأحكام القانون ، ملتزمة قانوناً في استخدام النسبة المذكورة فيما خصصت له ظالماً أن حكم التخصيص لم ينفك قائماً - مؤدى ذلك أنه لا يسوغ قانوناً استخدام حصيلة فائض الأرباح الصافية في تمويل شراء أسهم حصة الشركة القابضة المرفوعة للبيع في رأس مال الشركة القابضة لحساب العاملين .

تبين للجمعية العمومية أن المادة (٤٢) من قانون هيئات القطاع العام وشركاته الصادر بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ : تنص على أن « يكون للعاملين بالشركة نصيب في الأرباح التي يتقرر توزيعها وتحدد نسبة وقواعد توزيعه واستخدامه بقرار من رئيس مجلس الوزراء ، ولا تقل هذه النسبة عن خمسة وعشرين في المائة من الأرباح الصافية التي يتقرر توزيعها على المساهمين بعد تجنب الاحتياطات والنسبة المخصصة لشراء السندات الحكومية المنصوص عليها في المادة السابقة . ومع مراعاة حكم الفقرة السابقة يخصص نصيب العاملين للأغراض الآتية :

١ - ١٠٪ لأغراض التوزيع النقدي على العاملين ويحدد قرار رئيس مجلس الوزراء المشار إليه في الفقرة السابقة الحد الأقصى لما يخص العامل سنوياً من هذا التوزيع - ويجوز بقرار من رئيس مجلس الوزراء تخصيص جزء من نصيب العاملين في الأرباح لتوزيعه على العاملين في بعض الشركات التي لا تحقق أرباحاً أو تحقق أرباحاً قليلة ...

٢ - ١٠٪ تخصص لاسكان العاملين بكل شركة أو مجموعة من الشركات المتجاورة يؤول ما يفرض عن حاجة هؤلاء العاملين إلى صندوق تمويل للاسكان الاقتصادي بالمحافظة .

٣ - ٥٪ تودع بحسابات بنك الاستثمار القومي وتخصص للخدمات الاجتماعية للعاملين بالقطاع العام » . كما تبين للجمعية العمومية أن المادة الأولى من القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ بإصدار قانون شركات قطاع الأعمال العام تنص على أن « يعمل في شأن قطاع الأعمال العام بأحكام القانون المرافق ، ويقصد بهذا القطاع الشركات القابضة والشركات التابعة لها الخاضعة لأحكام هذا القانون ، وتتخذ هذه الشركات بنوعيتها شكل شركات المساهمة ويسرى فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذا القانون وبما لا يتعارض مع أحكامه نصوص قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ » . ولا تسرى أحكام قانون هيئات القطاع العام وشركاته الصادر بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ على الشركات المشار إليها » . وتنص المادة الثانية من القانون ذاته على أن « تحل الشركات القابضة محل هيئات القطاع العام الخاضعة لأحكام القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه كما تحل الشركات التابعة محل الشركات التي تشرف عليها هذه الهيئات وذلك اعتبارا من تاريخ العمل بهذا القانون ودون حاجة الى أى اجراء آخر » . وتنتقل الى الشركات القابضة والشركات التابعة لها بحسب الأحوال كافة ما لهيئات القطاع العام وشركاته الملقاة من حقوق بما فيها حقوق الانتفاع والايجار ، كما تتحمل جميع التزاماتها وتسال مسؤولية كاملة عنها » .

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم ، أن المشرع بموجب قانون هيئات القطاع العام وشركاته المشار اليه ، اختص العاملين بشركات القطاع العام بنصيب من الأرباح الصافية التي يقرر توزيعها لا يقل عن نسبة خمسة وعشرين في المائة . وخصص هذا النصيب لأغراض محددة صراحة ، لافكاك من الالتزام بها لدى استخدامه ، فجعل ١٠٪ لأغراض التوزيع النقدي على العاملين ، و ١٠٪ لاسكان العاملين يؤول ما يفيض عن حاجتهم الى صندوق تمويل الاسكان الاقتصادي بالمحافظة ، وفيما يتعلق بنسبة ال ٥٠٪ الباقية فتودع بحسابات بنك الاستثمار القومي لاستخدامها في تأدية خدمات اجتماعية للعاملين بتلك الشركات ، ولما كان المشرع قد اتفق على عائق شركات قطاع الأعمال العام التي حلت محل هيئات القطاع العام وشركاته التحمل بجميع التزامات الهيئات والشركات الأخيرة التي لم يكن أمامها من سبيل لتفجير أوجه استخدام النصيب آنف البيان خارج نطاق الأغراض المحددة قانونا ، ولما كانت شركات قطاع الأعمال العام ، بحسبانها مخاطبة بذاتها بأحكام القانون ، ملتزمة قانونا في استخدام النسب المذكورة فيما خصصت له ، طالما أن حكم التخصيص لم ينفك.

قائما • وبناء عليه فانه لا يسوغ قانونا استخدام حصيلة فائض الحصة النقدية وفائض نسبتي ال ١٠٪ المخصصة لأغراض اسكان العاملين وال ٥٪ المخصصة للخدمات الاجتماعية في تمويل شراء أسهم حصة الشركة القابضة المعروضة للبيع في رأس مال الشركة التابعة لحساب العاملين •

ولا ينال من ذلك أن قانون هيئات القطاع العام وشركاته المشار اليه الذي تضمن حكم التخصيص سالف الذكر لم يعد يسرى على شركات قطاع الأعمال العام ، فليس من شأن ذلك أن يخل بما علق بالفائض المشار اليه من وصف يوجب انفاقه على الوجه الذي جنب له •

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز استخدام حصيلة الفائض المشار اليه في تمويل شراء أسهم حصة الشركة القابضة المعروضة للبيع في رأس مال الشركة التابعة لحساب العاملين •

(فتوى رقم ٧ بتاريخ ١٩٩٥/١/٧ جلسة ١٩٩٥/١/٤ ملف رقم ١٧٥/١/٤٧) .

جلسة ٤ من يناير سنة ١٩٩٥

شركات قطاع الأعمال العام - رئيس مجلس ادارة الشركة القابضة - العضو المنتدب
بالشركة التابعة - عدم استنادتهم من نظام الحوافز المقرر للعاملين *

المواد (٣) و (٢١) و (٢٢) و (٣٤) من قانون قطاع الأعمال العام الصادر
بالمادة ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ حدد المشرع تحديدا عاما مانعا عناصر البدل الذي يتقاضاه رئيس
مجلس ادارة الشركة القابضة وعضو مجلس الادارة المنتدب بالشركة التابعة لقاء ما يضطلع
به كل منهما من مهام وما يقع على عاتقه من واجبات ، وتمثل هذه العناصر في مكافأة
عضوية مجلس الادارة وبدل حضور الجلسات والراتب المقطوع ، بالإضافة الى المكافأة
السوية التي يحددها النظام الاساسي للشركتين وهي حصة من الأرباح التي تحققها الشركة ،
الآية للمشار اليهما عما حققاه من نتائج في نهاية السنة المالية الامر الذي يتلاءم مع طريقة
الحساب بالنتائج المتبعة معهما - تلك المكافأة انما تستغرق ما عساه ان يكون مقررا للعاملين
بالشركة من حوافز منوط استحقاقها الجهد المبذول من هؤلاء العاملين الامر الذي يتلاءم
مع طريقة حسابهم حسب حجم العمل المبذول بغض النظر عن النتائج المتحصلة انتهاء -
مؤدى ذلك عدم احقية المشار اليهما في الافادة من نظام الحوافز المقرر للعاملين بتلك
الشركات .

نبين للجمعية العمومية أن المادة « ٣ » من قانون قطاع الأعمال العام
الصادر بالقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ تنص على أن « يتولى ادارة الشركة
القابضة مجلس ادارة يصدر بتشكيله قرار من الجمعية العامة بناء على
اقتراح رئيسها لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد ، ويتكون من عدد فردي
من الأعضاء لا يقل عن سبعة ولا يزيد على أحد عشر ، وشكل على الوجه
الآتي :

١ - رئيس متفرغ للادارة *

٢ - عدد من الأعضاء لا يقل عن خمسة يختارون من ذوي الخبرة
في النواحي الاقتصادية والمالية والفنية والقانونية وادارة الأعمال *

٣ - ٠٠٠٠

ويحدد القرار الصادر بتشكيل المجلس الأعضاء المتفرغين للادارة
وما يتقاضاه رئيس مجلس الادارة والأعضاء المتفرغون من رواتب مقطوعة ،
كما يحدد هذا القرار مكافأة العضوية وبدل حضور الجلسات
الذي يتقاضاه كل من رئيس وأعضاء المجلس ، ويحدد النظام الاساسي
للشركة المكافأة السنوية التي يستحقونها بمراعاة نص المادة « ٣٤ » من

هذا القانون ، • وتنص المادة (٢١) على أن « مع مراعاة حكم المادة (٤) من هذا القانون يتولى ادارة الشركة التي يملك رأس مالها بأكمله شركة قابضة بمفردها أو بالاشتراك مع شركة قابضة أخرى أو أشخاص عامة أو بنوك القطاع العام مجلس ادارة يعين لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد • ويتكون مجلس الادارة من عدد فردى من الأعضاء ، لا يقل عن خمسة ولا يزيد على تسعة بمن فيهم رئيس المجلس على النحو التالى :

(أ) رئيس غير متفرغ من ذوى الخبرة ...

(ب) أعضاء غير متفرغين يعينهم مجلس ادارة الشركة القابضة من ذوى الخبرة ، يمثلون الجهات المساهمة فى الشركة ، ويكون عددهم نصف عدد أعضاء المجلس •

(ج) (.....)

وتحدد الجمعية العامة ما يتقاضاه كل من رئيس وأعضاء المجلس المشار اليهم فى البند (أ) و (ب) من الفقرة السابقة من مكافآت المضوية كما يحدد النظام الأساسى للشركة المكافأة السنوية التى يستحقونها بمراعاة نص المادة « ٣٤ » من هذا القانون • وتحدد الجمعية العامة بدل حضور الجلسات الذى يتقاضاه أعضاء المجلس وما يستحقه أعضاءه المنتخبون من مكافأة سنوية بما لا يجاوز الأجر السنوى الأساسى • ويختار مجلس ادارة الشركة القابضة من بين الأعضاء المعينين المنصوص عليهم فى البند « ب » عضوا منتدبا أو أكثر يتفرغ للإدارة ويحدد ما يتقاضاه من راتب مقطوع بالإضافة الى ما يستحقه من مبالغ طبقا للفقرة الرابعة من هذه المادة • ويحدد المجلس من يحل محل العضو المنتدب فى حالة غيابه أو خلو منصبه أو عزله • وللمجلس أن يمهّد الى رئيسه بأعمال العضو المنتدب على أن يتفرغ للإدارة ، وفى هذه الحالة يحدد له ما يتقاضاه من راتب مقطوع بالإضافة الى ما يستحقه من مبالغ وفقا للفقرة الرابعة من هذه المادة •

كما تبين للجمعية العمومية أيضا أن المادة « ٢٢ » من القانون المشار اليه تنص على أن « مع مراعاة أحكام المادة « ٤ » من هذا القانون يتولى ادلة الشركة التى يساهم فى رأس مالها أفراد أو أشخاص اعتبارية من القطاع الخاص ، مجلس ادارة ... وذلك على النحو التالى :

(أ) رئيس غير متفرغ من ذوى الخبرة ...

(ب) أعضاء غير متفرغين ، من ذوى الخبرة يختارهم مجلس ادارة الشركة القابضة يمثلون الجهات المساهمة فى الشركة •

(ج) . . .

وتحدد الجمعية العامة ما يتقاضاه كل من رئيس وأعضاء المجلس المشار إليهم في البنود أ و ب و ج من مكافأة العضوية ، كما يحدد النظام الأساسي للشركة المكافأة السنوية التي يستحقونها بمراعاة نص المادة ٣٤ من هذا القانون .

وتحدد الجمعية العامة ما يتقاضاه أعضاء المجلس من بدل حضور الجلسات وما يستحقه أعضاء المجلس المنتخبون من المكافأة السنوية بما لا يجاوز الأجر السنوي الأساسي . ويختار مجلس إدارة الشركة القابضة من بين الأعضاء المنصوص عليهم في البند « ب » عضوا منتدبا يتفرغ للإدارة ويحدد المجلس من يحل محله في حالة غيابه أو خلو منصبه أو عزله . ويجلس الإدارة أن يعهد إلى رئيسه بأعمال العضو المنتدب على أن يتفرغ في هذه الحالة للإدارة . وتسرى في شأن مستحقات عضو مجلس الإدارة المنتدب أو رئيس مجلس الإدارة الذي يتفرغ للإدارة أحكام المادة السابقة . » في حين تنص المادة « ٣٤ » من القانون ذاته على أن « يبين النظام الأساسي للشركة كيفية تحديد وتوزيع مكافأة أعضاء مجلس الإدارة ولا يجوز تقدير مكافأة مجلس الإدارة بنسبة معينة في الأرباح بأكثر من ٥٪ من الربح القابل للتوزيع بعد تخصيص ربح لا يقل عن ٥٪ من رأس المال للمساهمين والعاملين كحصة أولى » .

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم أن المشرع حدد تحديدا عاما ما عناصر الجعل الذي يتقاضاه رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة ، وعضو مجلس الإدارة المنتدب بالشركة التابعة لقاء ما يسطلح به كل منهما من مهام ، وما يقع على عاتقه من واجبات . وتمثل هذه العناصر في مكافأة عضوية مجلس الإدارة ، وبدل حضور الجلسات اللذين يصدر بتحديدتهما قرار من الجمعية العامة للشركة وفي الراتب المقطوع الذي تحدده الجمعية العامة للشركة القابضة بالنسبة إلى رئيس مجلس إدارتها ، ويحدده مجلس إدارة الشركة التابعة في مناسبة اختياره للعضو المنتدب ، بالإضافة إلى المكافأة السنوية التي يحددها النظام الأساسي لكل من الشركتين ، والتي تشكل في جوهر الأمر حصة من الأرباح التي تحققها الشركة . إثابة للمشار إليهما عما حققاه من نتائج في نهاية السنة المالية ، الأمر الذي يتلاءم مع طريقة الحساب بالنتائج المتبعة معهما ، وغنى عن البيان أن تلك المكافأة إنما تستغرق ما عساه أن يكون مقررا للعاملين بالشركة من حوافز مناهة استحقاقها الجهد المبذول من هؤلاء العاملين ، بفض الأمر الذي يتلاءم مع طريقة حسابهم حسب حجم العمل المبذول ، بفض

النظر عن النتائج المتحصلة انتهاء . ومن ثم فإن أحقية رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة والعضو المنتدب بالشركة التابعة تنحصر في عناصر الجعل المشار اليه فلا تمتد الى الاستفادة من نظام الحوافز الموضوع للعاملين بالشركة .

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم أحقية رؤساء مجالس إدارة الشركة القابضة وأعضاء مجالس الإدارة المنتخبين بالشركات التابعة في الافادة من نظام الحوافز المقرر للعاملين بتلك الشركات .

(فتوى رقم ١٤ بتاريخ ١٩٩٥/١/٧ جلسة ١٩٩٥/١/٤ ملف رقم ٢٩٥/٢/٤٧) .

(٤٠)

جلسة ٤ من يناير سنة ١٩٩٥

الجهاز المركزي للمحاسبات - رقابة الجهاز على الهيئات العامة - صندوق اسكان افراد القوات المسلحة .
(هيئة عامة)

المادة (١) والفقرة (٣) من قانون الجهاز المركزي للمحاسبات الصادر بالقانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٨ .

المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٦ لسنة ١٩٨٨ بإنشاء صندوق اسكان افراد القوات المسلحة .

الجهاز المركزي للمحاسبات نشأ كجهاز فني متخصص ملحق بمجلس الشعب أوكل اليه المشرع طبقا لقانون إنشائه اختصاص مراجعة الميزانيات والتحصينات لتطبيق رقابة الدولة على أموالها وأموال الأشخاص الاعتبارية العامة (ومن بينها الهيئات العامة) وغيرها من الأشخاص التي قدر المشرع ملائمة بسط رقابة الجهاز عليها لتمتلك أغراضها بتحقيق نفع عام أو تكون أموالها أموالا عامة - صندوق اسكان افراد القوات المسلحة هو هيئة عامة وفقا لنص المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٦ لسنة ١٩٨٨ الصادر بإنشائه وتوافرت له خصائص الهيئات العامة من حيث صدور قرار إنشائها استنادا لقانون الهيئات العامة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ كما أن مجلس إدارته يتشكل بقرار من وزير الدفاع يتكون من أعضاء يعينهم مصادره فضلا عن تبعية الصندوق لوزير الدفاع - مؤدى ذلك لظهور صندوق اسكان افراد القوات المسلحة لرقابة الجهاز المركزي للمحاسبات بوصفه هيئة عامة .

تبين للجمعية العمومية أن المادة (١) من قانون الجهاز المركزي للمحاسبات الصادر بالقانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٨ تنص على أن الجهاز المركزي للمحاسبات هيئة مستقلة ذات شخصية اعتبارية عامة تلحق بمجلس الشعب ، ويهدف أساسا الى تحقيق الرقابة على أموال الدولة ، وعلى أموال الأشخاص العامة الأخرى وغيرها من الأشخاص المنصوص عليها في هذا القانون . »

كما تنص المادة (٣) من ذات القانون على أن « يباشر الجهاز اختصاصاته بالنسبة للجهات الآتية :

١ - ٢٠٠ - الهيئات العامة ٣٠٠ - أي جهة أخرى تقوم الدولة باعانتها أو ضمان حد أدنى للربح لها أو ينص القانون على اعتبار أموالها من الأموال المملوكة للدولة .

واستظهرت الجمعية العمومية ما تقدم أن الجهاز المركزي للمحاسبات نشأ كجهاز فني متخصص ملحق بمجلس الشعب أوكل اليه

المشرع طبقا لقانون انشائه اختصاص مراجعة الميزانيات والحسابات لتحقيق رقابة الدولة على أموالها وأموال الأشخاص الاعتبارية العامة (ومن بينها الهيئات العامة) وغيرها من الأشخاص التي قدر المشرع ملامة بسط رقابة الجهاز عليها لتعلق أغراضها بتحقيق نفع عام أو تكون أموالها أموالا عامة .

وتلاحظ للجمعية العمومية أن صندوق اسكان أفراد القوات المسلحة هو هيئة عامة وفقا لصريح نص المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٦ لسنة ١٩٨٨ الصادر بإنشائه وتوافرت له خصائص الهيئات العامة من حيث صدور قرار انشائها استنادا لقانون الهيئات العامة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ كما أن مجلس إدارته يتشكل بقرار من وزير الدفاع ويتكون من أعضاء بحكم مناصبهم فضلا عن تبعية الصندوق لوزير الدفاع .

وعلى هذا فإن صندوق اسكان أفراد القوات المسلحة قد استوى خاضعا لرقابة الجهاز المركزي للحسابات بوصفه هيئة عامة يقوم الجهاز بمراقبة تصرفاته المالية بحسبان أن أمواله أموالا عامة يقوم الجهاز بتبعية ضابطا لأوجه صرفها .

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى خضوع صندوق اسكان أفراد القوات المسلحة لرقابة الجهاز المركزي للحسابات .

(فتوى رقم ٥٧ بتاريخ ١٩٩٥/١/١٧ جلسة ١٩٩٥/١/٤ ملف رقم ١٦٨/٢/٧) .

ضرائب ورسوم جمركية - اتفاقية الترابط بين الجامعات المصرية والأمريكية - اتفاقية
نرويجي - منافع الإغناء من الضرائب والرسوم .

المادة (٤) والمادة (١٠١) من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ .

اتفاقية الترابط بين الجامعات المصرية والأمريكية الموافق عليها بقرار رئيس الجمهورية
رقم ٤٠ لسنة ١٩٨١ المادة (٥) من ملاحق بروتوكول الاتفاق الخاص باستيراد المواد
النرويجية والمتعلقة الموقع في نرويجي والموافق عليه بالقرار الجمهوري ٤٢٥ لسنة ١٩٨١
وضع المشرع أصلا عاملا في قانون الجمارك يقضى بخضوع جميع الواردات للضرائب الجمركية
وبغيرها من الضرائب الإضافية الأخرى المقررة على الواردات ما لم يرد نص خاص بإعفاؤها .
وتحصل هذه الضرائب عند ورود البضاعة واستثناء من ذلك أجاز المشرع الإفراج المؤقت
عن البضائع دون تحصيل الضرائب والرسوم المقررة وذلك بالشروط والأوضاع التي يحددها
وزير الخزانة - الاتفاقية المشار إليها أنفتت أى عملية شراء للسلع تعود من المنفعة من
الضرائب النوعية أو التعريفات والرسم وغيرها من الضرائب المفروضة في ظل القوانين
الصادرة والمعلق المشار إليه نص على إعفاء الأدوات والأجهزة العلمية التي يتم استيرادها
بواسطة الدولة الموقعة من الضرائب والرسوم الجمركية المقررة على الواردات شريطة أن
تقدم لمعاد علمية أو لأحد تعليمات . كما شمل البروتوكول بالإعفاء قطع القياس والمكونات
والقطع المصنوعة خصيصا لتتناسب الأدوات والأجهزة العلمية شريطة أن تكون مستوردة
في ذات الوقت مع تلك الأدوات أو الأجهزة أو يمكن الاستدلال على أنها مخصصة لها إذا
ما استوردت فيما بعد - البيانات الجمركية الواردة في إطار الاتصافية أو البروتوكول
المشار إليهما تتمتع بالإعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية المقررة في هاتين الاتفاقيتين -
مطالبة مصلحة الجمارك لتلتزم سندها القانوني .

تبين للجمعية المصنوعة أن المادة (٤٥) من قانون الجمارك رقم ٦٦
لسنة ١٩٦٣ تنص على أن : « تخضع البضائع التي تدخل أراضي الجمهورية
لضرائب الواردات المقررة في التعريفات الجمركية علاوة على الضرائب
الأخرى المقررة وذلك إلا ما يستثنى بنص خاص . » وتحصل الضرائب
الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم التي تستحق بمناسبة ورود
البضاعة أو تصديرها وفقا للقوانين والقرارات المنظمة لها . ولا يجوز
الإفراج عن أية بضاعة قبل إتمام الإجراءات الجمركية وأداء الضرائب
والرسوم المستحقة ما لم ينص على خلاف ذلك في القانون . » وتوص
المادة (١٠١) من القانون ذاته على أنه « يجوز الإفراج مؤقتا عن البضائع
دون تحصيل الضرائب والرسوم المقررة وذلك بالشروط والأوضاع التي
يحددها وزير الخزانة ويضع وزير الخزانة لائحة خاصة تتضمن تيسير
الإفراج عن البضائع التي ترد برسم الوزارات والمصالح الحكومية
والمؤسسات العامة والشركات التي تتبعها بالشروط والإجراءات التي

يحددها » . كما تبين للجمعية العمومية أن البند ب/٤ من ملحق الشروط النمطية الملحق باتفاقية منحة مشروع بين حكومتى جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية للربط بين الجامعات الموافق عليها بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٠ لسنة ١٩٨١ ينص على أن » (أ) تبقى هذه الاتفاقية والمنحة من أى ضريبة أو رسم مفروض طبقا للقوانين السارية فى اقليم المنوح ويؤدى الأصل والفائدة معفتين من هذه الضرائب والرسوم . (ب) لدرجة انه (١) أى متقاعد شاملا أى هيئة استشارية وأى أفراد تابعين للتقاعد يمولون من المنحة وأى ممتلكات أو عمليات مرتبطة بهذه التقاعدات . (٢) أى عملية شراء للسلع تول من المنحة لا تبقى من الضرائب النوعية أو التعريفات والرسوم وغيرها من الضرائب المفروضة فى ظل القوانين السارية فى اقليم المقترض ، فسيقوم المقترض كما هو وارد فى خطابات تنفيذ المشروع بسداد أو إعادة سداد نفس المبالغ التى دفعت من أموال بخلاف تلك المتاحة من هذه المنحة » .

ومفاد ما تقدم أن المشرع وضع أصلا عاما فى قانون الجمارك يقضى بخضوع جميع الواردات للضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب الاضافية الأخرى المقررة على الواردات ما لم يرد نص خاص بإعفاؤها ، وتحصل هذه الضرائب عند ورود البضاعة واستثناء من ذلك أجاز المشرع الإفراج مؤقتا عن البضائع دون تحصيل الضرائب والرسوم المقررة وذلك بالشروط والأوضاع التى يحددها وزير الخزانة . وأن الاتفاقية الموقعة بين حكومتى جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية فى القاهرة بتاريخ ١٨/٩/١٩٨٠ للربط بين الجامعات الموافق عليها بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٠ لسنة ١٩٨١ استهدفت اشراك أساتذة الجامعات المصرية فى العمل على حل مشاكل التنمية فى مصر وذلك عن طريق إقامة روابط علمية بين الجامعات فى البلدين بما يحقق حل مجموعة من المشاكل المحددة فى التنمية والمساهمة فى رفع مقدرة الجامعات المصرية عن القيام بدورها فى التنمية . ومن ثم إعفت الاتفاقية أى عملية شراء للسلع تول من المنحة من الضرائب النوعية أو التعريفات والرسوم وغيرها من الضرائب المفروضة فى ظل القوانين السارية .

كما تبين للجمعية العمومية أن الملحق (د) من الملاحق المرفقة ببروتوكول الاتفاق الخاص باستيراد المواد التربوية والعلمية والثقافية الموقع فى نيروبي بتاريخ ٢٦/١١/١٩٧٦ والموافق عليه بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٢٥ لسنة ١٩٨١ نصَّ على إعفاء الأدوات والأجهزة

العلمية التي يتم استيرادها بواسطة الدولة الموقعة من الضرائب والرسوم الجمركية المقررة على الواردات شريطة أن تخصص لمعاد علمية أو معاهد تعليم ، على ألا يجري في البلد المستورد صنع ادوات أو أجهزة ذات قيمة علمية ماثلة . كما شمل البروتوكول بالاعفاء قطع القيار والمكونات والمليقات المصنعة خصيصا لتناسب الادوات والأجهزة العلمية وشرط ذلك بأن تكون مستوردة في ذات الوقت مع تلك الادوات أو الأجهزة أو يمكن الاستدلال على انها مخصصة لها اذا ما استوردت فيما بعد .

ومن حيث ان البيانات الجمركية موضوع النزاع المائل الواردة من الخارج برسم المجلس الأعلى للجامعات ارقام ٧٥٢٢ ، ٣٥١ ، ١١٨١ ، ٨٧٥٥ ، ٨٤٣٦ ، ١٠٤٠ ، ٢٣٧٦ وردت في اطار اتفاقية الترابط بين الجامعات المصرية الأمريكية الموافق عليها بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٠ لسنة ١٩٨١ . كما أن البيانات الجمركية ارقام ٨١٢٢ ، ٩٧٥٦ ، ١٢٤٠١ ، ١٢٩٩٨ ، ٢٢٦١٦ ، ٣٧١٨٧ ، ١٨٢ ، ٥٦٦ ، ١٠٧٠ ، ٢٣٢٩ ، ٤١٣٦ ، ٤٥٠٨ ، ٤٨٠٤ ، ٩٧٧٢ ، ١١٣٥٣ ، ١٣٠٨٦ ، ١٣٦٨٨ ، ١٤٨٧٠ ، ١٥٠٣٠ ، ١٥٠٣٢ ، ١٥١٤٧ ، ١٥٦٩٥ ، ١٨٣٤٠ وردت في اطار بروتوكول نيروبي الموافق عليه بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٢٥ لسنة ١٩٨١ . فمن ثم تتمتع هذه الواردات بالاعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية المقررة في هاتين الاتفاقيتين ، الأمر الذي يتسنى معه مطالبة مصلحة الجمارك في هذا الشأن مفتقدة الى صحيح سندها قانونا وتغدو متعينة الرغض . أما فيما يتعلق بمشمول البيان الجمركي رقم ٢٣٦٦٥ الوارد من الخارج برسم السيد / كينت روجرز وانرج عنه تحت نظام الافراج الجمركي المؤقت مقابل تمهد المجلس الأعلى للجامعات باداء الضرائب والرسوم الجمركية المقررة في حالة عدم اعادة تصديره للخارج خلال عام . واذا انتهت مدة الافراج المؤقت ولم تتم اعادة تصدير مشمول هذا البيان ، فمن ثم يذو المجلس الأعلى للجامعات ملتزما باداء الضرائب .

قرش جنيسه

والرسوم الجمركية المقررة وقدرها ٢٤٨٧٩٠ الى مصلحة الجمارك .

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى :

قرش جنيسه

١ - الزام المجلس الأعلى للجامعات اداء مبلغ ٢٤٨٧٩٠ (الفين .

وأرسمائة وسبعة وثمانين جنيها وتسمين قرشا) الى مصلحة الجمارك
كفرائب ورسوم جمركية مستحقة على البيان الجمركي رقم ٢٣٦٦٥ .
٢ - رفض المطالبة المقدمة من مصلحة الجمارك بالزام المجلس
قرش جنييه

الاعلى للجامعات أداء مبلغ ٨٩٩٥٠٧١٥ (ثمانمائة وتسعة وتسعين ألفا
وخمسمائة وسبعة جنيها وخمسة عشر قرشا) كفرائب ورسوم
جمركية على مشمول البيانات الجمركية أرقام ٧٥٢٢ ، ٣٥١ ، ١١٨١ ،
٨١٢٢ ، ٨٧٥٥ ، ٩٧٥٦ ، ١٢٤٠١ ، ١٨٣٤٠ ، ١٢٩٩٨ ، ٢٢٦١٦ ،
٣٧١٧٨ ، ١٨٢٨٤٣٦ ، ٥٦٦ ، ١٠٤٠ ، ١٠٧٠ ، ٢٣٢٩ ، ٢٣٧٦ ،
٤١٣٦ ، ٤٥٠٨ ، ٤٨٠٤ ، ٩٧٧٢ ، ١١٣٥٣ ، ١٣٠٨٦ ، ١٣٦٨٨ ،
١٤٨٧٠ ، ١٥٠٣٢ ، ١٥١٤٧ ، ١٥٦٩٥ .

(فتوى رقم ٥٨ بتاريخ ١٩٩٥/١/١٧ جلسة ١٩٩٥/١/٤ ملف رقم ٢٢٢٧/٢/٢٢) .

جلسة ٤ من يناير سنة ١٩٩٥

ثروة سمكية - الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية - مقابل الانتفاع بالأراضي المحيطة بالبحيرات .

المادة (١) من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٠ لسنة ١٩٨٣ .

المادة (١) من قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٦٥ لسنة ١٩٨٣ بتحديد المسطحات المائية التي تتولى الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية تنميتها والإشراف على تنفيذ قوانين الصيد بها .

أنشأ المشرع مرفقا قويا هو الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية وعهد إليها العمل على تنمية الثروة السمكية وتنظيم استغلال مناطق الصيد والريابي والمزارع السمكية بالمسطحات المائية وخصها وحدها بالإشراف على استغلال المسطحات المائية وتحصيل مقابل الاستغلال حتى مسافة ٢٠٠ متر من الشاطئ - اعتبارا من ١٩٨٣/١١/٢٤ تاريخ العمل بالقرار الجمهوري ٤٦٥ لسنة ١٩٨٣ للهيئة المذكورة وحدها الإشراف على الأراضي المحيطة بالبحيرات حتى مسافة مائتي متر من شواطئها - مؤدى ذلك أن لها وحدها دون غيرها اعتبارا من هذا التاريخ استثناء مقابل الانتفاع بهذه الأراضي بغض النظر عن نوعية استغلال هذه الأراضي سواء كانت في مجال الثروة السمكية أو غيرها - من حق الهيئة المذكورة تقاضي مقابل انتفاع عن الأراضي المؤجرة لشركة الحديد والصلب وذلك في نطاق مسافة مائتي متر من شاطئ بحيرة مريوط .

تبين للجمعية العمومية أن المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٠ لسنة ١٩٨٣ تنص على أن « تنشأ هيئة عامة اقتصادية باسم الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية ، تكون لها الشخصية الاعتبارية » . وتنص المادة الثالثة من ذات القرار على أن « للهيئة في سبيل تحقيق أهدافها القيام بما تراه لازما من أعمال ولها على الأخص (١) العمل على تنمية الثروة السمكية ومصادرها والإشراف على تنفيذ قوانين الصيد والقرارات المنفذة لها وذلك بالنسبة للمسطحات المائية التي يصدر بتحديد قرار من رئيس الجمهورية ٠٠٠ (٤) تنظيم استغلال مناطق الصيد والمراعى والمزارع السمكية بالمسطحات المائية المشار إليها بالبنود رقم (١) من هذه المادة ٠٠٠ وإزالة التعديت والمخالفات الواقعة عليها أو على شواطئها بالطريق الإداري كما تبين لها أن المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٦٥ لسنة ١٩٨٣ بتحديد المسطحات المائية التي تتولى الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية تنميتها والإشراف على تنفيذ قوانين الصيد بها تنص على أن « تحدد المسطحات المائية التي تتولى الهيئة

العامة لتنمية الثروة السمكية تنميتها والاشراف على تنفيذ قوانين الصيد والقرارات المنفذة لها على النحو الاتي : ٠٠٠ ثالثا : الاراضى المحيطة بالبحيرات حتى مسافة مائتى متر من شواطئها ،

واستظهرت الجمعية العمومية ما تقدم وتاكيدا لافتائها السابق ان المشرع أنشأ بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٠ لسنة ١٩٨٣ مرفقا قوميا هو الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية وعهد اليها العمل على تنمية الثروة السمكية وتنظيم استغلال مناطق الصيد والمراعى والمزارع السمكية بالمسطحات المائية ، وخصها وحدها بالاشراف على استغلال المسطحات المائية وتحصيل مقابل هذا الاستغلال حتى مسافة ٢٠٠ متر من الشاطئ .

وتلاحظ للجمعية العمومية انه اعتبارا من تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٦٥ لسنة ١٩٨٣ فى ١٩٨٣/١١/٢٤ أضحي للهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية وحدها الاشراف على الاراضى المحيطة بالبحيرات حتى مسافة مائتى متر من شواطئها ، ومن ثم يكون لها دون غيرها اعتبارا من هذا التاريخ الحق فى استثناء مقابل الانتفاع بهذه الاراضى . بغض النظر عن نوعية استغلال هذه الاراضى سواء كانت فى مجال الثروة السمكية او فى غيرها .

ويتطبيق ما تقدم على الحالة المعروضة فانه يكون من حق الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية تقاضى انتفاع عن الاراضى المؤجرة لشركة الحديد والصلب وذلك فى نطاق مسافة مائتى متر من شاطئ بحيرة مريوط .

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسى الفتوى والتشريع الى احقية الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية فى تقاضى مقابل انتفاع عن الاراضى المؤجرة لشركة الحديد والصلب المضربة حتى مسافة مائتى متر من شاطئ بحيرة مريوط .

(أ) عقد - عقد الوكالة - تعريفه - الوكالة هي في الأصل من العقود الرضائية التي تتم بمجرد أن يتبادل طرفاه التصريح عن إرادتين متطابقتين ما لم يكن التصرف القانوني محل الوكالة شكليا - إذا كان محل الوكالة هو البيع وهو عقد رضائي ، تنمقد بين طرفيها فور تلاقى إرادتهما - لطرفي عقد الوكالة أن يطلبوا إلى مصلحة الشهر العقاري توثيق هذا العقد لقاء أداء الرسم المقرر - يجب على مصلحة الشهر القيام بتلك الخدمة بعد التثبت من أهلية المتعاقدين ورضائهم دون البحث وراء الإرادة الظاهرة لطرفي العقد وصولا إلى الإرادة الحقيقية لهما التي قصدتا سترها - تطبيق .

(ب) إثبات - القرائن - القرينة سواء كانت دليلا للإثبات أو طريقا معيننا منه هي النتيجة التي يستخلصها القانون أو القاضي من واقعة معلومة معروفة واقعة مجهولة - القرينة نوعان : النوع الأول - قضائية يستنبطها القاضي من ظروف الدعوى - النوع الثاني - قانونية يستنبطها المشرع ويضمنها نص القانون - للقرينة القضائية عنصران : العنصر الأول : واقعة ثابتة يختارها القاضي وتسمى علامة أو أمانة . والعنصر الثاني : عملية استنباط يقوم بها القاضي ليصل من الواقعة الثابتة إلى الواقعة المراد إثباتها - عنصرا القرينة القضائية من عمل القاضي الذي تتسع سلطته في هذا الشأن على خلاف الحال في القرينة القانونية إذ لا عمل فيها للقاضي والعمل كله للقانون - تطبيق .

(ج) عقد - عقد بيع - عقد وكالة - (شهر عقارى) .

مشور الشهر العقاري رقم ١٢ لسنة ١٩٨٦ - جميع التوكيلات التي تنص على أن الموكل عن نفسه وبصفته الحق في البيع لنفسه دون الرجوع للموكل ودون أن يكون للأخر الحق في إلغاء الوكالة لتفاهيه الثمن تعتبر عقود بيع عرفية يستلزم تسجيل الرسوم المقررة عنها - مصلحة الشهر العقاري بهذا المنشور تكون قد نصبت من نفسها - بلا موجب يتبع لها ذلك - قاضيا وقيما على طرفي العقد وجعلت قبض الثمن بمثابة قرينة قانونية ورثت عليها أثرها وهو ما لا ينأى إلا بنص في القانون - قرينة قبض الموكل لنتمن في عقد الوكالة بقدرها القاضي المختص وفقا لظروف كل حالة وملابساتها والاعتبارات الحاكمة لها - تطبيق .

تبين للجمعية العمومية بداية من استعراض واقعات الموضوع ، أن طلب الرأى فيه لا يتعلق في جوهره بحالة واقعية يعينها ، صدر فيها افتاء من إدارة الفتوى ، على ضوء من صياغة أنحرر المقدم للتوثيق لمصلحة الشهر العقاري في هذه الحالة على هيئة عقد وكالة ، وذلك بغية الوقوف على صحيح حكم القانون واجب الاتباع في شأنها ، وإنما يدور طلب الرأى في حقيقته حول مدى جواز تعميم ما خلاص إليه الرأى في خصوص تلك الحالة بمشور يتضمن حكما عاما ، يجرى تطبيقه ، وينسحب إلى جميع ما يقسم من محررات لتوثيقها ، دون نظر إلى ظروف كل حالة

وملاساتها وما يحوطها من اعتبارات حاكمة ، وهو ما لجأت اليه مصلحة الشهر العقاري والتوثيق بإصدار المنشور رقم ١٢ لسنة ١٩٨٦ ، مما يقتضي الوقوف على مدى قانونية ما ورد بذلك المنشور من قاعدة مفادها أن التوكيلات التي تتضمن النص على أن للوكيل عن نفسه وبصفته الحق في البيع لنفسه دون الرجوع الى الموكل ، ودون أن يكون للأخير الحق في إلغاء الوكالة لأنه تقاضى الثمن ، تتضمن عقود بيع عرفية ، مما يستلزم تحصيل الرسوم المقررة عنها .

كما تبين للجمعية العمومية أن المادة (٨٢) من التقنين المدني تنص على أن « يتم العقد بمجرد أن يتبادل طرفان التعبير عن إرادتين متطابقتين ، مع مراعاة ما يقرره القانون فوق ذلك من أوضاع معينة لانقضاء العقد » . وتنص المادة (١٠٨) على أنه « لا يجوز لشخص أن يتعاقد مع نفسه باسم من ينوب عنه ، سواء أكان التعاقد لحسابه هو أو لحساب شخص آخر ، دون ترخيص من الأصل » . وتنص المادة (١٤٥) على أن ينصرف أثر العقد الى المتعاقدين والخلف الصام دون اخلال بالقواعد المتعلقة بالمراث ، ما لم يتبين من العقد أو من طبيعة التعامل أو من نص القانون أن هذا الأثر لا ينصرف الى الخلف العام » . وتنص المادة (١٤٧) منه على أن « ١ - العقد شريعة المتعاقدين ، فلا يجوز نقضه ولا تعديله الا باتفاق الطرفين ، أو للأسباب التي يقرها القانون » . وتنص المادة (٦٩٩) من التقنين ذاته على أن « الوكالة عقد بمقتضاه يلتزم الوكيل بأن يقوم بعمل قانوني لحساب الموكل » . وتنص المادة (٧٠٠) على أن « يجب أن يتوافر في الوكالة الشكل الواجب توافره في العمل القانوني الذي يكون محل الوكالة ، ما لم يوجد نص يقضي بغير ذلك » ، في حين تنص المادة (٧٠٢) على أن « ١ - لابد من وكالة خاصة في كل عمل ليس من أعمال الإدارة ، وبوجه خاص في البيع والرهن والتبرعات والصالح والإقرار والتحكيم وتوجيه اليمين والمرافعة أمام القضاء » .

وتبين للجمعية العمومية أيضا أن المادة (١) من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقاري تنص على أن « ينشأ في المديرية والمحافظات مكاتب للشهر العقاري تتولى شهر المحررات التي تقضى القوانين بتسجيلها أو يقيدها » . وتتبع هذه المكاتب وزارة العدل . وتنص المادة (٩) على أن « جميع التصرفات التي من شأنها إنشاء حق من الحقوق العينية المقارية الأصلية أو نقله أو تغييره أو زواله وكذلك الأحكام النهائية المثبتة لشيء من ذلك يجب شهرها بطريق التسجيل ويدخل في هذه التصرفات الدفء والوصية . وترتب على عدم التسجيل

أن الحقوق المشار إليها لا تنشأ ولا تنتقل ولا تنفرد ولا تزول لا بينه ذوى الشأن ولا بالنسبة إلى غيرهم . ولا يكون للتصرفات غير المسجلة من الأثر سوى الالتزامات الشخصية بين ذوى الشأن » . وتنص المادة (٢٠) من القانون ذاته على أن « تتم إجراءات الشهر في جميع الأحوال بناء على طلب ذوى الشأن أو من يقوم مقامهم » . وتنص المادة (٣) من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٧ بشأن التوثيق المعدل بالقانون رقم ٦٢٩ لسنة ١٩٥٥ على أن « تتولى المكاتب توثيق جميع المحررات وذلك فيما عدا عقود الزواج واشهارات الطلاق والرجعة و . . . » ، في حين تنص المادة (٥) منه على أن « يجب على الموثق قبل إجراء التوثيق أن يتثبت من أهلية المتعاقدين ورضائهم » . وتنص المادة (٦) على أن « إذا اتضح للموثق علم توافر الإهلية أو الرضاء لدى المتعاقدين أو إذا كان المحرر المطلوب توثيقه ظاهر البطلان كان للموثق أن يرفض التوثيق ويعيد المحرر إلى ذوى الشأن . . . » . وتنص المادة (١) من القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رسوم التوثيق والشهر على أن « يفرض على أعمال التوثيق والشهر وما يتصل بها من طلبات وإجراءات الرسوم الآتية : رسم مقرر - رسم حفظ - رسم نسبي » . وتنص المادة (٢) على أن « يفرض رسم مقرر على ما يأتي : (١) توثيق المحررات . . . (١٢) طلب الشهر » . بينما تنص المادة (٣) منه على أن « يفرض على المحررات المطلوب توثيقها الإشارات » رسم قدرة . . . » .

واستظهرت الجمعية العمومية ما تقدم ، أن عقد الوكالة هو في الأصل من عقود التراضي التي تتم بمجرد أن يتبادل طرفاه التعبير عن إرادتين متطابقتين ، ما لم يكن التصرف القانوني محل الوكالة شكليا . فالوكالة - إذا كان التصرف القانوني محلها هو البيع مثلا ، وهو عقد رضائي - تنعقد بين طرفيها فور تلاقي إرادتيهما على ذلك . كما استظهرت أن المشرع أجاز لطرفي عقد الوكالة، إذا ما قدرا ذلك وانصرفت إرادتيهما إليه ، أن يطلبوا إلى مصلحة الشهر العقاري توثيق هذا العقد لقاء أداء الرسم المقرر قانونا . وأوجب على المصلحة القيام بتلك الخدمة ، وذلك بعد التثبت من أهلية المتعاقدين ورضائهم ، وأن العقد غير ظاهر البطلان . فإن تحقق لديها ذلك صار لزاما عليها أن تقوم بتوثيق العقد ، دون أن يكون لها ولاية التعقيب على محتوى العقد خارج الإطار المشار إليه . ودون أن تبحث المصلحة وراء الإرادة الظاهرة لطرفي العقد ، وصولاً إلى الإرادة الحقيقية لهما . التي قصدنا سترها .

ولما كان من المقرر أن القرينة ، سواء كانت دليلا للاثبات أو طريقا معينا منه ، هي النتيجة التي يستخلصها القانون أو القاضي ، من واقعة معلومة لمعرفة واقعة مجهولة . وهي نوعان : قضائية يستنبطها القاضي من ظروف الدعوى . وقانونية يستنبطها المشرع ، ويضمنها نص القانون ، وعلى ذلك فللقرينة القضائية عنصران . أولهما : واقعة ثابتة يختارها القاضي وتسمى علامة أو اشارة . وثانيهما : عملية استنباط يقوم بها القاضي ليصل من الواقعة الثابتة الى الواقعة المراد اثباتها . والعنصران . مما من عمل القاضي الذي تتسع سلطته في هذا الشأن ، على خلاف الحال في القرينة القانونية ، اذ لا عمل فيها للقاضي ، والعمل كله للقانون . فهو الذي يحدد ركنيها ، من اختيار للواقعة الثابتة ، ومن جريان عملية الاستنباط . ومن ثم لا يمكن أن تقوم قرينة قانونية بغير نص من القانون . ولا سلطة للقاضي فيها ، والحقيقة الثانية ، هنا ، من عمل القانون وحده ، يفرضها على القاضي وعلى الخصوم ، في حين أن الحقيقة القضائية المستمدة من القرينة القضائية من عمل القاضي وتخضع لسلطانه وإرادته وتقديره .

والحاصل أن مصلحة الشهر العقاري ، بما أوردته بالمنتشور رقم ١٢ لسنة ١٩٨٦ المستطلع الرأي في شأنه من أن جميع التوكيلات التي تنص على أن للوكيل عن نفسه وبصفته الحق في البيع لنفسه دون الرجوع للموكل ، ودون أن يكون للأخير الحق في الفاء الوكالة لأنه تقاضى الثمن ، تعتبر متضمنة عقود بيع عرفية ، يستلزم تحصيل الرسوم المقررة عنها ، تكون قد نصبت من نفسها ، بلا موجب يتيح لها ذلك ، قاضيا رقبيا على طرفي العقد ، تتسلل الى عقدهما للكشف عما به من مكنونات ، قصدا سترها ملتفتة بذلك عن العلاقة الظاهرة بينهما التي يجب كإصل عام الاعتداد بها ، وذلك كله دون أن يكون للمصلحة أدوات القاضي ومكناته التي خولها له القانون . كما تكون المصلحة بما أقامت عليه تقديرها للقول بأن مثل التوكيلات التي يرد بها النص المذكور متضمنة عقود بيع ، دون الربط بين كل حالة وملابساتها والاعتبارات الحاكمة لها ، تكون ، قد جعلت قبض الثمن ، بمثابة قرينة قانونية ، ورتبت عليها أثرها ، وهو ما لا يتأتى الا بنص في القانون ، طبقا لما توضح . والحاصل أيضا أن ما ينبىء عنه قبض الثمن في التوكيلات المنوه عنها بالمنتشور ، وحسود ذلك ، في غيبة من نص القانون الذي يجعل من واقعة قبض الموكل للثمن في عقد الوكالة قرينة على وقوع البيع ، انما يقدره القاضي المختص في كل حالة على حده ، بما له من

سلطة ، وما أتاحه له القانون من أدوات تعينه على تقصى الحقيقة والكشف عنها ، في ضوء من ظروف كل حالة وملابساتها والاعتبارات الحاكمه لها . وما تسفر عنه الحقيقة القضائية في هذا الشأن هو وجبه النى تنتفى به الإرادة الظاهرة لطرفى المقد ، ففي هذه الحالة فقط يجرى التعامل على المحرر « المقد » لا بحسب ظاهره ولكن بحسب مستوره الذى كشفت عنه الحقيقة القضائية . وغنى عن البيان ، اضافة الى ما تقدم ، انه ان لم يكن الثمن المقبوض نقودا ، طبقا لصريح المادة (٤١٨) من التقنين المدني ، فقد انتفى ركن جوهرى من أركان عقد البيع .

ولا حجة في القول بأن من شأن عدم اعتبار التوكيلات التى يرد بها النص المشار اليه بالمشور رقم ١٢ لسنة ١٩٨٦ متضمنه عقود بيع عرفية ، ضياع حقوق الخزنة العامة في تحصيل رسوم شهرها ، بحسبان أن رسوم الشهر لا تستحق الا مقابل أداء خمسة شهر المحرر ، وما لم يجر ذلك استجابة لطلب صاحب الشأن ، لا يستحق الرسم . بالاضافة الى أن توثيق تلك العقود بحسب وصفها الظاهر ليس من شأنه البتة أن يرتب الأثر المقرر قانونا للشهر فيما يتعلق بعقود البيع العرفية المقول بتضمن التوكيلات لها ، وبخاصة فيما يتعلق بالحقوق العينية العقارية ، بل سيبقى أثر مثل هذه العقود مقتصرًا على أطراف المقد في حدود الالتزامات الشخصية لارتب نقلا للملكية تلك الحقوق ، ولا سبيل الى ذلك الا بطلب شهرها في محرر يكشف عنها ، وتام ذلك لقاء أداء الرسم المقرر قانونا .

لذلك

انتهت الجمعية الصومية لقسمي الفتوى والتشريع الى ما يأتي :

١ - انه لا تقوم قرينة قانونية تفيد أن كل توكيل وردت به عبارة ، أن للوكيل عن نفسه وبصفته الحق في البيع لنفسه دون الرجوع الى الموكل ، ودون أن يكون للأخير الحق في الناء الوكالة لانه تقاضى الثمن ، يعد بيعا . وتقرير ذلك رهين بما تكشف عنه الحقيقة القضائية في كل حالة ، بحسب ظروفها وملابساتها والاعتبارات الحاكمه لها .

٢ - تقدر الرسوم وفقا لظاهر ما يرتضيه طرفا المحرر في كل حالة ، وذلك في الحدود المشار إليها .

(فتوى رقم ٦٣ في ١٩/١/١٩٩٥ - جلسة ٤ من يناير ١٩٩٥ - ملف رقم

جلسة ٤ من يناير سنة ١٩٩٥

رسوم وضرائب - الرسم مئة القانوني • المادة ١١٩ من الدستور .

المادة الأولى من القانون رقم ٦ لسنة ١٩٦٧ بإنشاء هيئة ميناء الاسكندرية .

إن الرسم لا يفرض الا بناء على قانون ويمكن ان يكتفى فيه بتقرير مبدأ الرسم ويترك شروط دفعه وتحديد سعره الى سلطة اخرى - فالرسم بمئة القانوني هو مبلغ من المال يجبيه احد الأشخاص العامة كرها من الفرد نظير خدمة معينة تؤديها الدولة اليه ، وهو كذلك يتكون من عنصرين أولهما ان الرسم يدفع مقابل خدمة معينة والثاني انه لا يدفع اختيارا انما يؤدي كرها بطريق الالتزام وتستأديه الدولة من الأفراد مما لها عليهم من سلطة العجاية شانه في ذلك شأن الضريبة والله تقدم هذه الخدمة للفرد دون ان يطلبها وقد تقدم له ولو أظهر رغبة عنها ولا يتمثل عنصر الاكراه في التزام الفرد بدفع الرسم مقابل الخدمة المؤداة له ولكنه يتمثل في حالة الضرورة القانونية التي تلجئ الفرد الى المرقع العام لاقتضاء هذه الخدمة لما قد يترتب على التخلّف عن طلبها من جزاء او اثر قانوني ضار - مقابل تداول البترول الذي فرضته الهيئة العامة لميناء الاسكندرية يعتبر رسما من حيث الطبيعة القانونية ومن حيث وجوب تحصيله جبرا بمعرفة السلطة القائمة على الميناء - قانون انشاء هيئة ميناء الاسكندرية لم يتضمن اية اشارة الى مبدأ تقرير هذا الرسم ومن ثم يكون تقريره مغالفا لاحكام الدستور لقيامه على غير سند من القانون .

تبين للجمعية العمومية أن المادة ١١٩ من الدستور تنص على أنه « انشاء الضرائب العامة وتعديلها أو إلغاؤها لا يكون الا بقانون ولا يعفى أحد من ادائها الا في الأحوال المبينة في القانون » .

ولا يجوز تكليف أحد أداء غير ذلك من الضرائب أو الرسوم الا في حدود القانون » .

كما تبين لها أن المادة الأولى من القانون رقم ٦ لسنة ١٩٦٧ بإنشاء هيئة ميناء الاسكندرية تنص على أن « تنشأ هيئة عامة لميناء الاسكندرية يكون مركزها مدينة الاسكندرية ويصدر بتنظيمها وتحديد اختصاصها قرار من رئيس الجمهورية ... » .

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم وتأكيدا لسابق افتائها ان للرسم لا يفرض الا بناء على قانون ويمكن ان يكتفى فيه بتقرير مبدأ الرسم ويترك شروط دفعه وتحديد سعره الى سلطة اخرى فالرسم بمئة

القانوني هو مبلغ من المال يجبيه أحد الأشخاص العامة كرها من الفرد نظير خدمة معينة تؤديها الدولة إليه ، وهو كذلك يتكون من عنصرين أولهما أن الرسم يدفع مقابل خدمة معينة والثاني أنه لا يدفع اختياراً إنما يؤدي كرها بطريق الإلزام وتستأديه الدولة من الأفراد مما لها عليهم من سلطة الجباية ، شأنه في ذلك شأن الضريبة وقد تقدم هذه الخدمة للفرد دون أن يطلبها وقد تقدم له ولو أظهر رغبته عنها ، ولا يتشمل عنصر الإكراه في التزام الفرد بدفع الرسم مقابل الخدمة المؤداة له ، ولكنه يتشمل في حالة الضرورة القانونية التي تلجئ الفرد إلى المرفق العام لاقتضاء هذه الخدمة لما قد يترتب على التخلف عن طلبها من جزاء أو أثر قانوني ضار .

ومن حيث أنه بتطبيق ما تقدم على مقابل تداول البترول الذي فرضته الهيئة العامة لميناء الاسكندرية يبين أنه يعتبر رسماً من حيث الطبيعة القانونية ، ومن حيث وجوب تحصيله جبراً بمعرفة السلطة القائمة على الميناء .

وتلاحظ للجمعية العمومية أن قانون انشاء هيئة ميناء الاسكندرية سالف الذكر لم يتضمن أية إشارة الى مبدأ تقرير هذا الرسم ومن ثم يكون تقريره مخالفاً لأحكام الدستور لقيامه على غير سند من القانون .

كما تبين للجمعية العمومية أن منطاط اختصاصها بالفصل في المنازعات التي تنشأ بين الجهات الادارية وفقاً لنص المادة ٦٦ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ أن تقوم هذه المنازعات بين الوزارات أو بين المصالح العامة أو بين الهيئات العامة أو بين المؤسسات العامة أو بين الهيئات المحلية أو بين هذه الجهات وبعضها البعض ، وأما اذا كان النزاع قائماً على حق مالي بين هيئة عامة وشركة قطاع عام ، فإن الجمعية العمومية لا تكون مختصة بنظر المنازعة .

ومن حيث انه تبين من الوقائع أن الرسم الذي فرضه هيئة ميناء بورسعيد تقوم شركات البترول بسداده من ميزانيتها مباشرة وهو الأمر الذي ينتهي معه منطاط استنهاض اختصاص الجمعية العمومية وفقاً لقانون مجلس الدولة وينحصر عن اختصاص الجمعية العمومية النظر في الطلب المقدم من شركة مصر للبترول .

لذلك

انتهت الجمعية الصومية لقسمي الفتوى والتشريع الى :

أولا : عدم التزام الهيئة المصرية العامة للبترول بأداء ما فرضته عليها
هيئة ميناء الاسكندرية من رسم في الحالة المعروضة .

ثانيا : عدم اختصاص الجمعية بالنظر فيما قامت فيه المنازعة بين هيئة
ميناء بورسعيد وشركة مصر للبترول .

(فتوى رقم ١٠٧ بتاريخ ١٩٩٥/٢/٢ جلسة ١٩٩٥/١/٤ ملف رقم ٢٥٠٣/٢/٣٢) .

جلسة ١٨ من يناير سنة ١٩٩٥

الجمعية العمومية للتمويل والتشريع - فتواها - مدى جواز افعالها على الحالات
العائلة .

المادة (٦٦) من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ .
(فتوى الجمعية العمومية يجب أن تصدر في واقعة محددة بذاتها مشلوقة بأوراقها ،
تتم مشكلة معينة غم فيها الرأي القانوني على جهة الإدارة . ذلك الأصل العام ليس
علينا من كل قيد ، حيث يسوغ قانونا استصحاب ذات الرأي على حالات أخرى ، لم يصدر
في شأنها تحديد . بشرط تماثلها في الظروف والالاسات وغيرها من الاعتبارات والأنظمة
القانونية الحاكمة للحالة التي صدر في خصوصها وتقدير ذلك التماثل يمكن أن تلوم
عليه جهة الإدارة في نطاق مسئوليتها الإدارية بما تفرغه من وجوب السعي الذي لا انقطاع
له للوقوف على الصحيح من حكم القانون واجب الاعمال في كل حالة لأن غم عليها الأمر
كان لها النجوى إلى الجهة صاحبة الولاية لاستنظاره - الهيئة العامة للاستصلاح الزراعي قدرت
في نطاق مسئوليتها الإدارية أن تمة حالات بعينها تتماثل والحالة التي صدرت فيها فتوى
الجمعية العمومية رقم ٦٠٠ بتاريخ ١٩٩٣/٧/٣١ - مؤدى ذلك ليس تمة ما يعول قانونا
دون استصحاب ذات البدا (الذي استظهرته تلك الفتوى) .

استعرضت الجمعية العمومية فتواها رقم ٦٠٠ في ١٩٩٣/٧/٣١ ،
الصادرة بجلستها المنعقدة في ٢٧ من يونيو سنة ١٩٩٣ (ملف رقم
١/٧٨) التي أوردت أن أحكام المحاكم تواترت على أن القرارات الصادرة
بفرض الحراسة على الأشخاص الطبيعيين استنادا إلى أحكام القانون رقم ١٦٢
لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ ، هي قرارات مشوبة بالبطلان ومعدومة
الأثر قانونا ، لأنطوائها على مخالفة صارخة بالغة الجسامة ، حيث صدرت
فاقمة لسندها ، متضمنة اعتداء على حرمة الملك الخاص التي نص الدستور
على صونها وحمايتها مما يجرد هذه القرارات من شرعيتها الدستورية
والقانونية ، وهو الأمر الذي يتحدر بها إلى مرتبة الفصل المادي المعلوم
الأثر قانونا . وعلى هدى من هذا القضاء يتعين النظر إلى التحفظ على
الأراضي الزراعية المملوكة لمن فرضت عليه الحراسة بناء على الأمر رقم ١٣٨
لسنة ١٩٦١ باعتباره مكونا لركن الخطأ الموجب للمسئولية ، وقد ترتب
على هذا الخطأ ضرر لحق بالخاضع للحراسة تمثل في تملك الأرض
المتحفظ عليها لصغار المزارعين وتمنر ردها عينا إليه ، وتوافرت علاقة
السببية بين الخطأ والضرر في هذه الحالة ، بما يتحقق معه موجب التعويض
الذي يمكن أن يكون عينا ، غير أنه متى كانت الأرض المطلوب التعويض

بشأنها تم توزيعها على صفاء المزاوغين ، وكان من المقرر أنه لا يجوز المساس بالتوزيعات التي تمت على الأرض ، لأن ثمة استحالة قانونية تحول دون ذلك ، فانه لا سبيل سوى تنفيذ الالتزام عن طريق التعويض النقدي . والتعويض يتعين أن يشمل ما لحق المضرور من خسارة وما فاتته من كسب ، متى كان الضرر مباشرا . وتقدر قيمة الضرر ، وفقا لأحكام القانون المدني وقت صدور حكم به أو الاتفاق على التعويض عنه ، وليس وقت وقوع الخطأ أو به تحقق الضرر ، فمع تغير الظروف والأوضاع تتغير قيمة الأضرار بالزيادة أو النقص ، الأمر الذي يلزم معه أن يتم تقدير التعويض على ضوء هذه المتغيرات . ومن ثم فانه يتعين تقديره بالنظر الى القيمة الحقيقية للأراضي المستولى عليها وقت الاتفاق على التعويض ، وليس وقت الاستيلاء عليها .

كما تبين للجمعية العمومية من استعراض المادة (٦٦) من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ أن الاختصاص المقنن لها بإبداء الرأي في المسائل القانونية التي تحال إليها بسبب أهميتها ، بإحدى الطرق المقررة قانونا ، إنما يقع بحسب الأصل على حالة واقعية بعينها ، بما تنطوي عليه من ظروف وملابسات وغيرها من الاعتبارات ، ووفقا للأنظمة القانونية الحاكمة لها . ومن ثم فإن ما يستقر عليه رأى الجمعية العمومية في تلك الحالة يقتصر عليها ، أصلا ، ولا يتعداها الى غيرها من الحالات ، وما ذلك الا تأكيد لما سبق أن استقر عليه افتاء الجمعية بجلستها المنعقدتين في ١٨/٥/١٩٨٣ و ١١/٥/١٩٩٠ من أن الفتوى يجب أن تصدر في واقعة محددة بذاتها مشفوعة بأوراقها ، تثير مشكلة معينة غم فيها الرأى القانوني على جهة الادارة . بيد أن ذلك الأصل العام ليس طليقا من كل قيد ، حيث يسوغ قانونا استصحاب ذات الرأى على حالات أخرى ، لم يصدر في شأنها تحديدا ، بشرط تماثلها في الظروف والملابسات وغيرها من الاعتبارات ، والأنظمة القانونية الحاكمة للحالة التي صدر في خصوصها . وتقدير ذلك التماثل يمكن أن تقوم عليه جهة الادارة في نطاق مسئوليتها الادارية بما تفرضه من وجوب السعي الذي لا انقطاع له للوقوف على الصحيح من حكم القانون واجب الاعمال في كل حالة ، فإن غم عليها الأمر كان لها اللجوء الى الجهة صاحبة الولاية لاستظهاره .

والحاصل - على النحو الثابت من كتاب طلب الرأى - أن الهيئة العامة للاصلاح الزراعي قدرت ، في نطاق مسئوليتها الادارية ، أن ثمة حالات بعينها تماثل والحالة التي صدرت في شأنها فتوى الجمعية العمومية

رقم ٦٠٠ بتاريخ ١٩٩٣/٧/٣١، المشار إليها ، وإزاء ذلك التقدير ، فليس ثمة ما يحول قانونا دون استصحاب ذات المبدأ الذي استظهرته تلك الفتوى ، على نحو يتعين معه رد ذات الأعيان التي شملتها الحراسة فان تعذر ذلك يسوغ للجهة التي تسببت بخطئها في أحداث ضرر بذوى الشأن في تلك الحالات أن تعويضهم نقدا عما لحق بهم من ضرر يفتيه التعويض قانونا ، في الحدود التي رسمتها الجمعية بفتواها آفة البيان ، ووفقا لما يتفق عليه الطرفان في هذا الخصوص أخذا بمبدأ الاعتبار أن الجمعية العمومية لم تحسب مدى تحقق الضرر في شأن الحالات المنوه عنها ، والتي جاء ذكرها بكتاب طلب الرأي تحديدا ، وما هو المستحق لكل من أصحاب هذه الحالات من أرض يجب ردها عينا أو يعرض عنها نقدا ، وإن التعويض النقدي الذي يجرى تحديده اتفاقا يمكن أن يتفق الطرفان على أن يؤدي في صورة أرض بديلة .

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع الى أنه لا يوجد ما يحول قانونا دون اعمال ما خلصت اليه فتوى الجمعية رقم ٦٠٠ بتاريخ ١٩٩٣/٧/٣١ على الحالات التي يثبت تماثلها والحالة التي صدرت في خصوصها تلك الفتوى ، مما يسوغ معه للمسئول عن الخطأ تعويض اصحاب تلك الحالات عما لحق بهم من ضرر ، وذلك على التفصيل السابق .

(فتوى رقم ٧٦ بتاريخ ١٩٩٥/١/٢٣ جلسة ١٩٩٥/١/١٨ ملف رقم ٩٠/٧) .

اصلاح زراعى - اللجان القضائية - حجية قراراتها (كئاس)

الرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن الاصلاح الزراعى .

(ان المشرع ناض باللجان القضائية لاصلاح الزراعى دون غيرها الفصل فيما يعترض الاستيلاء على القدر الزائد عن الحد الأقصى المقرر قانونا من منازعات فى شان ملكية الأرض المستولى عليها . و التى تكون محلا للاستيلاء وفقا للاقرارات القديمة من الملك الخاصين لقانون الاصلاح الزراعى وذلك لتحديد ما يجب الاستيلاء عليه بحسب احكام القانون واذ خص المشرع تلك اللجان بالفصل دون سواها فى منازعات يعينها على الوجه للتقدم فلا ريب ان ذلك يعتبر من قبيل الاختصاص الوظيفى اذ تعتبر اللجان القضائية بذلك جهة قضاء مستقلة فى شان ما خصها المشرع بنظره من تلك المنازعات - من المقرر طبقا للمادة ١٠١ من قانون الاليات ان الاحكام التى حازت قوة الامر الملقى تكون حجة فيما فصلت فيه من الحقوق - القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧١ فتح الطريق للطعن على قرار اللجنة القضائية الصادر فى الاعتراض رقم ٢٠٩ لسنة ١٩٦٧ الا انه لم يجر الطعن على ذلك القرار خلال ستين يوما من تاريخ العمل بهذا القانون فى ٣٠/٩/١٩٧١ مودى ذلك بات القرار حائزا لقوة الامر الملقى وبات تبعا لذلك قرار الاستيلاء الذى طعن عليه امام اللجنة القضائية فى الاعتراض المشار اليه حصينا يتبقى على المساس به سبعا او ثلثا واعمالا لذلك لا وجه لعدم الاخذ لعدم الاخذ بقرار الاستيلاء على مساحة تلك الاطيان .

تبين للجمعية العمومية أن المادة (١٣) مكررا من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن الاصلاح الزراعى المعدل بالقوانين ارقام ١٣١ لسنة ١٩٥٣ و ٢٤٥ لسنة ١٩٥٥ و ٣٨١ لسنة ١٩٥٦ تنص على أن :
« ... وتشكل لجنة قضائية أو أكثر من مستشار من المحاكم يختاره وزير العدل تكون له الرئاسة ومن عضو بمجلس الدولة ، ومنسوب عن اللجنة العليا للاصلاح الزراعى ، ومنسوب عن الشهر العقارى وآخر عن مصلحة المساحة وتكون مهمتها فى حالة المنازعة تحقيق الاقرارات والديون العقارية وفحص ملكية الاراضى المستولى عليها وذلك لتعيين ما يجب الاستيلاء عليه طبقا لاحكام هذا القانون ، كما تختص هذه اللجان بالفصل فى المنازعات الخاصة بتوزيع الاراضى المستولى عليها .. واستثناء من احكام قانون مجلس الدولة لايحوز الطعن بالالغاء أو وقف تنفيذ قرارات الاستيلاء الصادرة من اللجنة العليا للاصلاح الزراعى ... » فى حين نصت المادة ذاتها بعد تعديلها بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧١ - المعمول به اعتبارا من ٣٠/٩/١٩٧١ - على أن « وتشكل لجنة قضائية أو أكثر من مستشار من المحاكم يختاره وزير العدل وتكون له الرئاسة ، ومن عضو بمجلس الدولة

يختاره رئيس المجلس وثلاثة أعضاء يمثلون كلا من الهيئة العامة للإصلاح الزراعي ومصلحة الشهر العقاري والتوثيق ومصلحة المساحة . وتختص هذه اللجنة دون غيرها - عند المنازعة - بما يأتي : (١) تحقيق الاقرارات والديون العقارية وفحص ملكية الأراضي المستولى عليها أو التي تكون محلا للاستيلاء طبقا للاقرارات المقدمة من الملاك وفقا لأحكام هذا القانون وذلك لتحديد ما يجب الاستيلاء عليه منها . واستثناء من أحكام قانون السلطة القضائية يمنع على المحاكم النظر في المنازعات التي تختص بها اللجان القضائية المشار إليها في الفقرة الثانية من هذه المادة وتحال فوراً جميع النضايا المنظورة أمام جهات القضاء مادام باب المرافعة لم يقفل فيها الى تلك اللجان . ويجوز لذوى الشأن الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا بمجلس الدولة في القرارات الصادرة من اللجان القضائية في المنازعات المنصوص عليها في البند (١) من الفقرة الثالثة ويرفع الطعن بتقرير يقدم خلال ستين يوماً من تاريخ صدور القرار وفقاً للأوضاع والشروط المنصوص عليها في قانون مجلس الدولة ولا يترتب على الطعن وقف تنفيذ القرار إلا إذا أمرت دائرة فحص الطعون بذلك » .

كما تبين للجمعية العمومية أن المادة (١٣ مكرراً (١) من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ معدلاً بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧١ تنص على أن « فيما عدا القرارات الصادرة من اللجان القضائية في المنازعات المنصوص عليها في البند (١) من الفقرة الثالثة من المادة السابقة لا تكون القرارات الصادرة من اللجان المنصوص عليها في المادة (١٣) والمادة (١٣ مكرراً) نهائية إلا بعد التصديق عليها » . وفي حين تنص المادة (٦) من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧١ بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعي والقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ بحظر تملك الأجانب للأراضي الزراعية وما في حكمها على أنه يجوز لأطراف النزاع الطعن في قرارات اللجان القضائية المنصوص عليها في الفقرة الأخيرة من المادة (١٣ مكرراً) من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه والصادرة قبل العمل بأحكام هذا القانون وذلك بتوافر الشروط الآتية : (١) أن يكون القرار قد صدر في إحدى المنازعات المتعلقة بتطبيق أحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه ، أو القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦٦ بتعديل بعض أحكام قانون الإصلاح الزراعي (٢) ألا يكون القرار قد صدر في شأنه قرار نهائي من مجلس إدارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي (٣) أن يتم الطعن في القرار خلال ستين يوماً من تاريخ العمل بأحكام هذا القانون » . وتنص المادة (٧) منه

على أن « ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، وتكون له قوة القانون .
ويصل به من تاريخ نشره ٤٠٠ » نشر في ١٩٧١/٩/٣٠ » .

واستظهرت الجمعية العمومية ما تقدم ، على ضوء ما إستقر عليه
الاتقاء والقضاء أن المشرع ناطق باللجان القضائية للاصلاح الزراعي ، دون
غيرها ، الفصل فيما يعترض الاستيلاء على المقدر الزائد عن الحد الأقصى
المقرر قانونا من منازعات ، في شأن ملكية الأرض المستولى عليها أو التي
تدون محلا للاستيلاء ، وفقا للقرارات المقتمة من الملاك الخاضعين لقانون
الاصلاح الزراعي ، وذلك لتحديد ما يجب الاستيلاء عليه بحسب أحكام
اسانون . واذا خص المشرع تلك اللجان بالفصل ، دون سواها ، في
منازعات يمينها على الوجه المتقسم ، فلا ريب أن ذلك يعتبر من قبيل
الاختصاص الوطني ، إذ تعتبر اللجان القضائية بذلك جهة قضاء مستقلة
في شأن ما خصها المشرع بنظره من تلك المنازعات تتبع لدى الفصل
فيها اجراءات قضائية لها كافة سمات اجراءات التقاضي وضماناته ، وتؤدي
الى سرعة البت في هذه المنازعات حتى يحسم أمرها ويتحقق بذلك ما تفياه
المشرع من اصدار تشريعات الاصلاح الزراعي ، وبالتالي فإن القرارات
التي تصدرها تلك اللجان تعتبر بحسب طبيعتها أحكاما قضائية وليس
قرارات ادارية . ومن ثم فإنها تحوز قوة الأمر المقضي ، مادامت قد صدرت
في حدود اختصاصها على الوجه المبين في القانون .

ولما كان من المقرر طبقا لحكم المادة (١٠١) من قانون الاثبات الصادر
بالتانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ أن الأحكام التي حازت قوة الأمر المقضي تكون
حجة فيما فصلت فيه من الحقوق ، ولا تكون لتلك الأحكام هذه الحجية
الا في نزاع قام بين الخصوم أنفسهم دون أن تتغير صفاتهم وتتعلق بذات
الحق محلا وسببا ، ومتى ثبتت هذه الحجية فلا يجوز قبول دليل ينقضها ،
وللمحكمة أن تقضي بها من تلقاء نفسها . وكان الثابت في الحالة المروضة
انه على الرغم من أن القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧١ سالف الذكر فجع الطريق
نظمن على قرار اللجنة القضائية الصادر في الاعتراض رقم ٢٠٩ لسنة
١٩٦٧ بيد انه لم يجر الطعن على ذلك القرار خلال ستين يوما من تاريخ
العمل بهذا القانون في ١٩٧١/٩/٣٠ على الرغم من انه لم يكن قد جرى
التصديق على هذا القرار من مجلس ادارة الهيئة العامة للاصلاح الزراعي
قبل العمل بالقانون الأخير ، ومن ثم فقد بات ذلك القرار حائزا لقوة الأمر
المقضي ، وبات تبعا لذلك قرار الاستيلاء الذي طعن عليه امام اللجنة
القضائية في الاعتراض المشار اليه حصينا ، يتأبى على المساس به سحبا
أو إلغاء ، إذ يندمج قرار اللجنة القضائية في قرار الاستيلاء ذاته ، ويؤزل

الامر الى النظر في القرار ذاته ومفاده . واعمالا لذلك فانه لا وجه لعدم

م ي ط ف

الأخذ بقرار الاستيلاء على مساحة ١٨ ٧ ٤٧ والحالة هذه ، بحسبان أن قرار اللجنة القضائية رتب حقا صار له قوة الحقيقة القضائية لا يتنازل عنه الا من كان يملك التنازل أصيلا عن نفسه . ولا يرد ذلك في الحالة المعروضة الا بطريق التنازل عن أملاك الدولة ، ووفقا للنظام القانوني الملاك لذلك . وانه يتمين احتراماً لما يتمتع به قرار اللجنة سالف البيان من حجية طبقاً للمادة (١٠١) من قانون الإثبات النأى عن التعرض لذلك القرار أو الاحتجاج في مواجهته بأى دفع ، أكباراً لسيادة القانون ونزولاً عنه مقتضياته .

للك

انتهت الجمعية الصومية لقسمى الفتوى والتشريع الى انه لا وجه لعدم الأخذ بحجية حكم اللجنة القضائية المشار اليه ، وذلك لأن الحكم قد رتب حقا صارت له قوة الحقيقة القضائية لا يتنازل عنه الا من كان يملك التنازل أصيلا عن نفسه ، ولا يرد ذلك الا بطريق التنازل عن أملاك الدولة وفقاً للقواعد المقررة .

(فتوى رقم ٨٧ بتأريخ ١٩٩٥/١/٢٥ جلسة ١٩٩٥/١/١٨ ملف رقم ٨٨/١/٧) ..

الجمعية العمومية لقمى الفتوى والتشريع - طلب رأى - لا وجه لنظر الموضوع بحالته
الراهنة .

المادة ٤٩ من القانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٩٢ بإنشاء الاتحاد المصرى لمقاولي التشييد والبناء . كانت المادة المشار إليها تغطي بكل جميع الجمعيات والاتحادات والغرف القائمة بأنشطة المقاولات عدا الجمعية التعاونية للانشاء والتعمير ومواد البناء ثم تم تعديل نصها بموجب القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٩٣ الممول به اعتبارا من ١٩٩٣/٤/٢ والتي استثنى وفقا له الجمعيات التعاونية الانتاجية للانشاء والتعمير والبناء المسجلة طبقا لاحكام القانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٥ من الخضوع لحكم الحل المقرر بقوة القانون وفرض عليها توفيق أوضاعها خلال فترة عينها - المشرع بما اجراه من تعديل لهذه المادة قد اجاب على السؤال المطروح امام الجمعية بما لا يظهر منه وجه لنظر الموضوع بحالته الراهنة وفي إطار المسألة المعروضة وحدها .

استعرضت الجمعية العمومية افتاءها السابق الصادر بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٩٣ الذى تبينت فيه أن المادة ٤٩ من القانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٩٢ بإنشاء الاتحاد المصرى لمقاولي التشييد والبناء تنص على أن « تحل بقوة القانون جميع الجمعيات والاتحادات والغرف القائمة بأنشطة المقاولات المنصوص عليها فى المادة (١) من هذا القانون وذلك اعتبارا من تاريخ العمل به » . ثم صدر القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٩٣ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٩٢ آنف البيان وقضى فى المادة الأولى على أن « يستبدل بنص المادة ٤٩ من القانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٩٢ بإنشاء الاتحاد المصرى لمقاولي التشييد والبناء النص الآتى : مادة ٤٩ « تحل بقوة القانون جميع الجمعيات والاتحادات والغرف القائمة التى تمثل المقاولين المنصوص عليهم فى المادة (١) من هذا القانون اعتبارا من تاريخ العمل به وذلك فيما عدا الجمعيات التعاونية الانتاجية للانشاء والتعمير والبناء المسجلة طبقا لاحكام القانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٥ باصدار قانون التعاون الانتاجى واتحاداتها . على المشتغلين بالمقاولات وقت العمل بهذا القانون بما فيهم الجمعيات التعاونية الانتاجية للانشاء والتعمير والبناء توفيق أوضاعهم مع أحكامه خلال سنة من تاريخ العمل باللائحة التنفيذية » . وقد عمل بهذا التعديل اعتبارا من ١٩٩٣/٤/٢ .

واستظهرت الجمعية العمومية ما تقدم أنه وإن كان ثار خلاف في الرأي حول تحديد نطاق سريان حكم الفقرة الأولى من المادة ٤٩ من القانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٩٢ المشار إليه ، وما إذا كان يشمل الجمعيات التعاونية الانتاجية للانشاء والتعمير والبناء . بيد أن المشرع تناول حكم المادة ٤٩ المشار إليها بالتعديل بموجب القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٩٣ ، المعمول به اعتبارا من ١٩٩٣/٤/٢ ، واستثنى وفقا له الجمعيات التعاونية الانتاجية للانشاء والتعمير والبناء المسجلة طبقا لأحكام القانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٥ من الخضوع لحكم الحل المقرر بقوة القانون . وفرض عليها توفيق أوضاعها خلال فترة عينها . وبذلك يكون المشرع بما أجراه من تعديل للمادة سالفة الذكر قد أجاب على السؤال المطروح أمام الجمعية العمومية بما لا يظهر معه وجه لنظر الموضوع بحالته الراهنة وفي إطار المسألة المروضة وحدها .

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أنه لا وجه لنظر الموضوع بحالته بعد تعديل المادة ٤٩ من القانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٩٢ بإنشاء الاتحاد المصري لمقاوى التشييد والبناء بموجب القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٩٣ .

(فتوى رقم ٨٩ بتاريخ ١٩٩٥/١/٢٥ جلسة ١٩٩٥/١/١٨ ملف رقم ٣٢/٢/٧٨) .

(٤٨)

جلسة ١٨ من يناير سنة ١٩٩٥

لائحة - اللائحة المشتركة للغرف السياحية - تعديلها (دستور)

القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٦٨ بإنشاء غرف سياحية وتنظيم اتحاد لها المعدل (انتخابات)
بالقانون ١٢٤ لسنة ١٩٨١ - قرار وزير السياحة رقم ٢١٦ لسنة ١٩٩٠ لائحة الغرف
السياحية - (المادة ٩) من قرار وزير السياحة رقم ٢١٦ لسنة ١٩٩٠ بشأن اللائحة
الأساسية المشتركة للغرف السياحية تنص على أن تكون مدة العضوية في مجلس إدارة
الغرفة ثلاث سنوات ولا يجوز الانتخاب أو التعين لأكثر من دورتين متتاليتين ، وقد اقترح
تعديلها لتصبح مدة العضوية في مجلس إدارة الغرفة ثلاث سنوات على أنه لا يجوز
الترشيح لمن شغل منصب دورتين انتخابيتين متتاليتين إلا بعد انقضاء دورة انتخابية واحدة
على الأقل - التعديل المقترح للمادة السالفة تضمن قيда على الحق في الترشيح لا يسوغ
بنص في لائحة وإنما يكون تنظيمه بنص في قانون - خلا القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٦٨ من
مثل هذا القيد - مؤدى ذلك يقضى القيد المنصوص عليه في المادة (٩) أو الشروع
المقترح تعديلها مخالفا للقانون .

استعرضت الجمعية العمومية افتتاحها السابق الصادر بجلستها
المنعقدتين في ١٧ من يناير سنة ١٩٩٣ و ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٩٣ ،
وما خلصت اليه من أن الدستور كفل الحق في إنشاء النقابات والاتحادات
على أساس ديمقراطي ، واعتبر الحق في الانتخاب والترشيح وإبداء الرأي
من الحقوق العامة وأعلى من شأنها وأحاطها بسياج من الضمانات وأنزل
مباشرتها منزلة الواجب الوطني حثا للمواطنين على المساهمة في الحياة
العامة . وأن المشرع ناط بوزير السياحة بموجب القانون رقم ٨٥
لسنة ١٩٦٨ بإنشاء غرف سياحية وتنظيم اتحاد لها المعدل بالقانون
رقم ١٢٤ لسنة ١٩٨١ أنشاء غرف للمنشآت السياحية تكون لها
الشخصية الاعتبارية وأخضعها لللائحة الأساسية المشتركة التي يصدر
بها قرار منه ، وعين لكل غرفة جمعية عمومية ومجلس إدارة يصدر
بشكيله وتحديد عدد أعضائه قرار من وزير السياحة وناط بالجمعية
العمومية انتخاب الثلثين وفقا لأحكام اللائحة الأساسية المشتركة ولوزير
السياحة تعيين ثلثه الباقي من بين ممثل المنشآت السياحية المنظمة .

ومن حيث أن المادة (٩) من قرار وزير السياحة رقم ٢١٦ لسنة
١٩٩٠ بشأن اللائحة الأساسية المشتركة للغرف السياحية تنص على أن
» تكون مدة العضوية في مجلس إدارة الغرفة ثلاث سنوات ولا يجوز

الانتخاب أو التعيين لأكثر من دورتين متتاليتين * * * * . وينص التعديل المقترح للمادة أنفة الذكر على أن « تكون مدة العضوية في مجلس إدارة الغرفة ثلاث سنوات ، على أنه لا يجوز الترشيح لمن شغل منصب دورتين انتخابيتين متتاليتين إلا بعد انقضاء دورة انتخابية واحدة على الأقل * * * » .

ومن حيث أن الشرط اصطلاحا هو وصف ظاهر منضبط مكمل لشروطه يستلزم عدمه عدم الحكم ولا يستلزم وجوده وجود الحكم ولا عدمه * . بينما المانع هو الوصف الظاهر المنضبط الذي يلزم من وجوده عدم السبب أو عدم الحكم ولا يلزم من عدمه وجود أحدهما ولا عدمه * . ومن ثم فالمانع اصطلاحا هو مقلوب الشرط * .

واذ تضمنت المادة (٩) من اللائحة الأساسية المشتركة للغرفة السياحية مانعا من الترشيح صار في التعديل المقترح شرطا له وهو في الحاليتين قيذا على الحق في الترشيح لا يسوغ بنص في لائحة وانما يكون تنظيمه وتقييده بنص في قانون * . واذا خلا القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٦٨ المشار اليه من مثل هذا القيد يضحى القيد المنصوص عليه في المادة (٩) أو المشروع المقترح لتعديلها مخالفا للقانون * .

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم مشروعية التعديل المقترح لنص المادة (٩) من اللائحة الأساسية المشتركة للغرفة السياحية الصادرة بقرار وزير السياحة رقم ٢١٦ لسنة ١٩٩٠ * .

(تنوى رقم ٩٠ بتاريخ ١٩٩٥/١/٢٥ جلسة ١٩٩٥/١/١٨ ملف رقم ١٦٧/٦/٨٦) * .

جلسة ١٨ من يناير سنة ١٩٩٥

ضرائب ورسوم - ضريبة الدمغة النسبية - الاعطاء منها (جميعات)
 المواد (١) و (٢) و (٧٩) و (٨٠) من قانون ضريبة الدمغة الصادر بالقانون
 رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ المادة (٩١) من قانون التعاون الاستهلاكي الصادر بالقانون رقم
 ١٠٩ لسنة ١٩٧٥ .

اخضع المشرع لضريبة الدمغة النسبية ما تصرفه الجهات الحكومية من أموالها المملوكة
 لها سواء تم الترف منها مباشرة أو بطريق الانابة ويتحمل بمصها هذه الضريبة الجهة
 أو الشخص الذي يتم الصرف له - قرر المشرع بموجب المادة ٢٨ من قانون ضريبة الدمغة
 ان أحكامه لا تغل بها ورد النص عليه في قوانين خاصة من حيث الاعطاء من الضريبة على
 خلاف ما هو منصوص عليه في أحكامه - المشرع اعطى الجمعيات التعاونية الاستهلاكية من
 ضريبة الدمغة بالنسبة الى ما يتعلق بنشاطها من العقود والمحركات والأوراق والطبوعات
 والدفاتر والسجلات والإعلانات والملصقات وغيرها من الأوعية الضريبية الأخرى الخاضعة
 لضريبة الدمغة سواء كانت نوعية أو نسبية والاعطاء يتسع ليشمل ما يفرض على نشاط
 الجمعيات الخاضعة لضريبة الدمغة العادية والإضافية هذه الاعطاءات مطلقة من كل قيد -
 مجازة الجمعية لنطاق نشاطها بالمخاللة للقانون وإن كان يقيم المسؤولية الادارية الا انه
 لا يهدر حق الجمعية في الاعطاء من ضريبة الدمغة المقرر بالمادة ٩١ المشار اليها بعسبان ان
 الاعطاء متعلق بالوصف التعاوني للنشاط الذي تقوم به الجمعية وليس بما قد يعلق بهذا
 النشاط من مخالفات غير جوهرية .

تبين للجمعية الصومية أن المادة (١) من قانون ضريبة الدمغة
 الصادر بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ تنص على أن (تفرض ضريبة
 دمغة على المحركات والطبوعات والمعاملات والأشياء والقوائم وغيرها من
 الأوعية المنصوص عليها في هذا القانون) .

وتنص المادة (٢) منه على أن « ضريبة الدمغة نوعان : (أ) ضريبة
 دمغة نوعية . (ب) ضريبة دمغة نسبية » . كما تنص المادة (٧٩) من
 ذات القانون على أن « تستحق ضريبة نسبية على ما تصرفه الجهات
 الحكومية وشركات القطاع العام والجمعيات التعاونية من المرتبات
 والأجور والمكافآت وما في حكمها والاعانات على الوجه الآتي :
 » وتنص المادة (٨٠) على أنه « غنيا عند المرتبات والأجور وما في حكمها
 والاعانات تستحق على كل مبلغ تصرفه الجهات الحكومية من الأموال
 المملوكة لها سواء تم الصرف مباشرة أو بطريق الانابة علاوة على الضريبة
 المبينة في المادة السابقة ضريبة اضافية مقدارها ستة أمثال الضريبة -

المضار إليها ، ويقصد بالصرف عن طريق الإنابة أن تعهد الجهة الحكومية إلى أى شخص يبلغ مملوك لها ليتولى الصرف منه نيابة عنها .

واستظهرت الجمعية العمومية ما تقدم أن المشرع فرض ضريبة دمغة على المحررات والمطبوعات والمعاملات والأشياء والوقائع وغيرها من الأوعية المنصوص عليها فى القانون . وأبان أن ضريبة الدمغة تنتوع إلى نوعين : (ضريبة دمغة نوعية وضريبة دمغة نسبية) وباستقراء أحكام قانون ضريبة الدمغة يبين أن ضريبة الدمغة النسبية وعأوها المحررات والمطبوعات وما فى حكمها مما ورد النص عليه بهذا القانون ، وحدد المشرع سعرها بمبلغ عينه بنص القانون بحسب نوع المحرر أو المطبوع . أما ضريبة الدمغة النسبية « عادية وإضافية » فوعأوها المعاملات والأشياء والوقائع مما ورد النص عليه فى القانون ، وحدد المشرع سعرها بنسبة مئوية ومن بين الأوعية التى أخضعها المشرع لضريبة الدمغة النسبية ما ورد النص عليه فى المادتين ٧٩ و ٨٠ من قانون ضريبة الدمغة حيث أخضع لهذه الضريبة ما تصرفه الجهات الحكومية من أموالها المملوكة لها سواء تم الصرف منها مباشرة أو بطريق الإنابة ويتحمل بعبه هذه الضريبة الجهة أو الشخص الذى يتم الصرف له . إذ الأصل فى فرض ضريبة الدمغة هو الإلزام بأدائها فيخضع لها كل من تعامل مع جهة حكومية وأثر هذا التعامل عن استحقاقه لمبالغ من الأموال المملوكة للجهة الحكومية فيخضع صرفها له لضريبة الدمغة النسبية عادية وإضافية ولا استثناء من هذا الأصل إلا بمقتضى نص فى قانون يتاح على موجه هذا الإعفاء .

ومن حيث أن المشرع قرر بموجب المادة (٢٨) من قانون ضريبة الدمغة المشار إليها أن أحكامه لا تخل بها ورد النص عليه فى قوانين خاصة من حيث الإعفاء من الضريبة أو تحديد سعرها أو من يقع عليه عبؤها على خلاف ما هو منصوص عليه فى أحكامه .

ومن حيث أن المادة (٩١) من قانون التعاون الاستهلاكى الصادر بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٥ تنص على أن « تعفى الجمعيات التعاونية من ٠.٠٠٠ (٤) ضريبة الدمغة التى يقع عبه أدائها على الجمعية التعاونية بالنسبة إلى ما يتعلق بنشاطها من العقود والمحررات والأوراق والمطبوعات والدفاتر والسجلات والاعلانات والمصقات وغيرها » .

ومفاد ذلك أن المشرع أعفى بمقتضى المادة (٩١) من قانون التعاون الاستهلاكى الجمعيات التعاونية الاستهلاكية من ضريبة الدمغة بالنسبة

الى ما يتعلق بنشاطها من العقود والمحركات والأوراق والمطبوعات والدفاتر والسجلات والإعلانات والملصقات وغيرها من الأوعية الضريبية الأخرى الخاضعة لضريبة الدمغة سواء كانت توعية أو تسييرية . ذلك أن الإعفاء المقرر بالمادة (٩١) المشار إليها ورد مطلقاً من غير قيد مما يتسع ليشمل ما يفرض على نشاط الجمعيات الخاضع لضريبة الدمغة العادية والإضافية المنصوص عليه في المادتين ٧٩ و ٨٠ من قانون ضريبة الدمغة . كما أن الإعفاء المشار إليه تعلق بنشاط الجمعية مطلقاً غير مقيد ، وإذ أشار النص بعد ذلك الى العقود والمحركات والأوراق ... الخ فقد أردف ذلك بلفظ « وغيرها » الذي يؤكد به فهم الحكم على سائر أنواع الأنشطة دون قصر له على ما ورد به من مفردات على سبيل التمثيل . يؤكد هذا المفاد أن قانون التعاون الاستهلاكي الصادر بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٥ قد صدر قبل صدور قانون ضريبة الدمغة الصادر بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ ، ولم تكن تصنيفات قانون الدمغة الأخير مطروحة بمقاييسها وضوابطها على المشرع عندما أقر جميعات التعاون الاستهلاكي من ضريبة الدمغة .

ومن حيث أنه ولئن ناط المشرع بالجمعية العمومية الاستثنائية وحسباً دون غيرها الاختصاص بتعديل النظام الداخلي للجمعية التعاونية الاستهلاكية بمقتضى المادة (٤٠) من قانون التعاون الاستهلاكي على ألا ينفذ قرارها بالتعديل إلا بعد قيده في السجل المدد لذلك في المركز الرئيسي للجهة الإدارية المختصة ونشره في الوقائع المصرية ، وإذ صدر قرار الجمعية العمومية السنوية للجمعية التعاونية الاستهلاكية بمحافظه أسيوط متضمناً تعديل نظامها الداخلي بحيث تمتد منطقة نشاطها الى خارج نطاق محافظة أسيوط ، فإن قرارها يضحى صادراً ممن لا يملكه قانوناً بحسبان أن تعديل النظام من اختصاص الجمعية العمومية الاستثنائية وحسباً . بيد أن هذه الجاوزه لنطاق النشاط بالمخالفة للقانون ، وإن كانت تقيم المسؤولية الإدارية سالفة الذكر أمام الجهة الإدارية المختصة إلا أنها لا تهدر حق الجمعية في الإعفاء من ضريبة الدمغة المقرر بموجب المادة (٩١) من قانون التعاون الاستهلاكي المشار إليه . ذلك أن الإعفاء مقرر لنشاط الجمعية منظوراً له على أنه يحقق مصلحة أعضائها التعاونية التي هي محل اعتبار المشرع بما لا يعتبر معه المخالفة جوهرية يترتب على اتيانها حرمان الجمعية التعاونية من الإعفاء ، وإن مناط الإعفاء يتعلق بالوصف التعاوني للنشاط الذي تقوم به الجمعية وليس بما قد يعلق بهذا النشاط من مخالفات غير جوهرية .

للبنك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم خضوع المبالغ المنصرفة من جامعة المنيا الى الجمعية التعاونية الاستهلاكية بمحافظه اسيوط لضريبة الممفة النسبية « العادية أو الاضافية » المقررة بالمادتين ٧٩ و ٨٠ من قانون ضريبة الممفة الصادر بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ .

(فتوى رقم ١١٦ بتاريخ ١٩٩٥/٢/٧ جلسة ١٩٩٥/١/١٨ ملف رقم ٤٨٢/٢/٣٧) .

جلسة ١٨ من يناير سنة ١٩٩٥

- حزائب ورسوم - ضريبة الدمغة - الإعفاء منها . - (جمعيات)
 قانون ضريبة الدمغة الصادر بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ .
 قانون التعاون الانتاجي رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٥ .

(ا) اخضع المشرع لهذه الضريبة ما تصرفه الجهات الحكومية من اموالها للمملوكة لها سواء تم الصرف منها مباشرة او بطريق الانابة ، ويتحمل بصء هذه الضريبة الجهة او الشخص الذي يتم الصرف له . اذ الاصل في فرض ضريبة الدمغة هو الالتزام باذاتها ويخضع لها كل من تعامل مع جهة حكومية وانمر هذا التعامل عن استحقاقه لمبالغ من الاموال المملوكة للجهة الحكومية فيخضع صرفها له لضريبة الدمغة النسبية عادية او اضافية ولا استثناء من هذا الاصل الا بملقتضى نص في قانون يحتاج على موجه هذا الاعفاء - المشرع قرر ان احكامه لا تفل بما ورد النص عليه في قوانين خاصة من حيث الاعفاء من الضريبة على خلاف ما هو منصوص عليه في احكامه - المشرع اعطى الجمعيات التعاونية الانتاجية الاساسية من ضريبة الدمغة بالنسبة الى ما يتعلق بنشاطها من العقود والمحررات والاوراق والطبوعات والدفابر والسجلات والاعلانات والمصقات وغيرها من الاوعية الضريبية الاخرى الخاضعة لضريبة الدمغة نوعية او نسبية - الاعفاء ورد مطلق من غير قيد مما يتسع ليشمل ما يفرض على نشاط الجمعيات الخاضع لضريبة الدمغة العادية والاضافية المنصوص عليه في المادتين ٧٩ و ٨٠ من القانون - الاعفاء المشار اليه يتعلق بنشاط الجمعية بتمامه وغير مقيد - هذى ذلك لا تخضع المبالغ المنسوبة للجمعية التعاونية الانتاجية للمقاولات وتوريد مواد البناء والطرق بالسعدين لضريبة الدمغة النسبية العادية او الاضافية .

تبين للجمعية الصومية أن المادة (١) من قانون ضريبة الدمغة الصادر بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ تنص على أن « تفرض ضريبة دمغة على المحررات والطبوعات والمعاملات والأشياء والوقائع وغيرها من الاوعية المنصوص عليها في هذا القانون » وتنص المادة (٢) منه على أن « ضريبة الدمغة نوعان : (أ) ضريبة دمغة نوعية . (ب) ضريبة دمغة نسبية . » كما تنص المادة (٧٩) من ذات القانون على أن « تستحق ضريبة نسبية على ما تصرفه الجهات الحكومية وشركات القطاع العام والجمعيات التعاونية من المرتبات والأجور والمكافآت وما في حكمها والاعانات على الوجه الآتي : ٠٠٠ » وتنص المادة (٨٠) على أنه « فيما عدا المرتبات والأجور وما في حكمها والاعانات تستحق على كل مبلغ تصرفه الجهات الحكومية من الاموال المملوكة لها سواء تم الصرف مباشرة او بطريق الانابة علاوة على الضريبة المبينة في المادة السابقة ضريبة اضافية مقدارها ستة أمثال الضريبة المشار اليها ، ويقصد

بالصرف عن طريق الانابة أن تعهد الجهة الحكومية الى أى شخص بمبلغ مملوك لها ليتولى الصرف منه نيابة عنها .

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم ان المشرع فرض ضريبة دفعة على المحررات والمطبوعات والمعاملات والأشياء والوقائع وغيرها من الأوعية المنصوص عليها فى القانون ، وأبان المشرع أن ضريبة الدفعة تتنوع الى نوعين : ضريبة دفعة نوعية وضريبة دفعة نسبية وباستقراء أحكام قانون ضريبة الدفعة يبين أن ضريبة الدفعة النوعية وعاؤها المحررات والمطبوعات وما فى حكمها مما ورد النص عليه بهذا القانون ، وحدد المشرع سعرها بمبلغ عينه بنص القانون بحسب نوع المحرر أو المطبوع . أما ضريبة الدفعة النسبية « عادية أو اضافية » فوعاؤها المعاملات والأشياء والوقائع مما ورد النص عليه فى القانون ، وحدد المشرع سعرها بنسبة مئوية ، ومن بين الأوعية التى أخصها المشرع لضريبة الدفعة لنسبية ما ورد النص عليه فى المادتين ٧٩ و ٨٠ من قانون ضريبة الدفعة حيث أخضع لهذه الضريبة ما تصرفه الجهات الحكومية من أموالها المملوكة لها سواء تم الصرف منها مباشرة أو بطريق الانابة ، ويتحمل بعء هذه الضريبة الجهة أو الشخص الذى يتم الصرف له . اذا الأصل فى فرض ضريبة الدفعة هو الإلزام بأدائها فيخضع لها كل من تعامل مع جهة حكومية وأتمر هذا التعامل عن استحقاقه لمبالغ من الأموال المملوكة للجهة الحكومية ، فيخضع صرفها له لضريبة الدفعة النسبية عادية أو اضافية ولا استثناء من هذا الأصل الا بمقتضى نص فى قانون يحتاج على موجب هذا الاعفاء .

ومن حيث أن المشرع قرر بموجب المادة (٢٨) من قانون ضريبة الدفعة المشار اليه أن أحكامه لا تخل بما ورد النص عليه فى قوانين خاصة من حيث الاعفاء من الضريبة أو تحديد سعرها أو من يقع عليه عبؤها على خلاف ما هو منصوص عليه فى أحكامه .

ومن حيث أن المادة (٤٠) من قانون التعاون الانتاجي الصادر بالقانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٥ تنص على أن « تعفى الجمعيات التعاونية الانتاجية الأساسية من : (٤) ضريبة الدفعة التى يقع عبء أدائها على الجمعية التعاونية بالنسبة الى ما يتعلق بنشاطها من العقود والمحررات والأوراق والمطبوعات والدفاتر والسجلات والاعلانات والملصقات وغيرها » .

ومفاد ذلك أن المشرع أعفى بمقتضى المادة (٤٠) من قانون التعاون الانتاجي الجمعيات التعاونية الانتاجية الأساسية من ضريبة الدمغة بالنسبة الى ما يتعلق بنشاطها من العقود والمحركات والأوراق والمطبوعات والدفاتر والسجلات والاعلانات والملصقات وغيرها من الأوعية الضريبية الأخرى الخاضعة لضريبة الدمغة سواء كانت نوعية أو نسبية . ذلك أن الاعفاء المقرر بالمادة (٤٠) المشار اليها ورد مطلقا من غير قيد مما يتسع ليشمل ما يفرض على نشاط الجمعيات الخاضع لضريبة الدمغة العادية والإضافية المنصوص عليه في المادتين ٧٩ و ٨٠ من قانون ضريبة الدمغة . كما أن الاعفاء المشار اليه تعلق بنشاط الجمعية مطلقا وغير مقيد ، وإذ أشار النص بعد ذلك الى العقود والمحركات والأوراق ... الخ فقد أودف ذلك بلفظ « وغيرها » الذي يؤكد به فهم الحكم على سائر أنواع الأنشطة دون قصر له على ما ورد به من مفردات على سبيل التمثيل . يؤكد هذا المفاد أن قانون التعاون الانتاجي الصادر بالقانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٥ قد صدر قبل صدور قانون ضريبة الدمغة الصادر بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ ، ولم تكن تصنيفات قانون الدمغة الأخير مطروحة بمفاهيمها وضوابطها على المشرع عندما أعفى جمعيات التعاون الانتاجي من ضريبة الدمغة . ومن ثم فلا تخضع المبالغ المنصرفة من الإدارة المالية بالهيئة الهندسية بوزارة الدفاع الى الجمعية التعاونية الانتاجية للمقاومات وتوريد مواد البناء والطرق بالسعدين مركز منيا التمع بالشرقية لضريبة الدمغة النسبية « العادية أو الإضافية » المقررة بالمادتين ٧٩ و ٨٠ من قانون ضريبة الدمغة الصادر بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ .

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى شمول الاعفاء المنصوص عليه في المادة (٤٠) من قانون التعاون الانتاجي الصادر بالقانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٥ لضريبة الدمغة النسبية الإضافية أو الصادية .

١ فتوى رقم ١١٧ بتاريخ ١٩٩٥/٢/٧ جلسة ١٩٩٥/١/١٨ ملف رقم ١٨٧/٢/٣٧ .

جلسة ١٨ من يناير سنة ١٩٩٥

مناجم ومخارج - عائد استغلال المخارج - عائد استغلال مخارج السجون .

القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالمناجم والمخارج - قرار نائب رئيس الجمهورية للخدمات رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٢ - اللائحة التنفيذية لقانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ - قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٢٢ لسنة ١٩٧٨ بإنشاء صندوق للتصنيع والانتاج للسجون الممثل بالقرار رقم ٣٥٥ لسنة ١٩٩١ (ان تنظيم استغلال المناجم والمخارج كان معقودا في ظل العمل بالقانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ لوزارة الصناعة ثم انتقل الى المحافظات بموجب قرار نائب رئيس الجمهورية رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٢ كما اكدته اللائحة التنفيذية لقانون الإدارة المحلية بيد ان صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٥ لسنة ١٩٩١ جاءلا عائد استغلال مخارج السجون من ضمن موارد صندوق التصنيع وذلك اعتبارا من تاريخ العمل به في ١٩٩١/٩/١٩ ومن ثم فانه اعتبارا من هذا التاريخ لم يعد للمحافظات حق في عائد استغلال المخارج الخاصة بالسجون اما قبل هذا التاريخ فان العائد محكوم بالنظم السارية في ذلك الوقت والتي تغطي هذا الحق للمحافظات دون غيرها مؤدى ذلك : احقية مشروع استغلال المخارج بمحافظة القليوبية في مقابل استغلال السجن للمخبر عن الفترة من ١٩٨٩/١/١٦ حتى ١٩٨٩/٨/١١ .

تبين للجمعية العمومية أن حق مصلحة السجون على مخارجها انما يتأتى عندما يكون المخبر لازما لقيام السجن بوظيفته ، او عندما يكون المخبر داخلا في حرم السجن وفي نطاقه الأمني اللازم لقيامه بهذه الوظيفة ، او عندما يكون نيط استغلال المخبر بالسجن بالاداة القانونية المناسبة .

وأن الثابت من مطالعة الأوراق أنه لم يعد الاستخراج من المخارج ضمن وظيفة السجن المؤداه وذلك منذ استبعد تكسير الأحجار من الأعمال المفروضة على المسجونين سنة ١٩٨٠ استجابة لنوعى الحفاظ على آدميتهم ، ومن جهة ثانية اذا كان بقى لزوم للمخبر كحرم للسجن مما تليه أوضاع المجاورة او التداخل الجغرافى . فان ما يتطلبه ذلك من وجوه الاشراف المادى انما يتحدد بما يكفل للسجن أوضاع التأمين المطلوبة دون أن يمتد الى احقية السجن في عائد استغلال المخبر .

ومن جهة ثالثة فانه باستعراض التطور التشريعى لن له حق استغلال المناجم والمخارج تبين للجمعية العمومية أن المادة ٤ من القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالمناجم والمخارج تنص على أن « تقوم وزارة

التجارة والصناعة طبقا لأحكام هذا القانون بتنظيم استغلال المناجم والمهاجر ورقابتها وكل ما يتعلق بها . . . » كما تنص المادة الأولى من قرار نائب رئيس الجمهورية للخدمات رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٢ على أن « ينقل الى المحافظات الاختصاصات المخولة لوزارة الصناعة بمقتضى القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ المشار اليه فيما يتعلق بالمهاجر اعتبارا من اول يوليو سنة ١٩٦٢ . . . » وتنص المادة ٢٠ من اللائحة التنفيذية لقانون نظام الادارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ على أن « تتولى المحافظة في مجال الصناعة مباشرة الأمور الآتية : . . . مباشرة اختصاصات وزارة الصناعة في شئون المهاجر والملاحات عدا شئون التخطيط والبحوث الفنية . . . » وأخيرا تنص المادة الثامنة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٢٢ لسنة ١٩٧٨ بإنشاء صندوق للتصنيع والانتاج للسجون المملد بالقرار رقم ٣٥٥ لسنة ١٩٩١ على أن « تتكون موارد الصندوق من : (١) . . . (٤) عائد استغلال مهاجر السجون » وقد عمل بهذا القرار اعتبارا من ١٩/٩/١٩٩١ تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

واستظهرت الجمعية العمومية من تتبع النصوص المتقدمة أن تنظيم استغلال المناجم والمهاجر كان معقودا - في ظل العمل بالقانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ - لوزارة الصناعة ، ثم انتقل الى المحافظات بموجب قرار نائب رئيس الجمهورية رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٢ ، كما أكدته اللائحة التنفيذية لقانون الادارة المحلية ، بيد أنه صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٥ لسنة ١٩٩١ جاعلا عائد استغلال مهاجر السجون من ضمن موارد صندوق التصنيع وذلك اعتبارا من تاريخ العمل به في ١٩/٩/١٩٩١ ومن ثم ، فإنه اعتبارا من هذا التاريخ لم يعد للمحافظات حق في عائد استغلال المهاجر الخاصة بالسجون أما قبل هذا التاريخ فإن العائد محكوم بالنظم السارية في ذلك الوقت والتي تعطي هذا الحق للمحافظات دون غيرها .

وخلصت الجمعية العمومية مما تقدم الى أنه لما كان مشروع استغلال المهاجر بمحافظة القليوبية يطالب بالزام صندوق التصنيع والانتاج التابع لمصلحة السجون أداء حصته من عائد استغلال السجون عن الفترة من ١٩٨٩/١/١٦ حتى ١٩٨٩/٨/١١ واقع ١ جنيه عن كل ٣ م يتم استخراجها بناء على ما قرره بجلسته ١٩٨٩/١/١٦ كانت كمية البازلت المستخرجة في هذه الفترة تبلغ ١١٨١١٤ م فقام الصندوق وفاء لذلك

بأداء مبلغ عشرين ألف جنيه كدفعة مقدمة من جملة المبالغ المستحقة عليه. وقيمتها ١١٨١١٤ جنيه وتبقى في ذمته للمشروع مبلغ ٩٨١١٤ جنيه. وكان استغلال المناجم والمهاجر في هذه الفترة معقودا للمحافظات ، ومن ثم فانه يفقدو متعينا القول بالزام مصلحة السجون بأداء هذا المبلغ للمشروع .

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى الزام وزارة الداخلية (مصلحة السجون) بأداء مبلغ ٩٨١١٤ جنيه لمشروع استغلال المهاجر بمحافظة القليوبية .

(لتسوى رقم ١٣٠ بتاريخ ١٩٩٥/٢/٧ جلسة ١٩٩٥/١/١٨ ملف رقم ٢٢٢٩/٣/٣٢)

٢٠٢٩/٢/٣٢

جلسة ١٨ من يناير سنة ١٩٩٥

عاملون بالجهاز المركزي للحسابات - اعارة - ترقية .

المادة ٢٩ والمادة ٣٦ من لائحة العاملين بالجهاز المركزي للحسابات .

تحدد القيمة العامل عند عودته من الاعارة التي تجاوز مدتها أربع سنوات على أساس أن يوضع أمامه عدد من العاملين مماثل للعدد الذي كان يسبقه في نهاية هذه المدة أو جميع الشاغرين لفئة الوظيفة عند عودته أيهما أقل - الأثر الترتيب على ذلك هو مجرد اعارة ترتيب الأقدمية دون أن يستقبل هذا الأمر الى وجوب ترقية جميع العاملين الذين صاروا يسبقون المعار أو المرخص له بإجازة خاصة لكي ما تتاح له الترقية إذا ان الأمر لا يعدو أن يكون مجرد تفويت فرص الترقى السريع للعائد من الاعارة فود عودته دون أن يكون نخطيا وجوبيا في ترقية لاحقة والتسرع قصد تجريد وضعه فقط في الحدود المشار اليها دون أن يقصد عقابه لأن الاعارة أو الإجازة الخاصة طالما تمت فانها تكون بناء على موافقة جهة الادارة - مؤدى ذلك نص المادة ٣٦ المشار اليه لا يعد مانعا من الترقية إذا ما توافرت شروطها .

تبين للجمعية العمومية أن المادة ٢٩ من لائحة العاملين بالجهاز المركزي للحسابات تنص على أن « لرئيس الجهاز بعد موافقة العامل كتابة ، اعارته للعمل في الداخل أو الخارج وذلك لمدة أقصاها سنتان بالداخل وأربع سنوات في الخارج ، ولرئيس الجهاز تجاوز هذه المدة سواء كانت الاعارة في الداخل أو الخارج اذا دعت الى ذلك اعتبارات المصلحة العامة » كما تبين لها أن المادة ٣١ من ذات اللائحة تنص على أن « تدخل مدة الاعارة في حساب المعاش وفي استحقاق العلاوة وفي حساب مدة الترقية مع مراعاة شروط شغل الوظيفة وأحكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ باصدار قانون التأمين الاجتماعي والقوانين المعدلة له ٠٠٠ لا يجوز ترقية العامل الذي تجاوز مدة اعارته أربع سنوات منفصلة ، وتعتبر المدة متصلة اذا تتابعت أيامها أو فصل بينها فاصل زمني يقل عن سنة » .

وتحدد أقدمية العامل عند عودته من الاعارة التي تجاوز مدتها أربع سنوات على أساس أن يوضع أمامه عدد من العاملين مماثل للعدد الذي كان يسبقه في نهاية هذه المدة أو جميع الشاغرين لفئة الوظيفة عند عودته أيهما أقل .

وتلاحظ الجمعية العمومية أن الأثر المترتب على ذلك هو مجرد إعادة ترتيب الإقليمية على نحو ما يبينته اللائحة دون أن يستطيل هذا الأمر الى وجوب ترقية جميع العاملين الذين صاروا يسبقون المعار أو المرخص له بأجازة خاصة لكي ما تتاح له الترقية إذ أن الأمر لا يعنى أن يكون مجرد تفويت فرص الترقى السريع للعائد من الاعارة فور عودته دون أن يكون تخطيا وجوبيا في ترقية لاحقة والمشرع قصد تجميد وضعه فقط في الحدود المشار اليها دون أن يقصد عقابه لان الاعارة أو الأجازة الخاصة طالما تمت فانها تكون بناء على موافقة جهة الادارة * وهو ذاته ما خلصت اليه الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في ١٤ من ديسمبر سنة ١٩٩١ في شأن نص مماثل بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المصلل بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ فرات صحة ترقية بعض العاملين بالهيئة العامة للخدمات البيطرية الى الدرجة الثانية رغم علم ترقية السابقين لهم في الأقدمية لعدم استيفاء الشروط الخاصة بها ، حالة كونهم قد سبق أن رخص لهم بمدد اعارة وأجازة خاصة بلعون مرتب تجاوز الأربع سنوات *

وعلى هذا فان نص المادة ٣١ من لائحة العاملين بالجهاز المركزي للمحاسبات لا يعتبر مانعا من موانع الترقية وذلك على التفصيل السابق .
و بتطبيق ما تقدم على حالة السيد / احسان أحمد أحمد الشعيري فان ما قسام به الجهاز من تخطيه في قرار الترقية الذي تم بتاريخ ١٩٩٠/١/٣١ لا يتفق وصحيح القانون *

لذلك

انتهت الجمعة العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن نص المادة ٣١ من لائحة العاملين بالجهاز المركزي للمحاسبات لا يعتبر مانعا من موانع الترقية اذا ما توافرت شروطها *

(فتوى رقم ١٢٨ بتاريخ ١٩٩٥/٢/٩ جلسة ١٩٩٥/١/١٨ ملف رقم ٨٨٩/٣/٨٦ ، -)

جلسة ١٨ من يناير سنة ١٩٩٥

بنوك - بنوك اجنبية - فروعا - الترخيص بالتعامل بالعملة المحلية .

قانون البنوك والائتمان رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ - القانون ٣٧ لسنة ١٩٩٢ بتعديل بعض احكام قانون البنوك والائتمان وقانون البنك المركزى المصرى - القانون ١٠١ لسنة ١٩٩٣ بتعديل بعض احكام قانون البنوك والائتمان .

(كما صدر القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٩٢ مبدلا لقانون البنوك والائتمان ، اجاز هذا التعديل مبدأ الترخيص لفروع البنوك الاجنبية التى يقتصر تعاملها على العملات الحرة بالتبادل بالعملة المحلية اذا ما توافرت شروط وقواعد معينة منها ان تتخذ هذه الفروع شكل شركة مساهمة مصرية - تم تعديل احكام قانون البنوك والائتمان بالقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٩٣ المعمول به اعتبارا من ١٩٩٣/٣/١٩ على نحو اصبح من الجائز الترخيص لتلك الفروع بالتعامل بالعملة المحلية دون استلزام اتخاذها شكل شركة المساهمة - وبذلك صار الترخيص لفرع البنك الاجنبى بالتعامل بالعملة المحلية بصفته فرعا امرا جازيا قانونا فى ان الوضع عاد من جديد الى سابق عهده كما كان فى قانون البنوك والائتمان قبل صدور القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٩٢ . وذلك من حيث مكنة اتخاذ الفرع الاجنبى شكل شركة مساهمة) .

تبين للجمعية العمومية أن المادة (١٩) من قانون البنوك والائتمان الصادر بالقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ تنص على أن « يحظر على أى فرد أو هيئة أو منشأة غير مسجلة طبقا لأحكام هذا القانون أن تباشر بصفة أساسية وعلى وجه الاعتماد أى عمل من أعمال البنوك » ويستثنى من ذلك : (١) المؤسسات المسماة التى تباشر عملا من هذه الأعمال فى حدود القرار الصادر بانئسابها . (ب) البيوت المشغلة بتسليف النقود على رهونات . (ج) الشركات العقارية وغيرها من الهيئات التى تقوم بتقسيم الاراضى أو باقامة المباني وبيعها بالأجل » . وأن المادة (٢٠) تنص على أن « يقدم طلب التسجيل الى البنك المركزى وفقسا للشروط والأوضاع التى تقررها اللجنة التنفيذية، وبعد تسديد الرسم الذى تحدده » . وتنص المادة (٢١) من القانون ذاته مبدلا بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٩٢ على أن « يتم تسجيل البنوك فى سجل خاص يمد لهذا الغرض فى البنك المركزى المصرى بمصد موافقة مجلس ادارته ، ووفقا للشروط الآتية : ١ - أن يتخذ البنك أحد الأشكال الآتية : (١) شركة مساهمة مصرية جميع اسهمها اسمية . (ب) شخص اعتبارى عام يكون من بين أغراضه القيام بأعمال البنوك . (ج) فرع لبنك أجنبى يتمتع

مركزه الرئيسى بجنسية محددة ويخضع لرقابة سلطة نقدية بالمولد التى يقع فيها المركز الرئيسى ٢٠ - أن يعتمد البنك المركزى المصرى النظام الأساسى للبنك وعقود الإدارة التى يتم إبرامها مع أى طرف يعهد اليه بإدارة البنك ويسرى هذا الحكم على كل تجديد أو تعديل لمعقود الإدارة أو الأنظمة الأساسية القائمة وقت العمل بهذا القانون .

٣ - ألا يقل رأس المال المرخص به عن مائة مليون جنيه مصرى ورأس المال المدفوع عن خمسين مليون جنيه مصرى ، ويجوز سداد رأس المال كليا أو جزئيا بالمعادل من العملات الحرة . على أنه بالنسبة لفروع البنوك الأجنبية يجب ألا يقل المال المخصص لنشاطها فى مصر عن مبلغ خمسة عشر مليون دولار أمريكى أو ما يعادلها بالعملات الحرة . وتلتزم البنوك وفروع البنوك الأجنبية المسجلة لدى البنك المركزى المصرى باستيفاء هذه الحدود خلال فترة لا تتجاوز أربع سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون طبقا للبرنامج الزمنى الذى يحدده مجلس إدارة البنك المركزى المصرى .

كما تبين للجمعية العمومية أن المادة (٢١ مكررا) من القانون المشار اليه تنص على أن « يجوز لموزير الاقتصاد والتجارة الخارجية بعد أخذ رأى مجلس إدارة البنك المركزى المصرى ، وفقا للشروط والقواعد التى تضعها اللائحة التنفيذية أن يصرح للبنوك وفروع البنوك الأجنبية القائمة وقت العمل بهذا القانون ، التى يقتصر تعاملها على العملات الحرة أن تتعامل بالعمله المحلية ، على أن تتخذ تلك الفروع شكل شركة مساهمة مصرية كما يضع الشروط والقواعد اللازمة للتصريح بالعمل لفروع البنوك الأجنبية التى ترغب فى مزاولة نشاطها فى مصر بعد تاريخ العمل بهذا القانون . وفى جميع الأحوال يجب أن تكون المراكز الرئيسية للفروع المذكورة خاضعة لرقابة سلطة نقدية بالدولة التى تقع فيها هذه المراكز » . ثم أن هذه المادة ذاتها معدلة بالقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٩٢ ، المعمول به اعتبارا من ١٩/٣/١٩٩٢ ، صارت تنص على أن « يجوز لموزير الاقتصاد والتجارة الخارجية بعد أخذ رأى مجلس إدارة البنك المركزى المصرى وفقا للشروط والقواعد التى تضعها اللائحة التنفيذية ، أن يصرح للبنوك وفروع البنوك الأجنبية القائمة وقت العمل بهذا القانون ، التى يقتصر تعاملها على العملات الحرة ، أن تتعامل بالعمله المحلية » ، وهى بذلك أسقطت شرط اتخاذ الفرع شكل شركة مساهمة لكى يمكن التصريح لها بالتعامل بالعمله المحلية .

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم أن المشرع حظر ، كأصل عام ، على أى هيئة أو منشأة أن تباشر بصفة أساسية وعلى وجه الاعتياد أى عمل من الأعمال مالم تكن مسجلة بالسجل المعد لهذا الغرض بالبنك المركزى المصرى . وتطلب المشرع لتمام عملية التسجيل توافر شروط معينة ، منها ، ما يتعلق بالشكل القانونى الذى يتخذه طالب التسجيل ، فأوجب أن تكون له أحد اشكال ثلاثة ، اما شكل شركة مساهمة مصرية ، واما شكل شخص اعتبارى عام ، واما شكل فرع لبنك أجنبى ، مما من مقتضاه وجوب التفرد بشكل واحد معين من هذه الاشكال الثلاثة ، دون جمع بينها مثنى ولا ثلاثا . ومنها ما يتعلق فضلا عن ياقى الشروط المقررة قانونا ، بالنصيب المالى اللازم توافره وأنه لما صدر القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٩٢ معدلا لقانون البنوك والائتمان المشار اليه أجاز هذا التعديل مبدأ الترخيص لفروع البنوك الأجنبية التى يقتصر تعاملها على العملات الحرة ، وهى أحد الاشكال الثلاثة المذكورة ، بالتعامل بالعمله المحلية ، اذا ما توافرت شروط وقواعد معينة منها ، أن تتخذ هذه الفروع شكل شركة مساهمة مصرية ، وغنى عن البيان أن ذلك انما كان يجب أن يجرى طبقا للأحكام التى يرصدها قانون شركات المساهمة والتوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ، باعتباره الشريعة العامة المنظمة لهذا النوع من شركات المساهمة ، فصيرورة فرع البنك الأجنبى شركة مساهمة مصرية هو أحد الشروط الأساسية التى يجدر توافرها توطئة للنظر فى اصدار قرار الترخيص ، بمعنى أنه لن يتأتى قانونا الترخيص لفرع من تلك الفروع بالتعامل بالعمله المحلية قبل ولادة شخص اعتبارى جديد فى صورة شركة مساهمة مصرية ، لها رأس مال لا يقل عن النصاب المقرر قانونا للبنوك التى تتخذ شكل شركات المساهمة ، ولها ذمتها المالية الخاصة بها ، وتنحصر مسئوليتها فى اطار القواعد القانونية المقررة فى هذا الخصوص . وتقدير الاستفادة من ذلك الحكم رهين بتحقيق الشرط .

كما استظهرت الجمعية العمومية أيضا ، أنه رغبة من المشرع فى التيسير على فروع البنوك الأجنبية التى يقتصر تعاملها على العملات الحرة فى الترخيص لها بالتعامل بالعمله المحلية ، فى نطاق السلطة التقديرية المعقودة لموزير الاقتصاد والتجارة الخارجية ، وبموازاة أن فرع البنك الأجنبى يبقى مستطلا بمظلة البنك الأجنبى المالية ما بقى فرعاً لذلك البنك مما يشكل ضماناً للمتعاملين مع الفرع ، رغبة من

المشروع في ذلك . تم تعديل أحكام قانون البنوك والائتمان آنف البيان بالقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٩٣ ، المعمول به اعتبارا من ١٩٩٣/٣/١٩ ، على نحو أصبح معه من الجائز الترخيص لتلك الفروع بالتعامل بالعملية المحلية ، دون استلزام اتخاذها شكل شركة المساهمة . وعلى ذلك صار الترخيص لفرع البنك الأجنبي بالتعامل بالعملية المحلية بصفته فرعا ، أمرا جائزا قانونا ، وهو ما لم يكن ممكنا قانونا قبل العمل بأحكام هذا التعديل .

والحاصل أن قانون البنوك والائتمان في أصل صياغته ، كان يضع للبنوك أشكالاً ثلاثة - حسبما سبقت الإشارة - وهي شركات المساهمة والأشخاص العامة وفروع البنوك الأجنبية ، ولم يكن يقيم نظاما للتحويل الخاص من شكل من هذه الأشكال إلى الآخر ، الأمر الذي ما كان يجري عند العزم على اتخاذه من أولى الأمر فيه ، إلا بانقضاء الشكل المعدول عنه وإنشاء للشكل الجديد المعدول إليه ، والا بترخيص جديد يصدر من الجهة القائمة على ذلك طبقا لقانون البنوك والائتمان .

والحاصل كذلك أنه إذا كان القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٩٢ فيما قضت به المادة ٢١ مكررا أجازت الترخيص لفرع البنوك الأجنبية بالتعامل بالعملية المحلية وانها في صدد بيان هذه الإجازة شرطت أن يتخذ الفرع شكل شركة المساهمة بما أفاد شبهة التحول من فرع بنك أجنبي إلى شركة مساهمة كشكلين من الأشكال الثلاثة التي رسمها قانون البنوك والائتمان، فإن هذا المفاد قد زایل حكم المادة ٢١ مكررا عندما عدلها القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٩٣ وأسقط شرط اتخاذ الفرع شكل الشركة المساهمة لجواز الترخيص له بالتعامل في العملة المحلية . وعاد الوضع من جديد إلى سابق عهده كما كان في قانون البنوك والائتمان قبل صدور القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٩٢ ، وذلك من حيث مكانة اتخاذ الفرع الأجنبي شكل شركة المساهمة .

ومن حيث أنه من كل ذلك يبين للجمعية العمومية أن قانون البنوك والائتمان لم ينظم طريقا خاصا بتحول به البنك من أحد الأشكال الثلاثة المقررة للبنوك إلى غيرها ولم يجعل لفرع أجنبي بموجب كونه فرعا أجنبيا أن يتحول إلى شركة مساهمة ولا أن يتخذ لنفسه هذا الشكل إنما الأمر كله مرجعه إلى القواعد العامة التي تستلزم انقضاء الشكل القديم وزواله وإنشاء الشكل الجديد إنشاء طبقا للقوانين المنظمة لهذا

للانشاء المبني على سواء قانون الائتمان والبنوك أو قانون شركات المساهمة رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ أو غيرها وبما يتضمنه ذلك من ترخيص جديد بالانشاء المصرفية الجديدة وتسجيل جديد .

وغنى عن البيان ، أن زوال القديم وانشاء الجديد ، إنما يجرى فى إطار ما توجبه السياسة المصرفية من مراعاة ضمانات انتقال الحقوق والواجبات من شكل قانونى الى شكل آخر ، وذلك طبقا لما تنتجه القواعد العامة ، سواء فى الالتزامات المدنية والتجارية أو فى القانون المنظم لشركات المساهمة أو فى قانون البنوك والائتمان ، وتحت رقابة البنك المركزى والجهات الادارية المختصة .

الذات

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن فرع البنك الأجنبى لكى يتغير الى شركة مساهمة طبقا لقانون البنوك والائتمان ، إنما يلزمه انقضاء الفرع وانشاء الشركة انشاء مبدئيا ، وبترخيص وتسجيل جديدين ، طبقا لقوانين الشركات والبنوك وبضمانات انتقال الحقوق والالتزامات وفقا للقواعد العامة .

(فتوى رقم ١٨١ بتاريخ ١٩٩٥/٣/٢٠ جلسة ١٩٩٥/١/١٨ ملف رقم ٨٠/٢/١٦)

جلسة ١٨ من يناير سنة ١٩٩٥

الجمعية العمومية لتقسي الفتوى والتشريع - طلبة الراى - علم جواز التفويض فى طلب الراى منها .

المادة ٦٦ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ والمعدل بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨٤ .

(جعل المشرع استنهاض ولاية الجمعية العمومية لتقسي الفتوى والتشريع لاستظهار رأيها القانونى وفقا لبند ١ و ب و ج من المادة ٦٦ المشار اليها لا يتأتى إلا عن طريقين : الأول : ما يرد اليها بناء على تقدير من أجهزة مجلس الدولة ذاته رئيسا ولجانا . والثانى : ما يحال اليها من مسائل دولية او دستورية او تشريعية او غيرها من المسائل القانونية من رئيس الجمهورية او رئيس الهيئة التشريعية او من رئيس مجلس الوزراء او من أحد الوزراء ، اذا ما قدر أى منهم طرحها على الجمعية العمومية ، وفى هذه الحالة فإن اعمال السلطة التقديرية كاصر على من حصرهم النص ومن بينهم الوزير بغير امكان التفويض فيه اذ ان التفويض يتحدد نطاقه بما لا يمس صلاحية الوزير ومسؤوليته الدستورية والسياسية وان شيوخ المسؤولية الدستورية والسياسية فى مسؤوليته الادارية والتشغيلية وتداخل هذه المسؤوليات امر لا يمكن تقديره وتمييزه الا بواسطة الوزير نفسه وتقديره للكلل الممكن ترتبها على ما يتخلله من قرار - مؤدى ذلك عدم جواز تفويض الوزير غيره فى طلب الراى من الجمعية العمومية) .

تبين للجمعية العمومية أن المادة ٦٦ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ المعدل بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨٤ تنص على أن « تختص الجمعية العمومية لتقسي الفتوى والتشريع بإبداء الراى فى المسائل والموضوعات الآتية : (١) المسائل الدولية والدستورية والتشريعية وغيرها من المسائل القانونية التى تحال بسبب أهميتها من رئيس الجمهورية او من رئيس الهيئة التشريعية او من رئيس مجلس الوزراء او من أحد الوزراء او من رئيس مجلس الدولة . (ب) المسائل التى ترى فيها احدى لجان قسم الفتوى رأيا يخالف فتوى صدرت من لجنة أخرى او من الجمعية العمومية لتقسي الفتوى والتشريع . (ج) المسائل التى ترى احدى لجان قسم الفتوى احوالها اليها لأهميتها » (د) ، ، ، ، .

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم أن المشرع جعل استنهاض ولاية الجمعية العمومية لتقسي الفتوى والتشريع لاستظهار رأيها القانونى وفقا للبند ١ ، ب ، ج من المادة ٦٦ من قانون مجلس الدولة ، المشار

اليه ، لا يتأتى إلا عن طريقين : الأول : ما يرد إليها بناء على تقدير من أجهزة مجلس الدولة ذاته رئيسا ولجانا . والثاني : ما يحال إليها من مسائل دولية أو دستورية أو تشريعية أو غيرها من المسائل القانونية من رئيس الجمهورية أو رئيس الهيئة التشريعية أو من رئيس مجلس الوزراء أو من أحد الوزراء إذا ما قدر أى منهم طرحها على الجمعية العمومية ، وفى هذه الحالة فإن أعمال السلطة التقديرية قاصر على من حصرهم النص ومن بينهم الوزير بغير إمكان التفويض فيه إذ أن التفويض يتحدد نطاقه بما لا يمس صلاحية الوزير ومسئوليته الدستورية والسياسية وأن شيوع المسئولية الدستورية والسياسية فى مسئولياته الادارية والتنفيذية وتداخل هذه المسئوليات أمر لا يمكن تقديره وتبنيه إلا بواسطة الوزير نفسه وتقديره للآثار الممكن ترتبها على ما يتخذه من قرار خاصة ، وأن الوزير فى هذه الحالة لا يفوض فى قرار يصدره ويدرك - مسبقا - آثاره وتبعاته وما يترتب من مراكز قانونية وإنما يفوض فى طلب رأى يستحيل فيه الجزم بما عسى أن يستقر عليه الرأى وما يمكن أن يترتب عليه من آثار وتبعات الأمر الذى من شأنه أن يجعل التقدير فى هذه الحالة يتأبى على التفويض .

وخلصت الجمعية العمومية مما تقدم الى أنه لما كان طلب الرأى فى الحالة المروضة ورد من اللواء مدير الإدارة العامة للشئون القانونية بوزارة الداخلية وهو من غير من لهم استطلاع رأى الجمعية طبقا للمادة ١/٦٦ من قانون مجلس الدولة المشار اليه ، ومن ثم يفقد طلب الرأى ، والحالة هذه ، غير مقبول .

ومن حيث انه لا وجه للمحاجة بما نصت عليه المادة الثالثة من القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٧ فى شأن التفويض فى الاختصاص من أن للوزراء ومن فى حكمهم أن يعهدوا ببعض الاختصاصات المخولة لهم بموجب التشريعات الى المحافظين أو وكلاء الوزارات أو رؤساء ومديرى المصالح والادارات العامة أو رؤساء الهيئات أو المؤسسات الصامة التابعة لهم أو لغيرهم بعد الاتفاق مع الوزير المختص ذلك أن الأمر لا يتعلق بممارسة اختصاص معين مما يجوز التفويض فيه نزولا على حكم هذا النص بقدر ما هو تقدير متى ملازمة أهمية اللجوء الى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ومثل هذا التقدير لا يسوغ أن يكون محلا للتفويض لأنه منوط بالوزير لا بموجب ما يختص به من

سلطة ولكن بموجب ما يملكه من تقدير قد تتداخل فيه مسؤولياته
السياسية والإدارية .

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم قبول طلب
الرأى .

(فتوى رقم ١٨٢ بتاريخ ١٩٩٥/٣/٢٠ جلسة ١٩٩٥/١/١٨ ملف رقم ٤٨٩/٢/٣٧ ،)

جلسة الأول من فبراير سنة ١٩٩٥

فرائب ورسوم جمركية - استيراد - الافراج عن السلع مقابل تعويض .

المواد (١) و (٥) و (١٥) من القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ في شأن الاستيراد والتصدير
أن أحكام القانون المشار إليه لا تطالب سوى القطاعين العام والخاص ولا تستعمل إلى الوزارات
والهيئات العامة حين تستورد احتياجاتها من الخارج - مؤدى ذلك أن أحكام المادة ١٥ من
القانون المشار إليه التي تجيز لوزير التجارة الافراج عن السلع التي تم استيرادها بالمخالفة
لحكم المادة (١) من هذا القانون مقابل دفع المبالغ تعويضا يعادل ثمن البضاعة وفقا لتأمين
مصلحة الجمارك لا تطالب وزارات الحكومة ومصارفها العامة والهيئات العامة ولا تسرى
أحكامها على ما تستورده تلك الجهات - مقابلة الهيئة العامة للتنشيط السياحي بالتعويض
المشار إليه لا سند له من القانون حرى بالرفض .

تبين للجمعية العمومية من استعراض عناصره آنفه البيان أن النزاع

قرش جنبيه

المائل ينحصر ، في حقيقة الأمر ، حول المطالبة بمبلغ ٣٠٩٦٥٧٣٠
كفرائب ورسوم جمركية مستحقة على مشمول سبعة بيانات جمركية
أرقام ٨٧/٦٤٣ ، ٨٩/٨٦٨ ، ٨٩/١٣٢٢ ، ٨٩/٩٣٤ ، ٨٧/١٤٧٣٤ ،
٨٩/١٥٠٣٥ ، ٩٠/٣٦٤٩ أفرج عنه مؤقتا بضمان الهيئة سداد الضرائب
والرسوم الجمركية في حالة عدم إعادة التصدير . بالإضافة إلى مبلغ
٢١١٦٤٤ جنبيه كفرامة جمركية على مشمول أربعة بيانات ، أرقام
٨٦/٦٤٣ ، ٨٩/٨٦٨ ، ٨٩/١٣٢٢ ، ٨٩/٩٣٤ ، مستورد لحساب
الهيئة ، وذلك بعد أن أقرت مصلحة الجمارك بصدر قرار وزير المالية رقم
١٩٩١/٢٣٥ باعفاء مشمول الثماني بيانات المشار إليها ، مما يقتضى حفظ
النزاع في شأن قيمة الضرائب والرسوم الجمركية على هذا المشمول .

وحسبما للنزاع في تلك الحدود ، تبين للجمعية العمومية أن المادة

(٥) من قانون الجمارك الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ تنص على
أن « تخضع البضائع التي تدخل أراضي الجمهورية لضرائب الواردات
المقررة في التصريفة الجمركية علاوة على الضرائب الأخرى المقررة وذلك
إلا ما يستثنى بنص وتحصل الضرائب الجمركية وغيرها من
الضرائب والرسوم التي تستحق بمناسبة ورود البضاعة أو تصديرها
وفقا للقوانين والقرارات المنظمة لها ، ولا يجوز الافراج عن أية بضاعة
قبل اتمام الاجراءات الجمركية وأداء الضرائب والرسوم المستحقة عليها
ما لم ينص على خلاف ذلك في القانون » في حين تنص المادة (١٠١) من

القانون ذاته على أنه « يجوز الافراج مؤقتا عن البضائع دون تحصيل الضرائب المقررة وذلك بالشروط والأوضاع التي يحددها وزير الخزانة ويضع وزير الخزانة لائحة خاصة تتضمن تيسير الافراج عن البضائع التي ترد برسم الوزارات والمصالح الحكومية والمؤسسات العامة والشركات التي تتبعها بالشروط والاجراءات التي يحددها » .

واستظهرت الجمعية العمومية ما تقدم أن المشرع وضع أصلا عاما مقتضاه خضوع جميع الواردات للضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب الإضافية المقررة على الواردات بحيث لا يعفى منها إلا بنص خاص ، مع استحقاق الضرائب والرسوم لدى ورود البضاعة وأن أجاز المشرع الافراج مؤقتا عنها دون تحصيل الضرائب والرسوم الجمركية إذا وردت من الخارج يرسم الوزارات والمصالح الحكومية والمؤسسات العامة والشركات التي تتبعها وذلك وفقا للشروط والاجراءات التي يصدر بها قرار من وزير المالية .

وخلصت الجمعية العمومية من ذلك - في ضوء من واقعات الحال - إلى أن الهيئة المصرية العامة للتنشيط السياحي استوردت مشمول البيانات الجمركية المذكورة بعد أن تعهدت بإداء الضرائب والرسوم الجمركية المقررة عليهما في حالة عدم إعادة تصديرهما للخارج ، وإذا لم تقدم الهيئة ما يفيد إعادة تصدير ذلك المشمول للخارج فمن ثم تفقد ملزمة بإداء الضرائب قرش جنييه

والرسوم الجمركية المقررة عليهما بمقدارها ٢٠٩٦٥٧٣٠ ، إذ لا يتوافر سند صحيح يتيح لها التحلل من هذا الالتزام .

ومن حيث أنه عن طلب مصلحة الجمارك الزام الهيئة المصرية العامة للتنشيط السياحي أداء مبلغ ٢١١٦٤٢ جنييه قيمة التعويض المقرر لوزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية لعدم تقديم الهيئة الموافقة الاستيرادية عن مشمول الأربعة بيانات الجمركية سالفة الذكر ، وفقا للمادة ١٥ من القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ في شأن الاستيراد والتصدير فقد تبين للجمعية العمومية في هذا الشأن أن المادة (١) من القانون ، المشار اليه تنص على أن « يكون استيراد احتياجات البلاد السلعية للدولة وفي حدود الموافقة النقدية السارية ، وللأفراد حق استيراد احتياجاتهم للاستعمال الشخصي أو الخاص من مواردهم الخاصة ، وذلك مباشرة أو عن طريق الغير ويصدر وزير التجارة قرارا بتحديد الاجراءات والقواعد التي تنظم عمليات الاستيراد » . وفي حين تنص المادة (٥) من القانون ذاته على أن « يعاقب

كل من يخالف أحكام المادة (١) من هذا القانون أو القرارات المنفذة لها بغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد عن ألف جنيه وتحكم المحكمة في جميع الأحوال بمصادرة السلع موضوع الجريمة . ولوزير التجارة أو من يفوضه وقبل رفع الدعوى الجنائية الإفراج عن السلع التي تستورد بالمخالفة لحكم المادة (١) أو القرارات المنفذة لها على أساس دفع المخالف تعويضاً يعادل قيمة السلع المفرج عنها حسب تضمين مصلحة الجمارك يحصل لحساب وزارة التجارة . وللوزير أو من يفوضه بناء على طلب المبتور السباح بإعادة تصدير تلك السلع على أساس دفع تعويض يعادل ربع قيمتها حسب تضمين مصلحة الجمارك ويحصل لحساب وزارة التجارة ، ولا يجوز رفع الدعوى الجنائية أو اتخاذ أى إجراء في الجرائم المذكورة إلا بناء على طلب كتابي من وزير التجارة أو من يفوضه .

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم أن أحكام القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ ، المشار اليه ، لا تخاطب سوى القطاعين العام والخاص ، ولا تستطيل الى الوزارات والهيئات العامة حين تسورد احتياجاتها من الخارج ، وعلى مقتضى ذلك فإن أحكام المادة (١٥) من القانون آنف البيان التي تجيز لوزير التجارة الإفراج عن السلع التي تم استيرادها بالمخالفة لحكم المادة (١) من هذا القانون مقابل دفع المخالف تعويضاً يعادل ثمن البضاعة وفقاً لتضمين مصلحة الجمارك لا تخاطب وزارات الحكومة ومصالحها العامة والهيئات العامة ، ولا تسرى أحكامها فيما على ما تستورده تلك الجهات ، ومن ثم يفدو طلب مصلحة الجمارك الزام الهيئة المصرية العامة للتنشيط السياحي أداء مبلغ ٢١١٦٤٢ جنيه كتعويض لوزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية لنكولها عن تقديم الموافقة الاستيرادية عن مشمول البيانات الجمركية محل المنازعة ، مجرداً من صحيح سينه حرياً بالإلتفات عنه ورفضه .

النتيجة

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى الزام الهيئة المصرية العامة للتنشيط السياحي أداء مبلغ ٢٠٩٦٥٧٣٠ (مائتين وتسعة آلاف وستمائة وسبعة وخمسين جنيهاً وثلاثين قرشاً) الى مصلحة الجمارك كضريبة ورسوم جمركية ورفض المطالبة بمبلغ ٢١١٦٤٢ جنيهاً (مائتين واحد عشر ألفاً وستمائة اثنين وأربعين جنيهاً) لحساب وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية فيما يختص بعدم تقديم الموافقة الاستيرادية عن مشمول البيانات الجمركية الأربع المشار اليها .

(فتوى رقم ١١٨ بتاريخ ١٩٩٥/٢/٧ جلسة ١٩٩٥/٢/٦ ملف رقم ٢٢٣٦/٢٣٧) .

جلسة الأول من فبراير سنة ١٩٩٥

إدارة محلية - وحدات الادارة المحلية - تموين - التمويني عن الإضرار الناشئة
عن شبكات الانارة .

المادة (٢) من قانون الادارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ المعدل
بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ - المادة (١٩) من اللائحة التنفيذية له الصادرة بقرار رئيس
مجلس الوزراء رقم ١٩٧٩/٧٠٧ - بصدر قانون الادارة المحلية ولائحته التنفيذية المصحح
متوطا بالادارات المحلية تولى اعمال صيانة شبكات الانارة العامة في مختلف المدن والقرى .
كما اوضحت هي العارسة في مدلول المادة ١٧٨ من القانون المدني ذات الهيمنة والسيطرة على هذه
الشبكات بما استند اليها قانونا من مهام انشائها واستعمالها وصيانتها والرقابة على ما يتصل
باستهلاك الكهرباء - وبذلك فان وحدات الادارة المحلية تكون مستولة عما يلقي به عليها
من تعويضات عن الإضرار الناشئة عن شبكات الانارة - اذا مارس هذه الوحدات العارسة
فلسنتها اليها عن طريق شركات الكهرباء ، فان العبرة في الرجوع على هذه الشركات بالتعويضات
يكون بناء على اتفاق بينهما سواء كان مكتوبا او مما يستفاد من تبادل الأوراق بشأنه بين
الاجنتين او مما يمكن استخلاصه من عادات للتعامل متمثلة به من اتفاقات سابقة جرى بها
هذا التعامل - فالامر مرجعه الى استخلاص حكم الادارة المشتركة بين اى وحدة محلية وبين
الشركة حول ما اذا كانت الشركة تتحمل التبعة عن الوحدة ومدى هذا التعامل مما يبحث
في كل حالة على حدة .

تبين للجمعية العمومية أن المادة (٢) من قانون الادارة المحلية
الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ المعدل بالقانون رقم ٥٠ لسنة
١٩٨١ تنص على أن « تتولى وحدات الادارة المحلية في حدود السياسة
العامة والخطة العامة للدولة انشاء ادارة جميع المرافق العامة الواقعة في
دائرتها وتحدد للائحة التنفيذية المرافق التي تتولى المحافظات
انشاؤها وادارتها والمرافق التي تتولى انشاءها وادارتها الوحدات الأخرى
للادارة المحلية » . وتنص المادة (١٩) من اللائحة التنفيذية لقانون
الادارة المحلية الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧٠٧ لسنة
١٩٧٩ على أن « تتولى الوحدات المحلية كل في دائرة اختصاصها وفي
حدود السياسة العامة في مجال الطاقة الكهربائية الأمور الآتية :
المحافظات : الموافقة على خطط مشروعات توزيع الكهرباء بالمحافظة ،
اعتماد برنامج انارة القرى ، والاشراف على فروع توزيع الكهرباء بابتداء
الملاحظات واقتراح الحلول في شأن الانتاج وحسن الاداء .

الوحدات المحلية الأخرى : الموافقة على خطة توزيع الطاقة الكهربائية الموافقة على خطة انشاء وصيانة منشآت توزيع الطاقة الكهربائية ، انشاء وصيانة شبكات الانارة العامة والصل على ملها الى مختلف المناطق ، احكام الرقابة على تحصيل قية استهلاك الكهرباء والتفتيش والتأكد من قانونية وسلامة التركيبات .

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم ، وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض ، أنه بصدر قانون الادارة المحلية ولائحته التنفيذية المشار اليها ، اضحي منوطا بالادارات المحلية تولى أعمال صيانة شبكات الانارة العامة في مختلف المدن والقرى ، كما أضحت هذه الادارات في مدلول المادة ١٧٨ من القانون المدني الحارسة ذات الهيمنة والسيطرة على هذه الشبكات بما أسند اليها قانونا من مهام انشائها واستعمالها وصيانتها والرقابة على ما يتصل باستهلاك الكهرباء .

وخلصت الجمعية العمومية من ذلك الى انه ولئن كانت وحدات الادارة المحلية تقف مسئولة بذلك عما يقضى به عليها من تعويضات عن الاضرار الناشئة عن شبكات الانارة الا أنه اذا ما مارسست هذه الوحدات الحراسة المسندة اليها عن طريق شركات الكهرباء فان العبرة في الرجوع على هذه الشركات بالتعويضات يكون بناء على ما يكون هناك من اتفاق بينهما ان وجد سواء كان هذا الاتفاق مكتوبا أو كان مما يستفاد من تبادل الأوراق بشأنه بين الجهتين أو كان مما يمكن استخلاص عادات للتعامل متعلقة به من اتفاقات سابقة جرى بها هذا التعامل والامر مرجعه الى استخلاص حكم الإرادة المشتركة بين أي وحدة محلية وبين الشركة حول ما اذا كانت الشركة تتحمل التبعة عن الوحدة ومدى هذا التحمل بما يبحث في كل حالة على حدة .

الذلة

انتهت الجمعية العمومية لتسجي الفتوى والتشريع الى أن العبرة في تحمل شركة توزيع الكهرباء بتبعية الحراسة عن الوحدة المحلية هو ما عسى أن يكون جرى من اتفاق بينهما في هذا الشأن .

(فتوى رقم ١٧١ بتاريخ ١٩٩٥/٢/٨ جلسة ١٩٩٥/٢/١ ملف رقم ٥٧/١/٨٨) .

جلسة الأول من فبراير سنة ١٩٩٥

الإدارات القانونية - تعيين - إقليمية أعضاء الإدارات القانونية .

المواد أرقام. (١١) و (١٢) و (١٣) و (٢٤) من قانون الإدارات القانونية الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ .

(أن المشرع تحقيقاً منه لاستقلال أعضاء الإدارات القانونية بالمؤسسات العلمية والهيئات العامة والوحدات التابعة لها وضماناً لتحيدهم في أداء أعمالهم أفراد تنظيماً قانونياً خاصاً نظم فيه المعاملة الوظيفية لهذه الفئة - وأحال القانون فيما لم يرد فيه نص إلى التشريعات السارية بشأن العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام - بحسب الأحوال - باعتبارها الشريعة العامة للتوظيف يبد أن ذلك مقيّد - بطبيعة الحال - بالقدر الذي يتفق وطبيعة النظام الوظيفي الخاصين له وبما لا يتعارض مع أحكامه - التعيين طبقاً لنص المادة ٢٥ مكرراً من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة من شأنه فوق ما قرره للعامل من مزية مالية أن تحسب له أيضاً إقليمية تعادل نصف المدة التي قضها بالعمل الفلاني أو الكتابي قبل التمتع بالحدود والقيود المنصوص عليها فيه وهو بهذه المثابة يتعارض مع الأحكام القانونية المنظمة لشئون أعضاء الإدارات القانونية فيما لو أجاز تطبيقه طبقاً للمادة ٢٤ السابقة بحسبان أن الإقليمية التي قررها نص المادة ٢٥ مكرراً لن تحسب في مدة القيد بمحاول تقايه المحامين والتي تشكل شروطاً للتعيين والترقية في وظائف رؤساء وأعضاء الإدارات القانونية - مؤدى ذلك عدم تطبيق المادة ٢٥ مكرراً للتشاور إليها على حالات التعيين طبقاً لقانون الإدارات القانونية الصادر إليه .

تبيين للجمعية العمومية أن المادة ١١ من قانون الإدارات القانونية الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ تنص على أن « تكون الوظائف الفنية في الإدارات القانونية الخاضعة لهذا القانون على الوجه التالي ٠٠ محام رابع » . وتحديد مرتبات هذه الوظائف وفقاً للجدول المرفق بهذا القانون « . في حين تنص المادة ١٢ من ذات القانون على أنه « يشترط فيمن يعين في إحدى الوظائف الفنية بالإدارات القانونية أن تتوافر فيه الشروط المقررة في نظام العاملين المدنيين بالدولة أو بالقطاع العام حسب الأحوال وأن يكون مقيماً بجدول المحامين المشتغلين طبقاً للقواعد الواردة في المادة التالية وأن تتوافر فيه الشروط الأخرى التي تقررها اللجنة المنصوص عليها في المادة ٧ من هذا القانون » . كما تنص المادة ١٣ على أنه « يشترط فيمن يشغل الوظائف الفنية بالإدارات القانونية على أن يكون قد مضى على قيده بجدول المحامين المدة المبينة قرين كل وظيفة منها على النحو التالي ٠٠٠ وتحسب مدة الأشغال بعمل من الأعمال القانونية النظرية طبقاً لقانون المحاماة ضمن المدة المفترطة للمتعيين في الوظائف

الخاضعة لهذا النظام » . كما تنص المادة ٢٤ من القانون ذاته على أن يعمل فيما لم يرد فيه نص في هذا القانون بأحكام التشريعات السارية بشأن العاملين المدنيين بالدولة أو بالقطاع العام على حسب الأحوال وكذلك باللوائح والنظم المعمول بها في الجهات المنشأة بها الإدارات - القانونية .

واستظهرت الجمعية العمومية أن المشرع - تحقيقا منه لاستقلال أعضاء الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها وضمانا لحيدتهم في أداء أعمالهم أفرد تنظيميا قانونيا خاصا نظم فيه المعاملة الوظيفية لهذه الفئة ، اذ عين هذه الوظائف على سبيل الحصر ، واشترط فيمن يشغلها - فوق الشروط المقررة للتميين في قانوني العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام - أن يكون مقيدا بجدول العاملين المشتغلين طبقا للقواعد المبينة قرين كل وظيفة من الوظائف المشار إليها في المادة ١٢ والتي تختلف من وظيفة الى أخرى ، واعتد في هذا الصدد بمدة الاشتغال بعمل من الأعمال القانونية النظرية لقانون الحماية وقرر حسابها ضمن المدد المستغرقة للتميين في هذه الوظائف ، وأحال القانون فيما لم يرد فيه نص الى التشريعات السارية بشأن العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام - على حسب الأحوال - باعتبارها الشريعة العامة للتوظيف بيد أن ذلك مقيد - بطبيعة الحال - بالقدر الذي يتفق وطبيعة النظام الوظيفي الخاضعين له وبما لا يتعارض مع أحكامه .

وحيث تبين للجمعية العمومية أن المادة ٢٥ مكررا من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المعدل بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٩٢ تنص على أنه « يجوز للسلطة المختصة تعيين العاملين الذين يحصلون أثناء الخدمة على مؤهلات أعلى لازمة لشغل الوظائف الخالية بالوحدة التي يعملون بها متى توافرت فيهم الشروط اللازمة لشغل هذه الوظائف وفقا لجدول التوصيف والترتيب المعمول بها وذلك مع استثنائهم من شروط الاعلان والامتحان اللازمين لشغل هذه الوظائف » . ويمنح العامل الذي يمين وفقا لأحكام الفقرة السابقة أول مربوط درجة الوظيفة المعين عليها وعلاوة من علاواتها أو مرتبه السابق مضافا اليه هذه العلاوة أيهما أكبر حتى وان تجاوز نهاية مربوط درجة الوظيفة المعين عليها . . . وتحسب لمن يمين وفقا لأحكام هذه المادة من حملة المؤهلات العالية بعد تعيينه بوظيفة تخصصية أقدمية تساوى نصف

المدة التي قضاها بالعمل الفني أو الكتابي قبل التعيين بالمؤهل العالي يحدد أقصى خمس سنوات وبما لا يجاوز تاريخ حصوله على المؤهل العالي ٠٠٠ .
ويطبق حكم الفقرة السابقة على من عين وفقا لأحكام هذه المادة اعتبارا من ١٩٨٣/٨/١٢ ، واستظهرت الجمعية العمومية من ذلك أن التعيين طبقا للنص المتفهم من شأنه - فوق ما قرره للعامل من مزية مالية - أن تحسب له أيضا أقدمية تعادل نصف المدة التي قضاها بالعمل الفني أو الكتابي قبل التعيين بالحدود والقيود المنصوص عليها فيه ، وهو بهذه المثابة يتعارض مع الأحكام القانونية المنظمة لشئون أعضاء الإدارات القانونية فيما لو أجاز تطبيقه طبقا للمادة ٢٤ آنفة البيان بحسبان أن الأقدمية التي قررها نص المادة ٢٥ مكررا لن تحسب في مدد القيد بجداول نقابة المحامين والتي تشكل شروطا للتعين والترقية في وظائف رؤساء وأعضاء الإدارات القانونية الأمر الذي يفدو معه متعينا القول - إزاء ذلك - بعدم انطباق المادة ٢٥ مكررا من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة على حالات التعيين طبقا لقانون الإدارات القانونية ، المشار إليه .

أما ما أثير من احتفاظ العامل بمرتبه السابق فانه - وبمراعاة ما تقدم - يجد سنده فيما نصت عليه المادة ٢٥ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة في فقرتها الثالثة من أنه « ٠٠٠ اذا أعيد تعيين العامل في وظيفة من مجموعة أخرى في نفس درجته أو في درجة أخرى احتفظ له بالأجر الذي كان يتقاضاه في وظيفته السابقة اذا كان يزيد على بداية الأجر المقرر للوظيفة المعين عليها بشرط ألا يجاوز نهايته وأن تكون مدة خدمته متصلة » .

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم انطباق المادة ٢٥ مكررا من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة عند التعيين في وظائف الإدارات القانونية الخاضعة لأحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ .

(فتوى رقم ١٣١ بتاريخ ١٩٩٥/٢/١٣ جلسة ١٩٩٥/٢/١٣ ملف رقم ٨٦/٣/٨٨٥) .

جلسة الأول من فبراير سنة ١٩٩٥

عاملون مدنيون بالدولة - مرتب - العلاوات التشجيعية .

المادة ٥٢ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة

١٩٧٨ .

(أجاز المشرع بشروط خاصة عينها منح العامل علاوة تشجيعية تعادل العلاوة الدورية المقررة ولو تجاوز بها الأجر المقرر لدرجة الوظيفة التي يشغلها وقت حصوله على العلاوة - حصول العامل على العلاوة على الرغم من وصول مرتبه نهاية ربط الوظيفة التي يشغلها بعد استثناء يجد حده عند القدر المسموح به للتدرج بالعلاوة الدورية وهو نهاية ربط الوظيفة الأعلى مباشرة بحسابها الوظيفة التي أجاز المشرع للجهة الإدارية منح العامل علاوة تشجيعية ولو اخترق بها بداية ربط هذه الوظيفة الأعلى مباشرة فكان منطقيا أن يجد ذلك حده عند نهاية ربط هذه الوظيفة الأعلى مباشرة - مؤدى ذلك أنه لا يجوز أن يمتد مرتب العامل بالعلاوات التشجيعية نهاية ربط الدرجة الأعلى لوظيفته مباشرة) .

تبين للجمعية أن المادة ٥٢ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ تنص على أنه « يجوز للسلطة المختصة منح العامل علاوة تشجيعية تعادل العلاوة الدورية المقررة حتى ولو كان قد تجاوز نهاية الأجر المقرر للوظيفة وذلك طبقا للأوضاع التي تقرها وبمراعاة ما يأتي : ٠٠٠ ولا يمنع منح هذه العلاوة من استحقاق العلاوة الدورية في موعدها ٠٠٠ » .

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم أن المشرع أجاز بشروط خاصة عينها منح العامل علاوة تشجيعية تعادل العلاوة الدورية المقررة ، وقضى صراحة بمنح هذه العلاوة للعامل ولو تجاوز بها الأجر المقرر لدرجة الوظيفة التي يشغلها وقت حصوله على العلاوة ، وذلك باعتبار أن جدول المرتبات الملحق بقانون نظام العاملين المدنيين بالدولة المشار إليه عين بداية ونهاية كل وظيفة ، ومن ثم كان طبيعيا أن يواجه المشرع حالة وصول مرتب العامل الى نهاية مربوط درجة وظيفته واستحقاقه علاوة تشجيعية ، ففقد حصول العامل على العلاوة في هذه الحالة على الرغم من وصول مرتبه الى نهاية ربط الوظيفة التي يشغلها . وإذا كان الأمر كذلك فإن هذا الاستثناء يجد حده عند القدر المسموح به للتدرج بالعلاوة الدورية وهو نهاية ربط الوظيفة الأعلى مباشرة بحسابها الوظيفة التي

أجاز المشرع للجهة الادارية منح العامل علاوة تشجيعية ولو اخترق بها
 نهاية ربط هذه الوظيفة الاعلى مباشرة فكان منطقيا أن يجد ذلك حله عند
 نهاية ربط هذه الوظيفة الاعلى مباشرة .

وخلصت الجمعية الصومية مما تقدم الى انه لما كان المعروض حالته
 يشغل وظيفة من الدرجة الاولى وجرى تدرج مرتبه بالعلاوات الدورية
 - بعد ضم اعانة التهجير حتى بلغ ١٩٩ جنيها ، ومن ثم فانه يتعين لدى
 منحه العلاوة التشجيعية المنصوص عليها في المادة ٥٢ من قانون نظام
 العاملين المدنيين بالدولة المشار اليه ألا يتجاوز مرتبه بها - أيا كان عدد
 مرات هذا المنح - نهاية مربوط الوظيفة الاعلى مباشرة .

لذلك

انتهت الجمعية الصومية لقسمي الفتوى والتشريع الى أنه لا يجوز
 أن يتعدى مرتب العامل بالعلاوات التشجيعية نهاية ربط الدرجة الاعلى
 لوظيفته مباشرة .

(فتوى رقم ١٥٦ بتاريخ ١٩٩٥/٢/١٩ جلسة ١٩٩٥/٢/١ ملف رقم ١٣٠٠/٤/٨٦) .

جلسة الأول من فبراير سنة ١٩٩٥

جامعات - رؤساء الجامعات ونوابهم - مرتب - حوافز - حوافز الساعات المكتبية .
 المادتان ٣٥ و ٣٩ من قانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٣ - المادة ٢٨٥ مكررا
 من اللائحة التنفيذية له الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ٨٠٩ لسنة ١٩٨٥ والمضافة بالقرار
 رقم ٩٣ لسنة ١٩٩١ .

قرار وزير التربية والتعليم والبحث العلمي رقم ١٤٠ لسنة ١٩٩١ بحوافز الساعات
 المكتبية .

(المشرع رعاية منه لأعضاء هيئات التدريس والمدرسين المساعدين والمعينين ولا يدلوه
 من جهود وأعمال يقتضيها التعليم الجامعي فقد قرر منحهم حوافز ومكافآت مادية
 بما يكفل تحقيق الأهداف وترشيد الأداء وفقا للقواعد التي يضعها المجلس الأعلى للجامعات
 ويصدر بها قرار من وزير التعليم ومئات استطلاق هذه الحوافز أن يكون المستحق من
 ضمن أعضاء هيئة التدريس أو أن يكون مدرسا مساعدا أو معيدا - تعيين أحد اساتذة
 الجامعة في وظيفة رئيس الجامعة أو نائبا لرئيس الجامعة لا ينفي عنه عضويته بهيئة التدريس
 وعلى ذلك يجوز منح رؤساء الجامعات ونوابهم حوافز مادية بوصفهم أعضاء بهيئة التدريس
 بالجامعة وهو ما يسرى على أمين المجلس الأعلى للجامعات الذي يشترط فيه أن يكون شاغلا
 لوظيفة استاذ قبل تعيينه في هذا المنصب - مؤدى ذلك أن قرار وزير التربية والتعليم رقم ١٤٠
 لسنة ١٩٩١ يكون متفقا وصحيح القانون فيما تضمنته من تقرير سريان قوائم الحوافز عن
 الساعات المكتبية لرؤساء الجامعات ونوابهم وأمين المجلس الأعلى للجامعات) .

تبين للجمعية العمومية أن المادة ٢٥ من قانون تنظيم الجامعات رقم
 ٤٩ لسنة ١٩٧٣ تنص على أنه «يصدر بتعيين رئيس الجامعة قرار من رئيس
 الجمهورية . . . ويشترط فيه أن يكون قد شغل لمدة خمس سنوات على
 الأقل وظيفة استاذ في إحدى الجامعات الخاضعة لهذا القانون . . . »
 كما تنص المادة ٢٩ من ذات القانون على أن « يكون لكل جامعة ثلاثة نواب
 لرئيس الجامعة ويشترط فيه أن يكون قد شغل لمدة خمس سنوات على
 الأقل وظيفة استاذ في إحدى الجامعات الخاضعة لهذا القانون » كما تبين
 لها أن المادة ٢٨٥ مكرر من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات
 والصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٩ لسنة ١٩٧٥ والمضافة
 بالقرار رقم ٩٣ لسنة ١٩٩١ على أن « يمنح أعضاء هيئة التدريس
 والمدرسون المساعدون والمعينون حوافز مادية بما يكفل تحقيق الأهداف
 وترشيد الأداء وفقا للقواعد التي يضعها المجلس الأعلى للجامعات ويصدر
 بها قرار من وزير التعليم » .

واستظهرت الجمعية العمومية ما تقدم أن المشرع رعاية منه لأعضاء هيئات التدريس والمدرسين المساعدين والمعيدين ولا يبدلوه من جهود وأعمال يقتضيها التعليم الجامعي فقد قرر منحهم حوافز ومكافآت مادية بما يكفل تحقيق الأهداف وترشيده الأداء وفقا للقواعد التي يضعها المجلس الأعلى للجامعات ويصدر بها قرار من وزير التعليم ، وتبين للجمعية العمومية أن منوط استحقاق هذه الحوافز أن يتسدرج المستحق تحت أى من الوظائف المبينة في القرار المشار اليه أى أن يكون من ضمن أعضاء هيئة التدريس أو أن يكون مدرسا مساعدا أو معيدا ، فتلاحظ للجمعية أن تعيين أحد أساتذة الجامعة في وظيفة رئيس الجامعة أو نائبا لرئيس الجامعة لا ينفي عنه عضويته لهيئة التدريس ، فهذه الصفة لا تزايله بمجرد تعيينه في هذا المنصب بل تظل لصيقة به ، وهو ما يؤكد جدول المرتبات المرفق بهذا القانون حيث قسم العاملين بالجامعات الى قسمين ، الأول وهم أعضاء هيئة التدريس ومنهم رئيس الجامعة ونوابه وعميد الكلية والأساتذة والأساتذة المساعدون والمدرسون ، والقسم الآخر خاص بالمدرسين المساعدين والمعيدين ، وعلى هذا فأن رئيس الجامعة أو نائبه على حسب الأحوال لا يفقد عضوية هيئة التدريس بمجرد تعيينه في هذا المنصب بل يظل محتفظا بهذه العضوية حتى ولو كان يشغل منصب الأستاذ على سبيل التذكار .

وعلى هذا فانه يجوز منح السادة رؤساء الجامعات ونوابهم حوافز مادية بوصفهم أعضاء لهيئة التدريس بالجامعة وهو ما يسرى أيضا على أمين المجلس الأعلى للجامعات الذي يشترط فيه أن يكون شاغلا لوظيفة أستاذ قبل تعيينه في هذا المنصب . ونصت المادة ٢٠ من قانون تنظيم الجامعات سالف الذكر على أن يكون أمين المجلس الأعلى للجامعات في درجة نائب رئيس الجامعة ، فعضوية هيئة التدريس لا تزايله أيضا بمجرد تعيينه فيه . وعلى هذا فأن قرار وزير التربية والتعليم رقم ١٤٠ لسنة ١٩٩١ يكون متفقا وصحيح القانون فيما تضمنه من تقرير سريان قواعد منح الحوافز عن الساعات المكتسبة للسادة رؤساء الجامعات ونوابهم وأمين المجلس الأعلى للجامعات .

للك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى صحة قرار وزير التعليم والبحث العلمى رقم ١٤٠ لسنة ١٩٩١ فيما تضمنه من سريان احكامه على رؤساء الجامعات ونوابهم وامين المجلس الاعلى للجامعات .

(فتوى رقم ١٥٨ بتاريخ ١٩/٢/١٩٩٥ جلسة ١/٢/١٩٩٥ ملف رقم ١٢٩٥/٤/٨٦)

جلسة الأول من فبراير سنة ١٩٩٥

عاملون مدنيون بالدولة - مرتب - علاوات - الحصول على مؤهلات أعلى أثناء الخدمة .

المادة ٢٥ مكررا من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المعدل بالقانونين رقمي ١١٥ لسنة ١٩٨٣ و ٣٤ لسنة ١٩٩٢ .

(قرر المشرع منح العاملين الحاصلين على مؤهلات عليا أثناء الخدمة من شغل الدرجتين الأولى والثانية من مجموعة الوظائف الفنية أو المكتبية والذين لم يمينوا وفقا لحكم المادة ٢٥ مكررا قرر منحهم علاوتين من علاوات درجة الوظيفة التي كانوا يشغلونها وقت الحصول على المؤهل ولو تجاوزوا بها نهاية درجة الوظيفة كما قرر منح العاملين الحاصلين على مؤهلات عليا قبل ١٩٩٢/٦/٢ وظلوا بالمجموعة الفنية أو الكتابية علاوة من علاوات درجة الوظيفة التي يشغلونها وذلك اعتبارا من ١٩٩٢/٦/٢ - مناهج الإفادة من هذا الحكم هو حصول العامل على مؤهل عالي قبل ١٩٩٢/٦/٢ واستمراره بالمجموعة الفنية أو الكتابية أيا كانت درجة الوظيفة التي يشغلها وقت حصوله على المؤهل العالي - تطبيق .

تبين للجمعية العمومية أن المادة ٢٥ مكررا من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المعدل بالقانونين رقمي ١١٥ لسنة ١٩٨٣ و ٣٤ لسنة ١٩٩٢ تنص على أنه « مع مراعاة حكم البند (١) من الفقرة الثالثة من المادة (١٨) من القانون ، يجوز للسلطة المختصة تعيين العاملين الذين يحصلون أثناء الخدمة على مؤهلات أعلى لازمة لشغل الوظائف الخالية بالوحدة التي يعملون بها متى توافرت فيهم الشروط اللازمة لشغل هذه الوظائف وفقا لجداول التوصيف والترتيب المعمول بها وذلك مع استثنائهم من شرطى الاعلان والامتحان اللازمين لشغل هذه الوظائف .

وينص العامل الذي يعين وفقا لأحكام الفقرة السابقة أول مربوط درجة الوظيفة المعين عليها وعلاوة من علاواتها أو مرتبه السابق مضانا اليه هذه العلاوة أيهما أكبر حتى وإن تجاوز نهاية مربوط درجة الوظيفة المعين عليها ، وتمنح هذه العلاوة لمن يعاد تعيينه بوحدة أخرى بالمؤهل الأعلى الذي حصل عليه .

وتحسب لمن يعين وفقا لأحكام هذه المادة من حملة المؤهلات بعد تعيينه بوظيفة تخصصية أقدمية تساوى نصف المدة التي قضاها بالعمل الفني أو الكتابي قبل التعيين بالمؤهل العالي بعد أقصى خمس سنوات

وبما لا يجاوز تاريخ حصوله على المؤهل العالي ، وذلك بعد العرض على لجنة شئون العاملين المختصة .
ومع عدم الاخلال بالقرارات الصادرة بالترقية قبل تاريخ العمل بهذا القانون يطبق حكم الفقرة السابقة على من عين وفقا لاحكام هذه المادة اعتبارا من ١٩٨٣/٨/١٢ .

اما بالنسبة للعاملين الشاغلين للدرجتين الاولى والثانية من مجموعة الوظائف المكتبية او الفنية الذين يحصلون على مؤهل عال أثناء الخدمة فيمنحون علاوتين من علاوات درجة الوظيفة التي يشغلونها وقت الحصول على المؤهل ولو تجاوزوا بها نهاية ربط درجة الوظيفة .

ويسرى ذلك على من حصلوا على مؤهل عال قبل العمل بهذا القانون وظلوا بالمجموعات الفنية او الكتابية ويكون منحهم هذه العلاوة من تاريخ العمل بهذا القانون » .

ومفاد ما تقدم ان المشرع اجاز للسلطة المختصة تعيين الصامليين الذين يحصلون على مؤهلات اعلی أثناء الخدمة لشغل الوظائف الشاغرة بالوحدة ، متى توافرت في شأنهم شروط شغلها ، ومع استثنائهم من شرطي الاعلان والامتحان اللازمين لشغل هذه الوظائف ، على ان يمنح العامل اول مربوط درجة الوظيفة المعلن عليها وعلاوة من علاواتها او مرتبه السابق مضافا اليه هذه العلاوة ايها اكبر ، ولو تجاوز بذلك نهاية مربوط درجة الوظيفة المعلن عليها ، ومع حساب اقصمية لمن يعين من حملة المؤهلات العليا بوظيفة تخصصية تساوى نصف المدة التي قضاهما في الصل الفني او الكتابي قبل التعيين بالمؤهل العالي وبعد اقصى خمس سنوات ، شريطة ألا ترد اقصميته الى تاريخ سابق على تاريخ حصوله على المؤهل العالي . وبسط المشرع هذا الحكم على من عين وفقا لاحكام المادة ٢٥ مكررا اعتبارا من ١٩٨٣/٨/١٢ تاريخ العمل بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ دونما اخلال بالقرارات الصادرة بالترقية قبل ١٩٩٢/٦/٢ .

اما بالنسبة للعاملين الحاصلين على مؤهلات عليا أثناء الخدمة من شاغلي الدرجتين الاولى والثانية من مجموعة الوظائف الفنية او المكتبية ولم يعينوا وفقا لحكم المادة ٢٥ مكررا المشعار اليها ، فقد قرر المشرع

منهم علاوتين من علاوات درجة الوظيفة التي كانوا يشغلونها وقت الحصول على المؤهل ولو تجاوزوا بها نهاية درجة الوظيفة . كما قرر منح العاملين الحاصلين على مؤهلات عليا قبل ١٩٩٢/٦/٢ وظلوا بالمجموعات الفنية أو الكتابية علاوة من علاوات درجة الوظيفة التي يشغلونها وذلك اعتباراً من ١٩٩٢/٦/٢ . إذ أن مناهج الافادة من حكم هذه الفقرة هو حصول العامل على مؤهل على قبل ١٩٩٢/٦/٢ واستمراره بالمجموعة الفنية أو الكتابية أي كانت درجة الوظيفة التي يشغلها وقت حصوله على المؤهل العالي .

ومن حيث ان المروضة حالتها عينت بمؤهل متوسط بالهيئة العامة للجهاز التنفيذي لمشروعات تحسين الاراضى ، ثم حصلت على مؤهل عال سنة ١٩٨٤ ايان شغلها لوظيفة مكتبية من الدرجة الثالثة ، وما انفكت شاغلة لها حتى ادركها القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٩٢ المشار اليه على هذا الوصف في ١٩٩٢/٦/٢ ، ثم رقيت الى الدرجة الثانية المكتبية اعتباراً من ١٩٩٢/٦/٢٤ ، فمن ثم فانها تستحق علاوة من علاوات درجة الوظيفة التي تشغلها اعتباراً من ١٩٩٢/٦/٢ نفاذا لحكم الفقرة السادسة من المادة ٢٥ مكرراً من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة آنف الذكر .

الملك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى احقية المروضة حالتها فى علاوة من علاوات درجة الوظيفة التي كانت تشغلها وقت حصولها على المؤهل العالى وذلك اعتباراً من ١٩٩٢/٦/٢ تاريخ العمل بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٩٢ .

(فتوى رقم ١٥٩ بتاريخ ١٩٩٥/٢/٢٢ جلسة ١٩٩٥/٢/١ ملف رقم ٩٠٥/٣/٨٦) .

جلسة الأول من فبراير سنة ١٩٩٥

هيئات عامة - الهيئة العامة للمستشفيات والمعاهد التعليمية - الأعضاء المعلمون -
مرتقب - مكافأة ريادة علمية - جوائز الساعات المكتبية * (جلسات)

المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٠٢ لسنة ١٩٧٥ بإنشاء الهيئة العامة
للمستشفيات والمعاهد التعليمية - المادة ٣٥ من لائحته التنفيذية الصادرة بالقرار الجمهوري
٧٧٤ لسنة ١٩٧٦ .

(أ) (أحال المشرع الى اللائحة التنفيذية لقانون الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ للعمل
بها فيما لم يرد بشأنه نص في اللائحة التنفيذية للهيئة المذكورة ومن ثم يتعين سريان
المكافآت والمزايا المقررة لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات على الأعضاء المعلمين بالهيئة المذكورة
وذلك وفقاً لمسمياتها الصحيحة وبشرط عدم تعارضها وطبيعة العمل بهذه المستشفيات
والمعاهد - مناط استحقاق مكافأة الريادة وفقاً لنص المادة ٦/١٨ من اللائحة التنفيذية للقانون
رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ هو تقسيم طلاب الفرقة الواحدة الى مجموعات يكون لكل منها رائد
من أعضاء هيئة التدريس يعاونه مدرس مساعد أو معيد تكون مهمته الالتقاء بالطلاب
للقوفوف على مشاكلهم العلمية والتعرف على الصعوبات التي تواجههم من أجل المعاونة في
حلها بمعرفة إدارة الجامعة وأساتذتها - متعلق التدريب بالمستشفيات والمعاهد التعليمية هم
أطباء حديثو التخرج وليسوا طلبة ومن ثم لا تقوم حاجة لوجود سياسة خاصة بالريادة العلمية
مؤدى ذلك عدم جواز منح مكافأة ريادة علمية للأعضاء المعلمين بالمستشفيات والمعاهد
التعليمية) .

(ب) (أنشئت الهيئة المذكورة وفقاً لنص المادة (٣) من قرار إنشائها لاتاحة فرصة
التعليم والتدريب الطبي كاملة لجيل جديد من الأطباء والفنيين وتوفير الامكانيات للبحوث
الطبية وهي الغراض تتفق مع امكانية تطبيق جوائز الساعات المكتبية بالنسبة لها ولا تنافي
بحسب طبيعتها عنها - مؤدى ذلك جواز منح الأعضاء المعلمين بالمستشفيات والمعاهد التعليمية
جوائز الساعات المكتبية بشأن أعضاء هيئة التدريس) .

تبين للجمعية العمومية أن المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية
رقم ١٠٠٢ لسنة ١٩٧٥ بإنشاء الهيئة العامة للمستشفيات والمعاهد
التعليمية تنص على أنه : تنشئ هيئة عامة تسمى الهيئة العامة
للمستشفيات والمعاهد التعليمية تتبع وزير الصحة ويكون مقرها مدينة
القاهرة ، وتعتبر من المؤسسات العلمية في تطبيق أحكام القانون رقم
٦٩ لسنة ١٩٧٣ في شأن نظام الباحثين العلميين في المؤسسات العلمية ،
كما تنص المادة ٣٥ من اللائحة التنفيذية للهيئة العامة للمستشفيات
والمعاهد التعليمية الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٧٧٤ لسنة

١٩٧٦ على أنه « فيما لم يرد فيه نص من اللائحة المرفقة تسرى أحكام اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ على أعضاء الهيئة » .

واستظهرت الجمعية العمومية ما تقدم أن المشرع أحال الى اللائحة التنفيذية لقانون الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ للعمل بها فيما لم يرد بشأنه نص في اللائحة التنفيذية للهيئة العامة للمستشفيات والمعاهد التعليمية ، ومن ثم يتعين سريان المكافآت والمزايا المقررة لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات على الأعضاء العلميين بالهيئة المذكورة ، وذلك وفقا لمسمياتها الصحيحة وبشرط عدم تعارضها وطبيعتها العمل بهذه المستشفيات والمعاهد .

ولاحظت الجمعية العمومية أن مناه استحقاق مكافأة الريادة وفقا لما جاء بنص المادة ٦/٢٨ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات هو تقسيم طلاب الفرقة الواحدة الى مجموعات يكون لكل منها رائد من أعضاء هيئة التدريس ، يماونه مدرس مساعد أو معيد ، تكون مهمته الالتقاء دوريا بالطلاب للوقوف على مشاكلهم العلمية والتعرف على الصعوبات التي تواجههم من أجل المعاونة في حلها بـ معرفة ادارة الجامعة وأساذتها ، وهو ما لا يتوافر بالنسبة للأعضاء العلميين بالمستشفيات والمعاهد التعليمية ، اذ أن متلقى التدريب بهذه الجهات هم أطباء حديثو التخرج ينتظون بها بقصد التدريب والتعليم فهم ليسوا بطلبة ومن ثم لا تقوم حاجة لوجود سياسة خاصة بالريادة العلمية، الأمر الذي ينتفى معه امكانية منح الأعضاء العلميين بالمستشفيات والمعاهد التعليمية مكافأة الريادة اسوة بزملائهم أعضاء هيئات التدريس بالجامعات .

كما لاحظت للجمعية العمومية أن مناه استحقاق الحوافز عن الساعات المكتتية وفقا لنص المادة ٢٨٥ مكرر من اللائحة التنفيذية لقانون الجامعات سابق الاشارة اليها ، أن تصدر وفقا للقواعد التي يضعها المجلس الأعلى للجامعات ، وذلك بقرار من وزير التربية والتعليم عن ساعات العمل الاضافية التي تؤدي مكتبيا خارج النصاب ، وأن يكون الهدف منها المساهمة في تطوير العملية التعليمية وادارة شئون الأقسام والكليات ولما كانت أهداف انشاء الهيئة العامة للمستشفيات والمعاهد التعليمية وفقا لما جاء بالنص المادة (٣) من قرار انشاءها اتاحة فرصة التعليم والتدريب الطبي كاملة لجيل جديد من الأطباء والفنيين ليكون قادرا على سد حاجات المواطنين في جميع مجالات الخدمة الطبية ، وكذلك

توفير الامكانيات للبحوث الطبية مع مسايرة التطور العلمى فى مجال البحوث الطبية ، وهى أغراض تتفق مع امكانية تطبيق حوافز الساعات المكتبية بالنسبة لها ولا تتأبى بحسب طبيعتها عنها ، شأن الأعضاء العلميين بالمستشفيات فى ذلك شأن أعضاء هيئة التدريس بالجامعات ، على أن يصدر بها قرار من وزير الصحة وفقاً للمسمى الذى يتفق وطبيعة العمل بهذه المستشفيات والمعاهد العلمية .

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لتسمى القنوى والتشريع الى :
أولاً : عدم جواز منح مكافأة ريادة للأعضاء العلميين بالمستشفيات والمعاهد التعليمية .

ثانياً : جواز منحهم حوافز عن الساعات المكتبية وذلك بناء على قرار يصدر من وزير الصحة فى هذا الشأن .

(فتوى رقم ١٦١ بتاريخ ١٩٩٥/٢/٢٢ جلسة ١٩٩٥/٢/١ ملك رقم ١٢٩١/٤/٨٦) .

جلسة ١٥ من فبراير سنة ١٩٩٥

مؤسسات صحفية - رؤساء مجالس إدارات المؤسسات الصحفية - البقاء في الخدمة بعد سن الستين .

المادة (٢٨) من القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ بشأن سلطة الصحافة - المادة الأولى والمادة الثانية من القانون رقم ٢ لسنة ١٩٩٥ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ .

(أ) أن المشرع في النطاق الزمني للعمل بهمك المادة ٢٨ من القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ ، قبل تعديلها بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٩٥ جعل سن التقاعد للعاملين بالمؤسسات الصحفية القوية من صحفيين واداريين وعمال ستين سنة واختص هؤلاء العاملين دون غيرهم من رؤساء مجالس إدارة المؤسسات الصحفية وأعضاء مجالس إدارتها بهمك استثنائي يجوز وفقا له مد سن هؤلاء العاملين سنة فسنة حتى الخامسة والستين ومن ثم فانه بمجرد بلوغ العامل الستين تنتهي علاقة العمل القائمة بينه وبين المؤسسة الصحفية بموجب حكم قانوني آمر يعتبر من النظام العام فلا تستمر العلاقة الا اذا زحزح سن التقاعد من سن الستين الى سن بعده سنة فسنة حتى الخامسة والستين وذلك بقرار يصدره المجلس الأعلى للصحافة بتوصية من المؤسسة الصحفية وبصدور هذا القرار تبقى علاقة العمل قائمة وفقا لنظامها الذي جرت عليه عند بلوغ سن الستين حتى تنتهي ببلوغ نهاية مد سن التقاعد فمن بعد سن تقاعده يستصحب مركزه القانوني الامر الذي لا يتحقق بمجرد الاستمرار في العمل بعد انتهاء السن القانونية ، إذ المركز القانوني لا يكتمل الا بديمومة جريان هذه العلاقة في الاطار الامر من الأحكام القانونية بما ضربته من سن معينة للتقاعد لا يتزحزح الا في حدود معينة وبقرار من سلطة معينها بعد اجراءات مرسومة - المشرع ببقية مد نطاق الاستثناء المقرر بالفقرة الأولى من المادة (٢٨) سالفة الذكر الى رؤساء مجالس إدارة المؤسسة الصحفية القوية أصدر القانون رقم (٢) لسنة ١٩٩٥ قاضيا بالقاء الفقرة الثالثة من المادة ذاتها والتي كانت تتضمن حظر استمرارهم بمناصبهم بعد بلوغ سن الستين ولما كان هذا القانون يسرى بانثر مباشر اعتبارا من ١٣/١/١٩٩٥ فانه لا يستلزم به الا من أدركه القانون في التاريخ المذكور قبل ان يبلغ سن الستين لأن من بلغها قبل تاريخ العمل به تكون علاقته الوظيفية مع المؤسسة الصحفية قد انتهت قانونا وبات منصبه شاغرا ولا يفيد الاستمرار الفعل في العمل شغلا قانونيا له مؤدى ذلك . انه لا يجوز مد السن لرؤساء مجالس إدارات المؤسسات الصحفية الذين سبق ان بلغوا سن الستين قبل العمل بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٩٥ ولو كانوا استمروا في العمل بعد الستين حتى أدركهم التعديل الحاصل بهذا القانون .

(ب) المادة (٣١) من القانون ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ - المادة ٤٦ من اللائحة التنفيذية له المصادرة بقرار رئيس المجلس الأعلى للصحافة رقم ٢٣ لسنة ١٩٨٥ .

(عدة عضوية مجلس إدارة المؤسسة الصحفية القومية أربع سنوات قابلة للتجديد لا يرتب مدا سن التقاعد لمن أدركه سن الستين خلال مدة المجلس ، إذ تجد مدة العضوية حدها الأقصى قانونا في هذه السن فالعضوية تنتهي حتما في هذه الحالة ببلوغ اقرب الاجلين

«لها، مدة مجلس الإدارة أو بلوغ سن الستين التي يفيد بلوغه انتهاء وادع من شروط الصلوية» .

تبين للجمعية العمومية أن المادة ٢٨ من القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ بشأن سلطة الصحافة كانت تنص على أن « يكون سن التقاعد بالنسبة للعاملين في المؤسسات الصحفية القومية من صحفيين وإداريين وعمال ستين عاما » .

« ويجوز للمجلس الأعلى للصحافة بتوصية من مجلس إدارة المؤسسة مد السن سنة فسنة حتى الخامسة والستين » .

« على أنه لا يجوز أن يبقى في منصب رئيس مجلس إدارة المؤسسة الصحفية أو عضويته أو في منصب رؤساء تحرير الصحف القومية أو عضوية مجالس التحرير بها من بلغت سنه ستين عاما » .

ثم صدر القانون رقم ٢ لسنة ١٩٩٥ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ ، المشار اليه ، ونص في المادة الأولى منه على أن « تلغى الفقرة الأخيرة من المادة ٢٨ من القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ ، ٥٠٠٠ في حين نصت المادة الثانية منه على أن « ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويصل به اعتبارا من اليوم التالي لتاريخ نشره » . وقد جرى نشر القانون المشار اليه بالجريدة الرسمية في ١٢ من يناير سنة ١٩٩٥ .

واستظهرت الجمعية العمومية من ذلك أن المشرع في النطاق الزمني للعمل بحكم المادة (٢٨) من القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ ، قبل تعديلها بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٩٥ ، جعل سن التقاعد للعاملين بالمؤسسات الصحفية القومية ، من صحفيين وإداريين وعمال ستين سنة، واختص هؤلاء العاملين دون غيرهم من رؤساء مجالس إدارة المؤسسات الصحفية وأعضاء مجالس إدارتها بحكم استثنائي يجوز وفقا له مد سن هؤلاء العاملين سنة فسنة حتى الخامسة والستين . ومن ثم فانه بمجرد بلوغ العامل سن الستين تنتهي علاقة العمل القائمة بينه وبين المؤسسة الصحفية بموجب حكم قانوني آمر ، يعتبر من النظام العام . فلا تستمر العلاقة الا اذا زحزح سن التقاعد من سن الستين الى سن بعده سنة فسنة حتى الخامسة والستين ، وذلك بموجب قرار يصدره المجلس الأعلى للصحافة بتوصية من المؤسسة الصحفية ، والأمر في شأنه أمر قرار اداري مركب يصدر عن أكثر من مشيئة واحدة ، يفيد زحزحة سن التقاعد سنة فسنة في نطاق الحد الأعلى المشار اليه ، وبمصدر هذا

القرار تبقى علاقة العمل قائمة وفقا لنظامها الذى جرت عليه عند بلوغ سن الستين حتى تنتهى ببلوغ نهاية مد سن التقاعد ، فمن تمد سن تقاعده يستصحب مركزه القانونى ، الأمر الذى لا يتحقق بمجرد الاستمرار فى العمل بعد انتهاء السن القانونية ، إذ أن هذا الاستمرار لا يفيد بقاء ولا استمرارا لمركز قانونى يمكن أن يرتب القانون عليه آثارا شرعية بالنظر الى أن سن التقاعد يشكّل ، كما تقدم ، قاعدة أمرة لا يجوز مخالفتها بإرادة مفردة ولا باتفاق طرفى العلاقة ، فالمركز القانونى لا يكتمل الا بديمومة جريان هذه العلاقة فى الإطار الأمر من الأحكام القانونية بما ضربته من سن معينة للتقاعد لا يتزحزح الا فى حدود معينة ، وبقرار من سلطة يعينها بعد اجراءات مرسومة ، وهو قرار مركب ، ولا يفترض ، إذ المركز القانونى لا ينشئه قرار يفترض لم ينشأ نشأة فعلية بأداة قانونية سليمة بعد اتباع الاجراءات المرسومة قانونا ، والا جاز القول ينشؤ المركز القانونى بغير مشيئة ثابت صدورها من صاحب الولاية ، والا شكل فعل المخالفة فى ذاته سماحا قانونيا أو أجازة قانونية تستفاد من سكوت الجهة المختصة على واقع غير شرعى لا يظاهره سنه صحيح من القانون ، وهو ما لا يسوغ القول به .

والحاصل فى الموضوع المائل ، ازاء ما حظرتة الفقرة الثالثة من المادة (٢٨) سائلة البيان من بقاء رؤساء مجالس ادارة المؤسسات الصحفية القومية فى مناصبهم متى بلغوا سن الستين ، انه يستحيل قانونا القول بصدر قرار مد سن التقاعد بسكوت يستفاد من ترك ذى منصب فى منصبه بعد فقدانه صلاحيته للبقاء فيه ، لأن القرار حتى ان كان صدر صريحا فصيحا فى حينه لكان صدوره باطلا لمخالفته الحظر الصريح الوارد بنص تلك الفقرة ، قبل الغائها ، وانحسار نطاق الاستثناء الوارد بالفقرة الاولى من المادة ذاتها عن هؤلاء . ولو ايجز الأثر الرجعى لقرار المد الذى عساه أن يصدر اعتبارا من ١٣/١/١٩٩٥ لمن استمر فى العمل فعلا من رؤساء مجالس الادارة على الرغم من بلوغ سن الستين قبل ذلك ، لكان من شأن ذلك القرار بما يفيقه من انشاء مركز قانونى الاخلال الصريح بقواعد الاختصاص الزمانى ، ولكان من مؤداه فى الوقت ذاته تقرير جواز المخالفة اللاحقة للتشريع السابق ، فى الإطار الزمانى لهذا التشريع السابق ، وما ينجم عن هذا من خلل لا يخفى فى سير العمل ، مما لا يجيزه قانون ولا فقه ولا قضاء ، ولكل ذلك ورد النص بالسكوت على قصر تقرير الأثر الرجعى على القانون .

والحاصل أيضا أن المشرع يقية مد نطاق الاستثناء المقرر بالفقرة الأولى من المادة (٢٨) سالفه الذكر إلى رؤساء مجالس إدارة المؤسسات الصحفية القومية ، أصدر القانون رقم (٢) لسنة ١٩٩٥ قاضيا بالغاء الفقرة الثالثة من المادة ذاتها والتي كانت تتضمن حظر استمرارهم بمناصبهم بعد بلوغ سن الستين . ولما كان هذا القانون ، نزولا على صريح حكم المادة الثانية منه، يسرى بأثر مباشر اعتبارا من ١٣/١/١٩٩٥، وبالتالي فإن مقتضى ما نص عليه من الغاء الحظر المشار إليه لا يستظل به إلا من أدركه القانون في التاريخ المذكور قبل أن يبلغ سن الستين ، لأن من بلغها قبل تاريخ العمل به تكون علاقته القانونية مع المؤسسة الصحفية قد انتهت قانونا وبات منصبه شاغرا ولا يفيد الاستمرار بالفعل في العمل شغلا قانونيا له ، ولا يصح بالنسبة له أن يكون كذلك لأن بلوغ سن الستين يفيد بمقتضى حكم التقاعد الذي استظل به مانعا من الاستمرار في العمل ، ومن باب أولى ، يحول دون التعيين أو إعادة التعيين، ولا ريب في أنه لا يصح تعيينه إلا بتوافر شروطه وانتفاء موانعه .

كما استظهرت الجمعية العمومية أن ما تقضى به المادة (٣١) من القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ ، من أن مدة عضوية مجلس إدارة المؤسسة الصحفية القومية أربع سنوات قابلة للتجديد ، لا يرتب مدا لسن التقاعد بل أن أدركه سن الستين خلال مدة المجلس ، إذ تجد مدة العضوية حداها الأقصى قانونا في هذه السن . فالعضوية تنتهي حتما ، في هذه الحالة ، ببسوغ أقرب الأجلين ، انتهاء مدة مجلس الإدارة أو بلوغ سن الستين الذي يفيد بلوغه انتفاء واحد من شروط العضوية حسب الاستفادة من المادة (٤٦) من اللائحة التنفيذية لقانون سلطة الصحافة الصادرة بقرار رئيس المجلس الأعلى للصحافة رقم ٢٣ لسنة ١٩٨٥ .

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى :

أولا : لا يجوز المد لرؤساء مجالس إدارات المؤسسات (الصحفية الذين سبق أن بلغوا سن الستين قبل العمل بالقانون رقم (٢) لسنة ١٩٩٥ ولو كانوا استمروا في عملهم بعد سن الستين حتى أدركهم التعديل الحاصل بهذا القانون .

ثانيا : لا يجوز التعيين بالمتقاعد بعد سن الستين في المؤسسات الصحفية .

(فتوى رقم ١٤٥ بتاريخ ١٨/٢/١٩٩٥ - جلسة ١٥/٢/١٩٩٥ ملف رقم ٦٦/٥٨)

جلسة ١٥ من فبراير سنة ١٩٩٥

انتخابات - انتخابات النقابات المهنية - انتخابات نقابة الصحفيين .

القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٠ بإنشاء نقابة الصحفيين - المادة التاسعة من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٩٣ بشأن ضمانات ديمقراطية للانتخابات النيابية للمهنية .

لقد تمت المادة التاسعة في فقرتها الأولى الانتخابات التكميلية في جميع القوانين السارية للنقابات المهنية واستثنت في فقرتها الثانية من هذا الإلغاء الانتخابات التكميلية للتشكيلات القائمة للمجالس الحالية في تاريخ العمل بهذا القانون ، وبذلك فإن معنى الوصف التكميل هنا أنه تكميل للتشكيلات القائمة وليس تكميل خلف لعدة سلف في عضوية فردية ثم أتت الفقرة الرابعة من المادة ذاتها بحكم انتهاء العضوية الناتجة عن هذه الانتخابات التكميلية . بانتهاء مدة من ينضم اليهم ٠٠٠٠ ، فهي عضوية لا تنتهي عند خلف بانتهاء مدة سلف ولكنها تنتهي بانتهاء عضوية من ينضم اليهم مما يلزم أن الوصف التكميل الوارد بالنص إنما يتعلق بتكميل تشكيلات المجالس لا بتكميل عدد الأسلاف من فاقى العضوية البتسرة - مؤدى ذلك أن حكم الفقرة الأولى من المادة التاسعة هو إلغاء التجديد الجزئي الدوري في تشكيلات مجالس النقابات المهنية - والحاصل أن مجلس نقابة الصحفيين كان قد أجرى آخر انتخابات له في سنة ١٩٩٣ ثم جرت انتخابات التجديد التصلي له بعد القانون وتطبيقاً للاستثناء الوحيد الواردة بالمادة التاسعة في ٢٩ مارس ١٩٩٣ وبذلك استتلت الاستثناء الره ولم يعد قابلاً للتكرار وإن حكم الفقرة الأخيرة من المادة التاسعة توجب انتهاء مدة من انتخب في سنة ١٩٩٣ مع من انضموا اليهم أي من كانوا انتخبوا في ١٩٩١ وبذلك تنتهي مدة المجلس كله ويعتبر إجراء انتخاب جديد يشمل جميع أعضاء المجلس .

تبين للجمعية العمومية من استعراض نصوص القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٠ بإنشاء نقابة الصحفيين أنه قد جرى نص المادة ٤٣ منه على أن « مدة العضوية بمجلس النقابة أربع سنوات وتنتهي كل سنتين عضوية نصف أعضاء المجلس ويقترح بعد نهاية السنة الثانية بين الأعضاء لانتهاء عضوية ستة منهم ومدة عضوية النقيب سنتان ولا يجوز انتخابه أكثر من مرتين متواليتين » . في حين تنص المادة ٤٥ من ذات القانون على أنه « إذا خلا مركز النقيب اختار مجلس النقابة أحد الوكيلين ليقوم مقامه إذا كانت المدة الباقية له تقل عن سنة فإذا زادت على ذلك دعيته الجمعية العمومية خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ خلو المركز لاختيار نقيب جديد يكمل المدة الباقية للنقيب الأصل » . وتنص المادة (٤٦) على أنه « إذا زالت عضوية أحد أعضاء المجلس أو خلا مكانه حل محله للسنة الباقية من العضوية المرشح الحاصل على أكثر الأصوات في آخر انتخابات أجريت لعضوية النقابة » .

« وإذا كان عدد الأماكن الشاغرة في المجلس ثلاثة فأكثر دعيتم الجمعية العمومية خلال خمسة عشر يوما من تاريخ خلوها لانتخاب أعضاء للمراكز الشاغرة يكملون مدة الأعضاء الذين حلوا محلهم » .

كما استعرضت الجمعية الصومية أحكام القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٩٣ « بشأن ضمانات ديموقراطية التنظيمات النقابية المهنية » وما انطوت عليه من إعادة تنظيم إجراءات انتخاب النقيب وأعضاء مجلس النقابة وتحديد الشروط اللازمة لصحة هذه الانتخابات ، ونصت المادة التاسعة منه على أن « تلغى الأحكام المتعلقة بالانتخابات التكميلية في جميع القوانين السارية في شأن النقابات المهنية » .

« واستثناء من أحكام الفقرة السابقة تجرى الانتخابات التكميلية للتشكيلات القائمة للمجالس الحالية في تاريخ الصل بهذا القانون وفقا لأحكامه » .

« فإذا لم يتوافر النصاب المنصوص عليه في المادة الثانية من هذا القانون ، يتولى الأعضاء الباقون اختصاصات المجلس ، وتسمى الجمعية العمومية بذات الإجراءات المنصوص عليها في المادة المذكورة خلال ستة أشهر لانتخاب من يحل محل الأعضاء الذين انتهت عضويتهم ، وتكرر الدعوة بذات الطريقة حتى يكتمل النصاب أو تنتهى مدة العضوية » .

« وتنتهى مدة من يفوز في الانتخابات التكميلية بانتهاء مدة من ينضم اليهم في سائر المستويات النقابية جميعها » .

كما نصت المادة العاشرة على أن « يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القانون » .

وقد تبين للجمعية العمومية من استعراضها الأحكام التشريعية المتعلقة بتشكيل المجالس المنتخبة ، سواء المجالس الثنائية أو النقابية أو الخاصة بالجمعيات ، أن عبارة « الانتخابات التكميلية » في دلالتها اللغوية وفي عادات استخدامها التشريعي ، إنما تسع معنيين أو تتروّد بينهما مجتمعين أو منفردين ، وأحد المعنيين يتعلق بانتخابات التجديد الجزئي الدوري للمجالس ، نصصفا كان هذا التجديد أو ثلثيا حسب النظام الذي يتبناه التشريع ، وثاني هذه المعاني تتعلق بالانتخابات التي تجرى لاحتلال عضو جديده محل عضو سابق فقد عضويته ابتساراً قبل

انتهاء مدتها القانونية ، بسبب وفاة أو استقالة أو لفوات أحد شروط الصلاحية ، وفي المعنى الأول يجرى الانتخاب التكميل بالتجديد الجزئي لجمعية تمثل نسبة من العضوية بالمجلس تختار بالقرعة ، أو بانتهاء المدة الكلية للعضوية عن هذه النسبة ، بطريق التبادل والتداول الدوري مع النسبة الأخرى ، ووصف « التكميل » يشير الى تكملة عدد العضوية بالمجلس بدل من انتهت عضويتهم بالقرعة أو بانتهاء مدتها ، بحسبان أن المجلس يتكون من أكثر من مجموعة واحدة من حيث تاريخ الانتخاب وبداية العضوية ونهايتها ، وأن تمام المدة يجرى التبادل الدوري بين هذه المجموعات ، وفي المعنى الثاني يجرى الانتخاب التكميل لحالات فردية تخلو فيها العضوية لا بطريق الدورية ولا بانتهاء مدتها القانونية، إنما تخلو لأسباب طارئة تحدث لوقائع تجد في حالة أو حالات مخصوصة، وهنا تجرى الانتخابات لشغل العضوية الشاغرة ، ويلحقها وصف « التكميلية » من حيث أن العضو المنتخب الجديد يحل محل سلفه لمدة العضوية القانونية لهذا السلف ، فهي تكميلية من حيث مدة العضوية في الحالة التي خلت .

وتبين للجمعية العمومية أن المادة التاسعة من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٩٢ سالف الإشارة ، ألغيت في فقرتها الأولى الانتخابات التكميلية في جميع القوانين السارية لل نقابات المهنية ، واستثنت في فقرتها الثانية من هذا الإلغاء « الانتخابات التكميلية للتشكيلات القائمة للمجالس الحالية في تاريخ العمل بهذا القانون ٠٠٠ » مما يشير الى المعنى الأول من معنى الوصف التكميلي ، لأنه تكميل « للتشكيلات القائمة » وليس تكميل خلف لمدة سلف في عضوية فردية . ثم أتت الفقرة الرابعة من المادة ذاتها بحكم انتهاء العضوية الناتجة عن هذه الانتخابات التكميلية « بانتهاء مدة من ينضم اليهم ٠٠٠ » فهي عضوية لا تنتهي عند خلف بانتهاء مدة سلف ، ولكنها تنتهي بانتهاء عضوية من ينضم اليهم ، مما يفيد أن الوصف التكميلي الوارد بالنص إنما يتعلق بتكميل تشكيلات المجالس لا بتكميل مدد الأسلاف من فاقدى العضوية المبصرة وإذا كان الاستثناء يتعلق بتكميل تشكيل المجالس مما يفيد كونه انتخابات للتجديد الجزئي الدوري ، فقد وجب القول بأن المستثنى منه هو من جنس المستثنى ذاته بما يفيد أن حكم الفقرة الأولى من المادة التاسعة قضت بإلغاء التجديد الجزئي الدوري في تشكيلات مجالس النقابات المهنية .

وقد تأكد للجمعية العمومية هذا الفهم من استعراضها للأعمال التوضيرية للمادة التاسعة من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٩٣ ، عندما نوقشت بمجلس الشعب في ١٦ من فبراير سنة ١٩٩٣ وكان مرفقا بها المذكرة الايضاحية للمشروع وتقرير اللجنة المشتركة على المشروع ومضطر اجتماع رئيس مجلس الشعب بنقباء وأعضاء مجالس عدد من النقابات المهنية ، وفيه يظهر من المناقشات على لسان رئيس المجلس وبعض النقباء ان لم يشر لديهم جميعا أى خلاف حول فهمهم « لانتخابات التكميلية » التي يلغونها المشروع ، فلم يشر خلاف في انها تتعلق بالفاء « التجديد النصفى » للمجالس ، ولم يشر الخلاف حول هذا المقاد المقصود من حكم المشروع ، سواء بالنسبة لمن يؤيد الفاء التجديد النصفى أو يعارضه أو يتحفظ بشأنه .

ومن كل ذلك تنتهي الجمعية العمومية الى أن المادة التاسعة من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٩٣ تقرر الفاء انتخابات التجديد النصفى لمجلس نقابة الصحفيين بعد تحقق الاستثناء الخاص بإجراء انتخابات التجديد النصفى لتشكيل مجلس النقابة الذي كان قائما عند العمل بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٩٣ في تاريخ نشره في ١٨ فبراير سنة ١٩٩٣ . والحاصل أن المجلس القائم وقتها كانت جرت آخر انتخابات له في سنة ١٩٩٣ ثم جرت انتخابات التجديد النصفى له بعد القانون وتطبيقا للاستثناء الوحيد الوارد بالمادة التاسعة في ٢٩ مارس سنة ١٩٩٣ ، وبذلك استنفد الاستثناء أثره ولم يعد قابلا للتكرار . وأن حكم الفقرة الأخيرة من المادة التاسعة توجب انتهاء مدة من انتخب في سنة ١٩٩٣ مع من انضموا اليهم أى من كانوا انتخبوا في ١٩٩١ ، وبذلك تنتهي مدة المجلس كله ويتمين اجراء انتخاب جديد يشمل جميع أعضاء المجلس .

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى وجوب اجراء انتخابات مجلس نقابة الصحفيين لجميع أعضاء مجلس النقابة ، طبقا للقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٩٣ .

(فتوى رقم ١٤٦ بتاريخ ١٨/٤/١٩٩٥ جلسة ١٥/٢/١٩٩٥ ملف رقم ١/٨٨ / ٦٠) .

جلسة ١٥ من فبراير سنة ١٩٩٥

عاملون مدنيون بالدولة - مرتب - علاوة خاصة - المقصود بالتعيين في مجال منح
العلاوات الخاصة .

(ان القوانين ارقام ١٠١ لسنة ١٩٨٧ و ١٤٩ لسنة ١٩٨٨ و ١٢٣ لسنة ١٩٨٩ و ١٣ لسنة ١٩٩٠ و ١١ لسنة ١٩٩١ و ٢٩ لسنة ١٩٩٢ و ١٧٤ لسنة ١٩٩٣ فيما قرره من منح علاوة شهرية خاصة ، قضت بمنح هذه العلاوة لجميع العاملين بالدولة والقطاع العام وقت العمل باحكامها ، كما منحتها لمن يعين بعد هذا التاريخ والتعيين المقصود هو التعيين المبتدأ الذي تفتح به العلاقة الوظيفية بين العامل وجهة عمله - في مجال التعيين كإداة لشغل الوظائف القيادية وفقا لأحكام القانون ٥ لسنة ١٩٩١ يتعين التفرقة بين التعيين المبتدأ وبين التعيين المتضمن ترقية اذ الأخير يقوم في نطاق علاقة وظيفية قائمة وان كان يندمج في طور جديد او ينشئ لها مركزا قانونيا جديدا الا انه يظل امتدادا للوضع الوظيفي السابق مما يتعين اخراجه من المقصود بالتعيين وفقا لأحكام القوانين سابق الإشارة إليها) .

استعرضت الجمعية العمومية نصوص القوانين الصادرة بتقرير علاوة خاصة للعاملين بالدولة والقطاع العام حيث تنص المادة (١) من القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٨٧ على أن « يمنح جميع العاملين بالدولة علاوة خاصة شهرية بنسبة ٧٠٪ من الأجر الأساسي لكل منهم في تاريخ العمل بهذا القانون أو في تاريخ التعيين بالنسبة لمن يعين بعد هذا التاريخ ولا تعتبر هذه العلاوة جزءا من الأجر الأساسي للعامل » .

كما تنص المادة (١) من القانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٨٨ على أن « يمنح جميع العاملين بالدولة علاوة خاصة شهرية بنسبة ١٥٪ من الأجر الأساسي لكل منهم في ١٩٨٨/٦/٣٠ أو في تاريخ التعيين بالنسبة لمن يعين بعد هذا التاريخ ولا تعتبر هذه العلاوة جزءا من الأجر الأساسي للعامل » .

وتنص المادة (١) من القانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٨٩ على أن « يمنح جميع العاملين بالدولة علاوة خاصة شهرية بنسبة ١٥ ٪ من الأجر الأساسي لكل منهم في ١٩٨٩/٦/٣٠ أو في تاريخ التعيين بالنسبة لمن يعين بعد هذا التاريخ ولا تعتبر هذه العلاوة جزءا من الأجر الأساسي للعامل » .

ونصت المادة (١) من القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٩٠ على أن « يمنح جميع العاملين بالدولة علاوة خاصة شهرية بنسبة ١٥٪ من الأجر الأساسي لكل منهم في ١٩٩٠/٦/٣٠ أو في تاريخ التعيين بالنسبة لمن يعين بعد هذا التاريخ ولا تعتبر هذه العلاوة جزءاً من الأجر الأساسي للعامل » .

وتنص المادة (١) من القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٩١ على أن « يمنح جميع العاملين بالدولة علاوة خاصة شهرية بنسبة ١٥٪ من الأجر الأساسي لكل منهم في ١٩٩١/٥/٣١ أو في تاريخ التعيين بالنسبة لمن يعين بعد هذا التاريخ ولا تعتبر هذه العلاوة جزءاً من الأجر الأساسي للعامل » .

وتنص المادة (١) من القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٩٢ على أن « يمنح جميع العاملين بالدولة علاوة خاصة شهرية ٢٠٪ من الأجر الأساسي لكل منهم في ١٩٩٢/٦/٣٠ أو في تاريخ التعيين بالنسبة لمن يعين بعد هذا التاريخ ولا تعتبر هذه العلاوة جزءاً من الأجر الأساسي للعامل » .

وعلى هذا جرى نص المادة (١) من القانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٩٣ بتقرير علاوة خاصة للعاملين بالدولة حيث قضت بمنح العاملين الموجودين بالخدمة في ١٩٩٣/٦/٣٠ علاوة خاصة بصفة ١٠٪ من الأجر الأساسي للموجودين بالخدمة في هذا التاريخ أو في تاريخ التعيين بالنسبة لمن يعين بعد هذا التاريخ ولا تعتبر هذه العلاوة جزءاً من الأجر الأساسي للعامل » .

كما استعرضت الجمعية العمومية نص المادة (١) من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٩١ في شأن الوظائف القيادية في الجهاز الإداري للدولة والقطاع العام والتي تنص على أن « يكون شغل الوظائف المدنية القيادية في الحكومة ووحدات الإدارة المحلية والهيئات العامة والأجهزة الحكومية التي لها موازنة خاصة وهيئات القطاع العام وشركاته والمؤسسات العامة وبنوك القطاع العام والأجهزة والبنوك ذات الشخصية الاعتبارية العامة لمدة لا تتجاوز ثلاث سنوات قابلة للتجديد لمدة أو لمدد أخرى طبقاً لأحكام هذا القانون وذلك كله مع عدم الإخلال بأحكام القوانين واللوائح فيما يتعلق بباقي الشروط اللازمة لشغل الوظائف المذكورة ويقصد بهذه الوظائف تلك التي يتولى شاغلوها الإدارة القيادية بأنشطة الإنتاج أو الخدمات أو تصريف شئون الجهات التي يعملون فيها من درجة مدير عام أو الدرجة العالية أو الدرجة الممتازة أو الدرجة الأعلى وما يعادلها » .

واستظهرت الجمعية العمومية مما تسلّم أن القوانين أرقام ١٠١ لسنة ١٩٨٧ و ١٤٩ لسنة ١٩٨٨ و ١٢٣ لسنة ١٩٨٩ و ١٣ لسنة ١٩٩٠ و ١١ لسنة ١٩٩١ و ٢٩ لسنة ١٩٩٢ و ١٧٤ لسنة ١٩٩٢ فيما قرّرت من منح علاوة شهرية خاصة ، قضت بمنح هذه العلاوة لجميع العاملين بالدولة والقطاع العام وقت العمل بأحكامها ، كما منحتها لمن يعين بعد هذا التاريخ ، والتميين المقصود في هذا الشأن حسب صريح النص هو التمييز المبتدأ الذي تنفتح به العلاقة الوظيفية بين العامل وجهة عمله .

ولاحظت الجمعية العمومية أنه في مجال التمييز كأداة لشغل الوظائف القيادية وفقا لأحكام القانون رقم ٥ لسنة ١٩٩١ سابق الإشارة إليه ، يتعين التفرقة بين التمييز المبتدأ الذي تنفتح به علاقة وظيفية لم تكن قائمة من قبل ، أو تدخل به في سياق وظيفي جديد منبت الصلة عن الوضع الوظيفي السابق ، وبين التمييز المتضمن ترقية . لأنه يقوم في نطاق علاقة وظيفية قائمة فانه وإن كان يدفعها في طور جديد ، أو ينشئ لها مركزا قانونيا جديدا فإن ذلك كله إنما يظل امتدادا للوضع الوظيفي السابق مما يتعين إخراجها من المقصود بالتمييز وفقا لأحكام القوانين سابق الإشارة إليها .

وذلك مصداق ما تجرى به التفرقة فيمن يعين في إحدى الوظائف القضائية أو مجلس الدولة أو هيئة التدريس بأحدى الجامعات طبقا للقوانين ٤٦ و ٤٧ و ٤٩ لسنة ١٩٧٢ ، إذ عبر المشرع عن شغل الوظيفة بعبارة « التمييز » وشرط لشغلها شروطا تسع شغل الوظيفة من الوظيفة السابقة مباشرة كما تسع الشغل من خارج السياق الوظيفي كله ، وأن الرأي مستقر على أن الشغل من الوظيفة السابقة يعتبر ترقية وأن كان عبر عنه بلفظ التمييز ، وأن الشغل من خارج السياق الوظيفي هو وحده ما يصلق بشأنه مفهوم التمييز المبتدأ الذي تنفتح به العلاقة الوظيفية .

ومن حيث أن المعروضة حالته كان في تاريخ العمل بأحكام القوانين المقررة لهذه العلاوات من المخاطبين بأحكامها ، ومن ثم منحت له العلاوات الخاصةتان وبالتالي لا يجوز قانونا في مناسبة تعيينه على وظيفة من الدرجة الممتازة بالهيئة تعديل قيمة هذه العلاوة ، لأن تعيينه على هذه الوظيفة لا يعتبر تعيينا جديدا تنفتح به علاقته الوظيفية إنما هو تمييز يتضمن ترقية وهو امتداد لعلاقته الوظيفية القائمة فعلا .

لذلك

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى عدم
إحقية المروضة جائته في تعديل قيمة العلاوة الخاصة .

(فتوى رقم ١٦٢ بتاريخ ١٩٩٥/٢/٢٥ جلسة ١٩٩٥/٢/١٥ ملف رقم ١٣٠٧/٤/٨٦ ، -

جلسة ١٥ من فبراير سنة ١٩٩٥

ادارة محلية - وحدات الادارة المحلية - انشاء وإدارة المرافق العامة - انشاء المجازر .

المادة (٢) من قانون الانشاء المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ - المادة (١٠) من اللائحة التنفيذية له ، الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧٠٧ لسنة ١٩٧٩ - المواد ١ و ٢ و ٣ من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٧ لسنة ١٩٨٤ بإنشاء الهيئة العامة للخدمات البيطرية .

(استند المشرع الى وحدات الادارة المحلية انشاء وإدارة جميع المرافق العامة الواقعة في دائرتها ولا كانت المجازر في اطار ما تغطي به من دور تقوم على اداء خدمة عامة لجمهور المواطنين انها تندرج في عداد المرافق العامة ومن ثم فإن انشاء وإدارة ما يقع منها في دائرة وحدات الادارة المحلية يقع على عاتق تلك الوحدات كما يقع على عاتقها الاعمال الفنية الخاصة بتلك المجازر - تحديد تصميم بعينه يلتزم به في الانشاء تقوم عليه كل وحدة من وحدات الادارة المحلية ويدخل في اختصاصها دون غيرها - ينحصر دور الهيئة العامة للخدمات البيطرية بالنسبة الى المجازر في المتابعة والارشاف الفني على المجازر ونقط الدبيع دون ان يتجاوز ذلك الى تولي أية اختصاصات تنفيذية مما ينمق لوحدة الادارة المحلية اعمالا لولايتها في انشاء وإدارة المجازر الواقعة في دائرتها ومنها وضع التصميم اللازم لعملية الانشاء - يؤدي ذلك انه لا الزام على وحدات الادارة المحلية ان تنشئ المجازر وفقا للنموذج الذي اعدته الهيئة العامة للخدمات البيطرية ،)

تبين للجمعية العمومية أن المادة (٢) من قانون الادارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ المعدل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ و ١٤٥ لسنة ١٩٨٨ تنص على أن « تتولى وحدات الادارة المحلية في حدود السياسة العامة والخطة العامة للدولة انشاء وإدارة جميع المرافق العامة الواقعة في دائرتها » كما تتولى هذه الوحدات كل في نطاق اختصاصها جميع الاختصاصات التي تتولاها الوزارات بمقتضى القوانين واللوائح المرسوم بها ، وذلك فيما عدا المرافق القومية وذات الطبيعة الخاصة التي يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية ، وتحدد اللائحة التنفيذية المرافق التي تتولى المحافظة انشاءها وإدارتها والمرافق التي تتولى انشاءها وإدارتها الوحدات الأخرى للادارة المحلية ، »

وتنص المادة (١٠) من اللائحة التنفيذية لقانون الادارة المحلية المشار اليه الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧٠٧ لسنة ١٩٧٩ على أن « تتولى الوحدات المحلية كل في حدود اختصاصها طبقا للسياسة الزراعية الحطة العامة للدولة والتركييب المحصولي والشئون الزراعية

التالية : (١) تنظيم الخدمات الزراعية والبيطرية وإنشاء خدمات جديدة ويوجه خاص ... الأعمال الفنية الخاصة بالمجازر والكشف على اللحوم . كما تبين للجمعية للصومية أن المادة (١٠) من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٧ لسنة ١٩٨٤ بإنشاء الهيئة العامة للخدمات البيطرية تنص على أن « تنشأ هيئة عامة » الهيئة العامة للخدمات البيطرية « تكون لها الشخصية الاعتبارية ويكون مقرها مدينة القاهرة وتتبع وزير الدولة للزراعة والأمن الغذائي » . وأن المادة (٢) منه تنص على أن « تهدف الهيئة إلى حماية الثروة الحيوانية ووقايتها من الأمراض المعدية والوبائية وعلاج الحالات العارضة وعلاج حالات العقم التي تؤدي إلى قلة الإنتاج » . في حين تنص المادة (٣) من القرار ذاته على أن « تختص الهيئة بتنفيذ أحكام البابين الثاني والثالث من الكتاب الثاني من قانون الزراعة الصادر بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ فيما يتعلق بحماية الثروة الحيوانية ووقايتها من الأمراض المعدية والوبائية ، ولها في سبيل تحقيق أهدافها القيام بما تراه لازما من أعمال ، ولها على الأخص : ٦ - متابعة الإشراف الفني على المجازر ونقط الذبيح والرقابة عليها » .

واستظهرت الجمعية العمومية ما تقدم ، أن المشرع أسند إلى وحدات الإدارة المحلية في حدود السياسة العامة والخطة العامة للدولة ، إنشاء وإدارة جميع المرافق العامة الواقعة في دائرتها ولما كانت المجازر في إطار ما تضطلع به من دور تقوم على أداء خدمة عامة لجمهور المواطنين، تهدف إلى المحافظة على صحتهم بكفالة توافر الاشتراطات الصحية فيما يذبح من حيوانات ، وما يعرض من لحوم للاستهلاك بالإضافة إلى غير ذلك من الأهداف التي يقتضيها الصالح العام ، إنما تندرج في عداد المرافق العامة المشار إليها ، ومن ثم فإن إنشاء وإدارة ما يقع منها في دائرة وحدات الإدارة المحلية يقع على عاتق تلك الوحدات كما يقع على عاتقها الأعمال الفنية الخاصة بتلك المجازر . وبالنظر إلى أن من المقضيات الفنية لعملية الإنشاء تحديد التصميم والرسومات التنفيذية التي يتم الإنشاء وفقاً لها ، وبالتالي فإن تحديد تصميم بعينه يلتزم به في الإنشاء تقوم عليه كل من وحدات الإدارة المحلية ، ويدخل في اختصاصها دون غيرها .

يدعم ذلك ويؤيده أن طبيعة الموقع المتاح لإنشاء المجزر لدى كل وحدة تلقى بظلالها على نوعية التصميم الذي يقع عليه الاختيار ، وذلك أمر تقدره كل وحدة محلية ، وكذلك الحال بالنسبة إلى الاعتماد المالي المتاح لتمويل عملية الإنشاء فلا ريب في أن لها صداها في هذا الخصوص

بالإضافة الى غير ذلك من الاعتبارات الحاكمة التي يهتكمها طبيعة البيضة المحيطة بكل مجزر . والوحدة المحلية بما حولها القانون من اختصاص هي صاحبة الإرادة القانونية لمول عليها فيما تصدره من قرارات أو تهرمه من عقود .

كما استظهرت الجمعية العمومية أن دور الهيئة العامة للخدمات البيطرية بالنسبة الى المجازر ينحصر ، طبقا لقرار انشائها ، في المتابعة والرقابة والإشراف الفني على المجازر ونقط الذبيح دون أن يتجاوز ذلك الى تولى أية اختصاصات تنفيذية مما ينعقد لوحدة الادارة المحلية ، اعمالا لولايتها في انشاء وإدارة المجازر الواقعة في دائرتها ، وعنها ، وضع التصميم اللازم لعملية الانشاء ، فان مارست الهيئة شيئا من ذلك فليس ثمة الزام قانونا يفرض على وحدات الادارة المحلية الالتزام بما خلصت اليه تلك الممارسة من وضع نموذج تصميم للمجازر ، كما جرى فيه الحالة الماثلة . ويكون لها كامل سلطاتها التقديرية في تقرير ما يتبع ومن ذلك ، امكان النظر في مدى ملاءمة الأخذ بالتصميم الموضوع بمعرفة الهيئة أو الاسترشاد به لدى انشاء مجازر اذا تبين مناسبة ذلك .

والحاصل بناء على ما سبق أن التساؤل الثاني المطروح المتعلق بمدى جواز قيام غير صاحبه التصميم الفني اختارته الهيئة المشار اليها بصلى الرسومات التنفيذية بات غير ذى موضوع بعدما توضح من أنه التصميم ذاته غير ملزم لوحدة الادارة المحلية .

لذلك

انتهت الجمعية العمومية للسمى الفتوى والتشريع الى أنه لا الزام على وحدات الادارة المحلية أن تنشئ المجازر وفقا للنموذج الذى أعدته الهيئة العامة للخدمات البيطرية .

(فتوى رقم ١٦٣ بتاريخ ١٩٩٥/٢/٢٥ جلسة ١٥/٢/١٩٩٥ ملف رقم ٥٩/١/٨٨) .

عاملون مدنيون بالدولة - مرعب - اعانة التهجير - مناه استحقاقها - مناه ضمه
الى المرتب والمعاش .

المادة (٢) من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ بشأن منح اعانات للعاملين المدنيين
بسيناء، وقطاع غزة ومحافظة القناة .

المادة (١) والمادة (٢) من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٨٨ في شأن ضم اعانة التهجير
الى المرتب والمعاش .

(ان استحقاق اعانة التهجير منوط بالعمل في إحدى محافظات القناة حتى ١٩٧٥/١٢/٣١ والنظرواحد النظم المشار اليها في النص على سبيل الحصر وذلك لا يتأكي الا ان كان مميئا وانما باحدى الوظائف فعلا في ١٩٧٥/١٢/٣١ ومن ثم يشترط لاستحقاق الاعانة ان يكون العامل موجودا بالفعل في الخدمة في احدى مدن القناة في ١٩٧٥/١٢/٣١ اذ ان تحديد الشرع هذا التاريخ يستتبع في ذات الوقت تعيين المظاطين باحكامه بالوجودين بالخدمة فيه وبناء عليه لا تستحق هذه الاعانة ان يلتحق بالخدمة في تاريخ لاحق حتي وان ردت ادميته اعتبارا الى تاريخ سابق عل ١٩٧٥/١٢/٣١ اذ لا شأن للوجود الاعمالي في الخدمة باستحقاق الملواة - المفاضع في مفهوم القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٨٨ المعمول به اعتبارا من ١٩٨٨/٤/١٨ هو عين المفاضع لاحكام القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ مالا لم تبرحه هذه الصلة حتى هذا التاريخ لان انصرت عند هذه الصلة او زايته لسبب من الاسباب اختلف تبعا وصف الخضوع لاحكام القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ ولم يعد من المظاطين المفاضمين لاحكامه في مفهوم القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٨٨ حين العمل به - تطبيق .

تبين للجمعية العمومية ان المادة (٢) من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ بشأن منح اعانات للعاملين المدنيين بسيناء وقطاع غزة ومحافظة القناة للخاضعين لاحكامه تنص على ان " تمنح اعانة شهرية بواقع ٢٥٪ من الراتب الاصلي الشهري لمن كانوا يعملون حتى ١٩٧٥/١٢/٣١ بمحافظةات القناة والذين عادوا اليها والذين مازالوا يقيمون في المحافظات الخفيفة من العاملين المدنيين الخاضعين لاحكام نظام العاملين المدنيين بالدولة او نظام العاملين بالقطاع العام او العاملين بكادرات خاصة او العاملين في منشآت خاضعة لاحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الاحكام الخاصة بالشركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة وكذا العاملين بالجمعيات التعاونية وذلك بعد اقصى قدره عشرون جنيها وبعد ادلي قدره خمسة جنيهات " .

واستظهرت الجمعية العمومية من ذلك أن استحقاق اعانة التهجير منوط بالعمل في إحدى محافظات القناة حتى ١٢/٣١/١٩٧٥ والخضوع لأحد النظم المشار إليها في النص على سبيل الحصر وذلك لا يتأتى إلا لمن كان معنيا وقائما بأحدى الوظائف فعلا في ١٢/٣١/١٩٧٥ ، ومن ثم يشترط لاستحقاق الاعانة أن يكون العامل موجودا بالفعل في الخدمة في إحدى مدن القناة في ١٢/٣١/١٩٧٥ ، إذ أن تحديد المشرع هذا التاريخ يستتبع في ذات الوقت تعيين المخاطبين بأحكامه بالموجودين بالخدمة فيه ، وبناء عليه لا تستحق هذه الاعانة لمن يلتحق بالخدمة في تاريخ لاحق حتى وإن ردت أقدميته اعتبارا الى تاريخ مسبق على ١٢/٣١/١٩٧٥ . إذ لا شأن للوجود الاعتباري في الخدمة باستحقاق الاعانة .

ومن حيث أن المادة الأولى من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٨٨ في شأن ضم اعانة التهجير الى المرتب والمعاش تنص على أن « يعاد حساب الاعانة المنصوص عليها بالقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ بشأن منح اعانات للعاملين المدنيين بسيناء وقطاع غزة ومحافظات القناة الخاضعين لأحكامه ، على أجورهم الأساسية المستحقة في ١٢ من ابريل سنة ١٩٨٦ » ، وتنص المادة الثانية على أن « تضم الاعانة المشار إليها في المادة السابقة الى الأجر الأساسي للعامل اعتبارا من ١٢ ابريل سنة ١٩٨٦ حتى وإن تجاوز بها الربط المقرر لدرجة الوظيفة » .

ومفاد ما تقدم أن الخاضع في مفهوم القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٨٨ المعمول به اعتبارا من ١٨/٤/١٩٨٨ هو عين الخاضع لأحكام القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ طالما لم تبرحه هذه الصفة حتى هذا التاريخ ، فإن انحسرت عنه هذه الصفة أو زائلته لسبب من الأسباب افتقد تبعا وصف الخضوع لأحكام القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ ولم يعد من المخاطبين بالخاضعين لأحكامه في مفهوم القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٨٨ حين العمل به .

ومن حيث أن الثابت من الوقائع أن كلا من عائشة عبد الحميد وعاس أحمد حسن وقاطمة حسن ذكروني عينوا بالقرار رقم ٤٢/١٤٢٠ في ٢٧/١/١٩٧٦ بمحكمة الاسماعيلية الابتدائية ، وتسلموا العمل فعلا الأول في ٢١/١/١٩٧٦ والثاني في ٢٠/٦/١٩٧٦ والثالثة في ٦/٦/١٩٧٦ . كما عينت قاطمة محمد عوض بالقرار رقم ٢١٦ الصادر في ٢٩/٦/١٩٧٦ وتسلمت العمل في ١٧/١/١٩٧٦ وعينت مارسيل رشدي فرج بالقرار رقم ١٠٩ الصادر في ٢١/١/١٩٧٦ وتسلمت العمل في ٣١/١/١٩٧٦ .

فمن ثم لا يكون لهم أصل حق استحقاق اعانة التهجير لكونهم من غير
المخاطبين بأحكام القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه اذ أنهم لم
يكونوا بالخسمة فعلا في ١٩٧٥/١٢/٣١ وإن ردت أقصيتهم اعتبارا الى
١٩٧٥/٩/١ • وتبعاً لذلك لا يفيدون من أحكام القانون رقم ٥٨ لسنة
١٩٨٨ الصادر بضم هذه الاعانة الى المرتب •

للك

انتهت الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى علم
استحقاق المعروضة حالاتهم لاعانة التهجير المقررة بالقانون رقم ٩٨
لسنة ١٩٧٦ وعدم جواز ضمها لأجورهم الأساسية وفقا لأحكام القانون
رقم ٥٨ لسنة ١٩٨٨ في شأن ضم اعانة التهجير الى المرتب والمعاش •
(فتوى رقم ١٨٤ بتاريخ ١٩٩٥/٣/٢٠ جلسة ١٩٩٥/٣/١٥ ملف رقم ١٣٠٥/٤/٨٦ •)

حكم - تنفيذ - ارجاع القمية .

المادة ١٠٥ من لائحة نظام العاملين بالهيئة العامة للاستثمار الصادرة بقرار نائب رئيس مجلس الوزراء للشئون الاقتصادية والمالية ووزير الاقتصاد رقم ١٥٤ لسنة ١٩٨٠ تنص على انه لا يجوز النظر في ترقية عامل ولدت عليه عقوبة من العقوبات المبينة فيما يلي الا بعد انقضاء الفترات الآتية

(٣) سنة في حالة الخصم من الأجر أو الوقف لمدة تزيد عن خمسة عشر يوما .

د ان المنع من الترقية بسبب توقيع جزاء تأديبي على الموظف خلال المدد المنصوص عليها في المادة سالفة الذكر لا يعد سلبا لحق العامل في الترقية ولا يعدو أن يكون ارجاء للترقية - وتعديل الجزاء الذي يوقع على العامل هو في حقيقته سحب للجزاء السابق توقيع عليه ومن ثم يرتب اثر هذا التعديل بانثر رجسي يرتد الى تاريخ صدور قرار الجزاء الأول - صدور حكم المحكمة الادارية العليا بتعديل حكم المحكمة التأديبية وتعديل العقوبة للحكوم بها الى الوقف عن العمل لمدة ستة اشهر - الاثر المانع للترقية وفقا للمادة سالفة يرتد الى تاريخ صدور حكم المحكمة التأديبية في ١٩٨٧/١١/٣٠ مؤدى ذلك احقية الحكوم عليه في الترقية في حركة الترقيات التي تمت في ١٩٩١/٣/١٧ لانتهاء فترة المنع وفقا للنص السالف ولأن عقوبة ارجاء الترقية للحكوم بها من المحكمة التأديبية قد الفيت بالحكم الصادر من المحكمة الادارية العليا) .

تبين للجمعية العمومية أن جوهر الأمر في شأن طلب الرأى المائل انما يتعلق بمدى احقية السيد / في ارجاع أقدميته في الدرجة الثانية وكيفية تنفيذ حكم المحكمة الادارية العليا بوقفه عن العمل لمدة ستة أشهر ، واستظهرت الجمعية العمومية أن المادة ١٠٥ من لائحة نظام العاملين بالهيئة العامة للاستثمار الصادرة بقرار نائب رئيس مجلس الوزراء للشئون الاقتصادية والمالية ووزير الاقتصاد رقم ١٥٤ لسنة ١٩٨٠ تنص على انه لا يجوز النظر في ترقية عامل وقعت عليه عقوبة من العقوبات المبينة فيما يلي الا بعد انقضاء الفترات الآتية :

٣ - سنة في حالة الخصم من الأجر أو الوقف لمدة تزيد عن خمسة عشر يوما .

ومفاد ما تقدم أن المنع من الترقية بسبب توقيع جزاء تأديبي على الموظف خلال المدد المنصوص عليها في المادة سابقة الذكر لا يعد سلبا لحق العامل في الترقية ولا يعدو أن يكون ارجاء للترقية .

ومن حيث ان تعديل الجزاء الذى يوقع على العامل هو فى حقيقته سحب للجزاء السابق توقيعه عليه ومن ثم يرتب اثر هذا التعديل باثر رجعى يرتد الى تاريخ صدور قرار الجزاء الاول .

ومن حيث انه بتطبيق ما تقدم على الحالة المعروضة يبين ان حكم المحكمة الادارية العليا قضى بتعديل حكم المحكمة التأديبية وتعديل العقوبة المحكوم بها الى الوقف عن العمل لمدة ستة أشهر . ومن ثم فان الأثر المانع للترقية وفقا لنص المادة ١٠٥ سابق الإشارة اليها انما يرتد الى تاريخ صدور حكم المحكمة التأديبية فى ١٩٨٧/١١/٣٠ ، وعلى هذا فانه يكون من حق المحكوم عليه الترقية فى حركة الترقيات التى تمت فى ١٩٩١/٣/١٧ نظرا لانتهاء فترة المنع المنصوص عليها فى المادة ١٠٥ المشار اليها ولأن عقوبة ارجاء الترقية المحكوم بها من المحكمة التأديبية قد ألغيت بالحكم الصادر من المحكمة الادارية العليا .

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى :

ارتداد العقوبة المحكوم بها من المحكمة الادارية العليا الى تاريخ صدور حكم المحكمة التأديبية فى ١٩٨٧/١١/٣٠ وما يترتب على ذلك من آثار .

(فتوى رقم ١٨٥ بتاريخ ١٩٩٥/٣/٢٠ جلسة ١٩٩٥/٢/١٥ ملف رقم ٢٥١/٢/٨٦) .

جلسة ١٥ من فبراير سنة ١٩٩٥

ضرائب ودسوم جمركية - التعريفات الجمركية - تحديد التعريفات الجمركية الواجبة التطبيق على البان الأطلاق العلاجية .

المادتين (٥) و (٦) من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ - المادة (١) من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥١ لسنة ١٩٨٦ بإصدار التعريفات الجمركية .

(وضع المشرع أصلا عاما يقضى بخضوع الواردات للضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب الإضافية الأخرى المقررة على الواردات في التعريفات الجمركية بحيث لا يعفى منها إلا بنص صريح وتحصل هذه الضريبة عند ورود البضاعة وناف المشرع برئيس الجمهورية إصدار التعريفات الجمركية وتعديلها ونفاذا لذلك صدر القرار المشار اليه بالتعريفات الجمركية طبقا للفئات الواردة بجداول التعريفات الجمركية المرفقة بها - مناط انطباق الفصل التاسع عشر من التعريفات الجمركية هو أن تكون بنوده الخاصة له تقوم في أساسها على واردات تتكون من العيوب والدقيق أو النشا أو الطماطي الأمر الذي ينحصر معه سريان فئاته الجمركية على الواردات التي تتكون من اللبن سواء كانت عناصر طبيعية أو صناعية - وإزاء حلول التعريفات الجمركية من بند ينطبق على الألبان الصناعية التي توصف للعلاج أو التغذية فإنه يسوغ القول بأن البند ٢١/٧ ب سلسل (٣) أو (٤) ينطبق على الألبان المأكورة المستوردة ولو شمل الاستبدال كل عناصر القيمة للبن مادامت العناصر الأخرى مع تلك الصناعية المسألة إليها تغلق عايه وصف اللبن ولو كان صناعيا - مؤدى ذلك لبان الأطلاق المأكورة يستحق عنها ضريبة جمركية بصفة ١٪) .

تبين للجمعية العمومية أن المادة (٥) من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ تنص على أن « تخضع البضائع التي تدخل أراضي الجمهورية لضرائب الزارادات المقررة في التعريفات الجمركية علاوة على الضرائب الأخرى المقررة وذلك إلا ما يستثنى بنص خاص ٠٠٠ وتحصل الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم التي تستحق بمناسبة ورود البضاعة أو تصديرها وفقا للقوانين والقرارات المنظمة لها ٠٠٠ وتنص المادة (٦) على أن « يكون تحديد التعريفات الجمركية وتعديلها بقرار من رئيس الجمهورية » . كما تبين للجمعية العمومية أن المادة (١) من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥١ لسنة ١٩٨٦ بإصدار التعريفات الجمركية تنص على أن « تحصل الضرائب الجمركية طبقا للفئات الواردة بجداول التعريفات الجمركية المرفقة » .

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم أن المشرع وضع أصلا عاما في قانون الجمارك يقضى بخضوع الواردات للضرائب الجمركية وغيرها من

الضرائب الإضافية الأخرى المقررة على الواردات في التعريفات الجمركية بحيث لا يعفى منها إلا بنص صريح ، وتحصل هذه الضرائب عند ورود البضاعة . وناط المشرع برئيس الجمهورية إصدار التعريفات الجمركية وتعديلها ، ونفاذاً لذلك صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥١ لسنة ١٩٨٦ بالتعريفات الجمركية وأوجبت المادة (١) منه تحصيل الضرائب الجمركية طبقاً للفتاات الواردة بجدول التعريفات الجمركية المرفقة بها .

كما تبين للجمعية العمومية أن التعريفات الجمركية أفردت الفصل التاسع عشر لمحضرات أساسها الحبوب والدقيق أو النشاء ، فطائر وخصت البند ١٩/٢/١ لصنف محضرات تغذية أطفال بفئة جمركية ١٠٪ بينما أفردت التعريفات الجمركية الفصل الحادي والعشرين لمحضرات غذائية متنوعة . وخصت البند ٢١/٧/ب لصنف منتجات ألبان متحصل عليها من اللبن بواسطة استبدال عنصر أو أكثر من عناصره الطبيعية بعنصر آخر وورد تحت مسلسل (٣) ألبان الرضع الشبيهة بلبن الأم مهياة للبيع بالتجزئة والمسلسل رقم (٤) ألبان الأطفال نصف الدسم أو الحمضية أو العلاجية المهياة للبيع بالتجزئة ، فئة جمركية لكل من المسلسلين ١٪

ومن حيث أن مناط انطباق الفصل التاسع عشر هو أن تكون بنوده الخاصة له تقرم في أساسها على واردات تتكون من الحبوب والدقيق أو النشا أو الفطائر ، الأمر الذي ينحصر معه سريان فتاات الجمركية على الواردات التي تتكون من اللبن سواء كانت عناصر طبيعية أو صناعية . بيد أنه وإزاء خلو التعريفات الجمركية من بند ينطبق على الألبان الصناعية التي توصف للعلاج أو التغذية ، فإنه يسوغ القول بأن البند ٢١/٧/ب مسلسل (٣) أو (٤) ينطبق في خصوص الحالة المعروضة ولو شمل الاستبدال كل العناصر الطبيعية للبن مادامت العناصر الأخرى مع تلك الصناعية المضافة إليها تخلع عليه وصف اللبن ولو كان صناعياً . الأمر الذي تخضع معه البان الأطفال « نورسوى - نيوروسوى - سيميلاك يزوميل » لهذا البند ويستحق عليها ضريبة جمركية بفئة ١٪ .

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسى الفتوى والتشريع الى خضوع البان الأطفال « نورسوى - نيوروسوى - سيميلاك يزوميل » للبند الجمركي ٢١/٧/ب مسلسل (٣) أو (٤) من التعريفات الجمركية الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥١ لسنة ١٩٨٦ .

(أ) مسئولية - مسئولية حارس الأشياء - منافعها .

المادة ١٧٨ من القانون المدني .

(أ) الشخص الطبيعي أو المعنوي الذي له مكانة السيطرة على شيء يلتزم بحراسته حتى لا يسبب ضررا للغير ، فإذا أخل بهذا الالتزام افترض الخطأ في جانبه والتزم بتعويض الغير عما يلحقه من ضرر بسبب الشيء الخاضع لحراسته ، ولا يعفيه من هذا الالتزام إلا أن يثبت أن الضرر وقع بسبب اجنبى رغم ما بذله من عناية في الحراسة وبذلك فإن المسؤولية تتحقق بتولى شخص حراسة شيء تقتضى حراسته عناية خاصة أو حراسة آلات ميكانيكية .
ووقوع الضرر بفعل الشيء ، فعند ذلك يكون حارس الشيء مسئولاً عن الضرر ويلتزم من ثم بالتعويض - تطبيق) .

(ب) مصاريف - مصاريف ادارية - منافع المطالبة بها .

المادة ٥١٧ من اللائحة المالية للميزانية والحسابات .

(ب) لا محل للمطالبة بالمصاريف الادارية فيما بين الجهات الادارية وبضمان البعض
الا حيث يتعلق الوضع بتقديم خدمات فعلية) .

(ج) الجمعية العمومية لقسمى للنوى والتشريع - ما يفرج عن اختصاصها
(فوائده قانونية) .

(د) من المستقر عليه ان منافع القضاء بالفوائد التأخيرية أن يكون محل الالتزام مبلغا من النقود معلوم المقدار تتم المطالبة القضائية به - المشرع لم يسبغ على الجمعية العمومية ولاية القضاء في المنازعات التي تقوم بين السلطة التنفيذية وهيئاتها وانما عهد اليها مهمة الالتزام فيها بابداء الراى مسبقا - ولا يقدح في ذلك ما اضفاه المشرع على رايها من صفة الالتزام للجانبين لأن هذا الراى الملزم لا يتجاوز حد الفتوى ولا ينزل منزل الاحكام - لا تعد المطالبة بالفوائد القانونية امام الجمعية العمومية مطالبة قضائية بمفهومها المعنى في كل من قانون المرافعات والقانون المدني ومن ثم يكون قد تخلف منافع القضاء بها .

تبين للجمعية العمومية أن المادة ١٧٨ من القانون المدني تنص على أن
« كل من تولى حراسة أشياء تتطلب حراستها عناية خاصة أو حراسة آلات
ميكانيكية يكون مسئولاً عما تلحقه هذه الأشياء من ضرر ما لم يثبت أن
وقوع الضرر كان بسبب اجنبى لا يد له فيه » .

ومفاد ذلك أن الشخص الطبيعي أو المعنوي الذي له مكانة السيطرة
على شيء يلتزم بحراسته حتى لا يسبب ضررا للغير ، فإذا أخل بهذا
الالتزام افترض الخطأ في جانبه والتزم بتعويض الغير عما يلحقه من ضرر

بسبب الشيء الخاضع لحراسته ، ولا يعفيه من هذا الالتزام الا أن يثبت أن الضرر وقع بسبب أجنبي رغم ما بذله من عناية في الحراسة .

واستظهرت الجمعية العمومية من ذلك أن المسؤولية تتحقق بتولى شخص حراسة شيء تقتضى حراسته عناية خاصة أو حراسة آلات ميكانيكية ، ووقوع الضرر بفعل الشيء ، فعند ذلك يكون حارس الشيء مسئولاً عن الضرر ويلتزم من ثم بالتعويض .

ومن حيث ان الثابت من الأوراق أن الجندي / علي محمد سليمان أخطأ أثناء قيادته وحدة السلام التابعة للقوات المسلحة فأحدث تلفيات بهويس قم النوبارية على النحو الذي استظهره محضر الشرطة المحرر في جنيته وأكدته الحكم الجنائي القيايى الصادر ضده ، ومن ثم تفدو مسئولية وزارة الدفاع مفترضة ، وتلتزم بتعويض الهيئة العامة للنقل النهري عن الضرر الذي لحق بالهويس والذي قدرت تكاليف اصلاحه ثلاث آلاف جنيه دون ما زاد على ذلك كمصاريف ادارية ، ذلك أن افتاء الجمعية العمومية جرى على انه لا محل للمطالبة بالمصاريف الادارية فيما بين الجهات الادارية وبعضها البعض الا حيث يتعلق الوضع بتقديم خدمات فعلية ، فزولا على حكم المادة ٥١٧ من اللائحة المالية للميزانية والحسابات ، الأمر غير المائل في الحالة المعروضة ، كما انه ولا وجه لما تطالب به الهيئة من فوائد فانونية ذلك أنه من المستقر عليه أن مناط القضاء بالفوائد التأخرية أن يكون محل الالتزام مبلغاً من النقود معلوم المقدار تتم المطالبة القضائية به في حين أن المشرع لم يسبغ على الجمعية العمومية ولاية القضاء في المنازعات التي تقوم بين السلطة التنفيذية وهيئاتها وانما عهد اليها مهمة الافتاء فيها بإبداء الرأي مسيبيا ، ولا يقدر في ذلك ما أضفاه المشرع على رأيها من صفة الالتزام للجانبين ، لأن هذا الرأي الملزم لا يتجاوز حد الفتوى ولا ينزل منزل الأحكام ، ولا تتبع عند طرح المنازعة على الجمعية العمومية الاجراءات التي رسمها قانون المرافعات المدنية والتجارية أو أية قواعد اجرائية أخرى تقوم مقامها وتتوافر بها اجراءات التقاضى وعلاماته ، الأمر الذي لا تمد معه تلك المطالبات مطالبة قضائية بمفهومها المعنى في كل من قانون المرافعات والقانون المدني ، ومن ثم يكون قد تخلف مناط القضاء بها .

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى الزام وزارة الدفاع أداء مبلغ ثلاثة آلاف جنيه الى الهيئة العامة للنقل النهري عوضاً عن التلفيات التي لحقت بهويس قم النوبارية .

(د فتوى رقم ١٩٥ في ٢٢/٣/١٩٩٥ جلسة ١٥/٣/١٩٩٥ ملف رقم ٢٤٥٩/٢/٣٣) .

جلسة ١٥ من مارس سنة ١٩٩٥

الضرائب ورسوم جمركية - مناطق الإعفاء منها - الترخيص باستيراد الأدوات والأجهزة العلمية مغطاة من الرسوم .

المادتان (٥) و (١٠١) من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ .

بروتوكول الاتفاق الخاص باستيراد المواد التربوية والعلمية والثقافية الموقع في نيروبي بتاريخ ١٩٧٦/١١/٣٦ الصادر به قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٢٥ لسنة ١٩٨١ .

(وضع المشرع أصلا عاما مؤداه خضوع جميع الواردات للضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب الإضافية المقررة على الواردات بحيث لا يعفى منها إلا بنص خاص مع استحقاق الضرائب والرسوم لدى ورود البضاعة - كما أن ترخيص السلطات المختصة باستيراد الأدوات والأجهزة العلمية المخصصة لمعاهد علمية أو معاهد تعليم عامة مغطاة من الرسوم هو شرط لازم لتمتع تلك الأدوات والأجهزة بالإعفاء من الرسوم الجمركية والرسوم الأخرى المفروضة على استيرادها أو فيما يتصل بهذا الاستيراد طبقا للاتفاقية المشار إليها وذلك استثناء من الأصل العام المشار إليه - عدم الترخيص لأكاديمية البحث العلمي في استيراد الأصناف المشار إليها مغطاة من الضرائب والرسوم الجمركية عمالا لأحكام البروتوكول المشار إليه - مۇدى ذلك خضوع هذه الأصناف للضرائب والرسوم الجمركية بحسب الأصل .

تبين للجمعية العمومية أن المادة « ٥ » من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ تنص على أن « تخضع البضائع التي تدخل أراضي الجمهورية لضرائب الواردات المقررة في التعريفات الجمركية عسلاوة على الضرائب الأخرى المقررة وذلك إلا ما يستثنى بنص خاص ... وتحصل الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم التي تستحق بنسب مناسبة وروود البضاعة أو تصديرها وفقا للقوانين والقرارات المنظمة لها . ولا يجوز الإفراج عن أية بضاعة قبل اتمام الإجراءات الجمركية وأداء الضرائب والرسوم المستحقة ما لم ينص على خلاف ذلك في القانون » . وتنص المادة (١٠١) من القانون ذاته على انه « يجوز الإفراج مؤقتا عن البضائع دون تحصيل الضرائب والرسوم المقررة وذلك بالشروط والأوضاع التي يحددها وزير الخزانة . ويضع وزير الخزانة لائحة خاصة تتضمن تيسير الإفراج عن البضائع التي ترد برسم الوزارات والمصالح الحكومية والمؤسسات العامة والشركات التي تتبعها بالشروط والإجراءات التي يحددها » .

كما تبين للجمعية العمومية أن البند أولا من بروتوكول الاتفاق الخاص باستيراد المواد التربوية والعلمية والثقافية والملاحق المرفقة الموقع

فى نيروبي بتاريخ ١١/٢٦/١٩٧٦ ، الصادر بالموافقة عليه قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٢٥ لسنة ١٩٨١ ينص على أن ١ - تعهد الدول المتعاقدة بأن تشمل المواد الواردة فى الملاحق أ ، ب ، د ، هـ بالاعفاء من الرسوم الجمركية والرسوم الأخرى التى تفرض على استيرادها أو فيما يتصل بهذا الاستيراد » ، ولقد تضمن الملحق « د » الأدوات والأجهزة العلمية شريطة « أ - أن تكون مخصصة لمعاهد علمية أو معاهد تعليم عامة أو خاصة رخصت لها السلطات المختصة فى البلد المستورد باستيراد هذه السلع معفاة من الرسوم ، على أن تستعمل فى أغراض غير تجارية تحت اشراف تلك المعاهد وعلى مسئولياتها » .

واستظهرت الجمعية العمومية من تلك النصوص أن المشرع وضع أصلا عاما مقتضاه خضوع جميع الواردات للضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب الإضافية المقررة على الواردات ، بحيث لا يعفى منها الا بنص خاص . مع استحقات الضرائب والرسوم لدى ورود البضاعة ، وإن أجاز المشرع الإفراج مؤقتا عنها دون تحصيل الضرائب والرسوم الجمركية إذا وردت من الخارج برسم الوزارات أو المصالح الحكومية أو المؤسسات العامة أو الشركات التى تتبعها ، وذلك وفقا للشروط والإجراءات التى يصدر بها قرار من وزير المالية . كما استظهرت الجمعية العمومية أن ترخيص السلطات المختصة باستيراد الأدوات والأجهزة العلمية المخصصة لمعاهد علمية أو معاهد تعليم عامة معفاة من الرسوم هو شرط لازم لتمتع تلك الأدوات والأجهزة بالاعفاء من الرسوم الجمركية والرسوم الأخرى المفروضة على استيرادها أو فيما يتصل بهذا الاستيراد طبقا للاتفاقية المشار إليها ، وذلك استثناء من الأصل العام المشار إليه .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق انه لم يجر الترخيص لأكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا فى استيراد الأصناف المشار إليها معفاة من الضرائب والرسوم الجمركية ، كاحد الشروط اللازم توافرها لتمتع تلك الأصناف بالاعفاء اعمالا لأحكام بروتوكول الاتفاقية الخاص باستيراد المواد التربوية والعلمية والثقافية والملاحق المرفقة به آنف البيان ، ومن ثم فإن هذه الأصناف الواردة ضمن مشمول البيان الجمركى رقم ١٩٨٥/١٢٦ ما انفكت خاضعة للأصل العام سالف الذكر الذى يقضى بخضوعها للضرائب والرسوم الجمركية ، ومن ثم تغدو الأكاديمية ملزمة بأداء مبلغ ق جتيه

٥٧٧٨٧/٩٣ كضرائب جمركية مستحقة عن تلك الأصناف .

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى الزام أكاديمية
 البحث العلمى والتكنولوجيا أداء مبلغ ٥٧٧٨٧٩٣ (سبعة وخمسين ألفا
 وسبعمائة وسبعة وثمانين جنيها وثلاثة وتسعين قرشا) الى مصلحة الجمارك
 كضرائب ورسوم جمركية على الأصناف المشار اليها الواردة بمشمول
 البيان الجمركى رقم ١٢٦ لسنة ١٩٨٥ .

(فتوى رقم ١٩٦ بتاريخ ١٩٩٥/٣/٢٣ جلسة ١٩٩٥/٣/١٥ ملف رقم

٢٥١٨/٢/٢٢)

الجمعية العمومية للسمي الفتوى والتشريع - الختام سابق لها - تنفيذ .
 (طلب مصلحة الجمارك إلزام الهيئة العامة لبنك ناصر الاجتماعي أداء مبلغ ضرائب
 ورسوم جمركية عن بيع سيارات ليموزين تم استيرادها لاستخدامها في مشروع ليموزين مصر
 للنقل السياحي - انتهت الجمعية العمومية بجلسته ١٩٩٤/١١/٩ إلى أحقية مصلحة الجمارك
 في استثناء الرسوم الجمركية المستحقة عن السيارات التي قام البنك ببيعها للغير - تجليداً
 لهذا الاتفاق، يقع على عاتق الهيئة العامة لبنك ناصر الاجتماعي الالتزام بأداء المبلغ المطلوب
 به في هذا النزاع والذي يمثل فرق الرسوم الجمركية المستحقة على تلك السيارات)

تبين للجمعية العمومية أن الهيئة العامة لبنك ناصر الاجتماعي سبق
 لها أن طلبت بكتابتها المؤرخ ١٩٩٣/٨/٣١ عرض النزاع القائم بين البنك
 ومصلحة الجمارك حول سداد قيمة الرسوم الجمركية المستحقة عن
 سيارات مرسيدس ٢٠٠ موديل ١٩٧٨ التي باعها البنك بالمراد العلني .
 فاستعرضت المادة (٥) من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ التي
 تنص على أن « تخضع البضائع التي تدخل أراضي الجمهورية لضرائب
 الواردات المقررة في التعريفة الجمركية علاوة على الضرائب الأخرى المقررة
 وذلك إلا ما يستثنى بنص خاص . . . » وأن المادة (١١) من القانون
 رقم ٦٦ لسنة ١٩٧١ بإنشاء هيئة عامة باسم بنك ناصر الاجتماعي المعدل
 بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧٥ تنص على أن « تعفى الهيئة من جميع أنواع
 الضرائب والرسوم التي يقع عليها وحدها عبء أدائها بما في ذلك الرسوم
 القضائية ورسوم التوثيق والشمهر وكذلك الرسوم الجمركية
 وملحقاتها . . . » في حين تنص المادة (٣) من القانون رقم ٩١ لسنة
 ١٩٨٣ بتنظيم الإعفاءات الجمركية على أن « تعفى من الضرائب الجمركية
 وغيرها من الضرائب والرسوم الملحقة بها وبشرط المعاينة الأشياء الآتية
 والتي يصدر بتحديددها قرار من وزير المالية بناءً على توصية الوزير
 المختص . . . »

١٧ - الآلات والمعدات التي يستوردها بنك ناصر الاجتماعي اللازمة
 لإنشاء المشروعات التي يملكها بالكامل . . . وتنص المادة (١١) منه على
 أن « مع عدم الإخلال بما نص عليه هذا القانون من أحكام خاصة تخضع
 للإعفاءات الجمركية للأحكام الآتية :

١ - (أ) يحظر التصرف في الأشياء المعفاة في غير الأغراض
 المعفاة من أحلقها بأي نوع من أنواع التصرفات ما لم تسدّد عنها الضرائب

الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم المقررة وفقا لحالتها وقيمتها وطبقا لفئة الضريبة الجمركية المقررة في تاريخ السداد ويعتبر التصرف بدون اخطار مصلحة الجمارك وسداد الضرائب والرسوم الجمركية المقررة قانونا نهريا جمركيا

(ب) يحظر التصرف في كافة الآلات والأدوات والمعدات والأجهزة ووسائل النقل المعفاء بموجب هذا القانون قبل مرور خمس سنوات من تاريخ الافراج عنها من الجمارك والا حصلت عليها الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم التي تم الاعفاء منها وفي حالة التصرف في هذه الأشياء بعد مضي المدة المذكورة يتم الحصول على موافقة مصلحة الجمارك وسداد الضرائب والرسوم الجمركية المستحقة وفقا لحالة هذه الأشياء وقيمتها وفق التعريفات الجمركية السارية في تاريخ السداد

كما تبين للجمعية العمومية أن المادة (١٣) من القانون ذاته تنص على أن « مع عدم الإخلال بالاعفاءات الجمركية المقررة بموجب اتفاقيات مبرمة بين الحكومة المصرية والدول والمنظمات الدولية والاقليمية والجهات الأجنبية يعمل بالأحكام المنظمة للاعفاءات الجمركية الواردة بهذا القانون ، ويلغى كل ما يخالف ذلك من اعفاءات جمركية وغيرها من الضرائب والرسوم الملحق بها المنصوص عليها في القوانين والقرارات الآتية : القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧١ بإنشاء هيئة عامة باسم بنك ناصر الاجتماعي » وتنص المادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ بإصدار قانون تنظيم الاعفاءات الجمركية على أن « يلغى ما يأتي :

٢ - النصوص المقررة لاعفاءات جمركية أينما وردت في القوانين والقرارات التنظيمية الصادرة قبل العمل بهذا القانون ، سواء كان الاعفاء من الضرائب الجمركية كلياً أو جزئياً أو تضمنت تلك النصوص تأجيل سداد الضريبة الجمركية أو تقسيطها ، أو كان الاعفاء المقرر بها لسلع بذاتها أو لجهة معينة أو لفرض محدد » بينما تنص المادة (٩) من قانون تنظيم الاعفاءات الجمركية الصادر بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ على أنه « مع عدم الإخلال بما نص عليه هذا القانون من أحكام خاصة تخضع الاعفاءات الجمركية للأحكام الآتية :

(أ) يحظر التصرف في الأشياء المعفاة من الأغراض المعفاة من أجلها بأي نوع من أنواع التصرفات أو استعمالها في غير الأغراض التي

تقرر الاعفاء من أجلها ما لم تسدد عنها الضرائب الجمركية وفقا لحالتها وقيمتها وطبقا لفئة الضريبة الجمركية المقررة في تاريخ السداد . ويعتبر التصرف بدون اخطار مصلحة الجمارك وسداد الضرائب الجمركية المقررة تهربا جمركيا يعاقب عليه بالعقوبات المنصوص عليها في قانون الجمارك .

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم أن المشرع وضع أصلا عاما في قانون الجمارك يقضى بخضوع جميع الواردات للضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب الإضافية الأخرى المقررة على الواردات ما لم يرد نص خاص باعفاؤها ، وتحصل هذه الضرائب عند ورود البضاعة . واستثناء من ذلك أعفى المشرع الهيئة العامة لبنك ناصر الاجتماعي بالنظر إلى الأهداف الاجتماعية التي تضطلع بها ، من الرسوم الجمركية وملحقاتها بنص صريح في قانونها ، ومن ثم فإن ما استوردته الهيئة ، في النطاق الزمني للعمل بهذا النص ، لتسيير مشروعاتها يتمتع بالاعفاء من تلك الرسوم وملحقاتها ، وهو ما سبق أن خلص إليه افتاء الجمعية العمومية بجلستها المنعقدتين في ١٠/٢١/١٩٨١ و ١٩٨٧/٥/٢٠ .

كما استظهرت الجمعية العمومية انه ولئن كان الاعفاء المقرر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧١ آنف الذكر قبل الفائه بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ بتنظيم الاعفاءات الجمركية ، جاء مطلقا فلم يقيد بحظر التصرف في الأشياء المعفاة خلال أجل معين ، الا انه بصدر القانون الأخير ، الذي أعاد تنظيم الاعفاءات الجمركية مستحدثا حكما جديدا بالبند (١) من المادة (١/١١) منه قيد بموجبه من نطاق الاعفاءات الجمركية المقررة بوجه عام ، ومن بينها بطبيعة الحال الاعفاءات التي تقررت نفاذا لأحكام القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧١ ، وبصدر ذلك القانون ، بات نطاق تلك الاعفاءات مقيدا ، وبات تبعا لذلك محظورا على الهيئة العامة لبنك ناصر الاجتماعي اعتبارا من تاريخ العمل بهذا الحكم التصرف في الأشياء المعفاة في غير الأغراض المعفاة من أجلها بأي نوع من أنواع التصرفات ما لم تسدد عنها الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم المقررة وفقا لحالاتها وقيمتها وطبقا لفئة الضريبة الجمركية المقررة في تاريخ السداد ، وإذ كان تنظيم الاعفاءات الجمركية الصادر بالقانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ المشار إليه - الذي حل محل القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ - الملقى ، حرص على ترديد الحكم ذاته الذي يقيد من نطاق الاعفاءات الجمركية سائلة البيان . ولما كان الثابت أن الهيئة العامة لبنك ناصر الاجتماعي تصرفت بالبيع في السيارات السابق تمتعها بالاعفاء طبقا للقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧١ ، وذلك في المجال الزمني للعمل بقانون تنظيم الاعفاءات الجمركية الصادر

بالمقانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ ، ومن ثم فإنه يقع على عاتقها الالتزام بالوفاء بقيمة الضرائب والرسوم الجمركية المستحقة على السيارات المتصرف فيها ، وتحدد تلك القيمة وفقا لحالة تلك السيارات وقيمتها وطبقا لفئة الضريبة الجمركية المقررة في تاريخ السداد .

ولا ينال مما تقدم بأن الآلات والمعدات التي تستوردها الهيئة العامة لبنك ناصر الاجتماعي اللازمة لإنشاء المشروعات التي تملكها الهيئة بالكامل معفاء من الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم الملحقة بها ، أعمالا لحكم المادة (١٧/٣) من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ ، بحسبان أن الإعفاء المقرر بموجب هذا النص أيا ما كان الرأي في مدى شموله للسيارات . لا ينبسط على الحالة المروضة لتحقيق وإقعة استيراد للسيارات المعروض أمرها في تاريخ سابق على العمل بالنص المشار اليه . ومن المقرر أن القاعدة القانونية تحكم بوجه عام الوقائع والمراكز التي تتم تحت سلطانها ، أي خلال الفترة من تاريخ العمل بها حتى إلغائها ، والتي يتحدد بها مجالها الزمني فتسرى بأثر مباشر على الوقائع والمراكز القانونية التي تقع أو تتم بعد نفاذها ولا تنسحب على الماضي الا اذا وجد نص صريح يقرر لها أثرا رجعيا .

وخلصت الجمعية العمومية مما تقدم جميعه الى « أحقية مصلحة الجمارك في استثناء الرسوم الجمركية المستحقة عن السيارات التي قام البنك ببيعها للغير في الحالة المروضة » . وقد جرى تبليغ الفتوى الى الهيئة العامة لبنك ناصر الاجتماعي برقم ٧٨٥ بتاريخ ٢٠/١١/١٩٩٤ .

وتنفيذا لهذا الإفتاء فإنه بالنسبة الى الحالة المروضة يقع على عاتق الهيئة العامة لبنك ناصر الاجتماعي الالتزام بأداء مبلغ ٤٠٦٥١ جنيها قيمة فروق الرسوم الجمركية المستحقة على السيارات موضوع النزاع المائل .

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى الزام الهيئة العامة لبنك ناصر الاجتماعي أداء مبلغ ٤٠٦٥١ جنيها قيمة فروق الرسوم الجمركية المستحقة على السيارات موضوع النزاع وذلك تنفيذا للافتاء الصادر بجلسته ٩ من نوفمبر سنة ١٩٩٤ المشار اليه .

(فتوى رقم ١٩٧ بتاريخ ٢٣/٣/١٩٩٥ جلسة ١٥/٣/١٩٩٥ ملف رقم ٢٠١٩/٢/٣٢)

جلسة ٢٥ من مارس سنة ١٩٩٥

عقد - عقد ادائى - تنفيذ - غرامة التأخير .

المادة ١٤٨ من القانون المدنى .

(جرى افتاء الجمعية العمومية على ان يبدأ تنفيذ العقد بحسن نية هو اصل من الأصول القانونية التي تحكم العقود المدنية والعقود الادارية على حد سواء . بمقتضاه يلتزم كل طرف من طرفى العقد بتنفيذ ما اتفقا عليه فى العقد فان حاد احدهما عن هذا السبيل كان مسئولاً عن اخلاله بالتزامه العقدى ووجب حمله على الوفاء بهذا الالتزام وصار تحميله بما رتبته العقد من جزاءات كغرامة التأخير أمراً واجباً قانوناً - تطبيق) .

تبين للجمعية العمومية أن المادة « ١٤٨ » من القانون المدنى تنص على أنه « يجب تنفيذ العقد طبقاً لما اشتمل عليه وبطريقة تتفق مع ما يوجبه حسن النية » . وهذا المبدأ - وعلى ما جرى به افتاء الجمعية العمومية - هو أصل من أصول القانون التي تحكم العقود المدنية والعقود الادارية على حد سواء ، بمقتضاه يلتزم كل طرف من طرفى العقد بتنفيذ ما اتفقا عليه فى العقد ، فان حاد احدهما عن هذا السبيل كان مسئولاً عن اخلاله بالتزامه العقدى . ووجب حمله على الوفاء بهذا الالتزام ، وصار تحميله بما رتبته العقد من جزاءات ، كغرامة التأخير ، أمراً واجباً قانوناً . كما بين للجمعية العمومية أن أمرى التوريد رقمى ٣٩/٩٢/١ و ٤٩/٩٢/١ الصادرين فى الخالة الماثلة ، بعد أن حددا مدة توريد المطبوعات محل كل منهما ، وهى خلال أربعة أشهر من تاريخ استلام أمر التوريد على دفعات متساوية شهرياً بالنسبة للأمر الأول ، وخلال شهرين من استلام أمر التوريد بالنسبة للثانى ، نص كل منهما على أنه « يجب مراعاة مدة التوريد بكل دقة تلافياً من توقيع غرامة التأخير التى توقع فى حالة التأخير بواقع ٨٪ عن كل اسبوع أو جزء منه ويحد أقصى ٤٪ » . ومفاد ذلك أن أى اخلال بالتوريد بالكيفية وخلال الميعاد المضروب من شأنه أن يؤدى الى توقيع غرامة تأخير على المورد .

ولما كان النائب من استعراض كتاب رئيس الادارة المركزية للشئون التجارية بالهيئة العامة للشئون المطابع الاميرية رقم ٢١/١٧٨ بتاريخ ٢٦/٥/١٩٩٣ الذى تضمن بياناً لبرنامج التوريد الذى تم وفقاً له توريد المطبوعات محل أمر التوريد رقم ٣٩/٩٢/١ ، النائب ، أن الهيئة العامة للشئون المطابع الاميرية لم تلتزم ببدء التوريد فى موعده ، اذ كان عليها

توريد أول دفعة فور اكتمال الشهر الأول الذي يبدأ اعتبارا من ١٩٩٢/١١/١٢ ، بيد انها لم تبدأ التوريد فعلا الا اعتبارا من ١٩٩٣/١/١٦ - بالنسبة لمحل الأمر من مطبوع « عقد اشتراك التليفون » ، واعتبارا من ١٩٩٣/٢/١ - بالنسبة لمحل الأمر من مطبوع نموذج « نشاطكرم الأحزان » ، بالإضافة الى أن أول دفعة جرى توريدها من المطبوعين تقل كثيرا عن الكمية الواجب توريدها طبقا لأمر التوريد الذي يوجب التوريد على دفعات متساوية شهريا ، ومن ثم فإن قيام الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية بتوقيع غرامة تأخير على الهيئة المورده ، والحالة هذه ، يكون قد صادف صحيح سنده ، ولا تتريب عليه ، ويكون ما تطالب به الهيئة الأخيرة من استرداد غرامة التأخير الموقعة عليها في هذا الشأن ، وتبلغ ٣٧٧٠ جنيها غير قائم على سند صحيح بظاهره ، اذ كان جديرا بها أن تلتزم ببده التوريد في موعده وأن يتم على دفعات متساوية شهريا .

ومن حيث أنه عن غرامة التأخير الموقعة على المطبوع « دفتر ٧٥ ع ٠ ح » محل أمر التوريد رقم ٤٩/٩٢/١ ، فلما كان الثابت من الأوراق أن الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية قد تقاعست عن دفع ما استمسكت به الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية من أن تأخيرها في التوريد عن الميعاد المحدد بامر التوريد مرجعه الى تأخر الهيئة الأولى في اعتماد بروفة المطبوع وردھا للهيئة الموردة في حينه ، وكذا تقاعسها عن اقامة الدليل على أن المدة التي تأخرتها في الاعتماد لا تضاف الى مدة التوريد المتفق عليها .

وكان الثابت أيضا أن مدة التأخير في توريد المطبوع محل ذلك الأمر تقل عن المدة التي تأخرتها الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية في اعتماد البروفة ، ومن ثم يعد التوريد ، طبقا للقواعد الحاكمة للعلاقة بين الطرفين ، والحالة هذه ، قد تم في الميعاد ولا تأخير فيه ، الأمر الذي تنتفى معه دواعي وأسباب توقيع غرامة تأخير ، مما يلزم معه الزام الهيئة قرش جنيه

الأخيرة برد مبلغ ٧٩٥٠ قيمة غرامة التأخير الموقعة في شأن أمر التوريد رقم ٤٩/٩٢/١ .

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع الى :

أولاً : رفض المطالبة المقدمة من الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية باسترداد مبلغ غرامة التأخير عن أمر التوريد رقم ٣٩/٩٢/١ ومقداره ٣٧٧٠ جنيه « ثلاثة آلاف وسبعمائة وسبعون جنيهاً من الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية » .

ثانياً : إلزام الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية برد مبلغ غرامة التأخير ومقداره ٧٩٥٠ « تسعة وسبعون جنيهاً وخمسون قرشاً » عن أمر التوريد رقم ٤٩/٩٢/١ الى الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية .

« فتوى رقم ١٩٨ بتاريخ ١٩٩٥/٣/٢٣ جلسة ١٩٩٥/٣/١٥ ملف رقم ٢٥٠٠/٢/٣٢ » .

جلسة ١٥ من مارس سنة ١٩٩٥

- الجمعية العمومية للسمى الفتوى والتشريع - ما يدخل في اختصاصها - ابداء الراى -
 الملزم فى الأئزعة التى تشب بين الجهات الادارية - الالتزام بتنفيذ .
 المادة ٦٦ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ .

(اخصى التشريع الجمعية العمومية بابداء الراى مسببا فى الأئزعة التى تشب بين
 الجهات الادارية بعضها البعض وذلك بدلا عن استعمال الدعوى كوسيلة لحماية الحقوق
 وفى المنازعات واضفى التشريع على رايها صفة الاكزام للجانبين حسما لوجه النزاع وقطعا
 له ولم يعط لجهة ما حق التعقيب عليه او معاودة النظر فيه حتى لا يتجدد النزاع الى
 ما لا نهاية واذا تسوى الجمعية العمومية على قمة اجزوة الفتيا داخل الدولة لا يسوغ ان
 يكون الراى الصادر عنها محلا لجدل او مساوية او امتناع عن تطبيقه اذا لم يصادف قبولا
 ويتمين على الجهة الادارية الا تتقاعس عن تنفيذه عن اى وجه من الوجوه وان تجرد عن مثل
 هذا التصرف الذى قد يستتبع وجه المسؤولية عنه وعلى الجهة الادارية التى صدر الراى لصالحها
 حال استمرار امتناع الجهة الادارية الأخرى عن تنفيذه الا تقعد عن ابلاغ الجهات الرئاسية
 وتحريك ولايتها فى هذا الامر وضما له فى نصابه وليس ثم من مندرجه فى وجوب انصاف
 الجهات الادارية الى تنفيذ الختام الجمعية العمومية وعدم مخالفتها او الامتناع عن تنفيذه
 او الانحراف عنه حرصا على ان يسود القانون وتكفل الشرعية تصرفاتها التزاما بصحيح تلك
 المقترحات - تطبيق - انتهت الجمعية العمومية الى التزام محافظة القاهرة بتنفيذ ما انتهت اليه
 الجمعية العمومية من راي ملزم بجلستها المنعقد بتاريخ ١٩٩٣/٤/٤ .

استعرضت الجمعية العمومية افتاءها الصادر بجلستها المنعقدة فى
 ٤ من ابريل سنة ١٩٩٣ الذى خلصت فيه الى احقية الهيئة العامة
 للخدمات البيطرية فى التصرف فى ارض محجر زين المابدين وايداع
 منها فى الحساب المخصص لفرض اقامة محاجر بيطرية بديلة ، وذلك
 بسند من احكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٩ الذى
 خصصت بمقتضاه للهيئة حصيلة بيع اراضى المحاجر الواقعة داخل
 الكتلة السكنية التى لم تعد صالحة لتحقيق الغرض الذى رصدت له
 وذلك لاستخدامها فى اقامة محاجر بيطرية بديلة ، ومنح الهيئة العامة
 للخدمات البيطرية سلطة التصرف فى هذه الاراضى التى انتهى تخصيصها
 للمنفعة العامة ، وقد ورد بهذا الافتاء فى عبارة واضحة قاطعة الدلالة
 انه لا اختصاص لمحافظة القاهرة فى هذا الشأن ، وانه لا محل للاحتجاج
 بالمادة ٤ من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٩١ فى شأن بعض الاحكام المتعلقة
 باملاك الدولة الخاصة والتى تنص على أن « تتولى وحدات الادارة المحلية -

كل في نطاق اختصاصها ادارة واستغلال والتصرف في الاراضى المملوكة للبناء المملوكة لها أو للدولة ، اذ ينحصر تطبيقها عن الحالة التي ترصد فيها حصة بيع الاراضى التي تنتهى تخصيصها للمنفعة العامة لاستخدام محدد والتي تنولى الجهة التي يقرر لها هذا الحق سلطة التصرف فيها على مثل الحالة المعروضة .

ولاحظت الجمعية العمومية من استعراض عناصر الموضوع المائل واستظهاره أن الأمر انما ينطوى على نزاع بين الهيئة العامة للخدمات البيطرية ومحافظة القاهرة حول أرض محجر زين العابدين البيطرى وأن الجمعية سبق لها حسم هذا النزاع برأى ملزم وأن طلب طرح الموضوع المائل على الجمعية باستنهاض ولايتها لنظره انما يرتبط ارتباطا وثيقا بهذا النزاع ومن توابعه فى ضوء ما جرى من تصرف فى أرض محجر زين العابدين وعدم أداء ثمنها للهيئة .

واستظهرت الجمعية العمومية من نص المادة ٦٦ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ - وعلى نحو ما استقرت عليه - أن المشرع احتص الجمعية العمومية بإبداء الرأى مسببا فى الأنزعة التي تشهب بين الجهات الادارية بعضها البعض وذلك بدلا عن استعمال الدعوى كوسيلة لحماية الحقوق وفض المنازعات ، وأضفى المشرع على رأيا صفة الالتزام للجانبين حسما لأوجه النزاع وقطعا له ولم يعط لجهة ما حق التعقيب عليه أو معاودة النظر فيه حتى لا يتجدد النزاع الى ما لا نهاية ، وأن الجمعية العمومية اذ تستوى على القمة بين أجهزة الفتيا داخل الدولة بحكم تشكيلها العالى وما يرتبط به من أمانات لا يسوغ أن يكون الرأى الصادر عنها والذي تكشف به عن صحيح حكم القانون محلا لجدل أو مساومة أو امتناع عن تطبيقه اذا لم يصادف قبولا ، ويتعين على الجهة الادارية ألا تتقاعس عن تنفيذه على أى وجه من الوجوه وأن تتجرد عن مثل هذا التصرف الذى قر يستثير وجه المسئولية عنه ، وعلى الجهة الادارية الذى صدر الرأى لصالحها حال استمرار امتناع الجهة الادارية الأخرى عن تنفيذه ألا تقعد عن ابلاغ الجهات الرئاسية وتحريك ولايتها فى هذا الأمر وضما له فى نصابه ، وليس ثم من منسوحة فى وجوب انصياع الجهات الادارية الى تنفيذ افتاء الجمعية العمومية وعدم مخالفته أو الامتناع عن تنفيذه أو الانحراف عنه حرصا على أن يسود القانون وتغلف الشرعية تصرفاتها التزاما بصحيح تلك المتطلبات .

وخلصت الجمعية العمومية ما تقدم جميعه انه نزولا عند مقتضى
الرأى الملزم الصادر من الجمعية العمومية فى هذا الشأن ، فان سلطة
التصرف فى الاراضى التى انتهى تخصيصها انما تنعقد للهيئة وحدها ،
ولا اختصاص لمحافظة القاهرة فى ذلك ، بيد أنه ازاء ما جرى من تصرف
فى ارض مجبر زين العابدين بإجراء انفردت به المحافظة بمناى عن
الهيئة صاحبة التصرف فى تلك الأرض وارتضاء الهيئة قبول ارض
بديلة بمنطقة البساتين ، فلا مندوحة والحال كذلك من تقدير ثمن
القطعتين باتفاق كل من الهيئة والمحافظة سواء بواسطة لجنة مشتركة
من الطرفين أو اللجنة العليا لتأمين اراضى الدولة ، ويقع من ثم على
المحافظة تبعا لذلك الالتزام بأداء ما عسى أن يسفر عنه التقدير من فروق
مالية فى ثمن قطعتى الأرض *

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى التزام
محافظة القاهرة بتنفيذ ما انتهت اليه الجمعية العمومية من رأى ملزم فى
هذا الخصوص ، وأحقية الهيئة فى استثناء ما عسى أن يكون هناك من
فروق مالية فى قيمة قطعتى الأرض فى الحالة المعروضة *

(فتوى رقم ١٩٩ بتاويخ ١٩٩٥/٣/٢٥ جلسة ١٩٩٥/٣/١٥ ملف رقم
٢٥٥٧/٣/٣٢) *

جمعيات - جمعيات تعاونية استهلاكية - المقصود بالجمعيات التي يجوز لها إنشاء معاهد
عالية خاصة .

المادة (٥) من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٠ . في شأن تنظيم المعاهد العالية
للخزافة .

(أن الجمعيات المشككة وفقا لأحكام القانون تندرج في عداد الجهات التي أجاز المشرع
أن يكرن لها معهد عال خاص ومناطق حكم الجواز في شأنها أن تكون مشككة وفقا لأحكام
القانون ومفاد عبارة الجمعيات المشككة وفقا لأحكام القانون الواردة بالمادة السالفة يقتصر
على الجمعيات التي يحكم تنظيمها قانون الجمعيات والمؤسسات الخاصة الصادر بالقانون
رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٤ دون غيرها من الجمعيات التعاونية استهلاكية كانت أو إنتاجية -
مؤدى ذلك لا يجوز للجمعيات التعاونية الاستهلاكية ومنها الجمعية التعاونية الاستهلاكية
للثقافة والخدمات الاجتماعية إنشاء معهد عال خاص) .

تبين للجمعية العمومية أن المادة (٥) من القانون رقم ٥٢ لسنة
١٩٧٠ أشار إليه تنص على أن « يشترط في صاحب المعهد العالي
الخاص : ١ - أن يكون من الأشخاص الاعتبارية العامة أو من الوحدات
الاقتصادية التابعة للمؤسسات العامة ، أو من النقابات ، أو من الجمعيات
المشككة وفقا لأحكام القانون ، المتمتعة بجنسية الجمهورية العربية
المتحدة أو جنسية إحدى الدول العربية بشرط المعاملة بالمثل » ، الأمر
الذى من مفاده أن الجمعيات المشككة وفقا لأحكام القانون تندرج في
عداد الجهات التي أجاز المشرع أن يكون لها معهد عال خاص . ومناطق
حكم الجواز في شأنها أن تكون مشككة وفقا لأحكام القانون ، وفى إطار
من ذلك يفلو جليا أن يبين وجه الرأى فى الموضوع المائل منوط بتحديد
المقصود بعبارة « الجمعيات المشككة وفقا لأحكام القانون » آتفة البيان .

والناصل أن المستفاد من استعراض أوضاع النظام القانونى
المصرى فى شأن الجمعيات عموما بما فيها الجمعيات التعاونية ، أن لكل
من تعبيرى « الجمعيات » و « الجمعيات التعاونية » فى هذا النظام مفهومه
ودلالته الخاصة ، التى تستقل عن دلالة ومفهوم التعبير الآخر ولا تتداخل
معه ، على نحو يأتى معه ذكر أحدهما مقصورا عليه لا ينبسط الى شموله
كل أو جزء أو أحد عناصره . وآية ذلك أن المشرع أقر لكل كيان قانونى
من الكيانات التى يدل عليها كل تعبير منهما قانونا خاصا ينظم شؤونه

انشاء واستمرارا وانتهاء . فالجمعيات يحكمها قانون الجمعيات والمؤسسات الخاصة بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٤ ، في حين يحكم الجمعيات التعاونية وينظم شئونها قانون الجمعيات التعاونية رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ ، ثم صدر قانون التعاون الاستهلاكي الصادر بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٥ منظما لشئون الجمعيات التعاونية الاستهلاكية وقانون التعاون الإنتاجي الصادر بالقانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٥ منظما لشئون الجمعيات التعاونية الانتاجية . ولكل نظام قانوني من تلك الأنظمة نطاقه الذي يحكم سريانه ، فلا ينسبط الى الطاقة التي يحكمها النظام الآخر الا بنص يقصد الى ذلك ، وهو ما لجأ اليه المشرع فعلا في المادة (١) من قانون الجمعيات التعاونية المشار اليه التي تنص على أن « تخضع الجمعيات التعاونية لأحكام قانون الجمعيات فيما لم يرد به نص خاص في هذا القانون » اذ لولا هذا النص ما كان من سبيل الى استثناء الأحكام التي يرصدها قانون الجمعيات والمؤسسات الخاصة الصادر بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن من شئون الجمعيات التعاونية .

ومن حيث أن المشرع ما انفك عاكفا على مراعاة التفرقة المشار اليها في العديد من التشريعات ، نذكر منها المادة (١/٨٩) من قانون الضرائب على الدخل الصادر بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ التي تنص على أن « على الجهات المبينة فيما بعد أن تخصم من كل مبلغ يزيد على ٠٠٠ : ١ - وزارات الحكومة ومجالها ٠٠٠ والجمعيات التعاونية والمؤسسات الصحفية ٠٠٠ والجمعيات والمكاتب المهنية ٠٠٠ » والمادة (١/٣٧) من القانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ بتعديل أحكام قانون الضرائب على الدخل الصادر بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ التي تنص على أن « على الجهات المبينة فيما بعد أن تخصم من كل مبلغ ٠٠٠ : ١ - وزارات الحكومة ٠٠٠ والجمعيات التعاونية والمؤسسات الصحفية ٠٠٠ ودور النشر بالقطاع الخاص والجمعيات على اختلاف أغراضها ٠٠٠ » وكذا المادة (٢١) من قانون حماية القيم من العيب الصادر بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ التي تنص على أن « يتعين على الجهات المختصة بالاشراف على الانتخابات لمضوية المجالس الشعبية المحلية أو لرئاسة أو عضوية مجالس ادارة التنظيمات النقابية أو الاتحادات أو الأندية والهيئات أو الشركات العامة أو المؤسسات الصحفية أو الجمعيات بجميع صورها بما فيها الجمعيات التعاونية والأرباب إخطار المدعي الاشتراكي بأسماء المرشحين ٠٠٠ » لذلك حرص المشرع على استخدام التعبيرين جنباً الى جنب كلما أراد الحديث عن الجمعيات والجمعيات التعاونية معا .

ومن حيث أن المشرع على مدى من تلك التفرقة أصدر القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٠ ، ومن ثم فإن مفاد عبارة « الجمعيات المشكّلة وفقاً لأحكام القانون » ، الواردة بالمادة (٥) منه يقتصر على الجمعيات التي يحكم تنظيمها قانون الجمعيات والمؤسسات الخاصة الصادر بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ ، دون غيرها من الجمعيات التعاونية استهلاكية كانت أو إنتاجية . وبالتالي فإنه لا يجوز للجمعيات التعاونية الاستهلاكية ومن بينها الجمعية المعروضة حالتها ، أن يكون لها معهد عال خاص .

لذلك

انتهت الجمعية الصومية لقسمي الفتوى والتشريع الى عدم جواز قيام الجمعية التعاونية الاستهلاكية المصرية للثقافة والخدمات الاجتماعية - في الحالة المعروضة - بإنشاء معهد عال خاص .

(فتوى رقم ٢٠٠ بتاريخ ١٩٩٥/٣/٢٥ جلسة ١٩٩٥/٣/١٥ ملف رقم ٤٠١/٣/٤٧) .

عاملون مدنيون بالدولة - جزاء تاديبى - اللائحة المالية للميزانية والحسابات - تاديب .

المادة (٧٩) من اللائحة المالية للميزانية والحسابات - منط أعمالها أن تكون لمة من حوادث الاختلاس أو السرقة أو الإهمال ، يترتب عليها الحاق خسارة بالخزانة العامة ، فالأثر المترتب على الحادثة هو الذى يحدد مدى اندراجها فى نطاق الحوادث التى يتحقق بها منط أعمال هذا الحكم بحيث إذا انتفى تحقيق الضمانة أصلا نتيجة لوقوع حادثة من الحوادث المشار إليها فقط انتفى وجه اتخاذ تلك التدابير - فإذا ما تحقق ذلك المنط صار اتخاذ التدابير المحددة بتلك المادة أمرا لازما بمجرد العلم بالحادثة وبعبء ما تكشف عنه هذه التدابير أو يتم التوصل إليه كآثر لاتخاذها يتم تحديد مسؤولية المتهم على ضوء ما يسفر عنه التحقيق الذى يعجرى فى هذا الخموس - الأمر الذى من مقتضاها أن أعمال حكم المادة المشار إليه يجب أن يسبق دائما تقرير المسؤولية الادارية للمتهم ، لأن كانت تلك المسؤولية قد تعددت فعلا ، وبات القرار الصادر بتوقيع الجزاء حصينا بانقضاء مواعيد الطعن لم يعد من ثم موجب قانونا للمطالبة باتخاذ التدابير سائلة الدكر - تطبيقي .

استبان للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة (٧٩) من اللائحة المالية للموازنة والحسابات تنص على أن « بمجرد علم رئيس المصلحة بحادثة من حوادث الاختلاس أو السرقة أو الإهمال . . . التى تترتب عليها خسارة على الخزانة ، حتى فى الأحوال التى تكون المصلحة قد استردت المبالغ المختلسة أو المسروقة أو المفقودة يتخذ رئيس المصلحة التدابير الآتية بلا ابطاء : - أولا : تأليف لجنة من أعضاء من غير العاملين المسئولين عن مراجعة أو مراقبة أعمال المتهم ولا ممن يمتون إليه بصلة ما . . . ، وتكلف هذه اللجنة بالآتى :

١ - فحص أعمال المتهم فى جميع سننى خدمته بالتسلسل من تاريخ وقفه عن العمل حتى التاريخ الذى يثبت انه بدأ فيه التلاعب أو الاختلاس سواء أكان ذلك فى المصلحة التى ظهر فيها الحادث أم فى غيرها من المصالح التى يكون قد سبق له العمل فيها على أن يطلب الى تلك المصالح تشكيل لجان ادارية من قبلها لتتولى فحص أعمال المتهم أثناء عمله بكل منها .

- ٢ - دراسة الطرق التي اتبعت في ارتكاب الحادث .
- ٣ - تحرى الأسباب التي سهلت وقوع الحادث وعلى الأخص ما يتعلق منها بنقص أن وجد في أنظمة العمل .
- ٤ - حصر جميع المبالغ المختلسة أو المفقودة وأنواعها .
- ٥ -

ثانيا : وقف من تقع عليه التهمة من العاملين ووضعهم تحت المراقبة .

ثالثا : ارسال اخطار ابتدائي لوزارة المالية « الادارة العامة للتفتيش » عن طريق مكتب المدير المالي أو المراقب المالي مشفوعا بالبيانات الآتية :

- ١ - اسم المتهم ووظيفته .
- ٢ - تاريخ ظهور الحادث وتأليف اللجنة الادارية .
- ٣ - تاريخ وقف المتهم عن عمله .
- ٤ - ظروف الحادث وكيفية اكتشافه .
- ٥ - قيمة الخسارة التي ظهرت مبدئيا ونوعها .

هذا ولا يبلغ لوزارة المالية من حوادث الاهمال المنوه عنها بصدر هذه المادة الا الحوادث التي تنتج عنها خسارة للخزينة بمعنى أن تكون المبالغ التي وقع فيها الخطأ قد تم صرفها فعلا ولو كانت هذه المبالغ قد استردت فيما بعد . أما الحوادث التي تكشف قبل الصرف ، ، ، ، ،

رابعا : ابلاغ النتيجة الأولية التي تصل اليها اللجنة الى النيابة العمومية .

خامسة : ابلاغ المؤسسة المصرية العامة للتأمين ...

وبمجرد الانتهاء من التحقيقات الادارية يرسل الى المؤسسة العامة المذكورة صورة من تقرير لجنة الفحص مشفوعة بصور محاضر التحقيق الذي عمل من الحادث

واستظهرت الجمعية العمومية ، مما تقدم ، أن مناط أعمال حكم المادة « ٧٩ » المشار اليها ، بما يفرضه من وجوب اتخاذ تدابير بعينها أن تكون ثمة حادثة من حوادث الاختلاس أو السرقة أو الاهمال

يترتب عليها الحاق خسارة بالخزانة العامة ، فالأثر المترتب على الحادثة هو الذي يحدد مدى اندراجها في نطاق الحوادث التي يتحقق بها مناح أفعال هذا الحكم ، بحيث اذا انتفى تحقق الخسارة أصلاً نتيجة لوقوع حادثة من الحوادث المشار إليها فقد انتفى وجه اتخاذ تلك التدابير . كما استظهرت أنه إذا ما تحقق ذلك المنأص صار اتخاذ التدابير المحددة بتلك المادة أمراً لازماً بمجرد العلم بالحادثة ، وبحسب ما تكشف عنه هذه التدابير أو يتم التوصل إليه كأثر لاتخاذها يتم تحديد مسؤولية المتهم على ضوء ما يسفر عنه التحقيق الذي يجري في هذا الخصوص . الأمر الذي من مقتضاء أن أعمال حكم المادة المشار إليه يجب أن يسبق دائماً تقرير المسؤولية الإدارية للمتهم ، فان كانت تلك المسؤولية قد تجددت وفضلاً عن ذلك بات القرار الصادر بتوقيع الجزاء حصيناً بانقضاء مواعيد الطعن عليه لم يعد ثم من موجب قانوناً للمطالبة باتخاذ التدابير سالفة الذكر .

ولما كان الثابت على ما سبق أنه لم يترتب على الخطأ المنسوب للمعروضة حالته الحاق خسارة بالخزانة ، إذ المبلغ الذي أخص به نفسه ، ثم عاد ورده ، إنما هو مخصص فعلاً للعاملين بالإدارة كحوافز وكان يتعين توزيعه بالكامل عليهم دون أن يستبقى منه شيئاً للخزانة ، وبالتالي فإن ما تردى فيه يغدو غير مندمج في نطاق الحوادث التي يتحقق بها مناح أعمال حكم المادة « ٧٩ » آنفة البيان . بالإضافة إلى أنه وقد تقررت المسؤولية الإدارية للمعروضة حالته فعلاً ، وذلك بمجازاته بعقوبة التنبيه ، وصدورة قرار الجزاء حصيناً ، مما يحول قانوناً دون سحبه أو الغائه لمعاودة مسأله ، ومن ثم فقد فات أوان النظر في أعمال حكم تلك المادة في الحالة الماثلة .

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى أنه لا وجه لأعمال حكم المادة « ٧٩ » من اللائحة المالية للموازنة والحسابات في الحالة المعروضة .

د فتوى رقم ٢٣٠ في ١/٤/١٩٩٥ جلسة ٢٢/٣/١٩٩٥ ملف رقم ١٣٠٤/٤/٨٦ ، .

جلسة ٢٢ من مارس سنة ١٩٩٥

صناديق - صناديق خاصة - صناديق تحسين الخدمات بالمستشفيات والوحدات الطبية
الملحقة بالمجالس المحلية .

حساباتها - ولاية مالية .

القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١ بشأن المحاسبة الحكومية - خضوع صناديق تحسين الخدمة بالمستشفيات والوحدات الطبية الملحقة ب وحدات الادارة المحلية الى رقابة ممثل وزارة المالية بها يشمل اختصاصهم بالتوقيع نائيا على الشيكات الصادرة عن هذه الصناديق
المشرع رغبة منه في تدعيم الرقابة المالية على الانفاق قبل الصرف ، واحكام الرقابة على المال العام ايرادا ومصروفا ، بالإضافة الى غير ذلك من الاهداف والاعتبارات ، استند الى وزارة المالية القوامه على شئون الخزنة العامة ولاية الرقابة المالية قبل الصرف على تنفيذ موازنة بعض الجهات ، ومن بينها ، وحدات الادارة المحلية بجميع التشكيلات التي يتكون منها هيكلها الإداري وما يتبعها من تنظيمات تقوم على تحقيق اغراض معينة مما تقوم عليه تلك الوحدات وترتبط بها ارتباط القرع بالأصل ، وتؤدي الوزارة هذا الدور من خلال ممثلها بتلك الوحدات الذين عقد لهم المشرع دون غيرهم الاختصاص بالتوقيع الثاني على الشيكات . وأذن الصرف كاحد الأدوات التي قدر المشرع لزومها حتى تحقق الرقابة اثرها ، اذ من غير هذا التوقيع يمكن للجهات الخاضعة للرقابة ان تنفذ منها او ان تلتفت حولها .
وسمى من المشرع الى بسط نطاق تلك الرقابة لما لها من اثر ايجابي فعال في حماية اموال الدولة وترشيد انفاقها في الأوجه المقرره لذلك ، على جهات لم تكن تخضع أصلا لقانون المحاسبة الحكومية قبل تعديله بالقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٩٢ ، على نحو باتت معه الصناديق والحسابات الخاصة خاضعة أيضا لتلك الرقابة ، طبقا للقواعد المطبقة بها ، وبما لا يخل بمضمون الرقابة التي عينها المشرع في قانون المحاسبة الحكومية الذي يحتل مرتبة اعل في سلم تدرج القواعد القانونية - تطبيق .

استبان للجمعية العمومية لنفسى الفتوى والتشريع أن المادة « ١ »
من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١ - بشأن المحاسبة الحكومية تنص على
أن « تسرى أحكام هذا القانون على وحدات الجهاز الإداري ووحدات
الحكم المحلي والهيئات العامة الخسمية وكافة الأجهزة الأخرى التي تشملها
الموازنة العامة للدولة ، كما تسرى أحكامه على الجهات التي تتضمن
القوانين والتقرارات الصادرة بشأنها . قواعد خاصة فيما لم يرد بشأنه
نص خاص في القوانين واللوائح المذكورة ويطلق على الوحدات والهيئات
والأجهزة التي تسرى عليها . أحكام هذا القانون « الجهات الإدارية » .
وتنص المادة « ٢ » على أن « يقصد بالمعتمدية الحكومية في تطبيق أحكام
هذا القانون القواعد التي تلتزم بها الجهات الإدارية في تنفيذ الموازنة

العامة للمولة وتأثيراتها وتسجيل وتبويب العمليات المالية التي تجريها وقواعد الرقابة المالية قبل الصرف ونظم الضبط الداخلي وإظهار وتحليل النتائج ٠٠٠ » . وتنص المادة ٣٠ « على أن » تهدف المحاسبة الحكومية بصفة أساسية إلى تحقيق الأغراض الآتية : - الرقابة المالية قبل الصرف ونظم الضبط الداخلي بالنسبة للأموال الجهات الإدارية أو الأموال التي تديرها سواء كانت إيرادات أو أصولا أو حقوقا ٠٠٠ » ، في حين تنص المادة (١٩) من القانون ذاته - الواردة بالباب الثاني الخاص بالرقابة المالية والضبط الداخلي - على أن » تختص وزارة المالية بالرقابة المالية قبل الصرف على تنفيذ الموازنة الجهات الإدارية وتتم الرقابة عن طريق ممثل هذه الوزارة ، ولهم في سبيل ذلك حق الاطلاع على جميع المستندات ولو كانت سرية ٠٠٠ » . وتنص المادة (٢٠) على أن » يتبع وزارة المالية مراقبو عموم ومديرو الحسابات وكلائهم الذين يشرفون على أعمال الحسابات بالجهات الإدارية ويكون لهم حق التوقيع الثاني على الشيكات واذون الصرف وذلك وفق النظام المحاسبي المتبع في تلك الجهات » . وتنص المادة (٢) من القانون المشار اليه معديا بالقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٩٢ على أن » تقوم وزارة المالية بإجراء الرقابة قبل الصرف على حسابات جميع الهيئات العامة الاقتصادية والصناديق والحسابات الخاصة ، طبقا للقواعد المطبقة في هذه الجهات » .

كما تبين للجمعية العمومية أن المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٤٤٤ لسنة ١٩٦٥ بشأن تنظيم وإدارة المستشفيات والوحدات الملحقة بالمجالس المحلية تنص على أن » يكون للمستشفيات والوحدات الملحقة بالمجالس المحلية والتي يصدر بها قرار من وزير الإدارة المحلية ووزير الصحة استقلال مالي وإداري على النحو المبين بالمواد الآتية » . وتنص المادة الثانية منه على أن » ينظم العمل بالمستشفيات والوحدات المشار إليها بالمادة الأولى لائحة أساسية يصدر بها قرار من وزير الإدارة المحلية ووزير الصحة تتضمن قواعد إدارتها والقواعد الفنية والمالية دون التقيد باللوائح والقواعد المالية وغيرها المنظمة للمصالح الحكومية » . وتنص المادة الثالثة من القرار ذاته على أن » يكون لكل مستشفى أو وحدة من المستشفيات أو الوحدات المشار إليها في المادة الأولى ميزانية خاصة فرعية وحساب مالي منفصل ٠٠٠ » . ويتجانب الميزانية السنوية يكون لكل مستشفى أو وحدة صندوق تخصص حصيلته لتمويل الخدمة وتتكون إيراده من الإيرادات الخاصة التي تحصلها المستشفى أو الوحدة نظير تقديمها خدمات علاجية ٠٠٠ ويكون

الاتفاق من هذه الإيرادات طبقاً للقواعد التي تتضمنها اللائحة الأساسية المشار إليها في المادة الثانية ، وتنص المادة الأولى من قرار وزير الصحة ووزير الدولة للإدارة المحلية رقم ٦٩٨ لسنة ١٩٦٥ في شأن إنشاء صندوق لتحسين الخدمة بالمستشفيات والوحدات الطبية الملحقة بالمجالس المحلية وإيراداته على أن « ينشأ بكل من المستشفيات والوحدات الطبية التي تطبق عليها أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٤٤٤ لسنة ١٩٦٥ المشار إليه صندوق لتحسين الخدمة » . وتنص المادة (١) من اللائحة الأساسية للمستشفيات والوحدات الطبية التابعة لوحدات الإدارة المحلية الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء والوزير المختص بالإدارة المحلية ووزير الصحة رقم ٣ ج لسنة ١٩٨٨ على أن « يشكل مجلس إدارة المستشفى بقرار من المحافظ المختص أو من يفوضه » . وتنص المادة (١٥) منها على أن « يتولى مجلس إدارة كل مستشفى تنظيم الصرف من حصيلة صندوق تحسين الخدمة في حدود النسبة الموضحة بالمادة (١٤) من هذه اللائحة وطبقاً للقواعد الآتية » . وبينما تنص المادة (١٦) من تلك اللائحة على أن « يختار مجلس الإدارة من بين الأعضاء من يكون له حق التصويت على الشيكات توقيماً ثانياً أما التوقيع الأول فيكون لرئيس المجلس » .

واستظهرت الجمعية العمومية ما تقدم ومن سابق افتتاحها الصادر بجلسته ١٩٩٣/٦/٢٠ (فتوى رقم ٥٩٥ بتاريخ ١٩٩٣/٧/٣١ - ملف رقم ١٢٣٦/٤/٨٦) ، أن المشرع رغبة منه في تدعيم الرقابة المالية على الاتفاق قبل الصرف ، وأحكام الرقابة على المال العام إيرادات ومصروفات ، بالإضافة إلى غير ذلك من الأهداف والاعتبارات ، أسند إلى وزارة المالية المقومة على شؤون الخزينة العامة ولاية الرقابة المالية قبل الصرف على تنفيذ موازنة بعض الجهات ، ومن بينها ، وحدات الإدارة المحلية بجميع التشكيلات التي يتكون منها هيكلها الإداري ، وما يتبعها من تنظيمات . تقوم على تحقيق أغراض معينة مما تقوم عليه الوحدات ، وترتبط بها ارتباط الفرع بالأصل . وتؤدي الوزارة هذا الدور من خلال مثلثها بتلك الوحدات الذين عقد لهم المشرع ، دون غيرهم الاختصاص بالتوقيع الثاني على الشيكات وأذن الصرف ، كأحد الأدوات التي قدر المشرع لزومها حتى تحقق الرقابة أثرها إذ من غير هذا التوقيع يمكن للجهات المخاضعة للرقابة أن تنفلت منها أو تلتف حولها . كما استظهرت الجمعية العمومية أنه سعياً من المشرع إلى بسط نطاق تلك الرقابة ، لا لها من أثر إيجابي فعال في حماية أموال الدولة وترشيدها في الأوجه

المعروفة لذلك ، من مجال اختصاص وزارة المالية في الرقابة المالية قبل الصرف الى حسابات جهات لم تكن تخضع اصلا لقانون المحاسبة الحكومية آنف البيان قبل تعديله بالقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٩٢ ، على نحو باتت معه الصناديق والحسابات الخاصة خاضعة أيضا لتلك الرقابة ، طبقا للقواعد المطبقة بها ، وبما لا يخل بضمون المراقبة وبأدواتها التي عينها المشرع في قانون المحاسبة الحكومية الذي يحتل مرتبة أعلى في سلم تدرج القواعد القانونية ؛

والحاصل أن صناديق تحسين الخدمة بالمستشفيات والوحدات الطبية بحساباتها ملحقة بوحدات الادارة المحلية ، انما تدرج في عداد الجهات المخاطبة بأحكام القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١ المشار اليه ، ومن ثم تخضع للرقابة قبل الصرف في الاطار والحدود المرسومة قانونا ، والتي من مقتضياتها أن الاختصاص بالتوقيع توقيما (ثانيا) على الشيكات واذن الصرف الصادرة عن تلك - الصناديق والوحدات معقود لممثلي وزارة المالية - ولا شبهة في ذلك بمقولة ان اللائحة الأساسية للمستشفيات والوحدات الطبية التابعة لوحدات الادارة المحلية جعلت لمجلس ادارة المستشفى ولاية الاختيار من له حق التوقيع على الشيكات توقيما (ثانيا) ، لا تقوم شبهة في ذلك اذا ما تضمنته تلك اللائحة في هذا المجال ، والصادرة نفاذا لقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٤٤٤ لسنة ١٩٦٥ سائل البين يحد مداه في الحدود التي لا تتعارض مع نص قانوني يحتل مرتبة أعلى في سلم تدرج القواعد القانونية ، ولما كانت المادة (٢٠) من قانون المحاسبة الحكومية حجزت ذلك الاختصاص لممثلي وزارة المالية ، وبالتالي يكون حكمها واجب الأعمال دون غيرها من اللوائح ، وهو ما ينسحب أيضا على الصناديق والحسابات الخاصة المشار اليه بالمادة (٢٣) من القانون ذاته معذلا بالقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٩٢ .

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع تأكيدا لافتائها السابق ، الى خضوع صناديق تحسين الخدمة بالمستشفيات والوحدات الملحقة بوحدات الادارة المحلية الى رقابة ممثلي وزارة المالية قبل الصرف ، بما يشمل اختصاصهم بالتوقيع توقيما ثانيا على الشيكات المسحوبة على هذه الجهات ؛

ضريبة - ضريبة عامة على المبيعات - خدمات التشييل للفر - مفهومها - ما يدخل فيها - خدمات النقل المشرع - في قانون الضريبة على المبيعات عرف المفاهيم والمصطلحات الواردة بالمادة (١) منه تعريفا عاما ، وخص مفهوم الخدمة بأنها كل خدمة واردة بالجدول رقم (٢) المرافق للقانون بما يعنى انه عرّف عن تعريف الخدمة العام الجرد ، وشاء أن يضع لكل خدمة يرى شمول الضريبة لها اسما تنفرد به على سبيل التصر والتعيين في الجدول المرافق للقانون والذي يملك رئيس الجمهورية مكتة الاضافة اليه وتعديله ، بيد ان هذه المكتة يتعين أن تكون في اطار ما رسمه المشرع بأن يكون بيان الخدمة بالتقرير المعنى لها وليس بالتعريف العام الجرد الذي لم يشأ المشرع أن يسلك سبيله فيما يتعلق بتحديد الخدمة في تطبيق احكام هذا القانون - نتيجة ذلك أن عبارة خدمات التشييل للفر المضافة الى الجدول رقم (٢) المرافق لقانون الضريبة العامة للمبيعات بقرار رئيس الجمهورية رقم ٧٧ لسنة ١٩٩٢ تضبط بالسباق وتعمل في اطاره ولوجا من باب العموم الذي قصد به الخصوص باعتباره استخلاص عقل لحكم النص الذي ليس أمرا خارجا عنه بما مؤده أن عبارة خدمات التشييل تنحصر في خصوص الخدمات الواردة في القرار المشار اليه ولا تغايب خدمات النقل - تطبيق .

استبان للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة (١) من قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ تنص على انه « يقصد من تطبيق احكام هذا القانون بالألفاظ والمبهمات الآتية التعريفات الموضحة قرين كل منها : ... المكلف : الشخص الطبيعي أو المعنوي المكلف بتحويل وتوريد الضريبة للمصلحة سواء كان منتجا صناعيا أو تاجرا أو مؤديا لخدمة خاضعة للضريبة بلغت مبيعاته حد التسجيل المنصوص عليه في هذا القانون ... السلسلة : كل منتج صناعي سواء كان محليا أو مستوردا ... الخدمة : كل خدمة واردة بالجدول رقم (٢) المرافق ... » وتنص المادة (٢) على أن « تفرض الضريبة العامة على المبيعات على السلع المصنعة المحلية والمستوردة إلا ما يستثنى بنص خاص . وتفرض الضريبة على الخدمات الواردة بالجدول رقم (٢) المرافق لهذا القانون » . كما تنص المادة (٣) من ذات القانون على أن « يكون سعر الضريبة على السلع ١٠ ٪ ، وذلك عدا السلع المبينة في الجدول رقم (٧) المرافق فيكون سعر الضريبة على النسخ المحدد قرين كل منها » ويحدد الجدول رقم (٢) المرافق سعر الضريبة على الخدمات « ويجوز بقرار من رئيس الجمهورية إعفاء بعض السلع من الضريبة وتعديل سعر الضريبة على بعض السلع »

كما يجوز لرئيس الجمهورية تعديل الجداول رقمي (١) و (٢) - المرافقين « وتنص المادة (٦) على أن « تستحق الضريبة بتحقيق واقعة بيع السلعة أو أداء الخدمة بمعرفة المكلفين وفقا لأحكام هذا القانون » . كما تبين للجمعية العمومية أن قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٧ لسنة ١٩٩٢ بتعديل الجداول المرافقين للقانون آنف الذكر نص في المادة (٢) منه على أن تضاف إلى الجدول رقم (٢) الخدمات الواردة بالكشف حرف (ب) المرفق به ومنها خدمات التشغيل للغير بفئة ضريبية ١٠٪ .

كما استعرضت الجمعية العمومية افتاءها السابق الصادر بجلستها المنعقدة بتاريخ ٧ من ديسمبر سنة ١٩٩٤ ، واستظهرت مما تقدم جميعا أن المشرع في قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ وضع تنظيما شاملا للضريبة العامة على المبيعات عين بمقتضاء السلع والخدمات الخاضعة للضريبة ، فأخضع السلع المحلية والمستوردة للضريبة وكذلك الخدمات التي أورد بيانها بالجداول المرافقة للقانون لهذه الضريبة بحيث تستحق الضريبة بتحقيق واقعة بيع السلعة أو أداء الخدمة بمعرفة المكلفين بتحصيلها وتوريثها . وحللت المشرع سعر الضريبة العامة على المبيعات بفئة ١٠٪ من قيمتها ، وذلك فيما عدا السلع المبينة في الجدول رقم (١) المرفق بالقانون فجعل سعر الضريبة على النحو المحدد قرين كل سلعة مدرجة به . بينما أفرد الجدول رقم (٢) للخدمات الخاضعة للضريبة وبيان سعرها . وناط المشرع برئيس الجمهورية إعفاء بعض السلع من الضريبة أو تعديل سعرها . كما أجاز له تعديل الجدولين (١) و (٢) المشار إليهما حذفًا وإضافة .

ولما كان المشرع في قانون الضريبة العامة على المبيعات عرف المفاهيم والمصطلحات الواردة بالمادة (١) منه تعريفا عاما ، وخص مفهوم الخدمة بأنها كل خدمة واردة بالجدول رقم (٢) المرافق للقانون . بما يعني أن المشرع قد عزف عن تعريف الخدمة بالمفهوم العام المجرد ، وشاء أن يضع لكل خدمة يرى شعول الضريبة لها إسما تنفرد به على سبيل الحصر والتعيين في الجدول المرافق للقانون ، والذي يملك رئيس الجمهورية مكتبة الإضافة إليه وتعديله . بيه أن هذه المكتبة يقتضي أن تكون في إطار ما رسمه المشرع بأن يكون بيان الخدمة بالترتيب العيني لها وليس بالتعريف العام المجرد التي لم يشأ المشرع أن يسلك سبيلها فيما يتعلق بتحديد الخدمة في تطبيق أحكام هذا القانون . وفي ضوء من ذلك ينبغي فهم قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٧ لسنة ١٩٩٢ بما

يخوله على الخدمة ويحميه من التليس والتعوض والتعويضات العامة بما مؤده أن عبارة « خدمات التشغيل للغير » المضافة الى الجدول رقم (٢) المرافق لقانون الضريبة العامة على المبيعات بقرار رئيس الجمهورية آنف الذكر تضبط بالسباق وتحتل في إطاره ولوجا من باب العموم الذي قصد به الخصوص باعتباره استخلاص عقل لحكم النص الذي ليس أمرا خارجا عنه . ودلالة ذلك أن المشرع بعد أن عين في الجدول رقم (٢) المرافق للقانون آنف الذكر عددا من الخدمات التي تدخل في عموم التشغيل للغير مثل خدمات الفنادق والمطاعم السياحية وخدمات شركات النقل السياحي والنقل الميكف بين المحافظات ، صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٧ لسنة ١٩٩٢ باضافة خدمات التلفون والتلفراف المحل وخدمات الاتصالات الدولية وخدمات التركيبات والتوصيلات التليفونية ثم أورد عبارة خدمات التشغيل للغير بفتة ضريبة ١٠٪ . وهي عبارة تنص في خصوص الخدمات الواردة في القرار رقم ٧٧ المذكور آنفا وبما مفاده انه قصد بها الخدمات المتعلقة بهذا النوع المشار اليه من قبل وهي الاتصالات المحلية والدولية وتركيباتها وتوصيلاتها ومن ثم لا تخاطب الضريبة المفروضة بالقرار رقم ٧٧ لسنة ١٩٩٢ سالف الذكر خدمات النقل محل النزاع المائل .

والحاصل انه لم يخضع من خدمات النقل لهذه الضريبة بموجب القانون وقرارات رئيس الجمهورية التي صدرت حتى الآن الا ما أورده الجدول رقم (٢) المرافق للقانون آنف الذكر من اخضاع لخدمات شركات النقل السياحي والنقل الميكف بين المحافظات ، دون غير ذلك من خدمات النقل . والحاصل أيضا كما سبقت الإشارة أن القرار رقم ٧٧ لسنة ١٩٩٢ فيما أورده من خدمات التشغيل للغير هو قرار مخصوص الافادة بما يتعلق ببحال الاتصالات وتركيباتها ، ولو قصد المشرع اخضاع الخدمات كلها تقلا ومقاولات وحرفا ومهن وأعمالا وأنشطة وغير ذلك مما ينفسح له هذا العموم بالغ السعة والشمول للدلالة اللغوية للفظ (التشغيل للغير) لا أعوز صاحب القرار التشريعي رئيس الجمهورية أن يؤكد هذا المفاد الضخم بعبارة تحمل على اليقين في ادراك هذا المفاد ، ولما احتاج صاحب القرار من بعده أن يصدر القرار رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٩٣ باضافة خدمات أخرى الى ما يخضع للضريبة والتي تتعلق بتأجير السيارات والبريد السريع وشركات النظافة ولو كان يقصد من القرار السابق رقم (٧٧) لسنة ١٩٩٢ عموم خدمات التشغيل للغير لا احتاج الى اصدار القرار الأخير وبناء عليه لا تخضع الأعمال محل

النزاع المطروح للضريبة العامة على المبيعات بموجب كونها من خدمات التشغيل.

لذلك

انتهت الجمعية لقسمي الفتوى والتشريع الى عدم التزام الهيئة العامة للسلع التموينية بأداء الضريبة العامة على المبيعات عن عمليات نقل القمح في الحالة محل النزاع المعروض وذلك تأكيدا للافتاء الصادر بجلسة ٧ من ديسمبر سنة ١٩٩٤ .

١ فتوى رقم ٢٢٤ في ١/٤/١٩٩٥ - جلسة ٢٢/٣/١٩٩٥ - ملف رقم ٢/٣٢/٢٥٥٢ ()

ضريبة - ضريبة عامة على المبيعات - إعفاء من الضريبة - منتجات المطاحن .

المشرع في قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ وضع تنظيمًا شاملًا للضريبة العامة على المبيعات عن بمقتضاء السلع والخدمات الخاضعة للضريبة . تستحق الضريبة بتحقق واقعة بيع السلعة أو أداء الخدمة بمعرفة المكلفين بتحصيلها - ناط المشرع برئيس الجمهورية إعفاء بعض السلع من الضريبة أو تعديل سعرها - صدور قرار من رئيس الجمهورية بإعفاء منتجات المطاحن من الضريبة العامة على المبيعات فيما عدا الدقيق الفاخر أو المخمر المستورد من الخارج - نتيجة ذلك أن الدقيق الفاخر المحل يظل على إعفائه المقرر على مقتضى قرار رئيس الجمهورية بما لا يسوغ إلغاؤه للضريبة العامة على المبيعات إلا بنص صريح - تطبيق .

استبان للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع المادة (٢) من قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ تنص على أن « تفرض الضريبة الصامة على المبيعات على السلع المصنعة المحلية والمستوردة إلا ما استثنى بنص خاص » وتفرض الضريبة على الخدمات الواردة بالجدول رقم (٢) المرافق لهذا القانون ٠٠ « وأن المادة (٣) تنص على أن « يكون سعر الضريبة على السلع ١٠٪ ، وذلك عدا السلع المبينة في الجدول رقم (١) المرافق فيكون سعر الضريبة على النحو المحدد قرين كل منها » ويحدد الجدول رقم (٢) المرافق سعر الضريبة على الخدمات » ويجوز بقرار من رئيس الجمهورية إعفاء بعض السلع من الضريبة وتعديل سعر الضريبة على بعض السلع . كما يجوز لرئيس الجمهورية تعديل الجدولين رقمي (١) و (٢) المرافقين ٠٠٠ « كما تبين للجمعية العمومية أن المادة (١) من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٠ لسنة ١٩٩١ تنص على أن « تعفى من الضريبة العامة على المبيعات المقررة بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ المشار إليه السلع المنصوص عليها بالجدول رقم (١) المرافق » وورد قرين البند (٣) من الملحق آنف الإشارة إليه « ٣ - منتجات مطاحن فيما عدا الدقيق الفاخر أو المخمر المستورد من الخارج » .

ومفاد ما تقدم أن المشرع في قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ وضع تنظيمًا شاملًا للضريبة العامة على المبيعات عن بمقتضاء السلع والخدمات الخاضعة للضريبة .

فأخضع لهذه الضريبة السلع المحلية والمستوردة والخدمات التي أورد بيانها بالجدول المرافق للقانون ، بحيث تستحق الضريبة بتحقيق واقعة بيع السلعة أو أداء الخدمة بمعرفة المكلفين بتحصيلها وتوريدها . وحدد المشرع سعر الضريبة العامة على المبيعات فئة ١٠٪ من قيمتها ، وذلك فيما عدا السلع المبينة في الجدول رقم (١) المرافق بالقانون فجعل سعر لضريبة على النحو المحدد قرين كل سلعة مدرجة به ، بينما أفرد الجدول رقم (٢) للخدمات الخاضعة للضريبة وبيان سعرها ونطاق المشرع برئيس الجمهورية إعفاء بعض السلع من الضريبة أو تعديل سعرها كما أجاز له تعديل الجدولين رقمي (١) و (٢) المشار إليهما حذفاً وإضافة . ويبيّن من ذلك صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٠ لسنة ١٩٩١ بإعفاء البهيج المنصوص عليها بالجدول رقم (١) المرافق له من الضريبة العامة على المبيعات المقررة بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ المشار إليه حيث ورد قرين البند رقم (٣) من هذا الجدول « منتجات مطاحن فيما عدا الدقيق الفاخر أو المخمر المستورد من الخارج » .

ومن حيث أن قرار رئيس الجمهورية آنف البيان أعفى منتجات المطاحن من الضريبة العامة على المبيعات بصفة ، بحيث يغدو ما تنتجه هذه المطاحن من دقيق مشمولاً بالإعفاء سواء كان محلياً أو مستورداً ، فافرا كائن أو مخمرا ، بيد أنه أورد استثناء على هذا العموم قاطع الدلالة بعدم شمول الإعفاء للدقيق الفاخر أو المخمر المستورد من الخارج على نحو يعيد هذا الاستثناء من الإعفاء إلى القاعدة العامة في الخضوع للضريبة ذلك أن إخراج أمن من الاستثناء يردّه إلى عموم الأصل في الحكم وإذا كان محلي الاستثناء المردود إلى الأصل في الخضوع للضريبة هو الدقيق الفاخر أو المخمر المستورد من الخارج وكان الجلي أن لفظة (المستورد) هي وصف يلحق الدقيق الفاخر أو المخمر على السوية بينهما ، فمن ثم فإن الدقيق الفاخر المحلي يظل على إعفائه المقرر على مقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٠ لسنة ١٩٩١ آنف الذكر ومشمولاً به بما لا يسوغ إخضاعه للضريبة العامة على المبيعات إلا بنص صريح .

الدقيق

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى تمتع الدقيق الفاخر المحلي بالإعفاء من الضريبة العامة على المبيعات وفقاً لأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٠ لسنة ١٩٩١ .

خدمة عسكرية وطنية - الاعفاء النهائي من التجنيد - حالاته .

القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ بشأن الخدمة العسكرية والوطنية - صدور قرار بالاعفاء النهائي لأكبر المستحقين للتجنيد من أخوة الشهيد - التعافى بعد ذلك بالكلية العربية وتخرجه منها - عدم احقية شقيقه الثاني فى الاعفاء من التجنيد - ان عبارة - اكبر المستحقين للتجنيد الواردة فى مجال الاعفاء النهائي من الخدمة العسكرية والوطنية فى البندين (ج) و (د) من المادة (٧) انها يقتصر مجال اعمالها على اول من توافرت فيه هذه الصلة من الأخوة أو الأبناء فى العاليتين المشار اليهما عند حلول الدور عليه للتجنيد بحيث لا يعتمد على غيره من باقي الأخوة أو الأبناء اذا ما طرأ عليه بعد ذلك من الأحداث ما يخرجهم من عداد المخاطبين بقانون التجنيد لولاة أو استثناء - تطبيق .

استبيان للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة (١) من قانون الخدمة العسكرية والوطنية الصادر بالقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ على أن « تفرض الخدمة العسكرية على كل مصرى من الذكور أم الثمانية عشرة من عمره ٠٠٠ » فى حين تنص المادة (٦) من ذات القانون بمعدلة بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٦ على أن « تستثنى من تطبيق حكم المادة (١) : أولا : ٠٠٠ ثانيا : طلبة الكليات والمعاهد المعدة لتخريج ضباط القوات المسلحة أو ضباط الشرطة والمصالح والهيئات العامة ذات النظامسكرى ، وذلك بشرط أن يستمر الطالب فى الدراسة حتى تخرجه » . وأخيرا تنص المادة (٧) من القانون ذاته على أنه « أولا : يعفى من الخدمة العسكرية والوطنية نهائيا : (أ) ٠٠٠ (ج) اكبر المستحقين للتجنيد من أخوة أو أبناء المواطن الذى يستشهد أو يصاب باصابة تعجزه عن الكسب نهائيا بسبب العمليات الحربية ٠٠٠ » (د) اكبر المستحقين للتجنيد من أخوة أو أبناء الضباط أو المجند أو المتطوع الذى توفى بسبب الخدمة أو الذى اصيب بمرض أو عاهة بسبب الخدمة وكان من شأنها أن تجعله عاجزا نهائيا عن الكسب .

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم أن المشرع فى قانون الخدمة العسكرية والوطنية المشار اليه بعد أن عن المخاطبين بأحكامه نأته كل ما أمم الثانية عشرة من عمره من الذكور ، أخرج من هذا النطاق فئات معينة طلبة الكليات والمعاهد المعدة لتخرج ضباط القوات المسلحة وغيرهم ممن شملهم نص المند ثانيا من المادة (٦) من القانون المشار

اليه ، وبهذه المثابة اضحوا من غير المخاطبين بإحكامه كلية ، كما اعفى المشرع من بين المخاطبين بهذه الأحكام حالات معينة ورد النص عليها في المادة (٧) من ذات القانون من الخدمة العسكرية والوطنية من بينها حالة أكبر المستحقين للتجنيد من أخوة أو أبناء المواطن الذي يستشهد أو يصاب بإصابة تعجزه عن الكسب نهائيا بسبب العمليات الحربية وكذلك أكبر المستحقين للتجنيد من أخوة أو أبناء الضابط أو المجند أو المتطوع الذي توفي بسبب الخدمة وكان من شأنها أن تجعله عاجزا نهائيا عن الكسب .

ومن حيث أن عبارة (أكبر المستحقين للتجنيد) الواردة في مجال الاعفاء النهائي من الخدمة العسكرية والوطنية في البندين (ج) و (د) من المادة ٧ إنما يقتصر مجال أعمالها على أول من توافرت فيه هذه الصفة من الأشوة أو الأبناء في الحالتين المشار إليهما عند حلول الدور عليه للتجنيد بحيث لا يتعداه إلى غيره من باقي الأشوة أو الأبناء إذا ما طرأ عليه بعد ذلك من الأحداث ما يخرجها من عداد المخاطبين بقانون التجنيد لوفاة أو استثناء .

لما كان ذلك وكان أكبر المستحقين من أخوة الشهيد عادل أحمد رفاعي هو شقيقه جمال ومن ثم فإنه هو وحده الذي يستظل بالاعفاء النهائي وقد استظل به فعلا إذ أدركه التجنيد وكان وقتها أكبر أخوة الشهيد المنصوص عليه في المادة (٧) من قانون الخدمة العسكرية والوطنية المشار إليه ، ولا يغير من ذلك أو ينال من صحة القرار الصادر له في هذا الشأن أنه التحق فور تخرجه في كلية الحقوق بالكلية الحربية التي استثنى المشرع طلابها من الخضوع لأحكام هذا القانون ، ذلك أن الاعفاء النهائي الذي قرره المشرع لأكبر المستحقين استند أثره بتطبيقه عليه ومن ثم فلا يسوغ أن يتعداه إلى شقيقه التالي مجدى والقول بغير ذلك يتصادم وصراحة النص على قصر الاعفاء على أكبر المستحقين وحده دون غيره من باقي أشقاء الشهيد .

الملك

انتهت الجمعية التأسيسية لقسمى الفتوى والتشريع إلى علم الاعفاء عن الحالة المروضة .

الفتوى رقم ٢٣٦ في ١٩٩٥/٤/٢٢ جلسة ١٩٩٥/٣/٢٢ ملف رقم ٤٩/١/٨٨ .

ضريبة - ضريبة عامة على المبيعات - عقد توريد ابراج حديد .

المشرع في القانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ وضع تنظيما شاملا للضريبة العامة على المبيعات عن بمقتضاء السلع والخدمات الخاضعة للضريبة فالخضوع السلع المحلية والمستوردة ، والخدمات التي اورد بيانها بالجدول رقم (٢) المرافق للقانون لهذه الضريبة ، وجعل مناط استحقاقها مجرد بيع السلعة او تادية الخدمة من المكلف بها - اورد المشرع في هذا القانون مفهومها خاصا بالبيع فهو اما بيع حقيقي يكون بانتقال ملكية السلعة ويتم في المنقول بالتسليم ، او بيع حكى له صور شتى ويكون بابها يقع اولا : اصدار القانون - اداء ثمن السلعة او مقابل الخدمة سواء كان كله او بعضه ، او دفعه تحت الحساب او تصفية الحساب ، او بالأجل او غير ذلك من اشكال اداء الثمن وفقا لشروط الدفع المختلفة تحقق اى من هذه الصور في النطاق الزمني لقانون الضريبة العامة على المبيعات مؤداة استحقاق الضريبة وشغل ذمة المشتري بها والتزام المكلف بتسليمها وتوريدها الى مصلحة الضرائب على المبيعات نقادا لاحكام القانون - نتيجة ذلك استحقاق الضريبة على الهيئة المشترية للسلعة - تطبيق .

استبان للجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع أن المادة (١) من قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ تنص على أنه « يقصد في تطبيق أحكام هذا القانون بالألفاظ والمبهمات الآتية التعريفات الموضحة قرين كل منها » ٠٠٠ المكلف : الشخص الطبيعي أو المعنوي المكلف بتحويل وتوريد الضريبة للمصلحة سواء كان منتجا صناعيا أو تاجرا أو مؤديا لخدمة خاصة للضريبة ٠٠٠ البيع : هو انتقال ملكية السلعة أو أداء الخدمة من البائع ولو كان مستوردا الى المشتري ، ويعد بيعا في حكم هذا القانون ما يلى ايها أسبق : اصدار الفاتورة - تسليم السلعة أو تادية الخدمة - اداء ثمن السلعة أو مقابل الخدمة سواء كان كله أو بعضه أو دفعة تحت الحساب أو تصفية حساب أو بالأجل أو غير ذلك من اشكال اداء الثمن وفقا لشروط الدفع المختلفة » وتنص المادة (٢) على أن « تفرض الضريبة العامة على المبيعات على السلع المصنعة المحلية والمستوردة الا ما استثنى بنص خاص » وتفرض الضريبة على الخدمات الواردة بالجدول رقم (٢) المرافق لهذا القانون ٠ وتنص المادة (٥) منه على أن « يلتزم المكلفون بتحويل الضريبة وبالاقرار عنها وتوريدها للمصلحة في المواعيد المنصوص عليها في هذا القانون » ٠ كما تنص المادة (٦) على أن

« تستحق الضريبة بتحقيق واقعة بيع السلعة أو أداء الخدمة بمعرفة المكلفين وفقا لأحكام هذا القانون ٠٠٠ » وتنص المادة (١٣) على أن « تضاف قيمة الضريبة الى سعر السلع أو الخدمات بما في ذلك السلع أو الخدمات المسعرة جبريا والمحددة الربح ٠٠٠ » .

وأستظهرت الجمعية الصومية ما تقسم أن المشرع في القانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ وضع تنظيما شاملا للضريبة العامة على المبيعات عين بمقتضاه السلع والخدمات الخاضعة للضريبة فأخضع السلع المحلية والسلع المستوردة والخدمات التي أورد بيانها بالجدول رقم (٢) المرافق عندون لهذه الضريبة . وجعل مناه استحقاقها مجرد بيع السلعة أو تادية الخدمة من المكلف بها . وأورد المشرع في هذا القانون مفهوما خاصا بالبيع فهو اما بيع حقيقي يكون بانتقال ملكية السلعة ويتم في المنقول بالتسليم ، أو بيع حكيم له صور شتى ويكون بأبها يقع أولا : اصدار الفاتورة - أداء ثمن السلعة أو مقابل الخدمة سواء كان كله أو بعضه ، أو دفعة تحت الحساب أو تصفية حساب ، أو بالأجل أو غير ذلك من أشكال أداء الثمن وفقا لشروط الدفع المختلفة . فان تحقق أى من هذه الصور في النطاق الزمني لقانون للضريبة العامة على المبيعات استحققت الضريبة وشغلت بها ذمة المشتري والتزم المكلف بتحصيلها وتوريدها الى مصلحة الضرائب على المبيعات نفاذا لأحكام القانون .

ومن حيث ان الثابت بالأوراق أن هيئة كهربة الريف تعاقدت في ١٩٩١/١/٢ مع شركة المشروعات الهندسية لأعمال الصلب (ستيلكو) على توريد ١٥٠٠ طن حديد أبراج للخطوط الهوائية جهد ٦٦ ك.ف . كما تم الاتفاق في ١٩٩١/٥/٢٧ على توريد كمية اضافية للكمية المتعاقدة عليها . وقامت الشركة بتوريد الكيتين اعتبارا من ١٩٩١/٣/٤ بمعدل ١٥٠ طنا شهريا . واذ صدر قانون الضريبة العامة على المبيعات في ١٩٩١/٤/٢٨ وعمل به من ١٩٩١/٥/٣ ، فمن ثم تستحق الضريبة على كميات حديد الأبراج التي تم توريدها وتسليمها للهيئة اعتبارا من ١٩٩١/٥/٣ لوقوعها في نطاق السريان الزمني للقانون وتلتزم بأدائها الهيئة المشترية اذ لم يتم سند من القانون تعفى بموجبه من صحيح التزامها بإدائه الضريبة ، ولا تضمن القانون حكما ينزل الهيئة غير منزلة الأشخاص الخاضعين له بما يستحق اداهم من وقائع استحقاقها الواردة بالقانون .

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى التزام هيئة
كهربة الريف بأداء الضريبة العامة على المبيعات المقررة على كحيات حديد
الأبراج التي سلمت اليها في الحالة المعروضة - بعد العمل بأحكام
القانون رقم ١١ لسنة ١٩٩٥ .

(فتوى رقم ٢٣٧ في ١٩٩٥/٤/٢ - جلسة ١٩٩٥/٣/٢٢ - ملف رقم ٤٨٤/٣/٢٧) -

ضريبة - ضريبة عامة على المبيعات - الجهات الخاضعة للضريبة - خدمات النظافة

المشروع في قانون الضريبة العامة على المبيعات رقم ١١ لسنة ١٩٩١ وضع تنظيمها شاملا للضريبة العامة على المبيعات عن بمقتضاه السلع والخدمات الخاضعة للضريبة - اجاز لرئيس الجمهورية تعديل الجدولين رقمي (١) و (٢) المرافقين للقانون هذا واضافة - صدور قرار بسند من ذلك بتعديل الجدول رقم (٢) مضيفا اليه خدمات شركات النظافة والحراسة بلفة ضريبة ١٠٪ - ان الجهات الادارية واشخاص القانون العام انها تنزل منزلة الافراد والاشخاص الخاصة في خضوعهم للضريبة العامة على المبيعات ، ما دام لم يرد نص صريح في هذا القانون يعطى ايا من هذه الجهات من الخوض لهذه الضريبة - ان هذه الضريبة تستحق في اصل شرعتها بوالفة التصرف في السلعة او اداء الخدمة مما يتعق في انشطة الاشخاص العامة تحققة في غيرها دون مميز يرد من طبيعة الشخصية العامة في هذا الشأن - نتيجة ذلك : خضوع خدمات النظافة التي تؤدي الى الجهات الادارية واشخاص القانون العام للضريبة على المبيعات - تطبيق .

استبان للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة (١) من قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ تنص على أنه « يقصد في تطبيق أحكام هذا القانون بالألفاظ والعبارات الآتية ، التعريفات الموضحة قرين كل منها : ٠٠٠ المكلف : الشخص الطبيعي أو المعنوي المكلف بتحصيل وتوريد الضريبة للمصلحة سواء كان منتجا صناعيا أو تاجرا أو مؤديا لخدمة خاضعة للضريبة بلغت مبيعاته حد التسجيل المنصوص عليه في هذا القانون ٠٠٠ السلعة : كل منتج صناعي سواء كان محليا أو مستوردا ٠٠٠ الخدمة : ٠٠٠ كل خدمة واردة بالجدول رقم (٢) . المرافق ٠٠٠ البيع : هو انتقال ملكية السلعة أو اداء الخدمة من البائع ، ولو كان مستوردا الى المشتري ، ويعد بيعا في حكم هذا القانون ما يلي أيها أسبق : اصدار الفاتورة - تسليم السلعة أو تادية الخدمة - اداء ثمن السلعة أو مقابل الخدمة سواء كان كله أو بعضه ، أو دفعة تحت الحساب ، أو تصفية حساب ، أو بالأجل أو غير ذلك من أشكال اداء الثمن وفقا لشروط الدفع المختلفة » . وتنص المادة (٢) على أن « تفرض الضريبة العامة على المبيعات على السلع المصنعة المحلية والمستوردة الا ما استثنى بنص خاص . وتفرض الضريبة على الخدمات الواردة بالجدول رقم (٢) المرافق لهذا القانون » . وتنص المادة (٣) من ذات القانون على أن « يكون سعر الضريبة على السلع ١٠٪ ، وذلك عدا السلع المبيّنة في الجدول رقم (١) المرافق فيكون سعر الضريبة

على النحو المحدد قرين كل منها • ويحدد الجدول رقم (٢) المرافق سعر الضريبة على الخدمات • ويجوز بقرار من رئيس الجمهورية إعفاء بعض السلع من الضريبة وتعديل سعر الضريبة على بعض السلع • كما يجوز لرئيس الجمهورية تعديل الجدولين رقمي (١) و (٢) المرفقين • • • • • كما تنص المادة (٥) على أن « يلتزم المكلفون بتحصيل الضريبة وبالإقرار عنها وتوريدها للمصلحة في المواعيد المنصوص عليها في هذا القانون » وتنص المادة (٦) على أن « تستحق الضريبة بتحقيق واقعة بيع السلعة أو أداء الخدمة بمعرفة المكلفين وفقا لأحكام هذا القانون » • كما تبين للجمعية العمومية أن المادة (٣) من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٩٣ تنص على أن « تضاف إلى الجدول رقم (٢) المرافق للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ المشار إليه الخدمات الواردة بالكشف رقم (٣) المرافق لهذا القرار » وورد بهذا الكشف « خدمات شركات النظافة والحراسة الخاصة بفئة ضريبية ١٠٪ » •

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم أن المشرع في القانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ وضع تنظيمًا شاملاً للضريبة العامة على المبيعات عين بمقتضاه السلع والخدمات الخاضعة للضريبة ، فاضع السلع المحلية والسلع المستوردة والخدمات التي أورد بيانها بالجدول رقم (٢) المرافق للقانون لهذه الضريبة • وجعل مناهل استحقاقها مجرد بيع السلعة أو تادية الخدمة من المكلف • وأورد المشرع في هذا القانون مفهومًا خاصًا بالبيع : فهو إما بيع حقيقي يكون بانتقال ملكية السلعة ويتم في المنقول بالتسليم ، أو بيع حكيم له صور شتى ويكون بأياها يقع أولاً : إصدار الفاتورة - أداء ثمن السلعة أو مقابل الخدمة سواء كان كله أو بعضه ، أو دفعة تحت الحساب ، أو تصفية حساب ، أو بالأجل أو غير ذلك من أشكال أداء الثمن وفقاً لشروط الدفع المختلفة • فإن تحقق أي من هذه الصور في النطاق الزماني لقانون الضريبة العامة على المبيعات استحققت الضريبة وشغلت بها ذمة المشتري ، والتزم المكلف بتحصيلها وتوريدها إلى مصلحة الضرائب على المبيعات نفذاً لأحكام القانون • كما حدد المشرع سعر الضريبة العامة على المبيعات بفئة ١٠٪ من قيمتها ، وذلك فيما عدا السلع المبينة في الجدول رقم (١) المرفق بالقانون فجعل سعر الضريبة على النحو المحدد قرين كل سلعة مدرجة به ، بينما أفرد الجدول رقم (٢) للخدمات الخاضعة للضريبة وبيان سعرها • وناط برئيس الجمهورية إعفاء بعض السلع من الضريبة أو تعديل سعرها ، كما أجاز له تعديل الجدولين رقمي (١) و (٢) المشار إليهما حذفًا وإضافة • وبسند من ذلك صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٩٣ بتعديل الجدول رقم (٢)

المرافق لقانون الضريبة العامة على المبيعات مضافا اليه خدمات شركات النظافة والحراسة الخاصة بفئة ضريبية ١٠٪ .

ومن حيث ان الجمعية العمومية قد انتهت الى أن الجهات الادارية وأشخاص القانون العام انما تنزل منزلة الأفراد والأشخاص الخاصة في خضوعهم للضريبة العامة على المبيعات ، مادام لم يرد نص صريح في هذا القانون يعنى أيا من هذه الجهات من الخضوع لهذه الضريبة ، وذلك باعتبار أن هذه الضريبة تستحق في أصل شرعتها بواقعة التصرف في السلعة أو أداء الخدمة ، مما يتحقق في أنشطة الأشخاص العامة تحققه في غيرها ، دون مميز يرد من طبيعة الشخصية العامة في هذا الشأن وآية لذلك أن قانون الضريبة العامة على المبيعات عندما أراد أن يعنى سلعا بعينها نص على ذلك صراحة في المادة (٢٩) من القانون ، وناط الإعفاء لا بطبيعة الشخصية العامة ولكن ما يعرض في الاستعمال في أغراض التسليح للدفاع والأمن القومي ، وما يدخل من الخامات في ذلك ، فنصت المادة ٢٩ » تعفى من الضريبة كافة السلع والأجهزة والخدمات المعنية في هذا القانون اللازمة لأغراض التسليح والدفاع والأمن القومي ، وكذلك الخامات ومستلزمات الانتاج والأجزاء الداخلة في تصنيعها « .

ومن حيث أن الثابت بالأوراق أن وزارة الأشغال العامة والموارد المائية أسندت في ٢١/١/١٩٩١ الى شركة ادارة العقارات القيام بأعمال النظافة والصيانة ومجال الاستقبال لمبنى مجمع الوزارة الكائن كورنيش النيل بامبابية مقابل مبلغ اجمالى قدره مائة وثمانية وأربعون ألفا وستمئة جنيه ، وذلك لمدة سنة واحدة تم تجديدها للعامين الماليين ١٩٩٣/٩٢ و ١٩٩٤/٩٣ بذات الأسعار المحددة لبندى الصيانة والاستقبال مع زيادة أسعار بند أعمال النظافة بنسبة ١٥٪ . واذا صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٩٣ بأخضاع خدمات النظافة والحراسة الخاصة للضريبة العامة على المبيعات بفئة ١٠٪ وعمل به اعتبارا من ٢٩/٧/١٩٩٣ فمن ثم واعتبارا من هذا التاريخ تستحق على قيمة أعمال النظافة موضوع العقد المشار اليه ضريبة عامة على المبيعات قدرها ١٠٪ ولا يعتبر استحقاق الضريبة من هذا التاريخ زيادة في قيمة العقد التي تم الاتفاق على كونها اجمالية وثابتة طوال مدة التنفيذ نفاذا لحكم البند الرابع عشر منه لأن تكليف الشركة بتحصيل الضريبة من متلقى الخدمة لا يعتبر انها هي المستحقة للضريبة ولا أنها هي المدين بها والضريبة تستحق لوزارة المالية ويلزم بها متلقى الخدمة وينحصر دور مؤدى الخدمة في تحصيلها من الأخير وسدادها للأول على سبيل الوساطة الملزمة له .

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى خضوع خدمات النظافة التي اديت الى وزارة الأشغال العامة والموارد المائية في الحالة المعروضة للضريبة العامة على المبيعات من تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٩٣ .

(فتوى رقم ٢٣٩ في ١٩٩٥/٤/٢ ~ جلسة ١٩٩٥/٣/٢٢ ملف رقم ٤٨٥/٢/٣٧) .

ضريبة - ضريبة عامة على المبيعات - إعفاء من الضريبة - أجهزة طبية •

أخضع للشرع للضريبة كل شخص طبيعي أو معنوي يقوم باستيراد سلع صناعية أو خدمات من الخارج خاضعة للضريبة متى كان استيراده لها بفرض الاتجار فيها أيا كان حجم ماملاته - اتفاقية المعونة الاقتصادية والفنية الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٥٨ لسنة ١٩٧٨ وضعت أساسا عامة للمعونة الاقتصادية والفنية الممنعة من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية إلى جمهورية مصر العربية على أن يتم الاتفاق في شأن كل مشروع على حده مع الالتزام بالأسس الواردة بهذه الاتفاقية التي أعطت الاستيراد والتصدير أو شراء واستعمال أو التصرف في أي من المواد والمهمات المتعلقة بهذه البرامج والمشاريع من جميع الضرائب والرسوم الجمركية - ما ورد من منحة مشروع الحفاظ على حياة الطفل يؤكد هذا الإعفاء - نتيجة ذلك - تعاقب شركة مع هذا المشروع على توريد أجهزة بتحويل من هيئة المعونة الأمريكية فإن الشركة تعد مقابلا وتمتع بالأجهزة بالإعفاء من الضريبة العامة على المبيعات •

استبان للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة (١) من قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ تنص على أنه « يقصد في تطبيق أحكام هذا القانون بالألفاظ والعبارات الآتية التعريفات الموضحة قرين كل منها : ٠٠٠ المكلف : الشخص الطبيعي أو المعنوي المكلف بتحصيل وتوريد الضريبة للمصلحة سواء كان منتجا صناعيا أو تاجرا أو مؤديا لخدمة خاضعة للضريبة بلفت مبيعاته حد التسجيل المنصوص عليه في هذا القانون ، وكذلك كل مستورد لسلعة أو خدمة خاضعة للضريبة بفرض الاتجار مهما كان حجم معاملاته • السلعة : كل منتج صناعي سواء كان محليا أو مستوردا • ٠٠٠ المستورد : كل شخص طبيعي أو معنوي يقوم باستيراد سلع صناعية أو خدمات من الخارج خاضعة للضريبة بفرض الاتجار » وتنص المادة (٢) من ذات القانون على أن « تفرض الضريبة العامة على المبيعات على السلع المصنعة المحلية والمستوردة إلا ما استثنى بنص خاص • ٠٠٠ كما تنص المادة (٦) على أن « تستحق الضريبة بالنسبة إلى السلع المستوردة في مرحلة الانراج عنها من الجمارك بتحقيق الواقعة المنشئة للضريبة الجمركية وتحصل وفقا للإجراءات المقررة في شأنها » كما تبين للجمعية العمومية أن البند خامسا من اتفاقية المعونة الاقتصادية والفنية المبرمة بين حكومتى جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٥٨ لسنة ١٩٧٨ ينص على أنه « لضمان حصول

شعب جمهورية مصر العربية على أقصى قدر من فوائد المعونة المقدمة بموجب هذه الاتفاقية : (أ) تعفى المواد والمعدات التي يتم تقديمها أو الحصول عليها بواسطة حكومة الولايات المتحدة الأمريكية أو بواسطة أى مقاول أمريكي يمول من قبلها لأغراض تتعلق بأى برنامج أو مشروع يجرى القيام به وفقا لهذه الاتفاقية ، وذلك أثناء استخدام هذه المعدات أو المهام والمواد المتعلقة بهذه المشروعات والبرامج من كافة الضرائب المقررة فى جمهورية مصر العربية على الملكية أو استعمالها أو أى ضرائب أخرى تكون سارية المفعول بها . كما تعفى عمليات الاستيراد والتصدير والشراء أو استعمال أو التصرف فى أى من المواد والمهام والمعدات المتعلقة بهذه البرامج والمشروعات من كافة الضرائب والرسوم الجمركية أو الضرائب المقررة على عمليات الاستيراد والتصدير أو الشراء أو التصرف أو أى ضرائب أو أعباء أخرى مماثلة لذلك فى جمهورية مصر العربية ، ولا يخضع أى مقاول أمريكي وفقا لهذه الاتفاقية لأية ضرائب أخرى أو رسوم أيا كانت طبيعتها » وينص البند ب/٤ الضرائب من ملحق الشروط النمطية لمنحة مشروع الحفاظ على حياة الطفل الموافق عليها بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٥ لسنة ١٩٨٦ على أن « (أ) تعفى هذه الاتفاقية والمنحة من أى ضريبة أو رسم مفروض طبقا للقوانين السارية فى اقليم المصنوع » (ب) إذا حدث أن :

١ - أى متعاقد شاملا أى هيئة استشارية وأى أفراد تابعين للمتعاقد سيمولون من المنحة وأى ممتلكات أو عمليات مرتبطة بهذه التعاقدات .

٢ - أى عملية شراء للسلع تمول من المنحة لا تعفى من الضرائب النوعية أو التعريفات والرسوم وغيرها من الضرائب المفروضة فى ظل القوانين السارية فى اقليم المقترض فيقوم المقترض كما هو وارد فى خطابات تنفيذ المشروع بسداد أو إعادة سداد نفس المبالغ التى دفعت من أموال بخلاف تلك المتاحة من هذه المنحة » .

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم أن المشرع فى قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ وضع تنظيمًا شاملاً للضريبة العامة على المبيعات عين بمقتضاه السلع والخدمات الخاضعة للضريبة ، فأخضع السلع المحلية والمستوردة والخدمات التى أورد بيانها بالجدول رقم (٢) المرافق للقانون لهذه الضريبة بحيث تستحق الضريبة بتحقيق واقعة بيع السلعة أو أداء الخدمة بمعرفة المكلفين بتحصيلها وتوريدها . أما بالنسبة إلى السلع المستوردة فجعل استحقاق

تلك الضريبة منوطا بتحقيق الواقعة المنشئة للضريبة الجمركية . وأخضع المشرع للضريبة كل شخص طبيعي أو معنوي يقوم باستيراد سلع صناعية أو خدمات من الخارج خاضعة للضريبة متى كان استيراده لها بغرض الاتجار فيها أيًا كان حجم معاملاته . بيد أنه ولئن كان ذلك كذلك إلا أن اتفاقية المعونة الاقتصادية والفنية الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٥٨ لسنة ١٩٧٨ وضعت أسسا عامة للمعونة الاقتصادية والفنية المقدمة من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية الى جمهورية مصر العربية على أن يتم الاتفاق في شأن كل مشروع على حدة مع الالتزام بالأسس الواردة بهذه الاتفاقية التي ألفت عمليات الاستيراد والتصدير أو شراء أو استعمال أو التصرف في أي من المواد والمهمات المتعلقة بهذه البرامج والمشروعات من جميع الضرائب والرسوم الجمركية . وذلك دون ما اخلال بما تضمنته الاتفاقية المبرمة بين جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية بشأن منحة مشروع الحفاظ على حياة الطفل في البند ب/٤ من ملحق الشروط النمطية من أن أي عملية شراء للسلع تمول من المنحة لا تعفى من الضرائب النوعية أو التعريفات والرسوم وغيرها من الضرائب المفروضة في ظل القوانين السارية في اقليم المقترض فسيقوم المقترض بسداد المبالغ التي دفعت بخلاف تلك المتاحة من المنحة . ذلك ان الأسس المحددة في الاتفاقية الأولى واجبة الاعمال دائما . وتسرى ولو لم تتضمن الاتفاقية الخاصة بمشروع الحفاظ على حياة الطفل المشار إليها حكما خاصا في هذا الشأن طالما لم تتضمن خروجاً على هذه الأسس . فضلا عن أن ما قرره الاتفاقية الثانية في هذا الشأن لا يخرج في صياغته عن أن يكون نصا احتياطيا يؤكد الاعفاء ولا يحضه بل ينم عن تأكيد الاعفاء المقرر في الاتفاقية الأولى .

ومن حيث ان مشروع الحفاظ على حياة الطفل تعاقب مع شركة امارايجيب على توريد ثمانين جهاز دفع المحاليل بالسرنية وثمانين ألف سرنية بتمويل من هيئة المعونة الأمريكية ، وأفادت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بأن الشركة تعد مقاولا يعمل بالمشروع ، فمن ثم تضحي واراداتها من أجهزة المحاليل والسرنيات معفاء من الضرائب والرسوم وفقا للبند ١/٥ من اتفاقية المعونة الاقتصادية والفنية المشار إليها بما في ذلك الضريبة العامة على المبيعات المقررة على السلع المستوردة دون الحاجة في ذلك بأن قانون الضريبة العامة على المبيعات صدر بعد إبرام اتفاقية المعونة الاقتصادية والفنية مع الولايات المتحدة الأمريكية ومن ثم لا يشمل الاعفاء من الضرائب والرسوم المقررة بها الضريبة العامة على المبيعات . ذلك أن الاعفاء المقرر بموجب البند (١/٥) من الاتفاقية في شأن عمليات الاستيراد وشراء أي من المواد والمهمات والمعدات المتعلقة بالبرامج والمشروعات ورد

٢٠٠٣

بصفة العموم شاملا جميع الضرائب المقررة على عمليات الاستيراد أو الشراء التي تعد بذاتها الواقعة المنشئة للضريبة العنـه على المبيعات . فضلا عن أن قانون الضريبة العامة على المبيعات نص في المادة الرابعة من مواد إصداره على ألا تخل أحكامه بالأعفاءات المقررة بمقتضى الاتفاقيات المبرمة بين الحكومة المصرية والسـول الأجنبية والمنظمات الدولية أو الإقليمية .

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى تمتع أجهزة دفع المحاليل بالسرـجة والسرـجات المتعاقـد عليها بـن مشروع الحفاظ على حياة الطفل وشركة امارايجيبت بالأعفاء من الضريبة العامة على المبيعات المقررة بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ .

(فتوى رقم ٢٤٢ فى ١٩٩٥/٤/٤ - جلسة ١٩٩٥/٣/٢٢ - ملف رقم ٤٩٦/٢/٣٧) .

جامعات - معيدون ومدرسون مساعدون - تأديب - جزاءات تأديبية - معو الجزاءات .
التأديبية .

لقانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ - سريان أحكام معو الجزاءات التأديبية للتصوص عليها في قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ على المعيدين والمدرسين المساعدين بالجامعات - اذا خلت نصوص قانون تنظيم الجامعات ، سواء بالنسبة الى المعيدين والمدرسين المساعدين او العاملين من غير اعضاء هيئة التدريس من بيان أحكام معو الجزاءات التأديبية التي حرص المشرع في قوانين العاملين المدنيين بالدولة المتعاقبة على النص عليها بقصد فتح باب الأوبة أمام الموظف المقصر لتشجيعه على مراجعة سلوكه الوظيفي وعلى تداركه ما فرط من امره ، فيفقد متعينا الرجوع في هذا الشأن الى الاحكام التي نظمها قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة ، وذلك بمقتضى عمومية الإحالة المنصوص عليها في المادتين (١٠٣) و (١٥٧) من قانون تنظيم الجامعات من ناحية ولتوافر ذات العملة التي ابتناها المشرع عند الاخذ بنظام معو الجزاءات التأديبية فيها يقتض بهم من ناحية اخرى - ويتخذ الاختصاص بهذا الاجراء لرئيس الجامعة بناء على طلب مجلس الكلية بعد اخذ رأى مجلس القسم الذي يتبعه المعيد او المدرس المساعد - تطبيق .

استبان للجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع ان المادة ١٩٣ من اللائحة التنفيذية لقانون اعادة تنظيم الازهر والهيئات التي يشملها الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٧٥ تنص على أن « تسرى على المدرسين المساعدين والمعيدين أحكام المواد ٠٠٠ كما تسرى عليهم سائر الاحكام الخاصة بالمدرسين المساعدين والمعيدين الواردة في القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ فيما لا يتعارض مع أحكام القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ وأحكام هذه اللائحة » . وباستقراء نصوص قانون تنظيم الجامعات ، المشار اليه ، تبين انه أفرد الباب الثالث منه وفي المواد من ١٣٠ حتى ١٥٦ للمعيدين والمدرسين المساعدين حيث نظم الاحكام المتعلقة بتعيينهم ونقلهم واجازاتهم واجباتهم الوظيفية وتاديبهم وانتهاء خدمتهم واقتصر المشرع - في مجال التأديب - على بيان تشكيل المجلس المختص بذلك ونص في المادة ١٣٠ منه على أن « تسرى عليهم (أى المعيدين والمدرسين المساعدين) أحكام العاملين من غير اعضاء هيئة التدريس فيما لم يرد في شأنه نص خاص بهم » .

كما تبين من الرجوع الى الاحكام الخاصة بالعاملين من غير اعضاء هيئة التدريس والتي استعمل بها الباب الرابع من ذات القانون في-

المواد من ١٥٧ حتى ١٦٦ أنها لم تنظم - هي الأخرى في مجال تأديب - سوى ما كان متعلقاً منها ببيان السلطات التأديبية بالنسبة إلى هذه الفئة وتشكيل مجلس تأديبهم وكذلك سلطة الإحالة إلى التحقيق ، ثم نصت المادة ١٥٧ على أن « تسرى أحكام العاملين المدنيين في القنولة على العاملين في الجامعات الخاضعة لهذا القانون من غير أعضاء هيئة التدريس وذلك فيما لم يرد في شأنه نص خاص بهم في القوانين واللوائح الجامعية » .

واذ خلت نصوص قانون تنظيم الجامعات ، المشار إليه ، سواء بالنسبة إلى المعيدين والمدرسين المساعدين أو العاملين من غير أعضاء هيئة التدريس - من بيان أحكام محو الجزاءات التأديبية التي حوصل المشرع في قوانين العاملين المدنيين بالدولة المتعاقبة على النص عليها بقصد فتح باب الأوبة أمام الموظف المقصر لتشجيعه على مراجعة سلوكه الوظيفي وعلى تدارك ما فرط من أمره ، فمن ثم يفدر متعينا الرجوع في هذا الشأن إلى الأحكام التي نظمها قانون العاملين المدنيين بالدولة ، المشار إليه ، وذلك بمقتضى عمومية الإحالة المنصوص عليها في المادتين (١٠٣) و (١٥٧) من قانون تنظيم الجامعات من ناحية ولتوافر ذات العلة التي ابتناها المشرع عند الأخذ بنظام محو الجزاءات التأديبية فيما يختص بهم من ناحية أخرى .

ومن حيث أن المادة ٩٢ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة المشار إليه تنص على أن « تمحى الجزاءات التأديبية التي توقع على العاملين بانقضاء الفترات الآتية : ١ - ستة أشهر في حالة التنبيه واللوم والانذار والخصم من الأجر مدة لا تتجاوز خمسة أيام . ٢ - ٥٠٠٠ ويتم المحو في هذه الحالات بقرار من لجنة شئون العاملين بالنسبة لغير شاغل الوظائف العليا إذا تبين لها أن سلوك العامل وعمله منذ توقيع الجزاء مرضيا وذلك من واقع تقاريره السنوية وملف خدمته وما يبدیه الرؤساء عنه » .

واستظهرت الجمعية من النص المتقدم أن المشرع بعد أن بين المدد التي تمحى بانقضائها الجزاءات التأديبية التي توقع على العاملين ، إذا ما ثبت أن سلوك العامل وعمله منذ توقيع الجزاء مرضي ، عين السلطة المختصة بالمحو بالنسبة إلى العاملين من غير شاغل الوظائف العليا - شأن المعيدين والمدرسين المساعدين في الحالة المروعة - لجانة شئون العاملين وإذا كان قانون تنظيم الجامعات لم ينظم فيما

يتعلق بالمعيدين والمدرسين المساعدين مثل هذه اللجنة إلا أن ذلك لا ينهض سنداً لاستبعاد اختصاصات هذه اللجنة بالنسبة إلى محو الجزاءات التأديبية وإنما يتعين استناد هذا الاختصاص إلى الهيئة أو الهيئات الجامعية التي يتقصد لها بالنسبة إليهم الاختصاصات الموكولة إلى لجنة شئون العاملين .

ولما كانت هذه الاختصاصات ناطها المشرع في قانون تنظيم الجامعات ، المشار إليه ، برئيس الجامعة ومجلس الكلية ومجلس القسم إذ يختص رئيس الجامعة بشئون تعيينهم وتقلهم وإيقادهم في وظائف إلى الخارج والترخيص لهم بإجازات دراسية بمرتب أو بدون مرتب بناء على طلب مجلس الكلية بعد أخذ رأى مجلس القسم ومن ثم فإنه وقد انتهى الرأى إلى سريان أحكام محو الجزاءات التأديبية عليهم ينمقد الاختصاص بهذا الاجراء لرئيس الجامعة بناء على طلب مجلس الكلية بعد أخذ رأى مجلس القسم الذى يتبعه المعيد أو المدرس المساعد .

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى سريان أحكام محو الجزاءات التأديبية على المعيد والمدرسين المساعدين بالجامعات .

(فتوى رقم ٢٤٣ في ٤/٤/١٩٩٥ - جلسة ٢٢/٣/١٩٩٥ - ملف رقم ٢٥٠/٣/٨٦)

جامعات - أعضاء هيئة التدريس - تدريس - جزاءات تأديبية - معو الجزاءات التأديبية .

قانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ - سريان معو الجزاءات التأديبية على أعضاء هيئة التدريس بالجامعات - ولئن خلت نصوص قانون تنظيم الجامعات من بيان أحكام معو الجزاءات التأديبية التي توقع على أعضاء هيئة التدريس ، وهي التي حرص المشرع في قوانين العاملين المدنيين المتعاقبة على النص عليها بقصد فتح باب الأوبة أمام الموظف لتشجيعه على مراجعة سلوكه الوظيفي وعلى تداركه ما فرط منه ، إلا أن ذلك لا يعول دونه استبعاد الأحكام التي ترصدها الشريعة العامة في هذا الشأن خاصة وانها لا تنافي ولا تتصادم مع قانون تنظيم الجامعات ولا تتعارض مع طبيعة الوظائف التي يحكمها ، إضافة الى توافر العلة التي ابتناها المشرع في القانون المسم للتوظيف عند الأخذ بنظم معو الجزاءات التأديبية في أعضاء هيئة التدريس - استناد اختصاص للمعوى الى الهيئة أو الهيئات الجامعات التي يتعد لها بالنسبة اليهم الاختصاصات للوكولة الى لجنة شئون العاملين - تطبيق .

استبان للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ان المادة (١) من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ تنص على أنه « يصل في المسائل المتعلقة بنظام العاملين المدنيين بالدولة بالأحكام الواردة بهذا القانون وتسرى أحكامه على : ١ - ... ٢ - ... ولا تسرى هذه الأحكام على العاملين الذين تنظم شئون توظيفهم قوانين أو قرارات خاصة فيما نصت عليه هذه القوانين والقرارات » .

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم أن أحكام نظام العاملين المدنيين بالدولة المشار اليه لا تسرى على العاملين الذين تنظم شئون توظيفهم قوانين أو قرارات خاصة فيما نصت عليه هذه القوانين أو القرارات ، أما فيما لم تنظمه هذه القوانين وتلك القرارات فلا مناص من استبعاد الأحكام التي ترصدها الشريعة العامة للتوظيف مادامت هذه الأحكام - وعلى ما جرى به افتاء وقضاء مجلس الدولة - لا تنافي مع أحكام القانون الخاص ولا تتصادم مع نصوصه أو تتعارض مع طبيعة الوظائف التي يحكمها .

ومن حيث انه باستقراء أحكام قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ المعدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٩٤ ، يبين انه افرد البند اولا من الباب الثاني منه لأعضاء هيئة التدريس وهم - بنص المادة ٦٤ - الأساتذة والأساتذة المساعدون والمدرسون ، حيث تناول الأحكام المتعلقة بشؤونهم الوظيفية من تعيين ونقل ونسب واعارة وبيان بالأجازات المقررة لهم وتحديد الواجبات الوظيفية الواجب مراعاتها من قبلهم ثم تناول في المواد من ١٠٥ منه الى ١١٢ مكررا الأحكام الخاصة بتأديبهم بدءا من التحقيق معهم والسلطة المختصة بأجرائه وما قد يقتضيه صريح التحقيق من وقف عضو هيئة التدريس عن العمل ومدى ذلك وآثاره ، ثم تعيين للسلطات التأديبية سواء كان مجلس التأديب او رئيس الجامعة وضمانات المساءلة التأديبية وانتهاء بمعالجة أحكام انقضاء الدعوى التأديبية ، وذلك بعد أن بين في المادة ١١٠ منه الجزاءات التي يجوز توقيعها على هذه الفئة وهي على النحو الآتي : ١ - التنبيه ٢ - اللوم ٣ - اللوم مع تأخير العالوة المستحقة لفترة واحدة أو تأخير التعيين في الوظيفة الأعلى أو ما في حكمها لمدة سنتين على الأكثر ٤ - العزل مع الاحتفاظ بالمعاش أو المكافأة ٥ - العزل مع الحرمان من المعاش أو المكافأة وذلك في حدود الربع » .

ومن حيث انه ولئن خلت نصوص قانون تنظيم الجامعات من بيان أحكام محو الجزاءات التأديبية التي توقع على أعضاء هيئة التدريس ، وهي التي حرص المشرع في قوانين العاملين المدنيين المتعاقبة على النص عليها بقصد فتح باب الأوبة أمام الموظف لتشجيعه على مراجعة سلوكه الوظيفي وعلى تدارك ما فرط منه ، الا أن ذلك لا يحول دون استدعاء الأحكام التي ترصدها الشريعة العامة في هذا الشأن خاصة وانها لا تتأبى ولا تتصادم مع قانون تنظيم الجامعات ولا تتعارض مع طبيعة الوظائف التي يحكمها ، اضافة الى توافر العلة التي ابتغها المشرع في القانون العام للتوظيف عند الأخذ بنظام محو الجزاءات التأديبية في أعضاء هيئة التدريس .

ولا يتتقص من ذلك ما قد يقال من أن المشرع في قانون الجامعات ان شمل نصوصه كل ما يتعلق بتأديب أعضاء هيئة التدريس دون محو الجزاءات التأديبية فان ذلك يكشف عن قصده في عدم الأخذ به بالنسبة الى هذه الفئة لسبب أو لآخر وبمباراة أخرى أن النظام المتكامل الذي أتى به قانون الجامعات في شأن التأديب يمنع من تطبيق النظام العام فيما خلت منه نصوصه لا وجه لهذا لانه محدود عليه بأن فكرة للنظام المتكامل

الذى يمنع من تطبيق أحكام نظام عام من خارجه لا لم يتعرض له من أحكام فرعية لا تصدق الا في حالة العلاقة بين القانون اللاحق والقانون السابق اذا يفيد في هذه الحالة نسخا كلياً. ضمناً للقانون السابق ، أما بالنسبة الى العلاقة بين الخاص والعام من القوانين والنظم فانها علاقة تقوم بين نظامين قائمين مما ، والتنظيم الخاص يورد ما يناسب الخصوص من أحكام تاركا غيرها محكوما بالتنظيمات العامة ، والقول بغير ذلك يقطع تماما اية إمكانية لتطبيق أحكام قوانين العاملين على اى من النظم الخاصة بالقضاء او الجامعات او الجيش او الشرطة او السلك الدبلوماسى .

ومن حيث ان المادة ٩٢ من قانون نظام العاملين المدنيين ، المشار اليه ، تنص على أن « تحمى الجزاءات التأديبية التى توقع على العاملين بانقضاء الفترات الآتية :

١ - ستة أشهر فى حالة التنبيه واللوم والانذار والخمس من الأجر مدة لا تتجاوز خمسة أيام .

٢ - سنة فى حالة الخمس من الأجر مدة تزيد على خمسة أيام .

٣ - سنتان فى حالة تأجيل العلاوة أو الحرمان منها .

٤ - ثلاث سنوات بالنسبة الى الجزاءات الأخرى عدا جزاءى الفصل والاحالة الى المعاش بحكم أو قرار تأديبى .

ويتم المحو فى هذه الحالات بقرار من لجنة شئون العاملين لغیر شاغلى الوظائف العليا اذا تبين لها أن سلوك العامل وعمله منذ توقيع الجزاء مرضيا ، وذلك من واقع تقاريره السنوية وملف خدمته وما يبدیه الرؤساء عنه . ويتم المحو بالنسبة لشاغلى الوظائف العليا بقرار من السلطة المختصة

ومن حيث انه تبين للجمعية العمومية أن بعضاً من الجزاءات المنصوص عليها فى قانون نظام العاملين المدنيين المشار اليه اذ تتماثل مع تلك التى يجوز توقيعها على أعضاء هيئة التدريس بالجامعات شأن التنبيه واللوم ، فمن ثم تأخذ حكمها فيما يتعلق بالمدة الواجب انقضاءها للمحو ، أما الجزاءات الأخرى فى قانون الجامعة التى تتفاير مع تلك الواردة فى القانون العام فانها تندرج فى عموم ما نص عليه البند ٤ من المادة ٩٢ منه من جزاءات أخرى وما عينه لها من وجوب انقضاء مدة ثلاث سنوات لمحوها .

ومن حيث أنه بالنسبة لسلطة محور الجزاء فقد غاير المشرع بالنسبة إليها بين العاملين من غير شاغلي الوظائف العليا والعاملين من شاغلي هذه الوظائف إذ ناطق الأولى بلجنة شئون العاملين وعقد الثانية للسلطة المختصة بمفهومها الوارد في المادة (٢) بند (٢) (الوزير المختص - المحافظ المختص - رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة المختصة) .

ومن حيث أنه ولئن كان قانون تنظيم الجامعات لم ينظم فيما يتعلق بأعضاء هيئة التدريس لجنة شئون العاملين إلا أن ذلك لا ينهض سببا لاستبعاد اختصاص هذه اللجنة بالنسبة الى طلبات المحر وانما يتمينه اسناد هذا الاختصاص الى الهيئة أو الهيئات الجامعية التي ينقد لها بالنسبة اليهم الاختصاصات الموكولة الى لجنة شئون العاملين .

ولما كانت هذه الاختصاصات ناطها المشرع في قانون تنظيم الجامعات برئيس الجامعة ومجلس الجامعة ومجلس الكلية إذ يختص مجلس الجامعة بشئون تعيينهم كما يختص مع مجلس الكلية بأمور زدهم وإعارتهم ونقلهم من قسم لآخر في ذات الكلية أو من جامعة الى أخرى وذلك بعد أخذ رأى القسم في جميع الأحوال الأمر الذى يفدو منه متعينا القول بأن الرأى وقد انتهى الى سريان أحكام المحر على أعضاء هيئة التدريس بالجامعات فان الاختصاص بهذا الاجراء بالنسبة الى نظام الجامعة ينقد لرئيسها بعد العرض على مجلس الجامعة بناء على اقتراح مجلس الكلية وأخذ رأى مجلس القسم .

الملك

انتهت الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى سريان أحكام محر الجزاءات التأديبية على أعضاء هيئة التدريس بالجامعات .

(فتوى رقم ٢٤٤ في ١٩٩٥/٤/٤ - جلسة ١٩٩٥/٣/٢٢ ملف رقم ٢٤٧/٢/٨٦) .

جلسة ٥ من أبريل سنة ١٩٩٥

مجلس الدولة - الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع - اختصاص - صاحب الصلة في طلب الرأي .

المادة ١/٦٦ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ - اختصاص الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع بإبداء الرأي في المسائل الدولية والدستورية والتشريعية وغيرها من المسائل القانونية لا ينطه إلا إذا أحييت المسألة على الجمعية من حلدهم النص على سبيل الحصر ، وهم رئيس الجمهورية أو رئيس الهيئة التشريعية أو رئيس مجلس الوزراء أو أحد الوزراء أو رئيس مجلس الدولة - طلب الرأي ورد من محافظ اتنيا - اثر ذلك عدم قبول طلب الرأي - تطبيق .

استبان للجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع أن المادة (٦٦) من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تنص على أن « تختص الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع بإبداء الرأي في المسائل والموضوعات الآتية : أ - المسائل الدولية والدستورية والتشريعية وغيرها من المسائل القانونية التي تحال إليها بسبب أهميتها من رئيس الجمهورية أو من رئيس الهيئة التشريعية أو من رئيس مجلس الوزراء أو من أحد الوزراء أو من رئيس مجلس الدولة ب - »

واستظهرت الجمعية العمومية من ذلك أن اختصاصها بإبداء الرأي في المسائل الدولية والدستورية والتشريعية وغيرها من المسائل القانونية لا ينطه إلا إذا أحييت المسألة على الجمعية العمومية من حلدهم النص على سبيل الحصر وهم رئيس الجمهورية ورئيس الهيئة التشريعية ورئيس مجلس الوزراء والوزراء ورئيس مجلس الدولة ولم يخول النص غير هؤلاء إحالة هذه المسائل أو بعضها إلى الجمعية العمومية. ومن ثم فلا يسوغ للجمعية العمومية نزولا عند صريح نص المادة (٦٦) من قانون مجلس الدولة المشار إليه أن تخوض فيما طلب فيه الرأي إذا ورد عن غير السبيل الذي وسه القانون .

للك

انتهت الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى عدم قبول طلب الرأي المائل .

جلسة ٥ من ابريل سنة ١٩٩٥

جامعات - أعضاء هيئة التدريس - أستاذ متفرغ - ربط مال .

قانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ - إجاز الشرح لعضو هيئة التدريس بالجامعات الاستمرار في الخدمة كأستاذ متفرغ بعد بلوغه سن انتهاء الخدمة ، وذلك لقاء جعل مالي قصد الشرح في بيان طريقة تحديده الا نقل ما يتقاضاه الأستاذ المتفرغ عما يتقاضاه مثيله الذي لم يصل الى سن المعاش - أكد الشرح في اللائحة التنفيذية المساواة بين الأستاذ المتفرغ وباقي الأعضاء في الحقوق والواجبات وذلك فيما عدا المناصب الادارية التي لا يجوز له ان يتقدمها - مؤدى ذلك الا يعتل مجموع ما يتقاضاه العضو من معاش ومكافأة بعد سن الستين عما يتقاضاه قرينه ومثيله الذي لم يصل الى تلك السن طبقا للزيادة التي تطرا على المرتب والمعاش . نتيجة ذلك - أحقية عضو هيئة التدريس الذي أمضى عشر سنوات في وظيفة أستاذ الربط المالي لنائب رئيس الجامعة بما فيهم الأساتذة المتفرغين الذين أمضوا هذه المدة في وظيفة أستاذ قبل إحالتهم الى المعاش في تاريخ سابق على نفاذ هذا الحكم بما يستتبعه ذلك من زيادة المكافأة المتوقعة له بمقدار الزيادة التي طرأت على مرتب قرينه - تطبيق .

استبيان للجمعية العمومية لمسمى الفتوى والتشريع ان المادة ١١٣ من قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ تنص على أن « سن انتهاء الخدمة بالنسبة الى أعضاء هيئة التدريس ستون سنة ميلادية . ومع ذلك اذا بلغ عضو هيئة التدريس هذه السن خلال العام الجامعي فيبقى الى نهايته مع احتفاظه بكافة حقوقه ومناصبه الادارية » ، وأن المادة ١٢١ من ذات القانون معدلة بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٩٤ تنص على انه « مع مراعاة حكم المادة ١١٣ من هذا القانون يعين بصفة شخصية في ذات الكلية أو المعهد جميع من يبلغون سن انتهاء الخدمة. ويصبحون أساتذة متفرغين وذلك ما لم يطلبوا عدم الاستمرار في العمل ، ولا تحسب هذه المدة في المعاش ، ويتقاضون مكافأة مالية اجمالية توازي الفرق بين المرتب مضافا اليه الرواتب والبدلات الاخرى المقررة وبين المعاش » . كما تبين للجمعية العمومية أن المادة ٥٦ من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات ، المشار اليه ، الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٩ لسنة ١٩٧٥ تنص على أنه « مع مراعاة أحكام قانون تنظيم الجامعات يكون للأستاذ المتفرغ ذات الحقوق المقررة للأستاذ وعليه واجباته ، وذلك فيما عدا تقلد المراكز الادارية » .

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم أن المشرع إجاز لعضو هيئة التدريس بالجامعة الاستمرار في الخدمة كأستاذ متفرغ بعد بلوغه

سبب انتهاء الخدمة، وذلك لقاء جيل إلى قصده المشرع في بيان طريقة تحديد الأ يقل ما يتقاضاه الأستاذ المتفرغ عما يتقاضاه مثيله الذي لم يصل إلى سن المعاش، ولذلك يجري هذا التحديد بإجمال العناصر المالية للوظيفة التي كانت تشغل عند بلوغ سن التقاعد من مرتب أصلي ورواتب وبدلات أخرى، ثم يستنزل من الناتج مبلغ المعاش ويمنح الفرق، وأكد المشرع في اللائحة التنفيذية المساواة بين الأستاذ المتفرغ وباقي الأعضاء في الحقوق والواجبات وذلك فيما عدا المناصب الإدارية التي لا يجوز له تقلدها، وبذلك يكون المشرع قد أفصح عن قصده في ألا يقل مجموع ما يتقاضاه العضو من معاش ومكافأة بعد سن الستين عما يتقاضاه قرينه ومثيله الذي لم يصل إلى تلك السن، وهو ما جرى عليه وأكدته افتاء الجمعية العمومية من أن « المشرع إنما اعتد في حساب المكافأة بالمرتب والبدلات المقررة بجدول المرتبات المقررة للوظيفة وليس بتلك التي كان يتقاضاها العضو بالفعل عند بلوغه سن التقاعد، وهو ما يقتضي القول بزيادة هذه المكافأة كلما زاد المرتب والبدلات المقررة للوظيفة بينما تقل كلما زاد المعاش إذ لا يسوغ الاعتماد بما يطراً على المعاش من زيادة وإغفال هذه الزيادة إذا ما طرأت على مرتب وبدلات الوظيفة لما ينطوي عليه ذلك من انتقاص من الحقوق المالية للأستاذ المتفرغ عما هو مقرر لمثيله الأحدث منه، مما يتنافى مع ما أوجبه المشرع من التسوية بينهما في جميع الحقوق عدا تقلد المناصب الإدارية، كما لا يجوز القول بتجسيد المكافأة عند القدر الذي تحددت به في تاريخ بلوغ العضو سن الستين لأن في ذلك اهدار للنص الذي يوجب حساب المكافأة على أساس الفرق بين المعاش المقرر للعضو وبين المرتب والبدلات المقررة للوظيفة ».

وخلصت الجمعية العمومية مما تقدم إلى أن المشرع إذ استحدث حكماً جديداً يمنح بمقتضاه عضو هيئة التدريس الذي أمضى مدة عشر سنوات في وظيفة أستاذ الربط المالي لنائب رئيس الجامعة، وكان الأساتذة المتفرغون يندرجون في أعضاء هيئة التدريس ولهم كأصل عام ذات الحقوق والواجبات ومن ثم فإن من أمضى منهم هذه المدة في وظيفة أستاذ قبل سن إحالته إلى المعاش في تاريخ سابق على نفاذ الحكم

المستجيب يحق له الاستفادة من هذا الحكم بما يستتبعه ذلك من زيادة المكافأة الممنوحة بقطر الزيادة التي طرأت على مرتبه قريته :

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع الى أحقية الاساتذة المتفرغين بالجامعة في الحالة المروضة في الاستفادة من حكم المادة ٧٠ / ثانيا من قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ معديا بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٩٤ .

(فتوى رقم ٢٧٣ في ١٩٩٥/٤/٩ - جلسة ١٩٩٥/٤/٥ ملف رقم ٤٨٢/٦/٨٦) .

جلسة • من أبريل سنة ١٩٩٥

عند أدارى - تنفيذ - شرط أولوية العطاء - مجال أعمال البناء الجمعية العمومية ،
وقضاء المحكمة الادارية العليا .

استقرت المسألة الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع على ابطال شرط أولوية العطاء ، طبقاً لنص المادتين ٧٦ مكرراً و ٨٠ من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم المناقصات والمزايدات رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ والقاعدة رقم ١٥٧ رقم ١٩٨٣ ،
بعد انتهاء المداول من تنفيذ الأعمال التي كلف بها ، وهذا مما يقتضى الالتزام به فى مقام بيان حقيقة مقصود هاتين المادتين - لا ينال من هذا الاتفاق أو يتعارض معه ما قضت به المحكمة الادارية العليا فى الطعن رقم ٢١٨٠ لسنة ٣٤ القضائية بجلسته ١٩٩٣/٧/٢٧ من عدم أعمال شرط الأولوية المشار اليه ، مما يسوغ منه لجهة الإدارة أن تؤدى للمقاول قيمة الزيادة فى الأعمال التي انتمتتها طبيعة العملية وتم تكن ظاهرة فى الممارسة الابتدائية ، ولو تجاوز بها العطاء الذى عليه ظلالاً أن حقوق والتزامات المتعاقد مع جهة الإدارة إنما يحددها العقد اليرم بينهما ، ولا رجوع الى اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم المناقصات والمزايدات - المادتين ٧٦ مكرراً و ٨٠ - الا فيما سكت عند العقد بالنظيم ، لذا تناول العقد تنظيم مسألة ما على نحو مخالف لما جاء بهذه اللائحة ، بأن يكون الربط بين المثلث الواردة بالعقد والكميات للتفدية فعلاً أمراً واجباً كان نص العقد هو الواجب التطبيق ، احتراماً لقاعدة أن العقد شريعة المتعاقدين - مؤدى ذلك أن ابطال كل من أحكام الجمعية العمومية وقضاء المحكمة الادارية العليا المشار اليهما يجب أن يجرى فى مجاله الذى لا يتداخل بمجال الآخر بحسبان أنه لا يوجد مبدأ منقول عن الحالة التى صدر بشأنها .
بقرونها وملاستها .

استعرضت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ما سبق أن استقر عليه أفتاؤها بجلستها فى ٣ من مايو سنة ١٩٩٢ ، وتأييد بجلستها المنعقدتين بتاريخ ٩ من أغسطس سنة ١٩٩٢ ، والأول من نوفمبر سنة ١٩٩٢ ، من أعمال شرط أولوية العطاء ، طبقاً لنص المادتين (٧٦ مكرراً) و (٨٠) من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم المناقصات والمزايدات آنفة البيان ، بعد انتهاء المداول من تنفيذ الأعمال التى كلف بها . واستظهرت أن هذا الاتفاق إنما صدر قائماً على صحيح سنه ، بصيغته تطبيقاً واضحاً لصريح حكم المادتين (٧٦ مكرراً) و (٨٠) المشار اليهما ، مما يقتضى الالتزام به فى مقام بيان حقيقة مقصود هاتين المادتين ، وذلك كإصـل عام - دون أن ينال من هذا الاتفاق أو يتعارض معه ما قضت به المحكمة الادارية العليا فى الطعن رقم ٢١٨٠ لسنة ٣٤ القضائية آنف البيان ، إذ الثابت من استعراض الجمعية العمومية لهذا

القضاء انه صدر في شأن حالة بعينها لها عناصرها وواقعاتها الخاصة بها ، وفي إطار من هذه العناصر والواقعات قدرت المحكمة بما لها من سلطة واسعة في التقدير ، وإستخلاص الحكم الذي يناسبها تقريرا عن حقيقة مفاد المادتين المشار إليهما ، طبقا لما كشف عنه افتاء الجمعية والقواعد الحاكمة للعلاقة العقدية بين الطرفين .

والحاصل انه ثبت للمحكمة أن الزيادة في كمية الحفر ، في الحالة الواقعية محل الحكم ، مرده طبيعة العملية وليست ارادة الجهة الادارية أو المفاوض ، وبالتالي فلا شبهة مجاملة أو تواطأ بين الطرفين . كما أن تلك الزيادة جاءت محسوسة ، ولم يكن ثم من سبيل سوى الاستمرار في تنفيذ العملية ، ولما كان الأصل أن العقد شريعة المتعاقدين بحيث تقوم قواعده مقام قواعد القانون بالنسبة لطرفيه ، وأن العقود الادارية شأنها شأن العقود المدنية يجب تنفيذها بما اشتملت عليه ، وبطريقة تتفق مع ما يوجبه حسن النية في تفسير هذه العقود ، وبالتالي فإن محاسبة المفاوض - والحالة هذه - يجب أن تتم بالفئات المحددة بالعقد طبقا لما أسفر عنه التنفيذ الفعلي ، ويتعين تبعا لذلك منع المفاوض جميع مستحقاته الناشئة عن هذه المحاسبة كاملة على أساس ختامي العملية المنفذة فعلا ، إذ لم يكن متاحا عند طرح تلك العملية حصر كميات الحفر ، بالإضافة الى أن حقوق والتزامات المتعاقدين مع جهة الادارة انما يحددها العقد المبرم بينهما ، ولا رجوع الى اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم المناقصات والمزايدات - المادة (٧٦ مكررا) والمادة (٨٠) - الا فيما سكت عنه العقد بالتنظيم ، فإذا تناول العقد تنظيم مسألة ما على نحو مخالف لما جاء بهذه اللائحة ، بأن يكون الربط بين الفئات الواردة بالعقد والكميات المنفذة فعلا أمرا واجبا كان نص العقد هو الواجب التطبيق ، احتراماً لقاعدة أن العقد شريعة المتعاقدين .

وترتيباً على ما تقدم فإن أعمال كل من افتاء الجمعية العمومية وقضاء المحكمة الادارية العليا المشار إليهما يجب أن يجري في مجاله الذي لا يتداخل بمجال الآخر ، بضمان انه لا يوجد مبدأ منعزل عن الحالة التي صير في شأنها ، بطرقها وملاييناتها كما هو الأمر في الحالة المعروضة .

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى انه فى امر تطبيق حكم المادتين (٧٦ مكررا) و (٨٠) من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم المناقصات والمزايدات ينظر فى كل حالة واقعية تعرض على حله ، ويتحدد وجه الراى حسبما ينتهى اليه بحث الحالة الواقعية •

(فتوى رقم ٢٧٤ فى ١٩٩٥/٤/٩ - جلسة ١٩٩٥/٤/٥ ملف رقم ٣٣٠/١/٥٤ ،

جلسة ٥ من أبريل سنة ١٩٩٥

لجنة عامة - شركات قطاع الأعمال العام - طبيعتها القانونية .

القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٠ في شأن التهيئة العامة ، وقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ بإنشاء لجان التهيئة العامة ولجان الانتاج العربى المعدل بالقرار رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٣ - ان بعض احكام هذا القانون انما تطالب المرافق العامة ، في حين يقتصر الخطاب في بعضها الاخر على الشركات والمنشآت والأفراد ، هذا في حين يخاطب قرار رئيس الجمهورية المشار اليه جهات محددة هي الوزارات والمؤسسات العامة والمخالفات - السرافات العابسة الخاضعة لاحكام قانون قطاع الأعمال العام رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ تتخذ شكل شركات المساهمة وتعتبر بصريح النص شخصا من اشخاص القانون الخاص تخلفت في شائتها العناصر والمميزات التي تميز المرافق العامة وما يندرج في اطارها من مؤسسات عامة - مؤدى ذلك - انطباق احكام القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه على شركات قطاع الأعمال العام حينما اشار الى الشركات - تطبيق .

استبان للجمعية العمومية لفسهم الفتوى والتشريع أن المادة الأولى من القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ باصدار قانون شركات قطاع الأعمال العام تنص على أن « يعمل في شأن قطاع الأعمال العام بأحكام القانون المرافق ، ويقصد بهذا القطاع الشركات القابضة والشركات التابعة لها الخاضعة لأحكام هذا القانون ، وتتخذ هذه الشركات بنوعيتها شكل شركات المساهمة ، ويسرى عليها فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذا القانون وبما لا يتعارض مع أحكامه نصوص قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ » وتنص المادة الثانية على أن « تحل الشركات القابضة محل هيئات القطاع العام الخاضعة لأحكام القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه ، كما تحل الشركات التابعة محل الشركات التي تصرف عليها هذه الهيئات وذلك اعتبارا من تاريخ العمل بهذا القانون ودون حاجة الى أى اجراء آخر » . وتنص المادة السابعة على أن « لا يجوز حرمان الشركات الخاضعة لأحكام هذا القانون من أية مزايا أو تحميلها بأية أعباء تخل بالمساواة بينها وبين شركات المساهمة الخاضعة لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ المشار اليه التي تصل في ذات النشاط ، ... » وتبين للجمعية العمومية أيضا أن المادة (١) من قانون شركات قطاع الأعمال العام الصادر بالقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ تنص على أن « يصدر بتأسيس الشركة القابضة قرار من رئيس مجلس الوزراء

بناء على اقتراح الوزير المختص ، ويكون رأسها مملوكا بالكامل للدولة
 أو للأشخاص الاعتبارية العامة ، وثبت لها الشخصية الاعتبارية من
 تاريخ قيامها في السجل التجاري . وتأخذ الشركة القابضة شكل شركة
 المساهمة ، وتعتبر من أشخاص القانون الخاص ويحدد القراء الصادر
 بتأسيسها أسسها ومركزها الرئيسي ومدتها والغرض الذي انشئت من
 أجله ورأس مالها ، وتنص المادة (٢) منه على أن « تتولى الشركة
 القابضة من خلال الشركات التابعة لها استثمار أموالها ، كما يكون لها
 عند الاقتضاء أن تقوم بالاستثمار بنفسها . وتتولى الشركة القابضة في
 مجال نشاطها ومن خلال الشركات التابعة لها المشاركة في تنمية
 الاقتصاد القومي في إطار السياسة العامة للدولة . وللشركة أيضا في
 سبيل تحقيق أغراضها القيام بالأعمال الآتية : ١ - تأسيس شركات
 مساهمة بفرداها أو بالاشتراك مع الأشخاص الاعتبارية العامة أو الخاصة
 أو الأفراد . ٢ - شراء أسهم شركات المساهمة أو بيعها أو المساهمة
 في رأسها . ٣ - تكوين وإدارة محطة الأوراق المالية للشركة
 بما تتضمنه من أسهم وصكوك تمويل وسندات وأية أدوات أو أصول
 مالية أخرى . ٤ - إجراء جميع التصرفات التي من شأنها أن تساعد
 في تحقيق كل أو بعض أغراضها » .

كما تبين للجمعية العمومية أن المادة (٤١) من القانون رقم ٨٧
 لسنة ١٩٦٠ في شأن التهيئة العامة تنص على أن « تعطي التهيئة العامة
 بقرار رئيس الجمهورية في حالة توتر العلاقات الدولية أو قيام خطر
 الحرب أو نشوب حرب » ، وتنص المادة (٢) على أن « يترتب على إعلان
 التهيئة العامة : أولا : ... ثانيا : إلزام عمال المرافق العامة التي يصدر
 بتعيينها قرار من مجلس الدفاع الوطني بالاستمرار في أداء أعمالهم تحت
 إشراف الجهة الإدارية المختصة . ثالثا : إخضاع المصانع والورش والمعامل
 التي تعين بقرار من الجهة الإدارية المختصة للسلطة التي تعينها وذلك
 في تشغيلها وإدارتها وإنتاجها » ، وتنص المادة (٣٠) منه على أن
 « للجهة الإدارية المختصة أن تحصل على المعلومات والإيضاحات اللازمة
 للتعينة من الأفراد والشركات والمؤسسات والهيئات في أي وقت ، هذا
 في حين تنص المادة (٢) من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٥٣ لسنة
 ١٩٩٠ سألته الذكر على أن « تشكل في كل مؤسسة عامة بكل إقليم
 لجنة دائمة للتعينة على الوجه الآتي : ... » وتنص المادة (٤) منه على
 أن « تختص اللجان المنصوص عليها في المواد ٢ ، ٣ ، ٤ مكررا بوضع
 خطة التعينة التي تتعلق بالوزارة أو بالمسئولة أو بالمحافظة والإشراف

على تنفيذها بعد اعتمادها من إدارة التبعة العامة ومجلس الدفاع القومي للجان مباشرة أعمالها الحق في الإطلاع في أي وقت على جميع المعلومات والبيانات والإحصاءات المتعلقة بالوزارة أو بالمؤسسة أو بالمحافظة ولم كان محظورا الإطلاع عليها سواء أكانت هذه الإيضاحات مطلوبة للجنة أو لإدارة التبعة العامة .

واستظهرت الجمعية العامة ما تقدم ، ومن استعراض أحكام القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه ، أن بعض أحكام هذا القانون إنما تخاطب المرافق العامة في حين يقتصر الخطاب في بعضها الآخر على الشركات والمنشآت والأفراد . هذا في حين أن قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ سالف البيان إنما يخاطب جهات محددة ، هي الوزارات والمؤسسات العامة والمحافظات .

وحيث انه من المقرر ان المرفق العام هو كل مشروع تنشئه الدولة أو تشرف على ادارته ويعمل بانتظام واضطراد ، مستعينا بسلطات الادارة لتزويد الجمهور بالحاجات العامة التي يتطلبها ، لا بقصد الربح بل بقصد المساهمة في صيانة النظام أو خدمة المصالح العامة في الدولة . وكان من المقرر أيضا أن نظم المرافق العامة بدأت أصلا في نطاق ضيق محدود، هو نطاق المرافق الادارية البحت ، ثم اتسعت تنمو وتجاوز هذا النطاق المحدود الى ميادين النشاط الاقتصادي التي كانت وفقا على الأفراد ، فنشأت مرافق اقتصادية في صورة أشكال مختلفة . واقرن هذا التطور في نظم المرافق العامة ونطاقها بتطور مماثل في أساليب ادارتها ، ذلك انها كانت تدار في عهدا الأول ادارة مباشرة . فلما تطور الأمر على النحو المشار اليه ، ونشأت المرافق الاقتصادية اقتضت بطبيعتها أن تدار بوسائل وأساليب أكثر مرونة وأقل تعقيدا على غرار الوسائل والأساليب التي تدار بها المشروعات القومية الخاصة ، واتخذ كثير منها شكل المؤسسات العامة . وعلى الرغم من ذلك فما انفكت العناصر المميزة للمرافق العامة ، بما فيها المؤسسات العامة ، حسيما استقر عليه الرأي فقها وقضاء ، قائمة ، وتمثل في الشخصية المعنوية المستقلة ، وفي مدى ما يضيفه المشرع على المرفق من حقوق وامتيازات وسلطات ، من نوع ما يخوله للمصالح العامة وجهات الادارة المختلفة ، تمكنها لها من تادية رسالتها وتحقيق الأغراض التي انشئت من أجلها ، بالإضافة الى مدى اشراف الدولة ورقابتها على هذا المرفق ، سواء باختيار القائمين على ادارتها ، أو بالتمقيب على ما يتخلده من قرارات أو غير ذلك من صبور

الإشراف والرقابة . فمتى كان نصيب المرفق من تلك الحقوق والامتيازات ، ومن رقابة الدولة وإشرافها نصيباً موفوراً رجع وصف المرفق العام أو المؤسسة العامة . والعكس صحيح .

والحاصل أن المشرع بموجب القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٦١ المنان إليه - حسبما استقر افتاء الجمعية العمومية - غاير من أسلوب إدارة الشركات القابضة الخاضعة لأحكامه ، وأعاد تنظيمها بما يكفل لها قدراً أكبر من وسائل التسيير الذاتي والإدارة الذاتية وقدراً أقل من هيمنة السلطات الوصائية ، وبما يكفل تعريض هذه الوحدات للأوضاع الاقتصادية للسوق ومساءلتها حسب النتائج ، وتيسير إمكان توسيع قاعدة الملكية مستقبلاً، على نحو تشكل معه تلك الشركات مرحلة جوهرية من مراحل التطور المرسومة وصولاً إلى إفساح السبيل للملكية الخاصة للمشاركة الفعالة والاضطلاع بأوجه النشاط الذي تقوم به هذه الشركات . والحاصل أيضاً أن الشركات ذاتها لم تعد تتقيد بالفلسفة الاقتصادية والاجتماعية التي قامت على أساسها شركات القطاع العام ، ولكن تسعى بكل طاقاتها إلى تحقيق الربح المادي والمضاربة في الأسواق ، وهي في ذلك المسعى لا تختلف عن الشركات المملوكة للأفراد والأشخاص المعنوية الخاصة ، وتتبع ذات الأسس التي تسير عليها . وإذا كانت الشركات القابضة المشار إليها تتخذ شكل شركات المساهمة وتعتبر بصريح النص شخصاً من أشخاص القانون الخاص . ولم يغفلها المشرع سلطات مما تمتاز به جهات الإدارة .

وترتيباً على ذلك فإن العناصر والمقومات المشار إليها ، والتي تميز المرافق العامة وما يندرج في إطارها من مؤسسات عامة ، تكون قد تخلفت في شأن الشركات القابضة الخاضعة لأحكام قانون قطاع الأعمال العام سالف البيان ، وبناء عليه فحيثما كان المخاطب يحكم نص من النصوص، سواء في القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٠ أم في القرار الجمهوري رقم ٢٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ المشار إليهما ، مرفق عام أو مؤسسة عامة ، فإن الخطاب به لا يكون موجهاً إلى شركات قطاع الأعمال العام ، قصراً للنص على صحيح نطاقه . ونزولاً على ذلك فإن القدر من أحكام القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٠ المنوه عنه الذي يخاطب الشركات هو وجهه الذي تنبسط أحكامه على الشركات القابضة ، دون غيره من الأحكام الموجهة للمرافق والمؤسسات العامة . وبالنسبة إلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ فإن الشركات القابضة لا تندرج في عداد الجهات التي يخاطبها .

بذلك

انتهت الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى انطباق
احكام القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه على شركات قطاع الاعمال
العام حيثما أشار الى شركات •

(فتوى رقم ٢٧٠ في ١٩٩٥/٤/٩ - جلسة ١٩٩٥/٤/٥ ملف رقم ١٧١/١/٤٧) •

جلسة ٥ من ابريل سنة ١٩٩٥

عاملون بالادارة القانونية بجامعة الأزهر - مستشفيات جامعية - المبالغ التي تصرف لهم علاوة على مرتباتهم الأصلية - الضريبة الموحدة .

مناط الموضوع لحكم المادة ٢/٥٢ من قانون الضريبة الموحدة رقم ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ بتعديل بعض احكام قانون الضرائب على الدخل رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ بالنسبة للمبالغ التي يحصل عليها العاملون في الجهات التي حدتها هذه المادة - ان تكون جهات صرف هذه المبالغ غير جهات عملهم الأصلية - يحقق ذلك اما باستقلال الشخصية الاعتبارية لجهة العمل الأصلية عن الجهة الصارفة ، واما باستقلال الميزانية الخاصة بكل معلوم - مؤدى ذلك ان المستشفيات الملحق بالعمل بها اعضاء الاقدلة للقانونية بجملة المتصورة تطله احد التنظيمات الادارية التي يتكون منها الهيكل التنظيمي لجامعة المتصورة ولا تستغل عنها استقلا تاما - نتيجة ذلك - استحقاق الضريبة على المبالغ التي يتقاضاها العاملون بالادارة القانونية للجامعة للمحقق بالتشئون القانونية بالمستشفيات التابعة لها - بحسبانها مبالغ تصرف لهم من جهة عملهم الاصل - تطبيق .

استعرضت الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع اقتساما الصادر بجلسته ١٩٩٤/١١/٩ والذي خلصت فيه الى عدم سريان نص المادة ٢/٥٢ من قانون الضريبة الموحدة على العاملين المتدربين من ادارة جامعة الأزهر للمستشفيات التابعة لكلية طب الأزهر وتبين لها ان المادة (٥) من القانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ في شأن الضريبة الموحدة تنهى على أنه « تستحق الضريبة في اول يناير من كل سنة ٠٠٠ وتسرى على مجموع صافي الدخل الذي حققه الممول خلال السنة السابقة من الايرادات التالية طبقا للاحكام المنصوص عليها في هذا الكتاب ٠٠٠ ٣ - المرتبات وما في حكمها » . ونص المادة (٢/٥٢) من ذات القانون على أنه « كما تسرى الضريبة على المبالغ التي يحصل عليها العاملون الخاضعون للضريبة في وحدات الجهات التي يحصل عليها العاملون الخاضعون للضريبة في وحدات الجهاز الاداري للدولة والادلة المحلية والهيئات العامة ووحدات القطاع العام وقطاع الاعمال العام والماملون بكادرات خاصة علاوة على مرتباتهم الأصلية من لى وزارة او هيئة عامة او في جهة ادارية او جهة من وحدات الادارة المحلية او شركات القطاع العام او قطاع الاعمال العام غير جهات عملهم الاصل وذلك بغير تخفيض سواء لواجهة التكاليف او الاعباء المالية » . كما تنص المادة (٣٠٧) من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٥ لسنة ١٩٧٥ على أنه « يجوز

يقرر من مجلس الجامعة انشاء وحدات ذات طابع خاص لها استقلال فني وإداري ومالى من الوحدات الآتية : ١ - مستشفيات الجامعة وكلياتها ومبانيها

واستظهرت الجمعية العمومية من ذلك أن مناسط الخضوع لحكم المادة (٢/٥٢) من قانون الضريبة الموحدة بالنسبة للمبالغ التي يحصل عليها العاملون في وحدات الجهاز الإداري للدولة والإدارة المحلية والهيئات العامة ووحدات القطاع العام وقطاع الأعمال العام والمعاملون بكادرات خاصة علاوة على مرتباتهم الأصلية ومناسط خضوعها للشرحية الخاصة بها دون خصم لمصاريف الحصول على الأيراد أو الأعباء العائلية هو أن تكون جهات صرف هذه المبالغ وزارة أو هيئة عامة أو وحدة من وحدات الإدارة المحلية أو شركة من شركات القطاع العام أو قطاع الأعمال العام غير جهات عملهم الأصل ، أى أن يكون هناك مقايير من جهة عمل العامل الأصلية والجهة التي صرفت هذه المبالغ ، وهذه المقايير إنما تتحقق إما باستقلال الشخصية الاعتبارية لجهة العمل الأصلية عن الجهة الصارفة وإما باستقلال الميزانية الخاصة بكل منهما .

ومن حيث أن الثابت أن المستشفيات الملحق بالعمل بها أعضاء الإدارة القانونية بجامعة المنصورة وإن كانت تمثل وحدة مستقلة ماليا وإداريا وفنيا طبقا لنص المادة ٣٠٧ من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات ، إلا أنها في حقيقة الأمر تمثل أحد التنظيمات الإدارية التي يتكون منها الهيكل التنظيمي لجامعة المنصورة ولا تستقل عنها استقلالاً تاماً ، الأمر الذي يعد معه إلحاق أعضاء الإدارة القانونية للعمل بها من قبيل توزيع العمل داخل الجامعة ، يتم وفقاً لنصوص القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الإدارات القانونية ، وهو توزيع لأنه ليس في الجامعة سوى إدارة واحدة للشئون القانونية .

ومن حيث أنه لم يتحقق بالنسبة إلى المروضة حالتهم مناسط تطبيق حكم المادة (٢/٥٢) من قانون الضريبة الموحدة ، حيث أن هذه المستشفيات لا تتمتع بالشخصية الاعتبارية ، كما أن ميزانيتها تعد جزءاً من ميزانية الجامعة الأمر الذي يتعين معه القول بأن مستحققاتهم إنما تصرف لهم من جهات عملهم الأصلية وتعامل ضرائبياً على هذا الأساس .

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسى الفتوى والتشريع الى استحقاق
الضريبة على المبالغ التى يتقاضاها المعروضة حالتهم بحسبانها مبالغ تصرف
الهم من جهة عملهم الاصلى .

(فتوى رقم ٢٨٠ فى ١٣/٤/١٩٩٥ - جلسة ٥/٤/١٩٩٥ ملف رقم ٤٩٤/٢/٣٧) .

جلسة • من إبريل سنة ١٩٩٥

بنوك - البنوك المشتركة في هيئة السويقت الدولية - ضرائب •

أن المشرع فرض ضريبة سنوية على صافي أرباح شركات الأموال المشتغلة في مصر إيا كان الغرض من مباشرتها لنشاطها ، وأخضع لهذه الضريبة البنوك والشركات والمنشآت الأجنبية التي تعمل في مصر سواء كان مركزها الرئيسى في الخارج أو كانت فروعاً لهذه البنوك أو الشركات أو المنشآت طاماً تحققت أرباحها وتولدت من مباشرتها لنشاطها في مصر - حدد المشرع صافي الربح الخاضع للضريبة بنتيجة عائد العمليات مخصوماً منها جميع التكاليف التي تكبدتها المنشأة في سبيل الحصول على الربح - يقع عبء ادا هذه الضريبة على الملتزم بها وهو الشركات والبنوك والمنشآت الأجنبية الرابطة ولو قام بإدائها شخص آخر غير الملتزم بها - مؤدى ذلك - أن اشتراك البنوك العاملة في مصر في عضوية هيئة السويقت الدولية واتفاقها معها على أن تتحمل بما قد يفرض على نشاط الهيئة في مصر من ضريبة على أرباح شركات الأموال لا يعتبر زيادة في قيمة الاشتراك المقرر للمضوية ولا يعد دخلاً للهيئة ، إنما هو مقابل العبء الضريبى الملحق على عاتق الهيئة - نتيجة ذلك - أن هذه المبالغ لا تدخل في وعاء الضريبة على أرباح شركات الأموال - تطبيق •

استبان للجمعية العمومية لفسوى الفتوى والتشريع أن المادة (١١١) من قانون الضرائب على الدخل الصادر بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ المعدل بالقانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ تنص على أن « تفرض ضريبة سنوية على صافى الأرباح الكلية لشركات الأموال المشتغلة في مصر إيا كان الغرض منها ، وتسرى الضريبة على : ٠٠٠٠ ٣ - البنوك والشركات والمنشآت الأجنبية التي تعمل في مصر سواء كانت أصلية ولو كان مركزها الرئيسى في الخارج أو كانت فروعاً لهذه البنوك والشركات والمنشآت بالنسبة للأرباح التي تحققها عند مباشرة نشاطها في مصر ٠٠٠ » وتنص المادة (١١٣) على أن « تحدد الضريبة سنوياً على أساس صافى الربح خلال السنة السابقة أو في فترة الاثنى عشر شهراً التي اعتبرت بنتيجتها أساساً لوضع آخر ميزانية بحسب الأحوال • وتنص المادة ١١٤ من ذات القانون على أن « يحدد صافى الربح الخاضع للضريبة على أساس نتيجة العمليات على اختلاف أنواعها طبقاً لأحكام هذا القانون ، وذلك بعد خصم جميع التكاليف ٠٠٠ » •

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم أن المشرع فرض ضريبة سنوية على صافى أرباح شركات الأموال المشتغلة في مصر إيا كان الغرض

من مباشرتها لنشاطها ، وأخضع لهذه الضريبة البنوك والشركات والمنشآت الأجنبية التي تصل في مصر سواء كان مركزها الرئيسى في الخارج أو كانت فروعاً لهذه البنوك أو الشركات أو المنشآت ، طالما تحققت أرباحها وتولدت من مباشرتها لنشاطها في مصر • وحدد المشرع صافى الربح الخاضع للضريبة بنتيجة عائد الصليات على اختلاف أنواعها مخصصاً منها جميع التكاليف التي تكبدتها المنشأة في سبيل الحصول على الربح • وهذه الضريبة يقع عبء أدائها قانوناً على عائق الملتزم بها وهو الشركات والبنوك والمنشآت الأجنبية الراجعة ، ولو قام بأدائها شخص آخر غير شخص الملتزم بها ، مادامت الضريبة المقررة أدت كاملة للخزانة العامة تلمساً لأغراضها • ولذلك جاز الاتفاق على تحمل شخص آخر بقيمة الضريبة وأدائها غير شخص الملتزم بها قانوناً ، وهذا الأداء للضريبة يسقط به حق الدولة في مطالبة الملتزم بها سيما وأن قانون الضريبة على الدخل آنف الذكر جاء خلواً من نص يحظر مثل هذا الاتفاق • ولا يعد أداء الضريبة في هذه الحالة ميزة إضافية تدخّل ضمن عناصر الوعاء الضريبى عند ربط الضريبة المستحقة على نشاط الملتزم بها أصلاً • ذلك أن الضريبة المستحقة على نشاط الملتزم بها - والتي أدت من غيره - تحدت بمقدار ما حققه من أرباح صافية عن نشاطه الذى زاوله في مصر ، ومن ثم يسدّل مقدار تلك الضريبة في صافى أرباحه ، إذ أن وعاء الضريبة تحدت أولاً ثم قدرت الضريبة على أساس فسبق الوعاء في الضريبة في الوجود ، ولحقته هي استحقاقاً ، فإذا أدى الضريبة عن المكلف بها شخص آخر بموجب اتفاق بينهما ، فلا يجوز بموجب هذا الأداء أن يعاد تقدير الوعاء من جديد ، ومن ثم - يخرج المبلغ المؤدى من وعاء الضريبة تحديداً •

ومن حيث أن البنوك العاملة في مصر اشتركت في عضوية هيئة السويقت الدولية بغية الانادة من خدماتها المالية والمصرفية • واتفقت معها على أن تتحمل بما قد يفرض على نشاط الهيئة في مصر من ضريبة على أرباح شركات الأموال ، وهو ما يسوغ قانوناً • وإذا لا يعتبر تحمل البنوك بقيمة هذه الضريبة زيادة في قيمة الاشتراك المقرر للعضوية ، كما لا يعد دخلاً للهيئة تحصل عليه مقابل الخدمات التي تقدمها إنما هو مقابل العبء الضريبى الملقى على عاتق الهيئة وهو سبب التزامها قانوناً الذى لا ينفصل عنه ويوجد أو ينعدم تبعاً لمدى توافره ، ومن ثم تبقى المبالغ التي تؤديها تلك البنوك على وصفها كضريبة ولا تدخل تبعاً في الوعاء الضريبى للهيئة • إذ لا ضريبة على الضريبة • مون ناحية أخرى

فإن هذا المبالغ تشمل ضمن تكاليف حصول البنوك على الربح ، وتعد قيمة الضريبة فضلا عن قيمة الاشتراك الذي تؤديه البنوك للهيئة سألقة الذكر لقاء الخدمات التي تقدمها تكاليفاً وتشمل بهذا الوصف ضمن تكاليف الحصول على الربح فيشمله عموم لفظ التكاليف الوارد بالمادة ١١٤ من قانون الضريبة على الدخل ويتسع له كأحد عناصر الحصول على الربح .

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن المبالغ التي تتحملها البنوك العاملة في مصر عن الضريبة المستحقة على أرباح هيئة السويقت الدولية وفقاً لأحكام قانون الضرائب على الدخل لا تعد دخلاً للهيئة ولا تدخل تبعاً في وعاء الضريبة على أرباح شركات الأموال في الحالة المعروضة :

(فتوى رقم ٣٢٧ في ١٩٩٥/٤/٢٣ - جلسة ١٩٩٥/٤/٥ - ملف ٥٠٢/٢/٣٧) .

جلسة • من أبريل سنة ١٩٩٥

جامعات - أعضاء هيئة التدريس - بدلات - بدل العدوى •

بدل العدوى المقرر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٥٥ لسنة ١٩٦٠ للحدل بقراري رئيس مجلس الوزراء رقم ١٦٢٤ ، و ٢٣٥ لسنة ١٩٩٢ - مناه استفادة الأطباء البشريين وأطباء الأسنان بالزيادة التي أجريت على فئات هذا البدل بالقرار رقم ١٦٢٤ لسنة ١٩٩٢ المشار إليه أن يكون هؤلاء الأطباء من العاملين بقانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ - مؤدى ذلك عدم أحقية الأطباء أعضاء هيئة التدريس بالجامعة غير العاملين بقانون نظام العاملين بالدولة في استثناء بدل العدوى - تطبيق •

استعرضت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع في افتتاحها السابق بجلسته ١٨ من مايو سنة ١٩٩٤ الذي خلصت فيه الى عدم أحقية أعضاء هيئة التدريس بكلليات الطب وطب الأسنان والطب البيطرى بجامعة القاهرة في استثناء بدل العدوى بالفئات المقررة بقراري رئيس مجلس الوزراء رقمي ١٦٢٤ لسنة ١٩٩٢ و ٢٣٥ لسنة ١٩٩٢ ، وتبين لها أن الفقرة الثانية من المادة ٤٢ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ تنص على أن « ويجوز لرئيس مجلس الوزراء بناء على اقتراح لجنة شئون الخدمة المدنية منح البدلات وتحديد فئة كل منها وفقا للقواعد التي - ينظمها القرار الذي يصدره في هذا الشأن وبمراعاة ما يلي :

١ - بدلات تقتضيها ظروف ومخاطر الوظيفة بحد أقصى ٤٠٪ من بداية الأجر المقرر للوظيفة » كما تبين لها أن المادة (١) من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٦٢٤ لسنة ١٩٩٢ بشأن زيادة فئات بدل العدوى للأطباء البشريين وأطباء الأسنان تنص على أن « تكون فئة بدل العدوى (بدل ظروف ومخاطر الوظيفة) للأطباء البشريين وأطباء الأسنان العاملين بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المشار إليه بواقع ٣٦٠ ج سنويا وبما لا يجاوز ٤٠٪ من بداية الأجر المقرر للوظيفة » •

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم أن مناه استفادة الأطباء البشريين وأطباء الأسنان بالزيادة التي أجريت على فئات بدل العدوى بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٦٢٤ لسنة ١٩٩٢ أن يكون هؤلاء

الأطباء من العاملين بقانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ، وانتهت الجمعية العمومية الى عدم احقية أعضاء هيئة التدريس بكليات الطب وطب الأسنان في الحصول على بدل المدوى بالفتاى المقررة بقرار رئيس مجلس الوزراء سالف الذكر .

ومن حيث ان البين من مطالعة ديباجة قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٥٥ لسنة ١٩٦٠ - بشأن تقرير بدل المدوى لجميع الطوائف المعرصة لخطرها انه اشار الى المادة ٤٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة، ثم صدر القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة ، وتضمنت المادة ٤٢ منه ما يكفل بأن تكون الاخطار الخاصة بالبدلات متفقة مع نظام ترتيب الوظائف مما يجعل تقريرها بالتالى قائما على أسس موضوعية لا شخصية ، فالقت بدلات طبيعة العمل واحلت محلها نوعين من البدلات التى لها مبررها الموضوعى وهى بدل ظروف او مخاطر الوظيفة ، وهذه يمكن تحديثها بوضوح على أسس موضوعية بحثة وكذلك البدلات الوظيفية التى تقتضيها أداء وظائف معينة بذاتها ، وبناء على المادة ٤٢٥ سابق الاشارة اليها صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٦٢٤ لسنة ١٩٩٢ باعادة تنظيم بدل المدوى تحت مسمى بدل ظروف ومخاطر الوظيفة وقصرها على الأطباء العاملين بقانون نظام العاملين المدنيين بالدولة مما ينطوى على الفاء ضمنى لاحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٥٥ لسنة ١٩٦٠ فيما تضمنه من احكام مفارقة لهذا القرار .

واذ كان الأطباء أعضاء هيئة التدريس بكلية الطب جامعة الزقازيق المعروضة حالتهم ليسوا من العاملين باحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ، وانما يخضعون كأعضاء هيئة تدريس لاحكام قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ الذى ينظم شئونهم الوظيفية وحقوقهم المالية، ومن ثم تنتفى وجه احقيتهم فى استثناء بدل المدوى .

للك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم احقية الاطباء أعضاء هيئة التدريس بكليات الطب بجامعة الزقازيق فى استثناء بدل المدوى وذلك تأكيداً لافتائها السابق .

جامعات - طلاب - تحويل - حكم قضائي - تنفيذ •

أن الحكم الصادر بوقف التنفيذ وإن كان وقتيا في أصل النزاع إلا أنه حكم له حجية شأنه شأن سائر الأحكام القطعية ، يظل قائما ومتجا لآثاره القانونية مهما طال الزمن إلى أن يصدر حكم في موضوع الدعوى مخالفا لما قضى به أو تقضى محكمة الطعن بألفائه - صدور حكم بوقف تنفيذ القرار السلبي باعتناع الجامعة عن النظر في قبول تحويل الطالب لا يتضمن بذاته اعتبار الطالب قد جرى تحويله إلى الجامعة بمقتضى الحكم واعتباره مقيدا بالكلية أراد تحويله إليها إنما ينحصر مقتضاه في إلزام الجامعة بالنظر في قبول تحويل الطالب - موافقة الجامعة على تحويله يكون بموجب قرار إداري صدر من سلطة تقدير اللائحات هذا التحويل - أن الجامعة حين تصدر قرارها بإعلان النتيجة فإن قرارها إنما يستمد من سلطتها التقديرية - ثبوت نجاح الطالب واعتماد النتيجة من الجهات المختصة بالجامعة مؤداه أن يصبح حق الطالب مكتسبا لا يجوز تعديله أو تغييره لما ينطوي عليه ذلك من مساس معقول بمركزه القانوني - نتيجة ذلك أحيت في الحصول على الشهادة الدالة على نجاحه - تطبيق •

استعرضت الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع الحكم الصادر في خصوص الشق العاجل من الدعوى رقم ٥١٤٩ لسنة ٢٦ القضائية والذي ارتكز في أسبابه على أن مناط تطبيق الحظر الوارد بالمادة ٨٧ من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات المعدلة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٩١ والذي لا يجوز بموجبه تحويل ونقل قيد الطلاب غير الحاصلين على الحد الأدنى للمجموع الذي قبلته الكلية المطلوب التحويل إليها ، هو أن تكون الجامعات غير خاضعة لقانون تنظيم الجامعات على ما يبين من عبارات النص الذي لم يستعمل عبارة الجامعات الأجنبية بالمقابلة للجامعات المصرية، وبالتالي لا يعد مناط أعمال الضوابط الواردة بالنص هو التحويل من كليات أجنبية بصفة عامة ، وإنما المناط هو أن تكون الكليات والمعاهد المشار إليها غير تابعة لجامعات خاضعة لقانون تنظيم الجامعات ، وإذ كانت جامعة بيروت مؤسسة لبنانية خاصة إلا أنه يبين من مطالعة نظامها الأساسي أن الدور الذي أسند إلى جامعة الإسكندرية إزاء جامعة بيروت من حيث منح الدرجات العلمية والدبلومات لخريجي جامعة بيروت واعتماد اللوائح الداخلية لكلياتها ومعاهدها والمحتوى العلمي لمقرراتها الدراسية والموافقة على إنشاء كليات أو أقسام جديدة بتلك الجامعة والموافقة على الدرجات العلمية والدبلومات المؤهلة للالتحاق بتلك الجامعة أو للتعيين في وظائفها بل وصنود النظام الأساسي

لها بقرار من وزير التعليم العالي المصرى كل ذلك مما تعتبر معه هذه الجامعة بمثابة جامعة خاضعة لقانون تنظيم الجامعات المصرى ومقتضى ذلك ولازمه عدم خضوع تحويل الطلاب ونقل قيدهم من كليات تابعة لجامعة بيروت للأحوال والضوابط المنصوص عليها فى المادة ٨٧ من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات وانما يكون تحويل هؤلاء الطلاب ونقل قيدهم وفقا لأحكام المادة ٨٦ من ذات اللائحة التى تجيز تحويل الطالب من كلية الى نظيرتها فى ذات الجامعة أو جامعة أخرى بموافقة مجلس الكليتين المختصين .

وقد خلصت المحكمة من ذلك الى أن قرار جامعة طنطا برفض النظر فى قبول تحويل نجل المدعى على أساس أن جامعة بيروت العربية غير خاضعة لقانون تنظيم الجامعات ويخضع التحويل من الكليات التابعة لها للضوابط والإجراءات المنصوص عليها فى المادة ٨٧ من اللائحة التنفيذية قد صدر بالمخالفة لأحكام القانون يترجع القضاء بالفائه مما يتوفر معه ركن الجدية فى طلب وقف التنفيذ وركن الاستعجال ، اذ مقتضى الاستمرار فى تنفيذ هذا القرار أن يرتب نتائج يتعذر تداركها بالمستقبل الدراسى لنجل المدعى ، بيد أن وقف تنفيذ القرار المطعون فيه لا يحول دون حق الجامعة من النظر فى قبول التحويل وفق أحكام البندين (٢) و (٥) من المادة ٨٦ من اللائحة بما لها من سلطة تقديرية فى هذا الشأن فى حدود ما تسمح به إمكانيات الكلية المطلوب التحويل إليها وبمراعاة مقتضيات الصالح العام .

ولاحظت الجمعية العمومية أن الحكم الصادر من محكمة القضاء الإدارى فى الشق العاجل من الدعوى وقد قضى بوقف تنفيذ القرار السلمى بامتناع جامعة طنطا عن النظر فى قبول تحويل نجل المدعى ، وهو الإجراء الذى رفضت الجامعة اتخاذه ، وجاء رفضها على خلاف القواعد القانونية المقررة على نحو ما استظهره الحكم فى أسبابه ، لاحظت الجمعية أن هذا الحكم لا يتضمن بذاته اعتبار الطالب قد جرى تحويله الى الجامعة بمقتضى الحكم أو اعتباره مقيدا بالكلية المراد تحويله إليها ، انما ينحصر مقتضاه فى الزام الجامعة بالنظر فى قبول تحويل الطالب ، دون أن يتعدى أثر الحكم الى ما تستقل الجامعة بالترخيص فى تقديره من قبول تحويل الطالب أو رفض تحويله وذلك بما لها من مكنة التقرير الإيجابى فى شأنه بحسب ظروف الأحوال ومقتضيات الصالح العام وقدرة الكلية على استيعاب طلبة جدد من كليات متبيلة على نحو ما أفصح عنه بجلاء الحكم فى أسبابه واذا كان النظر فى طلب الطالب بعد سبق رفض النظر فيه هو ما ترتب على تنفيذ حكم وقف التنفيذ فإن اجراء تحويل الطالب الى جامعة طنطا

والموافقة على قيامه بكلية الحقوق بها لا يعد من قبيل الأعمال المترتبة حتماً على حكم وقف التنفيذ المشار إليه وإنما جاءت الموافقة على تحويله للكليّة بموجب قرار إداري صدر عن سلطة تقدير للمامات هذا التحويل .

واستظهرت الجمعية العمومية - على نحو ما هو مستقر عليه - أن الحكم الصادر بوقف التنفيذ وإن كان وقتياً لا يفصل في أصل النزاع إلا أنه حكم له حجية شأنه شأن سائر الأحكام القطعية ، وأن الحكم يظل قائماً ومنتجاً لآثاره مهما طال الزمن إلى أن يصدر حكم في موضوع الدعوى مخالفاً لما قضى به أو تقضى محكمة الطعن بالفائه أو وقف تنفيذه .

وتبين للجمعية العمومية - على نحو ما هو ثابت من الأوراق - أنه نزولاً عند حجية الحكم سالف البيان جرى تنفيذه ، كما أعملت الجامعة سلطتها التقديرية في خصوص إجراء تحويل الطالب المذكور إلى الجامعة وكذلك في إجراء قيده بالكلية التي تم تحويله إليها فتم قيد الطالب بالفرقة الثالثة بكلية الحقوق بجامعة طنطا واستمر في دراسته حتى نجح في امتحان الفرقة الثالثة وانتقل إلى الفرقة النهائية بقرار إداري صدر من سلطة تقديرية ، ونجح في الفرقة النهائية دور مايو سنة ١٩٩٤ وهو تقدير انبثق عن إرادة وتبلور في قرارات بقبول تحويله وقيده بالكلية وإعلان نتائج امتحاناته بعد انتظامه في الدراسة واعتماد تلك النتائج .

كما تبين للجمعية العمومية أن المادة ١٧٢ من قانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ نصت على أن « تمنح مجالس الجامعات الخاضعة لهذا القانون بناء على طلب مجالس كلياتها ومعاهدها الدرجات العلمية والدبلومات المبينة في اللائحة التنفيذية » .

وتتولى اللوائح الداخلية للكليات والمعاهد ، كل فيما يخصها تفصيل الشروط اللازمة للحصول على هدف الدرجات والدبلومات ولا يمنع تلك الدرجات والدبلومات إلا من أدى بنجاح جميع الامتحانات المقررة للحصول عليها وفق أحكام اللائحة التنفيذية وأحكام اللائحة الداخلية المختصة .

كما نصت المادة (٧٣) من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٩ لسنة ١٩٧٥ على أن « تعلق أسماء الطلاب الناجحين في الامتحان مرتبة بالحروف الهجائية بالنسبة لكل تقدير » .

ويمنح الناجحون في الامتحان النهائي شهادة الدرجة العلمية أو الدبلوم مبينا بها التقدير الذي نالوه وذلك بعد تأدية ما عليهم من رسوم مقررة ورد ما بمهدهم ويتم توقيع هذه الشهادة من عميد الكلية ورئيس الجامعة ويصدر بمنح الدرجات العلمية والدبلومات قرار من رئيس الجامعة بعد موافقة مجلس الجامعة وإلى حين حصول الطالب على الشهادة المذكورة يجوز أن يحصل على شهادة مؤقتة يوقعها العميد مبينا بها الدرجة العلمية أو الدبلوم الذي حصل عليه والتقدير الذي نال فيه •

ولاحظت الجمعية العمومية مما تقدم جميعه - انه لا مزية في أن الجامعة حين تصدر قرارها باعلان النتيجة فإن قرارها إنما يستمد من سلطتها التقديرية في وزن وتقدير كفاية الطالب في فهم وتحصيل المواد المقررة على أساس واقع اجاباته ودرجاته الفعلية التي حصل عليها في المواد المختلفة وأن الطالب إنما يستجمع جميع الشروط التي حددها القانون لاعتباره ناجحاً ، وأن مؤدى اعلان النتيجة وثبوت نجاح الطالب واعتماد تلك النتيجة من الجهات المختصة بالجامعة أن يصبح للطالب حق مكتسب لا يجوز تعديله أو تغييره لما ينطوي عليه ذلك من مساس معذور بمركزه القانوني ، ومن ثم يفدو متعينا القول بأحقية في الحصول على الشهادة الدالة على نجاحه دون تحفظ ، ولا وجه للمحاجة بأن الطعن في الحكم الصادر لصالحه في الشق العاجل من الدعوى ما فتيء منظورا أمام المحكمة الادارية العليا ولم يقض فيه بعد ، كما لم تفصل المحكمة في الشق الموضوعي من الدعوى إذ أن ذلك لا يفرض بذاته الى الحيولة دون الطالب ومنحه الشهادة الدالة على نجاحه بعد أن انتظم في دراسته ونجح في الامتحان واعتمدت النتيجة مما لا يسوغ معه حجب تلك الشهادة عنه وسرمانه دون سند بين من القانون من جنى ثمرة نجاحه •

والحاصل أن المروض حالته قد انتظم في الدراسة بالفرقة الثالثة بكلية الحقوق بجامعة طنطا واجتاز امتحان الفرقتين الثالثة والرابعة وحصل على درجة الليسانس في الحقوق واكتسب باعلان نجاحه مركزا قانونيا جديدا منبت الصلة عن المركز القانوني الذي اكتسبه بموجب الحكم الصادر لصالحه ومن ثم لا يجوز المساس بهذا المركز الجديد ولا مناص والامر كذلك من القول بأحقية في الحصول على الشهادة الدالة على نجاحه كائن للنجاح دون تطبيق ذلك على صدور الحكم في الشق الموضوعي من دعواه أو التنويه في الشهادة على عدم صدور هذا الحكم حتى تاريخ تحرير تلك الشهادة وذلك نزولا عند صحيح تلك مقتضيات والتزاما بأحكام قانون تنظيم الجامعات ولائحته التنفيذية والتي لا غنى عن وجوب التقيد بها في هذا المضمار •

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى احقية الطالب / وائل محمد صلاح الدين في الحصول على الشهادة الدالة على نجاحه بالفرقة النهائية بكلية الحقوق بجامعة طنطا •

(فتوى رقم ٢٣٣ في ١٩٩٥/٤/٢٦ - جلسة ١٩٩٥/٤/٥ - ملف رقم ٢٥٢/٢/٨٦ ، •

(٩٣)

جلسة ٥ من ابريل سنة ١٩٩٥

جامعات - اعضاء هيئة التدريس - اعارة - منصب علم .

التشريع في قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ المعدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٩٤ اتى بتنظيم متكامل اورد فيه الاحكام المتعلقة باعارة اعضاء هيئة التدريس بالجامعات - اعتبر عضو هيئة التدريس الذى يتقلد منصبا عاما او اكثر في حكم المعار من وظيفته ما يلقى شغلا لهذه المناصب - ان عبارة حكم المعار تؤكد ان المركز القانونى لمن تولى المنصب العام من اعضاء هيئة التدريس لا يتعلق باعارة حقيقية ، وانما يتعلق باعارة حكومية - نتيجة ذلك - حتمية رجوع عضو هيئة التدريس الذى يشغل المنصب العام الى وظيفته الاصلية بالجامعة فور تجرده من هذا المنصب بغير حاجة الى اعادة تعيين دون ان يعتبر معارا حقيقية في فترة تولية المنصب العام ودون ان ترتب له في فترة التولى للمنصب العام اى من آثار الاعارة الحقيقية - تطبيق .

استبان للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ان المادة ٨٥ من قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ المعدلة بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٩٤ تنص على أن « مع مراعاة عدم الاخلال بحسن سير العمل في القسم وفي الكلية أو المعهد يجوز اعارة هيئة التدريس لجامعة اجنبية أو معهد علمى اجنبى في مستوى الكليات أو للعمل بوزارات الحكومة ومصالحها أو الهيئات أو المؤسسات العامة الدولية أو بجهة غير حكومية فيما تخصصوا فيه متى كانت المهمة في مستوى الوظيفة التى يشغلونها في الجامعة وتكون الاعارة بقرار من رئيس الجامعة بعد اخذ رأى مجلس الكلية أو المعهد المختص - وتقرر الاعارة لمدة سنتين قابلة للتجديد مرة واحدة بقرار من رئيس الجامعة المختص . ويجوز لمجلس الجامعة تجديد الاعارة لمدة أخرى . ويجوز لرئيس مجلس الوزراء فى الحالات التى تقتضيها مصلحة قومية تجديدها مرة أخرى فاكتر بناء على عرض الوزير المختص بالتعليم العالى ٠٠٠ » فى حين تنص المادة ٨٦ من ذات القانون على أنه « يجوز شغل وظيفة المعار بدرجةها متى كانت اعارته بدون مرتب تؤديه الجامعة ولمدة ثلاث سنوات على الأقل بالنسبة للأساتذة وسنة على الأقل بالنسبة لباقي اعضاء هيئة التدريس ٠٠٠ فاذا عاد المعار الى عمله فى الجامعة شغل الوظيفة الحالية من درجته أو شغل وظيفته الاصلية بصفة شخصية على أن تسوى حالته فى أول وظيفة تخلو من درجته » وأخيرا تنص المادة ٨٦ مكررا من القانون ذاته المضافة بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٩٤ على أنه « يعتبر عضو هيئة التدريس الذى يتقلد منصبا عاما أو اكثر فى حكم المعار من وظيفته فى الجامعة طوال مدة شغله

لهذه المناصب العامة ، فإذا ترك منصبه العام إلى شغل وظيفته الأصلية في هيئة التدريس إذا كانت شاغرة ، والا شغلها بصفة شخصية ، ويوضع على أول وظيفة تخلو أو تنشأ من فئة درجته فإذا كان تركه المنصب العام بعد بلوغه السن المقررة لترك الخدمة في الجامعة عاد استاذاً متفرغاً في ذات الكلية أو المعهد الذي كان يعمل به قبل شغله المنصب العام ويعامل في هذه الحالة بمقتضى حكم المادة ١٢١ من هذا القانون » . ويسرى حكم هذه المادة على أصحاب المناصب العامة وقت العمل بأحكام هذا القانون إذا كانوا أعضاء في هيئة التدريس قبل بداية تقلدهم للمناصب العامة . ويقصد بالمنصب العام في حكم هذه المادة من يعامل معاملة الوزير على الأقل . وفي جميع الأحوال يستحق من يعود إلى وظيفته مجموع ما كان يتقاضاه من مرتب وبدلات بصفة شخصية .

واستظهرت الجمعية العمومية من مجموع النصوص المتقدمة أن المشرع في قانون تنظيم الجامعات ، المشار إليه ، أتى بتنظيم متكامل أورد فيه الأحكام المتعلقة بإعارة أعضاء هيئة التدريس بالجامعات سواء ما تعلق منها بالجهات التي تجوز إعارتهم إليها أو مدة الإعارة أو أدواتها وكذلك ما يتبع في شأن وظيفة المعار لدى قيامه بالإعارة وما ينبغي اتخاذه لدى عودته إلى العمل بعد انتهائها . هذا من ناحية ومن ناحية أخرى استحدث المشرع بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٩٤ ، المشار إليه ، حكماً جديداً اعتبر بمقتضاه عضو هيئة التدريس الذي يتقلد منصبا عاما أو أكثر في حكم المعار من وظيفته ما بقي شاغلا لهذه المناصب ، وكشف عن مقصوده من عبارة « في حكم المعار » حين اجتزا من الأحكام التي تسرى على أعضاء هيئة التدريس المعارين تلك الأحكام التي يجرى أعمالها لدى عودتهم بعد انتهاء الإعارة فحسب دون غيرها من الأحكام التي فصلتها المادتان ٨٥ و ٨٦ من قانون تنظيم الجامعات المشار إليه .

وتستخلص الجمعية العمومية ، أن عبارة « في حكم المعار » التي استخدمها المشرع في إضافته للمادة ٨٦ مكررا ، إنما تؤكد أن المركز القانوني لمن تولى المنصب العام من أعضاء هيئة التدريس لا يتعلق بإعارة حقيقية وإنما يتعلق « بإعارة حكومية » وأن صيغة « في حكم المعار » كما تفيد تشبيه الخاضع للحكم بالمعار فهي تنفي عنه حقيقة وضع المعار في الوقت ذاته . والإعارة الحكومية هنا لا يترتب عليها من أحكام الإعارة الحقيقية إلا ما قصد المشرع صراحة ترتيبه عليها بموجب الوصف الاعتباري الذي أحقه بالحالة المحكومة . ومن ثم فلا يصدق على حالة من يتولى منصبا عاما من أعضاء هيئة التدريس أحكام الإعارة الحقيقية الواردة بالقانون ، إنما ينحصر ما يصدق عليه في وضعه الاعتباري بما رتبته القانون

صراحة على هذا الوضع • وهو ما عبر عنه نص المادة ٨٦ مكررا المضاف من حيث العودة الى وظيفته الأصلية شغلا للشاغر منها أو شغلا لها بصفة شخصية حتى تخلص أو عودة لوضع الأستاذ المتفرغ الأمر الذي يتاح معه للجامعة الاستعانة به في القيام بالتدريس أو المشاركة في أعمال الامتحانات طوال مدة شغله المنصب وذلك طبقا للأوضاع والنظم المنصوص عليها في قانون الجامعات ، المشار إليه •

وخلصت الجمعية العمومية مما تقدم ان مفاد عبارة « في حكم المعار » مقصود به حتمية رجوع عضو هيئة التدريس الذي يشغل المنصب العام الى وظيفته الأصلية بالجامعة فور تجرده من هذا المنصب بغير حاجة الى إعادة تعيين • دون أن يعتبر معارا حقيقة في فترة توليه المنصب العام ودون أن تترتب له في فترة التولى للمنصب العام أى من آثار الاعارة الحقيقية •

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن مفاد عبارة « في حكم المعار » في الحالة المعروضة ، حتمية رجوع عضو هيئة التدريس فور تجرده من المنصب العام الذي كان يشغله الى وظيفته بالجامعة بغير حاجة لاعادة التعيين •

(فتوى رقم ٣٣٤ في ١٩٩٥/٤/٣٠ - جلسة ١٩٩٥/٤/٥ - ملف رقم ٨٦/٨٣/٤) •

عقد ادارى - عقد توريد - تنفيذ - تنفيذ على الحساب .

من القواعد المسلحة في العقود مدنية كانت او ادارية ، أن تنفيذ الالتزام يكون مينا
فاذا امتنع المتعاقد مع الإدارة عن تنفيذ ما تمهد به جاز لها أن تجبره على الوفاء عينا مع
تعويضها عن الضرر الذي ينشأ عن اخلاله بتمهده بيد انه ولئن كان الالتزام بالتنفيذ عينا
في المعاملات المدنية لا يتم الا عن طريق القضاء، فانه في العقود الادارية يمكن ان يجرى
تنفيذ الالتزام عينا بواسطة الإدارة تقوم به بنفسها وعلى حساب المتعاقد معها وتحت
مسئوليته - الشراء على حساب المتعاقد المقصر في تنفيذ تمهده والزامه بفرق السعر هو تطبيق
لقاعدة تنفيذ الالتزام عينا تقوم به الإدارة بنفسها عند اخلال المتعاقد معها بتمهده ضمانا
لحسن سير المرفق العام وإطراده وإتلاء المصالح العام على المصالح الخاصة - اذا كان لجهة
الإدارة احلال شخص آخر محل المتعاقد الذى قصر في تنفيذ التزامه نفعه لا جديا لا ينزى
العقد البرم معه فلا يسوغ لها قانونا أن تلجأ الى التنفيذ على الحساب وانها العقد ١٠ -
المحول عليه في استخلاص ارادة الادارة لتتجنى أى اجراء استهدفت به تأمين سير المرفق
لا يلق عند ميانى الألتاقل وانها بتعدى ذلك الى الآثار التى رتبها على تصرفها للكشف
عن حقيقة مقصدها وما انطوى عليه مسئلتها في ضوء مبدأ تنفيذ العقد طبقا لما اشتمل عليه
وبطريقة تتفق مع حسن النية - تطبيق .

استبان للجمعية العمومية لسمى الفتوى والتشريع أن المادة (٢٦)
من قانون المناقصات والمزايدات الصادر بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ تنص
على انه « اذا تأخر المتعاقد في تنفيذ العقد عن الميعاد المحدد له جاز للسلطة
المختصة اذا اقتضت المصلحة العامة اعطاء المتعاقد مهلة اضافية لاتمام التنفيذ
على أن توقع عليه غرامة عن مدة التأخير بالنسب وطبقا للأسس وفى
الحدود التى تبينها اللائحة التنفيذية وينص عليها فى العقد بحيث
لا يجاوز مجموع الغرامة ١٥٪ بالنسبة لعقود المقاولات و ٤٪ بالنسبة
لعقد التوريد وتوقع الغرامة بمجرد حصول التأخير دون حاجة الى تنبيه
أو انذار أو اتخاذ أية اجراءات ادارية أو قضائية أخرى ولا يخل توقيع
الغرامة بحق جهة الادارة فى مطالبة المتعاقد بتعويض كامل عما أصابها من
اضرار نتجت عن تأخيره فى الوفاء بالتزامه » وتنص المادة (٢٨) على انه
« اذا أخل المتعاقد بأى شرط من شروط العقد كان للجهة المتعاقدة الحق فى
فسخ العقد أو فى تنفيذه على حسابه . ويتقرر الفسخ أو تنفيذ العقد على
حساب المتعاقد بقرار من السلطة المختصة يعلن للمتعاقد بكتاب موصى
عليه بعلم الوصول على عنوانه المبين فى العقد » . وتنص المادة ٢٩ من
ذات القانون على ان « يكون للجهة المتعاقدة فى حالة فسخ العقد أو تنفيذه

على حساب المتعاقد الحق في مصادرة التأمين النهائي والحصول على جميع ما تستحقه من غرامات مما يكون مستحقا للمتعاقد لديها أو لدى أية جهة ادارية أخرى من مبالغ وذلك دون حاجة الى اتخاذ أى اجراءات قضائية •

كما تبين للجمعية العمومية أن المادة (٨٨) من اللائحة التنفيذية لقانون المناقصات والمزايدات الصادرة بقرار وزير المالية رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨٣ تنص على أن « يلتزم المتعهد بتوريد الأصناف المتعاقد عليها في الميعاد أو المواعيد المحددة خالصة جميع المصروفات والرسوم ومطابقة لأمر التوريد وللوصفات أو العينات المعتمدة ٠٠٠ وعلى أمين مخزن الاستقبال فور تسلمه الأصناف الموردة اخطار رئيس لجنة الفحص بذلك لاتخاذ اللازم •

ويعتبر قرار اللجنة بقبول أو رفض الأصناف نهائيا وذلك بمجرد اعتماده من السلطة المختصة بالاعتماد » وتنص المادة (٩٠) على انه « اذا رفضت لجنة الفحص صنفا أو أكثر من الأصناف الموردة أو وجد فيها نقص أو مخالفة للوصفات أو العينات المعتمدة يخطر المتعهد بذلك كتابة بالبريد الموصى عليه بعلم الوصول بأسباب الرفض وبوجوب سحب الأصناف المرفوضة وتوريد بدلها ويجب ان يتم ذلك الاخطار فور صدور قرار اللجنة في ذات اليوم أو اليوم التالي على الأكثر ، ويلتزم المتعهد بسحب الأصناف المرفوضة خلال سبعة أيام على الأكثر من تاريخ اليوم التالى لاختاره فإذا تأخر في سحبها فيكون لجهة الادارة الحق في تحصيل مصروفات تخزين بواقع ٢٪ من قيمة الأصناف عن كل أسبوع تأخير أو جزء منه لمدة أقصاها أربعة أسابيع ٠٠٠ » كما تنص المادة (٩٢) من اللائحة على انه « اذ تأخر المتعهد في توريد كل الكميات المطلوبة أو جزء منها في الميعاد المحدد بالعقد - ويدخل في ذلك الأصناف المرفوضة - فيجوز للسلطة المختصة بالاعتماد اذا اقتضت المصلحة العامة اعطاء مهلة اضافية للتوريد على ان توقع عليه غرامة قدرها ١٪ عن كل أسبوع تأخير أو جزء من أسبوع من قيمة الكمية التي يكون المتعهد قد تأخر في توريدها بحد أقصى ٤٪ من قيمة الأصناف المذكورة • وفي حالة عدم قيام المتعهد بالتوريد في الميعاد المحدد بالعقد أو خلال المهلة الاضافية يكون لجهة الادارة أن تتخذ أحد الاجراءين التاليين وفقا لما تقتضيه مصلحة العمل (١) شراء الأصناف التي لم يقم المتعهد بتوريدها من غيره على حسابه سواء بالممارسة أو بمناقصات محلية أو عامة أو محدودة بنفس الشروط والوصفات المعلن عنها والمتعاقد عليها • ويخصم من التأمين المودع من المتعهد أو من مستحقاته لدى الجهة أو أى جهة أخرى قيمة الزيادة في الثمن مضافا اليها مصروفات ادارية بواقع ١٠٪ من قيمة الأصناف المشتراه على حسابه وما يستحق من غرامة عن مدة التأخير في التوريد وذلك مع عدم الاخلال بحق الجهة في مصادرة التأمين المودع بما يوازي ١٠٪ من قيمة هذه الأصناف والحصول على جميع ما تستحقه من غرامات وتعويضات واسترداد جميع ما تكبدته من

مصرفات وخسائر زيادة على قيمة العقد نتيجة تنفيذه على حساب المتعهد ٠٠٠ (ب) انتهاء التعاقد فيما يختص بهذه الأصناف ومصادرة التأمين بما يوازي ١٠٪ من قيمتها والحصول على جميع ما تستحقه الجهة الادارية من غرامات أو تعويضات عما يلحق بها من أضرار دون حاجة للالتجاء الى القضاء مع اخطار المتعهد بذلك بكتاب موصى عليه بعلم الوصول ٠٠٠ •

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم انه من القواعد المسجلة في العقود ، مدنية كانت أو ادارية ، أن تنفيذ الالتزام يكون عينا ، فاذا امتنع المتعاقد مع الادارة عن تنفيذ ما تمهد به جاز لها أن تجبره على الوفاء عينا مع تعويضها عن الضرر الذي ينشأ عن اخلاله بتعهده • بيد انه ولئن كان الالتزام بالتنفيذ عينا في المعاملات المدنية لا يتم الا عن طريق القضاء ، فانه في العقود الادارية يمكن أن يجرى تنفيذ الالتزام عينا بواسطة الادارة تقوم به بنفسها وعلى حساب الجهة المتعاقد معها وتحت مسؤولية هذه الجهة ، فالشراء على حساب المتعاقد المقصر في تنفيذ تعهده والزامه بفرق السعر هو تطبيق لقاعدة تنفيذ الالتزام عينا تقوم به الادارة بنفسها عند اخلال المتعاقد معها بتعهده ضمانا لحسن سير المرفق العام واطراداه واعلاء للصالح العام على المصالح الخاصة • بيد انه ولئن كان لجهة الادارة احلال شخص آخر محل المتعاقد الذي قصر في تنفيذ التزاماته تقصيرا جسيما لا ينهي العقد المبرم معه ، فمن ثم فلا يسوغ للادارة قانونا أن تلجأ الى التنفيذ على الحساب وانهاء العقد معا • ويعول على استخلاص ارادة الادارة في هذا الصدد لتعيين أي اجراء استهدفت به تأمين سير المرفق • واستخلاص ارادة الادارة لا يقف عند مباني الألفاظ وانما يتعدى ذلك الى الآثار التي رتبها الادارة على تصرفها للكشف عن حقيقة مقصدها وما انطوى عليه مسلكها في ضوء من أن تنفيذ العقد طبقا لما اشتمل عليه وبطريقة تتفق مع حسن النية هو أصل عام من أصول القانون يقضى بأن يكون تنفيذ العقد طبقا لما اشتملت عليه نصوصه وتضمنته أحكامه وجرى به تنفيذه ، وهذا الأصل يطبق في العقود المدنية والادارية سواء بسواء •

ومن حيث انه على مقتضى ما تقدم ، فانه لما كان الثابت أن مديرية التربية والتعليم بمحافظة الغربية قد تعاقدت مع جهاز الخدمات العامة للوقوات المسلحة على توريد زى التربية العسكرية لطلبة المدارس الثانوية العامة في العام المالي ١٩٩٣/٩٢ ، على أن تكون الأصناف الموردة طبقا للعينات التي تقدم بها في المناقصة وتم قبول عطائه على أساس منها • بيد انه قام بتوريد الأصناف غير مطابقة للمواصفات ومختلفة عن العينة التي تقدم بها فاحظرته المديرية برفض استلامها ، وطالبته بتوريد أصناف

مطابقة للمواصفات بدلا منها ، واذا نكل عن ذلك فاطخرته المديرية بفسخ العقد وشراء الأصناف التي تعاقدت عليها على حسابها من الجمعية التعاونية الانتاجية لصناعة الملابس الجاهزة بالقاهرة • واذا لا تخرج مفردات المبالغ محل المطالبة عن الآثار التي تترتب على التنفيذ على الحساب من فرق وغرامة تأخير وغرامة تخزين ومصروفات ادارية ، وهي تختلف عن الآثار التي تترتب على الفناء العقد • فمن ثم تكون مديرية التربية والتعليم بمحافظة الغربية قد سلكت حقيقة وفعلا طريق التنفيذ على الحساب •

ومن حيث ان جهاز الخدمات العامة للقوات المسلحة قد أخل بالتزامه بتوريد الأصناف التي تعاقد عليها مطابقة للعينات التي تقدم بها في المناقصة وتم قبول عطائه على أساس منها ، فمن ثم يفدو ملزما بأن يؤدي ق جنيه

الى مديرية التربية والتعليم بمحافظة الغربية مبلغ ٧١٧٥٥٠١٦ جملة فرق الأسعار وغرامة التأخير وغرامة التخزين دون المصروفات الادارية التي لا نستحق على نحو ما استقر عليه افتاء الجمعية العمومية - الا حيث يتعلق الوضع بتقديم خدمات فعلية بين الجهات الادارية نزولا على حكم المادة ٥١٧ من اللائحة المالية للميزانية والحسابات الأمر غير المائل في الحالة المعروضة ودون مبلغ التأمين النهائي باعتبار أن الجهاز المشار اليه جهة حكومية معفاء من أداء التأمين الابتدائي والنهائي طبقا لحكم المادة ٢١ من قانون المناقصات والمزايدات آنف البيان •

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى الزام جهاز

ق جنيه

الخدمات العامة للقوات المسلحة أداء مبلغ ٧١٧٥٥٠١٦ الى مديرية التربية والتعليم بمحافظة الغربية •

(فتوى رقم ٣٣٩ في ١٩٩٥/٥/٢ - جلسة ١٩٩٥/٤/٥ - ملف ٢٥٧٢/٢/٣٢) •

جلسة ١٩ من أبريل سنة ١٩٩٥

اصلاح زراعي - ملكية طارئة - احكام قضائية - حجة .

صدور حكم من المحكمة الادارية العليا بتأييد قرار الاستيلاء على ارض - ازاء هذه الحكم البات والنهائي يكون الاستيلاء حصينا يتأبى على المساس به سحبا او الفاء اذ ينتمى الحكم فى قرار الاستيلاء ذاته ويؤول الامر الى النظر فى القرار ذاته ومفاده بحسبان ان الحكم رتب حقا صار له قوة الحقيقة القضائية لا يتنازل عنه الا من كان يملك التنازل اصيلا عن نفسه - التنازل عن املك الدولة لا يكون الا وفقا للنظام القانونى الحاكم لذلك - تطبيق .

استبان للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ان للمادة (١٠١) من قانون الاثبات فى المواد المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ فان « الاحكام التى حازت قوة الامر المقضى تكون حجة فيما فصلت فيه من الحقوق ، ولا يجوز قبول دليل ينقض هذه الحجة ، ولكن لا تكون لتلك الاحكام هذه الحجة الا فى نزاع بين الخصوم أنفسهم دون أن تتغير صفاتهم ويتعلق بذات الحق محل وسببا . وتقضى المحكمة بهذه الحجة من تلقاء نفسها » ، ولما كان الشايت ان المحكمة الادارية العليا قضت بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٩٨٥/٢/٥ - فى الطعن رقم ١٦٧٢ لسنة ٢٨ القضائية - برفض الطعن على قرار اللجنة القضائية للاصلاح الزراعى فى الاعتراض رقم ١٥٧ لسنة ١٩٧٧ المنتهى الى قبول الاعتراض على قرار الاستيلاء على مساحة ٦ س/٢ ط/٦٠ ف شكلا ورفضه موضوعا ، ومن ثم فقد بات الاستيلاء على تلك المساحة ، ازاء هذا الحكم البات والنهائى ، حصينا ، يتأبى على المساس به سحبا او الفاء ، اذ ينتمى الحكم فى قرار الاستيلاء ذاته ، ويؤول الامر الى النظر فى القرار ذاته ومفاده . واعمالا لذلك فانه لا وجه لعلم الآخذ بقرار الاستيلاء على المساحة المشار اليها ، والحالة هذه ، بحسبان أن ذلك الحكم رتب حقا صار له قوة الحقيقة القضائية لا يتنازل عنه الا من كان يملك التنازل اصلا عن نفسه ولا يرد ذلك فى الحالة المعروضة الا بطريق التنازل عن املك الدولة ، ووفقا للنظام القانونى الحاكم لذلك . اخذا بعين الاعتبار انه ثمة طعنا قضائيا ما انفك منظورا أمام المحكمة الادارية العليا « الطعن رقم ١١٥٥ لسنة ٣٨ القضائية » يتضمن فى جوهر الامر تمعا على القرار الصادر بالاستيلاء على المساحة المستطلع الرأى فى شأنها .

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لتسمي الفتوى والتشريع الى انه لا وجه لهم الاخذ بحجية حكم المحكمة الادارية العليا الصادر في الطعن رقم ١٦٧٢ لسنة ٢٨ القضائية ، وذلك لان الحكم رتب حقا صارت له قوة الحقيقة القضائية لا يتنازل عنه الا من كان يملك التنازل أصيلا عن نفسه ، ولا يرد ذلك الا بطريق التنازل عن أملاك الدولة وفقا للقواعد المقررة .

(فتوى رقم ٣٢٤ في ١٩٥/٤/٢٢ - جلسة ١٩/٤/١٩٩٥ - ملف رقم ٨١/١٠٠) .

جلسة ١٩ من أبريل سنة ١٩٩٥

عقد إداري - تنفيذ - غرامة تأخير .

المادة ١٤٨ من القانون المدني - أن تنفيذ العقد طبقاً لما اشتمل عليه وبطريقة تنفق مع ما يوجبه حسن النية هو أصل من أصول القانون التي تحكم العقود المدنية والإدارية على حد سواء ، بمقتضاه يلتزم كل طرف من طرفي العقد تنفيذاً ما اُلتفقا عليه في العقد ، فإن حاد أحدهما عن هذا السبيل كان مسئولاً عن أخلاقه بالتزامه العقدي ، ووجب حملة على الوفاء بهذا الالتزام ، وصار تحميله بما رتبته العقد من جزاءات كغرامة تأخير أمراً واجباً .

استبان للجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع أن المادة (١٤٨) من القانون المدني تنص على أنه « يجب تنفيذ العقد طبقاً لما اشتمل عليه وبطريقة تتصل مع ما يوجبه حسن النية » وهذا المبدأ - وعلى ما جرى به افتاء الجمعية العمومية - هو أصل من أصول القانون التي تحكم العقود المدنية والعقود الإدارية على حد سواء ، بمقتضاه يلتزم كل طرف من طرفي العقد بتنفيذ ما اتفقا عليه في العقد ، فإن حاد أحدهما عن هذا السبيل كان مسئولاً عن أخلاقه بالتزامه العقدي ، ووجب حملة على الوفاء بهذا الالتزام ، وصار تحميله بما رتبته العقد من جزاءات ، كغرامة التأخير ، أمراً واجباً . كما تبين للجمعية العمومية أن أمر التوريد رقم ١/١٦/١٣/١ الصادر في الحالة الماثلة ، بعد أن حدد مدة توريد المطبوعات محله ، وهي خلال ثلاثة أشهر من تاريخ استلام أمر التوريد ، نص في البند السابع على أنه « عليكم مراعاة مدة التوريد بكل دقة تلافياً من توقيع الغرامة التي ستوقع عليكم بواقع ١٪ من كل أسبوع تأخير أو جزء منه ويحد أقصى أربعة أسابيع » .

ولما كان الثابت من الأوراق أن الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية قامت بتوريد بعض المطبوعات المتعاقد عليها بتاريخ ١٢ ، ١٥ ، ١٢/٢٨/١٩٩٣ ، وذلك بعد انتهاء مدة التوريد المتعاقد عليها في ١٢/٩/١٩٩٣ ، ومن ثم فإن قيام الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية بتوقيع غرامة تأخير على الهيئة الموردة ، وبالحالة هذه ، تكون قد صادف صحيح سنده ، ولا تثريب عليه ، ويكون ما تطالب به الهيئة الأخيرة من استرداد

ق ج

غرامة التأخير الموقعة عليها في هذا الشأن ، وتبلغ ٨١٣٠ غير قائم على

سند صحيح يظاھرہ ، اذ كان جديرا بها أن تلتزم بالتوريد خلال المدة المتفق عليها .

ولا يشفع للهيئة الطالبة أن مرد تأخرها في التوريد راجع الى عدم اضافة ضريبة المبيعات الى قيمة أمر التوريد ، لذلك طلبت الى الهيئة القومية للاتصالات السلوكية واللاسلكية اضافة الضريبة الى قيمة التوريد، وذكرت في كتابها الصادر في هذا الشأن بتاريخ ١٩٩٣/٩/٨ أن مدة التوريد تبدأ من تاريخ مورد الرد باضافة ضريبة المبيعات ، وأى تأخير في الرد يقابله تأخير مماثل في التوريد ، لا يشفع لها ذلك ، بالنظر الى أن اشتراط اضافة ضريبة المبيعات الى قيمة أمر التوريد أو ورود الرد بالاضافة هو محض تعديل لشروط التعاقد من جانب واحد بلا سند يتيح ذلك . بالاضافة الى انه من المقرر أن الدفع بعدم التنفيذ ، كاصل عام ، أمر غير جائز في العقود الادارية ، لما تنفرد به من خصائص تميزها عن غيرها من العقود .

لذلك

انتهت الجمعية الصومية لقسمي الفتوى والتشريع الى رفض المطالبة بالزام الهيئة القومية للاتصالات السلوكية واللاسلكية باداء مبلغ ٨١٣٠ « واحد وثمانين جنيها وثلاثين قرشا » للهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية .

(فتوى رقم ٣٢٨ في ١٩٩٥/٤/٢٣ - جلسة ١٩٩٥/٤/١٩ - ملف رقم ٢/٣٢/٢٥٥٥)

ضريبة - ضريبة على ارباح شركات الاموال - وعاء الضريبة - شركات قطاع اعمال عام - تقويم اصولها .

وعاء الضريبة على ارباح شركات الادوال ، ومنها شركات قطاع الاعمال العام هو صافي الربح الذي تحققه الشركة خلال فترة معينة هي السنة السابقة او فترة الاثنى عشر شهرا التي اعتبرت نتيجتها اساسا لوضع آخر ميزانية بحسب الأحوال - يحدد صافي الربح على اساس نتيجة العمليات التي تبشرها الشركة على الاختلاف انواعها بعد خصم جميع التكاليف - انه ولئن كان يسوغ زيادة راس مال شركة المساهمة باصدار اسهم جديدة يجوز أن يكون مقابلها الديون التقديرية المستحقة الاداء للمكتتب قبل الشركة وذلك حكم ينسب الى شركات قطاع الاعمال العام الا أن تقويم راس مال شركة المساهمة توطئة للوقوف على القيمة الحقيقية للسهم التي ستجرى زيادة راس المال على ضوء منها لا يندرج في نطاق العمليات التي يظنح صافي الربح الناتج عنها للضريبة على ارباح شركات الاموال - تطبيق .

استبان للجمعية العمومية لقسى الفتوى والتشريع أن المادة الاولى من القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ باصدار قانون شركات قطاع الاعمال العام تنص على أن « يعمل فى شأن قطاع الاعمال العام بأحكام القانون المرافق ، ويقصد بهذا القطاع الشركات القابضة والشركات التابعة لها الخاضعة لأحكام هذا القانون ، وتتخذ هذه الشركات بنوعيتها شكل شركات المساهمة ، ويسرى عليها فيما لم يرد بشأنه نص خاص فى هذا القانون وبما لا يتعارض مع أحكامه نصوص قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ » وتنص المادة (١٨) من قانون شركات قطاع الاعمال العام الصادر بالقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ على أن « يقسم راس مال الشركة الى اسهم اسمية متساوية القيمة * ويحدد النظام الاساسى القيمة الاسمية للسهم ٠٠٠ » كما تنص المادة (١٩) منه على أن « اذا دخل فى تكوين راس مال الشركة عند تأسيسها أو عند زيادة راس مالها حصص عينية أو معنوية وجب على المؤسسين أو مجلس الادارة بحسب الأحوال أن يطلبوا الى الوزير المختص التحقيق مما اذا كانت هذه الحصص قد قدرت تقديرا صحيحا » فى حين تنص المادة (٣٢) من القانون ذاته على أن « الأرباح الصافية هي الأرباح الناتجة عن العمليات التي باشرتها الشركة وذلك بعد خصم جميع التكاليف

اللازمة لتحقيق هذه الأرباح وبعد حساب وتجنيب كافة الإهلاكات والمخصصات التي تقضى الأصول المحاسبية بحسابها وتجنيبها قبل اجراء أى توزيع بأية صورة من الصور للأرباح » . وتنص المادة (٣٣) من قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ على أن « يجوز بقرار من الجمعية العامة غير العادية زيادة رأس المال المرخص به ، كما يجوز - بقرار من مجلس الإدارة - زيادة رأس المال المصدر ، فى حدود رأس المال المرخص به ، بشرط تمام سداد رأس المال المصدر - قبل الزيادة - بالكامل. ويجب أن تتم زيادة رأس المال المصدر فعلا خلال » . وتنص المادة (٩٠) من اللائحة التنفيذية لقانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ الصادر بقرار وزير شئون الاستثمار والتعاون الدولى رقم ٩٦ لسنة ١٩٨٢ على أن « طرق أداء مقابل أسهم الزيادة . تتم زيادة رأس المال المصدر بإصدار أسهم جديدة بذات قيمة الأسهم من الإصدار الأول وذلك مع مراعاة أحكام المادة (٩٤) من هذه اللائحة . ويجوز أن يكون مقابل أسهم الزيادة ما يأتى : (أ) (ج) ديون نقدية مستحقة الأداء للمكتتب قبل الشركة » .

كما تبين للجمعية العمومية أن المادة (١١١) من قانون الضرائب على الدخل الصادر بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ المعدل بالقانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ - الواردة ضمن الباب الأول من الكتاب الثانى. المتعلق بنطاق الضريبة على أرباح شركات الأموال وسعرها - وتنص على أن « تفرض ضريبة سنوية على صافى الأرباح الكنية لشركات الأموال المشتغلة فى مصر أيا كان الفرض منها بما فى ذلك الأرباح الناتجة عن مباشرة نشاط فى الخارج ما لم يكن متخذاً شكل منشأة مستقلة ، وتسرى الضريبة على : ١ - شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة الخاضعة لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ أو الخاضعة لأية قوانين أخرى وغيرها من الأشخاص الاعتبارية الأخرى ، فيما عدا الخاضعين لأحكام الكتاب الأول من هذا القانون » . فى حين تنص المادة (١١٣) منه - الواردة ضمن الباب الثانى من الكتاب ذاته فى شأن وعاء الضريبة المذكورة - على أن « تعدد الضريبة سنوياً على أساس صافى الربح خلال السنة السابقة أو فى فترة الاثنى عشر شهراً التى اعتبرت نتيجتها أساساً لوضع آخر ميزانية بحسب الأحوال » . وتنص المادة (١١٤) على أن « يحدد صافى الربح

الخاضع للضريبة على أساس نتيجة العمليات على اختلاف أنواعها طبقاً لأحكام هذا القانون ، وذلك بعد خصم جميع التكاليف وعلى الأخص ٠٠٠ .

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم ، أن وعاء الضريبة على أرباح شركات الأموال المفروضة بموجب قانون الضرائب على الدخل الصادر بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ المشار إليه على شركات المساهمة الخاضعة لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ أو الخاضعة لأية قوانين أخرى ، منها قانون شركات قطاع الأعمال العام ، وعاء هذه الضريبة ، هو صافي الربح الذي تحققه الشركة خلال فترة معينة ، هي السنة السابقة أو فترة الاثنى عشر شهراً التي اعتبرت نتيجتها أساساً لوضع آخر ميزانية ، بحسب الأحوال . ويحدد صافي الربح على أساس نتيجة العمليات التي تبشرها الشركة ، على اختلاف أنواعها وذلك بعد خصم جميع التكاليف . وتلاحظ للجمعية أنه ولئن كان يسوغ زيادة رأس مال الشركة المساهمة بإصدار أسهم جديدة يجوز أن يكون مقابلها الديون النقدية المستحقة الأداء للمكتتب قبل الشركة ، وذلك حكم ينسبط إلى شركات قطاع الأعمال العام أعمالاً لحكم المادة الأولى من القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ سالف البيان ، إلا أن تقويم رأس مال شركة المساهمة توطئة للوقوف على القيمة الحقيقية للسهم التي ستجرى زيادة رأس المال على ضوء منها ، لا يندرج في نطاق العمليات التي يخضع صافي الربح الناتج عنها للضريبة على أرباح شركات الأموال ، في تطبيق المادة (١١٤) من قانون الضرائب على الدخل المشار إليه . إذ لا يخرج تقويم رأس المال عن أنه محض رصد لموجودات الشركة وليس عملية من تلك العمليات ، كما لا يصد ما يكشف عنه التقويم ربها يخضع للضريبة المذكورة وإنما أخباراً عما تساويه أصول الشركة وموجوداتها في تاريخ التقويم ، لا يقطع في جميع الأحوال بارتفاع قيمة هذه الأصول والموجودات ، بل قد يكون الزيادة في قيمتها النقدية محض زيادة عددية فرضتها الظروف الاقتصادية السائدة .

ولا حاجة في القول بالخضوع للضريبة على أرباح شركات الأموال في الحالة المبثالة على سند من أن الاعفاء المقرر بموجب المادة (٢/١٢٠) من قانون الضرائب على الدخل التي تنص على أن « يعفى من الضريبة : ٢ - الأرباح الناتجة من اندماج الشركة في شركة أخرى أو أكثر وذلك طبقاً للشروط المنصوص عليها في القانون رقم ٢٤٤ لسنة ١٩٦٠ بشأن الاندماج في شركات المساهمة » لا يمتد إلى الاعفاء من الخضوع في حالة

اعادة التقويم توطئة لزيادة رأس المال ، لا بحاجة في ذلك لأن ذلك التقويم وما يكشف عنه لا يخضع أصلا للضريبة على أرباح شركات الأموال . وكذلك الحال بالنسبة الى الاعفاء المقرر للشركات المنتمجة ومساهموها والشركة المنتمج فيها أو الشركة الناتجة من جميع الضرائب والرسوم التي تستحق بسبب الانسحاب المقرر بموجب المادة (١٣٤) من قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة سالف الذكر ، فلا محل للحديث عن الاعفاء الا في مناسبة الموضوع أصلا .

للملك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم خضوع اعادة تقويم أصول شركة أسمنت أسبوط - في الحالة المعروضة - للضريبة على أرباح شركات الأموال وفقا لأحكام قانون الضرائب على الدخل رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ .

(فتوى رقم ٣٢٩ في ٢٦/٤/١٩٩٥ جلسة ١٩/٤/١٩٩٥ ملف رقم ١٩٢/١/٤٧) .

بنوك - شركات استثمار - شركات المساهمة - عضوية مجلس الادارة •

المشرع حظر على الشخص الواحد ، سواء بصفته الشخصية أو بصفته نائباً عن الغير التجمع بين عضوية مجالس ادارة أكثر من شركتين من شركات المساهمة ، ومن بينها شركات قطاع الأعمال العام ورتب على مخالفة الحظر جزاء يتمثل في بطلان العضوية في المجالس التي تزيد على ذلك النصاب وفقاً لمعادلة التعيين - كما حظر المشرع على عضو مجلس ادارة احد البنوك العاملة في مصر أن يجمع الى عضويته عضوية مجلس ادارة بنك آخر أو عضوية شركة من شركات الائتمان التي يكون لها نشاط في مصر أو القيام بأي عمل من أعمال الادارة أو الاستشارة في أيهما - استثناء ، من هذا الحظر أجاز المشرع لرؤساء وأعضاء مجالس ادارة بنوك القطاع العام تمثيل البنوك التي يعملون بها في عضوية مجالس ادارة البنوك المشتركة وفقاً لأحكام قانون الاستثمار ، وكذلك المشروعات التي تنشأ وفقاً لأحكام هذا القانون في شكل شركات المساهمة - ان قاعدة حظر التجمع مزدوجة التطبيق تقوم على وحدة الشخص الجامع وتمتد صفاته ، ويكفي خضوعه لهذه القاعدة بمقتضى احدى صفاته - تطبيق •

استبان للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة (٩٣) من قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ تنص على أن « ٠٠٠ لا يجوز لأحد بصفته الشخصية أو بصفته نائباً عن الغير أن يجمع بين عضوية مجالس ادارة أكثر من شركتين من شركات المساهمة التي يسرى عليها هذا القانون • وتبطل عضوية من يخالف هذا الحكم في المجالس التي تزيد على النصاب المقرر وفقاً لمعادلة تعيينه • » وأن المادة (٩٤) منه تنص على أن « مع عدم الإخلال بالاستثناءات المقررة لممثلي بنوك القطاع العام لا يجوز لعضو مجلس ادارة بنك من البنوك التي تزاوّل نشاطها في مصر أن يجمع الى عضويته مجلس ادارة بنك آخر أو شركة من شركات الائتمان التي يكون لها نشاط في مصر وكذلك القيام بأي عمل من أعمال الادارة أو الاستشارة في أيهما • » كما تبين لها أن المادة (٢٨) من القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ بشأن البنك المركزي المصري والجهاز المصرفي تنص على انه « استثناء من حكم المادة (٢٩) من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بالشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة ، يجوز رؤساء وأعضاء مجالس ادارة بنوك القطاع العام تمثيل البنوك التي

يعملون بها في عضوية مجالس ادارة البنوك المشتركة وفقا لاحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ باصدار نظام استثمار المال العربي والاجنبي والمناطق الحرة وذلك طبقا للقواعد التي يصدر بها قرار من مجلس ادارة البنك المركزي . ولا يجوز لعضو مجلس ادارة بنك من البنوك التي تزاول نشاطها في مصر أن يجمع الى عضويته عضوية مجلس ادارة بنك آخر أو شركة من شركات الائتمان التي يكون لها نشاط في مصر وكذلك القيام بأي عمل من أعمال الادارة الاستشارية في أيهما . في حين تنص المادة (٢٠) من قانون الاستثمار الصادر بالقانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ على أن « لا تخضع المشروعات التي تنشأ طبقا لاحكام هذا القانون في شكل شركة المساهمة أو التوصية بالاسهم أو ذات المسؤولية المحدودة لاحكام المواد ١٧ ، ١٨ ، ١٩ ، ٧٧ البندين ١ ، ٤ والمواد ٨٣ ، ٩٢ ، ٩٣ من قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ » . وتنص المادة الاولى من القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ باصدار قانون شركات قطاع الأعمال العام على أن « يعمل في شأن قطاع الأعمال الصام باحكام القانون المرافق ويقصد بهذا القطاع الشركات القابضة والشركات التابعة لها الخاضعة لاحكام هذا القانون وتتخذ هذه الشركات بنوعيتها شكل شركات المساهمة ويسرى عليها فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذا القانون وبما لا يتعارض مع احكامه نصوص قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ » .

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم أن المشرع بموجب المادتين (٩٣) و (٩٤) من قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ - القابلتين لنص المادة (٢٩) من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الاحكام الخاصة بالشركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة - حظر على الشخص الواحد، سواء بصفته الشخصية أو بصفته نائبا عن الغير ، الجمع بين عضوية مجالس ادارة اكثر من شركتين من شركات المساهمة التي يسرى عليها هذا القانون ، ومن بينها شركات قطاع الأعمال الصام . ورتب على مخالفة الحظر جزاء يتمثل في بطلان العضوية في المجالس التي تزيد على ذلك النصاب وفقا لجداثة التعيين . كما حظر المشرع ، ترديدا لذات الحكم المنصوص عليه بالفقرة الثانية من المادة (٢٨) من القانون رقم

١٢٠ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه ، على عضو مجلس إدارة أحد البنوك العاملة في مصر أن يجمع الى عضويته عضوية مجلس إدارة بنك آخر ، أو عضوية شركة من شركات الائتمان التي يكون لها نشاط في مصر ، وكذلك القيام بأي عمل من أعمال الإدارة أو الاستشارة في أيهما . واستثناء من هذا الحظر أجاز المشرع لرؤساء وأعضاء مجالس إدارة بنوك القطاع العام تمثيل البنوك التي يعملون بها في عضوية مجالس إدارة البنوك المشتركة وفقاً لأحكام قانون الاستثمار . كما استثنى المشروعات التي تنشأ وفقاً لأحكام هذا القانون في شكل شركات المساهمة من قاعدة حظر الجمع بين مجلس إدارة أكثر من شركتين من شركات المساهمة آتفة البيان ، بيد أن هذا الاستثناء يجد مدهاً في حدود هذا النوع من المشروعات دون أن يمتداه الى غيرها من الشركات أو البنوك .

واستظهرت الجمعية العمومية أيضاً ما استقر عليه افتاؤها من أن قاعدة حظر الجمع ، المنصوص عليها بالمادة (٩٣) سالفة الذكر ، شأنها شأن أية قاعدة أخرى تحظر الجمع بين صفتين ، هي قاعدة مزدوجة التطبيق ، بمعنى أنها تقوم على وحده الشخص الجامع وتعدد صفاته ويكفي خضوعه لهذه القاعدة بمقتضى إحدى صفاته للحظر عليه في التمتع بباقي الصفات التي تحظرها القاعدة ، ولو كان غير خاضع لذات القاعدة بمقتضى تلك الصفات . وعلى ذلك فإذا كان الشخص يجمع بين عضوية مجلس إدارة شركتين من شركات المساهمة وكان خاضعاً في إحدى الشركتين لقاعدة حظر الجمع بين عضوية مجلس إدارة أكثر من شركة واحدة ولكنه معفى من الخضوع لذات القاعدة في الشركة الأخرى ، فإنه لا يجوز له مع ذلك الجمع بين عضوية مجلس إدارة الشركتين ، وإنما يلزم أن يكون هذا الاعفاء شخصياً أى متعلقاً بشخصه أو مزدوجاً شاملاً للصفتين معاً ، أى أن يكون معفياً من الخضوع لتلك القاعدة .

ولما كان الثابت على ما سبق أن السيد / بصفته عضواً بمجلس إدارة البنك الأهلي المصري مخاطباً بقاعدة الحظر المنوه عنها ، وهي قاعدة مزدوجة التطبيق كما توضح ، وكان من المقرر أن الاستثناء المقرر بموجب المادة (٢٠) من قانون الاستثمار رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ ينحصر نطاقه في الجمع بين عضوية مجالس إدارة المشروعات المنشأة وفقاً لأحكام هذا القانون في شكل شركات المساهمة ، دون أن يتجاوزها الى شمول شركات المساهمة أو البنوك المنشأة طبقاً لنظام قانوني آخر ، وبناء عليه فإنه بجمعه بين عضوية مجلس إدارة البنك

الأهلى المصرى وتمثيله لشركة التمساح للمشروعات السياحية فى عضوية مجلس ادارة شركة الأقصر للقرى السياحية يكون قد استوفى الحد الأقصى للجمع ، ومن ثم لا يسوغ له التزاما بقاعدة الحظر أن يمثل البنك الأهلى المصرى فى عضوية مجلس ادارة بنك موسستيه جنرال . وكذلك الحالة بالنسبة للدكتور / فانه خاضع لقاعدة حظر الجمع بين عضوية مجلس ادارة أكثر من شركتين من شركات المساهمة بصفته عضوا لمجلس ادارة البنك الأهلى ، وهو من شركات المساهمة فى نهاية الأمر ، وبصفته رئيسا غير متفرغ لمجلس ادارة شركة مطابع محرم الصناعية ، وبالتالي يجد فى الجمع بينهما الحد الأقصى الذى قرره قاعدة الحظر ، ومن ثم لا يجوز له أن يجمع بالإضافة اليهما تمثيل البنك الأهلى المصرى فى عضوية مجلس ادارة بنك الاسكندرية التجارى البحرى .

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى :

١ - عدم جواز جمع السيد / بين « عضوية مجلس ادارة البنك الأهلى المصرى ، وتمثيله لشركة التمساح للمشروعات السياحية فى عضوية مجلس ادارة شركة الأقصر للقرى السياحية » وبين تمثيله للبنك الأهلى المصرى فى عضوية مجلس ادارة بنك سوستيه جنرال .

٢ - عدم جواز جمع الدكتور / بين « عمله رئيسا غير متفرغ لمجلس ادارة شركة مطابع محرم الصناعية ، وعضوية مجلس ادارة البنك الأهلى المصرى » وبين تمثيله للبنك الأهلى فى عضوية مجلس ادارة بنك الاسكندرية التجارى البحرى .

(فتوى رقم ٣٣٢ فى ٢٦/٤/١٩٩٥ جلسة ١٩/٤/١٩٩٥ ملف رقم ٧٧/٢/١٦) .

جامعات - أعضاء هيئة التدريس - استاذ متفرغ - إعادة التقييم .

أوجب المشرع في قانون تنظيم الجامعات تعيين الأساتذة عند بلوغهم السن القانونية المقررة لانتهاء الخدمة كأساتذة متفرغين - مقتضى ذلك استصحاب مركزه القانوني كأساتذ ، فضلا من جهة انه يصير متفرغا للأساتذة وحدها دون تقلد المراكز الادارية - عدم النص في قانون تنظيم الجامعات على إعادة التقييم ضمن طرق شغل وظائف أعضاء هيئة التدريس لا يحول دون الرجوع الى قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة باعتباره الشريعة العامة واستدعاء أحكامه ما دامت لا تتأبى مع أحكام القانون الخاص ولا تتصادم مع نصوصه ولا تتعارض مع طبيعة الوظائف التي تحكمها - نتيجة ذلك جواز إعادة تعيين الأستاذ الذي بلغ سن التقاعد أستاذًا متفرغا - تطبيق .

استبان للجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع أن المادة ١٢١ من قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ المعدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٩٤ تنص على أنه « مع مراعاة حكم المادة ١١٣ من هذا القانون يعين بصفة شخصية في ذات الكلية أو المعهد جميع من يبلغون سن انتهاء الخدمة ويصبحون أساتذة متفرغين وذلك ما لم يطلبوا عدم الاستمرار في العمل ، ولا تحسب هذه المدة في المعاش ، ويتقاضون مكافأة مالية اجالية توازي الفرق بين المرتب مضافا اليه الرواتب والبدلات الأخرى المقررة وبين المعاش مع الجمع بين المكافأة والمعاش » . وتنص المادة ٥٦ من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات ، المشار اليه ، الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٩ لسنة ١٩٧٥ على أن « يكون للأستاذ المتفرغ ذات الحقوق المقررة للأستاذ وعليه واجباته وذلك فيما عدا تقلد المراكز الادارية ، وله على وجه الخصوص عضوية مجلس القسم ومجلس الكلية والاشتراك في اختيار عميد الكلية » .

واستظهرت الجمعية العمومية من مجمل ما تقدم أن المشرع رغبة منه في ألا تحرم الجامعات من خبرات أساتذتها الذين عملوا في محرابها ما يبرو على الثلاثين عاما أوجب تعيينهم عنه بلوغهم السن القانونية المقررة لانتهاء الخدمة كأساتذة متفرغين قاصدا بذلك بقاءهم واستمرارهم في الخدمة دونما حاجة الى اتخاذ اجراء معين . ومن ثم فإن تعيين الأستاذ المتفرغ بموجب النص المشار اليه لاتقرره السلطة المختصة

بالتعيين بموجب ما تترخص فيه من تقدير ملامعات انشاء المركز القانوني،
انما هو تعيين يجري حتما مستمدا من أمر الايجاب الوارد بالقانون ،
وهو يعتبر باللزوم ابقاء للأستاذ في عمله الجامعي واستمراره مؤديا
له بعد بلوغه سن التقاعد وذلك الا أن يطلب الأستاذ عدم استمراره في
العمل ، فبإساعتها يكون في مكانة الأستاذ المستبق في عمله أستاذًا
متفرغا ، يكون في مكانته وحده - دون جهة الادارة - فبصم العلاقة الوظيفية
وانهاء خدمته بحسابه قد بلغ سن التقاعد ، لا بوصفه مستقبلا من
الخدمة ، بما يترتب على ذلك من آثار متعلقة بحساب المعاش وغيره .

وان استبقاء الأستاذ أستاذًا متفرغا بعد بلوغه سن التقاعد ، انما
يفيد في اطار أحكام القانون ولائحته التنفيذية استصحاب مركزه القانوني
كأستاذ ، مملا من جهة أنه يصير متفرغا للأستاذية وحدها دون ما عسى
أن يلتحق بها لدى الأستاذ العادي من تقلد للمراكز الادارية كالعمادة
والوكالة وغيرهما ، ومن جهة أن راتبه يحسب براتب الأستاذ العادي
المثيل مع انقاص ما استحقه بالتقاعد من معاش يتقاضاه فعلا . وفي
غير هذين الجانبين يبقى الأستاذ المتفرغ شأنه شأن الأستاذ العادي من
حيث طبيعة الوظيفة العامة التي يتقلدها ومن حيث الخضوع لما تفرضه
عليه أحكام القانون واللوائح والاعراف الجامعية من واجبات ولما تحيطه
به من مسؤوليات .

ومن حيث ان الجمعية العمومية تخلص من ذلك جميعه الى أن واقعة
بلوغ سن انتهاء الخدمة للأستاذ هي ذاتها واقعة اندراجه في عداد
الأساتذة المتفرغين وتحوله الى هذا المركز القانوني المعدل ، ويجرى حكم
الاستبقاء معدلا على هذا الوجه بحكم القانون مستمدا منه مباشرة ، بحيث
إن طلب الأستاذ عدم الاستمرار في العمل لا يرد بموجب هذا التصور
الا وتكون زايته صفة الأستاذ العادي بالتقاعد ولحقه وصف الأستاذ
المتفرغ ، وحتى لو كان قدم طلب عدم الاستمرار في العمل قبل بلوغ
السن ، فهو يكون طلبا مضافا الى أجل هو بلوغ سن التقاعد ، فلا يرتب
الطلب أثره الا بعد بلوغ السن الذي يجري تلقائيا وحتما هذا التحول
الى مركز الأستاذ المتفرغ فلا يصادف الطلب المقدم اعمالا الا بعد أن يكون
الطالب قد انتقل الى الأستاذية المتفرغة .

ومن حيث انه ولئن كان المشرع في قانون تنظيم الجامعات لم ينص
على اعادة التعيين ضمن طرق شغل وظائف أعضاء هيئة التدريس الا أن
ذلك لا يحول دون الرجوع الى قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة

المصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ باعتباره الشريعة العامة واستندة أحكامه ما دامت هذه الأحكام وعلى ما جرى به افتاء وقضاء مجلس الدولة لا تتأبى مع أحكام القانون الخاص ولا تتصادم مع نصوصه ولا تتعارض مع طبيعة الوظائف التي تحكمها .

والحاصل أن المادة ١٢١ من قانون تنظيم الجامعات ، قبل تعديلها بالقانون الأخير رقم ١٤٢ لسنة ١٩٩٤ ، كانت تورد حكم استبقاء الأستاذ أستاذًا متفرغًا بعد بلوغه سن التقاعد ، وذلك لحين بلوغه سن الخامسة والستين فقط ، ثم يجرى المد له بعد ذلك عند الاقتضاء وبموجب السلطة التقديرية لستين قابلة للتجديد وكان النص يجيز في آخره لمن طلب عدم الاستمرار في عمله في بداية التقاعد أن يطلب التعيين إذا كان لم يبلغ الخامسة والستين بعد . فلما عدل النص بالقانون الأخير رقم ١٤٢ لسنة ١٩٩٤ بأن جعل لاستبقاء أستاذًا متفرغًا غير محدد سن ولا مدة لم تتم حاجة لدى واضح التشريع بأن يحتفظ بأى من الأحكام المتعلقة بوضع الأستاذ المتفرغ قبل الخامسة والستين ولا بعدها .

والحاصل طبقًا لما سلفت الإشارة إليه ، أن قانون الجامعة لم يأت بنص ينظم إعادة التعيين لعضو هيئة التدريس من الأساتذة العاديين ، وأن المادة ١٢١ سالفة البيان لم تمد تتضمن حكمًا خاصًا في هذا الشأن ، وأن العبرة هنا عند عدم وجود النص بالأحكام العامة التي تتضمنها التشريعات العامة للعاملين بالدولة فيما لا يتعارض مع أحكام النصوص الخاصة بقانون الجامعات ولا مع مقتضيات هذه الأحكام وذلك سواء بالنسبة للأساتذة العاديين أو الأساتذة المتفرغين .

ومن حيث أن المادة ٢٣ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة ، المشار إليه ، تنص على أنه « يجوز إعادة العامل في وظيفته السابقة التي كان يشغلها أو في وظيفة ماثلة في ذات الوحدة أو في وحدة أخرى بذات أجره الذي كان يتقاضاه مع الاحتفاظ له بالمدة التي قضاه في وظيفته السابقة في الأقدمية وذلك إذا توافرت فيه الشروط المطلوبة لشغل الوظيفة التي يعاد التعيين عليها ، على ألا يكون التقرير الأخير المقدم عنه في وظيفته السابقة بمرتبة ضعيف » .

ومن حيث أنه بأعمال الحكم المتقدم وبما يتفق مع النظم الجامعية وبالنظر إلى الوظيفة المطلوب التعيين عليها (وظيفة أستاذ متفرغ) يسوغ القول بجواز إعادة تعيين المروضة حالته على وظيفة أستاذ متفرغ

وما يستتبعه ذلك من معاملته معاملة الأستاذ المثيل وذلك بعد العرض على مجلس الجامعة بناء على اقتراح مجلس الكلية وأخذ رأى مجلس القسم *

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى جواز تعيين الأستاذ الدكتور / موسى شاهين لاشين أستاذا متفرغا *

(فتوى رقم ٣٣٥ في ١٩٩٥/٥/٢ جلسة ١٩٩٥/٤/١٩ ملف رقم ٤٨٤/٦/٨٦) *

أزهر - مدينة البحوث الإسلامية - الإدارة القانونية - تهيئتها •

القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦٠ بإعادة تنظيم الأزهر المعدل بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٨١ - أن مدينة البحوث الإسلامية هي إحدى الجهات التابعة لجميع البحوث الإسلامية والذي يعتبر أحد هيئات الأزهر - سريان قانون الإدارات القانونية على الأزهر الشريف بوصفه الشخص العام وأن مدينة البحوث الإسلامية لا تعتبر بذاتها هيئة عامة في تطبيق أحكام قانون الإدارات القانونية فهي تعتبر أحد التنظيقات التي يتكون منها الأزهر الشريف - مؤدى ذلك : عدم استقلال الأعمال القانونية بمدينة البحوث الإسلامية بإدارة قانونية خاصة بها ، وتدخل ضمن ما تتكون منه الإدارة القانونية المركزية للأزهر الشريف وقد أعد فروعها - تطبيق •

استبان للجمعية العمومية لقسى الفتوى والتشريع أن المادة ٨ من القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التى يشملها تنص على أنه « يشمل الأزهر الهيئات الآتية : ١ - المجلس الأعلى للأزهر ٢ - مجمع البحوث الإسلامية ٠٠٠ » •

وتنص المادة ٢٠ من ذات القانون المعدل بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٨١ على أن « هيئات المجمع هي (أ) ٠٠٠ (د) مدينة البحوث الإسلامية » • كما تبين لها أن المادة ١٦ من قانون الإدارات القانونية الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ تنص على ن « تعتبر وظائف مديري وأعضاء الإدارات القانونية في المؤسسات العامة أو الهيئات العامة مع الوظائف الفنية بالإدارات القانونية في الوحدات التابعة لها وحدة واحدة في التعيين والترقية » •

واستظهرت الجمعية العمومية ما تقدم أن مدينة البحوث الإسلامية هي إحدى الجهات التابعة لجميع البحوث الإسلامية والذي يعتبر أحد هيئات الأزهر الشريف ، ومن حيث أن قانون الإدارات القانونية يسرى على الأزهر الشريف بوصفه الشخص العام وتتوافر فيه خصائص الهيئات العامة في مفهوم أحكام هذا القانون ، باعتبار أن الهيئة العامة هي شخص ادارى عام يدير مرفقا يقوم على مصلحة أو خدمة عامة ، ويكون لها الشخصية الاعتبارية ولها ميزانية خاصة بها تعد على نمط ميزانية الدولة وتلحق بميزانية الجهة الادارية التابعة لها •

وخلصت الجمعية الصومية من هذا الى أن مدينة البعوث الاسلامية لا تعتبر بذاتها هيئة عامة في تطبيق أحكام قانون الادارات القانونية ، فهي تعتبر أحد التنظيمات التي يتكون منها الأزهر الشريف وذلك وفقا لنص المادة ٢٠ سابق الإشارة إليها ، كما أن ميزانيتها تدخل كجزء من ميزانيته ، وكان قانون الادارات القانونية لا يسرى عليها الا بوصفها أحد « الجهات التابعة للأزهر الشريف » فلا تستقل أعمالها القانونية بإدارة قانونية خاصة بها ، وتدخل ضمن ما تتكون منه الادارة القانونية المركزية للأزهر الشريف طبقا لنص المادة ١٦ من قانون الادارات القانونية التي تعتبر الوظائف الفنية بالادارة القانونية وحدة واحدة في مجال التعيين والترقية ومن ثم فإن الادارة القانونية بمدينة البعوث لا تخرج عن كونها أحد فروع الادارة المركزية للشئون القانونية للأزهر الشريف .

لذلك

انتهت الجمعية الصومية لقسمى الفتوى والتشريع الى شمول الادارة المركزية للشئون القانونية للأزهر الشريف الادارة القانونية بمدينة البعوث الاسلامية .
(فتوى رقم ٣٤٠ في ١٩/٥/١٩٩٥ جلسة ١٩/٤/١٩٩٥ ملف رقم ٤٦٨/٦/٨٦) .

جلسة ٢٩ من أبريل ١٩٩٥

عقد إداري - عقد المزاولة - تنقيله - فروق أسعار - مفهوم القرارات السيادية •

إن المشرع حرصاً منه على تجنب رفع أسعار للمنتجات الصناعية المحلية وفقاً بأحكام لا يتناسب مع تكاليف الإنتاج وسد إلى وزير الصناعة الاختصاص بتحديد أقصى الأسعار للمنتجات المحلية - قرار التحديد باعتباره يمثل المصلحة عن الإرادة الملزمة لوزير الصناعة بما له من سلطة بمقتضى القانون بقصد أحداث أثر قانوني ابتغاء تحقيق مصلحة عامة له صفة الالتزام على نحو يجب معه أن يسود على الكافة بما لا يسيئ إلى المصالح مما قرره والا تعرض المخالف للمقاب الجنائي لما له من صلة السيادية - يؤدي ذلك أن القرار الصادر من شركات قطاع الأعمال العام بتحديد أسعار مواد البناء لا تتوافر له ذات عناصر قرار التعهد أو التسعير الجبري ، ولا يعدو أن يكون تعديداً لسمي البيع تجزئته الجهة البائعة في إطار مغطيات السوق وآلياته ، ولا يندرج في عداد ما يعرف بالقرارات السيادية أو الجبرية أو الرسمية التي يسوغ لشركات للمقاولة وفقاً لنص المقتضى استثناءً فروق الأسعار الناجمة عن تطبيقها - تطبيق •

استعرضت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع اقتراحها الصادر بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٢ من أبريل سنة ١٩٩٤ و ٩ من نوفمبر سنة ١٩٩٤ وتبين لها أن المادة (٤ مكرر) من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبري وتحديد الأرباح الملغى بالقانون رقم ٢٤٣ لسنة ١٩٥٩ بتحويل وزير الصناعة سلطة تحديد أسعار المنتجات الصناعية المحلية تنص على أنه « استثناء من أحكام المواد المسبقة يخص وزير الصناعة المركزي بتحديد أقصى الأسعار لمنتجات الصناعة المحلية دون التقيد بالاجراءات المنصوص عليها في تلك المواد » ، وأن المادة (٩) تنص على أن « يعاقب بالعس مدة لا تقل عن شهر ولا تتجاوز سنتين وبغرامة لا تقل عن عشرين جنيهاً ولا تزيد على خمسمائة جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين : (١) من باع سلعة مسعرة أو معينة الربح أو عرضها للبيع بسعر أو بربح يزيد على السعر أو الربح المعين أو امتنع عن بيعها » • • •

واستظهرت الجمعية العمومية من ذلك أن المشرع حرصاً منه على تجنب رفع أسعار المنتجات الصناعية المحلية وفقاً بأحكام لا يتناسب مع تكاليف الإنتاج ، وسد لوزير الصناعة الاختصاص بتحديد أقصى الأسعار للمنتجات للصناعة المحلية ، ومن بينها الأسمنت والتحديد ونحوها من

مواد البناء • وأضفى المشرع على قرار التحديد باعتباره يمثل افصاحا عن الارادة الملزمة لوزير الصناعة بماله من سلطة بمقتضى المرسوم بقانون المشار اليه بقصد احداث اثر قانوني معين ابتقاء تحقيق مصلحة عامة ، أضفى عليه صفة الالتزام على نحو يجب معه أن يسود على الكافة بما لا سبيل الى الفكاك مما قرره والا تعرض المخالف للعقاب الجنائي ، ومن ثم نعت قرار التحديد أو التسمير « بالسيادية » •

والحال أن القرار الصادر من شركات قطاع الاعمال العام القابضة بتحديد أسعار مواد البناء لا تتوفر له ذات عناصر قرار التحديد أو التسمير الجبري على النحو المشار اليه ، سواء من حيث السلطة المختصة بإصداره ، أو سند هذا الإصدار وأسبابه وغاياته أو خاصة الالتزام فيه • ولا يبدو أن يكون تحديدا لسعر البيع تجريه الجهة البائعة في اطار معطيات السوق وآلياته ، وبالتالي لا يندرج في عداد ما يعرف بالقرارات « السيادية » أو « الجبرية » أو « الرسمية » التي يسوغ لشركات المقاولات وفقا لنصوص العقد استثناء فروق الأسعار الناجمة عن تطبيقها •

ومن حيث ان النابت بالأوراق أن الهيئة العامة للطرق والكبارى تماقتت في ١٩٨٩/٤/٢ مع شركة النيل العامة للطرق والكبارى لإنشاء كوبرى المنصورة العلوى وأحال البند أولا من العقد الى المواصفات والشروط المدونة في دفتر شروط المناقصة وملحقاته التي تضمنت ملحقا بفائمة الأثمان والاشتراطات ، ونص البند (٥) منها على أنه في حالة زيادة الأسعار الرسمية بقرارات حكومية للمواد المتداخلة في جسم الكوبرى وبالتحديد الأسمنت - حديد التسليح - القطاعات المعدنية - خشب الواقى - البيتومين - تحاسب الشركة على الزيادة في الأسعار الرسمية فقط ، كما تماقتت الهيئة في ١٩٩٠/٢/١٤ - مع شركة النصر العامة للمقاولات لإنشاء كوبرى الأقصر على النيل ومدخله وأحال العقد في البند أولا منه الى دفتر شروط المناقصة وملحقاته وأوردت الشركة على ذلك تحفظا مبناه أن أسعارها وضعت على أساس الأسعار الرسمية لحديد التسليح والأسمنت والبيتومين والأخشاب الداخلة في جسم الكوبرى بتاريخ يوم فتح المظاريف ، وأي زيادة تطرأ على أسعار هذه المواد بقرارات سيادية تصرف الفروق للشركة • فمن ثم فإن هاتين الشركتين لا تستحقان أية زيادة في الأسعار طرأت على المواد المشار إليها بمقتضى قرارات صدرت عن شركات قطاع الأعمال العام القابضة • ذلك أن هذه القرارات لاتعد من قبيل القرارات السيادية أو الجبرية أو الرسمية التي يسوغ بسند وفقا

استحقاق الزيادة في الأسعار ، على السوية في ذلك بين العقود التي تتضمن مثل هذا الشرط وأبرمت قبل تاريخ العمل بقانون شركات قطاع الأعمال العام واستطلعت مدة تنفيذها لفترة لاحقة على تاريخ العمل به أو أبرمت بعد هذا التاريخ . اذ لا تأثير لصدور القانون المشار اليه على مفهوم « قرار التسعير السيادي » على نحو ما استقر عليه افتاء الجمعية العمومية ، ودون اخلال بحق الشركات المتعاقدة في الاستناد الى أحكام نظرية الظروف الطارئة اذا قامت موجباتها وتوافرت شرائطها للمطالبة بتعويضها عما يكون قد أصابها من خسارة فادحة تجاوزت الخسارة العادية على نحو تختل به اقتصاديات العقد اختلالا جسيما .

أما عن العقد المبرم في ١٠/٥/١٩٨٨ بين الهيئة العامة للطرق والكبارى وشركة النيل العامة لإنشاء الطرق عن عملية ترميم وتغطية وتعديل وازدواج طريق الفيوم / القاهرة فقد نص البند أولا منه على أن تتعهد الشركة بأن تقوم بجميع الأعمال اللازمة لتنفيذ الصلصة حسب المواصفات والشروط المدونة في دفتر شروط المناقصة وملحقاته ، وتضمنت الشروط التي أحال اليها البند أولا أن مواد البيتومين والحديد والأسمنت هي السلع الوحيدة التي تسرى عليها فروق أسعار في حالة صدور قرارات سيادية بذلك ، وهذه الشروط ورد عليها تحفظ الشركة بأحقيتها في أى زيادة تطرأ على أسعار هذه المواد بعد تاريخ الصطاء ، وقد وافقت الهيئة على تحفظات الشركة الأمر الذى يقوم به حقها في استثناء الزيادة التي طرأت على أسعار المواد المشار اليها بقرارات من شركات قطاع الأعمال العام القابضة انفاذا للارادة المشتركة للمتعاقدين ، اذ لم تقرن الشركة تحفظها بأن تكون الزيادة مرجعها صدور قرارات سيادية وانما قصدت مطلق الزيادة في الأسعار ووافقتها الهيئة على ذلك .

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى :

- ١ - عدم أحقية شركتى النيل العامة للطرق والكبارى والنصر العامة للمقاولات (حسن علام) فى استثناء الزيادة التى طرأت على أسعار الحديد والأسمنت والبيتومين بقرارات من شركات قطاع الأعمال العام بان تنفيذها لمشروعى كوبرى المنصورة العلوى وكوبرى الأقصر على النيل .

٢ - أممية شركة التخليص العامة للطرق والكباري على أسقطته الزيادة التي طرأت على أسعار الحديد والأسمنت والببتومين بقرارات من شركات قطاع الأعمال العام حال تنفيذها بمشروع ترعيم وتنظية وتعديل وإزدواج طريق القاهرة / السويس .

(كنوى رقم ٢٤٢ في ١٩٩٥/٥/٤ جلسة ١٩٩٥/٤/١٩ ملف رقم ١٩١/٩/٥٧)

هيئات عامة - هيئة كهرباء مصر - فتح حساب خاصة بالبنوك - موفقة وزارة المالية .

أجفح المشرع بمقتضى القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٩٢ بتعديل بعض أحكام قانون المحاسبة الحكومية رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١ الهيئات العامة الاقتصادية والصناديق والحسابات الخاصة لقانون المحاسبة الحكومية دعماً للرقابة المالية عليها قبل الصرف - أضحت هذه الجهات ملتزمة بالقواعد المالية المقررة بقانون المحاسبة الحكومية ومطابقة بما ورد به من نصوص أمرة لا يحصى من التقيد بها واتباع أحكامها - مؤدى ذلك أنه لا يجوز لهذه الهيئات فتح حسابات خاصة بالبنك المركزى أو غيره من بنوك القطاع العام دون موافقة وزارة المالية - تطبيق .

استبان للجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع أن المادة (٦) من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١ بشأن المحاسبة الحكومية تنص على أن « تسرى أحكام هذا القانون على وحدات الجهاز الإدارى ووحدات الحكم المحلى والهيئات العامة الخدمية وكافة الأجهزة الأخرى التى تشملها الموازنة العامة للدولة ، كما تسرى أحكامه على الجهات التى تنظمين القوانين أو القرارات الصادرة بشأنها قواعد خاصة فيما لم يرد بشأنه نص خاص فى القوانين واللوائح ويطلق على الوحدات والهيئات والأجهزة التى تسرى عليها أحكام هذا القانون « الجهات الإدارية » وتنص المادة (٣) على أن « تهدف المحاسبة الحكومية بصفة أساسية الى تحقيق الأغراض الآتية :

- الرقابة المالية قبل الصرف ونظم الضبط الداخلى بالنسبة لأموال الجهات الادارية أو الأموال التى تديرها سواء كانت إيرادا أو أصولا أو حقوقا ..

- الرقابة على التزامات الجهات الادارية ومتابعة الوفاء بها ..

- توفير البيانات والمعلومات اللازمة لتحديد المراكز المالية ورمم السياسة واتخاذ القرارات « وتنص المادة (١٨) من ذات القانون على أنه « يجوز للجهات الادارية وبموافقة وزارة المالية فتح حسابات خاصة بالبنك المركزى أو غيره من بنوك القطاع المصنم لا تتلقاه من تبرعات أو إعانات أو هبات أو منح أو أية موارد أخرى خارج الموازنة العامة ويفرد لكل منها حساب خاص ، ويتم الصرف منه فى الغرض الذى قنعت من أجله . وتخضع هذه الحسابات جميعها لأحكام الرقابة اللازمة لضبطها .

وبما يتعارض مع الشروط والقرارات الصادرة بقبول الأموال الخاصة بها ووفقا لما تنظمه اللائحة التنفيذية من اجراءات للرقابة عليها ايرادا أو مصروفا ٠٠ « كما تنص المادة (٢٣) من القانون المستبدلة بالقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٩٢ على أن « تقوم وزارة المالية بإجراء الرقابة المالية قبل الصرف على حسابات جميع الهيئات العامة الاقتصادية والصناديق والحسابات الخاصة وذلك طبقا للقواعد المطبقة في هذه الجهات » . وتنص المادة (٣٠) على أن « مع عدم الاخلال بأحكام المادة ٣ من القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ بإنشاء البنك المركزي المصري ، ولا يجوز للجهات الادارية فتح حساب خارج البنك المركزي الا بموافقة وزارة المالية » .

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم أن المشرع أصدر قانون المحاسبة الحكومية بغية بسط الرقابة المالية على العمليات المالية والمحاسبية ألتي تجريها وحدات الجهاز الإداري للدولة ووحدات الإدارة المحلية والهيئات العامة الخدمية وكافة الأجهزة الأخرى التي تشملها الموازنة العامة للدولة والجهات التي تتضمن الفوائن والقرارات الصادرة بشأنها قواعد خاصة فيما لم يرد بشأنه نص خاص في تلك القوانين والقرارات ٠ وأخضع المشرع بمقتضى القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٩٢ بتعديل بعض أحكام قانون المحاسبة الحكومية وفضلا عن الجهات المشار إليها ، الهيئات العامة الاقتصادية والصناديق والحسابات الخاصة لقانون المحاسبة الحكومية دعما للرقابة المالية عليها قبل الصرف ٠ ومن ثم أضحت هذه الهيئات يصير نص المادة ٢٣ المشار إليها ملتزمة بالقواعد المالية المقررة بقانون المحاسبة الحكومية ومخاطبة بما ورد به من نصوص أمرة لا محيص عن وجوب التقيد بها واتباع أحكامها ، ومن بينها الأحكام الواردة بالمادتين ١٨ و ٣٠ من قانون المحاسبة الحكومية التي لاتجيز للجهات الخاضعة لأحكامها فتح حسابات خاصة بالبنك المركزي أو غيره من بنوك القطاع العام دون موافقة وزارة المالية ، إذ أن الموافقة على إنشاء هذه الحسابات هي إحدى سبلها في الرقابة المالية عليها ولا يشوب عن هذه الرقابة الهيئات العامة الاقتصادية التي أخضعها المشرع لقانون المحاسبة الحكومية ابتداءً ذلك وكى تكون الدولة على بصيرة من أموالها دون اخلال بحق الهيئة في التصرف فيها بما يحقق الغرض من أنشائها ٠

ومن حيث ان مناط قانون المحاسبة الحكومية على هيئة كهرباء مصر هو بنا اذا كان يلحقها وصف جهة من الجهات التي تخضع لهذا

القانون . واذا صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٣٩ لسنة ١٩٧٥ باعتبار هيئة كهرباء مصر من الهيئات العامة الاقتصادية في تطبيق أحكام المادة (٣) من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن الموازنة العامة للدولة ، وهي وان نصت على استقلال موازنة الهيئة العامة الاقتصادية عن الموازنة العامة للدولة الا انها استلزمت تقديم وزير المالية لهذه الموازنة المستقلة الى مجلس الوزراء ثم تحال الى مجلس الشعب لاعتمادها ثم يدرج فائضها في موازنة الدولة . ومن ثم لايسوغ لهيئة كهرباء مصر فتح حسابات لها بالعملة المحلية أو الأجنبية لدى البنك المركزى أو غيره من بنوك القطاع العام دون موافقة وزارة المالية . وبحسبان أن عدم تقييد الهيئة بالنظم والأوضاع الحكومية طبقا لقانون انشائها لايفيد تحليلها مما خضعت له بموجب القوانين سالفة الذكر بمقتضى الوصف العالق بها كهيئة عامة اقتصادية بموجب قانون المحاسبة الحكومية .

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أنه لايجوز لهيئة كهرباء مصر فتح حسابات لها خارج البنك المركزى المصرى
الا بموافقة وزارة المالية .

(فتوى رقم ٣٤٣ فى ١٩/٤/١٩٩٥ جلسة ١٩/٤/١٩٩٥ ملك رقم ٧٩/٢/١٦) .

جاءت - بمئات - لاية - لدى جواز حسابية حية الاعارة ضمن المادة ٣٣ من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم شئون البعثات والأجازات الدراسية والمنح .

الشرع ولت على عضو اللجنة بمقابل لعمل الدولة لتفقات البعثة التزاما معاملة منظمة الحكومة المصرية ممثلة في الجهة التي أولفته أو أية جهة حكومية أخرى توافق عليها واللجنة التنفيذية للبعثات - إذا لم يوف بهذا الالتزام وجب عليه أن يؤدي التزاما بدلا معاملة أداء ما تكبدته الحكومة من مصروفات على عضو البعثة - الالتزام الأصل لا يتحقق إلا إذا عمل البعث بصفة الحكومة خدمة فعلية - لا يكفي مجرد استيراد صكك الدبلوماسية بها بل يتعين أن يكون خلال هذه المدة تحت تصرفها لتستطيعه على مقابل ما أنفقت من أموال في بعثته ولهذا وحده يتعلق الهدف من البعثة المتمثل في الاستفادة من عمل البعث بما اكتسب من علم وخبرة مدة بعثته - يؤدي ذلك أن المدة التي يقضيها البعث معارا أو مازونا له بالعمل في غير الجهة الحكومية لا تعتبر من المدة التي يلتزم بالعمل فيها فعلا بموجب الالتزام الواقع عليه مقابل ما تعمله الدولة من نفقات في بعثته - تطبيق .

استبيان الجمعية الصومالية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة ١ من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم شئون البعثات والأجازات الدراسية والمنح نصت على أن « الغرض من البعثة - سواء كانت داخل الجمهورية العربية المتحدة أم خارجها - هو القيام بدراسات علمية أو فنية أو عملية أو الحصول على مؤهل علمي أو كسب مران عمل وذلك لسد النقص أو حاجة تقتضيها مصلحة عامة » كما تبين أن المادة ٣١ من ذات القانون تنص على أن « يلتزم عضو البعثة أو الأجازة الدراسية أو المنحة بخدمة الجهة التي أولفته أو أية جهة حكومية أخرى ترى الحاقه بها بالاتفاق مع اللجنة التنفيذية للبعثات لمدة تحسب على أساس سنتين عن كل سنة قضاه في البعثة أو الأجازة الدراسية ويحد أقصى قدره ٧ سنوات لعضو البعثة . . ويجوز للجنة العليا للبعثات إعفاء عضو البعثة أو الأجازة الدراسية أو المنحة من التزامه المشار إليه إذا اقتضت ضرورة قومية أو مصلحة وطنية إلى الافادة منه في جهة غير حكومية » وتنص المادة ٣٣ على أن « اللجنة التنفيذية العليا للبعثات أن تقرر مطالبة العضو بنفقات البعثة أو المرتبات التي صرفت له في الأجازة أو المنحة إذا خالف أحكام المادة ٢٥٥ و ٣١ . . . »

واستظهرت الجمعية ما تقدم أن المشرع بعد أن حدد أغراض البعثة الداخلية أو الخارجية والتي تتمثل في القيام بدراسات علمية أو فنية أو الحصول على مؤهل علمي أو كسب مران أو خبرة عملية ، أجاز إيفاد العاملين المتخاطبين بإحكامه في بعثات داخلية أو خارجية قصد النقص في أحد الجوانب الفنية أو تحقيق مصلحة عامة على أن تتحمل الحكومة نفقات البعثة مقابل أن يلتزم عضو البعثة بخدمة الجهة التي أوفدته أو أية جهة حكومية أخرى توافق عليها اللجنة التنفيذية للبعثات لمدة حددت بمقدار سنتين عن كل سنة تم قضاءها في البعثة ، وذلك بعد أقصى سبع سنوات مع التمهيد برد نفقاتها إن لم يوف بهذا الالتزام . وناط المشرع باللجنة التنفيذية للبعثات سلطة إعفاء عضو البعثة من هذا الالتزام بناء على دواعي قومية أو مصلحة حكومية .

ومن حيث انه تبين مما تقدم أن المشرع قد رتب على عضو البعثة مقابل تحمل الدولة لنفقات البعثة التزاما محله خدمة الحكومة المصرية ممثلة في الجهة التي أوفدته أو أية جهة حكومية أخرى توافق عليها اللجنة التنفيذية للبعثات فإذا لم يوف بهذا الالتزام وجب عليه أن يؤدي التزاما بديلا محله أداء ما تكبدته الحكومة من مصروفات على عضو البعثة ، ومن حيث ان الوفاء بالالتزام الأصلي لا يتحقق الا اذا عمل المبعوث بخدمة الحكومة خدمة فعلية ، فلا يكفي مجرد استمرار صلته الوظيفية بها ، بل تعين أن يكون خلال هذه المدة تحت تصرفها لتستفيد منه مقابل ما أنفقته من أموال في بعثته وبهذا وحده يتحقق الهدف من البعثة والمتمثل في الاستفادة من عمل المبعوث بما اكتسب من علم وخبرة مدة بعثته ، وعلى ذلك فان المدة التي يقضيها المبعوث معاراً أو مأذوناً له بالعمل في غير الجهة الحكومية ، لا تعتبر من المدة التي التزم بالعمل فيها فعلاً بموجب الالتزام الواقع عليه مقابل ما تحمّلته الدولة من نفقات في بعثته ، كما أن موافقة جهة عمله الحكومي على إعارته وإن أفادت إرجاء تنفيذ تعهده بالعمل بها ، فهي لا تفيد تنازل تلك الجهة عن حقها في استئصاله المدة الملتزم بها الأمر الذي لا تملكه الا اللجنة التنفيذية للبعثات وبشروط خاصة أوضحها القانون .

وبتطبيق ما تقدم على الحالة المعروضة فإن الدكتور
 يكون قد أخل بالتزامه المتمثل في خدمة الحكومة مدة سبع

سنوات ، ويلتزم بموجب هذا الاخلال أن يؤدي الى الحكومة مقابل ما تكبدته الدولة من نفقات في معنته •

للك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى التزام المعروضة حالته أن يعرض جهة الادارة عن عدم اشتغاله لديها المدة التي تعهد بها •
(فتوى رقم ٣٥٦ في ١٩٩٥/٥/٧ جلسة ١٩٩٥/٤/١٩ ملف رقم ٩١٥/٣/٨٦) •

(١٠٤)

جلسة ١٩ من ابريل سنة ١٩٩٥

ضرائب جمركية - هيئات عامة - تحديد فئة الضريبة - واردات •

قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ - المشرع وضع أصلا عاما في قانون الجمارك يقضى بخضوع الواردات للضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب الإضافية الأخرى المقررة على الواردات في التعريفات الجمركية بحيث لا يعفى منها الا بنص ، وتحصل هذه الضرائب عند البضاعة وفقا للتعريفات الجمركية الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥١ لسنة ١٩٨٦ - تطبيق •

استبيان للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة ٥ من قانون الجمارك الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ تنص على أنه « تخضع البضائع التي تسفل أراضي الجمهورية لضرائب الواردات المعروفة في التعريفات الجمركية علاوة على الضرائب الأخرى المقررة وذلك الا ما يستثنى بنص خاص • وتحصل الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم التي تستحق بمناسبة ورود البضاعة أو تصديرها وفقا للقوانين والقرارات المنظمة لها • » وتنص المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥١ لسنة ١٩٨٦ بإصدار التعريفات الجمركية على أن « تحصل الضرائب الجمركية طبقا للفئات الواردة بجدول التعريفات الجمركية المرفقة » •

واستظهرت الجمعية العمومية ما تقدم أن المشرع وضع أصلا عاما في قانون الجمارك يقضى بخضوع الواردات للضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب الإضافية الأخرى المقررة على الواردات في التعريفات الجمركية بحيث لا يعفى منها الا بنص صريح ، وتحصل هذه الضرائب عند ورود البضاعة وفقا للتعريفات الجمركية الصادرة بقرار الجمهورية رقم ٣٥١ لسنة ١٩٨٦ • وتبين للجمعية أن التعريفات الجمركية وفقا للبند ٧٣/٢١ والخاص بمنشآت وإجراء منشآت (حديد صلب أو حديد ٥١ صلب زوايا وأشكال خاصة ٠٠ مهياة للاستعمال في المنشآت ، بفئة ضريبة وارد ٥٠٪ وقد ورد في التنزيل الخاص بهذا البند بأن يخضع ما يرد لوزارة الكهرباء وهيئاتها وشركاتها من أبراج كهرباء صلب ٥٢ للمخطوط جهده ٦٦/٢٢٠ / ٥٠٠ ك لفئة ضريبة وارد ١٠ ٪ •

ومن حيث ان الثابت من الأوراق وما ورد يكشف المواصفات الفنية المرفقة بالمقد وكذلك فواتير الشحن الصادر للشركة الموردة ان المهمات الموردة عبارة عن حديد أبراج صلب قوة شد ٥٢ لمحطات جهد ٦٦/٣٣ ك ف وهو ما أقرت به مصلحة الجمارك ، ومن ثم فان هذه المهمات تخضع للتنزيل الخاص بالبند ٢١/٧٣ بفئة ضريبة وارد قدرها ١٠٪ واذا تطالب مصلحة الجمارك الهيئة بسداد مبلغ ٨٠٠ ٩٧٤ ر جنية وذلك بناء على تطبيق فئة ضريبة قدرها ٥٠٪ على هذه المهمات فان هذه المطالبة لا تكون لها أساس من الصحة ويتمين رفضها .

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى رفض المطالبة بالزام هيئة كهرباء الربف أداء مبلغ ٨٠٠ ٩٧٩ ر جنية فرق رسوم جمركية .

(فتوى رقم ٣٥٧ في ٧/٥/١٩٩٥ جلسة ١٩/٤/١٩٩٥ ملف رقم ٣٣/٢/٢٠٦٢) .

جلسة ١٩ من إبريل سنة ١٩٩٥

المركز القومي للبحوث - أعضاء هيئة البحوث - أجازة خاصة - اسقاطها من مدة الحصول على الدكتوراه •

للمركز القومي للبحوث أحد الهيئات العلمية الخاضعة للقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٣ بشأن نظام الباحثين العلميين في المؤسسات العلمية - تسرى على شغائل وظائف أعضاء البحوث والوظائف المعاونة به (أحكام قانون تنظيم الجامعات - غلو هذا القانون من أحكام تنظيم الأجازات الخاصة سواء لمرافقة الزوج أو لرعاية الطفل بالنسبة للمعدين والمدرسين المساعدين مؤداه الرجوع الى قانون العاملين المدنيين بالدولة الذي حرص المشرع فيه على بيان أحكام هذه الأجازات وتنظيمها - جهة الادارة لا تملك الا التوافقة على منح هذا النوع من الأجازات - علاقة المعيد أو المدرسي المساعد بالجهة التي يعمل بها لا تنقطع خلال فترة الأجازة الممنوحة له ولكنه لا يكفل بالتزامات وظيفية تهدر ما رخص له به من أجازة - نتيجة ذلك - عدم حساب مدة الأجازة الخاصة لرعاية الطفل أو مرافقة الزوج في مدة الخمس سنوات المطلوبة للحصول على الدكتوراه •

استبان للجمعية العمومية لقسى الفتوى والتشريع أن المادة الأولى من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٣ في شأن نظام الباحثين العلميين في المؤسسات العلمية تنص على أن « تسرى أحكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات على المؤسسات العلمية المحددة بالجدول المرفق » كما تنص المادة ١٣٠ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات على أن « تسرى أحكام المواد التالية على المعدين والمدرسين المساعدين في الجامعات الخاضعة لهذا القانون كما تسرى عليهم أحكام العاملين من غير أعضاء هيئة التدريس كما لم يرد في شأنه لنص خاص بهم » وتنص المادة ١٤٨ على أن « على المعدين والمدرسين المساعدين بذل أقصى الجهد في دراساتهم وبحوثهم العلمية في سبيل الحصول على الماجستير أو الدكتوراه ••• » وتنص المادة ١٥٦ من ذات القانون على أن « ينقل المدرس المساعد الى وظيفة أخرى اذا لم يحصل على درجة الدكتوراه أو ما يعادلها خلال خمس سنوات على الأكثر منذ بعثته مدرسا مساعدا » وتنص المادة ١٥٧ من ذات القانون أيضا على أن « تسرى أحكام العاملين المدنيين في الدولة على العاملين في الجامعات الخاضعة لهذا القانون من غير أعضاء هيئة التدريس وذلك فيما لم يرد في شأنه نص خاص بهم في القوانين واللوائح الجامعية » •

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم أن المركز القومي للبحوث هو أحد الهيئات العلمية الخاضعة لأحكام القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٣

بشأن نظام الباحثين العلميين في المؤسسات العلمية ، وتسرى على شاغلي وظائف أعضاء هيئة البحوث والوظائف المماثلة به أحكام قانون تنظيم الجامعات ، وإن خلت نصوص قانون تنظيم الجامعات المشار إليه بالنسبة للمعيدين والمدرسين المساعدين من غير أعضاء هيئة التدريس من بيان أحكام تنظيم الإجازات الخاصة سواء لمرافقة الزوج أو لرعاية الطفل تعين الرجوع الى قانون العاملين المدنيين - بالدولة وذلك لعمومية نص المادة ١٣٠ والذي حرص المشرع فيه على بيان أحكام هذه الإجازات وتنظيمها وذلك لقيامها على اعتبارات خاصة وهي حماية الطفل والحفاظ على تماسك الأسرة ووحدةها ، وهي اعتبارات لا تتحمل الإعاقة أو التأخير ، والامات الغرض من تقرير هذا الحق وانفتح الباب للصنعت مما يتعارض مع ما تبلي المصلحة العامة ، ومن ثم فإن جهة الادارة لا تملك الا الموافقة على منح هذا النوع من الإجازات للمعيدين والمدرسين المساعدين .

ومن حيث ان علاقة المعيد أو المدرس المساعد بالجهة التي يعمل بها لا تنقطع خلال فترة الإجازة الممنوحة له ، إلا أن هذه العلاقة تجد حدها في ان لا يكلف المعيد أو المدرس المساعد بالتزامات وظيفية تهدر ما رخص له به من إجازة فهو في فترة الإجازة يكون متخففا من أعباء الوظيفة ومتحذلا من غالب التزاماتها ومن بين هذه الالتزامات ما هو منصوص عليه في المادتين ١٤٨ و ١٥٦ من قانون تنظيم الجامعات والتي تلزم المدرس المساعد ببذل أقصى جهد للحصول على الدكتوراه وذلك خلال خمس سنوات من تاريخ تعيينه في هذه الوظيفة اذ يتعين عند حساب هذه المدة أن يسقط منها ما حصل عليه المدرس المساعد من إجازات خاصة سواء لرعاية الطفل أو لمرافقة الزوج أو الزوجة ، على ألا يخل هذا بحق الجامعة المقدم لديها المدرس المساعد كطالب بالدراسات العليا في أعمال شئونها فيما يتعلق بأحكام التسجيل لنيل درجة الدكتوراه والمدة التي يسقط بمضيها وذلك وفقا لنص المادة ٩٧ من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات .

الذكر

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم حساب مدة الإجازات الخاصة لرعاية الطفل أو لمرافقة الزوج ضمن المدة المنصوص عليها في المادة ١٥٦ من قانون تنظيم الجامعات .

(فتوى رقم ٣٥٨ في ١٩٩٥/٥/٧ جلسة ١٩٩٥/٤/١٩ ملف رقم ١٧٥/٨٦) .

جلسة ١٩ من أبريل سنة ١٩٩٥

(١) الجمعية المصرية لتأمين المسؤولية المدنية على أعمال البناء - عاملون بالجمعة -
احتصاص النيابة الإدارية بالتحقيق معهم .

القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بأعادة تنظيم النيابة الادارية - المشرع بين ولاية النيابة الادارية ، وبسط هذه الولاية على طائفتين من العاملين اولاهما طائفة العاملين بشركات القطاع العام ، وثانيهما طائفة العاملين بالشركات التي تساهم فيها الحكومة او الهيئات العامة بنسبة لا تقل عن ٢٥٪ من رأسمالها - امس ذلك :- المصلحة التي يقوم بها الشخص الاعتبارى ما دامت من قبيل المصلحة العامة - مؤدى ذلك - اختصاص النيابة الادارية بالتحقيق مع العاملين فى الجمعية المصرية لتأمين المسؤولية المدنية على أعمال البناء .

(ب) مدى خضوع العاملين بالجمعية لقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦١٥ لسنة ١٩٨٦ بشأن الحد الاعلى للأجور .

الجمعية المصرية لتأمين المسؤولية المدنية على أعمال البناء تعد من قبيل شركات القطاع العام بالنظر الى الشركات الكونة لها - مؤدى ذلك خضوع العاملين بها للحد الاعلى للأجور - تطبيق .

استبان للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة ١ من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ فى شأن سريان أحكام قانون النيابة الإدارية والمحاكمات التأديبية على موظفى المؤسسات والهيئات العامة والشركات والجمعيات والهيئات الخاصة تنص على انه « مع عدم الاخلاو بحق الجهة التي يتبعها العامل فى الرقابة وفحص الشكاوى والتحقيق تسرى أحكام المواد من ٣ الى ١٢ ، ١٤ ، ١٧ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ على :

١ - ٠٠٠٠٠٠

٣ - العاملين فى شركات القطاع العام أو الشركات التي تساهم فيها الحكومة أو الهيئات العامة بنسبة لا تقل عن ٢٥٪ من رأسمالها أو تضمن لها حدا أدنى من الأرباح » . كما تبين للجمعية العمومية أن المادة ٢ من قانون الاشراف والرقابة على التأمين فى مصر الصادر بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ تنص على أن « يتكون قطاع التأمين من :

١ - ٠٠٠٠٠٠

٣ - المنشآت التي تزاول التأمين وإعادة التأمين وهي :

(١) ٠٠٠٠

(هـ) مجموعات التأمين « • في حين تنص المادة ٢٥ من ذات القانون على انه « يجوز لشركات التأمين أو إعادة التأمين الخاضعة لأحكام هذا القانون أن تنشئ فيما بينها اتحادا أو جهازا معاونا أو أكثر يقصد الاتفاق على تحديد الأسعار أو على إصدار وثائق موحدة أو ••••• أو غير ذلك من الأعمال التي تهم الأعضاء ••• وينشر قرار الانشاء والنظام الأساسي في الوقائع المصرية ويكون لكل منها الشخصية الاعتبارية من تاريخ هذا النشر » • وأعمالا لحكم هذه المادة صدر قرار رئيس مجلس إدارة الهيئة المصرية للرقابة على التأمين رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٢ بإنشاء الجمعية المصرية لتأمين المسئولية المدنية على أعمال البناء والتصديق على نظامها • وبالإطلاع على النظام الأساسي للجمعية تبين أن الجمعية تكونت من شركات التأمين الآتية :

- ١ - شركة مصر للتأمين •
- ٢ - شركة الشرق للتأمين •
- ٣ - شركة التأمين الأهلية المصرية •
- ٤ - شركة قناة السويس للتأمين •
- ٥ - شركة المهندسين للتأمين •
- ٦ - شركة الدلتا الدولية للتأمين •

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم أن المشرع بين ولاية النيابة الإدارية بالتحقيق والرقابة والفحص والإحالة إلى المحاكمة التأديبية والإحالة إلى النيابة العامة إذا أسفر التحقيق عن وجود جريمة جنائية من الجرائم المنصوص عليها بالمواد ٣ إلى ١١ و ١٤ و ١٧ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة الإدارية والمحاكمات التأديبية وبسط هذه الولاية إلى طائفتين من العاملين أولاها طائفة العاملين بشركات القطاع العام الذين ثبتت لهم هذه الصفة وثانيهما طائفة العاملين بالشركات التي تساهم فيها الحكومة أو الهيئات العامة بنسبة لا تقل عن ٢٥٪ من رأسمالها - حتى ولو لم تكن هذه الشركات من شركات القطاع العام - أو تضمن لها حدا أدنى من الأرباح •

وتبين للجمعية العمومية أن مناطق مد ولاية النيابة الإدارية بالنسبة إلى العاملين بالشركات التي تساهم فيها الحكومة أو الهيئات العامة بما لا يقل عن ٢٥٪ من رأسمالها لا يتوقف على الطبيعة العامة للشخص

القانوني الاعتباري ، كما لا يتوقف على عمومية أو خصوصية المال الذي يمتلكه هذا الشخص وإنما العبرة بالمصلحة التي يقوم عليها إذ ينعقد الاختصاص للنيابة الإدارية بالتحقيق مع العاملين فيه مادامت المصلحة التي يضطلع بها الشخص الاعتباري من قبيل المصلحة العامة حتى ولو كان هذا الشخص من أشخاص القانون الخاص سواء أكان من شركات القطاع العام أو من عدمه . فالعبرة بامتلاك الجهة العامة المال أو نصيبا فيه حتى ولو كان الشخص من الأشخاص الخاصة بل حتى ولو كان المال من الأموال الخاصة ، فليست العبرة بما لا يكون مملوكا مباشرة لجهة عامة وإنما يكفي أن تؤول ملكيته لجهة عامة من خلال مساهمتها مع أشخاص خاصة . يؤكد ذلك أن الدولة تضمن لها حدا من الربح .

وخلصت الجمعية العمومية مما تقدم أنه ولئن كانت المجموعة مكونة من مساهمات مجموعة من شركات القطاع العام ولها شخصية مستقلة عن شخصية المكونين لها إلا أنه وبالنظر إلى أنها تقوم على مصلحة عامة . فمن ثم ينعقد الاختصاص بالتحقيق مع العاملين فيها للنيابة الإدارية طبقا للقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه .

ومن حيث أنه فيما يتعلق بمدى خضوع العاملين بالمجموعة لقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦١٥ لسنة ١٩٨٦ بشأن الحد الأعلى للأجور وما في حكمها فإن المادة الأولى من هذا القرار نصت على أنه « لا يجوز أن يزيد على عشرين ألف جنيه سنويا مجموع ما يتقاضاه أى شخص يعمل في الحكومة أو وحدات الحكم المحلي أو الهيئات أو هيئات القطاع العام وشركاته بصفته عاملا أو مستشارا أو بأية صفة أخرى سواء صرفت إليه المبالغ بصفة مرتبات أو مكافآت أو بدلات أو حوافز أو بأي صورة أخرى » وإذا انتهت الجمعية العمومية سلفا إلى أن المجموعة المصرية لتأمين المسؤولية المدنية على أعمال البناء تعد من قبيل شركات القطاع العام بالنظر إلى الشركات المكونة لها ومن ثم يخضع العاملون لأحكام قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦١٥ لسنة ١٩٨٦ في شأن الحد الأعلى للأجور وما في حكمها .

النتائج

انتهت الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع إلى :

١ - اختصاص النيابة الإدارية بالتحقيق مع العاملين بالمجموعة المصرية لتأمين المسؤولية المدنية على أعمال البناء .

٢ - خضوع العاملين بهذه المجموعة لقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦١٥ لسنة ١٩٨٦ في شأن الحد الأعلى للأجور وما في حكمها .

(فتوى رقم ٤١٧ في ٢٨/٥/١٩٩٥ جلسة ١٩/٤/١٩٩٥ ملف ١٢٨٦/٤/٨٦) .

شركات - شركات قطاع الأعمال - الصناع - العاملون بالشركات التابعة - تطبيق - اختصاص

الشرع في قانون شركات قطاع الأعمال العام رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١، استلزم إلى حين الأنظمة الوظيفية التي كانت تطبق على العاملين بهيئات القطاع العام وشركاته وأحكامه العاملين بالشركات التابعة وذلك إلى أن تصدر هذه الشركات لوائحها الخاصة وحينئذ أوجب وقف العمل بهذه الأنظمة، إلا ما نص المشرع على استمراره. وأبقى العمل به سواء ورد النص عليها في مواد قانون الإصدار أو مواد القانون نفسه - ما نصت عليه المادة ٤٤ من قانون قطاع الأعمال العام - قانون نظام العاملين بالقطاع العام يدخل في تعداد الأنظمة التي استلزمها المشرع بوقفها بمرئيتها على العاملين بالشركات التابعة والتابعة على السوية بينهم إلى حين صدور اللوائح الخاصة بهذه الشركات ومن بين أحكامه ما نصت عليه المادة ٨٣ منه في فقرتها الثالثة من أنه «٠٠ يكون التحقيق بمعرفة النيابة الادارية بالنسبة لشاغل الوظائف العليا - يؤدي ذلك : اختصاص النيابة الادارية بالتحقيق مع العاملين بالشركات التابعة - تطبيق»

استبان للجمعية العمومية لقسى الفتوى والتشريع أن المادة الرابعة من مواد اصدار قانون شركات قطاع الأعمال العام رقم ٣٠٣ لسنة ١٩٩١ تنص على أن « ينقل العاملون بكل من هيئات القطاع العام وشركاته الموجودون بالخدمة في تاريخ العمل بهذا القانون إلى الشركات التابعة أو الشركات التابعة لها بذات أوضاعهم الوظيفية ٠٠٠ وتستمر معاملة هؤلاء العاملين بجميع الأنظمة والقواعد التي تنظم شئونهم الوظيفية إلى أن تصدر لوائح وأنظمة العاملين بالشركات المنقولين إليها طبقاً لأحكام القانون المرافق ٠٠٠ » وتنص المادة الخامسة من مواد اصدار القانون ، المشار إليه ، على أنه « مع عدم الإخلال بما ورد في شأنه نص خاص في هذا القانون أو في القانون المرافق لا يسرى نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ على العاملين بالشركات الخاضعة لأحكام القانون المرافق وذلك اعتباراً من تلويع العمل باللوائح المشار إليها »

وأخيراً تنص المادة ٤٤ من القانون ذاته على أنه « تصرى في شأن واجبات العاملين بالشركات التابعة والتحقيق معهم وتأديبهم أحكام المواد ٧٨ و ٧٩ و ٨٠ و ٨١ و ٨٢ و ٨٣ و ٨٥ و ٨٦ و ٨٧ و ٩١ و ٩٢ و ٩٣ من قانون نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ وأحكام القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بشأن تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية وأحكام قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ المشار إليها »

وتختص المحاكم التأديبية بمجلس الدولة دون غيرها بالنسبة للعاملين في الشركات المشار إليها في الفقرة السابقة بما يلي :

(٢) توقيع جزاء الاحالة الى المعاش أو الفصل من الشركة بعد العرض على اللجنة الثلاثية .

(ب) الفصل في التظلمات من السلطات الرئاسية أو المجالس التأديبية المختصة بالشركة . ويكون الطعن في أحكام المحاكم التأديبية الصادرة بتوقيع الجزاء أو في الطعون في القرارات التأديبية أمام المحكمة الإدارية العليا بمجلس الدولة .

وتسرى في شأن واجبات العاملين بالشركات التابعة والتحقيق معهم وتأديبهم أحكام الفصل الخامس من الباب الثالث من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ .

وباستعراض أحكام الفصل الخامس من الباب الثالث من قانون العمل ، المشار إليه والخاص بواجبات العاملين وتأديبهم يبين أن المشرع عدد في المادة ٥٨ منه الواجبات التي يلتزم بها العامل ثم أوجب في المادة ٥٩ على صاحب العمل أن يضع في مكان ظاهر لأتحة تنظيم وحدد توقيع جزائي الخصم من المرتب والوقف عن العمل ، ثم عين في المواد من ٦١ إلى ٦٥ الحالات التي تعتبر خطأ جسيما تجيز فصل العامل والاعتمادات الواجب اتباعها قبل أنزال هذا المقاب به ، ثم نظم في المادة ٦٦ اجراءات التظلم من الفصل والجهات المختصة بذلك وواجباتها ، وعالج في المادتين ٦٧ ، ٦٨ حالتى اذا ما نسب الى العامل ارتكاب جنائية أو جنحة مخلة بالشرف أو الأمانة أو الآداب العامة أو جنحة داخل دائرة العمل ، أو اذا تصيب العامل في فقد أو اطلاق أو تدمير ممتلكات أو آلات أو محتاجات يملكها صاحب العمل أو كانت في عهده وكان ذلك. فاقطع عن خطأ العامل ، وما يستتبع ذلك في الحالة الأخيرة من اقتطاع المبلغ اللازم لذلك . وأخيرا أوجب المشرع في المادة ٧٠ على صاحب العمل قيد الجزاءات المالية التي التي توقع على العمال في سجل خاص ويفرد لها حساب خاص ويكون التصرف فيها طبقا لما يقرره وزير الدولة للقوى العاملة بالاتفاق مع الاتحاد العام لنقابات العمل .

واستظهرت الجمعية العمومية من مجمل ما تقدم أن المشرع في قانون شركات قطاع الأعمال العام الصادر بالقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ اصطحب الى حين الأنظمة الوظيفية التي كانت تطبق على العاملين بهيئات القطاع العام وشركاته وأخضع لأحكامها العاملين بالشركات القابضة والتابعة وذلك الى أن تصدر هذه الشركات لوائحها الخاصة وحينئذ أوجب

المشروع، وقف العمل بهذه الأنظمة الوظيفية وكذلك الأحكام التي نظمها قانون نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ إلا ما نص المشروع على استمراره وأبقى العمل به سواء ورد النص عليها في مواد قانون الإصدار أو مواد القانون نفسه . ومن ذلك ما نصت عليه المادة ٤٤ من قانون قطاع الأعمال العام الصادر بالقانون المشار اليه من مريان لحكام المواد التي أوردت ذكرها من قانون نظام العاملين بالقطاع العام على العاملين بالشركات القابضة فيما يتعلق بواجبات هؤلاء العاملين أو التحقيق معهم أو تأديبهم أما بالنسبة الى العاملين بالشركات التابعة فقد أحال المشروع في شأن واجباتهم والتحقيق معهم وتأديبهم الى أحكام الفصل الخامس من الباب الثالث من قانون العمل المشار اليه .

لما كان ذلك وكان قانون نظام العاملين بالقطاع العام ، المشار اليه ، مما يدخل في عداد الأنظمة الوظيفية التي اصطلحها المشروع وقضى بسريانها على العاملين بالشركات التابعة والقابضة على السوية بينهم الى حين صدور اللوائح الخاصة بهذه الشركات وكان من بين أحكامه ما نصت عليه المادة ٨٣ منه في فقرتها الثالثة من أنه « ويكون التحقيق بمعرفة النيابة الادارية بالنسبة لشاغلي الوظائف العليا وذلك بناء على طلب رئيس مجلس الادارة » ومن ثم يفقد متعينا القول باختصاص النيابة الادارية بالتحقيق مع شاغلي وظائف الادارة العليا بالشركات التابعة في الحالة المعروضة .

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لمقبسسى الفتوى والتشريع الى اختصاص النيابة الادارية بالتحقيق مع شاغلي وظائف الادارة العليا في الحالة المعروضة .

(فتوى رقم ٤٢٠ في ١٩٩٥/٥/٢٨ جلسة ١٩٩٥/٤/١٩ ملف رقم ١٨٩/١/٤٧) -

مسئولية - مسئولية التصيرية - اركانها .

تقوم المسئولية التصيرية على اركان ثلاثة هي الخطأ والضرر وعلاقة السببية بينهما - الخطأ لا يفترض وانما على الضرور الياته وبيان الضرر الذي حاق به من جراءه - تطبيق مسئولية المتبوع عن أعمال تابعه غير المشروعة متى صدرت هذه الأفعال عنه أثناء قيامه بأعمال وظيفته أو بسببها شريطة أن تتوافر بين التابع والمتبوع رابطة قوامها خضوع الأول لسلطة الثاني الذي يكون له حق رقابته وتوجيهه فيما يقوم به لحسابه من عمل محدد فتلك السلطة بشقيها هي التي تجعل المتبوع مسئولاً عن خطأ تابعه ويستقيم بها سند الرجوع على المتبوع - تطبيق .

استبان للجمعية الصومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة ١٦٣ من القانون المدني تنص على أن « كل خطأ سبب ضرراً للغير يلتزم من ارتكبه بالتعويض » في حين تنص المادة ١٧٤ من ذات القانون على أن « يكون المتبوع مسئولاً عن الضرر الذي يحدثه تابعه بخطئه غير المشروع متى كان واقفاً منه حال تادية وظيفته أو بسببها » .

واستظهرت الجمعية الصومية مما تقدم أن المسئولية التصيرية تقوم على اركان ثلاثة هي الخطأ والضرر وعلاقة السببية بينهما ، وأن الخطأ لا يفترض وانما يجب على المضرور اثباته وبيان الضرر الذي حاق به من جرائه ، ومن ناحية أخرى فان مسئولية المتبوع عن أعمال تابعه غير المشروعة تتحقق متى صدرت هذه الأفعال عنه أثناء قيامه بأعمال وظيفته أو بسببها شريطة أن تتوافر بين التابع والمتبوع رابطة تبعية قوامها خضوع الأول لسلطة الثاني الذي يكون له حق رقابته وتوجيهه فيما يقوم به لحسابه من عمل محدد فتلك السلطة بشقيها هي التي تجعل المتبوع مسئولاً عن خطأ تابعه ويستقيم بها سند الرجوع على المتبوع .

ولما كان عمال مرفق مياه القاهرة الكبرى قد أخطأوا أثناء قيامهم بأعمال الحفر اللازمة لاصلاح ماسورة المياه الفرعية على النحو الذي استظهره محضر الشرطة المحرر في حينه ولم يسحبه المرفق رغم حثه بالرد على مطالبة الهيئة ، وترتب على الخطأ المشار اليه الاضرار بمنشآت الهيئة ، وقامت علاقة السببية بين الخطأ والضرر الذي نتج عنه فان المسئولية تغدو قد

تحققت وبالتالي تتوافر مسئولية مرفق مياه القاهرة الكبرى باعتباره مسئولاً عن خطأ عماله التابعين له ، ومن ثم يلتزم بتعويض الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية عن الضرر الذي لحق منشأتها نتيجة لهذا الخطأ والذي قدر بمبلغ (٢٤٢٨٩ جنيهاً) .

النتائج

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى الزام مرفق مياه القاهرة الكبرى أداء مبلغ ٢٤٢٨٩ جنيهاً (أربعة وعشرين ألفاً ومائتين وتسعة وثمانين جنيهاً) الى الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية عوضاً عن التلقيات التي لحقت منشأتها .

(فتوى رقم ٣٥٩ في ١٩٩٥/٥/٧ جلسة ١٩٩٥/٥/٣ ملف رقم ٢٥١٩/٢/٣٢) .

جلسة ٣ من مايو سنة ١٩٩٥

مجلس الدولة - الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع - اختصاص - طلب
الرأى - صفة .

اختصاص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بإبداء الرأى فى المسائل المولىة
والدستورية والتشريعية وغيرها عن المسائل القانونية لا ينعقد الا اذا احيلت المسألة على
الجمعية العمومية ممن حددتهم النص على سبيل الحصر ، وهم رئيس الجمهورية ورئيس
الهيئة التشريعية ورئيس مجلس الوزراء والوزراء ورئيس مجلس الدولة ، ولم يقول النص
غير هؤلاء احالة هذه المسائل او بعضها الى الجمعية العمومية - مؤدى ذلك - عدم قبول
طلب الرأى فى حالة تقديمه من غير ذى صفة - تطبيق .

استبان للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة (٦٦)
من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تنص على أن
« تختص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بإبداء الرأى فى
المسائل والموضوعات الآتية : (١) المسائل الدولية والدستورية والتشريعية
وغیرها من المسائل القانونية التى تحال اليها بسبب أهميتها من رئيس
الجمهورية أو من رئيس الهيئة التشريعية أو من رئيس مجلس الوزراء
أو من أحد الوزراء أو من رئيس مجلس الدولة .

(ب) * * * * *

واستظهرت الجمعية العمومية من ذلك أن اختصاصها بإبداء الرأى
فى المسائل الدولية والدستورية والتشريعية وغيرها من المسائل القانونية
لا ينعقد الا اذا احيلت المسألة على الجمعية العمومية ممن حددتهم النص
على سبيل الحصر ، وهم رئيس الجمهورية ورئيس الهيئة التشريعية -
ورئيس مجلس الوزراء والوزراء ورئيس مجلس الدولة ، ولم يخول النص
غير هؤلاء احالة هذه المسائل او بعضها الى الجمعية العمومية ، ومن ثم
فلا يسوغ للجمعية العمومية نزولا عند صريح نص المادة (٦٦) من قانون

مجلس العودة المشار إليه ان تخوض، فيما طلب فيه الرأي اذا ورد عن غير السبيل الذي رسمه القانون .

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم قبول
الرأى المائل .

(فتوى رقم ٣٦٠ في ٧/٥/١٩٩٥ جلسة ٣/٥/١٩٩٥ ملف رقم ٢٥٤/٢/٨٦) .

(١١٠)

جلسة ٣ من مايو سنة ١٩٩٥

مسئولية - مسئولية تقصيرية - مناهضا .

تقوم المسئولية التقصيرية على أركان ثلاثة هي الخطأ والضرر وعلاقة السببية بينهما .
الخطأ لا يفترض وإنما يجب على المضرور اثباته وبيان الضرر الذي حاق به من جرأه .
مؤدى ذلك - أن الحقائق المضرور فى الالة الدليل على ثبوت الخطأ فى جانب المسئول مقتضاه
رفض المطالبة - تطبيق .

استبان للجمعية الصومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة ١٦٣
من القانون المدنى تنص على أن « كل خطأ سبب ضررا للغير يلزم من
ارتكبه بالتعويض » .

واستظهرت الجمعية الصومية العمومية ما تقدم أن-المسئولية التقصيرية
تقوم على أركان ثلاثة هي الخطأ والضرر وعلاقة السببية بينهما ، وأن
الخطأ لا يفترض وإنما يجب على المضرور اثباته وبيان الضرر الذى حاق
به من جرأه .

وخلصت الجمعية الصومية ما تقدم الى أن الهيئة القومية
للاتصالات السلكية واللاسلكية اذ أخفقت فى اقامة الدليل على ثبوت
خطأ فى جانب مرفق مياه الاسكندرية يرتب مسئوليته عن الأضرار التى
لحقت منشآتها فمن ثم تغدو مطالبتها بالزام المرفق بقيمة اصلاح
التلفيات عارية من سندها حرية بالاتفات عنها ورفضها .

لذلك

اتتهت الجمعية الصومية لقسمى الفتوى والتشريع الى رفض
المطالبة المقدمة من الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية بالزام
مرفق الاسكندرية بمبلغ ٨٣٢٥ جنيها (ثمانية آلاف وثلاثمائة وخمسة
وعشرين جنيها) قيمة اصلاح التلفيات التى لحقت منشآتها .

(فتوى رقم ٣٦ فى ١٩٩٥/٥/٧ جلسة ١٩٩٥/٥/٣ جلسة ١٩٩٥/٥/٢٢) .

(١١١)

جلسة ٣ من مايو سنة ١٩٩٥

مجلس الدولة - الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع - دعوى قضائية - عدم ملامة ابداء الراى . لا يتكون من الملائم ابداء الراى فى مسألة من المسائل اذا كانت هذه المسألة يلائها مثار دعوى قضائية تقديرا للاجراءات القضائية التى اتخذت بشأنها .

استبان للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ان المسألة القانونية المطروحة عليها انما تتعلق برأى خلصت اليه الجمعية فى اغتناء سابق لها وبأحكام قضائية انطوت على ما يفاير هذا الراى . ولاحظت الجمعية العمومية لدى النظر فى تطبيق القواعد الراجعة فى خصوصية الحالة المعروضة ان الامر فى شأن المسألة القانونية المثارة محل دعوى قضائية مقامة بمجلس الدولة أمام محكمة القضاء الإدارى برقم ٢٧٠٦ لسنة ٩٩ القضائية وهو الأمر الذى يفدومعه من غير الملائم أن تخسوس الجمعية العمومية فيما طلب فيه الراى تقديرا للاجراءات القضائية التى اتخذت بشأنه .

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم ملامة ابداء الراى فى الموضوع المائل .

(فتوى ٣٦٢ فى ١٩٩٥/٥/٧ جلسة ١٩٩٥/٥/٣ ملف رقم ١٦٦/٢/٧)

جلسة ٣ من مايو سنة ١٩٩٥

مجلس الدولة - الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع - اختصاصها - حكم قضائي - حجز ادارى .

المادة ٦٦ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ، والمادة ٥٧ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ فى شأن الحجز الادارى . والمادة ٣٣٥ من قانون المرافعات المدنية والتجارية رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ .

الأصل هو اختصاص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بالفصل فى المنازعات التى تنشأ بين الوزارات أو بين المصالح العامة أو بين الهيئات العامة أو بين المؤسسات العامة أو بين الهيئات المحلية أو بين هذه الجهات بعضها البعض - ناط المشرع اختصاص الفصل فى المنازعات الخاصة بطلب رفع الحجز التى يجوز للمحجوز عليه رفعها بقاضى التنفيذ الذى يتبعه المحجوز عليه دون سواء مما لا يتفصح منه بجبال لسلب هذا الاختصاص منه أو مشاركته فيه - اثر ذلك - اختصاص الفصل فى تلك المنازعات ينحصر عن الجمعية العمومية ويقتضى لقاضى التنفيذ ايا كان اطراف النزاع - تطبيق .

استبان للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ان المادة ٦٦ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تنص على أن « تختص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بإبداء الراى فى المسائل والموضوعات الآتية :

(١)

(د) المنازعات التى تنشأ بين الوزارات أو بين المصالح العامة أو بين الهيئات العامة أو بين المؤسسات العامة أو بين الهيئات المحلية أو بين هذه الجهات وبعضها البعض ويكون راي الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع فى هذه المنازعات ملزماً للجانبين .

كما تبين للجمعية العمومية أن المادة ٧٥ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ فى شأن الحجز الادارى تنص على أنه « يجوز أن تتبع اجراءات الحجز الادارى المبينة بهذا القانون عند عدم الوفاء بالمستحقات فى مواعيدها المحددة بالقوانين والمراسيم والقرارات الخاصة بها وفى الاماكن وللأشخاص الذين يعينهم الوزراء المختصون :

(١)

(ج .) الخرافات المستحقة عقوباً . فى حين تنص المادة ٧٥ من

ذات القانون على أنه « فيها عدا ما نص عليه في هذا القانون تسرى أحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية التي لا تتعارض مع أحكام هذا القانون » وبالرجوع الى قانون المرافعات المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ يبين انه افرد الفصل الثاني من الباب الثاني من الكتاب الثاني لأحكام حجز ما للمدين لمل الفير ونص في المادة ٣٣٥ منه على أنه « يجوز للمحجوز عليه ان يرفع الدعوى بطلب رفع الحجز امام قاضي التنفيذ الذي يتبعه ولا يحتج على المحجوز لديه برفع هذه الدعوى الا اذا ابلغت اليه ، ويترتب على ابلاغ المحجوز لديه بالدعوى منعه من الوفاء للحاجز الا بعد الفصل فيها » .

واستطلرت الجمعية العمومية من مجمل ما تقدم انه وان كان الاصل هو اختصاص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بالفصل في المنازعات التي تنشأ بين الوزارات او بين المصالح العامة او بين الهيئات العامة وأ بين المؤسسات العامة او بين الهيئات المحلية او بين هذه الجهات بعضها البعض الا أن المشرع في المادة ٣٣٥ من قانون المرافعات المدنية والتجارية ، المشار اليه ، والتي يسوغ الرجوع عليها بمقتضى المادة ٧٥ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ في شأن الحجز الإداري عند عدم وجود نص فيه لانتفاء التعارض بينها وبين أحكام هذا القانون . . خرج على هذا الاصل فيها يتعلق بالمنازعات الخاصة بدعاوى طلب رفع الحجز التي يجوز للمحجوز عليه رفعها اذ فاط اختصاص الفصل فيها لقاضي التنفيذ الذي يتبعه المحجوز عليه دون سواه مما لا ينفسخ معه مجال لسلب هذا الاختصاص منه أو مشاركته فيه ، ومن ثم فان اختصاص الفصل في تلك المنازعة ينحسر عن الجمعية وينعقد لقاضي التنفيذ وذلك أيا كان أطراف النزاع .

لما كان ذلك وكانت المصلحة تبغى استصدار قرار من الجمعية العمومية برفع الحجز الموقع على ما لها لدى الفير (البنك الأهلى الرئيسى وفروعه) بمعرفة المحافظة وفاء للبالغ الحكوم بها كفرامة في الدعوى المشار اليها وذلك في ضوء الاعتبارات التي اشارت اليها وكان الاختصاص بالفصل في هذا النزاع ينعقد بنص المادة ١٣٥ من قانون المرافعات المدنية والتجارية المشار اليها لقاضي التنفيذ الذي يتبعه المحجوز عليه أيا كان أطراف النزاع ومن ثم تفقد الجمعية العمومية غير مختصة .

النتائج

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم اختصاصها بنظر النزاع المائل .

(فتوى رقم ٣٦٤ في ١٩٩٥/٥/٨ جلسة ١٩٩٥/٥/٣ ملف رقم ٢٥٨٢/٢/٢٣) .

(١١٣)

جلسة ٣ من مايو سنة ١٩٩٥

مجلس الدولة - الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع - اختصاص - طلب
الرأى .

اختصاص الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع بإبداء الرأى فى المسائل الدولية والدستورية والتشريعية وغيرها من المسائل القانونية ، لا يتمد إلا اذا احيلت المسألة على الجمعية العمومية ممن حددهم النص على سبيل الحصر ، وهم رئيس الجمهورية ورئيس الهيئة التشريعية ورئيس مجلس الوزراء والوزراء ورئيس مجلس الدولة ، ولم يغفل النص غير هؤلاء ، احالة هذه المسائل أو بعضها الى الجمعية العمومية - مؤدى ذلك - عدم قبول طلب الرأى فى حالة تقديمه من غير ذى صفة - تطبيق .

استبان للجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع أن المادة ٦٦ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تنص على أن « تختص الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع بإبداء الرأى فى المسائل والموضوعات الآتية :

(١) المسائل الدولية والدستورية والتشريعية وغيرها من المسائل القانونية التى تحال إليها بسبب أهميتها من رئيس الجمهورية أو من رئيس الهيئة التشريعية أو من رئيس مجلس الوزراء أو من أحد الوزراء أو من رئيس مجلس الدولة . . . » .

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم أن اختصاصها بإبداء الرأى فى المسائل الدولية والدستورية والتشريعية وغيرها من المسائل القانونية لا ينعمد إلا اذا احيلت المسألة على الجمعية العمومية ممن حددهم النص على سبيل الحصر ، وهم رئيس الجمهورية ورئيس الهيئة التشريعية ورئيس مجلس الوزراء والوزراء ورئيس مجلس الدولة ، ولم يخول النص غير هؤلاء احالة هذه المسائل أو بعضها الى الجمعية العمومية ، ومن ثم فلا يسوغ للجمعية نزولا عند صريح نص المادة ٦٦ من قانون مجلس الدولة المشار إليه أن تخوض فيها طلب فيه الرأى اذا ورد عن غير السبيل الذى رسمه القانون .

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى عدم قبول طلب الرأى المائل .

(فتوى رقم ٤٠٣ فى ١٩٥/٥/٢٤ جلسة ١٩٩٥/٥/٣ ملف رقم ٢٥٠٦/٢/٢٢) .

إدارات قانونية - ندب - عدد القيد بجدول المحامين .

المشرع في قانون الإدارات القانونية رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ تحقيقاً منه لاستقلال أعضاء الإدارات القانونية بالهيئات والمؤسسات العامة والوحدات التابعة لها وضماناً لحديثهم في أداء أعمالهم أفرد تنظيمًا قانونيًا خاصًا بالأمانة الوظيفية لهذه الفئة ، وعين هذه الوظائف على سبيل الحصر واشترط فيمن يشغلها فضلاً عن الشروط المقررة للتميين بقانوني العاملين المدنيين بالدولة أو القطاع العام أن يكون مقيداً بجدول المحامين المشتغلين طبقاً للقواعد المبينة قرين كل وظيفة من الوظائف المشار إليها في المادة (١٣) من قانون الإدارات القانونية - المدد المشترطة هي من قبيل اشتراطات شغل الوظيفة يتمين توافرها فيمن يشغل الوظيفة أياً كانت الأداة التي يشغلها بها أو الصفة التي يشغل الوظيفة طبقاً لها تعييناً أو ترقية أو ندباً - تطبيق .

استبان للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة ١٢ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الإدارات القانونية تنص على أن « يشترط فيمن يعين في إحدى الوظائف الفنية بالإدارات القانونية أو تتوفر فيه الشروط المقررة في نظام العاملين المدنيين بالدولة أو بالقطاع العام حسب الأحوال أن يكون مقيداً بجدول المحامين المشتغلين طبقاً للقواعد الواردة بالمادة الثانية . . » وتبين لها أيضاً أن المادة ١٣ من ذات القانون تنص على أن « يشترط فيمن يشغل الوظائف الفنية بالإدارات القانونية أن يكون قد مضى على قيده بجدول المحامين المدد المبينة قرين كل وظيفة منها .

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم أن المشرع تحقيقاً منه لاستقلال أعضاء الإدارات القانونية بالهيئات العامة والمؤسسات العامة والوحدات التابعة لها وضماناً لحديثهم في أداء أعمالهم أفرد تنظيمًا قانونيًا خاصًا بالمعاملة الوظيفية لهذه الفئة ، وعين هذه الوظائف على سبيل الحصر واشترط فيمن يشغلها فضلاً عن الشروط المقررة للتميين بقانوني العاملين المدنيين بالدولة أو القطاع العام ، أن يكون مقيداً بجدول المحامين المشتغلين طبقاً للقواعد المبينة قرين كل وظيفة من الوظائف المشار إليها في المادة ١٣ من قانون الإدارات القانونية ، وعلى هذا فإن المدد المشترطة وفقاً لنص المادة ١٣ سابق الإشارة إليها هي من قبيل اشتراطات شغل الوظيفة يتمين توافرها فيمن يشغل الوظيفة أياً كانت

الأداة التي يشغلها بها أو الصفة التي يشغل الوظيفة طبقا لها ، وسواء كانت تعييناً أو ترقية أو ندياً ، ومن ثم كان النذب الى وظيفة أعلى مما يفترض توافر اشتراطات شغل الوظيفة المنتدب اليها في العامل المنتدب لها باعتبار أن النذب احدى وسائل شغل الوظيفة الأعلى .

وبتطبيق ما تقدم على حالة السيد / وحيث انه تبين انه لم يستوف المدة اللازمة لشغل وظيفة مدير ادارة قانونية وهي حسبها جاء بالجدول المرفق بالمادة ١٣ سابق الاشارة اليها القيد امام محكمة النقض لمدة سنتين أو القيد امام محاكم الاستئناف وانقضاء ١٤ سنة على الاشتغال بالحاماة ومن ثم فانه لا يجوز نذبه لشغل هذه الوظيفة .

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى وجوب استيفاء مدد القيد الواردة بجدول المحامين لشغل وظائف الادارة القانونية بطريق النذب .

(فتوى رقم ٤١٤ في ٢٨/٥/١٩٩٥ جلسة ٣/٥/١٩٩٥ ملف رقم ٩١٧/٣) .

ضريبة - ضريبة عامة على المبيعات - البعثات الدبلوماسية - السفارات - شراء السلع واستردادها .

المشرع في قانون الضريبة العامة على المبيعات رقم ١١ لسنة ١٩٩١ ووسع تنظيمها شاملا للضريبة العامة على المبيعات عين بمقتضاء السلع والخدمات الخاضعة للضريبة فاخص السلع المعالية والمستوردة والخدمات التي أورد بينها بالجدول رقم (٢) المرافق للقانون لهذه الضريبة - تستحق الضريبة بتحقيق والقة بيع السلعة أو أداء الخدمة بمعرفة المكلفين بتحصيلها وتوريدها - السلع المستوردة - استعناق الضريبة عنها منوط بتحقيق الواقعة المنشئة للضريبة الجمركية سواء قام باستردادها شخص طبيعي أو معنوي متى كان استردادها لها بفرض الاتجار فيها أيا كان حجم معاملاته .

فإن المشرع العرف الدولي باعفاء ما يشتري أو يستورد للسفارات والمفوضيات والتفصيلات غير الفخرية للاستعمال الرسمي وشرط هذا الإعفاء بأمرين : الأول : أن يتم شراء السلع أو استردادها من الخارج بمعرفة وسيط لصالح السفارة أو المفوضية أو تفصيلاتها في الخارج بالمثل - تطبيق .

استبان للجمعية العمومية لقسى الفتوى والتشريع أن المادة (١) من قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ تنص على أنه « يقصد في تطبيق أحكام هذا القانون بالأنفاظ والعبارات الآتية التعريفات الموضحة قرين كل منها ...

المكلف : الشخص الطبيعي أو المعنوي المكلف بتحصيل وتوريد الضريبة للمصلحة سواء كان منتجاً صناعياً أو تاجراً أو مؤدياً لخدمة خاضعة للضريبة بلفت مبيعاته حد التسجيل المنصوص عليه في هذا القانون ، وكذلك كل مستورد لسلعة أو خدمة خاضعة للضريبة بفرض الاتجار مهما كان حجم معاملاته .

السلعة : كل منتج صناعى سواء كان محلياً أو مستورداً ...

المنتج الصناعى : كل شخص طبيعي أو معنوي يمارس بصورة اعتيادية أو عرضية وبصفة رئيسية أو تيمية .

المستورد : كل شخص طبيعي أو معنوي يقوم باستيراد سلع صناعية أو خدمات من الخارج خاضعة للضريبة بفرض الاتجار . . ، وتنص المادة (٢) من ذات القانون على أن « تفرض الضريبة العامة على

المبيعات على السلع المصنعة المحلية والمستوردة إلا ما استثنى بنص خاص . وتفرض الضريبة على الخدمات الواردة بالجدول رقم (٢) المرافق لهذا القانون ... » كما تنص المادة (٦) على أن « تستحق الضريبة بتحقيق واقعة بيع السلعة أو أداء الخدمة بمعرفة المكلّفين وفقاً لأحكام هذا القانون ... كما تستحق الضريبة بالنسبة إلى السلع المستوردة في مرحلة الإفراج عنها من الجمارك بتحقيق الواقعة المنشئة للضريبة الجمركية وتحصل وفقاً للأجراءات المقررة في شأنها » . وتنص المادة (٢٤) من ذات القانون على أن « يعفى من الضريبة وبشرط المعاملة بالمثل وفي حدود هذه المعاملة ووفقاً لبيانات وزارة الخارجية : ... »

٢ - ما يشتري أو يستورد للسفارات والمفوضيات والقنصليات غير الفخرية للاستعمال الرسمي ... » .

ومناد ما تقدم أن المشرع في قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ وضع تنظيمياً شاملاً للضريبة العامة على المبيعات عين بمقتضاه السلع والخدمات الخاضعة للضريبة ، فأخضع السلع المحلية والمستوردة والخدمات التي أورد بيانها بالجدول رقم (٢) المرافق للقانون لهذه الضريبة بحيث تستحق الضريبة بتحقيق واقعة بيع السلعة أو أداء الخدمة بمعرفة المكلّفين بتحصيلها وتوريدها .

أما بالنسبة إلى السلع المستوردة فجعل استحقاق تلك الضريبة منوطاً بتحقيق الواقعة المنشئة للضريبة الجمركية . وأخضع المشرع للضريبة كل شخص طبيعي أو معنوي يقوم باستيراد سلع صناعية أو خدمات من الخارج خاضعة للضريبة متى كان استيراده لها بغرض الاتجار فيها أيّاً كان حجم معاملاته .

بيد أن العرف جرى في نطاق القانون الدولي على منح البعثات الدبلوماسية والوكالات السياسية امتيازات مختلفة ليتمكن لها من أداء عملها والقيام بهام تمثيل دولها أو المنظمات الدولية . ومن ثم فقد تنبأ المشرع ذلك في المادة (٢٤) من قانون الضريبة العامة على المبيعات وأعفى ما يشتري أو يستورد للسفارات والمفوضيات والقنصليات غير الفخرية للاستعمال الرسمي وشرط هذا الإعفاء بأمرين :

الأمر الأول : أن يتم شراء السلع أو استيرادها من الخارج بمعرفة وسيط لحساب السفارة أو المفوضية أو القنصلية ، بدلالة أن المشرع بنى فعل الشراء أو الاستيراد من الخارج في الفقرة (٢) من

المادة (٢٤) المشار إليها المجهول بما مفاده أن يتم الشراء أو الاستيراد عن غير طريق السفارة أو المفوضية أو القنصلية ولحسابها ، فإذا تم ذلك بمعرفتها مباشرة فإن السلع لا تخضع للضريبة العامة على المبيعات بحسب الأصل . إذ أنها ليست واردة بغرض البيع أو الاتجار فيها وإنما جرى استيرادها للزومها للاستعمال الرسمي بما لا يخضع معه للضريبة العامة على المبيعات لفوات غرض الاتجار فيها من استيرادها . على حين أنه إذا تم الشراء أو الاستيراد عن غير طريقها فهذا النشاط في حقيقته هو نشاط الوسيط المكلف - بحسب الأصل - بتحصيل الضريبة من المشتري وتوريدها لمصلحة الضرائب على المبيعات ، ومن ثم يرد عليه الإعفاء الوارد بالفقرة (٢) من المادة (٢٤) من القانون .

الأمر الثاني : أن يتم معاملة سفاراتنا أو مفوضياتنا أو قنصلياتنا في الخارج بالمثل ، بحيث تقرر دولة السفارة التي تمثلها في مصر لبعثاتها لديها إعفاء مثيلاً من الضريبة العامة على المبيعات أو ألا يكون مثيل النشاط الخاضع للضريبة في مصر خاضع للضريبة هناك أيًا كان سبب عدم الخضوع . إذ حيث يتسع نطاق إعفاء النشاط أو عدم خضوعه للضريبة في هذه الدولة يقوم مبدأ المعاملة بالمثل ويتواءم .

ومن حيث أن سفارة أفغانستان في مصر استوردت من الخارج جهازى تليفون دولى وتلكس للاستعمال الرسمي لها ، وأمادت وزارة الخارجية المصرية بأن الدولة التي تمثلها هذه السفارة لا تفرض ضريبة مبيعات على الواردات ، فمن ثم فإذا كان قد تم استيراد الجهازين المشار إليهما عن طريق وسيط لحساب السفارة فاتهما يعفيان من الضريبة العامة على المبيعات نافذاً لحكم الفقرة (٢) من المادة (٢٤) من قانون الضريبة العامة على المبيعات . أما إذا تم استيراد الجهازين بمعرفة السفارة ذاتها فإن وارداتها من الخارج لا تخضع - بحسب الأصل - للضريبة طبقاً للمادة (١) من ذات القانون إذ أنها ليست واردة بغرض البيع أو الاتجار فيها ، وفي الحالتين لا تستحق الضريبة على الواردات المشار إليها .

الذات

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى عدم استحقاق الضريبة العامة على المبيعات على جهازى التليفون الدولى والتلكس الذين استوردتهما سفارة أفغانستان لاستعمالها الرسمي .
(فتوى رقم ٤١٥ في ١٩٩٥/٥/٢٨ جلسة ١٩٩٥/٥/٣ ملف رقم ٥٠٦/٢/٣٧) .

اصلاح زراعى - حظر تملك الاجانب الاراضى الزراعية - اختصاص هيئة الاصلاح الزراعى بتسليم الاراضى وادارتها - تنفيذ مشروع ذى نفع عام عليها - تقدير ثمنها .

المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن الاصلاح الزراعى - المشرع حظر على الاجانب تملك الاراضى الزراعية او الاراضى القابلة للزراعة او الاراضى البور والصحراوية - اختصاص الهيئة العامة للاصلاح الزراعى بتسليم الاراضى وادارتها نيابة عن الدولة وتولته لتوزيعها على صغار الفلاحين - تعويض ملاك هذه الاراضى الاجانب تعويضا يقدر وفقا لاحكام القانون - لمجلس ادارة الهيئة العامة للاصلاح الزراعى ان يقرر الاحتفاظ بجزء من الاراضى المستولى عليها لتنفيذ مشروعات ذات منفعة عامة بناء على طلب المصالح الحكومية او غيرها من الهيئات العامة او نأدى هذه الجهات ثمن ما تتسلمه من اراضى للهيئة وفقا لما يجرى به تقدير اللجنة العليا لتنمين اراضى الدولة - تنفيذ .

استبيان للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المسادة (١٠ مكررا) من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن الاصلاح الزراعى تنص على أنه « يجرى لمجلس ادارة الهيئة العامة للاصلاح الزراعى أن يقرر الاحتفاظ بجزء من الأرض المستولى عليها لتنفيذ مشروعات أو إقامة منشآت ذات منفعة عامة ، وذلك بناء على طلب المصالح الحكومية أو غيرها من الهيئات العامة » ، وتنص المادة (١٢ مكررا) على أن « لمجلس ادارة الهيئة العامة للاصلاح الزراعى تفسير أحكام هذا القانون وتعتبر قراراته فى هذا الشأن تفسيراً تشريعياً ملزماً وتنشره فى الجريدة الرسمية » ، وتنص المادة (١) من قرار مجلس ادارة الهيئة العامة للاصلاح الزراعى رقم ١ لسنة ١٩٦١ فى شأن تفسير بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ على أنه « لا يجرى للمصالح الحكومية والهيئات العامة تنفيذ مشروعات أو إقامة منشآت ذات منفعة عامة على أى جزء من الأراضى المستولى عليها تنفيذاً للمرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالاصلاح الزراعى الا بعد اتباع الاجراءات المنصوص عليها فى الفقرة الاولى من المسادة (١٠ مكررا) من هذا المرسوم بقانون وأداء ثمن ما تتسلمه من هذه الاراضى » ، كما تبين للجمعية العمومية أن المادة (٢) من قرار رئيس الجمهورية بقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٢ بحظر تملك الاجانب للاراضى الزراعية وما فى حكمها تنص على أن « تؤل الى الدولة ملكية الاراضى الزراعية وما فى حكمها من الاراضى القابلة للزراعة والبور والصحراوية المملوكة للاجانب وقت العمل بهذا القانون ٠٠٠ » ، وتنص المادة (٤)

عن أن « يؤدي الى ملك الأراضى المشاع اليها فى المادة (٢) تعويض
يقرر وفقا للأحكام المنصوص عليها فى المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة
١٩٥٢ المشار اليه » .

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم أن المشرع حذر على الأجانب
تملك الأراضى الزراعية أو الأراضى القابلة للزراعة أو الأراضى البور
والصحراوية . وناط بالهيئة العامة للإصلاح الزراعى تسلم هذه الأراضى
وإدارتها نيابة عن الدولة ترطئة لتوزيعها على صغار الفلاحين ووفقا
لأحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ ، على أن يؤدي الملك هذه
الأراضى الأجانب تعويضا يقرر وفقا للأحكام المنصوص عليها فى المرسوم
بقانون أنف الذكر . كما أجاز المشرع لمجلس إدارة الهيئة العامة
للإصلاح الزراعى أن يقرر الاحتفاظ بجزء من الأراضى المستولى عليها
تطبيقا لأحكام قوانين الإصلاح الزراعى لتنفيذ مشروعات ذات منفعة
عامة بناء على طلب المصالح الحكومية أو غيرها من الهيئات العامة ،
على أن تؤدي هذه الجهات ثمن ما تتسلمه من أراضى للهيئة وفقا لما يجرى
به تقدير اللجنة العليا لتتمين أراضى الدولة . ومن ثم تلزم الهيئة
العامة لمرفق الصرف الصحى بإداء ثمن الأرض المقام عليها محطة الصرف
الصحى بمنطقة منشأة البكارى بالهرم الى الهيئة العامة للإصلاح
الزراعى وفقا لتقدير اللجنة العليا لتتمين أراضى الدولة . ولا يجوز
الحجاج فى هذا الشأن بأن هذه الأرض قد خصصت للمنفعة العامة
بالفعل ، ذلك أنه ولئن كان الأصل أن نقل الانتفاع بالأموال المملوكة
للدولة بين أشخاص القانون العام يتم بنقل الأشراف الإدارى على هذه
الأموال دون مقابل ودون أن يعتبر ذلك نزولا عن أموال الدولة أو تصرفا
فيها . بيد أن المشرع استثنى من هذا الأصل الأراضى المستولى عليها تنفيذاً
لقوانين الإصلاح الزراعى ، فالزم بمقتضى أحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨
لسنة ١٩٥٢ الجهات الحكومية والهيئات العامة بإداء ثمن ما تتسلمه من
هذه الأراضى لإقامة مشروعات ذات نفع عام عليها .

النتيجة

أنتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى
أحقية الهيئة العامة للإصلاح الزراعى فى قيمة الأرض التى خصصت
للهيئة العامة لمرفق الصرف الصحى لإقامة محطة عليها للصرف الصحى
المنامة محطة عليها للصرف الصحى بمنطقة البكارى بالهرم .

(فتوى رقم ٤٦٦ فى ١٩٩٥/٥/٢٨ جلسة ١٩٩٥/٥/٣ ملف رقم ٢٥٦٣/٢/٣٢) .

ميزانية - الموازنة العامة للدولة - مبدأ عمومية الميزانية - تخصيص •

القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن الموازنة العامة للدولة تقضى بأن يتم تقدير الإيرادات دون أن تستنزل منها أية نفقات ولا يجوز تخصيص مورد معين لمواجهة استخدام معدد الا فى الأحوال الضرورية التى يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية - الأصل الذى يرتكز اليه قانون الموازنة العامة للدولة هو مبدأ عمومية الميزانية بقاعديه عدم تخصيص الإيرادات وعدم خصم النفقات من الإيرادات - استثناء من هذا الأصل أجاز المشرع لرئيس الجمهورية تخصيص مورد معين لاستخدام معين - تطبيق •

استبان للجمعية العمومية لقسمى الفترى والتشريع أن المادة (٩) من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن الموازنة العامة للدولة تنص على أن (يتم تقدير الإيرادات دون أن يستنزل منها أية نفقات ، كما أنه لا يجوز تخصيص مورد معين لمواجهة استخدام معدد الا فى الأحوال الضرورية التى يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية) • وتنص المادة (١٠) على أنه « يجوز بقرار من رئيس الجمهورية انشاء صناديق تخصص فيها موارد معينة لاستخدامات محددة ٠٠٠ » • كما تنص المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٥ لسنة ١٩٧٨ بشأن صندوق تمويل مشروعات الآثار والمتاحف والصوت والضوء على أن « ينشأ حساب خاص لصندوق تمويل مشروعات الآثار والمتاحف والصوت والضوء بوزارة الثقافة ٠٠٠ » • تنص المادة الثالثة منه على أن « تتكون موارد الصندوق من ٠٠٠ (ب) رسوم زيارة المتاحف والمناطق الأثرية وعروض الصوت والضوء على أن تخصص نسبة ١٠٪ من رسوم زيارة المناطق الأثرية للمحليات » • كما تبين للجمعية العمومية أن المادة (٢٥) من قانون نظام الادارة المحلية الصادر بالقاندين رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ تنص على أن تشمل موارد المحافظات ما يأتى ٠٠ ثانياً : الموارد الخاصة بالمحافظات وتتضمن ما يأتى : ٠٠٠ (د) الضرائب والرسوم الأخرى ذات الطابع المحلى التى تفرض لصالح المحافظة ٠٠٠ » •

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم أن القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن الموازنة العامة للدولة يقضى بأن يتم تقدير الإيرادات دون أن تستنزل منها أية نفقات ، كما لايجوز تخصيص مورد معين لمواجهة استخدام معدد الا فى الأحوال الضرورية التى يصدر بها قرار من رئيس

الجمهورية . ومن ثم فإن الأصل الذى يرتكز اليه قانون الموازنة العامة للدولة هو مبدأ عمومية الموازنة بهاعديه عدم تخصيص الإيرادات وعدم خصم النفقات من الإيرادات . واستفاد من هذا الأصل إجازة المشرع لرئيس الجمهورية تخصيص مورد معين لاستخدام محدد . ويسند من ذلك صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٨ بشأن صندوق تمويل مشروعات الأثار والمتاحف والصوت والضوء ، وجعل من بين موارده رسوم زياره المتاحف والمناطق الأثرية وعروض الصوت والضوء على أن يخصص منها نسبة ١٠٪ للمحليات دون أن يحدد حصيلة هذه النسبة العرض الذى تنفق فيه ، ومن ثم تؤول هذه الحصيلة الى ميزانية المحافظة كمورد من مواردها باعتبارها رسوما ذات طابع محلى . ذلك أن الأصل هو عموم الموازنة والخروج على هذا الأصل بتخصيص الاتفاق يقتضى نصا ينفى شبهة التعریم ويؤكد الخصوص ، وأن قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٥ لسنة ١٩٧٨ وأن افاد تخصيص ١٠٪ من رسوم زيارة المتاحف والمناطق الأثرية للمحليات ، فانه لا يفيد بذاته تخصيص النسبة المشار اليها لدى انحلطات للاتفاق منها على المشروعات السياحية والأثرية ، ولذلك كان استصحاب الأصل وهو عمومية الموازنة اوجب دون نص يؤكد . ومن ثم تؤول نسبة ١٠٪ المخصصة للمحليات من رسوم زيارة المناطق الأثرية الى ميزانية المحافظة .

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٥ لسنة ١٩٧٨ بإنشاء صندوق تمويل مشروعات الآثار والمتاحف والصوت والضوء لا يفيد بذاته تجزيب نسبة ١٠٪ المخصصة للمحليات من رسوم زيارة المناطق الأثرية للصرف منها على الخدمات المحلية الخاصة بالسياحة والآثار .

(فتوى رقم ٤١٩ فى ٢٨/٥/١٩٩٥ جلسة ٣/٥/١٩٩٥ ملف رقم ٢٨٦/٢/٣٧)

عقد - عقد ادارى - عقد توريد - تنفيذ - الاخلال بشروط العقد - غرامة تاخير -
الدفع بعدم التنفيذ .

تنفيذ العقد طبقا لما اشتمل عليه وبطريقة تتفق مع ما يوجبه حسن النية - هو اصل
من اصول القانون التى تحكم العقود المدنية والعقود الادارية على حد سواء - مقتضى ذلك
التزام كل طرف من طرفى العقد بتنفيذ ما اتفقا عليه فى العقد فان حاد احدهما عن هذا
السبيل كان مسئولا عن اخلاله بالتزامه العقدى ووجب حمله على الوفاء بهذا الالتزام
وصار تحميله بما رتبته العقد من جزاءات كغرامة تاخير امرا واجبا ، ولا يحول دون ذلك
الدفع بعدم التنفيذ لانه كاصل عام امر غير جائز فى العقود الادارية ، لا تفرد به من
خصائص تميزها عن غيرها من العقود - تطبيق .

استبان للمجمعية العمومية لقسمى القترى والتشريع ان المادة
(١٤٨) من القانون المدنى تنص على « يجب تنفيذ العقد طبقا لما
اشتمل عليه وبطريقة تتفق مع ما يوجبه حسن النية » وهذا المبدأ - وعلى
ما جرى به افتراء الجمعية العمومية - هو اصل من اصول القانين
التي تحكم العقود المدنية والعقود الادارية على حد سواء ، بمقتضاه يلزم
كل طرف من طرفى العقد بتنفيذ ما اتفقا عليه فى العقد ، فان حاد احدهما
عن هذا السبيل كان مسئولا عن اخلاله بالتزامه العقدى ووجب حمله
على الوفاء بهذا الالتزام ، وصار تحميله بما رتبته العقد من جزاءات ،
كغرامة التأخير امرا واجبا . كما تبين للمجمعية العمومية ان امر التوريد
رقم ١/١٦/٩٣ الصادر فى الحالة الماثلة ، بعد ان حدد مدة
توريد المطبوعات محله ، وهى خلال ثلاثة اشهر من تاريخ استلام
امر التوريد ، نص فى البند السابع على انه « عليكم مراعاة مدة التوريد
بدقة تلافا من توقيع الغرامة التى ستوقع عليكم بواقع ١٪ عن كل اسبوع
تاخير أو جزء منه ويحد أقصى أربعة أسابيع » .

ولما كان الثابت من الاوراق ان الهيئة العامة لشئون المطابع
الاجميرية انتهت من توريد المطبوعات المتعاقد عليها بتاريخ ١٨ ،
١٩٩٣/١٢/٢٨ ، وذلك بعد انتهاء مدة التوريد المتعاقد عليها فى
١٩٩٣/١٢/٩ ، ومن ثم فان قيام الهيئة القومية للاتصالات السلكية
واللاسلكية بتوقيع غرامة تاخير على الهيئة الموردة لتأخيرها عن توريد

المطبوعات محل البندين السادس والرابع عشر من المناقصة ، والحالة هذه ، يكون قد صادف صحيح سنده ، ولا تثريب عليه ، ويكون ما تطالب به الهيئة الأخيرة من استرداد غرامة التأخير الموقعة عليها في هذا الشأن ، وتبلغ ٣٦٨٩٨ غير قائم على سند صحيح يظاھرہ ، اذ كان جدير بها أن تلغزم بالتوريد خلال المدة المتفق عليها .

ولا يشفع للهيئة الطالبة أن مرد تأخرها في التوريد راجع الى عدم اضافة ضريبة المبيعات الى قيمة أمر التوريد ، لذلك طلبت الى الهيئة القومية للاتصالات السلوكية واللاسلكية اضافة الضريبة الى قيمة أمر التوريد ، وذكرت في كتابها الموجه الى الهيئة الأخيرة أن مدة التوريد تبدأ من تاريخ ورود الرد باضافة ضريبة المبيعات . وإى تأخير في الرد يقابله تأخير مماثل في التوريد ، لا يشفع لها ذلك ، بالنظر الى أن اشتراط اضافة ضريبة المبيعات الى قيمة أمر التوريد أو ورود الرد بالاضافة هو محض تعديل لشروط التعاقد من جانب واحد بلا سند يتيح ذلك . بالاضافة الى أنه من المقرر أن الدفع بعدم التنفيذ ، كاصل عام ، أمر غير جائز في العقود الادارية ، لما تنفرد به من خصائص تميزها عن غيرها من العقود .

الآنك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى رفض المطالبة بالزام الهيئة القومية للاتصالات السلوكية واللاسلكية بأداء مبلغ ٣٦٨٩٨ جنيه .

(فتوى رقم ٤٥٣ لى ١٩٩٥/٦/٨ جلسة ١٩٩٥/٥/٣١ ملف رقم ٢٠٤٥/٢/٣٢) .

جلسة ٣١ من مايو سنة ١٩٩٥

مجلس الدولة - ادارات الفتوى - اختصاصها - مراجعة العقود - هيئة خاصة .

قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٧٢ - المشرع ناظر بإدارة الفتوى المختصة بمجلس الدولة ابداء الرأي في المسائل التي يطالب الرأي فيها من رئاسة الجمهورية او رئاسة مجلس الوزراء او للوزارات او الهيئات العامة - التزام الوزارات والهيئات العامة والمصالح الحكومية الا تبرم عقدا او تقبل صلحا او تجيز تعكيفا او قرار محكمين في مادة تزيد قيمتها على خمسة آلاف جنيه الا بعد استفتاء ادارة الفتوى المختصة - ان العقود الادارية تختلف اختلافا جوهريا عن عقود القانون الخاص بان احد طرفيها شخص من اشخاص القانون العام وتضمن احكاما استثنائية وغير مألوفة لا مثل لها في عقود القانون الخاص - نتيجة ذلك - خروج مراجعة العقد الذي لا يكون احد طرفه شخص من اشخاص القانون العام عن الاختصاص الوجوبي بمجلس الدولة في مراجعة العقود - تطبيق .

استبان للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة (٥٨) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة تنص على أن « يتكون قسم الفتوى من ادارات مختصة لرئاسة لجمهورية ورئاسة مجلس الوزراء والوزارات والهيئات العامة ... وتختص الادارات المذكورة بابداء الرأي في المسائل التي يطلب الرأي فيها من الجهات المبينة في الفقرة الأولى ... ولا يجوز لأية وزارة أو هيئة عامة أو مصلحة من مصالح الدولة أن تبرم أو تقبل أو تجيز أي عقد أو صلح أو تحكيم أو تنفيذ قرار محكمين في مادة تزيد قيمتها على خمسة آلاف جنيه بغير استفتاء الادارة المختصة » . وتنص المادة (٦١) على أن « لرئيس ادارة الفتوى أن يحيل الى اللجنة المختصة ما يرى حالته اليها لأهميته من المسائل التي ترد اليه لابداء الرأي فيها ، وعليه أن يحيل الى اللجنة المسائل الآتية : ٠٠٠ (ب) عقود التوريد والإشغال العامة ، وعلى وجه العموم كل عقد يرتب حقوقا أو التزامات مالية للدولة وغيرها من الأشخاص الاعتبارية الصامة أو عليها اذا زادت قيمته على خمسين ألف جنيه » . كما تبين للجمعية العمومية أن المادة ١٥ من قانون الهيئات الأهلية لرعاية الشباب والرياضة الصادر بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٥ تنص على أن « تعتبر الهيئات الأهلية لرعاية الشباب والرياضة من الهيئات الخاصة ذات الفع العام ... » .

ومفاد ما تقسم أن المشرع ناطق بإدارة الفتوى المختصة بمجلس الدولة إبداء الرأي في المسائل التي يطلب الرأي فيها من رئاسة الجمهورية أو رئاسة مجلس الوزراء أو الوزارات أو الهيئات العامة ، كما ألزم الوزارات والهيئات العامة ومصالح الدولة ألا تبرم عقدا أو تقبل صلحا أو تجيز تحكما أو تنفذ قرار محكمين في مادة تزيد قيمتها على خمسة آلاف جنيه إلا بعد استفتاء إدارة الفتوى المختصة واستطلاع رأيها في الموضوع .

ومن حيث أن العقود الإدارية تختلف اختلافا جوهريا عن عقود القانون الخاص ، فيتميز العقد الإداري بأن أحد طرفيه شخص من أشخاص القانون العام ويتضمن أحكاما استثنائية وغير مألوفة لا مثيل لها في عقود القانون الخاص . وإذا كان الثابت بالأوراق أن النادي الاجتماعي بمحافظة سوهاج أنشئ طبقا لأحكام قانون الهيئات الأهلية لرعاية الشباب الرياضة المشار اليه وتم شهوره بقرار مديرية الشباب والرياضة رقم ٥٧ لسنة ١٩٨٧ ، فمن ثم فلا يعدو أن يكون هيئة خاصة ذات نفع عام يخرج مراجعة عقودها عن الاختصاص الوجوبي لمجلس الدولة في مراجعة العقود .

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى خروج مراجعة العقد في الحالة المعروضة عن الاختصاص الوجوبي لمجلس الدولة في مراجعة العقود .

(فتوى رقم ٤٥٤ في ١٩٩٥/٦/٨ جلسة ١٩٩٥/٥/٣١ ملف رقم ٢٩٤/١/٥٤) .

جلسة ٣١ من مايو سنة ١٩٩٥

عاملون مدينون بالدولة - المريض مرض مزمن - إجازة استثنائية - عودة الى العمل - نقل .

المادة ٦٦ مكررا من قانون نظام المداين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المعدل بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ .

ان المشرع اولى رعاية خاصة للاداء المريض بعرض مزمن اذ قرر منحه إجازة استثنائية بأجر كادل الى أن يشفى او تستقر حالته استقرارا يمكنه من العودة الى العمل أو يتبين عجزه عجزا كاملا وفي هذه الحالة يظل في إجازة مرضية بأجر كامل حتى بلوغه سن الإحالة الى المعاش - متفق ذلك ان جهة الادارة غير مقيدة اذا ما استقرت حالة العامل استقرارا يمكنه من العودة الى العمل بان تكون هذه العودة الى ذات عمله الاصل - لجهة الادارة باعتبارها القوامه على حسن تسيير المرافق الذى تقوم عليه أن تقر عودته الى الوظيفة التى تنفق والحالة الصحية للعامل فى ضوء ما استقرت عليه حالته الصحية حسبما تقرها الجهات الطبية المختصة دون أن يكون للعامل الامتناع عن العمل بدعى الاستمسك بوظيفته الأصلية - اساس ذلك - ان النقل مكنته للادارة فى وضع الموظف فى المكان الذى يستحقه وفقا للتخصصات العمل وتبعها لما تنفق به المصلحة العامة - نتيجة ذلك - التزام الموظف المريض الذى تقر عودته الى الدخول بالعودة الى العمل فى الوظيفة التى قدرت جهة الادارة انقالها مع حالته الصحية - تطبيق .

استبان للجمعية العمومية لسمى الفتوى والتشريع أن المادة ٦٦ مكررا من قانون العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المضافة بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ تنص على أنه « استثناء من أحكام الأجازات المرضية يمنح العامل المريض بأحد الأمراض المزمنة التى يصدر بتحديثها قرار من وزير الصحة بناء على موافقة الادارة العامة للمجالس العامة إجازة استثنائية بأجر كامل الى أن يشفى أو تستقر حالته استقرارا يمكنه من العودة الى العمل أو يتبين عجزه عجزا كاملا وفي هذه الحالة الأخيرة يظل العامل فى إجازة مرضية بأجر كامل حتى بلغه سن الإحالة الى المعاش » .

استظهرت الجمعية العمومية من هذا النص أن المشرع اولى رعاية خاصة للعامل المريض بمرض مزمن اذ قرر منحه إجازة استثنائية بأجر كامل الى أن يشفى أو تستقر حالته استقرارا يمكنه من العودة الى العمل أو يتبين عجزه عجزا كاملا وفي هذه الحالة يظل العامل فى إجازة مرضية بأجر كامل حتى بلغه سن الإحالة الى المعاش .

ولاحظت الجمعية العمومية أن عبارة « العودة الى العمل » وردت بصيغة العموم والاطلاق الأمر الذى يستفاد منه أن المشرع قصد من ذلك ألا تكون جهة الادارة مقيدة اذا ما استقرت حالة العامل استقرارا يمكنه من العودة الى العمل بأن تكون هذه الاثوبة الى ذات عمله الاصلى الذى كان يشغله قبل منحه الاجازة الاستثنائية لمرضه بمرض مزمن وانما يسوغ لها باعتبارها القوامه على حسن تسيير المرفق الذى تقوم عليه أن تقرر عودته الى الوظيفة التى تتفق والحالة الصحية للعامل فى ضوء ما استقرت عليه حالته حسبما تقررهما الجهات الطبية المختصة ودون أن يكون للعامل أن يمتنع عن العمل الذى أسند اليه بدعوى الاسنمساك بوظيفته الاصلية ذلك أن النقل - وعلى ما جرى به قضاء وافتاء مجلس الدولة - ممكنة للادارة فى وضع الموظف فى المكان الذى يستحقه وفقا لمقتضيات العمل. وتبعا لما تقضى به المصلحة العامة ولا رقابة عليها فى هذا الصدد ما دام قرارها بالنقل لا يتضمن تزيلا للموظف الى وظيفة أقل من تلك التى كان يشغلها وراعت الادارة فى اجرائه الاحكام العامة فى النقل وأبرزها تلك التى تجعله مقصورا على وظائف المجموعة النوعية التى تنتسب اليها وظيفته الاصلية التى كان يشغلها وليس ذلك كله سوى ترديد لما هو مستقر عليه من أن علاقة الموظف بالحكومة هى علاقة تنظيمية تحكمها القوانين واللوائح وأن مركز الموظف مركز قانونى عام يجرى تغييره فى أى وقت وفقا لمقتضيات المصلحة العامة وليس للموظف ازاءها حق مكتسب فى البقاء فى وظيفة بعينها .

لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن جهة الادارة بعد أن نفذت الحكم الصادر لصالح المعروضة حالته بالفاء القرار الصادر بأحالة الى الاستداع لعدم اللياقة الطبية لوظيفة قائد قطار وأعادته الى شغل هذه الوظيفة ورد اليها من قومسيون طبي الهيئة تقرير يوصى بإبعاده عن الخطوط بصفة دائمة على أن يعود الى العمل داخل الورش لما ثبت لديه من اصابته بانفصال شبكى مع تليف بالشبكية بالعين اليسرى ، وقامت جهة الادارة على أثر ذلك - وبما لها من سلطة بمقتضى القوانين واللوائح - من نقله من العمل كقائد قطار الى العمل داخل الورش فمن ثم يكون قرارها هذا قد صادف صحيح حكم القانون متى التزمت فى اصداره حدود اجراءات النقل المتطلبه قانونا ، يتعين على العامل فى هذه الحالة الانصياع لقرارها والمبادرة الى تسلم العمل الذى أسندته اليه والا كان لها حياله اتخاذ الاجراءات القانونية اذا ما تعاقس فى

ذلك سواء ما كان متعلقا منها بحرمانه من أجره للانقطاع أو مساءلته
عن هذا الانقطاع تأديبيا .

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى التزام
السيد / بالعودة الى عمله في الوظيفة التي قدرت جهة
الادارة اتفاقها مع حالته الصحية .

(فتوى رقم ٤٦٥ في ١٧/٦/١٩٩٥ جلسة ٣٦/٥/١٩٩٥ ملف رقم ١٣٠٦/٤/٨٦) .

جامعات - جامعة الأزهر - المستشفيات التابعة لها - معاملة الحاصلين على درجة الدكتوراه بها .

القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٩٣ في شأن معاملة الأطباء، والصيادلة وأخصائي العلاج الطبيعي والتمريض وغيرهم من ذوى التخصصات الأخرى الحاصلين على درجة الدكتوراه بالمستشفيات الجامعية المعاملة المقررة لشاغل الوظائف المعادلة من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات - المشرع حدد نطاق سريان أحكام هذا القانون في المستشفيات التي تنشئها الجامعات الخاضعة لأحكام القانون رقم ٩ لسنة ١٩٧٢ بتنظيم الجامعات ك وحدات ذات طابع خاص - مقتضى ذلك - أن أحكامه لا تمتد الى مستشفيات جامعة الأزهر بخصانها احدى هيئات الأزهر التي ينظم شئونها القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التابعة له - نتيجة ذلك - أن أحكام القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٩٣ تنحصر عن المستشفيات التابعة لجامعة الأزهر والأمر يقتضى أعمال المساواة بالإدارة التشريعية المناسبة - تطبيق .

استبيان للجمعية العمومية لقسمى الفتوى أن المادة الأولى من القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٩٣ في شأن معاملة الأطباء والصيادلة وأخصائي العلاج الطبيعي والتمريض وغيرهم من ذوى التخصصات الأخرى الحاصلين على درجة الدكتوراه بالمستشفيات الجامعية ، المعاملة المقررة لشاغل الوظائف المعادلة من أعضاء هيئات التدريس بالجامعات تنص على أنه « تنشأ بالمستشفيات التابعة للجامعات الخاضعة لأحكام قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ وظائف استشارى واستشارى مساعد وزميل ، يعين فيها الأطباء والصيادلة وأخصائيو العلاج الطبيعي وأخصائيو التمريض وغيرهم من ذوى التخصصات الأخرى من الحاصلين على درجة الدكتوراه » . واستظهرت الجمعية ما تقدم أن المشرع وفقا لهذه المادة أنشأ بالمستشفيات التابعة للجامعات الخاضعة لأحكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ ، وظائف استشارى واستشارى مساعد وزميل يعين فيها الأطباء والصيادلة وأخصائيو العلاج الطبيعي وغيرهم من ذوى التخصصات الأخرى الحاصلين على درجة الدكتوراه أو ما يعادلها سواء الموجودين منهم بالخيمة عند العمل بالقانون أو من يجرى تعيينهم بعد ذلك وذلك رغبة منه في تحقيق المساواة الكاملة بينهم وزملائهم أعضاء هيئة التدريس .

ومن حيث أن المادة سالفه الذكر قد حددت نطاق سريان أحكام هذا القانون في المستشفيات التي تنشئها الجامعات الخاضعة لأحكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ كوحلات ذات طابع خاص وفقا لنص المادة ٣٠٧ من لائحته التنفيذية وعلى هذا فان أحكامه لا تمتد الى مستشفيات جامعة الأزهر بحسبانها إحدى هيئات الأزهر التي ينظم شئونها أحكام القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التابعة له وهو القانون الذي يستقل ببيان الأحكام الخاصة بتنظيم جامعة الأزهر وكياناتها وفروعها ولا يتناول شيئا مما يتعلق بها عداها من كليات الجامعات الأخرى . ومن حيث أن القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات حدد في المادة الثانية منه الجامعات التي يسرى عليها أحكامه وليس منها جامعة الأزهر ومن ثم فان أحكام القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٩٣ تنحصر عن المستشفيات التابعة لجامعة الأزهر . والأمر يقتضى أعمال المساواة المقصودة بالأداة التشريعية المناسبة .

للك

انتهت الجمعية العمومية الى عدم سريان أحكام القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٩٣ على المستشفيات التابعة لجامعة الأزهر .

(فتوى رقم ٤٦٧ في ١٧/٦/١٩٩٥ جلسة ٣١/٥/١٩٩٥ ملف ٤٧٤/٦/٨٦) .

عاملون مدنيون بالدولة - مرتب - بدلات - بدل سفر - تعديله - النزول في ضيافة دولة اجنبية - لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ - بدل السفر يمنح للموظف تعويضا له عن المصروفات الفعلية والضرورية التي ينقلها في سبيل أداء مهمة يكلف بها عادية أو تدريبية - يزيد هذا البدل بنسبة محددة في حالة معينة ، وفي المقابل يخفض البدل في حالة النزول في ضيافة إحدى البلدان أو الهيئات الأجنبية الى الثلث - تطبيق .

استبان للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة (١) من لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ تنص على أن « بدل السفر هو الراتب الذي يمنح للموظف مقابل النفقات الضرورية التي يتحملها بسبب تقيده عن الجهة التي يوجه بها مقر عمله الرسمي في الأحوال الآتية : (أ) القيام بالأعمال التي يكلف بها من قبل الحكومة . (ب) الانتقال لمقر القومسيون الطبي . . . » وتنص المادة (١٠) من القرار ذاته معديلا بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٣٧٢ لسنة ١٩٨٥ على أنه « أولا : (أ) الموظف الذي يندب الى أحد البلدان الأجنبية يصرف له بدل سفر عن كل ليلة على الوجه الآتي : ويشمل هذا البدل أجور المبيت ومصروفات الانتقال المحلية داخل المدن . . . » سابعا « اذا نزل الموظف في ضيافة إحدى الدول أو الهيئات الأجنبية خفضت فئات بدل السفر التي تصرف اليه الى الثلث » .

واستظهرت الجمعية العمومية من ذلك أن بدل السفر ، يمنح للموظف تعويضا له عن المصروفات الفعلية والضرورية التي ينقلها ، في سبيل أداء مهمة يكلف بها ، ويستوى في ذلك ان يكون إيفاد العامل في مأمورية عادية أو تدريبية . وهذا البدل يقدر بالنفقات الضرورية التي يتكبدها الموظف في سبيل أداء هذه المهمة ، فيزيد بنسبة محدودة في حالة معينة « البند (ب) من المادة (١٠ / أولا) من اللائحة المذكورة » ، وفي المقابل يخفض البدل في حالة النزول في ضيافة إحدى البلدان أو الهيئات الأجنبية الى الثلث . وإذا كان الثابت أن المعروضة حالته لدى سفره الى إيطاليا خلال الفترة من ١٥/٥/١٩٩٤ حتى ٢٠/٥/١٩٩٤ للدراسة نزل في ضيافة الجانب الإيطالي ، فإن فئات

بدل السفر التي تصرف له تخفض الى الثلث ، اصحالا لحكم المادة (١٠ / سايبا) المشار اليها .

ولاحظت الجمعية العمومية من استعراض افتائها الصادر بجلستها المنعقدة في ١٩٩٣/٤/٤ (ملف رقم ١٢٤٠/٤/٨٦) الذي خلص الى ان فئات بدل السفر في حالة النزول في ضيافة احدى البلدان الاجنبية تخفض بمقدار الثلث ، ان مثار التساؤل في الحالة التي صدرت في شأنها تلك الفتوى انصب اساسا على ما اذا كان تخفيض بدل السفر بسبب النزول في ضيافة الدولة او الهيئة الاجنبية ، يقتصر على الفئة العادية لبذل السعر دون الزيادة التي تستحق بنسبه ٢٥٪ منها في حالة التنب لمؤتمر أو اجتماع أو معرض دولي ، ام يصيب أيضا هذه الزيادة الى جانب الفئة العادية لبذل السفر ومن هنا تحدد نطاق هذا الافتاء في ضوء هذا التساؤل قطعا له بأن يكون الخفض لفئة البذل بعد زيادته . هذا وان ما وردت الاشارة اليه من مقدار الخفض ليس الا اشارة عارضة وليس على سبيل الافتاء مما لا وجه معه للمطالبة باعادة النظر فيما ورد بها تزييدا ويتمحض الامر في الموضوع المروض عن تأكيد لما خلص اليه ذلك الافتاء ، قائما على صحيح سنده من شمول الخفض بدل السفر بفئته العادية مزيدة ، ثم تحديد هذا الخفض لا بنسبة الثلث وانما يخفض البذل الى الثلث ، بمعنى أن يخفض البذل بنسبة الثلثين أو يقتصر الحن فيه على ثلث فئته المقررة فقط .

للتذك

انتهت الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع الى استحقاق السيد / صلاح عبد العزيز محمد صيام بدل السفر عن المأمورية المشار اليها بفئته المقررة ، ويخفض هذا البذل الى الثلث لتمتعه بضيافة الجانب الايطالي .

(فتوى رقم ٤٦٦ في ١٩٩٥/٦/١٨ جلسة ١٩٩٥/٥/٣١ ملف رقم ١٣١٥/٤/٨٦) .

مجلس الدولة - الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع - اختصاصها - نزاع -
منازعات حيابة .

المادة ٦٦/د من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ - قانون العقوبات رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ المعدل بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ - اختصاص الجمعية العمومية بإبداء الرأى الملزم فى المنازعات التى تنشأ بين الوزارات والمصالح العامة هو الأصل - اذا عقد المشرع الاختصاص بنوع من المنازعات لجهة أخرى بنص خاص صريح فيتعين الاعتداد بالنص الخاص وحده - انعقاد الاختصاص بمنازعات الحيابة للنيابة العامة والقاضى الجزئى المختص - مؤداه ان هذه الاختصاص ينحصر عن الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ، ولو كان النزاع بين جهتين من الجهات الواردة فى المادة ٦٦/د من القانون ٤٧ لسنة ١٩٧٢ - تطبيق .

استبان للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ان المادة ٦٦/د من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة والتى تنص على ان « تختص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بإبداء الرأى مسيبا غير المسائل والموضوعات الآتية : (د) المنازعات التى تنشأ بين الوزارات او بين المصالح العامة او بين الهيئات العامة او بين المؤسسات العامة او بين الهيئات المحلية او بين هذه الجهات وبعضها البعض ويكون رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع فى هذه المنازعات ملزما للجانبين » كما استعرضت الجمعية العمومية المادة ٣٧٣ مكرر من القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ بشأن تعديل بعض أحكام قانون العقوبات الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ وقانون الاجراءات الجنائية الصادر بالقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ والتى تنص على انه « يجوز للنيابة العامة متى قامت دلائل كافية على جدية الاتهام فى الجرائم المنصوص عليها فى المواد السابقة من هذا الباب أن تامر بانخاذ اجراء تحفظى لحماية الحيابة ، على أن يعرض هذا الأمر خلال ثلاثة أيام على القاضى الجزئى المختص ، - لاصدار قرار مسبب خلال ثلاثة أيام على الأكثر بتأييده او بتعديله او بإلغائه » .

ولما كان اختصاص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بإبداء الرأى الملزم فى المنازعات التى تنشأ بين الوزارات وبين المصالح العامة ... هو الأصل ، الا انه اذا عقد المشرع الاختصاص بنوع من

للمنازعات لجهة أخرى ينص خاص صريح ويتمين الاعتداد بالنص الخاص وحده ، ولما كان القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ عقد الاختصاص في المنازعات الحيابة للنيابة العامة وناط بها الأمر باتخاذ اجراء تحفظى لحماية الحيابة على أن يعرض الأمر خلال ثلاثة أيام على القاضى الجزئى المخصص لاصدار قرار مسبب خلال ثلاثة أيام على الأكثر بتأييده ، أو بتعديله أو بالفائه . فانه لا اختصاص للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع فى هذا الشأن ولو كان النزاع بين جهتين من الجهات الواردة فى المادة ٦٦/د من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ سالفة الذكر .

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم اختصاصها بنظر النزاع المائل .

(فتوى رقم ٤٧٧ فى ١٨/٦/١٩٩٥ جلسة ٣١/٥/١٩٩٥ ملف رقم ٣٢/٢٣٨٢) .

(١٢٤)

جلسة ٧ من يونيو سنة ١٩٩٥

مجلس الدولة - الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع - اختصاصها - شخص
من اشخاص القانون الخاص .

المادة (٦٦) من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ - مناط اختصاص الجمعية العمومية في شأن المنازعات هو: بما ينشأ بين الوزارات أو بين المصالح العامة أو بين الهيئات العامة أو بين المؤسسات العامة أو بين الهيئات المحلية أو بين هذه الجهات بعضها البعض - مؤدى ذلك - ان النزاع بين جهة من الجهات المذكورة وشخص من اشخاص القانون الخاص ينحصر عن اختصاص الجمعية العمومية - تطبيق .

استبان للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة (٦٦) من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تنص على أن « تختص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بإبداء الراى مسبباً في المسائل والموضوعات الآتية :
(د) المنازعات التى تنشأ بين الوزارات أو بين المصالح العامة أو بين الهيئات العامة أو بين المؤسسات العامة أو بين الهيئات المحلية أو بين هذه الجهات وبعضها البعض ويكون رآى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع في هذه المنازعات ملزماً للجانين .

واستظهرت الجمعية العمومية من ذلك أن مناط اختصاصها في شأن المنازعات هو بما ينشأ بين الوزارات أو بين المصالح العامة أو بين الهيئات العامة أو بين المؤسسات العامة أو بين الهيئات المحلية أو بين هذه الجهات بعضها البعض .

ولاحظت الجمعية العمومية من استعراض عناصر الموضوع أن النزاع المثار في شأنه يقوم في حقيقة الأمر بين الأزهر الشريف وجمعية الرعاية الدينية والثقافية التى تتمتع قلتونا بالشخصية الاعتبارية المستقلة عن كل من وزارة الشؤون الاجتماعية وحفاظة كثر الشيخ .
ولما كانت جمعية الرعاية الدينية والثقافية هى شخص من اشخاص القانون الخاص ، ومن ثم فإن النزاع الذى ينشأ بينها وبين الأزهر الشريف ينحصر عن اختصاص الجمعية العمومية .

النتيجة

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم اختصاصها بنظر النزاع المثلل .

(فتوى رقم ٤٦٤ في ١٧/٦/١٩٩٥ جلسة ١٩٩٥/٦/٧ ملف رقم ١٨٨٧/٢/٣٢) .

أراضى - أراضى طرح النهر ومسطح النيل - استغلالها .

القانون رقم ٧ لسنة ١٩٩١ فى شأن بعض الأحكام المتعلقة بأموال الدولة الخاصة - اسناد المشرع الى الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية ادارة اراضى طرح النهر واستغلالها والتصرف فيها بالتنسيق مع وزارة الأشغال العامة والموارد المائية يكون فى إطار السياسة العامة المرسومة سواء تضمنتها قرارات أم تعليمات أو توجيهات من السلطات الأعلى المنوط بها المشاركة فى رسم تلك السياسة - مؤدى ذلك - الالتزام بتوصية اللجنة العليا للسياسات فى شأن أراضى طرح النهر ومسطح النيل من أن تلك الأراضى تستغل للزراعة بالإيجار من الجهة المالكة وهى وزارة الزراعة - تطبيق .

استبان للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة الثالثة من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٩١ فى شأن بعض الأحكام المتعلقة بأموال الدولة الخاصة تنص على أن « فى جميع الأحوال تكون أراضى البحيرات والسياحات التى يتم تجفيفها مناطق استصلاح واستزراع ، وتولى الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية ادارة واستغلال والتصرف فى هذه الأراضى وفى أراضى طرح النهر ، وتمارس سلطات الملك فى كل ما يتعلق بشؤونها ، وبالتنسيق مع وزارة الأشغال العامة والموارد المائية بالنسبة لأراضى طرح النهر » وتبين للجمعية ١٩٨٦/٦/٢٥ ، ناقشت مذكرة وزارة الزراعة وتقرير المدعى العام الاشتراكى فى شأن التعدى على أراضى طرح النهر ، وأوصت بالآتى :

« (أ) اسناد تبعية أراضى طرح النهر المقام عليها منشآت سياحية لوحدات الحكم المحلى لتتولى الإشراف على هذه الأراضى وإدارتها وتحصيل مقابل الانتفاع بها لحساب الدولة .

(ب) عدم قيام وحدات الحكم المحلى بإصدار تصاريح بإقامة منشآت سياحية جديدة مستقبلا على أراضى طرح النهر والجزر ...

(ج) تتولى شرطة المسطحات المائية ازالة أى مباني مخالفة ..

(د) أراضى طرح النهر ومسطح النيل تستغل للزراعة بالإيجار من الجهة المالكة وهى وزارة الزراعة » .

واستظهرت الجمعية العمومية ما تقدم ، أنه ولئن كان المشرع أسند الى الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية ادارة

أراضى طرح النهر واستغلالها والتصرف فيها ، بالتنسيق مع وزارة الأشغال العامة والموارد المائية ، بيد أن ممارسة الهيئة لتلك الولاية بما يتيح من سلطات تقديرية ، بحسبان الهيئة أحد الأشخاص الاعتبارية التى يتكون منها الجهاز الإدارى للدولة ، ينبغى أن يتم فى إطار السياسة العامة المرسومة سواء تضمنتها قرارات أم مجرد تعليمات أو توجيهات من السلطات الأعلى المنوط بها المشاركة فى رسم تلك السياسة .

والحاصل أن اللجنة العليا للسياسات ، بحكم تشكيلها من رئيس مجلس الوزراء ونواب رئيس مجلس الوزراء وبعض الوزراء ، أنها تطلع بدور هام فى المشاركة فى رسم السياسة العامة للدولة ، ووضع التعليمات والتوجيهات التى يقتضى بالأجهزة والجهات المختلفة اتباعها لدى قيامها ببشارة المهام المنوطة بها تنفيذاً لتلك السياسة ، وصولاً الى تحقيق الأهداف المرسومة . وإذا كان ما أوصت به اللجنة العليا للسياسات بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٩٨٦/٦/٢٥ فى شأن أراضى طرح النهر من أن تلك الأراضى ومسطح النيل تستغل للزراعة بالإيجار من الجهة المالكة وهى وزارة الزراعة لم يلحقه تخصيص بأراضى طرح النهر فى محافظة بعينها ، وإنما ورد بصيغة العموم على نحو ينبسط الى أراضى طرح النهر ومسطح النيل على مستوى الجمهورية . يؤكد ذلك أن تقرير المدعى العام الاشتراكى المنوه عنه الذى عرض بالجلسة ذاتها كان يتعلق بالتمدد على أراضى طرح النهر على مستوى الجمهورية من أسوان الى دمياط . وبناء عليه فإن تلك التوصية بما تضمنته من توجيه قصر استغلال أراضى طرح النهر ومسطح النيل للزراعة بطريق الإيجار تنسحب الى المساحة المستطوع الرأى فى شأنها .

النتيجة

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى الالتزام بتوجيهات اللجنة العليا للسياسات المشار إليها بحكمها العام الذى يشمل جميع أراضى طرح النهر ومسطح النيل ، ويتعلق باستغلالها للزراعة بالإيجار .

(فتوى رقم ٤٦٦ فى ١٧/٦/١٩٩٥ جلسة ١٩٩٥/٦/٧ ملف ١٧٠/٢/٧) .

(١٢٦)

جلسة ٧ من يوفيه سنة ١٩٩٥

مجلس الدولة - الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع - اختصاص - طلب
راى - صفة .

المادة ٦٦ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ - اختصاص الجمعية العمومية
بإبداء الراى فى المسائل الدولية والدستورية والتشريعية وغيرها من المسائل القانونية
ولا ينغذ الا اذا احيلت المسألة على الجمعية العمومية من حدهم النص على سبيل الحصر
وهم رئيس الجمهورية ورئيس الهيئة التشريعية ورئيس مجلس الوزراء ورئيس
مجلس الدولة - مذى ذلك - عدم قبول طلب الراى الوارد من غير هؤلاء - تطبيق .

استبان للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ان المادة
٦٦ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تنص
على أن تختص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بإبداء الراى
فى المسائل والموضوعات الآتية :

(١) المسائل الدولية والدستورية والتشريعية وغيرها من المسائل
القانونية التى تحال اليها بسبب أهميتها من رئيس الجمهورية أو من
رئيس الهيئة التشريعية أو من رئيس مجلس الوزراء أو من أحد الوزراء
أو من رئيس مجلس الدولة .

(ب)

واستظهرت الجمعية العمومية من ذلك أن اختصاصها بإبداء
الراى فى المسائل الدولية والدستورية والتشريعية وغيرها من المسائل
القانونية لا ينغذ الا اذا احيلت المسألة على الجمعية العمومية ممن
حدهم النص على سبيل الحصر ، وهم رئيس الجمهورية ورئيس الهيئة
التشريعية ورئيس مجلس الوزراء والوزراء ورئيس مجلس الدولة ،
ولم يخول النص غير هؤلاء احالة هذه المسائل أو بعضها الى الجمعية
العمومية ، ومن ثم فلا يسوغ للجمعية العمومية نزولا عند صريح نص
المادة ٦٦ من قانون مجلس الدولة المشار اليه ان تخوض فيها طلب فيه
الراى اذا ورد عن غير السبيل الذى رسمه القانون .

النتيجة

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم قبول
طلب الراى المائل .

(فتوى رقم ٤٦٨ فى ١٧/٦/١٩٩٥ جلسة ١٩٩٥/٦/٧ ملف رقم ٥٥٠/٢/٣٧) .

جامعات - جامعة الأزهر - أعضاء هيئة تدريس - بحالة إلى المعاش - استقالة -
المقابل التقدي لرصيد الأجازات الاعتيادية *

المادة (١) من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ - القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر - أحكام نظام العاملين المدنيين بالدولة .
لا تسرى على العاملين الذين تنظم شئون توظيفهم قوانين أو قرارات خاصة فيما نصت عليه هذه القوانين أو القرارات ، أما فيما لم تنظمه هذه القوانين وتلك القرارات فلا مناص من استدعاء الأحكام التي ترصدها الشريعة العامة للتوظيف مادامت هذه الأحكام لا تتأبى مع أحكام القانون الخاص ولا تتصادم مع نصوصه ولا تتعارض مع طبيعة الوظائف التي تحكمها - أن النصوص المانحة للأجازات في القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ ولائحته التنفيذية لم تحدد عدد الأجازات الاعتيادية لأعضاء هيئة ولا إجراءات القيام بهذه الأجازة فلا مناص من استدعاء الأحكام التي ترصدها الشريعة العامة للتوظيف في هذا الصدد خاصة وأنها لا تتصادم ولا تتأبى مع هذه النصوص - تطبيق *

استبيان للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة
(١) من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ينص على أنه « يعمل في المسائل المتعلقة بنظام العاملين المدنيين بالدولة بالأحكام الواردة بهذا القانون وتسرى أحكامه على :

١ -

٢ -

ولا تسرى هذه الأحكام على العاملين الذين تنظم شئون توظيفهم
قوانين أو قرارات خاصة فيما نصت عليه هذه القوانين والقرارات » .

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم - وعلى ما جرى به
افتائها - أن أحكام نظام العاملين المدنيين بالدولة ، المشار إليه ،
لا تسرى على العاملين الذين تنظم شئون توظيفهم قوانين أو قرارات
خاصة فيما نصت عليه هذه القوانين أو القرارات ، أما فيما لم تنظمه
هذه القوانين وتلك القرارات فلا مناص من استدعاء الأحكام التي
ترصدها الشريعة العامة للتوظيف مادامت هذه الأحكام لا تتأبى مع أحكام
القانون الخاص ولا تتصادم مع نصوصه ولا تتعارض مع طبيعة الوظائف
التي تحكمها وهو ما حدا بالجمعية العمومية إلى الانتهاء بجلستها المنعقدة
في ١٩٨٦/٦/٢٥ إلى أحقية أعضاء الهيئات القضائية وهيئة الشرطة

وهيئة التدريس بالجامعات في صرف مقابل رصيد أجازاتهم الاعتيادية بالتطبيق لحكم المادة (١) من قانون نظام العاملين المدنيين ، المشار اليه ، ازاء خلو التشريعات المنظمة لشؤونهم من نص مماثل أو يناقض نص الفترة الأخيرة من المادة ٦٥ المشار اليه فيها قرره من احقة العامل في تقاضى هذا الرصيد بما لا يجاوز ثلاثة اشهر ، ثم زيد الحد الأقصى فيها بعد الى اربعة اشهر بمقتضى التعديل الذى استحدثه المشرع على هذه المادة بالقانون رقم ٢١٩ لسنة ١٩٩١ المعمول به اعتباراً من ١٩٩١/١٢/٨ .

ومن حيث انه باستقراء القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن اعادة تنظيم الأزهر والهيئات التى يشملها تبين للجمعية العمومية انه نص فى المادة ٥٦ منه على أن « أعضاء هيئة التدريس فى الجامعة هم : وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون شروط تعيينهم وتلقمهم وتدريبهم واعازاتهم واجازاتهم العلمية والاعتيادية والمرضية وغير ذلك من شؤنيهم الوظيفية » . وانه نفاذاً لذلك صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٧٥ باللائحة التنفيذية للقانون ، المشار اليه ، ونصت المادة ١٧١ منها على أن « تبدأ الاجازة الاعتيادية السنوية لأعضاء هيئة التدريس بالكليات والمعاهد بعد انتهاء أعمال امتحانات السنة الجامعية وتنتهى قبل بدء الدراسة فى السنة الجامعية الجديدة وفقاً لما يقرره مجلس الجامعة ، وذلك فيما عدا الكليات والمعاهد التى يستمر العمل فيها خلال المدة المذكورة فتمنح الاجازة بقرار من مدير الجامعة بعد اخذ رأى عييد الكلية المختص » .

وتبين للجمعية العمومية ما تقدم أن النصوص المانحة للأجازات فى القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ ولائحته التنفيذية المشار اليها لم تحدد مدد الاجازة الاعتيادية لأعضاء هيئة التدريس ولا اجراءات القبل بهذه الأجازات ومن ثم فلا مناص من استدعاء الأحكام التى ترصدها الجريمة العامة للتوظيف فى هذا الصدد خاصة وانها لا تتصادم ولا تتألم مع هذه النصوص ، ووفقاً لهذه الأحكام يستحق العامل اجازة اعتيادية سنوية بأجر كامل لا يدخل فى حسابها أيام عطلات الاعياد والمناسبات الرسمية فيما عدا العطلات الأسبوعية على الوجه الآتى : ١ - ١٥ يوماً فى السنة الأولى وذلك بعد مضي ستة اشهر من تاريخ استلام العمل ٢ - ٢١ يوماً لمن أمضى سنة كاملة ٣ - ٣٠ يوماً لمن أمضى عشر سنوات فى الخدمة ٤ - ٤٥ يوماً لمن تجاوز سنة الخمسين عاماً (مادة ٦٥) ويجب أن يقدم طلب الاجازة الاعتيادية الى الرئيس

المباشر بعد التأثير عليه من إدارة شئون العاملين بهدى استحقاقه للأجازة المطلوبة ثم يعرض الطلب على السلطة المرخص لها بالتصريح بالأجازة لتصدر قرارها بمنح الأجازة مع تحديد بدايتها ونهايتها ، وفي هذه الحالة يجب على العامل أن يحرر اقرار قيلم بالأجازة مبينا فيه مدتها وعنوانه خلال هذه الفترة ... (م ٥٥ر٥٤ من اللائحة التنفيذية لقانون شئون العاملين) أما ما نصت عليه المادة ١٧١ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ المشار اليه من بدء للأجازة الاعتيادية السنوية لأعضاء هيئة التدريس في الكليات التي لا تستمر فيها العمل خلال العطلة الصيفية والتي تبدأ بعد انتهاء أعمال امتحانات السنة الجامعية حتى قبل بدء الدراسة في السنة الجامعية الجديدة ، فيجب حمله - حملا له على الصحة وطبقاً لمبدأ أعمال النص خير من اهماله - على أنه محض تحديد للأطار الزمني الذي يسوغ فيه لمعضو هيئة التدريس بالجامعة ان يحصل على أجازته الاعتيادية خلاله وبحيث انه اذا تمرد عن استعمال هذا الحق خلاله أخرته له الجامعة عندها كرسيد يستحق عنه - اذا ما انتهت خدمته المقابل النقدي المنصوص عليه في المادة ٦٥ من قانون نظام العاملين المدنيين المشار اليه .

لما كان ذلك وكان المعروضة حاليتها قد طلبا صرف المقابل النقدي لرصيدي أجازتيهما الاعتيادية عقب انتهاء خدمتهما بالاحالة الى المعاش في ١٩٩١/٧/١ بالنسبة الى الدكتور / وبالإستقالة في ١٩٩٢/٩/١ بالنسبة الى الدكتور / الأمر الذي يفرض متعيناً القول بأحقيتهما في استثناء هذا المقابل متى توافر مناطه وبمراعاة أن الحد الأقصى لهذا المقابل ثلاثة اشهر بالنسبة للأول اذ لم يدركه التعديل الذي أدخله المشرع على المادة ٦٥ بجعل الحد الأقصى أربعة اشهر اعتباراً من ١٩٩١/١٢/٨ .

النتائج

انتهت الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى أحقية الاستاذين الدكتور / والدكتور / في المقابل النقدي لرصيد أجازتيهما الاعتيادية السنوية ، في حدود ما توافر لكل منهما من هذا الرصيد وبمراعاة الحد الأقصى المقرر قانوناً .

(فتوى رقم ٤٧٨ في ١٩٩٥/٦/١٨ جلسة ١٩٩٥/٦/٧ ملف رقم ٤٧٠/٦/٨٦) .

جلسة ٧ من يونيه سنة ١٩٩٥

عاملون مدنيون بالدولة - عاملون بالتدريس - احالة الى التقاعد - اعادة تعيين .

القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٧ في شأن اعادة تعيين المحالين الى التقاعد من العاملين بالتدريس وبمجاللات الاشراف والتوجيه بوزارة التربية والتعليم والمعاهد الفنية التابعة لوزارة التربية والتعليم - ان نظام التعيين طبقاً لاحكام هذا القانون ، ونظام توليف الخبراء الوطنيين الذين يتم التعاقد معهم طبقاً لقانون نظام العاملين المدنيين بالدولة لا يجوز الخلط بينهما ، لأن كلا من النظامين يدور في ذلك قائم بذاته ولكل منهما مجال انطباق خاص به ولا يتدخل مع الآخر - اساس ذلك - ان اداة التعيين طبقاً للقانون ٦٢ لسنة ١٩٧٧ هي صدور قرار من وزير التربية والتعليم متضمناً ذلك في حين ان توليف الغير يكون بطريق التعاقد وبعد موافقة الجهاز المركزي للتنظيم والادارة - نتيجة ذلك استمرار العمل باحكام القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٧ في ظل العمل بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ .

استبان للجمعية العمومية لسمى الفتوى والتشريع أن المادة الأولى من القانون ٦٢ لسنة ١٩٧٧ في شأن اعادة تعيين المحالين الى التقاعد من العاملين بالتدريس وبمجاللات الاشراف والتوجيه بوزارة التربية والتعليم والمعاهد الفنية التابعة لوزارة التعليم العالي تنص على « انه يجوز بقرار من وزير التعليم اعادة تعيين المحالين الى التقاعد بوزارة التربية والتعليم وبالمعاهد الفنية التابعة لوزارة التعليم العالي لبلوغهم سن الستين من العاملين بالتدريس وبمجاللات الاشراف والتوجيه الفني وفي غير الوظائف الادارية وذلك وفقاً لما يقتضيه صالح العمل وبناء على موافقتهم ، على الا تزيد نسبة من يعاد تعيينهم في مجالات الاشراف والتوجيه الفني على ١٠٪ سنوياً وتتم اعادة التعيين بكفاية شاملة تعادل الفرق بين المرتب الذي كان يتقاضاه العامل قبل احالته الى التقاعد مضافاً اليه الرواتب والبدلات التي كان يتقاضاها وبين المعاش المستحق له .

ويكون التعيين لمدة سنة قابلة للتجديد ، على الا تجاوز سن العامل الخامسة والستين » .

واستظهرت الجمعية مما تقدم ان المشرع رغبة منه في معالجة النقص في أعداد أعضاء هيئة التدريس والعاملين بمجاللات الاشراف والتوجيه الفني وفي غير الوظائف الادارية بوزارة التربية والتعليم قرر مبدأ جواز اعادة تعيين هؤلاء لمد العجز في المدرسين وذوى التخصصات

النادرة في مجال الاشراف والتوجيه الفني بيد أنه بالنسبة لهذه الوظائف قرر الا تزيد نسبة من يعاد تعيينهم في مجالات الاشراف والتوجيه الفني على ١٠٪ سنويا . ويكون من يعاد تعيينه من المذكورين غير شاغل لدرجة مالية وانما يعين على بند المكافآت الشاملة بحيث يستحق مكافأة توازي الفرق بين المرتب والمعاش . وعلى هذا فانه لا يجوز الخلط بين من يعين اعمالا لحكم المادة السابقة وبين الخبراء الوطنيين الذين يتم التعاقد معهم طبقا للمادة ١٤ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بشأن نظام العاملين المدنيين بالدولة وقرار وزير التنمية الادارية رقم ١ لسنة ١٩٧٩ — المعدل بالقرار رقم ٢٣٣٥ لسنة ١٩٨٢ لان كلا من النظامين يدور في فلك قائم بذاته ولكل منهما مجال انطباق خاص به ولا يتداخل مع الآخر اذ ان اداة التعيين طبقا للقانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٧ هي صدور قرار من وزير التربية والتعليم متضمنا ذلك ، في حين ان توظيف الخير يكون بطريق التعاقد وبعد موافقة الجهاز المركزي للتنظيم والادارة كما ان الاصل انه يشترط في الخير الا يجاوز سنه الستين ويجوز تعيين الخير بعد هذه السن لاداء مهمة محددة ، في حين ان الاصل فيعين يعاد تعيينه ان يكون قد بلغ سن التقاعد « (٦٠) » ويجوز ان يستمر في الخدمة حتى سن الخامسة والستين كما ان مكافأة الخير يجوز زيادتها بما لا يجاوز ١٠٪ من مكافآته السابقة عند تجديد العقد في حين ان مكافأة المعاد تعيينه ثابتة تعادل الفرق بين المرتب — مضافا اليه الرواتب والبدلات الاخرى والمعاش وازاء هذه الاختلافات فانه يتضح ان لكل من القانونين مجال انطباق يختلف عن الآخر مما يعني ان الاحكام العامة الواردة بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ لم تتضمن ما ينسخ الاحكام الخاصة الواردة بالقانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٧ مما يعني استمرار العمل باحكامه وباعتبار ان القانون العام اللاحق لا ينسخ احكام القانون الخاص السابق لعدم اشتغال دائرة العموم لذلك المجال المخصص .

١٣١٤ ك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى استهوار العمل باحكام القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٧ في ظل العمل بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ .

د فتوي رقم ٤٧٩ في ١٨/٦/١٩٩٥ جلسة ١٩٩٥/٦/٧ ملف رقم ٤٧٣/٦/٨٦ ،

املاك الدولة الخاصة - تصرف - تخصيص - نقل الاشراف عليها .

القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٨٤ بشأن نقل ملكية بعض الاراضي الواقعة في املاك الدولة الخاصة الى المحافظات وصندوق اراضي الاستصلاح - للشرع اخفي التشريعية على التصرفات التي اجرتها المحافظات وصندوق اراضي الاستصلاح حتى ١٩٨٢/١٠/٩ في الاراضي المملوكة للدولة ملكية خاصة والتابعة للهيئة العامة للاستصلاح الزراعي او الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية فاعتبر هذه الاراضي مملوكة للجهة التي تصرفت فيها في تاريخ تصرفها ومن ثم اوضحت التصرفات ممن ليس له الحق في التصرف كانتا صادرة ممن له الحق في ذلك - التصرف هو تلاقي الارادتين على نقل ملكية الارض من المتصرف الى المتصرف اليه او من البائع الى المشتري - نتيجة ذلك ان تخصيص الاراضي المملوكة ملكية خاصة لا يتمخض عن تصرف حقيقي في املاك الدولة الخاصة ولا يعدو ان يكون نقلا للاشراف الاداري على هذه الاموال - تطبيق .

استبان للجمعية العمومية لمقسمى الفتوى والتشريع ان المادة الاولى من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٨٤ بشأن نقل ملكية بعض الاراضي الواقعة في املاك الدولة الخاصة الى المحافظات وصندوق اراضي الاستصلاح تنص على ان ه تعتبر الاراضي الواقعة في املاك الدولة الخاصة التابعة للهيئة العامة للاستصلاح الزراعي او الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية التي تصرفت فيها المحافظات او صندوق اراضي الاستصلاح حتى ١٩٨٢/١٠/٩ مملوكة لتلك المحافظات او للصندوق في تاريخ التصرف فيها .

ومفاد ما تقدم ان المشرع قرر اضافة التشريعية على التصرفات التي اجرتها المحافظات او صندوق اراضي الاستصلاح حتى ١٩٨٢/١٠/٩ في الاراضي المملوكة للدولة ملكية خاصة والتابعة للهيئة العامة للاستصلاح الزراعي او الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية ، فاعتبر هذه الاراضي مملوكة للجهة التي تصرفت فيها في تاريخ تصرفها ، ومن ثم اوضحت التصرفات الصادرة ممن ليس له الحق في التصرف كانتا صادرة ممن له الحق في ذلك .

كما استعرضت الجمعية العمومية افتاءها السابق الصادر بجلستها المنعقدة في ١٩ من مارس سنة ١٩٨٦ بتحديد المقصود بالتصرف الرايد في المادة الأولى من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٨٤ المشار اليه ، وما انتهت اليه من أن التصرف هو تلاقى الإرادتين على نقل ملكية الأرض من المتصرف الى المتصرف اليه أو من البائع الى المشتري ، وهو لا يقرم الا اذا تلاقى إرادتا الطرفين على أحداث هذا الأثر القانوني وهو نقل الملكية بمقابل على محل محدد وكانت إرادة كل منهما قاطعة بآتة وتلاقيا على ذلك . فاذا تخلفت الإرادة البآتة في حق أحد الطرفين لم يكن ثمة تصرف على الإطلاق ، لأن العقد لا ينمقد ويبرم الا بتلاقى إرادتين قاطعتين بآتتين متطابقتين ، ولا يلزم أن يكون التصرف مسجلا على ما انتهت اليه المحكمة الادارية العليا في حكمها الصادر بجلسته ١٩٨٥/٢/٢ في الطعن رقم ١٣٠٩ لسنة ٢٩ القضائية . ومن ثم فإن قرار محافظة الاسماعيلية رقم ٩٧٢ لسنة ١٩٨٢ بتخصيص الأراضي المملوكة للدولة ملكية خاصة والواقعة على ساحل البحيرات المرة الكبرى بناحية سرابيوم وفأيد شرق طريق القنال لجهاز تخطيط وتنمية البحيرات المرة التابع لمحافظة الاسماعيلية لا يتمخض عن تصرف حقيقي في أملاك الدولة الخاصة فلم ينقل ملكية الأرض الى شخص آخر غير المحافظة وانما تم التخصيص لأحد أجهزتها ولا يعدو ذلك أن يكون نقلا للإشراف الإداري على هذه الأموال دين أن يعتبر ذلك نزولا عن أموال الدولة أو تصرفا فيها بما لا يسوغ قانونا الاعتداد به تصرفا في مفهوم القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٨٤ المشار اليه .

الخلاصة

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى احقية الهيئة العامة للإصلاح الزراعي في التصرف في الأراضي الواقعة على ساحل البحيرات المرة الكبرى بناحية سرابيوم وفأيد شرق القناة من الاسماعيلية الى السويس .

(فتوى رقم ٤٨٨ في ١٩٩٥/٦/٢٤ جلسة ١٩٩٥/٦/٧ ملف رقم ٢٥٦٩/٢/٣٣) .

جلسة ٧ من يولية سنة ١٩٩٥.

هيئة كهرباء مصر - مرافق ذات طبيعة خاصة - املاكها - تملك الهيئات عليها - القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٦ بإنشاء هيئة كهرباء مصر - القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ بنظام الإدارة المحلية - المشرع ناظ ب وحدات الإدارة المحلية إنشاء وإدارة المرافق العامة الواقعة في دائرتها وخولها في سبيل ذلك الاختصاصات التي توليها الوزارات بمقتضى القوانين واللوائح - ناظ بها المحافظة على أموال الدولة الخاصة والعامة وحمايتها من التمديات التي قد تقع عليها - املاك المرافق القومية أو المرافق ذات الطبيعة الخاصة وما تهوؤه وما هو مخصص لها من أموال تخرج عن مجال اشراف وإدارة الوحدات المحلية - التمدى عليها من الهيئات تملك على املاك الغير - تطبيق .

استبان للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة (١) من القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٦ بإنشاء هيئة كهرباء مصر تنص على أن « تنشأ هيئة عامة تسمى « هيئة كهرباء مصر تكون لها شخصية الاعتبارية ٠٠٠ » وتنص المادة (٢) على أن « يتكون رأس مد : لهيئة من ٠٠٠ » . وتنص المادة (٧) من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٤١٦ لسنة ١٩٧٧ بإصدار اللائحة المالية لهيئة كهرباء مصر على أن « يختص مجلس إدارة الهيئة بتحصيل المبالغ التي تحصل عليها الهيئة نتيجة للتصرف في أصل من أصولها أو التعويض عنه لإعادة أصول الهيئة الى ما كانت عليه أو لشراء أصول جديدة » . كما تبين للجمعية العمومية أن المادة (٢) من قانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ والمعدل بالقانونين رقمي ٥٠ لسنة ١٩٨١ و ١٤٥ لسنة ١٩٨٨ تنص على أن « تتولى وحدات الإدارة المحلية في حدود السياسة العامة والخطة العامة للدولة وإدارة جميع المرافق العامة الواقعة في دائرتها ، كما تتولى هذه الوحدات كل في نطاق اختصاصها جميع الاختصاصات التي توليها الوزارات بمقتضى القوانين واللوائح المعمول بها وذلك فيما عدا المرافق القومية أو ذات الطبيعة الخاصة التي يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية وتحدد اللائحة التنفيذية المرافق التي تتولى المحافظات أنشاءها وإدارتها والمرافق التي تتولى أنشاءها وإدارتها للوحدات الأخرى للإدارة المحلية » .

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم أن المشرع ناظ ب وحدات الإدارة المحلية إنشاء وإدارة المرافق العامة الواقعة في دائرتها ، وخولها

فى سبيل ذلك الاختصاصات التى تتولاها الرزارات بمقتضى القوانين واللائح • كما ناط بها المحافظة على اموال الدولة الخاصة والسامة وحمايتها من التعمديات التى قد تقع عليها ، وذلك دون املك المرافق القومية أو المرافق ذات الطبيعة الخاصة التى تخرج املكها برمتها وما تحوزة وما هو مخصص لها من اموال عن مجال اشراف وإدارة الوحدات المحلية ولما كان ذلك وكانت هيئة كهرياء مصر تعد من المرافق ذات الطبيعة الخاصة بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٨٠ لسنة ١٩٧٦ ، فمن ثم لا يجوز للوحدة المحلية لمدينة الجمالية أن تدعى حقا على الأرض المملوكة لها بسند صحيح من القانون ، ويفسدو تعديها على أراضى الهيئة تعديا على املك الغير لا تكتسب به حقا ويتعين التزامها برد تلك الأراضى باعتبارها من الأموال المملوكة لهيئة كهرياء مصر •

الذليـك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى الزام الوحدة المحلية لمدينة الجمالية برد الأراضى التى استولت عليها من املك هيئة كهرياء مصر واقامت عليها موقفا للسيارات واكتشاكاً لبيع الخضر •

(فتوى رقم ٤٩١ فى ١٩٩٥/٦/٢٤ جلسة ١٩٩٥/٦/٧ ملف رقم ٢٥٨٤/٢/٣٣) •

جلسة ٧ من يوتية سنة ١٩٩٥

رسوم - رسوم موانئ وإرشاد - مناف استغلالها - المجهز .

لقانون التجارة البحرية رقم ٨ لسنة ١٩٩٠ - القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٨٣ بشأن الارشاد والتوصيات ورسوم الموانئ والناتج والرسو والكوث - مجهزة السفينة شخص يقوم باستغلال السفينة لحسابه سواء كان مالكها أو مستأجرها - المالك يمد مجهزة حتى يقوم دليل يثبت غير ذلك - ايجار السفينة مجهزة عقد يلتزم بمقتضاه المؤجر بوضع سفينة كاملة التجهيز تحت تصرف المستأجر لمدة محددة أو للقيام برحلة أو برحلات معينة بحيث تظل بيد المؤجر الادارة اللاحية - تنتقل الى يد المستأجر دفعة الادارة التجارية فيتحمل نفقاتها من رسوم موانئ وإرشاد ووقود ونحوها - نطاق سريان القرار الوزاري رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٧ في شأن تحديد المعادل من النقد الاجنبي لثلاث رسوم الارشاد ويتحدد بالخاططين باحكامه وهم ملاك ومجهزو السفن الاجنبية والسفن المصرية التي تعمل من الناحية التقليدية معاملة السفن الاجنبية - تطبيق .

استبان للمجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة ٧٨ من قانون التجارة البحرية الصادر بالقانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٠ تنص على أن « المجهز هو من يقوم باستغلال السفينة لحسابه بوصفه مالكا أو مستأجرا لها ويعتبر المالك مجهزة حتى يثبت غير ذلك ، وأن المادة ١٦٨ تنص على أن « ايجار السفينة مجهزة عقد يلتزم بمقتضاه المؤجر بوضع سفينة معينة كاملة التجهيز تحت تصرف المستأجر وذلك لمدة محددة أو القيام برحلة أو برحلات معينة » كما تنص المادة ١٧٤ من ذات القانون على أن « ١ - يحتفظ المؤجر بالادارة الملاحية للسفينة . ٢ - وتنتقل الادارة التجارية الى المستأجر ويتحمل نفقاتها وعلى وجه الخصوص ... اداء رسوم الموانئ والارشاد وغير ذلك من المصروفات » .

ومفاد ما تقدم أن مجهزة السفينة شخص يقوم باستغلال السفينة لحسابه سواء كان مالكها أو مستأجرا ، بين أن المالك يمد مجهزة حتى يقوم دليل يثبت غير ذلك . كما أن ايجار السفينة مجهزة عقد يلتزم بمقتضاه المؤجر بوضع سفينة كاملة التجهيز تحت تصرف المستأجر لمدة محددة أو للقيام برحلة أو برحلات معينة بحيث تظل بيد المؤجر الادارة الملاحية وتنتقل الى يد المستأجر دفعة الادارة التجارية فيتحمل نفقاتها من رسوم موانئ وإرشاد ووقود ونحوها .

ولما كان ذلك وكان يبين من أحكام عقد المشاركة الزمنية المبرم بين شركة بيراميد للملاحة (ملك السفينة) وشركة مارتيرانس بالنيابة عن الهيئة العامة للبترول المؤرخ في ٢٢ من إبريل سنة ١٩٩٢ أن « . . . »

٤ - يضمن الملاك أن السفينة محكمة وغير نافذة للماء وقوية ومتينة وفي حالة جيدة ونظام جيد ومناسبة وصالحة من كل الوجه للخدمة، وكاملة تماما، بهيئة الضباط والمهندسين ، وطاقم البحارة ورجال المطافئ المناسبين للسفينة لها مثل حمولتها ، ٧٠٠٠ - يتعهد الملاك بالاحتفاظ بمكينات وغلايات وجسم السفينة في حالة جيدة وكف تماما بحيث يمكن الحصول على أقصى تشغيل وعمل اقتصادي ٨٠٠٠ - يتعهد الملاك بتوفير طاقة المؤن ودفع الأجور ورسوم التحميل والتفريغ الخاصة بالقبطان والضباط والمهندسين ورجال المطافئ وطاقم البحارة ، وكذلك يدفع قيمة التأمين على السفينة وكافة الرسوم الخاصة بظهر السفينة ٢٢٠٠ - يعتبر الملاك مسئولون عن أي تأخير في الحجر الصحي الناجم عن اتصال البحارة بالنشاط في أي ميناء به عدوى بدون موافقة أو تعليمات كتابية من المستأجرين أو وكلائهم ، وكذلك عن أي ضياع في الوقت نتيجة حجز السفينة من جانب السلطات الجمركية بسبب تهريب أو أي انتهاك أو مخالفة أخرى لقوانين البلد من جنائب الضباط أو البحارة ، وإذا كان الممول عليه في تفسير العقود هو المقاصد والمصاني لا الألفاظ والمباني فمن ثم فإنه وفقا لأحكام عقد المشاركة المشار إليه ، لا يصدق على الهيئة العامة للبترول وصف المجهز ، إذ يجلي أن الهيئة استأجرت السفينة محل العقد مجهزة وما أنفق الملاك ضامتين لبقائهم كذلك خلال مدة العقد .

ومن حيث أن المادة الأولى من قرار وزير النقل والمواصلات والنقل البحري رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٧ في شأن تحديد المعادل من النقد الأجنبي لغشائ رسوم الارشاد والتعويضات ورسوم الموانئ والمضائق والرسو والمكوث للتحاسب مع ملاك السفن الأجنبية والسفن المصرية التي تعامل من الناحية النقدية معاملة السفن الأجنبية تنص على « تحديد المعادل من النقد الأجنبي للفتات الواردة بقانون الارشاد والتعويضات ورسوم الموانئ والمنازل والرسو والمكوث الصادر بالقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٨٢ للتحاسب مع ملاك ومجهزي السفن الأجنبية والسفن المصرية التي تعامل من الناحية النقدية معاملة السفن الأجنبية وذلك وفقا للنظام المرفق » ومن ثم فإن نطاق تطبيق القرار يتحدد بالمخاطبين بأحكامه وهم ملاك ومجهزو السفن الأجنبية والسفن المصرية التي تعامل من الناحية

التقنية معاملة السفن الأجنبية ، بما لا يصوغ قانوننا سريانه على الهيئة العامة للبحرول بوصفها ليست مالكا أو مجهزا للمقينة فى الحالة المعروضة .

النتيجة

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى جدم سريان قرار وزير النقل والمواصلات والنقل البحرى رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٧ المشار اليه فى الحالة المعروضة لعدم انطباق وصف المجهز على الهيئة العامة للبحرول .

(فتوى ٥٤٩ فى ١٨/٧/١٩٩٥ جلسة ١٩٩٥/٦/٧ ملف رقم ٢٣٣٠/٢/٣٢)

مجلس الدولة - الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع - اختصاص - صاحب
الصفة في عرض النزاع .

المادة ٦٦/د من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ - اختصاص الجمعية العمومية
بنظر المنازعات بين جهتين أو أكثر من الجهات المنصوص عليها في الفقرة (د) من المادة
(٦٦) هو بديل عن استعمال الدعوى كوسيلة لحماية الحقوق وليس المنازعات - يقدم
طلب النزاع الى الجمعية العمومية من صاحب الصفة في التقاضي طبقاً للقانون وأن يوجهه
الى من يمثل الجهة الموجه اليها قانوناً ذلك ان الصفة شرط لقبول الدعوى أو بديلها من
وسائل حماية الحقوق - نتيجة ذلك عدم قبول طلب النزاع ممن لا صفة له في تمثيل
الجهة قانوناً - تطبيق .

استبان للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة
٦٦ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢
تخص على أن تختص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع
بإبداء الرأي مسبباً في المسائل والموضوعات الآتية : (١)

(د) المنازعات التي تنشأ بين الوزارات وبين المصالح العامة
أو بين الهيئات العامة أو بين المؤسسات العامة أو بين الهيئات
المحلية أو بين هذه الجهات وبعضها البعض . ويكون رأي الجمعية
العمومية لقسمى الفتوى والتشريع في هذه المنازعات ملزماً للجانبين ،

واستظهرت الجمعية العمومية من ذلك - وعلى ما جرى به افتاؤها -
أن اختصاصها بنظر المنازعات بين جهتين أو أكثر من الجهات المنصوص
عليها في الفقرة (د) من المادة ٦٦ هو بديل عن استعمال الدعوى كوسيلة
لحماية الحقوق وليس المنازعات ، ومن ثم يجب أن يقدم طلب النزاع
الى الجمعية العمومية من صاحب الصفة في التقاضي ، طبقاً للقانون ،
وأن يوجهه الى من يمثل الجهة الموجه اليها قانوناً ، ذلك أن الصفة شرط
لقبول الدعوى أو بديلها ، من وسائل حماية الحقوق .

وخلصت الجمعية العمومية مما تقدم الى أن طلب عرض النزاع
للمائل إذ لم يقدم من صاحب الصفة في التقاضي قانوناً عن معهد
التخطيط القومي وهو مدير المعهد وفقاً للمادة ٩ من قرار رئيس الجمهورية

رقم ٢٢١، لسنة ١٩٦٠ بإنشاء المعهد ، فقد تعين عدم قبوله الى أن يرد الى الجمعية طلب العرض من صاحبه المصنف .

لذلك

افتتحت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم قبول طلب مرض الغزاع المائل .

(فتوى ٤٨٩ في ١٩٩٥/٦/٢٤ جلسة ١٩٩٥/٦/٢١ ملك رقم ٢٥٨٨/٢/٣٢ ع .

جلسة ٢١ من يولييه سنة ١٩٩٥

(١) رسوم - رسم تنمية الموارد .

القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٨٤ يفرض رسم تنمية الموارد المالية للدولة المعدل بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٨٦ - المشرع يفرض على البائع بالزاد رسم تنمية موارد مالية للدولة بواقع ٥٪ من قيمة البيع يلتزم به البائع - يستحق الرسم فور دسو الزاد - على البائع بالنسبة الى المزادات التي تجرى بمحافظتي القاهرة والجيزة عن طريق خبير مثن ، توريد الرسم الى مراقبة المعاملات التجارية خلال مهلة لا تتجاوز اربعة ايام من تاريخ البيع - اذا تاخر البائع او تقاعس عن توريد قيمة الرسم خلال هذه المهلة استحق عليه مثل القيمة المقررة - تطبيق .

(ب) مجلس الدولة - الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع - اختصاصها - حجز ادارى .

القانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ فى شأن الحجز الادارى - القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ بشأن المرافعات المدنية والتجارية - الاصل هو اختصاص الجمعية العمومية بالفصل فى المنازعات التي تنشأ بين الوزارات او بين المصالح العامة او بين الهيئات العامة او بين المؤسسات العامة او بين الهيئات العلوية او بين هذه الجهات بعضها البعض - خروجاً على هذا الاصل انط المشرع الفصل فى المنازعات الخاصة بدعاوى رفع الحجز التى يجوز للمحجوز عليه دون سواء رفعها بقاضى التنفيذ الذى يتيمه المحجوز عليه - نتيجة ذلك : ينحصر عن الجمعية العمومية الفصل فى هذه المنازعات ايا كان اطراف النزاع - تطبيق .

استنبان للجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع ان المادة الاولى من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٨٤ يفرض رسم تنمية الموارد المالية للدولة المعدل بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٨٦ تنص على أن « يفرض رسم يسمى « رسم تنمية الموارد المالية للدولة » على ما يأتى :

١ -

١٣ - البيع بالزاد : ٥٪ من قيمة البيع يلتزم بها البائع ...
ويصدر قرار من وزير المالية بإجراءات ومواعيد تحصيل وتوريد الرسم المنصوص عليه فى البنود الخمسة السابقة وفى حالة التخلف عن توريد هذا الرسم فى الموعد المحدد لذلك يتم تحصيله بطريق الحجز الادارى ، ويستحق على الجهات المسؤولة مثل المبالغ المقررة « كما تبين لها ان المادة (١٥) من اللائحة التنفيذية لقانون يفرض رسم تنمية الموارد المالية للدولة الصادر بقرار وزير المالية رقم ٧٦ لسنة ١٩٨٦ على أن « ويكون الرسم بواقع ٥٪ من ثمن البيع ، ويلتزم به البائع ويستحق الرسم فور

رسم المزداد ، ويتم تحصيل وتوريد الرسم وفقا للقواعد الواردة في المواد التالية . وتنص المادة (١٦) منها على أن « خالة البيع الاختياري بالمزاد طبقا للقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ في شأن بعض البيوع التجارية أو طبقا لأي قانون آخر » .

(أ) إذا تم البيع من غير الخبير أو غير صالحة من صالات المزادات يلتزم البائع فور رسم المزداد بسداد رسم التنبية وعلى البائع توريد الرسم خلال مهلة لا تتجاوز أربعة أيام من تاريخ البيع الى مراقبة المعاملات التجارية في حالة المزادات التي تتم بمحافظتي القاهرة والجيزة أو لخزائن مكاتب السجل التجاري المختصة في حالة المزادات التي تتم بباقي المحافظات .

(ب) إذا تم البيع عن طريق الخبير المعلن أو في صالة من صالات المزادات ، فعلى الخبير أو صاحب الصالة حسب الأحوال تحصيل رسم التنبية من البائع فور رسم المزداد ، وتوريد الرسم المحصل الى الجهات المنصوص عليها في البند السابق وخلال المهلة الواردة به .

(ج) على مراقبة المعاملات التجارية بمحافظتي القاهرة والجيزة ومكاتب السجل التجاري بباقي المحافظات اصدار شيكات لصالح البنك المركزي المصري بقيمة رسوم التنبية الموردة اليها وتبعا للبندين السابقين ، وذلك خلال الخمسة عشر يوما الاولى من الشهر التالي لتوريد الرسم اليها .

واستظهرت الجمعية العمومية ، مما تقدم ، ان الشرع فرض على البيع بالمزاد رسم تنبيه موارد مالية للدولة ، بواقع ٥% من قيمة البيع يلتزم به البائع . ويستحق الرسم فور رسم المزداد ، ويتعين على البائع ، بالنسبة الى المزادات التي تجرى بمحافظتي القاهرة والجيزة عن طريق خبير معلن ، توريد الرسم الى مراقبة المعاملات التجارية خلال مهلة لا تتجاوز أربعة أيام من تاريخ البيع ، فاذا تأخر البائع أو تقاعس عن توريد قيمة الرسم خلال هذه المهلة استحق عليه مثل القيمة المقررة . واذا كان الثابت من الاوراق أن هيئة كهرياء مصر على الرغم من انعقاد جلسة المزداد في ١٩٧٨/١١/٢٤ ، واعتداد مذكرة البيع في ١٩٧٨/١١/٢٦ تأخرت في توريد قيمة الرسم المستحق الى ١٩٨٨/٢/٨ ، ومن ثم تكون متجاوزة للمهلة المقررة للسداد ، وبالتالي يستحق عليها مثل قيمة الرسم عمالا لحكم الفقرة الأخيرة من المادة الأولى من القانون رقم ١٤٧ لسنة

١٩٨٤ مائة البيان ، وتكون مطالبة الادارة العامة للتجارة الداخلية بوزارة التجهيز - الادارة العامة للمعاملات التجارية - للهيئة في الجائز المعروضة مبلغ ١٤٥٠ جنيه قائمة على صحيح سندها .

هذا وغنيا يتعلق بالنازعة حول توقيع الحجز الادارى على اموال هيئة كهرباء مصر لدى البنك الاهلى وفاء للمبلغ محل المطالبة ، فقد لاحظت الجمعية العمومية في هذا الشأن ان المادة ٦٦ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٤ تنص على أن « تختص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ببدء الرأى في المسائل والموضوعات الآتية :

..... (٢١)

(د) المنازعات التي تنشأ بين الوزارات أو بين المصالح العامة أو بين الهيئات العامة أو بين المؤسسات العامة أو بين الهيئات المحلية أو بين هذه الجهات وبعضها البعض ويكون رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع في هذه المنازعات ملزماً للجانين » .

كما تبين للجمعية العمومية أن المادة ٧٥ من القانون رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٥٥ في شأن الحجز الادارى تنص على أنه « يجوز أن تتبع اجراءات الحجز الادارى المبينة بهذا القانون عند عدم الوفاء بالمستحقات في مواعيدها المحددة بالقوانين والقراسيم والقرارات الخاصة بهذا وفي الامكن وللأشخاص الذين يمينهم الوزراء المختصون :

..... (١)

(د) الغرامات المستحقة قانوناً . في حين تنص المادة ٧٥ من ذات القانون على أنه « تبعا عدلاً ما نص عليه في هذا القانون تصرى أحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية التي لا تتعارض مع أحكام هذا القانون » . ويلاحظ الى قانون المرافعات المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ يبين أنه أقر الفصل الثانى من الباب الثانى من الكتاب الثانى لأحكام حجز ما للمدين لدى الغير ونص في المادة ٣٣٥ منه على أنه « يجوز المحجوز عليه أن يرفع الدعوى بطلب رفع الحجز أمام قاضى التنفيذ الذى يقيمه ولا يحتج على المحجوز لديه برفع هذه الدعوى الا اذا أبلغت اليه ، ويقرب على ابلاغ المحجوز لديه بالدعوى منعه من الوفاء الحاجز الا بعد الفصل فيها » .

واستظهرت الجمعية العمومية من مجمل ما تقدم أنه وإن كان الأمل هو اختصاص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بالفصل

في المنازعات التي تنشأ بين الوزارات أو بين المصالح العامة أو بين الهيئات العامة أو بين المؤسسات العامة أو بين الهيئات المحلية أو بين هذه الجهات بعضها البعض إلا أن المشرع في المادة ٣٣٥ من قانون المرافعات المدنية والتجارية ، المشار إليه ، والتي يسوغ الرجوع عليها بمقتضى المادة ٧٥ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ في شأن الحجز الإداري عند عدم وجود نص فيه لانتفاء التعارض بينها وبين أحكام هذا القانون — خرج على هذا الأصل فيما يتعلق بالمنازعات الخاصة بدعاوى طلب رفع الحجز التي يجوز للحجوز عليه رفعها إذ ناط اختصاص الفصل فيها لقاضى التنفيذ الذى يتبعه المحجوز عليه دون سواء مما لا يفسح معه مجال لطلب هذا الاختصاص منه أو مشاركته فيه ، ومن ثم فإن اختصاص الفصل في تلك المنازعة ينحصر من الجمعية وينقسم لقاضى التنفيذ وذلك أيا كان أطراف النزاع .

لما كان ذلك وكاتت هيئة كهرباء مصر تبغى استصدار رأى ملزم من الجمعية العمومية برفع الحجز الموقع على مالها لدى البنك الأهلى المصرى بمعرفة الإدارة العامة للتجارة الداخلية بوزارة التموين وفساء مبلغ ١٤٥٠ جنيه محل المطالبة ، كقرامة من عدم توريد رسم تنمية الموارد المالية في الميعاد ، وكان الاختصاص بالفصل في هذا النزاع ينقسم بنص المادة ١٣٥ من قانون المرافعات المدنية والتجارية لقاضى التنفيذ الذى يتبعه المحجوز عليه ، أيا كان أطراف النزاع ومن ثم تفدو الجمعية العمومية غير مختصة .

النتيجة

انتهت الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى :

١ — إلزام هيئة كهرباء مصر بأداء مبلغ ١٤٥٠ جنيه (ألف وأربعمائة وخمسون جنيها) الى الإدارة العامة للتجارة الداخلية بوزارة التموين ، كقرامة من توريد رسم تنمية الموارد المالية على المزايد المشار اليه خلال المهلة المحددة .

٢ — عدم اختصاصها بنظر النزاع فيما يتعلق بالحجز الإداري على أموال الهيئة لدى البنك الأهلى المصرى .

(فتوى رقم ٤٩٢ في ١٩٩٥/٦/٢٤ جلسة ١٩٩٥/٦/٢٩ ملف رقم ٢٠٣٧/٢/٢٧)

عقد اداری - عقد توريد - التخططات جزء لا يتجزأ من العقد .

مبدأ تنفيذ العقد طبقا لما اشتمل عليه وبطريقة تتفق مع ما يوجبه حسن النية اصل من اصول القانون التي تحكم العقود المدنية والإدارية على حد سواء ، بمقتضاها يلتزم كل طرف من طرفي العقد بتنفيذ ما اتفق عليه في العقد فان حاد أحدهما عن هذا السبيل كان مسئولا عن اخلاله بالتزامه العقدي ، ووجب حمله على الوفاء بهذا الالتزام وصار تحميله بما رتبته العقد من جزاءات كغرامة التأخير أمرا واجبا قانونا - مقتضى ذلك - انه ولئن كان الأصل في عقود التوريد ان الإيجاب يوجه على أساس الشروط العامة المعلن عنها التي تستقل جهة الادارة بوضعها ، دون أن يكون للطرف الآخر حق الاشتراك في ذلك إلا أنه اذا كان لهذا الطرف شروط خاصة تناقض أو تحد من الشروط العامة المعلن عنها ، دون أن تؤثر على الشروط الجوهرية منها ، فلجهة الادارة أن تتفاوض مع ذلك الطرف للزول عن كل أو بعض تلك الشروط فاذا أسفر التفاوض عن تمسكه بها أو ببعضها وارتضت الجهة الادارية ذلك باتت تلك الشروط جزءا لا يتجزأ من العقد يضمن الالتزام بها - تطبيق .

استبان للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة « ١٤٨ » من القانون المدني تنص على أنه « يجب تنفيذ العقد طبقا لما اشتمل عليه وبطريقة تتفق مع ما يوجبه حسن النية » وهذا المبدأ وعلى ما جرى به افتاء الجمعية العمومية هو أصل من أصول القانون التي تحكم العقود المدنية - والعقود الادارية على حد سواء ، بمقتضاها يلتزم كل طرف من طرفي العقد بتنفيذ ما اتفق عليه في العقد ، فان حاد أحدهما عن هذا السبيل كان مسئولا عن اخلاله بالتزامه العقدي ، ووجب حمله على الوفاء بهذا الالتزام ، وصار تحميله بما رتبته العقد من جزاءات ، كغرامة التأخير ، أمرا واجبا قانونا .

والحاصل أنه ولئن كان الأصل في عقود التوريد ، أن الإيجاب يوجه على أساس الشروط العامة المعلن عنها ، التي تستقل جهة الادارة بوضعها ، دون أن يكون للطرف الآخر حق الاشتراك في ذلك ، إلا انه اذا كان لهذا الطرف شروط خاصة تناقض أو تحد من الشروط العامة المعلن عنها ، دون أن تؤثر على الشروط الجوهرية منها ، فلجهة الادارة أن تتفاوض مع ذلك الطرف للزول عن كل أو بعض تلك الشروط . فاذا أسفر التفاوض عن تمسكه بها أو ببعضها ، وارتضت الجهة الادارية ذلك ، باتت تلك الشروط جزء لا يتجزأ من العقد

يتعين الالتزام بها . واذا كان الثابت من الأوراق أن الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية تحفظت في عرض الأسعار المقدم منها في الممارسة المنوه عنها على مدة التوريد ، بأن حددتها في عرضها بثمانية أشهر ، ثم عرضت بعد ذلك تخفيضها الى ستة اشهر ، وذلك على خلاف المدة المحددة للتوريد في الشروط العامة للممارسة . وكان الثابت أن الهيئة العامة للتأمين الصحي قد عجزت عن اقامة ما تدعيه من أن الهيئة الطالبة تنازلت في تلك الممارسة عما اشترطته من مدة توريد في عرض أسعارها وأقر مندوبها في الالتزام بالشروط والمواصفات العامة للممارسة وقد تأيد بما ينبنى عنه تقاعسها - الهيئة العامة للتأمين الصحي - عن تقديم المستند الذي يساند ما تدعيه لدى طلبه منها بمعرفة ادارة الفتوى - وبالتالي تكون مدة التوريد المحددة من قبل الهيئة الطالبة هي المعزل عليها دون غيرها في عقد توريد المطبوعات المائل مما يقع معه قيام الهيئة العامة للتأمين الصحي باستقطاع المبلغ محل المنازعة غير قائم على صحيح سندده .

الخلاصة

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى الزام الهيئة الهامة للتأمين الصحي بأداء مبلغ ٣٦١٧ و ١٢ (ثلاثة آلاف وستمئة وسبعة عشر جنيهاً واثنى عشر قرشاً) الى الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية .
(فتوى رقم ٤٩٣ في ١٩٩٥/٦/٢٤ جلسة ١٩٩٥/٦/٢١ ملف رقم ٣٥٣٢/٢/٣٣) .

(١٣٥)

جلسة ٢١ من يونيو سنة ١٩٩٥

جوازات سفر - جواز السفر الدبلوماسية - طلب موافقة الزوج على منح زوجته جواز سفر .

القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن جوازات السفر المعدل بالقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٦٨ .

حظر المشرع - كاصل عام - على المصريين مغادرة أراضي الجمهورية أو العودة إليها إلا إذا كانوا يحملون جوازات سفر للقانون - أنواع هذه الجوازات الدبلوماسية والخاصة وللمهمة والعادية - ناطق المشرع بوزير الداخلية بموافقة وزير الخارجية أن يصدر بقرار منه شكل جواز السفر وأجراءات منحه ومدة صلاحيته وطريقة تجديده والرسوم - قرار وزير الداخلية رقم ٦٣ لسنة ١٩٥٩ المعدل بالقرار رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨٧ فيما قسمته من عدم جواز منح الزوجة جواز سفر أو اضافتها على جواز سفر الزوج إلا بموافقة كتابية منه يقتصر على جوازات السفر العادية دون غيرها من الجوازات الأخرى - نتيجة ذلك - عدم سريان هذا الحكم على جوازات السفر الدبلوماسية وهذا لا يظل بالحقائق المترتبة على الزوجية بموجب أحكام عقد الزواج ولا ينتقص منها - تطبيق .

استبان للجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع أن المادة (١) من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن جوازات السفر المعدل بالقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٦٨ نص على أنه « لا يجوز لمن يتمتعون بجنسية جمهورية مصر العربية مغادرة أراضي الجمهورية أو العودة إليها إلا إذا كانوا يحملون جوازات سفر وفقا لهذا القانون » كما تنص المادة (٥) من ذات القانون على أن جوازات السفر التي تصدر باسم جمهورية مصر العربية هي : (١) جوازات السفر الدبلوماسية . (٢) جوازات السفر الخاصة . (٣) جوازات السفر للمهمة . (٥) (٤) جواز السفر العادية . في حين تنص المادة (٨) من ذات القانون على أن « يعين بقرار من وزير الداخلية بموافقة وزير الخارجية شكل جوازات السفر ومدة صلاحيته وطريقة تجديده وشروط وأجراءات منحه وقيمة الرسم التي تحصل عنه ٠٠٠ كما يعين القرار حالات الاعفاء من الرسم الأصلي والرسم الإضافي كلياً أو جزئياً » .

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم أن المشرع حظر - كاصل عام - على المصريين مغادرة أراضي الجمهورية أو العودة إليها إلا إذا كانوا يحملون جوازات سفر وفقاً للقانون ، وبين المشرع أنواع هذه

الجوازات وحصرها في أربعة هي جوازات السفر الدبلوماسية والخاصة ولمحة والعادية ، وناط بوزير الداخلية بموافقة وزير الخارجية أن يعين - بقرار منه - شكل جواز السفر وإجراءات منحه ومدة صلاحيته وطريقة تجديده وقيمة الرسوم التي تحصل عنه وحالات الاعفاء من الرسوم ، وتبين للجمعية العمومية أنه صدر نفاذاً لذلك قرار وزير الداخلية رقم ٦٣ لسنة ١٩٥٩ المعدل بالقرار رقم ١٣١ لسنة ١٩٨٧ بتنفيذ بعض أحكام القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه ، وتضمن هذا القرار نوعين من الأحكام الأول خاص بجوازات السفر الدبلوماسية والخاصة ولمحة وذلك في المواد من ٢ حتى ١١ منه التي تضمنت حالات منح كل نوع منها ومدة صلاحيته وإجراءات تجديده ، كما حرص القرار على النص على منحها وتجديدها لمستحقيها مجاناً . أما النوع الثاني من الأحكام التي تضمنها قرار وزير الداخلية ، المشار إليه فيتعلق بجوازات السفر العادية وذلك في المواد من ١٢ إلى ٢١ منه ومن ثم فإن ما نصت عليه الفقرة الأولى من المادة ٢١ من أنه « لا يجوز منح الزوجة جواز سفر أو اضافتها على جواز سفر الزوج إلا بموافقة كتابية منه » إنما يقتصر فحسب على جوازات السفر العادية دون غيرها من الجوازات الأخرى سواء في ذلك الجوازات الدبلوماسية والخاصة ولمحة إذ لو أراد مصدر القرار اشتراطها بالنسبة لها لما أعوزه النص على ذلك . ومن ثم يفدو متعيناً القول بعدم سريان حكم المادة ٢١ من قرار وزير الداخلية ، المشار إليه ، على جوازات السفر الدبلوماسية .

وترى الجمعية العمومية أن ذلك لا يخل بالحقوق المترتبة على الزوجية بموجب أحكام عقد الزواج ولا ينتقص منها ، ومن بينها حق الزوج في الامتناع عن نفقة زوجته إذا ما تبين له أن استعمالها لحق الخروج للعمل الذي أجاز له المشرع بموجب نص المادة (١) من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠ المعدل بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ الخاص بأحكام النفقة وبعض مسائل الأحوال الشخصية مشوب بساءة استعمال الحق أو منافع مصلحة الأسرة وطلب منها الامتناع عنه ، إلا أن القول الفصل في تحقق ذلك من عدمه معقود للقاضي المختص بمسائل الأحوال

الشخصية لدى تحريك ولايته واستنهاض اختصاصه دون جهة عمل
الزوجة وبصحبان أن لكل من علاقة العمل وعلاقة الزوجية أحكامه
ومجاليه .

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم سريان
حكم المادة ٢١ من قرار وزير الداخلية رقم ٦٣ لسنة ١٩٥٩ على جوازات
المسافر الدبلوماسية والجوازات الخاصة والجوازات الصادرة لمهمة .

(فتوى رقم ٥٤٢ في ١٨/٧/١٩٩٥ جلسة ٢١/٦/١٩٩٥ ملف رقم ٤٨٩/٦/٨٦) .

بنوك - بنك الاستثمار القومي - عاملون بالبنك - بطاقة وصف الوظيفة .
القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الإدارات القانونية - مناط انطباق هذا القانون
هو قيام تلك الإدارة القانونية بهيئة عامة أو مؤسسة عامة أو وحدة اقتصادية - المقصود
بالهيئات العامة في مفهوم هذا القانون كل شخص إداري يدير مرفقا يقوم على مصلحة أو خدمة
عامة ويكون له الشخصية الاعتبارية وله ميزانية خاصة تعد على نمط ميزانية الدولة وتلحق
بميزانية الجهة الإدارية التابعة لها - تنص ذلك أن بنك الاستثمار القومي المنشأ بالقانون
رقم ١١٩ لسنة ١٩٨٠ يدخل في عداد الأشخاص العامة بالمعنى الذي عناه قانون الإدارات
القانونية وفي خصوص انطباق أحكام ذلك القانون بالنسبة للبنك - نتيجة ذلك : الالتزام
بشروط شغل وظيفة مدير عام الإدارة القانونية كما وردت بقانون الإدارات القانونية -
تطبق .

استبان للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة ١ من
القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بإصدار قانون الإدارات القانونية تنص
على أن « تسرى أحكام القانون المرافق على مديري وأعضاء الإدارات
القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها » .
كما تنص المادة الأولى من القانون سالف الذكر على أن « الإدارات
القانونية في المؤسسات والهيئات العامة والوحدات الاقتصادية أجهزة
معاونة للجهات المنشأة فيها وتقوم بأداء الأعمال القانونية اللازمة لحسن
سير الإنتاج » ومفاد ذلك أن مناط انطباق هذا القانون هو قيام تلك
الإدارة القانونية بهيئة عامة أو مؤسسة عامة أو وحدة اقتصادية
والمقصود بالهيئات العامة في مفهوم هذا القانون كل شخص إداري عام
يدير مرفقا يقوم على مصلحة أو خدمة عامة ويكون له الشخصية
الاعتبارية وله ميزانية خاصة تعد على نمط ميزانية الدولة وتلحق بميزانية
الجهة الإدارية التابع لها .

كما تبين للجمعية العمومية من استعراض نصوص قانون إنشاء
بنك الاستثمار القومي رقم ١١٩ لسنة ١٩٨٠ أن المشرع أنشأ بهذا
القانون بنكا ذا شخصية اعتبارية وأسند له تمويل مشروعات الخطة عن
طريق الإقراض والمساهمة ومتابعة تنفيذها بوصفه جهة متخصصة في
هذا النوع من الأعمال المصرفية ، كما خوله إدارة أمواله وأنشأ له موازنة
مستقلة والحق بوزارة التخطيط . ومن ثم يدخل في عداد الأشخاص

العامة بالمعنى الذى عناه قانون الادارات القانونية وفى خصوص انطباق احكام ذلك القانون بالنسبة للبنك .

على هذا فانه يتمين الالتزام بشروط شغل وظيفة مدير عام الادارة القانونية كما وردت بقانون الادارات القانونية .

الذليك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن بنك الاستثمار القومى يندرج فى عداد الجهات التى يسرى عليها احكام قانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الادارات القانونية .

فتوى (٥٤٣ لى ١٨/٧/١٩٩٥ جلسة ٢١/٦/١٩٩٥ ملف رقم ٨٦/٤٨١) .

جلسة ٢١ من يونيه سنة ١٩٩٥

قانون - مشروع قانون - مشروع قانون بإنشاء بنوك للصمامات والشرابيين الآدمية
 أن مشروع القانون يتضمن أحكاما تتعلق بنقل صمامات وشرابيين القلب وأنه لا يرد
 هذا النقل إلا من جسم ميت - اختصاص مجلس الدولة بمراجعة الصياغة التشريعية
 لمشروعات القوانين إنما تضمن دراسة قانونية فنية تتعلق بمدى عدم تعارض أحكام المشروع
 المقترح مع أحكام القوانين الأعلى وعلى رأسها أحكام الدستور وما يحيل إليه من أصول
 مرجعية - أنه بالنسبة لبدا النقل فإن الجمعية العمومية ترجع الأخذ بما انتهى إليه النظر
 من جواز نقل الأعضاء - أنه إذا كان مشروع القانون المقترح يتناقض بنقل صمامات وشرابيين
 القلب وأنه لا يرد هذا النقل إلا من جسم الميت فإنه يجب الاستيثاق من تمام موت الجسم
 المراد النقل منه الأمر الذى يقتضى أن يتضمن مشروع القانون تعريفا للموت وأن يكون
 الأطباء المقررين للموت مختلفين عن الأطباء، الذين يعهد إليهم بإجراء جراحة النقل من الميت
 أو إلى المريض - بتوافر الضرورة العامة التى تهيئ نقل عضو من جسم آدمى ميت فإن
 الأمر يقتضى مناسبة أن يتضمن مشروع القانون أحكاما إجرائية تتعلق بترتيب أولويات
 الاحتياج إلى الأعضاء المطلوب نقلها وفقا لشدة الحاجة لدى المريض زمانا وخطرا - الجسم
 الأدمى ليس محلا للتعامل فيه مما يقتضى الأمر استلزام الرضا بالنقل بالأذن والإجازة - أنه
 ولكن كان إذن الشخص باستخدام أى من أعضاء جسمه بعد موته ليس حقا ماليا مما نقل
 من بعده إلى ورثته إلا أنه يجوز الإذن بالنقل الصادر من الأقارب الأقربين للميت - أنه
 يجب حظر الاتجار بأعضاء الجسم الأدمى الأمر الذى يستوجب معه تضمين مشروع القانون
 أحكاما تكفل سد ذرائع البيع والاتجار - يلزم استبعاد حكم جواز انتزاع صمامات القلوب
 وشرابيينها من أجسام الموتى مجهول الشخصية - حال الحكوم عليه بالأعدام حال أى شخص
 فيما يجب أن يعامل به جسمه - وزارة الصحة باعتبارها جهة معنية بهذا الشأن يستوجب
 الأمر أخذ رأيها فى مشروع القانون - تطبيق .

استعرضت الجمعية العمومية مشروع القانون بإنشاء بنوك
 للصمامات والشرابيين الآدمية وما أثير فى شأنه من مسائل قانونية
 وتبين لها أن مشروع القانون المطلوب مراجعته قد انطوى على إحدى
 عشرة مادة . نصت المادة الأولى منه على الترخيص لأنشاء جراحة
 القلب بكليات الطب بجمهورية مصر العربية فى إنشاء بنوك للصمامات
 والشرابيين الآدمية للاستفادة منها فى عمليات زراعة الصمامات
 والشرابيين الآدمية ، وعلى جواز إنشاء هذه البنوك فى المستشفيات
 الأخرى أو المراكز أو المعاهد المتخصصة فى جراحة القلب وذلك بقرار
 من وزير الصحة . وعينت المادة الثانية مصادر حصول هذه البنوك
 على الصمامات والشرابيين الآدمية بما يشمل صمامات وشرابيين قلوب
 الموتى سواء فى المستشفيات أو قتل الحوادث الذين تشرح جثثهم أو

من ينفذ فيهم حكم الأعدام أو من مجهولى الشخصية أو الذين يوصون بها أو يتبرع بها أولياؤهم . واشترطت المادة الثالثة فى الحالة الأخيرة ضرورة أن تكون الوصية مكتوبة وصادرة من كامل الأهلية فإذا كان المتوفى قاصرا أو ناقص الأهلية فيلزم الحصول من وليه على اقرار كتابى بذلك أما باتى الحالات الأخرى فلا يشترط لاجراء النقل الحصول على موافقتهم . وحظرت المادة الرابعة اجراء استئصال الصمامات والشرابين الآدمية الا اذا تم فى احدى المستشفيات المسموح بها فى انشاء هذه البنوك . كما نصت على جواز ان يتم استئصالها فى أى مكان آخر وفقا للشروط التى تبينها اللائحة التنفيذية لهذا القانون ، وفى جميع الأحوال يجب أن تتم عمليات الاستئصال بمعرفة الأطباء المؤهلين والمرخص لهم فى ذلك .

وقضت المادة الخامسة بعدم جواز التصرف فى الصمامات والشرابين الآدمية المحفوظة فى بنوك الصمامات والشرابين الا للعمليات التى تجرى فى المستشفيات المرخص لها وتجرى بها عمليات القلب المفتوح .

وأوجبت المادة السادسة على المستشفيات المرخص لها فى انشاء هذه البنوك أن تحتفظ بسجلات لتسجيل ايراد البنوك من الصمامات والشرابين الآدمية المستأصلة والطلبات التى يقدمها المرضى للاستفادة من هذه الصمامات والشرابين الآدمية والمنصرف منها ونتيجة العمليات وغير ذلك من السجلات .

وعهدت المادة السابعة الى الأطباء الأخصائيين المرخص لهم فى ذلك بتنظيم عمليات زراعة الصمامات والشرابين الآدمية .

وتضمنت المادة الثامنة تحديد عقوبة الحبس مع الشغل وغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه أو احدى هاتين العقوبتين لكل من يتاجر فى الصمامات والشرابين بغير طريق البنوك المرخص لها بذلك .

ونصت المادة التاسعة على انه مع عدم الإخلال بما تنص عليه القوانين من عقوبة أخرى يعاقب على مخالفة أحكام هذا القانون بالحبس مدة لا تجاوز ستة أشهر وبغرامة لا تزيد على خمسمائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين . وفى حالة العود يحكم بالعقوبتين معا . وناطت المادة العاشرة بوزير الصحة بالاتفاق مع وزارة التعليم العالى اصدار اللائحة التنفيذية لهذا القانون .

وتضمنت المادة الحادية عشرة نشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية والعمل به اعتباراً من اليوم التالى لتاريخ نشره .

وانصحت المذكرة الايضاحية لمشروع القانون المشار اليه عن الغاية من وراء اصداره فاوردت انه « نظراً لأن البلاد تحتاج الى انشاء بنوك للصمامات والشرابين الآدمية للاستفادة منها في عمليات زراعة الصمامات والشرابين الآدمية - فقد وافق المجلس الأعلى للجامعات بجلسته المنعقدة في ٢٦/٤/١٩٩٤ على اقتراح جامعة القاهرة بانشاء بنك للصمامات والشرابين الآدمية بكلية الطب بها . بعد ان استعرض الموضوع في ضوء رأى دار الافتاء ولجنة الفتوى بمجمع البحوث الاسلامية بالأزهر ورأى لجنة قطاع الدراسات الطبية . وتحقيقاً لذلك فقد أعد مشروع القانون المرفق ... » .

ولاحظت الجمعية العمومية من استعراضها لمشروع القانون المائل ، وما انتظمه من احكام ما يأتى :

اولاً : ان مشروع القانون يتضمن احكاماً تتعلق بنقل صمامات وشرابين القلب وانه لا يرد هذا النقل الا من جسم الميت فنقل أعضاء الجسم البشرى واحكامه يثير عدداً من المسائل القانونية التى يتمين حسمها والوصول فيها الى تقدير معتبر ، ثم يجرى اقتراح الأحكام وتقريرها في ضوء هذه التقديرات . من ذلك مبدأ نقل الأعضاء ومدى جوازه شرعاً ووضعا ، من جسم حى أو جسم ميت ، ثم ضوابط النقل فى أى من حالى الحياة والوفاة بالنسبة للجسم المنقول منه ، وما يتعين تقريره من احكام لاحكام هذه الضوابط ، وفى هذا الشأن تثار مسألة حالى الحياة والموت ، ومسألة الضرورة وعناصرها ، ومسألة الرضا البشرى بالنقل حال الحياة أو مضافاً الى ما بعد الموت ، كما تثار مسألة جسم الانسان كحل للتعامل القانونى ، ومسألة الانساب ان كان لها وضع فى نوعيات خاصة من نقل الأعضاء .

وفى تحرير هذه المسائل بالنسبة لمشروع القانون المعروض ، فان النقل من الجسم الحى لا يرد الا على ما يقبل التجدد أو التعويض من مواد الجسم البشرى كالدّم ونحوه أو يرد على عضو من أعضاء الجسم ذى مثيل له باقى ركاف لاداء وظائف العضو المنقول . وأن مسائل هذه الحالة من تقرير ضرورات وترجيح مصالح لا تثار فى الموضوع المعروض ، لانها تتعلق بنقل من جسم حى ينبغى الحرص على بقاء حياته بعد النقل . انها الحالة المعروضة تتعلق بنقل صمامات القلب وشرابينه وهى والقلب ليسوا مما يحتتمل التجدد ولا التعويض وليسوا من الأعضاء ذات المثيل . ومن ثم لا يرد فى الحالة المعروضة الا احتمال النقل من الجسم الميت . كما ان هذه الحالة عينها لا يرد بشأنها امر يتعلق بالانساب واثّر النقل

فيها ، الامر الذي يستوجب استبعاد هذه المسألة أيضاً من نطاق التعرض للوضوع .

ثانياً : أن اختصاص مجلس الدولة بمراجعة الصياغة التشريعية لمشروعات القوانين إنما تتضمن دراسة قانونية فنية تتعلق بمدى عدم تعارض أحكام المشروع المقترح مع أحكام القوانين الأعلى وعلى رأسها أحكام الدستور وما يحيل اليه من أصول مرجعية بمراجعة الصياغة التشريعية لمشروعات القوانين واللوائح المنوطة بقسم التشريع بمجلس الدولة بموجب المادة ٦٣ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ، والتي يمكن أحوالها لأهميتها الى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بالمجلس بموجب الفقرة الأخيرة من المادة ٦٦ من ذلك القانون ، هذه المراجعة للصياغة التشريعية إنما تتضمن دراسة قانونية فنية تتعلق بمدى عدم تعارض أحكام المشروع المقترح مع أحكام القوانين الأعلى وعلى رأسها أحكام الدستور وما يحيل اليه من أصول مرجعية وما يقرره من مبادئ وما يوجبه من توجيهات أساسية ، كما تتعلق بمدى الانساق والتجانس بين أحكام المشروع المقترح وبين الهيكل التشريعي السائد في المجتمع ، بحسبان تقدير ما يتوقع أن يفضى اليه تطبيق أحكام المشروع المقترح وتفاعله مع أحكام التشريعات الجارية من انساق في العمل ، أو ما يفضى اليه من تنافر وتخالف في تحقيق الآثار المرجوة بالنسبة للتشريع المقترح أو التشريعات السارية ، كما تتعلق بمدى ملائمة الأحكام التفصيلية والاجرائية للمشروع المقترح للأهداف الكلية المرجوة من سن التشريع ومدى صلاحيتها لتحقيق المصالح العامة المطلوب تقريرها ، وذلك كله فضلاً عن ضبط المصطلحات وتدقيق العبارات وملاحظة الجوانب اللغوية وتصنيف الأحكام وترتيبها في انساق ووضوح .

والحاصل أن الدستور منذ عدلت المادة الثانية منه في ٢٢ مايو سنة ١٩٨٠ باعتبار « مبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع » ، قد قيد السلطة المختصة بالتشريع بأن تلتزم في وضع التشريعات بالاتجاه الى مبادئ الشريعة الإسلامية لاستمداد الأحكام المنظمة للمجتمع ، وذلك حسبما أوضحت لجنة اعداد مشروع التعديل بها وافق عليه مجلس الشعب في ٣٠ أبريل سنة ١٩٨٠ ، وحسبما أبانت المحكمة الدستورية العليا في ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٨٥ من أنه اعتباراً من هذا التعديل الدستوري للمادة الثانية صارت سلطة التشريع مقيدة فيها تنسبه من تشريعات مستحدثة أو معدلة لتشريعات سابقة ، بأن تراعى اتفاق هذه التشريعات مع مبادئ الشريعة الإسلامية ، ويبحث

لا تخرج في الوقت ذاته عن سائر الضوابط والقيود التي تفرضها النصوص الدستورية الأخرى .

وفي إطار أعمال مبادئ الدستور كلها والتوفيق بين مفادها جميعا . فان أصول التفسير توجب أعمال قواعد التخصيص والتقييد المتبادل بين تلك المبادئ الواردة بالدستور بما يجعلها يفسر بعضها بعضا ، ومن ثم فان مصدرية الشريعة الإسلامية في تقرير الأحكام ، كما انها تنفيذ الالتزام بها هو قطعي الدلالة من أحكامها ، فهي تنفيذ أيضاً انه في إطار تنوعات الآراء الفقهية ظنية الدلالة ، وفي إطار ما تسعه النصوص من دلالات الأحكام المرجوع فيها جميعها الى الشريعة الإسلامية ، انها يترجح في النظر الدستوري الرأي الشرعي من هذه الآراء الذي تتحقق به المبادئ الأخرى المنصوص عليها في الدستور ، بما يكفل التآزر بين المبادئ والتنسيق بينها في هيكل تشريعي واحد ونظام قانوني متسق . وبهذا النهج تجرى دراسة الصياغة التشريعية للمشروع المقترح .

ثالثاً : انه بالنسبة لبدا النقل ومدى جوازه فان الجمعية العمومية ترجح الأخذ بما انتهى اليه النظر في جواز نقل الأعضاء .

فقد انتهت دار الافتاء المصرية في ٥ من ديسمبر سنة ١٩٧٩ بعد دراسة رافية الى أنه « يجوز شق بطن الانسان الميت وأخذ عضو منه أو جزء من عضو لنقله الى جسم انسان حي آخر يغلب على ظن الطبيب استفادة هذا الأخير بالجزء المنقول اليه رعاية للمصلحة الراجحة التي ارتأها الفقهاء القائلون بشق بطن التي ماتت حليلاً والجنين يتحرك في أحشائها وترجى حياته بعد أخراجه ، وأعمالاً لمساعدة الضرورات تبيح المحظورات وأن الضرر الأشد يزال بالضرر الأخف التي سندها الكتاب الكريم والسنة الشريفة » ووافق مجلس ومجمع البحوث الإسلامية على هذا النظر وأيده بما عرضه فضيلة الإمام الأكبر شيخ الأزهر بالجلسة رقم ١٦١ في ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٨٤ ، وتؤكد هذا المعنى في لجنة البحوث الفقهية بالمجمع في ١٦ من يولييه سنة ١٩٩٢ بمناسبة عرض موضوع نقل الأعضاء من الموتى الذي ناقش بعد ذلك في مجلس المجمع في ٢٥ من يولييه سنة ١٩٩٢ .

واستناداً الى ذلك فان الجمعية العمومية ترجح الأخذ بهذا النظر في جواز نقل عضو من أعضاء انسان حي أو من انسان ميت الى مريض برجا شغافه بهذا النقل ، وينظر في ذلك بالترجيح بين المصالح وفقاً لما تسفر عنه خبرة أولى الخبرة والرأي في تقدير مدى ما يحق بالأدنى المعطى من ضرر حال حياته ومدى ما يترجح أن يكسبه المريض الآخذ

من فرض الشفاء ، وذلك بهراعاة أن التقدير في الحالتين لا يقدر فقط بما يتوقع أن يكون عليه حجم الضرر للمعطى بعد الاعطاء مقارنة بحجم النفع للأخذ ، وإنما يقدر أيضا بمدى ما يرجح من احتمالات الضرر للمعطى ومدى ما يرجح من احتمالات النفع والشفاء بالنسبة للمريض وكل ذلك أن كان النقل من آدمى إلى آدمى ، أما أن كان من جسم آدمى ميت ، فإنه في مجال الترجيح بين المصلحتين لا تتمثل مصلحة المتقول منه فيها يحيق به من خطر على حياته الزاهية ، وإنما تتمثل في كرامة الجسم الآدمي ومدى الألم الذي يحيق بأقرباء الميت من شق جسمه وقطع عضو منه ، ولا يثور أمر كرامة الجسم الآدمي مادام يتعلق بحله من حالات الضرورة ، ومادام أن القطع في هذه الحالة إنما يجري لعلاج آدمى مما يعبر عن معاني التضامن البشري والرحمة والمودة .

رابعاً : أنه إذا كان مشروع القانون المقترح يتعلق بنقل صمامات وشرابيين القلب وأنه لا يرد هذا النقل إلا من جسم الميت فإنه يجب الاستيثاق من تمام موت الجسم المراد النقل منه الأمر الذي يقتضى معه وجوب أن يتضمن مشروع القانون تعريفاً للموت وأن يكون الأطباء المختارين للموت مختلفين عن الأطباء الذين يعهد إليهم بإجراء جراحته لنقل من الميت أو إلى المريض .

فأهم ما يثار بشأن أشكال النقل من جسم الآدمي الميت هو وجوب الاستيثاق من تمام موت الجسم المراد النقل منه ، ووجه الأشكال يرد من ضيق الفرجة الزمنية بين وقت الوفاة والاستيثاق من تمام حدوثها وبين مساد العضو المطلوب نقله ، وهي من حيث وظائف الأعضاء فرجة ضيقة أبداً ، وتتراوح بين الزمان الضيق والزمان الأضيق والزمان الأشد ضيقاً ، بما يهدد بعدم إمكان الاستفادة من العضو المطلوب أن تراعى النقل لحظات . ولكن من جهة أخرى فالأمر أمر نقل عضو فريد لا يمكن الاستعاضة عنه لحياة المتقول منه ، والنقل منه آدمى إلى آدمى حتى يموت ، وليس من وسط بين حياة وموت ، ولا تتداخل بينهما ، وأن جاز لبعض نظرات علوم الأعضاء أن تقول بالتداخل في هذا الأمر ، فإن النظر القانوني يتناقى مع القول بهذا التداخل ، وأن النظر القسائوني يمشى بجلاء الفروق بين الظواهر والمراكز القانونية ، وبتبين الحدود بين الأمر وضده ، أو بين الأمر ونقيضه ، لأن النظر القانوني معنى بالظاهر المنضبط الذي تستقيم به المعاملات وتتجلى به الحقوق وينبزم به الصحيح وينتقض الباطل من التصرفات وتبين به المراكز القانونية التي يحميها القانون ويدفع عنها الفوائض ويرتب عليها الآثار ، وهو معنى بتبين اللحظات الفارقة في كل

من هذه الأحوال القانونية ليرتب على أساس تقابلهما أولويات الاستحقاق عند التزام وأوضاع الولاية فيها ينبرم من شئون وأحوال نقل الحقوق وشرايطه أى يهتم بإيضاح الفصيل والحد بين الأمر وغيره .
والحال أن الآدمى مادام حياً فهو معصوم الدم والحياة معصوم من الجرح وأن عصبة دمه لا تفارقه إلا بتحقيق الموت يقينا ، سواء فى ذلك أحكام الشريعة الإسلامية أو أحكام القانون الوضعى والتساوى بين معصومى الدم يمنع ترجيح حياة على حياة واختلاف نسبة الخطر على الحياة لا تسمح بترجيح حياة من كان أقل تعرضاً للخطر ، وطول الحياة مقدر بقدر الله تعالى والعلم لم يصل الى حد التوقع لا باليقين ولا برجحان الظن فى هذا الشأن واستحقاق الحياة لا يترجح بمسدد أيامها الباقية طولا أو كثرة .

والحال أيضا أن نقل العصور الفريد يفيد حتما وبذاته موت المنقول منه ، حتى ان كان المنقول منه فى سكرات الموت ، والعبرة فى بيان سبب الموت هو بالحالة أو بالفعل الذى أفضى حتما ومباشرة الى حدوث الموت فى لحظة حدوثه ، فالسبب لأحسم فى أحداث الموت هو السبب المميت وان عاصرت أسباب أقل حسما ، والسبب المباشر هو المميت وان تكاثرت معه أسباب غير مباشرة ، وعلى هذا يجتمع الفكر القانونى شرعا ووضعيا ، ونصا وفقها . وفى مجال الترجيح بين مضرّة المنقول منه الحى ومنفعة المنقول اليه ، فان دفع الضرر اذن من جلب النفع ، وفى الحالة المعنية فالضرر قطعى ومتحقق وهو الموت ، والمنفعة ظنية ومحتملة ، وهى الشفاء ، ولا مناسبة بين الأمرين .

ومن ذلك تصل الجمعية العمومية الى أن أى تنظيم لنقل الأعضاء لابد أن يصدر به قانون يجيز النقل بالشروط والضوابط التى تمكن من اعماله بما لا يهدر عصبة دم أو حق وبما يرمى حقوق الله والعباد وبما يتلائم مع ما يقدره القانون من أوضاع اجتماعية فى البيئة المحكومة بهذا القانون . كما انه فى مجال نقل الأعضاء الفريدة غير ذات المثل والتى لا يستعاض عن وظائفها فى الجسم الآدمى ولا تحتل نقصانا ، لابد أن يصرح القانون المنظم لذلك بالا يجرى نقل الا بعد تحقق موت الجسم الآدمى ، وأن يشير الى معنى الموت بما يوجه الخبرة الفنية والطبية الى ما يجرى مراعاته فى هذا الشأن .

ان الموت ليس واقعة طبية فقط ، وان كانت خبرة الطب بطبيعة الحال هى ما عليه المعول فى التثبت من حدوثه ، ولكن الموت أيضا هو حقيقة دينية فلسفية وواقعة قانونية وحالة اجتماعية . وهو كحقيقة دينية

فلسفية يتعلق بوجود الروح وحروجها من الجسم الحي ففكره ميتا ، وهو كواقعة قانونية يشكل آثارا بصعب حصرها من حيث انقضاء الحقوق وانتقالها ونشوؤها ، وهو كحالة اجتماعية تحدث في كل بيئة وكل صقع يتوقف ادراكه على وسائل التبين الممكنة في البيئة التي يحدث فيها الموت فضلا عن انارة المتعلقة بعلاقات القرابة وعلاقات العمل والنشاط الاجتماعي . والقانون عندما يعالج الموت كواقعة قانونية انما يضع في حسابه كل الآثار التي يمكن أن يتصور ترتبها على حدوث هذه الواقعة ، سواء في مجال المسئوليات الجنائية ، أو مسائل الأحوال الشخصية . أو علاقات المعاملات وهو في كل ذلك انما يراعى الظاهر المنضبط الذي يصلح مناطا للحكم بالوسائل المتاحة للتبين والتثبت المبنية عن تحقق واقعة الموت يقينا لا ظنا ، وبالوسائل المتاحة لتحقيق هذه المعرفة في البيئة الاجتماعية التي يشملها حكم القانون بسلطانه ، منظورا الى هذه البيئة في مستواها العام ووفقا للغالب على أحوالها من أساليب فنية ووسائل تتلاءم مع الخبرات والأوضاع الثقافية السائدة .

والنظر القانوني في هذا الشأن ، يعتمد على خبرة الواقع التطبيقية . ويراعى تنوعيات الخبرات واختلاف مستوياتها الفنية والعلمية ، ويخبر ما يشور من اختلافات وجهات النظر الفنية وطرائق الممارسات العديدة ، ويقدر الحديث والجديد مما أسفر عنه تقدم العلوم ومخترعات الأجهزة والأدوات المستخدمة ، ولكنه في ذلك جميعه يستوعب المتفق عليه ويبتعد عن النذر اليسير ويميل الى الغالب الأعم ، دون انكار ما يمكن الا يتصادم مع الغالب ودون تعميم يمنع من استخدام ما يستحدث مما لا يتنافى مع هذا الغالب . والنظر القانوني بمراعاة ذلك جميعه يرفع صياغاته الى مستوى التجريد الذي يتلاءم مع هذه القدرة على الاستيعاب والملاءمة . مع الاعتبار دائما بالغالب الأعم ان لم يمكن الأشمل . وبهذا يستبين اعتماد النظر القانوني دائما على الظاهر المنضبط ، الذي يمثل القاسم المشترك لتنوع الحالات والأوضاع المحكومة ، فاذا شذ ما شذ من حالات أو استحدثت ما لم يمكن استيعابه في صيغة العموم وما لا يصلح لأن يندرج سهما في القاسم المشترك الممول عليه ، لم يجر الاعتداد به ولا التعويل على هذا النذر اليسير ، وفي صدد التنوعيات والاختلافات القائمة اذا لم يمكن استيعابها في معنى كلى عام ، ولا أمكن ادراك المشترك من خصائصها ولا أمكن الترجيع بينها ، وجب استبقاء ما عليه العمل استصحابا للأمر الراهن الذي لم يثبت بعد ما ينفي قيامه .

واستنادا الى ما سبق فان الجمعية العمومية تنتهي الى أن تشريعا ينظم نقل الأعضاء التي لا تزال صالحة وغير فاسدة من جسم آدمي ميت ، .

انما يثير بالضرورة اشكالا لا يمكن اغفاله ويتعين التصدى له فى صلب التشريع ، وهو ماهية الموت ، لأن نقل العضو غير ذى المثلل لا يكون الا من ميت والا كان قتلا ، لأن الفترة بين الموت وفساد العضو المطلوب نقله من الضيق ومن الحرج بما يتعين معه بيان فيصل قانوني يحتكم اليه ويقوم فارقا بين الجواز والمنع ، ويشير الى معنى الموت فى هذا المجال . كما انتهت الى أن الضبط القانوني لهذا الأمر انما يرد التثبيت بشأنه بأساليب الخبرة الفنية ذات الانتشار والذويوع وبما لا يختلف عليه وبما يمكن الاضافة اليه من الوسائل والأساليب المستحدثة ، وبشرط ألا تكون هذه الأساليب والوسائل المستحدثة بديلا عن الخبرات الأولى المتراكمة مما استفيد منه معنى الموت منذ وجدت الحياة . ولا يكفى فى ذلك ما تشير اليه الأجهزة المخترعة حديثا لما قد يعتور عملها من خلل أو اضطراب أو نقص ، فد يسببه اختلاف درجات الحرارة أو نقص القوة المحركة أو عطل بعض أدوات الجهاز . وأن الدلالات المستفادة مما يستحدث من أساليب وأجهزة من شأنه أن يضيف الى الخبرات السابقة ولا يستبدل بها غيرها ، كما لا قول بموت مادام جزء من الجسم حيا .

ومن ثم انتهت الجمعية العمومية الى وجوب أن يتضمن مشروع القانون ما يعرف الموت أو ما يقصد بجنة الميت التى يجرى نقل العضو منها ، وأن يتضمن هذا التعريف أن الموت « هو التوقف الذاتى لجميع مظاهر الحياة وأجهزة الجسم وأعضائه بالمدى الزمنى الذى تقرره الخبرة الطبية الفنية » ، ومن الناحية الاجرائية ولضمان صحة التقدير الذى ينحصر فى أمر الميت دون أن يدخل فى اعتباره وضع من عسى أن ينقل اليه العضو من المرضى ، حتى لا يقوم لدى الطبيب المقرر للموت أى احتمال لتقدير أو مقارنة أو موازنة بين مصلحتى المنقول منه والمنقول اليه ، انتهت الجمعية العمومية الى وجوب أن يكون الأطباء المقررين للموت مختلفين عن الأطباء الذين يعهد اليهم بإجراء جراحة النقل من الميت أو الى المريض .

خامسا : أنه يتوافر الضرورة العامة التى تجيز نقل العضو من جسم آدمي ميت فان الأمر يقتضى مذابحة أن يتضمن مشروع القانون أحكاما اجرائية تتعلق بترتيب أولويات الاحتياج الى الأعضاء المطلوب نقلها وفقا لشدة الحاجة لدى المرضى زمانا وخطرا .

فنقل العضو من جسم آدمي ، حيا كان أو ميتا يثير حقين من الوجهة الفقهية الشرعية ، حق الله سبحانه وتعالى ، وحق العبد المنقول منه . وهذان من الناحية القانونية الموضوعية يثير هذين الأمرين بحسبانها حق

الجماعة وحق الفرد . وحق الله سبحانه يرتفع في حالة الضرورة بموجب ما تبيحه الضرورات من محظورات ، وحق الفرد يرتفع بالرضا أو الاذن بالأمر .

وبالنسبة للضرورة التي يرتفع بها الحظر ، جرى غالب فقهاء القدماء على الإشارة إليها بأمتلة عنها وليس بالتعريف الشامل المانع ، وثمة من يقول أنها الخوف على النفس أو بعض الأعضاء ، ومن يضرب المثل عليها بالذى لا يجد ما يسد فورة جوعه أو ما يخاف منه الموت أو المرض أو ضعف المسافرين عن بلوغ غايته ، ومن يثقل لها بالأكراه ونحوه . ومن المحدثين من يعرف الضرورة بأنها خوف الهلاك على النفس أو المال ، أو بأنها ما يطرأ على الإنسان من خطر ، ومشقة بما يخشى معه حدوث الضرر أو الأذى بالنفس أو بالعقل أو بالمال ، مما يلجئ إلى ارتكاب حرام أو ترك واجب ، أو هو خوف الهلاك أو الضرر الشديد على النفس أو الغير يقينا أو ظنا .

ومن ذلك جميعه يبين أن الضرورة التي ترفع المحذور لا تكون فقط بالإشراف على الهلاك إنما تقوم بخوف الهلاك ، ولا يشترط بلوغ درجة الخوف من الهلاك إنما يكفي بلوغ درجة الخوف من الضرر أو الأذى ، ولا يشترط فيها اليقين بل يكفي الظن ، وهي تقتزن بالمشقة ، والمشقة ليست درجة واحدة ، إنما هي درجات حسب الظروف كالسفر ونحوه وأوضاع البيئة ، وحسب الأحوال كالمرض ونحوه وقدرة المكلف على التحمل ، وحسب نوع التكليف الذى ترفعه الضرورة وجوبا أو منعا ، فخوف الهلاك يرفع التكليف بالصيام ولا يرفع التكليف بالجهاد . ومع هذه التوسعة في فهم الضرورة ترد الضوابط التى تلزم لأعمال حكمها فى إباحة المحذور ، وهو أن تكون الضرورة ملجئة ومتفقة مع قصد الشارع غير مقصود بها التيسير لذاته ، وهى تقوم استثناء .

تعتبر عن خطر قائم وتنسب به طرق فصل الواجب أو تبرك المحذور ، إلا بمتشقة ترد بتحقيق أو بظن قوى ، وألا تؤدي إلى ضرورة أعظم وخوف ضرر أشد بأن تقدر بقدرها . والمقدر أيضا أنه إذا كانت الحاجات تنزل منزلة الضرورة ، فإن حاجة المجتمع العامة تنزل منزلة الضرورة الخاصة . فيما تسوغه الضرورة للفرد أو الأفراد المعينين . ومن ثم لا تثور مشكلة تتعلق بوجود أن تكون الضرورة مفردة تصدق على حال فردى معين ، الأمر الذى لا يتحقق إلا إذا توافرت حالة الاحتياج لنقل العضو لدى مريض معين ينتظر النقل إليه أن صادف ومات فى لحظتها من يمكن النقل

منه . لا تتور هذه المشكلة لان النقل من جسم الميت ان جاز فهو يجوز بتوافر الضرورة العامة التي تقدر بما هو معروف من إمكان النقل الى من يستحقون العلاج بالنقل من المرضى المنتظرين أو الطارئین . كما أن مشروع القانون ولوائحه يمكن أن يتضمن الأحكام الاجرائية التي يمكن بها الاستعانة بالخبرة الطبية وترتيب حالات المرضى وفقا لمدى الاحتياج الى النقل ولأولوية النقل زمانا وخطرا .

واستنادا الى ما سبق أنهت الجمعية العمومية الى توافر الضرورة العامة التي تجيز نقل العضو من جسم آدمي ميت بما يمكن من تنظيم هذا الأمر ، كما انتهت الى مناسبة أن يتضمن المشروع أحكاما اجرائية تتعلق بترتيب أولويات الاحتياج الى الأعضاء المطلوب نقلها ، وفقا لشدة الحاجة للنقل لدى المرضى زمانا وخطرا . وهذا ما يتكفل به توفير أوضاع الضرورة التي تمكن من قضاء حق الله سبحانه والمجتمع بالنسبة للنقل من جسم الآدمي .

سادسا : أن الجسم الآدمي ليس محلا للتعامل فيه مما يقتضى الأمر استلزام الرضا بالنقل بالأذن والإجازة .

فبالنسبة لحق الفرد المنقول منه أو أقاربه فهو يرتفع بالرضا بالنقل منه والرضا في الحالة المعروضة لا يعتبر من التصرفات التي ترد على محل قابل للتعامل فيه ، لأن جسم الآدمي وأى شيء منه لا يرد عليه القابلية للتعامل . والمادة ٨١ من القانون المدني تنص على أن « كل شيء غير خارج عن التعامل بطبيعته أو يحكم القانون يصح أن يكون محلا للحقوق المالية » ، وجسم الآدمي وعضوه خارج عن دائرة التعامل ، ومن ثم فإن الرضا بشأن أى أمر فيه لا يقوم به تصرف ملزم من نوع ما يخضع لأحكام الالتزام في القانون المدني ، والرضا في شأن الجسم الآدمي لا يقوم به تصرف لازم مما يمكن أن يجبر عليه التصرف قضاء ، لأنه لا يتعلق بحق مالى يستل في دائرة القابلية للتعامل ، إنما هو إذن وإجازة تتعلق بحق من الحقوق اللصيقة بالشخص بموجب إنسانيته وأدميته ، وليس بموجب شخصيته القانونية ولاحقه في المواطنة . وهو حقه في سلامة جسمه .

وأن الرضا بنقل عضو من الجسم حال الحياة أو بعد الموت ، إنما هو إذن باستخدام هذا العضو لمعالجة آدمي آخر حال ثبوت الضرورة المبلغة للنقل اليه ، وهو بحسبانه رضا يتعين أن تتوافر فيه شروط الرضا المعترف ، من حيث التعبير عن إرادة حرة ورشييدة وأعية يكتسب

فيها شروط صحة التعبير الرشيد وتكون غير خاضعة لغلط ولا اكراه ولا مسخول عليها بفش أو تدليس . وهو باعتباره رضاء يتعلق بحق لصيق بأدمية الآدمي بموجب انسانيته ، لا تجوز النياية فيه سواء ارادية كالوكالة او قضائية كالوصاية او قانونية كالولاية كما انه لا ينقل بالتنازل أو بالميراث . وهو بحسبانه اذنا يصغر عن رضاء صاحب الجسم الآدمي رضاء غير لازم ، فانه يمكن العدول عنه في أى وقت ، ولا ينفذ الاذن الا اذا بقى صاحبه مصرا عليه حتى موته ان كان العضو المنقول ينقل من ميت أو يبقى مصرا عليه حتى يقطع ان كان عضوا مما يمكن قطعه حال الحياة .

سابعاً : انه ولئن كان اذن الشخص باستخدام أى من أعضاء جسمه بعد موته ليس حقا مالياً مما ينقل من بعده الى ورثته الا انه يجوز الاذن بالنقل الصادر من الأقارب الأقربين للميت .

فاذن الشخص باستخدام أى من أعضاء جسمه بعد موته ، ليس حقا مالياً مما ينقل من بعده الى ورثته ، انما هو رخصة تنقضي بموت صاحبها ، الا انه لما يتعلق بجسم الميت من روابط الأسرة والعائلة ولما يحوطه من مشاعر قرابته الأقربين ، ولما يتوقع أن يحق بهم من ألم المساس بجسمه لحظة فقدته ، ولما قد يتوقع أن يشنل من انفصالات الغضب أن جرى تقطيع هذا الجسم ونزع الاشلاء منه ، فان الفقه يتجه الى ألا يجرى نقل عضو من جسم آدمي ميت لم باذن حال حياته بذلك ، الا أن يصدر الاذن به من قرابته الأقربين . وهو اذن لم يرد الى الأقرباء انتقالا من الميت كمورث لهم . لذلك فهو يصدر من الأقرباء لا بموجب كونهم ورثة ، وهو يصدر عنهم أصلاء عن أنفسهم وبموجب ما يمس مشاعرهم الأدمية من آلام وأضرار نفسية لما يصيب حثة عزيز لديهم ، وهو يصدر سداً لذرائع ما قد يحدثه الغضب من اضطراب ومن ذلك فان اذن الأقارب يصدر منهم بصفاتهم المسماة بالتشريع وأن يكون اذنا منهم جميعا بغير اكتفاء لأغلبية عن اقلية ، لأن الألم والغضب كلاهما غير قابل للتبويض . ويجوز أن يكون الأقارب الأقربين هم فى اطار الآباء والأخوة والأزواج والأبناء .

ثامناً : انه يجب حظر الاتجار بأعضاء الجسم الآدمي الأمر الذى يستوجب معه تضمين مشروع القانون أحكاما تكفل سد ذرائع البيع والاتجار .

فتتبعين أن يتضمن مشروع القانون حكماً أو أحكاماً جهرية الدلالة فى حظر الاتجار بالأعضاء من قبل بنوك هذه الأعضاء وجهرية الدلالة أيضاً

فى حظر أى اتفاق. بشأن الاذن بنقل العضو بمقابل يتعلق بهذا العضو. ،
أو أن يكون أجر الجراحة مما يستتر مقابلا يؤدي للمنقول منه أو لورثته
أو لأقاربه . ويحسن أن يتضمن مشروع القانون من الأحكام ما يكفل
سد ذرائع البيع والاتجار من حيث شروط النقل وأحواله ، وأن يتضمن
عقوبات عن البيع والاتجار بالنسبة للقريب. الاذن أو الهيئة المتسجرة
أو الطبيب العارف بذلك . كما يحسن أن يتضمن أحكاما اجرائية من
شأنها ضمان عدم جريان التعامل النقدي فى الأعضاء فيما أو متاجرة .
تاسعا : أنه يلزم استبعاد حكم جواز انتزاع صمامات القلوب
وشرايينها من أجساد الموتى مجهولى الشخصية .

فقد لاحظت الجمعية العمومية أن مشروع القانون المعروض ، يجيز
انتزاع صمامات القلوب وشرايينها من أجساد الموتى مجهولى الشخصية ،
فانتهت الجمعية العمومية الى لزوم استبعاد هذا الحكم ، فالحق لا يسقط
لمجرد أن صاحبه يوصف بكونه مجهول الشخصية ، سواء كان حقا ماليا
أو حقا من حقوق الشخصية أو ما ثبت بموجب المواطنة أو الانسانية ،
انما يرد أثر الجهل بالشخصية فى صدد اثبات شخصية من له ممارسة
الحق عندما يشرع فى ممارسته . والحالة المعنية هنا لا تتعلق بممارسة
شخص حقا له ، وانما تتعلق بجسم آدمى ميت وبممارسة الغير اقتطاع
الأعضاء من هذا الجسم لاستفادة الآخرين من ذلك ، والمجهول هنا
لا يمارس فعلا وانما يمارس عليه الفعل . وإذا كان جسم الميت لا يستباح
النقل من أعضائه الا باذنه قبل الوفاة أو باذن أقاربه ، فلا يصح القول
قانونا بأن هذا النقل يستباح بغير اذن لمجرد أن الناقل يجهل شخص
المنقول منه . والجهل هو تعذر المعرفة ونقص المعرفة لا يكسب الجاهل
مكنة الانتزاع من جسم يتعلق بالمجهول ولا يجرى المجهول وأقربائه من
حق لهم . ومن جهة أخرى فمن حيث الجانب الاجرائى ، لا تستبين
امكانية اثبات جهل الجاهل التى تكمنه من ممارسة ما هو ممنوع عليه
أسلا إذا كان يعرف شخصية الميت ، ولا تستبين امكانية التثبت من أن
الجاهل أزال عذر نفسه عن جهله وسعى بالطرق المناسبة للتثبت من
شخصية الميت ، ولا يكاد يستبين امكان حدوث ذلك كله قبل فساد العضو
المطلوب نقله لاستخدامه .

عاشرا : أن حال المحكوم عليه بالاعدام حال أى شخص آخر فيما
يجب أن يعامل به جسمه .

فالراى بالنسبة لمسألة امكان الاستفادة من شرايين القلب
والصمامات الخاصة بمن ينفذ فيه حكم الاعدام يتردد بين أمرين اولهما

أن المحكوم عليه بالاعدام لم يعد معصوم الدم مما يجيز نقل الأعضاء من جسمه بعد تنفيذ حكم الاعدام دون إذن منه ولا إذن من ذويه ، ومادام حكم الاعدام إحالة الى مهشور الدم فقد أمكن استخدام أشلائه فيما يفيد الآخرين ولكن الجمعية العمومية رجحت الأمر الثاني ، وهو أن حال المحكوم عليه بالاعدام حال أى شخص آخر فيما يجب أن يعامل به جسمه حال حياته قبل تنفيذ حكم الاعدام أو حال موته بعد تنفيذ الحكم عليه ، لأن تنفيذ حكم الاعدام يفيد إنهاء حياته بالطريقة التى رسمها القانون ، وأن قتل المحكوم عليه بالاعدام قبل تنفيذ الحكم عليه يعنى قيام جريمة قتل لا يخفف منها تعلق حكم الاعدام به ، لأن انهيار دمه بالحكم لا يفيد بذاته الترخيص فى قتله من أى شخص وبأى طريق ، وكذلك فإن تنفيذ حكم الاعدام بشأنه يفيد أن القانون والمجتمع قد استوفيا قصاصهما منه بما لا مزيد عليه ، وشق جسمه واستخراج الأعضاء منه ليس عقوبة محكوما بها أصلية كانت أو تبعية وليست مما يفيد منطلق القصاص شرعا ووضعاً . وجسم من نفذ فيه حكم الاعدام تساوى مع غيره من أجسام الموتى من حيث كرامة الجسم وما يحوطه من حقوق عامة وخاصة . لذلك انتهت الجمعية العمومية الى ترجيح أن يعامل المحكوم عليه بالاعدام معاملة أى شخص آخر من حيث نقل الأعضاء من جسمه ويتوقف الأمر على سبق ثبوت اذنه بذلك قبل موته أو إذن ذويه بذلك بعد الموت .

وأخيراً : أن وزارة الصحة باعتبارها جهة معنية بهذا الشأن يستوجب الأمر أخذ رأيها فى مشروع القانون .

فقد لاحظت الجمعية العمومية أن المشروع المقترح لم يكن عرض على وزارة الصحة لتبدي رأيها بشأنه الأمر الذى يستوجب العرض عليها ، سيما أن مشروع القانون ينص فى مادته العاشرة على أن وزير الصحة هو من يصدر اللائحة التنفيذية بشأنه بالاتفاق مع وزير التعليم العالى .

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى إعادة مشروع القانون المائل الى الوزارة لتجرى فيه شئونها بإعادة بحثه وإعادة صياغته فى ضوء الملاحظات العامة التى أبدتها الجمعية العمومية ، وإحالته لوزارة الصحة لتبدي رأيها فيه ، ثم إعادة عرضه على قسم التشريع بمجلس الدولة لمراجعة صياغته التشريعية .

(١٣٨)

جلسة ٢٦ من يولييه سنة ١٩٩٥

مجلس الدولة - الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع - طلب رأى - عدم ملامة
ابداء الرأى .

طلب وزارة الزراعة الرأى من الجمعية العمومية فى التماس مقدم من احد المعادين
بالهيئة العامة للاصلاح الزراعى والذي يتظلم فيه من قرار تخطيه فى الترقية الى درجة
مدير عام - وجود نزاع يتعلق بموضوع طلب الرأى المطروح معروض امام محكمة التقا،
الادارى يحول بين الجمعية العمومية وبين نظر الموضوع لاستظهار الرأى بشأنه - تطبيق .

استبان للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها
المنعقدة فى ٢٦ من يولية سنة ١٩٩٥ ان ثمة نزاعا يتعلق بموضوع
طلب الرأى المطروح معروض امام محكمة القضاء الادارى فى المستوى
رقم ٤٢٠٧ لسنة ٤٩ القضائية الامر الذى يحول بين الجمعية العمومية
وبين نظر الموضوع لاستظهار الرأى فى شأنه حصصا جرى به عمل الجمعية
العمومية وقسم الرأى بمجلس الدولة .

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم ملامة
ابداء الرأى فى الموضوع المائل .

(فتوى رقم ٥٦٧ فى ١٩٩٥/٧/٢٩ جلسة ١٩٩٥/٧/٢٩ ملف رقم ٤٧٧/٦) .

مسئولية - مسئولية حارس الأشياء... - تعويض *

الشخص الطبيعي أو المصنوع الذي له مكنة السيطرة على شيء يلتزم بحراسته حتى لا يسبب ضررا للغير فلذا أدخل بهذا الالتزام افتراض الخطأ من جانبه والتزم بتعويض الغير عما يلحقه من ضرر بسبب الشيء الخاضع لحراسته ولا يعفيه من هذا الالتزام إلا أن يثبت أن الضرر وقع بسبب اجنبى رغم ما بذله من عناية في الحراسة - أساس ذلك - أن المسؤولية تنطبق بتولى شخص حراسة شيء تقتضى حراسته عناية خاصة أو حراسة ، ووقوع الضرر بفعل الشيء فعند ذلك يكون حارس الشيء مسئولاً عن الضرر ويلتزم من ثم بتعويض - تطبيق *

استبان للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة ١٧٨ من القانون المدني تنص على أنه : كل من تولى حراسة أشياء تتطلب حراستها عناية خاصة أو حراسة آلات ميكانيكية يكون مسئولاً عما تلحقه هذه الأشياء من ضرر ما لم يثبت أنه وقع الضرر كان بسبب اجنبى لا بد له فيه * .

ومفاد ذلك أن الشخص الطبيعي أو المصنوع الذي له مكنة السيطرة على شيء يلتزم بحراسته حتى لا يسبب ضررا للغير ، فإذا أدخل بهذا الالتزام افتراض الخطأ من جانبه والتزم بتعويض الغير عما يلحقه من ضرر بسبب الشيء الخاضع لحراسته ولا يعفيه من هذا الالتزام إلا أن يثبت أن الضرر وقع بسبب اجنبى رغم ما بذله من عناية في الحراسة *

واستظهرت الجمعية العمومية من ذلك أن المسؤولية تتحقق بتولى شخص حراسة شيء تقتضى حراسته عناية خاصة أو حراسة آلات ميكانيكية ووقوع الضرر بفعل الشيء فعند ذلك يكون حارس الشيء مسئولاً عن الضرر ويلتزم من ثم بتعويض *

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن السيارة رقم ١١٢٢٥٧ التابعة لوزارة الدفاع اصطدمت بسيارة الهيئة رقم ٣٣٠ ق ع وتسبب تابع الوزارة بخطئه في أحداث التلفيات التي لحقت بها وهو ما أكدته الأمر الجنائى الصادر بتقريمه عشرة جنهات ، فمن ثم تقوم مسئوليتها وتلتزم

بتمويض الهيئة عن الأضرار التي لحقت بسيارتها والتي بلغت قيمة
ق جنيه
اصلاحها ١٣٤٢٥٠

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى اللزام وزارة
ق. جنيه
الدفاع أداء مبلغ ١٣٤٢٥٠ لهيئة المحطات النووية لتوليد الكهرباء عوضاً
عن الأضرار التي لحقت السيارة رقم ٣٣٠ ق٠م التابعة للهيئة .
(فتوى رقم ٥٦٩ في ١٩٩٥/٧/٢٩ جلسة ١٩٩٥/٧/٢٦ ملف رقم ٢١٢٩/٣/٣٢)

الأزهر - حملة الشهادة الأزهرية - مد الخدمة - (عاملون مدنيون) .

المادة الأولى من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٧٣ فى شأن تحديد سن التقاعد للعلماء خريجي الأزهر ومن فى حكمهم المعدل بالقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٧ - المادة ٩٥ من نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ - استثنى المشرع خريجي الأزهر ومن فى حكمهم من حملة المؤهلات التى تضمنها النص من أحكام اللوائح التى تحدد سن الاحالة الى المعاش وقرر انها خدمتهم عند بلوغهم سن الخامسة والستين - استحدث المشرع فى قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة حكما جديدا ضمنه نص الفقرة الثانية من المادة (٩٥) منه المعدلة بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٩٢ مقتضاه انه لرئيس مجلس الوزراء مد خدمة أى من شاغل الوظائف العليا من الدرجتين العالية والمتأخرة وما فى مستواها لمدة سنة قابلة للتجديد لمدة أقصاها سنتان متى اقتضت الضرورة اعصى ذلك - مد نطاق هذا الحكم الى شاغل المناصب والوظائف التى تعلو الدرجة المتأخرة وما فى مستواها وناط تقرير ذلك الى السلطة المختصة بالتعيين - جاء هذا الحكم بصيغة العموم والاطلاق - نتيجة ذلك انطباق هذا الحكم على جميع العاملين بالجهات المذكورة بالنص من شاغل هذه المناصب ومن بينهم خريجي الأزهر ومن فى حكمهم - تطبيق .

استبان للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة الأولى من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٧٣ المعدلة بالقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٧ تنص على أنه « استثناء من أحكام اللوائح التى تحدد سن الاحالة الى المعاش تنتهى خدمة العاملين المدنيين بالجهات الادارى للدولة ووحدات الحكم المحلى والهيئات والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها والبيئات القضائية والجامعات والمعاهد العليا ومراكز البحوث وغيرها من الجهات من العلماء خريجي الأزهر وخريجي دار العلوم من حملة ثانوية الأزهر أو تجهيزية دار العلوم وخريجي كلية الآداب من حملة ثانوية الأزهر وحاملي العالمية المؤقتة أو العالمية على النظام القديم غير المسبوقه بثانوية الأزهر ببلوغهم سن الخامسة والستين » فى حين تنص المادة ٩٥ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المعدلة بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٩٢ على أن « تنتهى خدمة العامل ببلوغه سن الستين وذلك بمراعاة أحكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ باصدار قانون التأمين الاجتماعى والقوانين المعدلة له . ومع ذلك يجوز عند الضرورة القصوى وبقرار من رئيس مجلس الوزراء مد خدمة أى من شاغل الوظائف العليا من الدرجتين العالية والمتأخرة وما فى مستواها لمدة سنة قابلة للتجديد لمدة أقصاها سنتان . ويسرى ذلك على شاغل المناصب والوظائف التى تعلو الدرجة المتأخرة وما فى مستواها على أن يكون مد خدمتهم بقرار من السلطة المختصة بالتعيين . »

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم أن المشرع - من ناحية - وانصافا منه لخريجي جامعة الأزهر وتمويضا لهم عن طول مدة الدراسة في التعليم الأزهرى عن تلك المقررة في التعليم العام قرر استثناء خريجي هذه الجامعة والعتات الأخرى التى تضمنها النص المبيّن بالجهاز الإدارى للدولة ووحدات الحكم المحلى وغيرها من الجهات المشار إليها من احكام العوانين التى تحدد سن الاحالة الى المعاش وقرر انهاء خدمتهم عند بلوغهم سن الخامسة والستين . ومن ناحية أخرى فقد استحدث المشرع فى قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ حكما جديدا ضمنه نص الفقرة الثانية من المادة ٩٥ منه المعدلة بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٩٢ خرج به عن الأصل العام المنصوص عليه فى الفقرة الاولى من هذه المادة. الذى يقضى بانهاء خدمة العامل ببلوغه سن الستين وذلك حين أجاز - بمقتضى الحكم المستحدث - لرئيس مجلس الوزراء مد خدمة أى من شاغلى الوظائف العليا من الدرجتين العالية والممتازة وما فى مستواها لمدة سنة قابلة للتجديد لمدة أقصاها سنتان متى اقتضت الضرورة الفضى ذلك ، كما مد نطاق الاستفادة من هذا الحكم الجديد الى شاغلى المناصب والوظائف التى تعلو الدرجة الممتازة وما فى مستواها وناط تقرير ذلك الى السلطة المختصة بال تعيين وتلاحظ للجمعية العمومية أن المشرع اذ استخدم صيغة العموم والاطلاق حين عبر عن المستفيدين من الحكم الجديد بأنهم شاغلو الوظائف العليا من الدرجتين العالية والممتازة وما فى مستواها وكذلك بالنسبة الى شاغلى الوظائف التى تعلو الدرجة الممتازة وما فى مستواها دون تفرقة بين ما اذا كانوا من الحاصلين على مؤهلات معينة دون غيرها فمن ثم يغدو متعينا القول بانطباق الحكم المستحدث فى الفقرة الثانية من المادة ٩٥ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة المشار اليه على جميع العاملين بالجهات سالفة الذكر من شاغلى هذه المناصب ومن بينهم خريجي الأزهر ومن فى حكمهم على السوية بينهم متى اقتضت الضرورة الفضى مد خدمة أى منهم للمدة أو المدد التى عينها النص .

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى انطباق حكم المادة ٢/٩٥ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المعدل بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٩٢ على العاملين من العلماء خريجي الأزهر ومن فى حكمهم .

جلسة ٢٦ من يولييه سنة ١٩٩٥

مجلس الدولة - الجمعية العمومية - لسمى الفتوى والتشريع - اختصاصها - نزاع -
شخص من اشغاب القانون الخاص - مراكز الشباب *

المادة ٦٦/د من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ - ان المشرع وضع اصلا علما مقتضاه اختصاص الجمعية العمومية لسمى الفتوى والتشريع دون غيرها بالعمل في المنازعات التي تنشأ بين الوزارات او بين المصالح العامة او بين الهيئات العامة او بين المؤسسات العامة او بين الهيئات المحلية او بين هذه الجهات بعضها البعض - مراكز الشباب التي يجري شهر نظامها طبقا لقانون الهيئات الخاصة للشباب والرياضة تنبثق بالشخصية الاعتبارية المستقلة ، وتندرج في عداد الهيئات الاهلية العاملة في ميدان رعاية الشباب والرياضة وهي من اشخاص القانون الخاص ذات المنع العام - نتيجة ذلك ان النزاع القائم بين الهيئة العامة لبنك ناصر الاجتماعي ومركز شبل مدينة الجيزة ينحصر عن اختصاص الجمعية العمومية لسمى الفتوى والتشريع - تطبيق *

استبان للجمعية العمومية لسمى الفتوى والتشريع أن المادة (٦٦/د) من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تنص على أن « تختص الجمعية العمومية لسمى الفتوى والتشريع ببدء الرأي في المسائل والموضوعات الآتية : (أ) (د) المنازعات التي تنشأ بين الوزارات او بين المصالح العامة او بين الهيئات العامة او بين المؤسسات العامة او بين الهيئات المحلية او بين هذه الجهات وبعضها البعض * ويكون رأى الجمعية العمومية لسمى الفتوى والتشريع في هذه المنازعات ملزما للجانبين » * وتنص المادة (١) من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٥ بشأن الهيئات الخاصة للشباب والرياضة المعدل بالقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٧٨ على أن « تعتبر هيئة أهلية عاملة في ميدان رعاية الشباب والرياضة في تطبيق أحكام هذا القانون كل جماعة ذات تنظيم مستمر تتألف من عدة اشخاص طبيعيين واعتباريين لا تستهدف الكسب المادي ويكون الغرض منها تحقيق الرعاية للشباب واتاحة الظروف المناسبة لتنمية ملكاتهم وذلك عن طريق توفير الخدمات الرياضية والقومية والاجتماعية والروحية والصحية والترويحية في اطار السياسة العامة للدولة والتخطيط الذي يضمه المجلس الأعلى للشباب والرياضة » * وتنص المادة (١٤) من القانون ذاته على أن « تثبت الشخصية الاعتبارية للهيئة بمجرد شهر نظامها طبقا لهذا القانون ، ويتم الشهر بالقيد في السجل المعد لذلك » * وتنص المادة (٩٨) من القانون ذاته على أن

« يعتبر مركز شباب فى تطبيق أحكام هذا القانون كل هيئة مجهزة بالمبنى والإمكانات تقيمها الدولة والمجالس المحلية أو الأفراد منفردين أو متعاونين فى المدن أو القرى بقصده تنمية الشباب فى مراحل العمر المختلفة واستثمار أوقات فراغهم فى ممارسة الأنشطة الروحية والاجتماعية والرياضية والقومية وما يتصل بها تحت إشراف قيادة متخصصة » .
وتنص المادة (١٠٠) على أن « تختص مراكز الشباب بما يلى :

- ١ - أعداد الشباب أعدادا سليما من النواحي الخلقية والقومية والرياضية والاجتماعية والروحية وتدريبهم على تحمل المسؤولية فى المجتمع الذى نعيش فيه .
- ٢ - تدريب الشباب وتزويده بالمهارات .
- ٣ - تنظيم واستثمار وقت فراغ الشباب بالبرامج التى تنمى شخصيته وتستغل طاقاته وتساعد على تنشئته تنشئة صالحة .
- ٤ - « » .

واستظهرت الجمعية العمومية ما تقدم ، أن اختصاص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع فى شأن المنازعات هو بما ينشأ بين الوزارات أو بين المصالح العامة أو بين الهيئات العامة أو بين المؤسسات العامة أو بين الهيئات المحلية أو بين هذه الجهات بعضها البعض . وإذ كانت مراكز الشباب التى يجرى شهر نظامها ، طبقا لقانون الهيئات الخاصة للشباب والرياضة المشار اليه ، تتمتع بالشخصية الاعتبارية المستقلة ، وتندرج فى عداد الهيئات الأهلية العاملة فى ميدان رعاية الشباب والرياضة ، وهى من أشخاص القانون الخاص ذات النفع العام . ومن ثم فإن النزاع المائل ، بحسبانته قائما بين الهيئة العامة لبنك ناصر الاجتماعى ومركز شباب مدينة الجيزة ، إنما ينحصر عن اختصاص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع .

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم اختصاصها بنظر النزاع المائل .

(فتوى رقم ٥٨١ فى ١٩٩٥/٧/٣٠ جلسة ١٩٩٥/٧/٣٦ حلف رقم ٢٣٥١/٣/١٤) .

مسئولية - مسئولية تقصيرية - أركانها - تعويض *

المسئولية التقصيرية تقوم على أركان ثلاثة هي الخطأ والضرر وعلاقة السببية بينهما - الخطأ لا يفترض وإنما يجب على المضرور إثباته وبيان الضرر الذي حاق به من جرأه - مسئولية المتبوع عن أفعال تابعه غير المشروعة تتحقق متى صدرت هذه الأفعال عنه أثناء قيامه بأعمال وظيفته أو بسببها شريطة أن تتوافر بين التابع والمتبوع رابطة تبعية قوامها خضوع الأول لسلطة الثاني الذي يكون حق رقابته وتوجيهه فيما يقوم به لحسابه من عمل محدد فتلك السلطة بشقيها هي التي تجعل المتبوع مسئولاً عن خطأ تابعه ويستقيم بها سند الرجوع عن المتبوع - تطبيق *

تبين للجمعية العمومية أن المادة ١٦٣ من القانون المدني تنص على أنه « كل خطأ سبب ضرراً للغير يلزم من ارتكبه بالتعويض » . كما تنص المادة ١٧٤ من ذات القانون على أن - « يكون المتبوع مسئولاً عن الضرر الذي يبدئه تابعه بعمله غير المشروع متى كان واقعاً منه في حال تأدية وظيفته أو بسببها ، وتقوم علاقة التبعية ولو لم يكن المتبوع حراً في اختيار تابعه متى كانت له عليه سلطة فعلية في رقابته وتوجيهه » .

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم أن المسئولية التقصيرية تقوم على أركان ثلاثة هي الخطأ والضرر وعلاقة السببية بينهما ، وإن الخطأ لا يفترض وإنما يجب على المضرور إثباته وبيان الضرر الذي حاق به من جرأه ومن ناحية أخرى فإن مسئولية المتبوع عن أعمال تابعه غير المشروعة تتحقق متى صدرت هذه الأفعال عنه أثناء قيامه بأعمال وظيفته أو بسببها شريطة أن تتوافر بين التابع والمتبوع رابطة تبعية قوامها خضوع الأول لسلطة الثاني الذي يكون له حق رقابته وتوجيهه فيما يقوم به لحسابه من عمل محدد فتلك السلطة لشقيها هي التي تجعل المتبوع مسئولاً عن خطأ تابعه ويستقيم بها سند الرجوع على المتبوع *

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن عمال مرفق مياه القاهرة الكبرى أخطأوا أثناء قيامهم بأعمال الحفر اللازمة لاصلاح ماسورة المياه على النحو الذي استظهره محضر الشرطة المحرر في حينه ولم يحضه المرفق رغم حثه بالمرء على مطالبة الهيئة وترتب على الخطأ

المشار اليه الاضرار بمنشآت الهيئة وقامت علاقة السببية بين الخطأ والضرر الذى نتج عنه فان المسئولية تضدو قد تحققت وبالتالى تتوافر مسئولية مرفق مياه القاهرة الكبرى باعتباره مسئولا عن خطأ عماله التابعين له ومن ثم يلتزم بتعويض الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية عن الضرر الذى لحق منشآتها نتيجة لهذا الخطأ والذى قدر

ق جنيه

بمبلغ ١٠٥١٠٠

الذات

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى

ق جنيه

الزام الهيئة العامة لمرفق مياه القاهرة الكبرى اداء مبلغ ١٠٥١٠٠

(الف وواحد وخمسون جنيها وعشرة قروش) عوضا عن التلفيات التى

لحقت منشآت الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية .

(فتوى رقم ٥٨٢ فى ١٩٩٥/٧/٣٠ جلسة ١٩٩٥/٧/٣٦ ملف رقم ٢٣٧٤/٢/٣٢) .

(١٤٣)

جلسة ٢٦ من يولية ١٩٩٥

مجلس الدولة - الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع - اختصاصها - شخص
من اشخاص القانون الخاص .

المادة ٦٦/د من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ - مناط اختصاص الجمعية العمومية فى شأن المنازعات هو بما ينشأ بين الوزارات او بين المصالح العامة او بين الهيئات العامة او بين المؤسسات العامة او بين الهيئات المحلية او بين هذه الجهات بعضها البعض - مؤدى ذلك ان النزاع بين إحدى الجهات المذكورة وبين أحد اشخاص القانون الخاص ينحصر عن اختصاص الجمعية العمومية .

تبين للجمعية العمومية أن المادة ٦٦ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة تنص على أنه « تختص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بإبداء الرأى مسبباً فى المسائل والموضوعات الآتية :

(د) المنازعات التى تنشأ بين الوزارات أو بين المصالح العامة أو بين الهيئات أو بين المؤسسات العامة أو بين الهيئات المحلية أو بين هذه الجهات وبعضها البعض .

واستظهرت الجمعية العمومية أن مفاد نص المادة سالفه الذكر أن مناط اختصاص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع فى شأن المنازعات هو بما ينشأ بين الوزارات أو بين المصالح العامة وبين الهيئات العامة أو بين المؤسسات العامة أو بين الهيئات المحلية أو بين هذه الجهات بعضها البعض .

ولاحظت الجمعية العمومية من استعراض عناصر الموضوع المائل أن النزاع المشار يقوم فى حقيقة الأمر بين صندوق تمويل المساكن وبين شركة الملابس والمنتجات الاستهلاكية (صيدناوى) وهى أحد اشخاص القانون الخاص ومن ثم لا تندرج ضمن الجهات السابق تصديدها على سبيل الحصر مما ينحصر النزاع المائل عن اختصاص الجمعية

العمومية لقسمى الفتوى والتشريع وفقا لنص المادة سابق الاشارة اليها .

لذا

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى
عدم اختصاصها بنظر النزاع المائل .

(فتوى رقم: ٥٨٥ في ١٩٩٥/٨/١ جلسة ١٩٩٥/٧/٢٦ ملف رقم ٢/٣٢ / ٢١٧٨) .

(١٤٤)

جلسة ٢٦ من يولية ١٩٩٥

مسئولية - مسئولية تقصيرية - ادانها - تفويض .

أن المسئولية التقصيرية تقوم على أركان ثلاثة هي الخطأ والضرر وعلاقة السببية .
تقوم مسئولية المتبوع عن الضرر الذي يحدثه تابعه بعمله غير المشروع وأن يثبت أن وقوع
العمل غير المشروع من التابع حال تأديبه وظيفته أو بسببها - تقوم رابطة التبعية ولو لم
يكن المتبوع حرا في اختيار تابعه متى كانت له عليه سلطة فعلية في رقابته وتوجيهه -
تطبيق .

استبان للجمعية العمومية لمسمى الفتوى والتشريع أن المادة
١٦٣ من القانون المدني تنص على أن « كل خطأ سبب ضررا للغير يلزم
من ارتكبه بالتعويض » كما تنص المادة ١٧٤ من ذات - القانون على أن
« يكون المتبوع مسؤولا عن الضرر الذي يحدثه تابعه بعمله غير المشروع
متى كان واقعا منه حال تأديبه وظيفته أو بسببها . وتقوم علاقة التبعية
ولو لم يكن المتبوع حرا في اختيار تابعه متى كانت له عليه سلطة فعلية
في رقابته وفي توجيهه »

ومفاد ذلك أن المسئولية التقصيرية تقوم على أركان ثلاثة هي الخطأ
والضرر وعلاقة السببية طبقا لنص المادة ١٦٣ من القانون المدني ، بينما
تقوم مسئولية المتبوع عن الضرر الذي يحدثه تابعه بعمله غير المشروع
طبقا لحكم المادة ١٧٤ من القانون المدني على أساس مفاير اذ
يكفى لقيام هذه المسئولية أن يثبت أن وقوع العمل غير المشروع من التابع
حال تأديبه وظيفته أو بسببها ، وتقوم رابطة التبعية ولو لم يكن المتبوع
حرا في اختيار تابعه متى كانت له عليه - سلطة فعلية في رقابته
وتوجيهه .

ومن حيث أن الثابت أن تابعي مرفق مياه القاهرة الكبرى تسببوا
في قطع الكابل التلفوني المنزه عنه سابقا مما كبد الهيئة القومية
للاتصالات السلكية واللاسلكية مبلغ ١٦٨٤٠٥ ج قيمة اصلاحه وقد أقر
السيد مدير فرع مياه عين شمس في المحضر رقم ٦٦٢٠ لسنة ١٩٨٦ -
الذي حرر عن الواقعة أن عمال المرفق هم المتسببون في هذه التلفيات .

ومن حيث أن الهيئة العامة لمرفق مياه القاهرة الكبرى لم تقدم
أى دفاع يدرك عنها هذه المسئولية الأمر الذى يتعين معه إلزامها بقيمة
التلفيات التى تكبدتها الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية والتى
ق جنيه
بلغت ١٦٨٤٥٠ .

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى
ق جنيه
إلزام الهيئة العامة لمرفق مياه القاهرة الكبرى أداء مبلغ ١٦٨٤٥٠
(الف وستمائة وأربعة وثمانون جنيتها وخمسون قرشا) عرضا عن
التلفيات التى لحقت منشآت الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية .
(فتوى رقم ٥٨٦ فى ١/٨/١٩٩٥ جلسة ١٩٩٥/٧/٣٦ ملف رقم ٢٣٣٣/٢/٣٣) .

(١٤٥٠)

جلسة ٢٦ من يولية ١٩٩٥

بنوك - البنك المصرى لتنمية الصادرات - الشركات التى يساهم فيها - رقابة الجهاز المركزى للمحاسبات .

القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ فى شأن هيئات القطاع العام وشركاته - مناط اعتبار شركة المساهمة - من شركات القطاع العام: أن يكون أسهام الشخص العام سواء كان منفردا أم متعددا أو امتلاكه جزءا من رأسمالها بنسبة لا تقل عن ٥١٪ - تحقق هذا المنط فى البنك المصرى: لتنمية الصادرات يجعله متدرجا- فى عداد شركات القطاع العام - ولاية الجهاز المركزى للمحاسبات تمتد طبقا للقانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٨ الى الشركات التى لا تعتبر من شركات القطاع العام التى يساهم فيها شخص عام أو شركات من شركات القطاع العام أو بنك من بنوك القطاع العام بما لا يقل عن ٢٥٪ من رأسمالها - مؤدى ذلك - خضوع الشركات التى يساهم فيها البنك المصرى لتنمية الصادرات بما لا يقل عن ٢٥٪ من رأسمالها لرقابة الجهاز المركزى للمحاسبات - تطبيق .

استنبان للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة (١٨) من قانون هيئات القطاع العام وشركاته الصادر بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ تنص على أن « تعتبر شركات قطاع عام : ١ - ٠٠٠ ٢ - كل شركة يساهم فيها أو يمتلك جزءا من رأسمالها شخص عام أو أكثر بنسبة لا تقل عن ٥١٪ مع أشخاص خاصة ، وتدخل فى هذه النسبة ما تساهم به شركات أو بنوك القطاع العام من حصة فى رأس المال . ولا يترقب على ذلك أى إخلال بأحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ ٠٠٠ » وإن المادة (١) من قانون انشاء البنك المصرى لتنمية الصادرات الصادر بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٣ تنص على أن « ينشأ بنك يسمى « البنك المصرى لتنمية الصادرات » ويتخذ شكل شركة مساهمة مصرية ، وتكون له الشخصية الاعتبارية المستقلة . » فى حين تنص المادة (٦) منه على أن « جميع أسهم البنك اسمية ، وغير قابلة للتجزئة . ولا يجوز تملك أسهم البنك لغير الأشخاص الاعتبارية العامة ، وشركات وبنوك القطاع العام والأشخاص الطبيعيين المصريين ، والأشخاص الاعتبارية الخاصة المملوكة بالكامل لأفراد مصريين . وفى جميع الأحوال يجب ألا تقل مساهمة الأشخاص الاعتبارية العامة وشركات وبنوك القطاع العام عن ٧٥٪ من رأس المال » .

كما تبين للجمعية العمومية أن المادة (٣) من القانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٨ بشأن اصدار قانون الجهاز المركزى للمحاسبات تنص على

أن « يباشر الجهاز اختصاصاته بالنسبة للجهات الآتية : ١ -
٣ - الشركات التي لا تعتبر من شركات القطاع العام والتي يساهم فيها شخص عام أو شركة من شركات القطاع العام أو بنك من بنوك القطاع العام بما لا يقل عن ٢٥٪ من رأسمالها . . . »

واستظهرت الجمعية العمومية من ذلك ، أن منطاط اعتبار شركة المساهمة من شركات القطاع العام أن يكون اسهام الشخص العام ، سواء كان منفردا أم متعددا ، أو امتلاكه جزءا من رأسمالها بنسبة لا تقل عن ٥١٪ ويدخل في هذه النسبة ما تساهم به شركات وبنوك القطاع العام . واذ كان الثابت أن نسبة اسهام الشخص أو الأشخاص العامة ، بالاضافة الى ما تساهم به شركات وبنوك القطاع العام ، في رأسمال البنك المصرى لتنمية الصادرات ، لا تقل طبقا لقانون انشاء البنك عن ٧٥٪ ، ومن ثم يتحقق في البنك المنطاط آنف البيان ، الأمر الذى يندرج معه قانونا في عداد شركات القطاع العام . ومما يؤكد ذلك ويدعمه ، إيراد المشرع للمادة (١٥) في قانون انشاء البنك ، التى تتيح للبنك عدم التقيد بالنظم والقواعد الوظيفية والإدارية والمالية المعمول بها في الحكومة والقطاع العام اذ لو كان البنك خارجا أصلا عن دائرة القطاع العام ، لما كان هناك حاجة الى مثل هذا النص . ولا ينال من هذا الفساد القول بأن أحكام قانون هيئات القطاع العام وشركاته آنفة البيان لا تسرى على هذا البنك ، ذلك أن عدم الخضوع لهذا القانون ، طبقا لما استقر عليه افتاء الجمعية العمومية ، لا يفيد بذاته انحسار وصف القطاع العام عن البنك أو يفقده ذلك الوصف ، ما بقيت ملكية رأس ماله فى اطار الملكية العامة بالمعنى الوارد بالمادة (٢٩) من الدستور ، بحسبان أن الدستور ينظر الى القطاع العام باعتباره المفهوم القانونى والتنظيمى لملكية الشعب ، المعرفة بكونها الملكية العامة ، فيعتبر من القطاع العام ما يعبر عن الأشكال عن الملكية العامة . هذا فضلا عن أن استعراض أوضاع التشريع المصرى ، يكشف عن أن القطاع العام لا يختص به تنظيم وحيد ورد بقانون هيئات القطاع العام وشركاته سالف الذكر ، وما سبقه من قوانين حل محلها ، بل عرف القطاع العام العديد من النظم التى تنوعت حسب نوع النشاط ، مثل قطاع البنوك وقطاع البترول ، أو حسب المناسبات التاريخية مثل بعض الشركات التابعة لبعض الهيئات العامة ، أو مثل بعض شركات المقاولات ، فعدم الخضوع لأحكام قانون هيئات القطاع العام وشركاته لا يفيد بذاته انحسار وصف القطاع العام عن تلك الشركات ، كما أن عدم انطباقه عليها لا يفقدها بذاته ذلك الوصف ما بقيت فى اطار الملكية العامة بالمعنى الوارد بالمادة (٢٩) من الدستور .

ولما كانت ولاية الجهاز المركزى للمحاسبات تمتد ، طبقا لقانونه المشار اليه ، الى الشركات التى لا تعتبر من شركات القطاع العسبام التى يساهم فيها شخص عام أو شركة من شركات القطاع العام أو بنك من بنوك القطاع العام بما لا يقل عن ٢٥٪ من رأسمالها * وكان الثابت على ما تقدم ، أن البنك المصرى لتنمية الصادرات بحساباته من شركات القطاع العام يندرج فى عموم عبارة « أو شركة من شركات القطاع العام أو بنك من بنوك القطاع العام » الواردة بالمادة (٢/٢) من القانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٨ سالف البيان . وبالتالي فإن ما يساهم فيه البنك من شركات لا تعتبر من شركات القطاع العام بما لا يقل عن ٢٥٪ من رأس المال انما ينبسط اليه حكم المادة (٢/٢) من قانون الجهاز ، ومن ثم تخضع لولايته باعتباره مراقبا لحساباتها ومن جهة أخرى فإن الجمعية العمومية فى فهمها لتلك المادة لتقرى فى المساهمة أمرا لا ينحصر فى المساهمة المباشرة ، ولكن مفهوم المساهمة بماله من اطلاق فى النص من شأنه أن ينتقل فى الشخوص الاعتبارية التى تنتقل اليها هذه المساهمة المالية على التوالى من شخص عام الى الشركة ثم من هذه الشركة الى غيرها وان نزلت ، لأن القصد من النص شمول رقابة الجهاز لما تملك الدولة من مال ، سواء شخوصها العامة أو بما تنتقل فيه هذه المساهمات من شخوص تتوالد الواحدة عن الأخرى ، كل ذلك ما دامت نسبة المساهمة يمكن حسابها بما لا يقل عن ٢٥٪ من رأس مال الشركة المعنية * ويدعم ذلك ويؤيده أن للجهاز المركزى للمحاسبات اختصاص عام فى الرقابة على أموال الجهات التى ينص القانون على اعتبار أموالها من الأموال المملوكة للدولة ، وهو ما يتحقق كأصل عام فى شركات وبشرك القطاع العام ، ولا ريب فى أن رقابة الجهاز على أموال هذه الجهات لا تؤتى أثرها ولا تحقق فاعليتها الا اذا امتدت الى الشركات التى تستثمر فيها تلك الجهات أموالها ، وبالتالي فلا بد من تتبع أموال الدولة واخضاعها لرقابة الجهاز المركزى للمحاسبات ، خاصة وأن نصوص القانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٨ المشار اليه لا تمنع من ممارسة هذه الرقابة بل وتحض عليها مادامت الأموال المستثمرة قد ساهمت فيها الدولة مباشرة أو بطريق غير مباشر *

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى خضوع الشركات التى يساهم فيها البنك المصرى لتنمية الصادرات بما لا يقل عن ٢٥٪ من رأسمالها لرقابة الجهاز المركزى للمحاسبات *

(فتوى رقم ٥٨٨ فى ١٩٩٥/٨/١ جلسة ١٩٩٥/٧/٢٦ ملف رقم ٥٠٨/٢/٢٧)

(١٤٦)

جلسة ٣٦ من يولية سنة ١٩٩٥

شركات - شركات قطاع أعمال عام - الجمعية العامة - التصرف في أصل من أصول الشركة .

القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ بشأن شركات قطاع الأعمال العام ولائحته التنفيذية - رأس مال الشركة القابضة مملوك لجمعية للدولة أو للأشخاص الاعتبارية العامة - للشركة جمعية عامة تتكون من ممثلين للدولة أو للأشخاص المساهمة المالكة للمال - الجمعية العامة للشركة صاحبة الولاية العامة في القيام على شئون الشركة واستثمار رأس مالها والهيمنة على هذا المال سواء باشرت الشركة الاستثمار بنفسها أم جرى ذلك من خلال الشركات التابعة لها - التصرف في خطوط الإنتاج الرئيسية يجب ألا يتم بعيدا عن ممثل المالك الأصلي لرأس المال وهو الجمعية العامة للشركة القابضة مجتمعها يهيئها غير العادية - مقتضى ذلك وجوب موافقة الجمعية العامة غير العادية للشركة القابضة على بيع أصل من خطوط الإنتاج الرئيسية لدى الشركة التابعة لها - تطبيق .

استبان للجمعية العمومية لقسسمى الفتوى والتشريع أن المادة (١) من قانون شركات قطاع الأعمال العام الصادر بالقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ تنص على أن « يصدر بتأسيس الشركة القابضة قرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على اقتراح الوزير المختص ، ويكون رأسمالها مملوكا بالكامل للدولة أو للأشخاص الاعتبارية العامة ، ... » وتنص المادة (٢) على أن « تتولى الشركة القابضة من خلال الشركات التابعة لها استثمار أموالها ، كما يكون لها عند الاقتضاء أن تقوم بالاستثمار بنفسها . وتتولى الشركة القابضة في مجال نشاطها ومن خلال الشركات التابعة لها المشاركة في تنمية الاقتصاد القومي في إطار السياسة العامة للدولة . وللشركة أيضا في سبيل تحقيق أغراضها القيام بالأعمال الآتية : ١ - ٤٠٠٠ - إجراء جميع التصرفات التي من شأنها أن تساعد في تحقيق كل أو بعض أغراضها » . وتنص المادة (١٠) من القانون ذاته على أن « مع مراعاة أحكام هذا القانون ولائحته التنفيذية والنظام الأساسي للشركة تختص الجمعية العامة العادية بما يأتي : ١ - ٠٠٠٠ ب - التصديق على الميزانية والحسابات الختامية للشركة ٠٠٠٠ هـ - كل ما يرى رئيس الجمعية العامة أو مجلس الإدارة عرضه عليها . ولا يجوز التصرف بالبيع في أصل من خطوط الانتاج الرئيسية إلا بعد موافقة الجمعية العامة وطبقا للقواعد التي تحددها اللائحة التنفيذية » . في حين تنص المادة (١٦) منه على أن « تعتبر

شركة تابعة فى تطبيق أحكام هذا القانون الشركة التى يكون لاحدى الشركات القابضة ٥١٪ من رأس مالها على الأقل ٠٠٠ ، كما تنص المادة (٢٥) على أن « تتكون الجمعية العامة للشركة التى تملك الشركة القابضة رأس مالها بأكمله أو تشترك فى ملكيته مع شركات قابضة أخرى أو مع أشخاص عامة أو بنوك القطاع العام على النحو الآتى :

١ - رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة ٣٠٠٠٠ - أعضاء من ذوى الخبرة لا يزيد عددهم على أربعة تختارهم الجمعية العامة للشركة القابضة وتحديد ما يتفاوضونه من بدل الحضور ٤٠ - ٠٠٠ ، بينما تنص المادة (٢٦) من ذلك القانون على أن « تتكون الجمعية العامة للشركة التى يساهم فى رأس مالها مع الشركة القابضة أفراد أو أشخاص اعتبارية من القطاع الخاص على النحو الآتى : ١ - ٠٠٠٠ »

كما تبين للجمعية العمومية أن المادة (٢٥) من اللائحة التنفيذية لقانون شركات قطاع الأعمال العام المشار اليه الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٩٠ لسنة ١٩٩١ « الفصل الثالث من الباب الأول » الجمعية العامة للشركة القابضة « تنص على أن « تختص الجمعية العامة غير العادية بما يأتى : أولا : ٠٠٠٠ خامسا : بيع كل أو بعض أسهم الشركة التابعة بما يؤدي الى خفض حصة الشركة القابضة أو الأشخاص الاعتبارية العامة وبنوك القطاع العام فى رأس مالها عن ٥١٪ « وتنص المادة (٣٦) على أن « لا يجوز للشركة التصرف بالبيع فى أصل من خطوط الانتاج الرئيسية الا بموافقة الجمعية العامة غير العادية وطبقا لما يأتى : (١) أن تكون الشركة عاجزة عن تشغيل هذه الخطوط تشغيلاً اقتصادياً أو أن يؤدي الاستمرار فى تشغيلها الى تحميل الشركة خسائر مؤكدة « (٢) الا يقل سعر البيع عن القيمة التى تقدرها اللجنة المنصوص عليها فى المادة (١٩) من القانون « فى حين تنص المادة (٦٣) من اللائحة ذاتها « الفصل الثالث من الباب الثانى الجمعية العامة للشركة التابعة « على أن « تسرى فى شأن إجراءات ومواعيد وشروط صحة انعقاد الجمعية العامة العادية وغير العادية ونظام التصويت على المسائل المعروضة عليها واختصاصاتها أحكام المراءد ٢٢ و ٢٣ و ٢٤ و ٢٥ و ٢٧ و ٢٨ و ٢٩ من هذه اللائحة « وعلى رئيس الجمعية العامة دعوتها الى الانعقاد كلما طلب ذلك المساهمون الذين ٠٠٠٠ »

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم ، أن رأس مال الشركة القابضة مملوك جميعه للدولة أو للأشخاص الاعتبارية العامة ، لذلك جمل المشرع للشركة جمعية عامة تتكون من ممثلين للدولة أو للأشخاص

العامة المالكة للمال . ولا ريب انه فى صدد أعمال أحكام قاذرن قطاع الأعمال العام فان عضو الجمعية العامة فى الشركة القابضة لا يملك بنفسه ، وانما يمثل المالك ويعبر عن ارادته وحرصا من المشرع على اتاحة السبيل للجمعية العامة أداء الدور المنوط بها كممثل للمالك ، عقد لها سلطات واسعة فى القيام على شئرن الشركة واستثمار رأس مالها والهيمنة على هذا المال سواء باشرت الشركة الاستثمار بنفسها ام جرى ذلك من خلال الشركات التابعة لها . من ذلك انها صاحبة الولاية فى التصديق على تقرير مجلس الادارة عن نشاط الشركة والنظر فى اخلاء المجلس من المسئولية عن الفترة المقسم عنها التقرير ، وهى صاحبة القرار كاصل عام ، فى كل ما يرى رئيس الجمعية العامة او رئيس مجلس الادارة عرضه عليها ، بالاضافة الى انه لا يجوز التصرف بالبيع فى اصل من خطوط الانتاج الرئيسية الا بعد موافقتها ، طبقا للقواعد الواردة بالمادة (٢٦) من اللائحة التنفيذية . هذا فضلا عما تنص عليه المادة (٢٥ / خامسا) من اللائحة التنفيذية من اختصاصها ببيع كل أو بعض أسهم الشركة التابعة بما يؤدي الى خفض حصة الشركة القابضة أو الأشخاص الاعتبارية العامة وبنوك القطاع العام فى رأس مالها عن ٥١٪ ، وكل ذلك يكشف بوضوح عن أن ولاية الجمعية العامة للشركة القابضة تمتد الى متابعة الاموال التى تستثمر من خلال الشركة التابعة ، سواء من حيث ضمان تحقيق الاستثمار الأمل لها أم من حيث استمرار استثمارها أصلا على ذمة مالكيها الأصلي .

والحاصل أن الاختصاص الذى عقده المشرع للجمعية العامة للشركة القابضة بموجب الفقرة الأخيرة من المادة (١٠) من قانون شركات قطاع الأعمال العام سالف الذكر ، وأعدت المادة (٢٦) من اللائحة التنفيذية لذلك القانون ترديده فى مقام بيانها لقواعد مباشرته ، هذا الاختصاص ، ورد بصيغة الخصوص متعلقا بخطوط الانتاج الرئيسية دون غيرها من أصل الشركة المالكة ، ولكنه من جهة أخرى لم ينحصر مفاده فيما يوجد من هذه الخطوط بالشركة القابضة التى تستثمر أموالها بنفسها . ولما كانت نسبة ٥١٪ على الأقل من رأس مال الشركة التابعة مملوك للشركة القابضة ، وكانت خطوط الانتاج الرئيسية التى يتكزن منها رأس المال توجد فى الغالب لدى الشركات التابعة ، ومن ثم فان تقرير التصرف فى تلك الخطوط بما تشكله من أهمية ، يجب الا يتم بعيدا عن ممثل المالك الأصيل لرأس المال ، وهو الجمعية العامة للشركة القابضة مجتمعة بهيئتها غير العادية ويؤكد هذا المعنى أيضا أن وجوب موافقة الجمعية

العامة غير العادية على التصرف قد ورد متعلقا بالشركة القابضة في المادة (١٠) من القانون والمادة (٢٦) من اللائحة التنفيذية ولم يرد مثيل له في شأن الشركة التابعة لا بالقانون ولا بلائحته . وفي اطار من ذلك يجدر تحديد مفاد الفقرة الأخيرة من المادة (١٠) من القانون المذكور ، والمادة (٢٦) من لائحته التنفيذية .

والحاصل أن الاحالة الواردة بالمادة (٦٣) من اللائحة التنفيذية لقانون شركات قطاع الأعمال العام سالفة البيان ، في شأن بيان اجراءات ومواعيد وشروط صحة انعقاد الجمعية العامة العادية وغير العادية للشركة التابعة ونظام التصويت على المسائل المعروضة عليها واختصاصاتها ، هذه الاحالة ، انصرت عن شمول المادة (٢٦) من اللائحة ذاتها التي تناولت بيان قواعد التصرف في أصل من خطوط الانتاج الرئيسية مما يكشف عن أن الجمعية العامة للشركة التابعة سواء العادية أم غير العادية ، قاصرة عن مباشرة ذلك الاختصاص في النهاية ، ويظل الأمر في شأنه منوط بموافقة الجمعية العامة غير العادية للشركة القابضة .

ولا يغير مما تقدم القول بأن الجمعية العامة للشركة التابعة تملك استنادا الى أحكام قانون شركات المساهمة وشركات القرصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ للتصرف في أصل من خطوط الانتاج الرئيسية الكائنة لديها ، نزولا على ما تقضي به المادة الأولى من القانون رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٩١ من سريان أحكام القانون المذكور أولا على شركات قطاع الأعمال العام فيما لم يرد بشأنه نص خاص في القانون الأخير ، لا يغير ذلك للقول مما تقدم لأنه اذا كان قانون شركات المساهمة يعد هو الأصل الذي يتعين الرجوع اليه ، طبقا لما توضح الا انه يجب امعان النظر في ملاحظة لصيقة غير مفارقة ترتبط بشركات قطاع الأعمال العام وتفوقها فروقا يؤبه لها بكل الاهتمام عن شركات المساهمة العادية ، هو أن الجمعيات العامة لشركات المساهمة المنظمة بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ تتكون من اصحاب الأسهم الملاك الحقيقيين للشركة ، بينما تتكون الجمعيات العامة لشركات قطاع الأعمال العام رغم كونها شركات مساهمة ، من ممثلين عن المالك الأصلي وهو الدولة ، واثار هذا الفرق ان الجمعية العامة لشركة المساهمة في القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ تملك ما يملكه صاحب المال في شأن ماله عند عدم وجود النص ، بينما تكون الجمعية العامة لشركات قطاع الأعمال العام لا تملك عند

عدم النص ما يملكه صاحب المال فى خاصة ماله • والحاصل أن بيع خطوط الانتاج الرئيسية ، وأن جازت بالإباحة الأصلية للمجمعية العامة للشركة مالكة الأصول فى القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ فهى فى قانون قطاع الأعمال العام لا تجوز إلا بنص صريح يخلو للمجمعية العامة للشركة بيع الأصول الموجودة لديها ، بحسبان أن الجمعية العامة لهذه الشركة إنما تقتصر فيما لا تملكه ، وفى إطار ما هى مفوضة فيه بموجب صفتها التمثيلية عن الدولة المالك الحقيقي وذلك يجرى الخلوص اليه باتباع أصول التفسير ، ومنها ، ادراك قواعد الاستصحاب واجبة للتطبيق إذا لم يسعف النص فى بيان حكم الحالة المعروضة ، أى ادراك الإطار المرجعى الحاكم للمسألة محل النظر وتبين الأصل المرجح اليه حالة سكوت النص أو اشكاله • والمعروف أن الأصل فى التصرف عند عدم النص الإباحة إذا كن الأمر لازماً يتعلق بشأن التصرف نفسه فى ذاته أى ماله أو خواصه ، وعلى العكس يكون الأصل فى التصرفات عند عدم النص هو المنع إذا كان الأمر متعدياً يتعلق بغير المتصرف ذاتاً أو خواصاً أو مالا ، فلا يحق لأمريء أن يتصرف فى شأن لغيره إلا بمسوغ شرعى يجيز له إنفاذ قوله على غيره •

وهذا ما قدس المشرع مراعاته بما نص عليه فى المادة (١٠) من قانون قطاع الأعمال العام ، أو يؤدى أعماله فى إطار ما تملكه كل شركة قابضة أو تابعة من سلطات فى التصرف فى مالها وأصولها بحسبان استقلال شخصيتها الاعتبارية عن غيرها ، وإذا يمكن الركون الى منهج أحكام شركات المساهمة فى القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ من ولاية الجمعية العامة للشركة مالكة الأصول فى بيع أى من هذه الأصول • فإن ذلك لا يتأتى فى تطبيق قانون قطاع الأعمال العام ولا يتوافر شرط موافقة الجمعية العامة للشركة القابضة على بيع أى أصل من خطوط الانتاج الرئيسية لدى الشركة التابعة وذلك كشرط لصندوق البيع ممن يملك إصداره من أجهزة الشركة التابعة باعتبارها شركة مساهمة ذات شخصية اعتبارية مستقلة ومن ثم فإن قانون قطاع الأعمال العام بما نصت عليه الفقرة الأخيرة من المادة (١٠) منه من اشتراط موافقة الجمعية العامة للشركة القابضة فى بيع أى من خطوط الانتاج الرئيسية ، قد لأم بين الصفة التمثيلية للجمعيات العامة باعتبارها ممثلة للدولة ، وبين استقلال الشخصية الاعتبارية للشخص القانونى المتصرف ، وجعل أعمال الحكم الأخير من المادة (١٠) شرطاً لأعمال الإرادة القانونية للشخص الاعتبارى مالك الأصول •

ومن ثم يبقى لازماً بيان أنه وإن وجبت موافقة الجمعية العامة غير العادية للشركة القابضة في بيع أى أصل من خطوط الانتاج الرئيسية لدى الشركة التابعة ، فإن ذلك لا يخل بموجب أن يجرى البيع بعد توافر هذا الشرط بإسطة من يملك سلطة البيع من أجهزة الشركة التابعة طبقاً لأحكام شركات المساهمة وقطاع الأعمال العام واللوائح التنفيذية والنظم الأساسية . ومن الجلى: أن البيع فى هذه الحالة لم يتم بمعناى عن الجمعية العامة للشركة التابعة بما قد ينطوى عليه تشكيلها من مساهمين من الأفراد أو القطاع الخاص .

وينطبق كل ما تقدم على الحالة المعروضة ، يبين أنه لا يجوز بيع فندق شيراتون القاهرة الا بموافقة الجمعية العامة غير العادية للشركة القابضة للاسكان والسياحة ، مع مراعاة القواعد الواردة باللائحة التنفيذية فى هذا الخصوص .

المذكرة

للتبته الجمعية العمومية لمسمى الفتوى والتشريع الى أن الفندق المشار اليه باعتباره من خطوط الانتاج الرئيسية لدى الشركة التابعة ، يكون التصرف فيه مشروطاً بموافقة الجمعية العامة غير العادية للشركة القابضة .

(فتوى رقم ٦٠٠ فى ١٩٩٥/٨/٥ جلسة ١٩٩٥/٧/٣٦ ملف رقم ٤٧/٢/٤٠٦) .

(١٤٧)

جلسة ٢٧ من يولية سنة ١٩٩٥

مسئولية - مسئولية تقصيرية - اركانها - عقد المقاولة .

(أ) المسئولية التقصيرية تقوم على اركان ثلاثة : الخطأ والضرر وعلاقة السببية بينهما وأن الخطأ لا يفترض وإنما يجب على المضرور اثباته وبيان وجه الضرر الذي حاق به من جرائه - مسئولية المتبوع عن أعمال تابعه غير المشروعة تتحقق متى صدرت هذه الأفعال عنه أثناء قيامه بأعمال وظيفته أو بسببها شريطة أن تتوافر بين التابع والمتبوع رابطة تبعية قوامها خضوع الأول لسلطة الثاني الذي يكون له حق رقابته وتوجيهه فيما يقوم به لحسابه من عمل محدد ، فتلك السلطة بشقيها هي التي تجعل المتبوع مسئولاً عن خطأ تابعه ويستقيم بها سند الرجوع على المتبوع - الأصل في عقد المقاولة - أن الماقل لا يخضع لإرادة رب العمل وإشرافه ولا يكون مسئولاً عن الماقل مسئولية المتبوع عن أعمال تابعه - تطبيق .

استبان للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة ١٦٣ من القانون المدني تنص على أن « كل خطأ سبب ضرراً للغير يلزم من ارتكبه بالتعويض » في حين تنص المادة ١٧٤ من ذات - القانون على أن « يكون المتبوع مسئولاً عن الضرر الذي يحدثه تابعه بخطئه غير المشروع متى كان واقفاً منه حال تأدية وظيفته أو بسببها » .

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم أن المسئولية التقصيرية تقوم على أركان ثلاثة : الخطأ والضرر وعلاقة السببية بينهما وأن الخطأ لا يفترض وإنما يجب على المضرور اثباته وبيان وجه الضرر الذي لحق به من جرائه ، ومن ناحية أخرى فإن مسئولية المتبوع عن أعمال تابعه غير المشروعة تتحقق متى صدرت هذه الأفعال عنه أثناء قيامه بأعمال وظيفته أو بسببها شريطة أن تتوافر بين التابع والمتبوع رابطة تبعية قوامها خضوع الأول لسلطة الثاني الذي يكون له حق رقابته وتوجيهه فيما يقوم به لحسابه من عمل محدد ، فتلك السلطة بشقيها هي التي تجعل المتبوع مسئولاً عن خطأ تابعه ويستقيم بها سند الرجوع على المتبوع .

ولما كان الأصل في عقد المقاولة - أن الماقل لا يخضع لإرادة رب العمل وإشرافه ولا يكون مسئولاً عن الماقل مسئولية المتبوع عن أعمال تابعه ، ومن ثم فإن الهيئة القومية لسكك حديد مصر وقد ارتبطت مع شركة الفتح للمقاوالات بعقد مقاولة تصدو غير مسئولة عما أحدثته عمال

الشركة من تلفيات منشآت الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية ، وهو الأمر الذى تغدو معه المطالبة الماثلة على غير سند من القانون ، ويتعين من ثم رفضها ، وللهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية وشأنها مع شركة الفتح للمقاولات على ما تأنسه حقا لها .

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى رفض المطالبة المقدمة من الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية بالزام الهيئة ق جنيه

القومية لسكك حديد مصر أداء مبلغ ٦٤٣٧٣٥ (ستة آلاف وأربعمائة وسبعة وثلاثين جنيها وخمسة وثلاثين فرشا) قيمة التلفيات التى لحقت بكابلات التليفونات بحوش عين شمس .

(فتوى رقم ٥٦٨ فى ٢٩/٧/١٩٩٥ جلسة ٢٧/٧/١٩٩٥ ملف رقم ٢/٣٢ ٢٤١٤) .

(١٤٨)

جلسة ٢٧ من يولية سنة ١٩٩٥

ضرائب ورسوم جمركية - افراج مؤقت - وزارة

قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ - المشرع وضع أصلا عاما مقتضاه خضوع جميع الواردات للضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب الإضافية والرسوم المقررة على الواردات بحيث لا يعفى منها الا بنص خاص مع استحقاق الضرائب والرسوم لدى ورود البضاعة - أجاز المشرع الافراج مؤقتا عنها دون تحصيل الضرائب والرسوم الجمركية اذا وردت من الخارج برسم الوزارات والمصالح الحكومية والمؤسسات العامة والشركات التي تتبعها وذلك وفقا للشروط والاجراءات التي يصدر بها قرار من وزير المالية - نفاذا لذلك صدر قرار وزير المالية رقم ٦ لسنة ١٩٦٨ بنظام الافراج الجمركي المؤقت عن الآلات والمهمات للعمل في المشروعات الانشائية او الاقتصادية والأجهزة اللازمة لاجراء التجارب او الاختبارات العملية او الصناعية ، وذلك دون تحصيل الضرائب والرسوم الجمركية واورد شروطا منها ان يتم اعادة تصدير تلك الأشياء المفرج عنها مؤقتا خلال ستة اشهر من تاريخ انتهاء العرض او العمل المستورد من أجله - تطبيق .

استبان للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة (٥) من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ تنص على أن « تخضع البضائع التي تدخل أراضي الجمهورية لضرائب الواردات المقررة في التعريفة الجمركية علاوة على الضرائب الأخرى المقررة وذلك الا ما يستثنى بنص خاص . . . وتحصل الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم التي تستحق بمناسبة ورود البضاعة أو تصديرها وفقا للقوانين والقرارات المنظمة لها . ولا يجوز الافراج عن أية بضاعة قبل اتمام الاجراءات الجمركية وأداء الضرائب والرسوم المستحقة ما لم ينص على خلاف ذلك في القانون » . وتنص المادة (١٠ :) من القانون ذاته على أنه « يجوز الافراج مؤقتا عن البضائع دون تحصيل الضرائب والرسوم المقررة وذلك بالشروط والأوضاع التي يحددها وزير الخزانة ، ويضع وزير الخزانة لائحة خاصة تتضمن تيسير الافراج عن البضائع التي ترد برسم الوزارات والمصالح الحكومية والمؤسسات العامة والشركات التي تتبعها بالشروط والاجراءات التي يحددها » . كما تنص المادة الأولى من قرار وزير الخزانة رقم ٦ لسنة ١٩٦٨ بشأن نظام الافراج المؤقت على أن « يفرج مؤقتا عن البضائع الواردة دون تحصيل الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم المقررة في الحالات الآتية : أ - (١) الآلات والمهمات المستوردة من الخارج برسم العمل في مشروعات انشائية أو اقتصادية . . . (٣) الأجهزة

اللازمة لاجراء التجارب أو الاختبارات - العلمية أو الصناعية أو الزراعية ... وذلك بشرط أن يعاد تصديرها خلال ستة أشهر من تاريخ انتهاء الغرض أو العمل المستوردة من أجله ، وأن يقدم عنها المستورد ضمانا ماليا يوازي قيمة الضرائب والرسوم المستحقة أو تعهدا بأدائها طبقا لما يقرره المدير العام . وتكون هذه الضرائب والرسوم ونجبة التحصيل عند عدم إعادة التصدير الى الخارج خلال تلك المدة ٠ ٠ ٠ ٠ ٠

ومفاد ما تقدم أن المشرع وضع أصلا عاما مقتضاه خضوع جميع الواردات للضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب الإضافية والرسوم المقررة على الواردات بحيث لا يعفى منها إلا بنص خاص مع استحقاق الضرائب والرسوم لدى ورود البضاعة . وأجاز المشرع الإفراج مؤقتا عنها دون تحصيل - الضرائب والرسوم الجمركية إذا وردت من الخارج برسم الوزارات والمصالح الحكومية والمؤسسات العامة والشركات التي تتبعها وذلك وفقا للشروط والاجراءات التي يصدر بها قرار من وزير المالية . ونفاذا لذلك صدر قرار وزير المالية رقم ٦ لسنة ١٩٦٨ بنظام الإفراج الجمركي المؤقت عن الآلات والمهمات للعمل في المشروعات الانشائية أو الاقتصادية ، والأجهزة اللازمة لاجراء التجارب أو الاختبارات العلمية أو الصناعية أو الزراعية ، وذلك دون تحصيل الضرائب والرسوم الجمركية المقررة وأورد شروطا منها أن يتم إعادة تصدير تلك الأشياء المفرج عنها مؤقتا خلال ستة أشهر من تاريخ انتهاء الغرض أو العمل المستورد من أجله .

ومن حيث ان الثابت من الأوراق أن مصلحة الجمارك أفرجتا نحت نظام الإفراج الجمركي المؤقت عن معدات كهربية وعلمية مشمول البيانين الجمركيين رقمي ٧٧/٤٢٢٢٣ و ٧٧/٤٢٢٢٤ بتاريخ ١٩٧٧/١٢/١ برسم سفارة الولايات المتحدة الأمريكية بغرض استخدامها في مسح خليج السويس مقابل تعهد وزارة النقل والمواصلات أداء الضرائب والرسوم الجمركية المقررة في حالة عدم إعادة تصديرها الى الخارج . واذا أفادت وزارة الخارجية أن الأجهزة مشمول البيانين الجمركيين مبالغى الذكر قد تم نقلهما الى ظهر السفينة (هاركيس) - إحدى سفن البحرية الأمريكية - لاستخدامهما في عملية مسح خليج السويس ، وأوضحت القنصلية الأمريكية بمدينة السويس أن تلك السفينة غادرت المياه الانليسية المصرية عائدة أدرجها الى الولايات المتحدة الأمريكية في غضون شهر ديسمبر سنة ١٩٧٧ . الأمر الذي يقطع بإعادة تصدير المهمات

موضوع النزاع الى الخارج بما لا تستحق معه الضرائب والرسوم الجمركية المقررة وتقدم مطالبة مصلحة الجمارك المائلة الزام وزارة النقل والمواصلات بأدائها لا ظل لها من القانون متعينة الرفض .

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى رفض المطالبة المقدمة من مصلحة الجمارك بالزام وزارة النقل والمواصلات أداء مبلغ ق جنيه

٣١٩٢ر٤٥ (ثلاثة آلاف ومائة واثنين وتسعين جنيه وخمسة وأربعين قرشا) كضرائب ورسوم جمركية على مشمول البيانين الجمركيين رقمي ٧٧/٤٢٢٢٣ و ٧٧/٤٢٢٢٤ .

(فتوى رقم ٥٧١ في ٢٩/٧/١٩٩٥ جلسة ٢٧/٧/١٩٩٥ ملف رقم ٢/٣٢/٢١٩٠) .

(١٤٩)

جلسة ٢٧ من يولية سنة ١٩٩٥

شركات - شركات قطاع الأعمال العام - شركة قابضة - طبيعتها القانونية - القيد بالبورصة .

القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٩٤ بشأن إنشاء بورصة البضاعة الحاضرة للأقطان « بورصة منيا البصل » - اكتساب عضوية هذه البورصة رهينا بالقيد بها ويشترط في طالب القيد ان يكون من المتعاملين في القطن - ناط الشرع بالشركات القابضة استثمار أموالها بنفسها او من خلال الشركات التابعة لها عاقدا لها في سبيل تحقيق المزايا اجرا جميع التصرفات التي من شأنها ان تساعد في تحقيق كل او بعض تلك الأغراض مما يفولها مباشرة جميع اوجه وصول الاستثمار - ومن بينها الاتجار - نتيجة ذلك ان الشركات القابضة الخاصة لاحكام قانون قطاع الأعمال العام الصادر بالقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ التي تتوافر فيها الشروط المقررة للقيد في بورصة البضاعة الحاضرة للأقطان « بورصة منيا البصل » لها ان تطلب القيد بالبورصة - تطبيق .

استبان للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة (١) من قانون إنشاء بورصة البضاعة الحاضرة للأقطان « بورصة منيا البصل » رقم ١٤١ لسنة ١٩٩٤ تنص على أن « يعد عضواً في بورصة البضاعة الحاضرة للأقطان بالاسكندرية كل من قيد اسمه في قائمة البورصة من المتعاملين في القطن سواء كانوا من الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين الذين تتوافر فيهم الشروط الآتية :

اولا - بالنسبة للأشخاص الطبيعيين :

١ - أن يكون كامل الأهلية .

٢ - أن يكون مقبداً في السجل التجارى في مجال نشاط الاتجار في القطن .

٣ - ألا يكون قد حكم عليه نهائياً باثسهار افلاسه في مصر او في الخارج .

٤ - ألا يكون قد شطب اسمه من قائمة الأعضاء بالبورصة بقرار تأديبي ما لم يكن قد مضت سنة على صدور القرار والا يكون قد سبق الحكم عليه في جنائية أو بعقوبة مقيدة للحرية في جريمة ماسة بالشرف أو الأمانة أو في إحدى الجرائم المنصوص عليها في قوانين التجارة أو الشركات أو حكم باثسهار افلاسه بتدليس ما لم يكن قد رد اليه اعتبره .

- ٥ - الا يقل رأس ماله عن مائة ألف جنيه مصرى .
- ٦ - ان يكون مقيماً في الاسكندرية او متخذاً له محلاً مختاراً فيها .
- ٧ - ان يقدم تأميناً قدره عشرة آلاف جنيه مصرى .
- ثانياً - بالنسبة للأشخاص الاعتباريين :
- ١ - ان تتوافر فيه الشروط المنصوص عليها في البنود ٢ ، ٣ ، ٥ ، ٦ ، ٧ من « أولا » من هذه المادة .

٢ - ان تتوافر في الممثل القانوني له ١ من يتولى ادارته الفعلية الشروط المنصوص عليها في البنود ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٦ من « أولا » من هذه المادة وتعد قوائم فرعية تضم كل طائفة من المقيدين في قائمة البورصة . وتنص المادة (٢) منه على ان « يقدم طلب القيد في قائمة البورصة ائى رئيس لجنة البورصة مرفقاً به جميع المستندات المثبتة لتوافر شروط القيد بها ... » .

كما تبين للجمعية العمومية ان المادة (٢) من قانون شركات قطاع الاعمال العام الصادر بالقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ تنص على ان « تتولى الشركة القابضة من خلال الشركات التابعة لها استثمار اموالها ، كما يكون لها عند الاقتضاء ان تقوم بالاستثمار بنفسها . وتتولى الشركة القابضة في مجال نشاطها ومن خلال الشركات التابعة لها المشاركة في تنمية الاقتصاد القومى في اطار السياسة العامة للدولة . وللشركة ايضاً في سبيل تحقيق اغراضها القيام بالاعمال الآتية :

١ -

٤ - اجراء جميع التصرفات التى من شأنها ان تساعد في تحقيق كل او بعض اغراضها » .

واستظهرت الجمعية العمومية ، مما تقدم ، ان المشرع انشأ بموجب المادة الاولى من القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٩٤ « بورصة للبضاعة الحاضرة للاقطان تسمى بورصة منيا البصل ، تكون لها الشخصية الاعتبارية » ، ويتم عن طريقها تداول الاقطان الشعير بالبيع والشراء ، طبقاً لاحكام قانون انشاء البورصة الصادر بالقانون المشار اليه والقرارات المنفذة له . وقد جعل ذلك القانون اكتساب عضوية البورصة رهيناً بالقيد بها ، واشترط للقيد في قائمة البورصة : سواء تعلق الامر بشخص اعتبارى ام بشخص طبيعى ، توافر مجموعة من الشروط في طالب القيد ، منها ، ان يكون الطالب من

المتعاملين في القطن . الأمر الذى يتضمن شاهداً عليه واقع الغرض الذى يقوم عليه الطالب ، ويسمى الى تحقيقه على نحو يتيح له ابتداء إمكانية التعامل في مجال هذا الغرض الذى يثبت للشخص الاعتبارى بما يرد وجوباً في سند انشائه أو في نظامه الأساسى ، بحسب الأحوال ، ثم يخوله بعد ذلك القيد في السجل التجارى في مجال الاضطلاع بذلك الغرض ، وهو نشاط الاتجار في القطن .

والحاصل أن المشرع ناط بالشركات القابضة — وتاخذ شكل شركات المساهمة ، وتعتبر من اشخاص القانون الخاص — استثمار أموالها من خلال الشركات التابعة لها ، وخولها عند الاقتضاء ، في مجال نشاطها أن تقوم بالاستثمار بنفسها ، عاقداً لها في سبيل تحقيق أغراضها اجراء جميع التصرفات التى من شأنها أن تساعد في تحقيق كل أو بعض تلك الأغراض . ومقتضى ذلك ولازمه أمران : أولهما أن للشركات القابضة ، عند الاقتضاء ، أن تراول بنفسها الاستثمار ، جنباً الى جنب ، مع الشركات التابعة لها ، في اطار الغرض المنوط بكل مجموعة منها وطبقاً لنظامها الأساسى ، ومن ثم فان قيام التماثل والمشاركة في وجوه أنشطة واحدة بين الشركات القابضة والتابعة ، في هذه الحدود ، أمر وارد وقد تقتضيه طبائع الأمور ، وهو لا يباه المنطق السليم ، ولا يحظره نص ولا يعتبر تنافساً بما لا بد يسيء الى الشركات التابعة ، وثانيهما أن استثمار أموال الشركات القابضة ، بما لها من سلطة اجراء جميع التصرفات اللازمة لتحقيق أغراضها ، يخولها مباشرة جميع أوجه وصور الاستثمار ، ومن بينها الاتجار ، وصولاً الى تحقيق غرضها في مجال نشاطها . ولا ريب في أن مباشرة بعض الشركات التابعة للاتجار ، انما يجرى في مقام اضطلاعها بالدور المنوط بها في استثمار أموال الشركة القابضة ، فالاستثمار ينطوى على الاتجار وعلى غيره من صور مباشرة النشاط لتحقيق نماء رأس المال .

والحاصل أيضاً أن التماثل في الأنشطة هو أحد مظاهر السوق الحر الذى باتت شركات قطاع الأعمال العام تخضع له وتعمل في اطاره ، ليس من شأنه في ذاته الاضرار بالشركات الجادة التى توفّر لها مقومات في ظل قوى السوق وما تفرضه الأوضاع الاقتصادية ، ومن بينها بطبيعة الحال الشركات التابعة بل أن التنافس في الغالب يؤدى الى تحفيز تلك الشركات وتنشيطها في سبيل تحقيق أغراضها . فاذا أضيف الى ذلك أن الشركات القابضة ، وهى المنوط بها ، طبقاً للمادة ٥/٦ من قانون قطاع الأعمال العام سالف الذكر « القيام بكتابة

الأعمال اللازمة لتصحيح الهياكل التمويلية ومسلر الشركات المتعثرة التابعة لها وتعظيم ربحية هذه الشركات ، وترشيد التكلفة » يمكن أن تتخذ من تماثل الأنشطة القائم بينها وبين الشركات التابعة لها سبيلا : من خلال سياسة مرسومة في مد يد العون للشركات التابعة ، والعمل على تصحيح هياكلها التمويلية وتصحيح مسار الشركات المتعثرة وتعظيم ربحيتها ، فإذا أضفنا ذلك ، فإنه يبدو واضحا أن تجنب قيام المشاركة في النشاط بين الشركات القابضة والشركات التابعة لا يكون بالضرورة وفي كل الأحوال في صالح الشركات الأخيرة ، فضلا عن أن حرمان الشركات القابضة من العمل في ذات النشاط لاستثمار أموالها بنفسها يمثل قيداً على الرخصة التي منحها إياها المشرع ، ويشكل في ذات الوقت قيداً على حرية تلك الشركات التي تستقل شخصيتها المعنوية ، وبالتالي ذمتها المالية عن الشركات التابعة . بالإضافة الى ما في ذلك من وضع قيد على الشركات القابضة يخل بالمساواة بينها وبين شركات المساهمة الخاضعة لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وهو ما كان المشرع حريصاً على إبرازه بالمادة السابعة من القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ المشار اليه .

وترتيباً على ما تقدم ، فإن الشركات القابضة الخاضعة لأحكام قانون قطاع الأعمال العام الصادر بالقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ التي تتوافر فيها الشروط المقررة قانوناً للقيد ببورصة البضاعة الحاضرة للإلتحاق « بورصة منيا البصل » لها أن تطلب القيد بالبورصة ، كما هو الحال بالنسبة الى الشركات التابعة الخاضعة لأحكام القانون ذاتها ، بغية أن يتاح لها تداول الإلتحاق السعير بالبيع والشراء عن طريق البورصة ، طبقاً لأحكام قانون انشاء البورصة الصادر بالقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٩٤ والقرارات المنفذة له .

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى انه لا يوجد في وصف الشركة القابضة ما يحول دون قيدها ببورصة البضاعة الحاضرة للإلتحاق « بورصة منيا البصل » .

(فتوى رقم ٥٧٩ في ٣٠/٧/١٩٩٥ جلسة ٢٧/٧/١٩٩٥ ملف رقم ٤٠٨/٢/٤٧) .

جلسة ٢٧ من يولية سنة ١٩٩٥

شركات - شركات قطاع الأعمال العام - طبيعتها القانونية - مدى صريان قانون التأمين الاجتماعي على العاملين بها .

قانون قطاع الأعمال العام رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ قضى بحلول الشركات القابضة محل هيئات القطاع العام وبحلول الشركات التابعة محل شركات القطاع العام بمعنى انه استبدل تشكيلا بتشكيل وتنظيما بآخر دون أن يغير بذاته أوضاع الملكية العامة ولا صفة الملكية العامة للأموال التي تقوم عليها هذه الشكليات ولا نسبتها الى الشعب ولكنه غاير من أسلوب ادارة الشركات التي اخضعها لأحكامه - الطبيعة القانونية لما خضع له من شركات هي ذاتها الطبيعة القانونية لشركات القطاع العام علما بأن القطاع العام لا يخضع به تنظيم وحيد - أساس ذلك ان الملكية العامة أو ملكية الدولة لكل شركة أو جزء منها هو شرط جوهري لاعتبارها من الوحدات الاقتصادية التابعة - شركة قطاع عام - - مقتضى ذلك ان الوحدات الاقتصادية المشار اليها في قانون التأمين الاجتماعي هي بذاتها شركات القطاع العام التي ألح اليها الدستور وتناولتها تشريعات مختلفة بالتنظيم - ان شركات قطاع الأعمال العام من حيث الطبيعة التأويلية داخلية في عموم ما عبر عنه الدستور بالقطاع العام - نتيجة ذلك ان تلك الشركات تعد داخلية في عموم الوحدات الاقتصادية المذكورة بالمادة ١/٢ من قانون التأمين الاجتماعي - تطبيق .

استفتيان للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ان المادة (٢) من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ تنص على أن « تسرى أحكام هذا القانون على العاملين من الفئات الآتية : ١ - العاملون المدنيون بالجهاز الإداري للدولة والهيئات العامة والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لأى من هذه الجهات وغيرها من الوحدات الاقتصادية بالقطاع العام .

ب - العاملون الخاضعون لأحكام قانون العمل الذين تتوافر فيهم الشروط الآتية :

١ - أن يكون سن المؤمن عليه ١٨ سنة فأكثر .

٢ - أن تكون علاقة العمل التي تربط المؤمن عليه بصاحب العمل منتظمة ويصدر وزير التأمينات قرارا بتحديد القواعد والشروط اللازم توافرها لاعتبار علاقة العمل منتظمة . و

ج - المشتغلون بالأعمال المتعلقة بخدمة المنازل فيما عدا من يعمل منهم داخل المنازل الخاصة الذين يصدر بتعديدهم قرار من وزير.

التأمينات » . كما تبين لها أن المادة الأولى من القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ بإصدار قانون شركات قطاع الأعمال العام تنص على أن « يعمل فى شأن قطاع الأعمال العام بإحكام القانون المرافق ، ويقصد بهذا القطاع الشركات القابضة والشركات التابعة لها الخاضعة لأحكام هذا القانون ، وتتخذ هذه الشركات بنوعيتها شكل شركات المساهمة ويسرى عليها فيما لم يرد بشأنه نص خاص فى هذا القانون وبما لا يتعارض مع أحكامه نصوص قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ . لا تسرى أحكام قانون هيئات القطاع العام وشركاته الصادر بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٢ على الشركات المشار إليها » . وتنص المادة الثانية منه على أن « تحل الشركات القابضة محل هيئات القطاع العام الخاضعة لأحكام القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٢ المشار اليه ، كما تحل الشركات التابعة محل الشركات التى تشرف عليها هذه الهيئات وذلك اعتبارا من تاريخ العمل بهذا القانون ودون حاجة الى أى اجراء آخر . وتنقل الى الشركات القابضة والشركات التابعة لها بحسب الأحوال كافة مالهيات القطاع العام وشركاته المفلغة من حقوق بما فيها حقوق الانتفاع والإيجار ، كما تتحمل جميع التزاماتها وتسال مسئولية كاملة عنها ٠٠٠ » .

ومن حيث أنه يبين من مطالعة هذه الأحكام ، أن استظهار وجه الرأى فى الموضوع المائل منوط بتحديد ما اذا كانت الشركات القابضة والتابعة الخاضعة لأحكام قانون قطاع الأعمال العام الصادر بالقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ ، لا تزال تعتبر من الوحدات الاقتصادية المشار اليها بالمادة (١/٢) من قانون التأمين الاجتماعى المشار اليه بالمفهوم القانونى السائد ، ولم ينصر عنها هذا الوصف .

ولما كان الثابت من استظهار سابق إفتاء الجمعية العمومية الذى انطوى على استعراض لأحكام الدستور ، وقانون قطاع الأعمال العام المشار اليه ، وقانون اصداره رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ ، أن ذلك الإفتاء قد استقر واضطرد على أن قانون قطاع الأعمال العام وإن أبعد فى مادة اصداره الأولى الشركات الخاضعة له من مجال تطبيق القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٢ ، فقد قضت مادة اصداره الثانية بحلول الشركات القابضة التى انشأها قانون قطاع الأعمال العام محل هيئات القطاع العام التى نظمها القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٢ ، وبحلول الشركات التابعة فى القانون اللاحق محل شركات القانون الأمبق . ودل حكم

هاتين المادتين على أن القانون اللاحق استبدل تشكيلا بتشكيل وتنظيما
 بآخر ، دون أن يغير بذاته أوضاع الملكية العامة ولا صفة الملكية
 العامة للأموال التي تقوم عليها هذه التشكيلات ، ولا نسبتها الى الشعب
 طبقا للمفهوم الدستوري للوارد في المادتين ٢٩ و ٣٠ منه . وأن قانون
 قطاع الأعمال العام المشار اليه وأن غاير من أسلوب ادارة الشركات
 التي اخضعها لأحكامه وأعاد تنظيمها بما يكفل لها قدرا اكبر من وسائل
 التسيير الذاتي والادارة الذاتية ، وقدرا اقل من هيمنة السلطات الوصائية
 وبما يكفل تعريض هذه الوحدات للأوضاع الاقتصادية للسوق ومساءلتها
 حسب النتائج ، وتيسير امكان توسيع قاعدة الملكية مستقبلا ، وإن كان
 القانون قد غير كل ذلك ، فلا تزال الطبيعة القانونية لما خضع له من
 شركات هي ذاتها الطبيعة القانونية لشركات القطاع العام بحسبان أن
 معيار وصف الشركة بأنها من شركات القطاع العام يتعلق بالملكية
 العامة لأموالها لا بأسلوب ادارتها وامكانات نشاطها ، وبحسبان
 ما ترتبه الملكية العامة من وجوب التعبير عنها في اطار الارادة
 العامة التي تمثل الشخص المعنوي العام المالك للمال . وإنه
 باستعراض أوضاع التشريع المصري يكشف عن أن القطاع العام
 لا يختص به تنظيم وحيد ورد بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ وما سبقه
 من قوانين حل محلها . وأن القطاع العام عرف العديد من النظم
 التي تنوعت حسب نوع النشاط مثل قطاع البنوك وقطاع البترول أو حسب
 المناسبات التاريخية مثل الشركات التابعة لبعض الهيئات العامة
 أو مثل بعض شركات المقاولات ، وإن انتقال عدد من الشركات من
 الخضوع للقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ بشأن هيئات القطاع العام
 وشركاته الى الخضوع لقانون قطاع الأعمال العام الصادر بالقانون
 رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ لا يفيد بذاته انحسار وصف القطاع العام عن
 هذه الشركات ، كما أن عدم انطباق أحكام القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣
 على هذه الشركات لا يفقدها بذاتها ذلك الوصف ما بقيت في اطار الملكية
 العامة بالمعنى للوارد بالمادة (٢٩) من الدستور .

وإن كان الثابت من استعراض التطور التشريعي لنظام المؤسسات
 العامة في النظام القانوني المصري ، على النص الذي فصلته فتوى
 الجمعية العمومية بجلسته ١٩٩٤/٨/٢٤ - ملف رقم ١٨٣/٢/٤٧ ، أن
 المؤسسة العامة هي شخص من اشخاص القانون العام ، وأموالها
 مدبرة بالكامل للدولة ، وهو أسلوب من أساليب ادارة المرافق العامة
 بطريقة مباشرة . والملكية العامة أو ملكية الدولة لكل الشركة أو جزء منها
 هو شرط جوهري لاعتبارها من الوحدات الاقتصادية التابعة لشركة

قطاع عام ، وأن هيئات القطاع العام التي استحدثها المشرع بقانون هيئات القطاع العام وشركاته الصادر بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٢ ، وذلك بعد إلغاء المؤسسات العامة بموجب القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ، تتوافر فيها ذات مقومات المؤسسة العامة ، سواء من حيث التمتع بالشخصية الاعتبارية العامة وطبيعة أموالها ، وملكية الدولة لهذه الأموال ، أو من حيث الدور المنوط بكل منها في تنمية الاقتصاد القومي ، والعمل على تحقيق خطة التنمية بالإشراف كوحدة قابضة على مجموعة من شركات القطاع العام ، أو مباشرة نشاط معين بذاتها .

فهذه هيئات القطاع العام هي محض شكل جديد من أشكال إدارة المرفق العام بطريق المؤسسة العامة ، وإن ما تشرف عليه هذه الهيئات من شركات استلزم المشرع في المادة (١٨) من قانون هيئات القطاع العام وشركاته ملكية أموالها لشخص اعتباري عام بمفرده أو يساهم فيها مع غيره من الأشخاص العامة أو مع شركات وينوك القطاع العام أو ملكية هذه الأشخاص لجزء من رأسمالها بنسبة لا تقل عن ٥١٪ مع أشخاص خاصة ، وبذا تنفي في طبيعتها القانونية وفي ضرورة مشاركة الأشخاص الاعتبارية العامة في رأسمالها مع الوحدات الاقتصادية التي كانت تتبع المؤسسات العامة قبل إلغاء هذه المؤسسات . ويصدر قانون قطاع الأعمال العام سالف الذكر استبدال المشرع تشكيلا وتنظيما بآخر دون أن يغير بذاته أوضاع الملكية العامة ، ولا صفة الملكية العامة للأموال التي تقوم عليها هذه التشكيلات طبقا لما تقدم .

وترتبيا على ذلك فإن الوحدات الاقتصادية المشار إليها بالمادة (٢ / ١) من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ، هي بذاتها شركات القطاع العام التي ألح إليها الدستور ، وتناولتها تشريعات مختلفة بالتنظيم . وإذا كانت شركات قطاع الأعمال العام تعد من حيث الطبيعة القانونية داخلية في عموم ما عبر عنه المشرع في الدستور بالقانون العام ، ومن ثم فإن تلك الشركات تعد داخلية في عموم الوحدات الاقتصادية المذكورة بالمادة (١ / ٢) من قانون التأمين الاجتماعي .

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى أن شركات قطاع الأعمال العام تعد من الوحدات الاقتصادية المشار إليها بالمادة (١ / ٢) من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ .

جلسة ٢٧ من يولية سنة ١٩٩٥

شركات - شركات قطاع الأعمال العام - مناقصات ومزايدات - تلقين ابتدائي ونهائي .

٠ القانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٢ بتنظيم المناقصات والمزايدات - القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ بإصدار قانون شركات قطاع الأعمال العام - أن شركات قطاع الأعمال العام وإن حلت محل هيئات القطاع العام وشركاته إلا أن أسلوب إدارتها ومباشرة نشاطها جعلها تختلف عن شركات المساهمة المملوكة للأفراد والأشخاص الاعتبارية الخاصة - ملغى ذلك المساواة بين تلك الشركات وشركات المساهمة الخاضعة لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ - أن الاعلاء من التأمين المؤقت والنهائي يعد مزية تشكل أفراد شركات قطاع الأعمال العام بها دون شركات المساهمة إخلالاً بمبدأ المساواة - نتيجة ذلك عدم تمتع شركات قطاع الأعمال العام بالاعلاء من التأمين المؤقت والنهائي المنصوص عليه في قانون تنظيم المناقصات والمزايدات - تطبيق .

استبان للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة (٣١) من قانون تنظيم المناقصات والمزايدات الصادر بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٢ تنص على أن « تعفى من التأمين المؤقت والنهائي الهيئات العامة وشركات القطاع العام والجمعيات ذات النفع العام والجمعيات التعاونية المشهورة وفقاً للقانون ، وذلك عن العروض الداخلة في نشاطها وبشرط تنفيذها للعملية بنفسها ويجوز عند الضرورة للسلطة المختصة بعد موافقة لجنة البت إعفاء الشركات المستكتر من ايداع التأمين المؤقت والنهائي ٠٠٠ » وتنص المادة الأولى من القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ بإصدار قانون شركات قطاع الأعمال العام على أن « يعمل في شأن قطاع الأعمال العام بأحكام القانون المرافق ويقصد بهذا القطاع الشركات القابضة والشركات التابعة لها الخاضعة لأحكام هذا القانون ، وتتخذ هذه الشركات بنوعيتها شكل شركات المساهمة ، ويسرى عليها فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذا القانون وبما لا يتعارض مع أحكامه نصوص قانون شركات المساهمة وشركات الترسية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ . ولا تسرى أحكام قانون هيئات القطاع العام وشركاته الصادر بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٢ على الشركات المشار إليها » . وتنص المادة السابعة منه على أن « لا يجوز حرمان الشركات الخاضعة لأحكام هذا القانون من أية مزايا أو تحميلها بأية أعباء تخل بالمساواة بينها وبين شركات المساهمة الخاضعة لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ المشار اليه التي تعمل في ذات النشاط ٠٠٠٠ » .

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم ، أن المشرع نزولا على عدة اعتبارات ، تنحصر في الدور الذي تضطلع به شركات القطاع العام في تنمية الاقتصاد القومي في خطة التنمية ، وذلك في إطار فلسفة اقتصادية واجتماعية تلتزم بها هذه الشركات ، لا يستترى وفقا لها ، حيث الأصل أن يكون الربح أكبرهما . بالإضافة الى أن تلك الشركات لدى قيامها بذلك الدور تستطل كاصل عام ، بإشراف مرافق عامة ، اقتصادية كانت أم إدارية ، وهذه المرافق بحسبانها من الأشخاص الاعتبارية العامة تنعقد لها ولاية متابعة الشركات المذكورة وتوجيهها والتدخل لاعانتها ان لزم الأمر ، على نحو يكفل ضمان استمرار تلك الشركات في أداء دورها والوفاء الكامل بالتزاماتها ، على طريق الوصول الى تحقيق النتائج والأهداف المرسومة ، وذلك كله مما يضمن نوعا من الثقة والضمان في هذه الشركات ، المشرع نزولا على تلك الاعتبارات وما يتولد عنها من آثار ، قدر إعفاء شركات القطاع العام من التامين المؤقت والنهائي وذلك عن العروض الداخلة في نشاطها وبشرط تنفيذها للمعملية بنفسها .

كما استظهرت الجمعية العمومية ، انه ولئن كانت شركات قطاع الأعمال العام التي حلت محل هيئات القطاع العام وشركاته اعماد للمادة الثانية من القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ باصدار قانون شركات قطاع الأعمال العام تعتبر من حيث الطبيعة القانونية داخلة في عموم ما عبر عنه المشرع في الدستور بالقطاع العام ، بحسبان أن معيار وصف الشركة بانها من شركات القطاع العام يتعلق بالملكية العامة لأموالها ، طبقا لما استقر عليه سابق افتاء الجمعية العمومية في هذا الخصوص ، ولئن كان ذلك الا أن تلك الطبيعة وما تفرضه من مقتضيات تجد حدودها في النطاق الذي يصطلم بالتنظيم الذي استحدثته المشرع لتلك الشركات بموجب قانون شركات قطاع الأعمال العام . والحاصل ان ذلك التنظيم ، وفقا لما أبرزه الافتاء المشار اليه ، كفل لشركات قطاع الأعمال العام ، فيما يتعلق بالإدارة وأساليب مباشرة النشاط ، قدرا أكبر من وسائل التسيير الذاتي والإدارة الذاتية ، وقدرا أقل من هيمنة السلطات الوصائية . بالإضافة الى أنه كفل تعريض تلك الشركات للأوضاع الاقتصادية للسوق ومساءلتها حسب النتائج ، على نحو بات معه من المتعين عليها ، في غيبة القيود الحاكمة لشركات القطاع العام ، السعى بكل طاقاتها الى تحقيق الربح المادي والمضاربة في الأسواق . وهي في ذلك المسعى لا تختلف عن شركات المساهمة المملوكة للأفراد والأشخاص الاعتبارية الخاصة ، بل تتبع ذات الأسس الاقتصادية التي

تسير عليها . وفى إطار من ذلك وردت المادة السابعة من القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ آنف البيان صريحة فى ترسيخ مبدأ المساواة فى هذا الشأن بين شركات قطاع الأعمال العام وشركات المساهمة الخاضعة لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ، بتوصها على أنه « لا يجوز حرمان الشركات الخاضعة لأحكام هذا القانون من أية مزايا وتحصيلها بأية أعباء تخل بالمساواة بينها وبين شركات المساهمة الخاضعة لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ المشار اليه التى تعمل فى ذات النشاط ٠٠٠ » ، ولا ريب فى أن الاعفاء من التأمين المؤقت والنهائى المنوه عنه يعد مزيه يشكل انفراد شركات قطاع الأعمال العام بها دون شركات المساهمة الخاضعة لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ اخلالا بذلك المبدأ .

ولما كانت شركات قطاع الأعمال العام ، وتأخذ بنوعيتها شكل شركات المساهمة لم تعد تابعة أو خاضعة لاشراف مرفق عام ، كما هو الحال فى الأصل بالنسبة الى شركات القطاع العام ، وإنما صارت بدوجب قانون قطاع الأعمال العام من أشخاص القانون الخاص ، شأنها فى ذلك شأن شركات المساهمة المملوكة للأفراد وللأشخاص الاعتبارية الخاصة ، وتنسب اليها ذات الأنظمة القانونية الحاكمة لهذه الشركات فيما لم يرد بشأنه نص خاص فى القانون المذكور وبما لا يتعارض مع أحكامه ، الأمر الذى يترتب انتفاء الضمانة المتولدة عن التبعية أو الخضوع لاشراف مرفق عام بالنسبة الى شركات قطاع الأعمال العام ، وبالتالي انحسار الاعتبارات الداعية الى تمتع تلك الشركات بالاعفاء من التأمين المؤقت والنهائى .

النتيجة

انتهت الجمعية العمومية لقسمى القترى والتشريع الى عدم تمتع شركات قطاع الأعمال العام بالاعفاء من التأمين المؤقت والنهائى المنصوص عليه بالمادة (٢١) من قانون تنظيم المناقصات والمزايدات الصادر بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ ، تأكيداً لما سبق أن خلص اليه اقتضاء الجمعية العمومية فى ذات الخصوص بجلسة ١٩٩٣/١١/١٠ .

جلسة ٢٧ من يولييه لسنة ١٩٩٥

ضرائب جمركية - افراج مؤقت - هيئة عامة *

فانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ - المشرع وضع اصلا عاما مقتضاه خضوع جميع الواردات للضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب الاضافية المقررة على الواردات بحيث لا يعفى منها الا بنص مع استحقاق الضرائب والرسوم لدى ورود البضاعة - اجاز الافراج مؤقتا عنها دون تحصيل الضرائب والرسوم الجمركية اذا وردت من الخارج برسم الوزارات والمصالح والمؤسسات العامة والشركات التي تتبعها وذلك وفقا للشروط والاجراءات التي يصدر بها قرار من وزير المالية - نفاذا لذلك صدر قرار وزير المالية رقم ٣١٦ لسنة ١٩٨٣ بنظام الافراج المؤقت عن سيارات الركوب الخاصة دون تحصيل الضرائب والرسوم الجمركية ، واورد شروطا منها ان يتم اعادة تصدير السيارة المفرج عنها مؤقتا فور انتهائها مدة الافراج او القرى منه ايها اسبق - تطبيق *

استبان للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ان المادة (٥) من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ تنص على ان « تخضع البضائع التي تدخل اراضي الجمهورية لضرائب الواردات المقررة في التعريفات الجمركية علاوة على الضرائب الاخرى المقررة وذلك الا ما يستثنى بنص خاص » وتحصل الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم التي تستحق ببساطة ورود البضاعة او تصديرها وفقا للقوانين والقرارات المنظمة لها . ولا يجوز الافراج عن أية بضاعة قبل اتمام الاجراءات الجمركية واداء الضرائب والرسوم المستحقة ما لم ينص على خلاف ذلك في القانون » . وتنص المادة ١٠١ من القانون ذاته على انه « يجوز الافراج مؤقتا عن البضائع دون تحصيل الضرائب والرسوم المقررة وذلك بالشروط والاوزاع التي يحددها وزير الخزانة ويضع وزير الخزانة لائحة خاصة تتضمن تيسير الافراج عن البضائع التي ترد برسم الوزارات والمصالح الحكومية والمؤسسات العامة والشركات التي تتبعها بالشروط والاجراءات التي يحددها » . كما تنص المادة الاولى من قرار وزير المالية رقم ٣١٦ لسنة ١٩٨٣ في شأن الافراج عن سيارات الركوب الخاصة على انه « يجوز الافراج المؤقت عن سيارات الركوب الخاصة المنصوص عليها في هذا القرار وفقا للشروط والاوزاع والضمانات الواردة به » وتنص المادة الثانية من ذات القرار على ان « يقتصر نظام الافراج المؤقت عن سيارات الركوب الخاصة على الحالات الآتية : ٠٠٠ ٠٠٠ (٤) السيارات الخاصة بالخبراء او الاساتذة الاجانب الذين نستقدمهم وزارات الحكومة او مصالحها او الهيئات العامة او وحدات

القطاع العام أو الجامعات أو المدارس للقيام بعمل مؤقت داخل البلاد .
كما تنص المادة الثالثة على أن * يكون ادخال السيارات المشار إليها في
المادة السابقة وفقا للشروط الآتية : ٠٠٠ (ج) يتعين اعادة تصدير
السيارة المفرج عنها مؤقتا فور انتهاء مدة الافراج أو انتهاء الغرض منه
أي الأمرين أسبق حدوثا .

واستظهرت الجمعية العمومية من تلك النصوص أن المشرع وضع
اصلا عاما مقتضاه خضوع جميع الواردات للضرائب الجمركية وغيرها
من الضرائب الإضافية المقررة على الواردات بحيث لا يعفى منها الا بنص
خاص ، مع استحقاق الضرائب والرسوم لدى ورود البضاعة ، وأجاز
المشرع الافراج مؤقتا عنها دون تحصيل الضرائب والرسوم الجمركية
إذا وردت من الخارج برسم الوزارات والمصالح الحكومية والمؤسسات
العامة والشركات التي تتبعها وذلك وفقا للشروط والاجراءات التي يصدر
بها قرار من وزير المالية . ونفاذا لذلك صدر قرار وزير المالية رقم ٢١٦
لسنة ١٩٨٣ بنظام الافراج المؤقت عن سيارات الركوب الخاصة دون
تحصيل الضرائب والرسوم الجمركية (وأورد شروطا منها أن يتم اعادة
تصدير السيارة المفرج عنها مؤقتا فور انتهاء مدة الافراج أو الغرض
منه أيهما أسبق .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن مصلحة الجمارك أفرجت في
١٩٧٨/٦/١٢ - تحت نظام الافراج الجمركي المؤقت عن سيارة ماركه
بيجو شاسيه رقم ٢٩٢٦٧٤٠ مشمول البيان الجمركي رقم ١٠١٥٦
الوارد من الخارج برسم دي لوريال مقابل تعهد الهيئة العامة للسلع
التوطينية أداء الضرائب والرسوم الجمركية المقررة عليها في حالة عدم
اعادة تصديرها للخارج . واذا انتهت صلاحية تسيير السيارة داخل
البلاد في ١٩٨٤/٦/٢٠ ولم يتم اعادة تصديرها الى الخارج كما لم يتم أداء
الضرائب والرسوم الجمركية المقررة . فمن ثم تلزم الهيئة بأداء
الضرائب والرسوم الجمركية المقررة على السيارة محل النزاع وقدرها
خمس آلاف واثنا عشر جنيها نفاذا لصحيح التزامها قبل مصلحة
الجمارك .

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لتسمى التفتوى والتشريع الى الزام الهيئة
العامة للسلع التوطينية أداء مبلغ ٥٠١٢ ج (خمسة آلاف واثني عشر
جنيها) الى مصلحة الجمارك كضرائب ورسوم جمركية مستحقة على
سيارة ماركه بيجو شاسيه رقم ٢٩٢٦٧٤٠ .

١ فتوى رقم ٥٨٧ في ١٩٩٥/٨/١ جلسة ١٩٩٥/٧/٢٧ ملف رقم ٢٠٥٥/٢/٣٢ .

عاملون مدنيون بالدولة - المريض يعرض مزمّن - التعويض عن أجره خلال فترة مرضه - الحوافز .

لقانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ - المشرع أولى رعاية خاصة للعامل المريض بأحد الأمراض المزمنة فقرر منحه تعويضا يعادل أجره كاملا أثناء فترته مرضه الى ان يشفى او تستقر حالته استقرارا يمكنه من العودة الى مباشرة عمله او يتبين عجزه عجزا كاملا - الأجر طبقا للتعريف المحدد بقانون التأمين الاجتماعي هو مجموع ما يحصل عليه المؤمن عليه من مقابل نقدي من جهة عمله الأصلية لقاء عمله الأصل ويشمل عنصرين هما : الأجر الأساسي وهو الأجر البين في الجداول المرفقة بنظم التوظيف التي يضع لها العامل وفقا للوظيفة التي يشغلها ، والأجر التقدير ويقتصد به باقي ما يحصل عليه المؤمن عليه خاصة الحوافز والبدلات والأجور الإضافية - المشرع اعتبر المريض بمرض مزمّن موجود فعلا في الخدمة ومشاركاً في العمل فقرر احقيته في الحصول على أجره وفقا للوظيفة التي يشغلها كذلك عناصر الأجر التقدير من حوافز وبدلات وأجور إضافية مما يتطلب الحصول عليها المشاركة والإسهام للعمل في الإنتاج والقررة تشاغل وظيفته - إلخا في الاعتبار ان الأساس الذي وضعه المشرع لتحديد هذا التعويض (متوسط ما كان يحصل عليه في السنة السابقة) إنما يمثل الحد الأدنى لحقوق العامل المريض بمرض مزمّن فلذا استحدثت زيادات لراتبه الأساسي او تقررت حقوق مالية لأجره التقدير سواء ما تعددت قيمته بقوانين او لوائح او قرارات كاتاعة الفلا. الاجتماعية والبدلات او تلك التي يرتبط تحديد قيمتها بمعدلات او مستوى أداء معين استحق العامل هذه الزيادة طالما كان مغاطيا بحكامها وفقا لوضعه الوظيفي وباعتبارها داخله ضمن عناصر التعويض - تطبيق .

استتيان للمجمعية العمومية لمقسمى الفتوى والتشريع
ان المادة ٣/٧٨ من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ تنص على انه « يمنح المريض بالدرن او بالجزام او بمرض عقلي او بأحد الأمراض المزمنة تعويضا يعادل اجرة كاملا طوال مدة مرضه الى ان يشفى او تستقر حالته استقرارا يمكنه من العودة الى مباشرة عمله او يتبين عجزه عجزا كاملا » في حين ان المادة ٨٨ من القانون ذاته تنص على انه « لا تخل احكام هذا التأمين (تأمين المرض) بما قد يكون للمصاب او المريض من حقوق مقررة بمقتضى القوانين او اللوائح او النظم الخاصة ... فيما يتعلق بتعويض الأجر ومستويات الخدمة وذلك بالنسبة للمقدّر الزائد عن الحقوق المقررة في هذا التأمين » .

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم أن المشرع أولى رعاية خاصة للعامل المريض بأحد الأمراض المزمنة فقرر منحه تعويضا يعادل

أجره كاملاً أثناء فترة مرضه الى أن يشفى أو تستقر حالته استقراراً، يمكنه من العودة الى مباشرة عمله أو يتبين عجزه عجزاً كاملاً يقيناً للجمعية العمومية أن الأجر طبقاً للتعريف المحدد له بقانون التأمين الاجتماعى هو مجموع ما يحصل عليه المؤمن عليه من مقابل نقدي من جهة عمله الأصلية لقاء عمله الأصلي ويشمل عنصرين هما : الأجر الأساسى وهو الأجر المبين فى الجداول المرفقة بنظم التوظيف التى يخضع لها العامل وفقاً للموظيفة التى يشغلها والأجر المتغير ويقصد به باقى ما يحصل عليه المؤمن عليه خاصة الحوافز والبدلات والأجر الإضافية ، فالمشروع اعتبر أن العامل المريض بمرض مزمن موجود فعلاً فى الخدمة ومشاركاً فى العمل فقرر أحقيته فى الحصول على أجره وفقاً للموظيفة التى يشغلها كذلك عناصر الأجر المتغير من حوافز وبدلات وأجور اضافيه مما يتطلب الحصول عليها المشاركة فى الاسهام الفعلى فى الانتاج والمقررة لشاغلى وظيفته وأخذاً فى الاعتبار أن الأساس الذى وضعه المشروع لتحديد هذا التعويض (متوسط ما كان يحصل عليه فى السنة السابقة) انما يمثل الحد الأدنى لحقوق العامل المريض بمرض مزمن فاذا استحدثت زيادات لراتبه الأساسى أو تقررت حقوق مالية لأجره المتغير سواء ما تحدد قيمته بقوانين أو لوائح أو قرارات كأعانة الغلاء الاجتماعيه والبدلات أو تلك التى يرتبط تحديد قيمتها بمعدلات أو مستوى أداء معين استحق العامل هذه الزيادات طالما كان مخاطباً بأحكامها وفقاً لموضعه الوظيفى وباعتبارها داخلية ضمن عناصر التعويض .

ويتطبيق ما تقدم على حالة السيد المذكور الذى رقى الى درجة مدير عام اعتباراً من ١٩٨٨/٦/٤ فإنه يكون من حقه الحصول على حافز الانتاج المقرر لشاغلى درجة مدير عام بنسبة ٢٥٪ من راتبه الأساسى وذلك استناداً لقرار وزير التعمير رقم ٦٥٨ لسنة ١٩٨١ والذى يقضى فى المادة ١١ منه على أحقية شاغلى الوظائف العليا فى صرف حوافز بحد أقصى ٢٥٪ من المرتب الأساسى لموظفهم .

النتائج

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أحقية العامل المريض بمرض مزمن فى الحالة المعروضة فى تقاضى قيمة التعويض عن حافز الانتاج المقرر للموظيفة التى يشغلها خلال فترة الاجازة الممنوحة له .

مجلس الدولة - الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع - اختصاصها - طلب عرض الرأى - الصفة .

المادة ٦٦/د من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ - اختصاص الجمعية العمومية بنظر المنازعات بين جهتين أو أكثر من الجهات المنصوص عليها فى الفقرة (د) من المادة ٦٦ هو بديل عن استعمال الدعوى كوسيلة لحماية الحقوق وقض المنازعات - يجب ان يقدم طلب النزاع الى الجمعية العمومية من صاحب الصفة فى التقاضى طبقا للقانون وأن يوجه الى من يمثل الجهة الموجه اليها قانونا - أساس ذلك ان الصفة شرط لقبول الدعوى أو بديلها من وسائل حماية الحقوق - مقتضى ذلك عدم قبول طلب عرض النزاع اذا لم يقدم من صاحب الصفة فى التقاضى قانونا - تطبيق .

استبان للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة ٦٦ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تنص على أن « تختص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بإبداء الرأى فى المسائل والمضمرعات الآتية : (١) (د) المنازعات التى تنشأ بين الوزارات وبين المصالح العامة أو بين الهيئات العامة أو بين المؤسسات العامة أو بين الهيئات المحلية أو بين هذه الجهات وبعضها البعض .. ويكون رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع فى هذه المنازعات ملزما للجانبين » .

واستظهرت الجمعية العمومية من ذلك - وعلى ما جرى به افتاؤها - أن اختصاصها بنظر المنازعات بين جهتين أو أكثر من الجهات المنصوص عليها فى الفقرة (د) من المادة ٦٦ من قانون مجلس الدولة ، المشار اليه ، هو بديل عن استعمال الدعوى كوسيلة لحماية الحقوق وقض المنازعات ، ومن ثم يجب أن يقدم طلب النزاع الى الجمعية العمومية من صاحب الصفة فى التقاضى طبقا للقانون وأن يوجه الى من يمثل الجهة المرجحة اليها قانونا ذلك ان الصفة شرط لقبول الدعوى أو بديلها من وسائل حماية الحقوق .

وخلصت الجمعية العمومية مما تقدم أن طلب عرض النزاع المائل اذ لم يقدم من صاحب الصفة فى التقاضى قانونا عما يتعلق بشأن من من شئون القوات المسلحة وهو وزير الدفاع ، فقد تعين - من ثم - عدم قبوله الى أن يرد الى الجمعية العمومية طلب العرض من الوزير .

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى
عدم قبول طلب عرض الموضوع السابق حتى يرد الطلب من الوزير
المختص .

د فتوى رقم ٥٨٩ في ١٩٩٥/٨/٣ جلسة ١٩٩٥/٨/٣ ملف رقم ٢٥٧٧/٢/٣٢ ، . .

(١٥٥)

جلسة ٢ من أغسطس سنة ١٩٩٥

مجلس الدولة - الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع - طلب عرض النزاع -
عدم قبول .

المادة ٢/٦٦ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ - اختصاص الجمعية العمومية بنظر المنازعات بين جهتين أو أكثر من انجهات المنصوص عليها في الفقرة (د) من المادة ٦٦ هو بديل عن استعمال الدعوى كوسيلة لحماية الحقوق وفرض المنازعات - يجب تقديم طلب النزاع الى الجمعية العمومية من صاحب الصفة في التقاضي طبقا للقانون ، وأن يوجهه الى من يمثل الجهة الموجه اليها قانونا ذلك أن الصفة شرط لقبول الدعوى أو بديلها من وسائل حماية الحقوق - نتيجة ذلك : عدم قبول طلب عرض النزاع إذ لم يقدم من صاحب الصفة في التقاضي قانونا - تطبيق .

استبيان للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة (٦٦) من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تنص على أن « تختص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بإبداء الرأي مسببا في المسائل والموضوعات الآتية : ٠٠٠ (د) المنازعات التي تنشأ بين الوزارات والمصالح العامة أو بين الهيئات العامة أو بين المؤسسات العامة أو بين الهيئات المحلية أو بين هذه الجهات وبعضها البعض . ويكون رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع في هذه المنازعات ملزما للجانبين » .

واستظهرت الجمعية العمومية من ذلك - وعلى ما استقر عليه افتاؤها - أن اختصاصها بنظر المنازعات بين جهتين أو أكثر من الجهات المنصوص عليها في الفقرة (د) من المادة (٦٦) هو بديل عن استعمال الدعوى كوسيلة لحماية الحقوق وفرض المنازعات ، ومن ثم يجب أن يقدم طلب النزاع الى الجمعية العمومية من صاحب الصفة في التقاضي ، طبقا للقانون ، وأن يوجهه الى من يمثل الجهة الموجه اليها قانونا ، ذلك أن الصفة شرط لقبول الدعوى أو بديلها من وسائل حماية الحقوق .

وخلصت الجمعية العمومية مما تقدم ، أن طلب عرض النزاع المائل إذ لم يقدم من صاحب الصفة في التقاضي قانونا عن صندوق اسكان أفراد القوات المسلحة « هيئة عامة » ، وهو رئيس مجلس إدارة الصندوق ،

وفقا للمادة الثامنة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٦ لسنة ١٩٨٨ بإنشاء الصندوق ، فقد تعين عدم قبوله •

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم قبول طلب عرض النزاع المائل •

توى رقم ٥٩٠ في ١٩٩٥/٨/٣ جلسة ١٩٩٥/٨/٢ ملف رقم ١٧٥/٢/٧ ، •

شركات - شركات قطاع الأعمال العام - استخدام فائض العصة النقدية - السلطة المنوط بها وضع قواعد استخدامها وتوزيعها .

المادة ٢٦ من الدستور - القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ بشأن هيئات القطاع العام وشركاته - القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ بإصدار قانون قطاع الأعمال العام - احتراماً من الشرع لحكم المادة ٢٦ من الدستور التي جعلت للمعاملين نصيباً من أرباح المشروعات التي يعملون بها اختص بموجب قانون هيئات القطاع العام وشركاته المعاملين بشركات القطاع العام بنصيب من الأرباح الصافية التي يتقرر توزيعها - السلطة المختصة بتوجيه هذا النصيب رئيس مجلس الوزراء فيحدد نسبه وقواعد استخدامه - شركات قطاع الأعمال حلت محل هيئات القطاع العام وشركاته مفتضى ذلك لعمل تلك الشركات بالتزامات الهيئات والشركات الأخيرة ومنها نصيب المعاملين بشركات القطاع العام في الأرباح - نتيجة ذلك أن تحديد أوجه استخدام فائض العصة النقدية ينطه قانوناً لرئيس مجلس الوزراء - تطبيق .

استبان للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة (٢٦) من الدستور تنص على أن : للمعاملين نصيب في إدارة المشروعات وفي أرباحها ، ويلتزمون بتنمية الإنتاج وتنفيذ الخطة في وحداتهم الإنتاجية وفقاً للقانون ٥٠٠٠ ، وتنص المادة (٤٢) من قانون هيئات القطاع العام وشركاته الصادرة بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ على أن : يكون للمعاملين بالشركة نصيب في الأرباح التي يتقرر توزيعها ، وتحدد نسبة وقواعد توزيعه واستخدامه بقرار من رئيس مجلس الوزراء ، ولا تقل هذه النسبة عن خمسة وعشرين في المائة من الأرباح الصافية التي يتقرر توزيعها على المساهمين بعد تجنبيب الاحتياطيات والنسبة المخصصة لشراء السندات الحكومية المنصوص عليها في المادة السابقة . ومع مراعاة حكم الفقرة السابقة يخصص نصيب المعاملين للأغراض الآتية : ١ - ١٠٪ لأغراض التوزيع النقدي على المعاملين ويحدد قرار رئيس مجلس الوزراء المشار إليه في الفقرة السابقة الحد الأقصى لما يخص العامل سنوياً من هذا التوزيع . ويجوز بقرار من رئيس مجلس الوزراء تخصيص جزء من نصيب المعاملين في الأرباح لتوزيعه على المعاملين في بعض الشركات التي لا تحقق أرباحاً أو تحقق أرباحاً قليلة ٥٠٠٠ ، هذا في حين تنص المادة الثانية من القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ بإصدار قانون قطاع الأعمال العام على أن : تحمل الشركات القابضة محل هيئات القطاع العام الخاضعة لأحكام القانون رقم

٩٧ لسنة ١٩٨٣ المشار إليه ، كما تحل الشركات التابعة محل الشركات التي تشرف عليها هذه الهيئات وذلك اعتباراً من تاريخ العمل بهذا القانون ودون حاجة إلى أي إجراء آخر . وتنقل إلى الشركات القابضة والشركات التابعة لها بحسب الأحوال كافة ما لهيئات القطاع العام وشركاته الملقاه من حقوق بما فيها حقوق الانتفاع والإيجار ، كما تتحمل جميع التزاماتها وتسال مسئولية كاملة عنها . . . »

واستظهرت الجمعية العمومية ما تقدم ، أن المشرع احتراماً منه لحكم المادة (٢٦) من الدستور ، التي جعلت للعاملين نصيباً في أرباح المشروعات التي يعملون بها ، اختص بموجب قانون هيئات القطاع العام وشركاته المشار إليه العاملين بشركات القطاع العام بنصيب من الأرباح الصافية التي يتقرر توزيعها ، لا يقل عن نسبة خمسة وعشرين في المائة ، وذلك بعد تجنيب الاحتياطيات والنسبة المخصصة لشراء السندات الحكومية . وخصص هذا النصيب لأغراض محددة صراحة لافكاك من الالتزام بها لدى استخدامه ، فجعل ١٠٪ لأغراض التوزيع النقدي على العاملين ، و ١٠٪ لاسكان العاملين بكل شركة أو مجموعة من الشركات المتجاورة ، مع أولولة ما يفيض عن حاجة هؤلاء العاملين إلى صندوق تمويل الاسكان الاقتصادي ، و ٥٪ تودع بحساب خاص ببنك الاستثمار القومي وتخصص للخدمات الاجتماعية لجميع العاملين بالقطاع العام . وقد واجه المشرع في المادة (٤٢) من ذلك القانون مسألة تحديد السلطة المختصة بتوجيه النصيب المشار إليه ، فناط برئيس مجلس الوزراء تحديد نسبة وقواعد استخدامه ، وكذلك تحديد الحد الأقصى لما يخص العامل سنوياً من الحصة المخصصة للتوزيع النقدي ، والحاصل أن المشرع بموجب القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ المشار إليه التي على عاتق شركات قطاع الأعمال العام ، التي حلت محل هيئات القطاع العام وشركاته ، التحمل بجميع التزامات الهيئات والشركات الأخيرة التي لم يكن أمامها من سبيل لتغيير أوجه استخدام نصيب العاملين بشركات القطاع العام في الأرباح خارج نطاق الأغراض المحددة قانوناً . وبالتالي تكون شركات قطاع الأعمال العام ملتزمة بدورها ، لدى استخدامها للنسب المذكورة ، وكذا فوائضها بذات الأحكام ، سواء من حيث مجال الاستخدام أم السلطة المختصة ، في غنية النص الذي بحر تلك النسب من الأحكام المشار إليها . دون أن يقال من ذلك أن قانون هيئات القطاع العام وشركاته ، الذي تضمن أحكام التخصيص والاستخدام المشار إليها ، لم يعد يسرى على شركات قطاع الأعمال العام ، إذ ليس من شأن انحصار أحكامه عن تلك الشركات .

الاخلال بما علق بفوائض النسب المنوه عنها من وصف يوجب انفاقه على الغرض انذى جنبته له ، أو ينفد لسلطة بعينها ، دون غيرها ولاية تقرب أوجه الاستخدام ونسبه وقواعده .

والحاصل أيضا ، انه نفاذا لحكم المادة (٤٢) من قانون هيئات القطاع العام وشركاته ، أصدر رئيس مجلس الوزراء القرار رقم ٣٦٠ لسنة ١٩٨٤ الذى نص - فى مادته الأولى - على استمرار العمل بأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١١١١ لسنة ١٩٧٤ بتحديد نسبة وقواعد توزيع واستخدام نصيب العاملين بشركات القطاع العام فى الأرباح فيما لايتعارض مع أحكام القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ أنف البيان . وطبقا للمادة (٤) من القرار الأخير « يتم توزيع الأرباح على العاملين بشركات القطاع العام وفقا للقواعد التى يقررها رئيس مجلس الوزراء فى هذا الشأن من حصيلة العشرة فى المائة المخصصة لأغراض التوزيع النقدى على العاملين فاذا أسفر التوزيع عن وجود فائض لدى هذه الشركات أودع فى حساب خاص بالبنك المركزى ، ويكون التصرف فيه طبقا لما يقرره رئيس مجلس الوزراء » . وبناء عليه فان الاختصاص بتحديد أوجه استخدام فائض الحصة النقدية يتعقد قانونا لرئيس مجلس الوزراء . ولا يغير من ذلك أن القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٨٠ بإنشاء بنك الاستثمار القومى ، المعمول به اعتبارا من ١٩٨٠/٦/٢٧ ، أوجب فى المادة (٥ / هـ) منه ايداع حسابات البنك فوائض الحصص النقدية ، على أساس أن ذلك القانون اقتصر على اشتراط موافقة مجلس ادارة البنك قبل استثمار الجهات المتولد لديها تلك الفوائض ، دون أن يتعدى ذلك الى حجب الاختصاص المشار اليه ، المفقود لرئيس مجلس الوزراء ، أو الحد منه .

وترتبيا على ما سبق يكون من غير الجائز قانونا تخصيص فائض الحصة النقدية للخدمات الاجتماعية للعاملين بالشركة ، كما انه لايجب للعاملين تقاضى هذا الفائض وان الأمر مرده فى النهاية الى ما يقرره رئيس مجلس الوزراء اعمالا للاختصاص المفقود له قانونا فى شأن تحديد نسبة وقواعد توزيع واستخدام هذا الفائض .

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن نسب وقواعد استخدام الفائض النقدى عن الفترة السابقة على العمل بقانون قطاع الأعمال العام الصادر بالقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ منوط بصدر قرار من رئيس مجلس الوزراء .

(١٥٧)

جلسة ٢ من أغسطس سنة ١٩٩٥

مجلس الدولة - الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع - اختصاصها - شخص
من اشخاص القانون الخاص .

المادة ٦٦/د من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ - من اختصاص الجمعية
العمومية في شأن المنازعات هو بما ينشأ بين الوزارات أو بين المصالح العامة أو بين
الهيئات العامة أو بين المؤسسات العامة أو بين الهيئات المحلية أو بين هذه الجهات بعضها
البعض - مقتضى ذلك ان النزاع القائم بين إحدى هذه الجهات وشركة قطاع عام ينصر
عن اختصاص الجمعية العمومية - تطبيق .

استبان للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة ٦٦ من
قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تنص على أن
« تختص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بإبداء الرأي مسبباً
في المسائل والموضوعات الآتية : (أ) (د) المنازعات التي تنشأ
بين الوزارات أو بين المصالح العامة أو بين الهيئات العامة أو بين المؤسسات
العامة أو بين الهيئات المحلية أو بين هذه الجهات وبعضها البعض .
ويكون رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع في هذه المنازعات
ملزماً للجانبين » .

واستظهرت الجمعية العمومية من ذلك أن مناه اختصاصها في شأن
المنازعات هو بما ينشأ بين الوزارات أو بين المصالح العامة أو بين
الهيئات العامة أو بين المؤسسات العامة أو بين الهيئات المحلية أو بين هذه
الجهات بعضها البعض .

وإذ كان النزاع المائل بحسبائه قائماً بين وزارة الدفاع وشركة
المقاولون العرب (شركة قطاع عام) وهى من غير الجهات التى حصرها النص
فمن ثم ينحصر الفصل فيه عن اختصاص الجمعية العمومية .

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم
اختصاصها بنظر النزاع المائل .

(فتوى رقم ٦٠٣ فى ١٩٩٥/٨/٦ جلسة ١٩٩٥/٨/٢ ملف رقم ١٩٩٤/١/٤٧) .

جلسة ٢ من أغسطس سنة ١٩٩٥

ادارات قانونية بالهيئات والمؤسسات العامة - عاملون بالمناجم والمحاجر -

القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الادارات القانونية - القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٨١ بشأن تشغيل العاملين بالمناجم والمحاجر - ولئن كان المشرع قد اخص العاملين بالمناجم والمحاجر بقانون ينظم شئونهم الوظيفية الا انه حرص في الوقت ذاته على اعمال احكام القوانين والقرارات واللوائح المطبقة على العاملين المدنيين بالدولة او تلك السارية على العاملين بالقطاع العام او التي يوضع لها العاملون الخاصون لاحكام العمل بالقطاع الخاص بحسب الاحوال وذلك في حالتين : الاولى اذ خلا قانون المناجم والمحاجر من نص ينظم مسألة معينة بينما ورد تنظيمها في هذه التشريعات ، والثانية اذا كان الحكم الوارد بهذه التشريعات - كل بحسب الاحوال - اكثر سخاء من ذلك المقرر في قانون المناجم والمحاجر ، يستوى في ذلك ان يكون الحكم كذلك في هذه التشريعات بداهة او بناء على تعديل ادخل عليها - تطبيق .

استبان للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ان المادة (١) من مواد اصدار قانون تشغيل العاملين بالمناجم والمحاجر رقم ٢٧ لسنة ١٩٨١ تنص على أن « تسرى أحكام القانون المرافق على العاملين بصناعات المناجم والمحاجر والتعدين » . في حين تنص المادة (٣) من ذات القانون على أنه « تسرى أحكام القوانين والقرارات واللوائح الخاصة بالعاملين بالحكومة والهيئات العامة على العاملين بالمناجم والمحاجر التابعة لها وذلك فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذا القانون ، كما يعمل بما نص عليه في هذه القوانين أو القرارات أو اللوائح أو أي نص يصدر بتعديلها يكون أكثر سخاء - وتسرى أحكام القوانين والقرارات واللوائح الخاصة بالعاملين بالقطاع العام على العاملين بالمناجم والمحاجر التابعة له وذلك فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذا القانون ، كما يعمل بما نص عليه في هذا القوانين أو القرارات أو اللوائح أو أي نص يصدر بتعديلها يكون أكثر سخاء . » وتسرى أحكام القوانين والقرارات واللوائح الخاصة بالعاملين الخاصين لاحكام قانون العمل بالقطاع الخاص على العاملين بالمناجم والمحاجر التابعة للقطاع الخاص وذلك فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذا القانون . كما يعمل بما نص عليه في هذه القوانين أو القرارات أو اللوائح وأي نص يصدر بتعديلها يكون أكثر سخاء . وتنص الفقرة الاولى من المادة (٨) من مواد قانون العاملين بالمناجم والمحاجر ، المشار اليه على أن « يطبق على العاملين الخاصين لاحكام هذا القانون جدول الأجور والملاوات المرافق وتعتبر هذه

الاجور والملاوات الحد الأدنى الذي لا يجوز النزول عنه • كما تنص المادة ٢/٢٩ من قانون الادارات القانونية في مؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ على أن « يستحق من بلغ نهاية مربوط الفئة الملاوة المقررة بالفئة الأعلى مباشرة في نطاق المستوى وإن لم يرق الى الفئة الأعلى بشرط ألا يجاوز نهاية المستوى » • وأخيرا تنص المادة (١) من القانون رقم ١ لسنة ١٩٨٦ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ ، المشار اليه ، على أن يستبدل الجدول المرفق بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة والجدول المرفق بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بشأن نظام العاملين بالقطاع العام على حسب الأحوال بالجدول المرفق بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ •• ويستمر العمل بالقواعد الملحقه بهذا العمل •

واستظهرت الجمعية العمومية من مجموع ما تقدم أنه ولئن كان المشرع قد اختص العاملين بالمناجم والمحاجر بقانون ينظم شئونهم الوظيفية إلا أنه حرص في الوقت ذاته على أعمال أحكام القوانين والقرارات واللوائح المطبقة على العاملين المدنيين بالدولة أو تلك السارية على العاملين بالقطاع العام أو التي يخضع لها العاملون الخاضعون لأحكام قانون العمل بالقطاع الخاص بحسب الأحوال وذلك في حالتين : الأولى إذا خلا قانون المناجم والمحاجر من نص ينظم مسألة معينة بينما ورد - تنظيمها في هذه التشريعات والثانية إذا كان الحكم الوارد بهذه التشريعات - كل بحسب الأحوال - أكثر سخاء من ذلك المقرر في قانون المناجم والمحاجر ، مستوى في ذلك أن يكون الحكم كذلك في هذه التشريعات بداءة أو بناء على تعديل أدخل عليها •

وخلصت الجمعية العمومية مما تقدم الى انه لما كان من بين الأحكام التي تضمنها قانون الادارات القانونية ولم يتضمنها قانون المناجم والمحاجر المشار اليه تلك التي ورد النص عليها في الفقرة الثانية من المادة ٢٩ والتي يمنح بموجبها عضو الادارة القانونية الملاوة المقررة للفئة الأعلى ولو لم يرق اليها متى بلغ نهاية مربوط الوظيفة التي يشغلها وذلك بالشروط والقيود المبينة بهذه المادة ، وكان هذا الحكم أكثر سخاء بالنسبة لأعضاء الادارات القانونية بالمناجم والمحاجر فمن ثم يفلو متعينا أعمال هذا الحكم على العاملين بالهيئة المصرية العامة للمساحة الجيولوجية والمشروعات التعدينية •

لذلك

انتهت الجمعية الصومية لتسمى الفتوى والتشريع الى انطباق حكم
المادة ٢/٢٩ من قانون الادارات القانونية رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ على الادارات
القانونية بالهيئة العامة للمساحة الجيولوجية *

(فتوى رقم ٦٠٤ في ١٩٩٥/٨/٦ جلسة ١٩٩٥/٨/٢ ملف رقم ٦٧/١/٥٨) *

أموال عامة - تخصيص - تغيير التخصيص لوجه آخر للمنفعة العامة - نقل الإشراف الإداري - عدم اداء مقابل أو تعويض .

المادتان ٨٧ ، و ٨٨ من القانون المدني - انتقال الأموال العامة التي لدى الدولة والأشخاص المعنوية العامة إلى إحدى الجهات العامة الأخرى لا يتأتى عن طريق نزع الملكية بل سبيله تغيير التخصيص المرصود له المال - الأصل أن يكون تغيير التخصيص للمال العام وتغيير وجه الانتفاع به دون مقابل وبغير تعويض عن ذلك - أساس ذلك - أن الأصل في الانتفاع بالمال العام أن يكون بغير مقابل متى كان استعمال المال فيها أعد له - الأملاك العامة تخرج من دائرة المعاملات بما نص عليه من عدم جواز بيعها أو التصرف فيها ، وذلك كله إلا أن تقرر الجهة ذات الولاية في نقل التخصيص وتغيير المنفعة تحميل الجهة المنقول إليها التخصيص عبثاً مالياً وأنه لا زماً لما قدرته من ظروف - تطبيق .

استبان للجمعية الصومية لقسمي الفتوى والتشريع أن المادة ٨٧ من القانون المدني تنص على أن « تعتبر أموالاً عامة العقارات والمنقولات التي للدولة أو للأشخاص الاعتبارية العامة والتي تكون مخصصة لمنفعة عامة بالفعل أو بمقتضى قانون أو مرسوم أو قرار من الوزير المختص » .

وتنص المادة ٨٨ من ذات القانون على أن « تفقد الأموال العامة صفتها العامة بانتهاء تخصيصها للمنفعة العامة وينتهي التخصيص بمقتضى قانون أو مرسوم أو قرار من الوزير المختص أو بالفعل أو بانتهاء الفرض الذي من أجله خصصت تلك الأموال للمنفعة العامة » .

واستظهرت الجمعية الصومية مما تقدم أن انتقال الأموال العامة التي لدى الدولة أو الأشخاص المعنوية العامة إلى إحدى الجهات العامة الأخرى لا يتأتى عن طريق نزع الملكية ، بل سبيله تغيير التخصيص المرصود له المال العام . والأصل أن يكون تغيير التخصيص للمال العام وتغيير وجه الانتفاع به دون مقابل وبغير تعويض عن ذلك لأن الأصل في الانتفاع بالمال العام أن يكون بغير مقابل متى كان استعمال المال فيها أعد له . فالأملاك العامة تخرج من دائرة المعاملات بما نص عليه من عدم جواز بيعها أو التصرف فيها . وذلك كله إلا أن تقرر الجهة ذات الولاية في نقل التخصيص وتغيير المنفعة تحميل الجهة المنقول إليها التخصيص عبثاً مالياً وأنه لا زماً لما قدرته من ظروف .

ولما كان ذلك وكانت منشآت هيئة مرفق مياه الاسكندرية أموالاً عامة ، وصدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٩ لسنة ١٩٨١ بتعديل تخصيصها من المنفعة العامة ورصدها لإقامة محطات نووية لتوليد الكهرباء ، فمن ثم فإن تغيير تخصيصها لوجه آخر للمنفعة العامة يكون دون مقابل أو تعويض لخروجها عن دائرة المعاملات ييما أو تصرفاً فيها • بيد أنه ، وقد جاء قرار رئيس الجمهورية المشار إليه خلوا من مقابل يستأديه مرفق المياه من الهيئة مقابل إزالة منشآته ورفعها من الأرض التي تقرر نقل الإشراف الإداري عليها الهيئة العامة للمحطات النووية كما جاء القرار ذاته خالياً من حكم يلزم مرفق المياه بإزالة المنشآت التي على الأرض عند تسليمها إلى هيئة المحطات النووية • لذلك فلا الزام على مرفق المياه بإزالة منشآته ، كما لا الزام على هيئة المحطات النووية بأداء مقابل أو تعويض عن هذه المنشآت إذ الأمر مرجعه إلى ما قضى به قرار التخصيص الصادر في هذا الشأن والذي جاء خلوا من أى من هذين الإلزامين •

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى أنه لا يوجد التزام قانوني على مرفق مياه الاسكندرية بإزالة منشآته ، كما أنه لا يوجد التزام قانوني على الهيئة العامة للمحطات النووية بأداء قيمة المنشآت المقامة على الأرض أو تكاليف إزالتها •

(فتوى رقم ٦٠٧ في ١٩٩٥/٨/٧ جلسة ١٩٩٥/٨/٢ ملف رقم ٧٨/١/١٠٠)

عقد - عقد بيع عقار - الخلافة في شأن المسائل التفصيلية - المحكمة المختصة - تسليم المادة ٩٥ من القانون المدني - المشرع أسند الى المحكمة المختصة ولاية الفصل لما عساه أن يثور من خلاف في الرأي بين طرفي العقد في المسائل التفصيلية التي أرجئنا الاتفاق عليها حين إبرام العقد الى وقت لاحق ، مما عجز الطرفان عن حسمه اتفاقا بينهما من تلك المسائل بعد تمام العقد تقضى فيه المحكمة بما عقده لها القانون من أدوات ومكنات طبقا لطبيعة المعاملة ولأحكام القانون والعرف والعدالة - تطبيق .

استبان للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة (٩٥) من التقنين المدني تنص على أن « اذا اتفق الطرفان على جميع المسائل الجوهرية في العقد - واحتفظا بمسائل تفصيلية يتفقان عليها فيما بعد ولم يشترطا أن العقد لا يتم عند عدم الاتفاق عليها ، اعتبر العقد قد تم . » وإذا قام خلاف على المسائل التي لم يتم الاتفاق عليها ، فإن المحكمة تقضى فيها طبقا لطبيعة المعاملة ولأحكام القانون والعرف والعدالة . ومفاد ذلك أن المشرع أسند الى المحكمة المختصة ولاية الفصل لما عساه أن يثور من خلاف في الرأي بين طرف العقد في المسائل التفصيلية التي أرجئنا الاتفاق عليها حين إبرام العقد الى وقت لاحق ، مما عجز الطرفان عن حسمه اتفاقا بينهما من تلك المسائل بعد تمام العقد تقضى فيه المحكمة ، بما عقده لها القانون من أدوات ومكنات ، طبقا لطبيعة المعاملة ولأحكام القانون والعرف والعدالة .

ولما كان الثابت من الأوراق أن مجلس الشعب تعاقد مع السفارة الروسية على بيع العقارات المشار اليها ، ومن بينها العقار رقم ٦٦ تنظيم شارع الجيزة المعروضة حالته ، وتضمن العقد الاتفاق على جميع المسائل الجوهرية ، واحتفظ الطرفان في العقد بمسألة تفصيلية تتعلق بتسليم العقار المشار اليه ، يكون تحديدها محلا لاتفاق يتم فيما بعد بينهما ، دون أن يشترطا في العقد عدم تمامه عند عدم الاتفاق على تلك المسألة . وكان الثابت أيضا انه لم يجر الاتفاق رضاء بين طرفي العقد على حسم تلك المسألة - ومن ثم فانه لا فكاك لحسمها والوقوف على الحكم واجب الاتباع في شأنها من اللجوء الى المحكمة المختصة لتقضى فيها فصلا بين البائع والمشتري ، حسبما تقدره المحكمة ويستقر عليه وجدانها ، في اطار من القواعد آنفة البيان . وبهذا القضاء تنحسم العلاقة بين مجلس الشعب والسفارة ، ويتم وفقا له تسوية الأمر بينهما . بيد انه اذا ما ثارت بعض

العقبات فى سبيل ذلك مردها الى وزارة الداخلية ، باعتبارها شاغلة للعقار بموجب ترخيص يشغله بصفة مؤقتة من المجلس ، فانه تقتضى ازالة تلك العقبات اتفقا بين الوزارة ومجلس الشعب ، فان تعذر ذلك اتفقا صار الاحتكام الى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع لاصدار رأى ملزم فى هذا الخصوص اعمالا لحكم المادة (٦٦/د) من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ، مع مراعاة ما تقرره أحكام قانون المرافعات فى شأن منازعات الحيازة والجهة المختصة بالفصل فيها .

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن تقرير الحكم واجب الاتباع فى شأن تسليم العقار المشار اليه منوط بالجهة القضائية المختصة .

(فتوى رقم ٦٠٨ فى ١٩٩٥/٨/٧ جلسة ١٩٩٥/٨/٢ ملف رقم ٣٣١/١/٥٤ ، .

جلسة ٢ من أغسطس سنة ١٩٩٥

عاملون. مديون بالدولة - المقابل النقدي لرصيد الأجازات - ضريبة - نظام •
قانون الضرائب على الدخل رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ - المادتان ٣٧٤ ، ٣٧٧ من القانون
المدني •

المقابل النقدي لرصيد الأجازات الاعتيادية حق للعامل يستمده من القانون مباشرة ،
ويثبت له من تاريخ انتهاء خدمته ويحق له تلقاها دون خصم ضريبة المرتبات منه - تلتزم
جهة العمل بإدائه اليه كاملا ولو التظمت جزءا منه سواء عن مظنة فيه لذاتها أو لغيرها -
ما جرى خصمه خطأ يعبر عنها على ظن من خصومه للضريبة المرتبات ما زال عالقا بلمتها في
مواجهة من خصم منه بغير حق وليس عالقا بذمة مصلحة الضرائب - نتيجة ذلك عدم خضوع
هذا المقابل الذي جرى خصمه على النحو المشار اليه للتقادم الثلاثي المنصوص عليه في القانون
رقم ٦٤٦ لسنة ١٩٥٣ - تطبيق •

استعرضت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع في فتاها
الصادرة بجلسته ٢٠ من فبراير سنة ١٩٩١ التي أنهت فيها الى عدم
خضوع المقابل النقدي لرصيد الأجازات التي تمنح للعاملين المدنيين بالدولة
أو بالقطاع العام عند انتهاء خدمتهم للضريبة على المرتبات بر كيزة من أن
هذا المقابل « لا يعتبر مرتبا أو أجرا وإنما هو لا يعدو أن يكون اضافة
لما يستحقه العامل عند ترك الخدمة من معاش أو مكافأة الزم القانون جهة
عمله منحه اياه دفعة واحدة ، وهو بذلك ليس الا رأسمال يدفع اليه دفعة
واحدة فلا يستحق عنه على هذا الأساس ضريبة المرتبات وما في حكمها
مما تناوله نص المادة ٥٥ من قانون الضرائب على الدخل الصادر بالقانون
رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ » كما تبين للجمعية العمومية أن المادة ٣٧٤ من
القانون المدني تنص على أنه « يتقادم الالتزام بانقضاء خمس عشرة سنة
فيما عدا الحالات التي ورد عنها نص خاص في القانون وفيما عدا
الاستثناءات التالية » في حين تنص المادة ٣٧٧ من القانون ذاته على
أنه « ١ - »

٢ - ويتقادم بثلاث سنوات الحق في المطالبة برد الضرائب
والرسوم التي دفعت بغير حق • ويبدأ سريان التقادم من يوم دفعها •

٣ - ولا تخل الأحكام السابقة بأحكام النصوص الواردة في
القوانين الخاصة • كما تنص المادة الثانية من القانون رقم ٦٤٦ لسنة
١٩٥٣ بشأن تقادم الضرائب والرسوم على أن « يبدأ تقادم الحق في

المطالبة برد الضرائب والرسوم التي دفعت بغير وجه حق من يوم دفعها إلا إذا ظهر الحق في طلب الرد بعد إجراءات اتخذتها الجهة التي قامت بالحصول فيبدأ التقادم من تاريخ إخطار الممول بحقه في الرد بكتاب موصى عليه .

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم وعلى ما جرى به افتاؤها بجلسة ١٩٩٤/٤/٢٠ أن الأصل العام في القانون المدني أن الحق في المطالبة برد الضرائب والرسوم التي دفعت بغير حق يتقادم بثلاث سنوات تبدأ من يوم دفعها وذلك دون إخلال بالأحكام الواردة في القوانين الخاصة ومن بينها القانون رقم ٦٤٦ لسنة ١٩٥٣ ، المشار إليه ، الذي ردد في مادته الثانية الأصل العام المنصوص عليه في القانون المدني من حيث بدء سريان تقادم الحق في المطالبة برد الضرائب والرسوم التي دفعت بغير حق ثم أورد هذا القانون استثناء حالة بذاتها من هذا الأصل ، وهذه الحالة إنما تتعلق بإجراء مباشر خاصاً بالمول يبادر بتقديم طلب للجهة المعنية بالحصول يفيد استمساكه بالحق الذي يراد اقتضاؤه بما يكفل له المحافظة على حقه ، ويعقب ذلك اتخاذ تلك الجهة من الإجراءات ما يتكشف بها وجه الحق المطالب به ، حيث يجري إبلاغ الممول بحقه في الرد بكتاب موصى عليه فيبدأ التقادم من تاريخ هذا الإخطار والذي يفيد الاعتراف بالحق المدعى به في الطلب صادراً من الجهة التي تملك التصرف فيه .

وخلصت الجمعية العمومية مما تقدم إلى أنه لما كان المقابل النقدي لرصيد الأجازات الاعتيادية حقاً للعامل يستمد من القانون مباشرة ، ويثبت له من تاريخ انتهاء خدمته ويحق له تقاضيه دون خصم ضريبة المرتبات منه ، وتلتزم جهة العمل بأدائه إليه كاملاً ولو اقتطعت منه جزءاً سواء عن مظنة فيه لذاتها أو لغيرها ، ومن ثم فإن ما جرى خصمه خطأ بمعرفة على ظن من خضوعه لضريبة المرتبات مازال عالقا بذمتها في مواجهة من خصم منه بغير حق ، وليس عالقا بذمة مصلحة الضرائب ومن ثم لا يمكن إخضاعه للتقادم الثلاثي المنصوص عليه في المادة الثانية من القانون رقم ٦٤٦ لسنة ١٩٥٣ المشار إليه وفقاً لما انتهى إليه رأى الجمعية العمومية بفتواها الصادرة بجلسة ١٩٩٤/٤/٢٠ ، وإزاء صيرورة المبلغ المقتطع خطأ بذمة جهة العمل وهي ليست من الجهات الضريبية فلا مناص من إخضاعه للتقادم الطويل من تاريخ استحقاقه ابتداءً في ذمتها التزاماً بحكم القانون وليس من تاريخ صدور افتاء بالكشف عن عدم جواز خصم ضريبة المرتبات منه .

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى خضوع الحق في المطالبة بما خصم من المقابل النقدي لرصيد الأجازات بالتقادم الطويل لدى جهة العمل .

(فتوى رقم ٦٠٩ في ١٩٩٥/٨/٧ - جلسة ١٩٩٥/٨/٢٢ ملف رقم ٥١٠/٢/٢٧) .

(١) تراخيص - ترخيص بناء - ترخيص تخطيط - السلطة المختصة - ارض زراعية
القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ بشأن الادارة المحلية ولائحته التنفيذية - مناطق اختصاص
وحدات الادارة المحلية من مراكز ومدن أو أحياء مباشرة الاختصاصات التي نقلت لها
بمقتضى قانون الادارة المحلية ومن ضمنها سلطة اصدار تراخيص البناء والهدم أن تباشره
في دائرة اختصاصها الاقليمي بحيث يتمتع عليها أن تصدر تراخيص لمواقع تفرج عن نطاق
هذا الاختصاص المكاني - تطبيق .

(ب) مجلس القنولة والجمعية العمومية تقسم الفتوى والتشريع - اختصاصها -
طلب الراى من جهة ذات شأن في طلبه .

استقر افتاء الجمعية العمومية على وجوب أن يكون طلب الراى صادرا من جهة ذات
شأن في طلبه سواء بأن تكون جهة ذات ولاية واختصاص في امضاء ما يسفر عنه حكم
القانون في المسألة المستفتى فيها ، أو بأن يكون الراى المطلوب مما يحس هذه الجهة من
حيث صلاحية التصرف والنشاط أو من حيث مدى ما لها وما عليها من حقوق والتزامات
أو من حيث تبين اوضاع مركزها القانوني وجوانبه فإن كان طلب الراى في مسألة لا تتعلق
بها باى من وجوه التعلق لم يكن لها اية تسال فيما ليس من شئونها - تطبيق .

استبان للجمعية العمومية تقسم الفتوى والتشريع أن المادة ٢ من
قانون الادارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ تنص على أن
« تتولى وحدات الحكم المحلي في حدود السياسة العامة والخطة العامة
للدولة انشاء وإدارة جميع المرافق العامة الواقعة في دائرتها ٠٠٠ » وتحدد
اللائحة التنفيذية المرافق التي تتولى المحافظات انشاءها وإدارتها والمرافق
التي تتولى انشاءها وإدارتها الوحدات الأخرى للحكم المحلي » .

وتنص المادة ٧ من اللائحة التنفيذية لقانون الادارة المحلية الصادر
بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧٠٧ لسنة ١٩٧٩ « ٠٠٠ وتباشر الوحدات
المحلية كل في دائرة اختصاصها الأمور الآتية : ٠٠٠ تطبيق القوانين
والأحكام واللوائح المتعلقة بأعمال التنظيم وتقسيم الأراضي والمباني وخاصة
فيما يتعلق بمطابقة المباني للمواصفات والاشتراطات اللازمة وإصدار
التراخيص الخاصة بذلك بما فيها تراخيص البناء والهدم » .

وتبين للجمعية العمومية أن مناطق اختصاص وحدات الادارة المحلية
من مراكز ومدن أو أحياء مباشرة الاختصاصات التي نقلت بمقتضى قانون
الادارة المحلية ومن ضمنها سلطة اصدار تراخيص البناء والهدم أن تباشره

في دائرة اختصاصها الاقليمي بحيث يتمتع عليها ان تصدر تراخيص لوائح تخرج عن نطاق هذا الاختصاص المكاني .

ومن حيث انه تبين من عرض وقائع الموضوع المائل أن أراضي البناء التي صدرت لها التراخيص أرقام ١١٧ و ١١٨ لسنة ١٩٨٨ و ٢٢ لسنة ١٩٩٠ من حي شرق الاسكندرية هي أرض زراعية تقع خارج الحيز العمراني وتخرج عن نطاق الاختصاص الاداري الاقليمي لحي شرق الاسكندرية الذي يعتبر أحد تقسيمات مدينة الاسكندرية ومن ثم ينحصر عن هذا الحي الاختصاص بالترخيص بتعليق المقار موضوع طلب الرأي .

ومن حيث ان الجمعية العمومية لسمى الفتوى والتشريع تذهب في افتتاحها الى وجوب ان يكون طلب الرأي صادرا من جهة ذات شأن في طلبه سواء بأن تكون جهة ذات ولاية واختصاص في امضاء ما يسفر عنه حكم القانون في المسألة المستفتى فيها ، أو بان يكون الرأي المطلوب مما يمس هذه الجهة من حيث صلاحية التصرف والنشاط أو من حيث مدى ما لها أو ما عليها من حقوق والتزامات أو من حيث تبين أوضاع مركزها القانوني وجوانبه ، فإن كان طلب الرأي في مسألة لا تتعلق بها بأى من وجوه التعلق لم يكن لها أن تسال فيما ليس من شئونها .

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لسمى الفتوى والتشريع الى عدم قبول طلب الرأي المائل باعتبار أن الجهة الطالبة تفتقد الصفة في طرح الموضوع .

(فتوى رقم ٦٥٧ في ١٩٩٥/٩/٢ جلسة ١٩٩٥/٨/٢ ملف رقم ١٦٢/٢/٧) .

جلسة ٣ من أغسطس سنة ١٩٩٥

مسئولية - مسئولية حارس الأشياء .

المادة ١٧٨ من القانون المدني - أن الشخص الطبيعي أو المعنوي الذي له مكانة السيطرة على شيء يلتزم بحراسته حتى لا يسبب ضررا للغير إذا أخل بهذا الالتزام افترض الخطأ في جانبه والتزم بتعويض الغير عما يلحق من ضرر بسبب الشيء. الخاطئ لحراسته ولا يعفيه من هذا الالتزام إلا أن يثبت أن الضرر وقع بسبب اجنبى رغم ما بذله من عناية في الحراسة - أساس ذلك أن المسئولية تتحقق بتولى شخص حراسة شيء. تقتضى حراسته عناية خاصة أو حراسة آلات ميكانيكية ، ووقوع الضرر بفعل الشيء. فعند ذلك يكون حارس الشيء مسئولاً عن الضرر بيد أنه إذا أثبت المسئول أن الشيء لم يتدخل في أحداث الضرر فقد انتفى بذلك افتراض الخطأ إذا القرينة القانونية لا تعفى المدعى من اثبات وجود الحالة القانونية التي يترتب عليها قيام المسئولية - تطبيق .

استبان للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة ١٧٨ من القانون المدني تنص على أن « كل من تولى حراسة أشياء تتطلب حراستها عناية خاصة أو حراسة آلات ميكانيكية يكون مسئولاً عما تحدثه هذه الأشياء من ضرر ما لم يثبت أن وقوع الضرر كان بسبب اجنبى لا يد له فيه » .

ومفاد هذا النص أن الشخص الطبيعي أو المعنوي الذى له مكانة السيطرة على شيء يلتزم بحراسته حتى لا يسبب ضررا للغير ، فإذا أخل بهذا الالتزام افترض الخطأ في جانبه والتزم بتعويض الغير عما يلحقه من ضرر بسبب الشيء. الخاطئ لحراسته ولا يعفيه من هذا الالتزام إلا أن يثبت أن الضرر وقع بسبب اجنبى رغم ما بذله من عناية في الحراسة .

واستظهرت الجمعية من ذلك أن المسئولية تتحقق بتولى شخص حراسة شيء. تقتضى حراسته عناية خاصة أو حراسة آلات ميكانيكية ، ووقوع الضرر بفعل الشيء. فعند ذلك يكون حارس الشيء مسئولاً عن هذا الضرر ، بيد أنه إذا أثبت المسئول أن الشيء لم يتدخل في أحداث الضرر فقد انتفى بذلك افتراض الخطأ . وأن القرينة القانونية لا تعفى المدعى من اثبات وجود الحالة القانونية التي يترتب عليها قيام المسئولية .

ومن حيث ان ادعاء الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية بأن عمال مرفق مياه القاهرة الكبرى الحقوا تلفيات بمنشأتها أثناء قيامهم

بالحفر فى شارع الهرم أمام مبنى محافظة الجيزة قام على محض ادعاء مدير سنترال العمرانية فى محضر الشرطة المحرر عن الواقعة محل النزاع المائل ولم يشايه فى ادعائه أى شهود ، بل لم تقم الشرطة بإجراء معاينة لمكان الواقعة لاثبات التلفيات التى لحقت بمنشآت الهيئة التى اخفقت فى استظهار دليل يظاهر موقفها الأمر الذى لا يسوغ معه نسبة الخطأ الى جانب مرفق مياه القاهرة الكبرى أو جانب تابعيه على وجه اليقين بما ينتفى معه المسئولية عن الأضرار التى لحقت بمنشآت الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية وتضدو مطالبتها المائلة غارية من صحيح سندها حرية بالرفض .

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى رفض المطالبة المقدمة من الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية بالزام مرفق مياه ق جنينه

القاهرة الكبرى أداء مبلغ ١٣٠٥٦٢٣ (ثلاثة عشر ألفا وستة وخمسين جنيها وثلاثة وعشرين قرشا) قيمة اصلاح الاضرار التى لحقت بكابل الالياف الضوئية رقم ٤٠٦ .

(فتوى رقم ٥٩٣ فى ١٩٩٥/٨/٥ جلسة ١٩٩٥/٨/٣ ملف رقم ٢٤٥٦/٢/٣٢) .

(١٦٤)

جلسة ٣ من أغسطس سنة ١٩٩٥

عاملون مدنيون بالدولة - اصابة عمل

التقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بشأن التأمين الاجتماعي - المشرع اعتبر الإصابة التي تقع للعامل في طريق ذهابه الى العمل او عودته منه دون توقف او انحراف اصابة عمل - المقصود من تأمين اصابات العمل حماية العامل من المخاطر التي يتعرض لها بسبب يتعلق بمباشرة للعمل الذي يسند اليه من رب العمل - الإصابة التي تقع للعامل خلال تأديته المهام التي يكلف بها من قبل رب العمل او أثناء ذهابه لادائها او عودته بعد اداؤها تدخل في نطاق اصابات العمل طالما ان اداءه لها يتدرج فيما يفرسه نظام العمل الخاضع له - تطبيق *

استبيان للجمعية العمومية لسمى الفتوى والتشريع أن المادة (١) من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ تنص على أن « يشمل نظام التأمين الاجتماعي التأمينات التالية : (١) ٠٠٠ (٢) تأمين اصابات العمل (٣) ٠٠٠ » وتنص المادة (٥) من ذات القانون على أنه « في تطبيق أحكام هذا القانون يقصد : (أ) ٠٠٠ (هـ) باصابة العمل الإصابة بأحد الأمراض المهنية المبينة بالجدول رقم (١) المرفق أو الإصابة نتيجة حادث وقع أثناء تأدية العمل أو بسببه وتعتبر الإصابة الناتجة عن الاجهاد أو الارهاق من العمل اصابة عمل متى توافرت فيها الشروط والازايدات التي يصدر بها قرار من وزير التأمينات بالاتفاق مع وزير الصحة ، ويعتبر في حكم ذلك كل حادث يقع للمؤمن عليه خلال فترة ذهابه لمباشرة عمله أو عودته منه بشرط أن يكون الذهاب أو الأياب دون توقف أو تخلف أو انحراف عن الطريق الطبيعي »

واستظهرت الجمعية العمومية ما تقدم أن المشرع اعتبر الإصابة التي تقع للعامل في طريق ذهابه الى العمل أو عودته منه دون توقف أو انحراف اصابة عمل *

ولما كان المقصود بتأمين اصابات العمل حماية العامل من المخاطر التي يتعرض لها بسبب يتعلق بمباشرة للعمل الذي يسند اليه من رب العمل فان الإصابة التي تقع للعامل خلال تأديته المهام التي يكلف بها من قبل رب العمل أو أثناء ذهابه لادائها أو عودته بعد اداؤها تدخل

في نطاق اصابات العمل طالما أن أدائه لها ينتج فيما يفرضه نظام العمل الخاضع له .

وخلصت الجمعية العمومية مما تقدم الى أن المعروضة حالته كلف يوم ١٩٨٢/١١/٧ بأمورية الى شونة الأسمدة بكفر الشيخ لم تابعة عملية تلييس سماد السوبرفوسفات بالشونة التي ينتهي العمل بها في الخامسة مساء ، ولدى عودته الى منزله صدمته سيارة نقل مملوكة لشركة الدلتا للسكر نقل على أثرها الى المستشفى حيث وافته المنية في اليوم التالي فان الإصابة التي أودت بوفاته تعد - وقد سلك في طريق عودته الى منزله الطريق الطبيعي - إصابة عمل ودون أن ينتقص من ذلك أن الإصابة وقعت بعد انتهاء مواعيد العمل بنحو الساعة تقريبا ذلك ان انتهاء مواعيد العمل لا يعني أن العامل خرج حتما من الشركة ساعتها وانما يفسر ذلك ببقائه في الشركة بعض الوقت - لأمر أو آخر - عقب انتهاء مواعيد العمل الرسمية وليس من شأن ذلك أن ينفي عن أصابته هذه انها إصابة عمل . وما يؤكد ذلك ما أقصحت عنه الأوراق أن الحادث وقع على مسافة قريبة من مكان عمله الأمر الذي يوضح وما لا مجال معه للشك أن الإصابة وقعت حال خروجه من مقر عمله في طريقه الى منزله دون توقف أو تخلف أو انحراف عن الطريق الطبيعي ومن ثم تعتبر إصابة عمل .

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى أن إصابة السيد / ٠٠٠٠٠ التي أودت بحياته تعتبر إصابة عمل في مفهوم حكم المادة ٥ من قانون التأمين الاجتماعي .

(فتوى رقم ٦٠١ في ١٩٩٥/٨/٣ جلسة ١٩٩٥/٨/٣ ملف رقم ٤٤٧/٦/٨٦) .

(أ) جامعات - أعضاء هيئة التدريس - الأحكام المنظمة لهم • (عاملون مدنيون بالدولة) •

أحكام قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ لا تسرى على العاملين الذين تنظم شئون توظيفهم قوانين أو قرارات خاصة إلا فيما لم تنظمه هذه القوانين وتلك القرارات - إذا تناولت القوانين الخاصة بالتنظيم مسألة معينة فلا وجه لاستدعاء الأحكام التي ترصدها الشريعة العامة للتوظيف في هذا الشأن كونها بهذا التنظيم الخاص - تطبق •

(ب) جامعات - أعضاء هيئة التدريس - الرتب - الملاوة الدورية -

المادة ١١٧ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات •

إبان المشرع على نحو جامع مانع الآثار الترتيبية على انقطاع عضو هيئة التدريس من عمله دون إذن في جميع صورها وأشكالها - إذا لم يتقدم العضو بغير الانقطاع أو لعدم به ولكنه لم يقبل فإن مدة الانقطاع لا تدخل ضمن المدة التصوية في المعاش كما لا تدخل في المدد المتطلب قانوناً لشغل وظيفتي أستاذ مساعد وأستاذ وأخيراً عدم جواز الترخيص للعضو من بعد في إعادة أو مهمة علمية أو إجازة تفرغ علمي أو إجازة مرافقة للزوج قبل انقضاء ضعف للمدة المنصوص عليها في المادتين ١/٨٨ و ٩٠ - حق الجهة الإدارية في جميع الأحوال في مسأله تاديبيا - لا يجوز إضافة آثار أخرى للانقطاع بدون علم كحرمان العضو من الملاوة الدورية المقررة - تطبق •

تبين للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المادة (١) من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ تنص على أن « يحل في المسائل المتعلقة بنظام العاملين المدنيين بالدولة بالأحكام الواردة بهذا القانون وتسرى أحكامه على ١ - ٢٠٠٠ - ... ولا تسرى هذه الأحكام على العاملين الذين تنظم شئون توظيفهم قوانين أو قرارات خاصة فيما نصت عليه هذه القوانين والقرارات •

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم أن أحكام قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ لا تسرى على العاملين الذين تنظم شئون توظيفهم قوانين أو قرارات خاصة إلا فيما لم تنظمه هذه القوانين وتلك القرارات مادامت هذه الأحكام - وعلى ما جرى به افتاء الجمعية العمومية - لا تتأبى مع أحكام القانون الخاص ولا تتصادم مع نصوصه ولا تتعارض مع طبيعة الوظائف التي تحكمها ، أما إذا كانت هذه القوانين الخاصة أو تلك القرارات قد تناولت بالتنظيم مسألة معينة

فلا وجه لاستدعاء الأحكام التي ترصدها الشريعة العامة للتوظف في هذا الشأن فتوجعا بهذا التنظيم الخاص .

ولما كان ذلك فقد استعرضت الجمعية العمومية نص المادة ١١٧ من قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ والذي جرى على انه « يعتبر عضو هيئة التدريس مستقيلا اذا انقطع عن عمله أكثر من شهر بدون إذن ولو كان ذلك عقب انتهاء مدة ما رخص له فيه من إعارة أو مهمة علمية أو أجازة تفرغ علمي أو أجازة مرافقة الزوج أو أي أجازة أخرى ، ذلك ما لم يعد خلال ستة أشهر على الأكثر من تاريخ الانقطاع وتعتبر خدمته منتهية من تاريخ انقطاعه عن العمل - فإذا عاد خلال الأشهر الستة المذكورة وقدم عذرا قاهرا وقبله مجلس الجامعة بعد أخذ رأي مجلس الكلية أو المعهد ومجلس القسم أعتبر غيابا أجازة خاصة بمرتب في الشهرين الأولين وبدون مرتب في الأربعة أشهر التالية . أما اذا عاد خلال الأشهر الستة المذكورة ولم يقدم عذرا أو قدم عذرا لم يقبل فيعتبر غيابه انقطاعا لا يدخل ضمن مدة الخدمة المحسوبة في المعاش ولا ضمن المدة المنصوص عليها في المادتين ٦٩/أولا و ٧٠/أولا وذلك دون إخلال بقواعد التأديب ، ولا يجوز الترخيص له من بعد في إعارة أو مهمة علمية أو أجازة تفرغ علمي أو أجازة مرافقة الزوج قبل انقضاء ضعف المدة المنصوص عليها في المواد ٨٨/١ و ٩٠ ، وتلاحظ للجمعية العمومية مما تقدم أن المشرع نظم على نحو جامع مانع الآثار المترتبة على انقطاع عضو هيئة التدريس عن عمله مدة أكثر من شهر ولو كان ذلك عقب إجازة أو مهمة علمية أو أجازة من أي نوع مصرح له بها حيث فرق في هذا الصدد بين حالتين الأولى : أن تستمر حالة الانقطاع عن العمل ستة أشهر على الأكثر من تاريخ الانقطاع وفي هذه الحالة تعتبر خدمة العضو منتهية من هذا التاريخ الأخير ، أما الحالة الثانية وفيها يعود عضو هيئة التدريس الى عمله خلال الأشهر الستة المذكورة وهنا فرق المشرع بين أمرين الأول أن يقبل مجلس الجامعة العذر الذي أبداه العضو بعد أخذ رأي مجلس الكلية أو المعهد ومجلس القسم وقد اعتبر المشرع غيابا في هذه الحالة بمثابة إجازة خاصة بمرتب في الشهرين الأولين وبدون مرتب في الأربعة أشهر التالية . أما الأمر الثاني فيكون في حالة ما اذا لم يتقدم العضو بعذر أو تقدم به ولكنه لم يقبل من جهات الاختصاص وفي هذه الحالة حصر المشرع الآثار المترتبة على ذلك فيما يأتي : ١ - ألا تدخل مدة الانقطاع هذه ضمن المدة المحسوبة في المعاش . ٢ - ألا تدخل هذه المدة أيضا - في المدة المنصوص عليها في المادتين ٦٩ أولا و ٧٠ أولا الخاصتين بالمدة المطلوبة قانونا لشغل وظيفتي أستاذ مساعد وأستاذ . ٣ - علم جواز

الترخيص للمضو من بعد في اعارة أو مهمة عليية أو اجازة تفرغ علمي
أو اجازة مرافقة الزوج قبل انقضاء ضعف المدة المنصوص عليها في المادتين
١/٨٨ و ٤٠٩٠ - حق جهة عمل المضو في مساءلته تأديبيا عن الانقطاع .

وخلصت الجمعية مما تقدم الى أن المشرع اذ ايمان على نحو جامع
مانع الآثار المترتبة على انقطاع عضو هيئة التدريس عن عمله دون اذن في
جميع صورها وأشكالها فلا يسوغ بعد ذلك اضافة آثار أخرى فوق ما قرره
المشرع صراحة كحرمان العضو من العلاوة الدورية المقررة يسعى أن العلاوة
انما تتقرر عن السنة التي لا يكون المضو فيها منقطعا دون مسوغ قانوني
ذلك أن هذا القول يفقد السند القانوني الذي يوجب ذلك اضافة الى أن
المشرع لو اراد ترتيب هذا الاثر في مثل هذه الحالة لما اعوزه النص على
ذلك صراحة . ومن ثم واذ لم ينص قانون تنظيم الجامعات على هذا الحرمان
ضمن الآثار المترتبة على الانقطاع فلا مناص من القول باحقية عضو هيئة
التدريس بالجامعة الذي ينقطع عن عمله مدة لا تجاوز تلك المنصوص عليها
في المادة ١١٧ من القانون ، المشار اليه ، للصلاوة الدورية المستحقة
ولو كانت هذه المدة تجاوز تلك المنصوص عليها في المادة ٩٨ من قانون
نظام العاملين المدنيين بالهولة المشار اليه ومقدارها خمسة عشر يوما متتالية
اذ لا وجه لتطبيق القانون الأخير في الحالة المعروضة ازاء التنظيم المتكامل
الذي أورده قانون تنظيم الجامعات في هذا الشأن .

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى احقية
عضو هيئة التدريس بالجامعة في العلاوة الدورية في الحالة المعروضة .
(فتوى رقم ٦٠٦ في ١٩٩٥/٨/٧ جلسة ١٩٩٥/٨/٣ ملف رقم ١٣٦٩/٤/٨٦) .

(١٦٦)

جلسة ٣ من أغسطس سنة ١٩٩٥

ضرائب جمركية - افراج مؤقتة - عدم الاعفاء منها يوجب اداها .

قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ - أن المشرع وضع أصلاً عاماً مقتضاه خضوع جميع الواردات للضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب الإضافية المقررة على الواردات بحيث لا يعفى منها إلا بنص خاص مع استحقاق الضرائب والرسوم لدى ورود البضاعة - أجاز المشرع الافراج مؤقتاً عن البضائع دون تحصيل الضرائب والرسوم الجمركية وفقاً للشروط والاجراءات التي يصدر بها قرار من وزير المالية كما خول رئيس الجمهورية سلطة إعفاء الواردات من الضرائب الجمركية - مقتضى ذلك أن ورود بضائع برسم إحدى المصالح والافراج عنها مؤقتاً مقابل التمتع بإداء الضرائب والرسوم الجمركية المستحقة عنها في حالة عدم صدور قرار بتأجيل دفعها مع إعفاؤها منها يقرر في ذمتها التزاماً بإداء الضرائب والرسوم الجمركية من حين دخول وارداتها أراضي الجمهورية ولا تبرأ ذمتها إلا بالإداء أو الإعفاء منها - تطبيق .

استبان للجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع أن المشرع وفقاً للمادة (٥) من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ وضع أصلاً عاماً مقتضاه خضوع الواردات للضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب الإضافية المقررة على الواردات بحيث لا يعفى منها إلا بنص خاص مع استحقاق الضرائب والرسوم لدى ورود البضاعة إلا أنه أجاز طبقاً للمادة ١٠١ من القانون المشار إليه الافراج مؤقتاً عن البضائع دون تحصيل الضرائب والرسوم الجمركية وذلك وفقاً للشروط والاجراءات التي يصدر بها قرار من وزير المالية ، كما خول المشرع رئيس الجمهورية سلطة إعفاء الواردات من الضرائب الجمركية ، وعلى هذا فإن ورود بضائع برسم إحدى المصالح والافراج عنها مؤقتاً مقابل التمتع بإداء الضرائب والرسوم الجمركية المستحقة عنها في عدم صدور قرار بتأجيل دفعها مع إعفاؤها منها يقرر في ذمتها التزاماً قانونياً بإداء الضرائب والرسوم الجمركية من حين دخول وارداتها أراضي الجمهورية ولا تبرأ ذمتها إلا بالإداء أو الإعفاء منها .

وحيث أن جامعة عين شمس لم تقدم ما يثبت صدور قرار من رئيس الجمهورية بإعفاؤها من أداء الرسوم الجمركية المستحقة عن الطرد موضوع النزاع مما يتعين معه إلزامها بإداء الرسوم الجمركية المستحقة على مشمول البيان

ق جنييه

الجمركي محل النزاع ومقدارها ١٦٦٠ ر ١٦٦٠ .

الملك

- انتهت الجمعية الصومية لقسمي الفتوى والتشريع الى الزام جامعة
عين شمس بأداء مبلغ ١٦١٦٠ (مائة وواحد وستين جنيها وستين قرشا)
لمصلحة الجمارك لقيمة الرسوم الجمركية المستحقة عن الطرد رقم ٢٧٩٨ .
(فتوى رقم ٦١٠ في ١٩٩٥/٨/٧ جلسة ١٩٩٥/٨/٣ ملف رقم ٢٢٩٢/٢/٣٣) .

أموال عامة - نقل الانتفاع بها والإشراف الإداري عليها - عدم أداء مقابل أو تعويض
 المادة ٨٧ من القانون المدني - الحصانة التي أسبغها المشرع على الأموال العامة منافعها
 أن تكون هذه الأموال مخصصة للمنفعة العامة ، فإذا خصصت صارت تلك الحصانة لصيقة
 بها لا ترفع عنها إلا بقانون أو قرار أو ينقطع التخصيص بالفعل وعلى وجه مستمر وبطريقة
 واضحة لا لبس فيها - أن نقل الاختصاص بالأموال المملوكة للدولة يتم بين أشخاص
 القانون العام بنقل الإشراف الإداري على هذه الأموال بدون مقابل ، ودون أن يعتبر ذلك
 نزولا عن أموال الدولة أو تصرفا فيها - تطبيق .

استظهرت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع من استعراضها
 للمادة (٨٧) من التقنين المدني ، أن الحصانة التي أسبغها المشرع على
 الأموال العامة إذ أخرجاها من دائرة التعامل ، بما نص عليه تلك المادة
 من أنه « لا يجوز التصرف فيها » منافعها أن تكون هذه الأموال مخصصة
 للمنفعة العامة ، فإذا خصصت صارت تلك الحصانة لصيقة بها ، لا ترفع
 عنها إلا بقانون أو قرار أو ينقطع التخصيص بالفعل وعلى وجه مستمر ،
 وبطريقة واضحة لا لبس فيها . كما استظهرت الجمعية العمومية أنه من
 المقرر أن نقل الانتفاع بالأموال المملوكة للدولة يتم بين أشخاص القانون
 العام بنقل الإشراف الإداري على هذه الأموال بدون مقابل ، ودون أن يعتبر
 ذلك نزولا عن أموال الدولة أو تصرفا فيها .

وبتطبيق ما تقدم على واقعات النزاع المائل ، فإن وزارة الاقتصاد
 والتجارة الخارجية ، طالبة طرح النزاع ، مأخوذة بدعواها أنه آل إليها
 جزء من الأرض الفضاء المتصلة والملحقة بمبنى الوحدات الإدارية المشار
 إليه والمخصصة لمنفعتها ، بموجب العقود المبرمة مع الجمعية المذكورة
 في ١٩٨٢/٣/٣٠ و ١٩٨٢/٦/٣ و ١٩٨٤/٣/١ الأمر الذي يترتب
 عليه تبعا ، اعتبارا من تاريخ تلك الأيلولة ، صيرورة هذا الجزء من
 الأموال العامة الداخلة في اللومين العام مخصصا للوزارة . ومن ثم فإنه
 إذا ما قدر احتياج محافظة القاهرة له ، وهي من أشخاص القانون العام .
 نزولا على مقتضيات التخطيط والتنظيم ، صار نقله إليها بنقل الإشراف
 الإداري عليه لها أو بتغيير تخصيصه ، وهو ما يجري دون مقابل
 أو تعويض ، كما سبق القول ، وذلك إيا ما كان الرأي في مدى استحقاق
 أصل التعويض عن الأرض آفة البيان . وبناء عليه يفدو طلب الوزارة

الزام محافظة القاهرة تعويضها عن الجزء المشار اليه ، الذى ترى
الوزارة أنه آل اليها ، غير قائم على سند صحيح جديرا بالرفض .

للك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى رفض المطالبة
المقدمة من وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية بالزام محافظة القاهرة أداء
تعويض عن الجزء المشار اليه .

(فتوى رقم ٦١١ فى ١٩٩٥/٨/٨ جلسة ١٩٩٥/٨/٣ ملف رقم ١٦٧/٢/٧) .

(١٦٨)

جلسة ٣ من أغسطس سنة ١٩٩٥

لجان - لجان قضائية بالاصلاح الزراعي - مدى صلاحية ممثل الهيئة العامة للاصلاح الزراعي حال كون زوجته تعمل مدير ادارة قضايا اللجنة *

المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن الاصلاح الزراعي - ممثل الهيئة العامة للاصلاح الزراعي في اللجنة القضائية هو عضو بها وصفه تمثيله للهيئة شرط لصحة عضويته باللجنة - هذه الصفة ذاتها لا يعوم بها مانع من عضويته للجنة من باب اولي لا يصح ان يكون هذا مانعا بموجب توافرها في زوجته - اثاره هذا الموضوع لا يكون بشكوى توجه الى الهيئة العامة للاصلاح الزراعي وانما يكون مجاله الطعن قضائيا في قرارات اللجنة او اللجوء الى اتخاذ اجراءات رد العضو المعني متى قامت اسبابه ودواعيه ومبرراته قانونا - تطبيق *

استبيان للجمعية العمومية لفسمي الفتوى والتشريع أن المادة ١٣ مكررا من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن الاصلاح الزراعي تنص على أن « تشكل لجان لفحص الحالات المستثناة طبقا للمادة ٢٠٠٢ وتشكل لجنة قضائية أو أكثر من مستشار من المحاكم يختاره وزير العدل تكون له الرئاسة ومن عضو من مجلس البوالة يختاره رئيس المجلس وثلاثة اعضاء يمثلون كلا من الهيئة العامة للاصلاح الزراعي ومصلحة الشهر العقاري ومصلحة المساحة وتختص هذه اللجنة دون غيرها عند المنازعة بما يأتي : ٠٠٠ »

وتبين اللائحة التنفيذية اجراءات التقاضي أمام اللجان القضائية ويتبع بما لم يرد بشأنه فيها نص خاص احكام قانون المرافعات المدنية والتجارية ٠٠٠ : ٤ .

وتبين للجمعية العمومية لقسامي الفتوى والتشريع من استعراض عناصر الموضوع أن مثار التساؤل المطروح يدور حول مدى صلاحية المعروضة حالته في تمثيل الهيئة العامة للاصلاح الزراعي في اللجنة القضائية للاصلاح الزراعي حال أن زوجته تعمل مديرا لادارة قضايا اللجنة القضائية *

ولاحظت الجمعية العمومية أن الأمر الذي يلحق صفة المعروضة حالته ولا يؤثر في صلاحيتها لعضوية اللجنة القضائية لا يسوغ القول بأن هذا الأمر ذاته ان لحق زوجته فقد أفقده هذه الصلاحية لعضوية

اللجنة ذاتها ، والحاصل أن القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ قد انطوى نص المادة (١٣ مكررا) منه على عضوية ممثل للهيئة العامة للإصلاح الزراعي في اللجنة المشار إليها ولم يكتف القانون بتقرير ان الهيئة تختار أحد أعضاء اللجنة القضائية ، انما وصف هذا العضو بأنه ممثل للهيئة في اللجنة القضائية ، وأن صفة تمثيله للهيئة التي قامت شرط لصحة عضويته باللجنة القضائية ، هذه الصفة ذاتها لا يقوم بها مانع من عضويته للجنة فمن باب أولى لا يصح أن يكون هذا مانعا بموجب توافرها في زوجته .
بيد أنه تبقى الإشارة الى أن مجال اثاره هذا الموضوع لا يكون بشكوى توجه الى الهيئة العامة للإصلاح الزراعي وانما يكون مجاله اللطعن قضائيا في قرارات اللجنة ، أو اللجوء الى اتخاذ اجراءات رد العضو المعنى متى قامت أسبابه ودواعيه ومبرراته قانونا .

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى انه لا يمس صحة تمثيل الهيئة العامة للإصلاح الزراعي في عضوية اللجنة القضائية للإصلاح الزراعي ، أن يكون ممثلا عضو بالشئون القانونية بالهيئة أو متزوجا ممن تعمل عضوا بها .

(فتوى رقم ٦٤١ من ١٤/٨/١٩٩٥ جلسة ٣/٨/١٩٩٥ ملف رقم ٨٦/٦/٤٨٦) .

(١٦٩)

جلسة ٣ من أغسطس سنة ١٩٩٥

(١) موقف - تأديب - مسئولية .

تضمن قانون العاملين المدنيين بالدولة تعديدا واضحا لواجبات العاملين الخاصين لأحكامه وما يحظر عليهم اتيانه من افعال وتصرفات - رتب المشرع على الاخلال بالواجب أو مخالفة الحظر مسئولية العامل التأديبية بالإضافة الى مسئولية المدنية إذا كان مرد الاخلال أو المخالفة خطأ شخصي تردى فيه - مناط مسئولية العامل هو الاخلال بأصول العلاقة التنظيمية التى رسمها القانون والقواعد المنطقة له - مدى مسئولية العامل يرتبط بطبيعة الخطأ المنسوب للعامل - تطبيق .

(ب) مسئولية - خطأ شخصي وخطأ مرفقى (خطأ شخصي وخطأ مرفقى)
المبرة فى مقام التفرقة بين الخطأ الشخصى والخطأ المرفقى تكون بدرجة جسامه الخطأ أو بالقصد الذى ينطوى عليه الموظف وهو يؤدى واجبات وظيفته - إذا كان قصد الموظف النكابة أو الافراد أو نغيا منفعة ذاتية خاصة كان خطؤه شخصيا يتحمل هو نتائجه - تطبيق .

تبين للجمعية العمومية أن المادة (٨٦) من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ تنص على أن « الوظائف العامة تكليف للقائمين بها ، هدفها خدمة المواطنين تحقيقا للمصلحة العامة طبقا للقوانين واللوائح والنظم المعمول بها . ويجب على العامل مراعاة أحكام هذا القانون - وتنفيذها وعليه : (١) أن يؤدى العمل المنوط به بنفسه بدقة وأمانة وأن يخصص وقت العمل الرسمى لأداء واجبات وظيفته ، ويجوز تكليف العاملين بالعمل فى غير أوقات العمل الرسمية علاوة على الوقت المعين إذا اقتضت مصلحة العمل ذلك . . . (٥) - المحافظة على ممتلكات وأموال الوحدة التى يعمل بها ومراعاة صيانتها » . وتنص المادة (٧٧) منه على أن « يحظر على العامل : (١) مخالفة القواعد والأحكام المنصوص عليها فى القوانين واللوائح المعمول بها والتعليمات والنشرات المنظمة لتنفيذ القوانين واللوائح الخاصة بالعاملين التى تصدر عن الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة والامتناع عن تنفيذها . . . (٤) الإهمال أو التقصير الذى يترتب عليه ضمام حق من الحقوق المالية للدولة أو أحد الأشخاص العامة الأخرى أو الهتات الخاصة لرقابة الجهاز المركزى للمحاسبات . . . » . فى حين تنص المادة (٧٨) من القانون ذاته على أن « كل عامل يخرج عن مقتضى الواجب فى أعمال وظيفته أو يظهر بمظهر من شأنه الاخلال بكرامة

الوظيفة يجازى تأديبيا • ولا يعفى العامل من الجزاء استنادا الى أمر صادر اليه من رئيسه الا اذا أثبت أن ارتكاب المخالفة كان تنفيذا لأمر مكتوب بذلك صادر اليه من هذا الرئيس بالرغم من تنبيهه كتابة الى المخالفة وفي هذه الحالة تكون المسئولية على مصدر الأمر وحده • ولا يسأل العامل مدنيا الا عن خطئه الشخصي •

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم ، أن قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ، بحسبانه الاطار العام الذى تناول بالتنظيم العلاقة بين العامل وحدى الجهات المحددة بالمادة (١) منه ، وهو فى الأصل علاقة تنظيمية تتضمن تحديدا واضحا لواجبات العاملين الخاضعين لأحكامه ، وما يحظر عليهم اتيانه من أفعال أو تصرفات • فأوجب على العامل المحافظة على ممتلكات وأموال الوحدة التى يعمل بها وحظر عليه الاهمال أو التقصير الذى يؤدي الى ضياع حق من الحقوق المالية للدولة ورتب على الاخلال بالواجب أو مخالفة الحظر ، فى نطاق ذات التنظيم اللاتحى ، مسئولية العامل التأديبية ، بالإضافة الى مسئوليته المدنية اذا كان مرد الاخلال أو المخالفة خطأ شخصى تردى فيه • فمناط المسئولية ، والحالة هذه ، هو الاخلال بأصول العلاقة التنظيمية التى رسمها القانون والقواعد المنفذة له • كما أن مداها يرتبط بطبيعة الخطأ المنسوب للعامل •

والحاصل أنه من المقرر فى مقام التفرقة بين الخطأ الشخصى والخطأ المرفقى ، أن العبرة تكون بدرجة جسامة الخطأ أو بالقصد الذى ينطوى عليه الموظف وهو يؤدي واجبات وظيفته ، فكلما قصد النكابة أو الاضرار أو تقيفا منفعته الذاتية كان خطؤه شخصيا يتحمل هو نتائجه •

واذا كان الثابت من استعراض عناصر الموضوع المعروض ، وظروف نشوب الحريق بالعائمة سالقة الذكر ، على ضوء ما تضمنته تحقيقات النيابة العامة والنيابة الادارية المشار اليها ، أن المخالفة المنسوبة للسيد / محمد محمد صالح ، والمتمثلة فى انه لم يتوخى الدقة فى وضع مصابيح الانارة بالعائمة وأحكامها وتركها عرضة لتتيار الهوائى مما جعلها سببا فى اشتعال الحريق بالعائمة ، هذه المخالفة لواجبات وظيفته ، بفرض ثبوتها فى جانبه ، لا ترقى الى مستوى الخطأ الشخصى ، وانما هى محض خطأ مرفقى وقع فيه ، بحسبانه عامل معرض للخطأ والصواب ، ومن ثم فلا يسأل عنها مدنيا ، وعلم ذلك لا يجوز قانونا تحميله بقيمة التلغيات سالقة الذكر •

٢٠

للك

انتهت الجمعية العمومية لقمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز

ق جنيه

تحصيل السيد / محمد محمد صالح بمبلغ ٣٢٩٢٨٨ قيمة التلغيات التى
لحقت بالعائلة السكنية المشار اليها .

(فتوى رقم ٦٤٢ فى ١٣/٨/١٩٩٥ جلسة ٣/٨/١٩٩٥ ملف رقم ٤٧٨/٦/٨٦) .

(١٧٠)

جلسة ٣ من أغسطس سنة ١٩٩٥

ضريبة - الضريبة على المبيعات - مدى سريانها على عقود المقاولات •
القانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ بشأن الضريبة على المبيعات - وضع المشرع تنظيمًا شاملًا للضريبة على المبيعات عين بمقتضاه السلع والخدمات الخاضعة للضريبة كما حدد سعر الضريبة - أناط المشرع برئيس الجمهورية اعفاء بعض السلع من الضريبة أو تعديل سعرها أو تعديل الجداول بالحدف أو الإضافة - خدمات التشغيل للغير المضافة إلى الجدول رقم ٢ المرافق لقانون الضريبة العامة على المبيعات بقرار رئيس الجمهورية رقم ٧٧ لسنة ١٩٩٢ لا تشمل عقود المقاولات - مثال : عدم خضوع أعمال المقولة التي تضمثها عقود الصيانة السنوية مع الماولين للضريبة العامة على المبيعات - تطبيق •

استعرضت الجمعية العمومية انتاءها الصادر بجلساتها المنعقدة في ٧ من ديسمبر سنة ١٩٩٤ و ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٩٤ و ٢٢ من مارس سنة ١٩٩٥ • كما استعرضت أحكام قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ فتبين لها أن المادة (١) منه تنص على أنه « يقصد في تطبيق أحكام هذا القانون بالأنط والعبارات الآتية ، التعريفات الموضحة قرين كل منها ... المكلف : الشخص الطبيعي أو المعنوى المكلف بتحصيل وتوريد الضريبة للمصلحة سواء كنت منتجًا صناعيًا أو تاجرًا أو مؤديًا لخدمة خاضعة للضريبة دأمت مبيعاته حد التسجيل المنصوص عليه في هذا القانون ... السلعة : كل منتج صناعي سواء كان محليًا أو مستوردًا ... الخدمة : كل خدمة وأردة بالجدول رقم (٢) المرافق ... البيع : هو انتقال ملكية السلعة أو أداء الخدمة من البائع ولو كان مستوردًا إلى المشتري .. المنتج الصناعي : كل شخص طبيعي أو معنوى يمارس بصورة اعتيادية أو عرضية وبصفة رئيسية أو تبعية أية عملية تصنيع » . وتنص المادة (٢) على أن « تفرض الضريبة العامة على المبيعات على السلع المصنعة المحلية والمستوردة إلا ما استثنى بنفس خاص . وتفرض الضريبة على الخدمات الواردة بالجدول رقم (٢) المرافق لهذا القانون » . وتنص المادة (٣) من ذات القانون على أن « يكون سعر الضريبة على السلع ١٠٪ ، وذلك عدا السلع المبينة في الجدول رقم (١) المرافق فيكون سعر الضريبة على النحو المحدد قرين كل منها . ويحدد الجدول رقم (٢) المرافق سعر الضريبة على الخدمات . ويجوز بقرار من رئيس الجمهورية اعفاء بعض السلع من الضريبة وتعديل سعر الضريبة على

بعض السلع . كما يجوز لرئيس الجمهورية تعديل الجدولين رقمي (١) و (٢) المرافقين « . » كما تنص المادة (٥) على أن « يلتزم المكفون بتحصيل الضريبة وبالإقرار عنها وتوريدها للمصلحة في المواعيد المنصوص عليها في هذا القانون » وتنص المادة (٦) على أن « تستحق الضريبة بتحقيق واقعة بيع السلعة أو أداء الخدمة بمعرفة المكلفين وفقاً لأحكام هذا القانون » . وبناء عليه صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٧ لسنة ١٩٩٢ بتعديل الجدول رقم (٢) المرافق للقانون آنف الذكر ونص في المادة (٢) على أن تضاف إلى الجدول رقم (٢) الخدمات الواردة بالكشف حرف (ب) المرفق به ومنها خدمات التشغيل للغير بفئة ضريبة ١٠٪ .

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم أن افتاءها تواتر واستقر على أن المشرع في قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ وضع تنظيمًا شاملاً للضريبة العامة على المبيعات عين بمقتضاه السلع والخدمات الخاضعة للضريبة ، فإخضع السلع المحلية والمستوردة والخدمات التي أورد بيانها بالجدول رقم (٢) المرافق للقانون لهذه الضريبة ، وجعل مناط استحقاقها مجرد بيع السلعة أو تأدية الخدمة من المكلف . كما حدد المشرع سعر الضريبة العامة على المبيعات بفئة ١٠٪ من قيمتها وذلك فيما عدا السلع المبينة في الجدول رقم (١) المرفق بالقانون فجعل سعر الضريبة على النحو المحدد قرين كل سلعة مدرجة به ، بينما أقر الجدول رقم (٢) للخدمات الخاضعة للضريبة وبينان سعرها . وناط برئيس الجمهورية إعفاء بعض السلع من الضريبة أو تعديل سعرها . كما أجاز له تعديل الجدولين رقمي (١) و (٢) المشار إليهما حذفًا وإضافة . وبسند من ذلك صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٧ لسنة ١٩٩٢ بتعديل الجدول رقم (٢) المرافق لقانون الضريبة العامة على المبيعات وأضيفا إليه خدمات التشغيل للغير بفئة ضريبة ١٠٪ .

ولاحظت الجمعية العمومية أن مثار التساؤل في الموضوع المطروح إنما ينصب أساساً حول مدى خضوع عقود المتأولة للضريبة العامة على المبيعات ، وأنه سبق للجمعية أن خلصت في افتاء سابق بجلستها المنعقدة في ١٢/٧/١٩٩٤ بخصوص طلب الرأي الوارد إليها من وزير النقل إلى عدم خضوع عقود المقاولات للضريبة العامة على المبيعات وقد تأيد هذا الافتاء بجلستها المنعقدة في ١٢/٢١/١٩٩٤ في طلب الرأي الوارد إليها من وزير المالية كما جرى تأكيد هذا الافتاء بجلستها المنعقدة

في ١٩٩٥/٣/٢٢ واستند هذا الافتاء الى ان قانون الضريبة العامة على المبيعات قد عرف المفاهيم والمصطلحات الواردة بالمادة (٦) منه تعريفا عاما ، وخص مفهوم الخدمة بانها كل خدمة واردة بالجدول رقم (٢) المرافق للاتانون . بها يعنى ان المشرع قد عزف عن التعريف للخدمة بالمفهوم العام المجرد وشاء ان يضع لكل خدمة يرى شمول الضريبة لها اسما تنفرد به على سبيل الحصر والتعيين في الجدول المرافق للقانون والذي يملك رئيس الجمهورية مكنة الاضافة اليه وتعديله . بيد ان هذه المكنة بتعين ان تكون في اطار ما رسمه المشرع بان يكون بيان الخدمة بالتفريد العيني لها وليس بالتعريف العلم المجرد التي لم يشأ المشرع ان يسلك سبيلها فيما يتعلق بتحديد الخدمة في تطبيق احكام هذا القانون . وفي ضوء من ذلك ينبغي فهم قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٧ لسنة ١٩٩٢ بما يحمله على السحرة ويبيعه عن اللبس والغموض والتعريفات العامة بما مؤداه ان عبارة « خدمات التشغيل للغير » المضافة الى الجدول رقم (٢) المرافق لقانون الضريبة العامة على المبيعات بقرار رئيس الجمهورية آنف الذكر لا تشمل عقود المقاولات . ودلالة ذلك ان المشرع بعد ان عين في الجدول رقم (٢) المرافق للقانون آنف الذكر عددا من الخدمات التي تدخل في عموم خدمات التشغيل للغير مثل خدمات الفنادق والمطاعم السياحية وخدمات شركات النقل السياحي وخدمات التلكس والفاكس والنقل المكيف بين المحافظات وخدمات الوسطاء الفنيين لاقامة الحفلات العامة او الخاصة ، صدر قرار رئيس الجمهورية رقم (٧٧) لسنة ١٩٩٢ باضافة خدمات التليفون والتطراف المحلي وخدمات الاتصالات الدولية وخدمات التركيبات والتوصيلات التليفونية ثم اورد عبارة « خدمات التشغيل للغير » وهي عبارة تتسع اكل الخدمات المذكورة آنفا وبما مفاده انه قصد بها سائر الخدمات المتعلقة بهذا النوع المشار اليه من قبل ومن ثم تخرج عنها عقود المقاولات اذ انها ليست من جنس ما ذكر ولو قصد صاحب القرار اخضاعها للضريبة على المبيعات ما اعوزه النص على ذلك صراحة وآية ذلك ايضا ان رئيس الجمهورية اصدر بعد ذلك القرار رقم (٢٩٥) لسنة ١٩٩٣ باضافة خدمات اخرى الى ما يخضع للضريبة وهي تتعلق بتأجير السيارات البريد السريع وشركات النظافة ، ولو كان يقصد مصدر القرار السابق رقم (٧٧) لسنة ١٩٩٢ عموم خدمات التشغيل للغير لما احتاج الى اصدار القرار الاخير - وبناء عليه لا تخضع اعمال المقاولات التي تضمناها عقود الصيانة السنوية التي ابرمتها جامعة القاهرة مع المقاولين المقيدين لديها سجل المقاولين للضريبة العامة على المبيعات لعدم اشتغال احكام اقرار رقم ٧٧ لسنة ١٩٩٢ على عقود المقاولات وذلك تأكيداً للافتاء السابق

للجمعية العمومية في هذا الشأن ، والذي لم يطرأ من الموجبات ما يقتضى العدول عنه .

اذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم خضوع اعمال المقاوله ، التى تضمنتها عقود الصيانة السنوية التى أبرمتها جامعة القاهرة مع المقاولين المقيدون لديها بسجل المقاولين ، للضريبة العامة على المبيعات تأكيدا للافتاء السابق للجمعية العمومية .

(فتوى رقم ٦٥٦ فى ١٩٩٥/٩/٢ جلسة ١٩٩٥/٨/٣ ملف رقم ٥٢١/٢/٣٧) •

الفهارس

فهرس هجائي

رقم
الصفحة

رقم
الصفحة

(١)

الاتحاد التعاوني الزراعي المركزي :

مدى جواز اعادة تعيين أحد العاملين
بالاتحاد ، ومدى جواز تسوية حالته طبقا
للقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٨ الخاص
بالاتحاد التعاوني *

٢٦

(٨)

الاتحاد العام للتعاونيات :

اعادة انتخاب رئيس مجلس ادارته تكون
لمرة واحدة فقط :

★ المادة (١) ، والمادة (٦) من القانون رقم ٢٨ لسنة
١٩٨٤ بشأن انشاء الاتحاد العام للتعاونيات * ان
المشرع جعل اختيار رئيس مجلس ادارة الاتحاد العام
للتعاونيات بطريق الانتخاب لمدة أربع سنوات ، وأجاز
اعادة انتخابه مرة واحدة فقط ، يقع ما يجاوزها على
نقض هذا الحكم مخالفا له - المذكرة الايضاحية للقانون
المشار اليه * المشرع جعل رئاسة الاتحاد بالانتخاب لمدة
ثلاث سنوات - جعلها القانون أربع سنوات - تجدد مرة
واحدة فقط * *

١٦

(٥)

اتفاقية دولية :

راجع المبادئ أرقام : (٢٩) ، (٤١) *
(٨٢) *

مناطق الاعفاء من الضرائب والرسوم
الجمركية في اتفاقية الترابط بين الجامعات
المصرية والأمريكية وفي اتفاقية نيروبي :

★ المادة (٤) والمادة (١٠٩) من قانون الجمارك رقم ٦٦
لسنة ١٩٦٣ *

★ اتفاقية الترابط بين الجامعات المصرية والأمريكية المارلق
عليها بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٠ لسنة ١٩٨١
المادة (٥) من ملاحق بروتوكول الإتفاقي الخاص باستيراد

رقم
الصفحة

رقم
الصفحة

الواد التربوية والعلمية للوقع في نيروبي والموافق عليه
بالقرار الجمهوري ٤٢٥ لسنة ١٩٨١ - وضع المشرع أصلا
عاما في قانون الجمارك يقضي بخضوع جميع الواردات
للضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب عند ورود
البضاعة واستثناء من ذلك أجاز المشرع الإفراج المؤقت
عن البضائع دون تحصيل الضرائب والرسوم المقررة
وذلك بالشروط والأوضاع التي يحددها وزير الخزانة -
الاتفاقية المشار إليها اعفت أي عملية شراء للسلع تمول
من المنحة من الضرائب النوعية أو التعريفات والرسوم
وغيرها من الضرائب المفروضة في ظل القوانين السارية
والمحقق المشار إليه نص على إعفاء الأدوات والأجهزة
العلمية التي يتم استيرادها بواسطة الدولة الموقعة ،
من الضرائب والرسوم الجمركية المقررة على الواردات
شرط أن تخصص لمعاد علمية أو معاهد تعليم - كما
شمل البروتوكول بالإعفاء قطع الفيار والكونات والملحقات
المصممة خصيصا لتناسب الأدوات والأجهزة العلمية شرط
أن تكون مستوردة في ذات الوقت مع تلك الأدوات
أو الأجهزة أو يمكن الاستدلال على أنها مخصصة لها إذا
ما استوردت فيما بعد - البيانات الجمركية الواردة في
إطار الاتفاقية أو البروتوكول المشار إليهما تتمتع بالإعفاء
من الضرائب والرسوم الجمركية المقررة في هاتين
الاتفاقيتين - مطالبة مصلحة الجمارك بتفقد مستنداتها
القانوني .

١٢٢

(٤١)

البيات :

★ اثبات - القرائن - القرينة سواء كانت دليلا للاثبات
أو طريقا مميذا منه هي النتيجة التي يستخلصها القانون
أو القضاة من واقعة معلومة لمرفة واقعة مجهولة -
القرينة نوعان : النوع الأول - قضائية يستنبطها القاضي
من ظروف الدعوى - النوع الثاني - قانونية يستنبطها
المشرع ويضمنها نص القانون - للقرينة القضائية
عنصران : العنصر الأول : واقعة ثابتة يختارها القاضي
وتسمى علامة أو أمانة - والعنصر الثاني : عملية
استنباط يقوم بها القاضي ليصل من الواقعة الثابتة الى
الواقعة المراد اثباتها - عنصرا القرينة القضائية من عمل
القاضي الذي تتمتع سلطته في هذا الشأن على خلاف
الحال في القرينة القانونية إذ لا عمل فيها للقاضي والعمل
كله للقانون - تطبيق .

١٢٨

(٤٢/٢)

رقم
المبدأ

رقم
الصفحة

إجازات :

● مدى أحقية العمال المؤقتين في الحصول على راحة أسبوعية ، وعلى إجازة مدفوعة الأجر عن أيام العطلات والأعياد الرسمية .

٧٨ (٢٥)

● مدى جواز استقطاب مدة الإجازة الخاصة لمرافقة الزوج ورعاية الطفل عند حساب مدة خمس السنوات المحددة للحصول على الدكتوراة المنصوص عليها في المادة ١٥٦ من قانون تنظيم الجامعات .

٣٢١ (١٠٥)

● مدى التزام العامل المائد الى عمله من الإجازة المرضية بالمثل في الوظيفة التي قدرت جهة الادارة اتفاقها مع حالته الصحية .

٣٥١ (١٢٠)

أجنبي :

المشرع حظر على الأجانب تملك الأراضي الزراعية أو القابلة للزراعة أو الأراضي البور والصحراوية .

٣٤٣ (١١٦)

أحالة الى المعاش :

راجع المبادئ : (٢) ، (٢٣) ، (٣٢) ، (٣٦) ، (١٢٧) ، (١٢٨) .

اختصاص :

ما يدخل في اختصاص الجمعية العمومية تقسمي الفتوى والتشريع وما ينحصر عنها الاختصاص به يراجع في باب الـ (م) بهذا الفهرس تحت عنوان رئيسي : مجلس الدولة ، وفرعى : الجمعية العموميصة تقسمي الفتوى والتشريع .

رقم المبدأ	رقم الصفحة
	أما الاختصاصات الأخرى المتنوعة فتراجع بالمبادئ الرقيمة : (٢١) ، (٦٥) ، (٧٦) ، (١٠٦) ، (١٠٧) ، (١١٦) ، (١١٩) .
١٦٨	(٦٥) — أسند المشرع الى وحدات الادارة المحلية الاختصاص بإنشاء وإدارة المرافق العامة الواقعة في دائرتها .
٢٢٩	(٧٦) — مدى اختصاص ممثلى وزارة المالية فى الاشراف على حسابات صناديق تحسين الخدمة بالمستشفيات والوحدات الطبية الملحقه بالمجالس المحلية ، وتوقيمهم توقيعا ثانيا على الشيكات المسحوبة على هذه الصناديق .
٢٢٦	(١٠٧) — مدى اختصاص القطاع القانونى بالشركة التابعة فى التحقيق مع شغالى الوظائف العليا بالشركة .
٢٤٩	(١١٩) — مدى اختصاص ادارة الفتوى بمجلس الدولة بمراجعة عقود الهيئات الخاصة ذات النفع العام .

ادارات قانونية بالمؤسسات والهيئات العامة :

★ متى وفيم تحتسب لأعضائها مدد الخدمة العسكرية والخدمة العامة :

مدد الخدمة العسكرية والخدمة العامة تحسب فى أقدمية عضو الادارة القانونية حيثما يكون لهذا الحساب مفاد يسمح به النظام القانونى لهؤلاء المحامين ولايتعارض معه ، أو يكون له أثر على لايتناقض معه هذا النظام .

رقم الصفحة	رقم المبدأ
١٠٥	(٣٥)

غير أن هذه المد لا تصب فى مد القيد
بالمعاماة التى تشكّل شروطا للتعين
والترقية فى وظائف رؤساء وأعضاء
الادارات القانونية .

★ النعية أعضاء الادارات القانونية - تعين :

★ النواد أرقام (١١) و (١٢) و (١٣) و (٢٤) من قانون
الادارات القانونية الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ .

★ ان المخرج تحقيقا منه لاستقلال أعضاء الادارات القانونية
بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها
وضمانا لحيدتهم فى أداء أعمالهم أفرد تنظيميا قانونيا
خاصا نظم فيه المعاملة الوظيفية لهذه الفئة :- والحال
القانون فيما لم يرد فيه نص الى التشريعات المسارية
بشان العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام - بحسب
الأحوال - باعتبارها الشريعة العامة للتوظيف بيد أن ذلك
مقيد - بطبيعة الحال - بالقدر الذى يتفق وطبيعة النظام
الوظيفى الخاصين له وبما لا يتعارض مع أحكامه -
المتعين طبقا لنص المادة ٢٥ مكررا من قانون نظام العاملين
المدنيين بالدولة من شأنه فوق ما قرره للعامل من مزية
مالية ان تحسب له أيضا أقدمية تعادل نصف المدة التى
قضاها بالعمل الفنى أو الكتابى قبل التعيين بالحدود
والقيود المنصوص عليها فيه وهو بهذه المثابة يتعارض
مع الأحكام القانونية للنظمة لشئون أعضاء الادارات
القانونية فيما لو أجاز تطبيقه طبقا للمادة ٢٤ السابقة
بحسبان ان الأقدمية التى قررها نص المادة ٢٥ مكررا
لن تحسب فى مد القيد بجدول نقابة المحامين والتى
تشكّل شروطا للتعين والترقية فى وظائف رؤساء وأعضاء
الادارات القانونية - مؤدى ذلك عدم انطباق المادة ٢٥
مكررا المشار إليها على حالات التعين طبقا لقانون الادارات
القانونية المشار إليه .

١٧٢	(٥٧)
-----	------

★ المعاملة الضريبية للمتعدين منهم :

★ مناط الضروع لحكم المادة ٢/٥٢ من قانون الضريبة
الوحدة رقم ١٧٨ لسنة ١٩٩٣ بتعديل بعض أحكام
قانون الضرائب على الدخل رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ بالنسبة
للمبالغ التى يحصل عليها العاملون فى الجهات التى

رقم
المادة

رقم
المادة

حدتها هذه المادة - أن تكون جهات صرف هذه المبالغ
غير جهات عملهم الأصلية - يتحقق ذلك إما باستقلال
الشخصية الاعتبارية لجهة العمل الأصلية عن الجهة
الصادرة ، وإما باستقلال الميزانية الخاصة بكل منهما -
مؤدى ذلك أن المستشفيات الملحق بالصل بها أعضاء
الإدارة القانونية بجامعة المنصورة تمثل أحد التنظيمات
الإدارية التي يتكون منها الهيكل التنظيمي لجامعة المنصورة
ولا تستقل عنها استقلالاً تاماً - نتيجة ذلك - استحقاق
الضريبة على المبالغ التي يتقاضاها العاملون بالإدارة
القانونية للجامعة الملحقين بالشئون القانونية بالمستشفيات
الناتجة لها بحسبها مبالغ تصرف لهم من جهة عملهم
الأصل - تطبيق .

٢٧١ (٨٩)

★ شروط نديهم للوظائف الأعلى :

لا يجوز نديب أعضاء الإدارة القانونية
بالشركة لوظائف أعلى دون استيفائهم مدد القيد
الواردة بجدول المحاميين .

★ المشرع في قانون الإدارات القانونية رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٤
تحقيقاً منه لاستقلال أعضاء الإدارات القانونية بالهيئات
والمؤسسات العامة والوحدات التابعة لها وضماناً لحيدرتهم
في أداء أعمالهم أفرد تنظيمياً قانونياً خاصاً بالمعاملة
الوظيفية لهذه الفئة ، وعين هذه الوظائف على سبيل
الحصر واشترط فيمن يشغلها فضلاً عن الشروط المقررة
للتعيين بقانوني المحاميين المدنيين بالدولة أو القطاع العام
أن يكون مقيداً بجدول المحاميين المتشغليين طبقاً للقواعد
المبينة قرين كل وظيفة من الوظائف المشار إليها في
المادة (١٣) من قانون الإدارات القانونية - المدد
المشترطة هي من قبيل اشتراطات شغل الوظيفة يتعين
توافرها فيمن يشغل الوظيفة أيأ كانت الأداة التي
يشغلها بها أو الصفة التي يشغل الوظيفة طبقاً لها
تعييناً أو ترقية أو ندباً - تطبيق .

٢٧٨ (١١٤)

★ وجوب الالتزام بشروط شغل الوظيفة :

★ بنوك - بنك الاستثمار القومي - عاملون بالبنك - بطاقة
وصف الوظيفة .

رقم
الصفحة

رقم
الصفحة

★ القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الإدارات القانونية - مناط انطباق هذا القانون هو قيام تلك الإدارة القانونية بهيئة عامة أو مؤسسة عامة أو وحدة اقتصادية - المقصود بالهيئات العامة في مفهوم هذا القانون كل شخص إداري يدير مرفقا يقوم على مصلحة أو خدمة عامة يكون له الشخصية الاعتبارية وله ميزانية خاصة تعد على نمط ميزانية الدولة وتلتحق بميزانية الجهة الإدارية التابعة لها - مقتضى ذلك أن بنك الاستثمار القومي المنشأ بالقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٨٠ يدخل في عداد الأشخاص العامة بالمعنى الذي عناه قانون الإدارات القانونية وفي خصوص انطباق أحكام ذلك القانون بالنسبة للبنك - نتيجة ذلك : الالتزام بشروط شغل وظيفة مدير عام الإدارة القانونية كما وردت بقانون الإدارات القانونية - تطبيق .

٣٨٧ (١٣٦)

★ تمتع العاملين بالمناجم والمهاجر من أعضاء الإدارات القانونية بميزة تطبيق النص الأكثر سخاء :

★ القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الإدارات القانونية - القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٨١ بشأن تشغيل الماملين بالمناجم والمهاجر - ولئن كان المشرع قد اختص الماملين بالمناجم والمهاجر بقانون ينظم شؤونهم الوظيفية إلا أنه حرص في الوقت ذاته على أعمال أحكام القوانين والقرارات واللوائح المطبقة على الماملين المدنيين بالدولة أو تلك السارية على الماملين بالقطاع العام أو التي يخضع لها الماملون الخاضعون لأحكام قانون العمل بالقطاع الخاص بحسب الأحوال وذلك في حالتين : الأولى إذا خلا قانون المناجم والمهاجر من نص ينظم مسألة معينة بينما ورد تنظيمها في هذه التشريعات ، والثانية إذا كان الحكم الوارد بهذه التشريعات - كل بحسب الأحوال - أكثر سخاء من ذلك المقرر في قانون المناجم والمهاجر ، يستوى في ذلك أن يكون الحكم كذلك في هذه التشريعات بداية أو بناء على تعديل أدخل عليها - تطبيق .

٤٥٣ (١٥٨)

★ مدى اعتبار الإدارة القانونية بمدينة البعث الإسلامية إدارة فرعية تخضع للإدارة المركزية للشئون القانونية للأزهر الشريف .

٣٠٧ (١٠٠)

رقم
الصفحة

رقم
البدا

ادارة محلية :

- وحدات الادارة المحلية هي - فى
الاساس - الحارسه وصاحبة السلطة على
شبيكات الانارة ، وبالتالى فهي المسئولة عن
تمويض الاضرار الناشئة عنها الا اذا : °° :

★ المادة (٢) من قانون الادارة المحلية الصادر بالقانون
رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ المعدل بالقانون رقم ٥٠ لسنة
١٩٨١ - المادة (١٩) من اللائحة التنفيذية له الصادره
بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٩٧٩/٧٠٧ - يصدر
قانون الادارة المحلية ولائحته التنفيذية احصي منوطا
بالادارات المحلية تول اعمال صيانة شبيكات الانارة العامة
فى مختلف المدن والقرى ، كما اوضحت هي الحارسه فى
مدلول المادة ١٧٨ من القانون المدنى ذات الهيئته
والسيطرة على هذه الشبيكات بما اسند اليها قانونا من
مهام انشائها واستعمالها وصيانتها والرقابة على ما يصل
باستهلاك الكهرباء - وبذلك فان وحدات الادارة المحلية
تكون مسئولة عما يلحق به عليها من تمويضات عن
الاضرار الناشئة عن شبيكات الانارة - اذا هازست هذه
الوحدات الحارسه المسندة اليها عن طريق شركات
الكهرباء فان العبءه فى الرجوع على هذه الشركات
بالتمويضات يكون بناء على اتفاق بينهما سواء كان
مكتوبا أو مما يستفاد من تبادل الأوراق بشأنه بين
الجهتين أو مما يمكن استخلاصه من عادات التعامل
متعلقة به من اتفاقيات سابقة جرى بها هذا التعامل -
فالامر مرجعه الى استخلاص حكم الإرادة المشتركة بين
أى وحدة محلية وبين الشركة حول ما اذا كانت الشركة
تتحمل التبعه عن الوحدة ومعنى هذا التحمل مما يبيحت
فى كل حالة على حدة °

١٧٠

(٥٦)

- الوحدات المحلية هي المختصة بانشاء
وادارة المرافق العامة الواقعة فى دائرتها :

★ المادة (٢) من قانون الادارة المحلية الصادر بالقانون
رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ - المادة (١٠) من اللائحة
التنفيذية له الصادره بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم
٧٠٧ لسنة ١٩٧٩ - المواد ١ و ٢ و ٣ من قرار رئيس
الجمهورية رقم ١٨٧ لسنة ١٩٨٤ باتشاء الهيئة العامة
للخدمات البيطرية °

رقم
المجلد

رقم
الصفحة

(استند للشرع الى وحدات الادارة المحلية انشاء وادارة جميع المرافق العامة الواقعة في دائرتها ولما كانت المجازر في اطار ما تظلم به من دور تقوم على أداء خدمة عامة لجمهور المواطنين انما تندرج في عداد المرافق العامة ومن ثم فان انشاء وادارة ما يقع منها في دائرة وحدات الادارة المحلية يقع على عاتق تلك الوحدات كما يقع على عاتقها الاعمال الفنية الخاصة بتلك المجازر - تحديد تصميم بمينه يلتزم به في الانشاء تقوم عليه كل وحدة من وحدات الادارة المحلية ويدخل في اختصاصها دون غيرها - ينحصر دور الهيئة العامة للخدمات البيطرية بالنسبة الى المجازر في المتابعة والاشراف الفني على المجازر وقطع الذبيح دون أن يتجاوز ذلك الى تولى أية اختصاصات تنفيذية مما ينطه لوجعات الادارة المحلية اعمالا لولايتها في انشاء وادارة المجازر الواقعة في دائرتها ومنها وضع التصميم اللازم لعملية الانشاء - مؤدى ذلك انه لا الزام على وحدات الادارة المحلية ان تنشئ المجازر وفقا للنموذج الذى أعدته الهيئة العامة للخدمات البيطرية) .

١٩٨

(٦٥)

- ما يخرج عن مجال اشراف وادارة
الوحدات المحلية :

املاك المرافق القومية أو المرافق ذات
الطبيعة الخاصة وما تحوزه وما هو
مخصص لها من أموال تخرج عن مجال
اشراف وادارة الوحدات المحلية - التعدى
عليها من المحليات تعد على أموال الغير .

٢٧١

(١٣٠)

أراضي :

● أراضي زراعية : متى جواز منح ترخيص
بتعليه عقار مبنى على أرض زراعية :

★ القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ بشأن الادارة المحلية ولائحته التنفيذية - مناط اختصاص وحدات الادارة المحلية من مراكز ومدن أو أحياء مباشرة الاختصاصات التى نقلت لها بمقتضى قانون الادارة المحلية ومن ضمنها سلطة إصدار تراخيص البناء والهدم أن تباشره في دائرة

رقم
الصفحة

رقم
اللبدا

اختصاصها الاقليمى يمنع عليها أن تصدر تراخيص
لواقع تخرج عن نطاق هذا الاختصاص للكانى - تطبيق .

٤٦٣ (١/١٦٢)

● أراضى صحراوية : مدى ولاية هيئة المجتمعات الصحراوية الجديدة فى التصرف فيها :

★ القانون رقم ٧ لسنة ١٩٩١ فى شأن بعض الأحكام
المتعلقة بأملاك الدولة الخاصة .

★ اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٩١
فى ١٤/٣/١٩٩١ أصبح محظورا على هيئة المجتمعات
الصحراوية الجديدة ادارة واستغلال أو التصرف فى اية
أراضى صحراوية تقع خارج اطار مناطق اقامة المجتمعات
الصحراوية الجديدة ، ويبقى المحظر ملازما للهيئة مادام
لم يصدر قرار من رئيس الجمهورية بتحديد هذه المناطق
باعتبار ان الهيئة تستمد ولايتها من القانون رقم ٧
لسنة ١٩٩١ وذلك دون اخلال بولاية الهيئة فى ادارة
واستغلال والتصرف فى الأراضى الصحراوية التى سبق
أن خصصت لها بقرار من السلطة المختصة فى ظل العمل
بأحكام القانون ١٤٣ لسنة ١٩٨١ أو سبق أن خصرفت
فيها فعلا خلال فترة العمل بتلك الأحكام قبل نفاذ القانون
رقم ٧ لسنة ١٩٩١ .

٣٤ (١٠)

● أراضى طرح النهر ومسطاح النيل - استغلالها :

★ القانون رقم ٧ لسنة ١٩٩١ فى شأن بعض الأحكام
المتعلقة بأملاك الدولة الخاصة . استناد للشرع الى
الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية ادارة
أراضى طرح النهر واستغلالها والتصرف فيها بالتنسيق
مع وزارة الأشغال العامة والموارد المائية يكون فى اطار
السياسة العامة المرسومة سواء تضمنتها قرارات أم
تعليمات أو توجيهات من السلطات الأعلى المنوط بها
المشاركة فى رسم تلك السياسة - مؤدى ذلك - الانزام
بتوصية اللجنة العليا للسياسات فى شأن أراضى طرح
النهر ومسطاح النيل من أن تلك الأراضى تستغل
للزراعة بالإيجار من الجهة المالكة وهي وزارة الزراعة -
عليه

٣١١ (١٢٥)

رقم
الصفحة

رقم
الجدول

الأزهر :

★ المعاملة الضريبية لمكافآت الامتحانات
ولحوافز المتدربين من إدارة جامعة الأزهر
الى مستشفيات كلية طب الأزهر والعكس:

★ القانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ فى شأن الضريبة الموحدة .

★ ان مناط الخسوع لحكم المادة ٢/٥٢ من القانون رقم
١٨٧ لسنة ١٩٩٣ بالنسبة للمبالغ التى يحصل عليها
المعاملون فى وحدات الجهاز الإدارى للدولة والإدارة
المحلية والهيئات العامة ووحدات القطاع العام وقطاع
الأعمال العام والمعاملون بكادرات خاصة علاوة على مرتباتهم
الأصلية ومناطق خضوعها للشرطة الخاصة بها دون خصم
لمصاريف الحصول على الإيراد أو للأعباء المالية أن
يكون هناك مغايرة بين جهة عمل العامل الأصلية والجهة
التي صرفت هذه المبالغ - المستشفيات التعليمية المنتدب
اليها أو منها المعاملون بإدارة جامعة الأزهر تمثل أحد
التنظيمات الإدارية التي يتكون منها الهيكل التنظيمى
لجامعة الأزهر ولذلك لا يعد النوب من الجامعة الى
للمستشفيات ندبا خارج جهة العمل بل ندبا داخليا ،
مكافآت الامتحانات والحوافز للمتدربين تعامل ضريبيا على
أساس انها صرفت للمعاملين من جهات عملهم الأصلية .
راجع أيضا (٨٩) .

٥٥

(١٧)

★ معاملة الحاصلين على الدكتوراة
بالمستشفيات الجامعية الأزهرية :

★ القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٩٣ فى شأن معاملة الأطباء
والصيادلة وأخصائى العلاج الطبيعى والتمريض وغيرهم
من ذوى التخصصات الأخرى الحاصلين على درجة
الدكتوراه بالمستشفيات الجامعية المعاملة المقررة لشاغلي
الوظائف المعادلة من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات -
المشعر حدد نطاق سريان أحكام هذا القانون فى
المستشفيات التي تنشئها الجامعات الخاصة لأحكام
القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بتنظيم الجامعات كوحدات
ذات طابع خاص - مقتضى ذلك - ان أحكامه لا تمتد
الى مستشفيات جامعة الأزهر بحسبانها إحدى
هيئات الأزهر التي ينظم شئونها القانون رقم ١٠٣

رقم
المسألة

رقم
المسألة

لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التابعة له - نتيجة ذلك - أن أحكام القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٩٣ تنحصر عن المستشفيات التابعة لجامعة الأزهر والأمر يقتضى أعمال المساواة بالأداة التشريعية المناسبة - تطبيق .

٣٥٤ (١٢١)

★ المقابل التقدي لرصيد الاجازات :

مدى أحقية استاذين بجامعة الأزهر انتهت خدمة أحدهما بالاستقالة والآخر بالإحالة الى المعاش فى المقابل التقدي لرصيد اجازتهما الاعتيادية .

٣٦٤ (١٢٧)

★ صن الإحالة الى المعاش - مد الخدمة :

★ المادة الأولى من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٧٣ فى شأن تحديد سن التقاعد للمعلم خريجي الأزهر ومن فى حكمهم المعدل بالقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٧ - المادة ٩٥ من نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ - استثنى المشرع خريجي الأزهر ومن فى حكمهم من حملة المؤهلات التى تضمنتها النصوص من أحكام القوانين التى تحدد سن الإحالة الى المعاش وقرر انتهاء خدمتهم عند بلوغهم سن الخامسة والستين - استحدث المشرع فى قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة حكما جديدا ضمنه نص الفقرة الثانية من المادة (٩٥) منه المعدلة بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٩٢ مقتضاها انه لرئيس مجلس الوزراء مد خدمة أى من شاغلي الوظائف العليا من الدرجتين العالية والمتيزة وما فى مستواها لمدة سنة قابلة للتجديد لمدة أقصاها سنتان متى اقتضت الضرورة القصوى ذلك - مد نطاق هذا الحكم الى شاغلي المناصب والوظائف التى تملر الدرجة المتيزة وما فى مستواها وناط تقرير ذلك الى السلطة المختصة بال تعيين - جاء هذا الحكم بصيغة العموم والإطلاق - نتيجة ذلك : انطبق هذا الحكم على جميع العاملين بالجهات المذكورة بالنص من شاغلي هذه المناصب ومن بينهم خريجي الأزهر ومن فى حكمهم - تطبيق .

٤٠٦ (١٤٠)

رقم
المبدأ

★ الإدارة القانونية لمدينة البعوث الإسلامية - تبعتها :

★ القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦٠ بإعادة تنظيم الأزهر المعدل
بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٨١ - أن مدينة البعوث
الإسلامية هي إحدى الجهات التابعة لمجمع البحوث
الإسلامية والذي يعتبر أحد هيئات الأزهر - سريان
قانون الإدارات القانونية على الأزهر الشريف بوصفه
الشخص العام وأن مدينة البعوث الإسلامية لا تعتبر
بذاتها هيئة عامة في تطبيق أحكام قانون الإدارات
القانونية فهي تعتبر أحد التنظيمات التي يتكون منها
الأزهر الشريف - مؤدى ذلك : عدم استقلال الأعمال
القانونية بمدينة البعوث الإسلامية بإدارة قانونية خاصة
بها ، وتدخل ضمن ما تتكون منه الإدارة القانونية
المركزية للأزهر الشريف وتمه أحد فروعها - تطبيق •

٣٠٧ (١٠٠)

استقالة :

راجع مبدأ (١٢٧)

استيراد :

ضريبة المبيعات على السلع المستوردة -
مناطق استحقاقها •

٩٣ (٣١)

الافراج عن السلع المستوردة مقابل
تعويض •

١٦٧ (٥٥)

مناطق إعفاء بعض السلع المستوردة من
الضرائب والرسوم الجمركية •

٢١٠ (٧٠)

أصابة عمل :

مدى اعتبار الوفاة أصابة عمل في مفهوم
حكم المادة (٥) من قانون التأمين الاجتماعي
رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ •

١٦٧ (١٦٤)

رقم
الصفحة

رقم
الصفحة

اصلاح زراعي :

- اللجان القضائية - حجية قراراتها :

★ المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن اصلاح الزراعي .

★ (ان المشرع ناط باللجان القضائية للاصلاح الزراعي دون غيرها الفصل فيما يعترض الاستيلاء على القدر الزائد من الحد الاقصى المقرر قانونا من منازعات في شان ملكية الارض المستولى عليها - او التي تكون محلا للاستيلاء وفقا للاقرارات المقدمة من الملاك العاصمين لقانون اصلاح الزراعي وذلك لتعديد ما يجب الاستيلاء عليه بحسب احكام القانون واذا خسر المشرع تلك اللجان بالفصل دون سواها في منازعات يمتنعها على التوجه المتقدم فلا ريب ان ذلك يعتبر من قبيل الاختصاص الوطني اذ تعتبر اللجان القضائية بذلك جهة قضاء مستقلة في شان ما خصها المشرع بنظره من تلك المنازعات - من المقرر طبقا للمادة ١٠١ من قانون الاثبات ان الاحكام التي حازت قوة الامر الملقي تكون حجة فيما فصلت فيه من الحقوق القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧١ فتح الطريق للطعن على قرار اللجنة القضائية الصادر في الاعتراض رقم ٢٠٩ لسنة ١٩٦٧ الا انه لم يجز الطعن على ذلك القرار خلال ستين يوما من تاريخ العمل بهذا القانون في ١٩٧١/٩/٣٠ مؤدى ذلك بات القرار حائزا لقوة الامر الملقي وبات تبعا لذلك قرار الاستيلاء الذي طعن عليه امام اللجنة القضائية في الاعتراض المشار اليه حصينا يتابع على المساس به سحبا او الغاء واعمالا لذلك لا وجه لعدم الاخذ بقرار الاستيلاء على مساحة تلك الاطيان .

١٣٩

(٤٦)

- ملكية طارئة - حجية الاحكام القضائية:

★ صدور حكم من المحكمة الادارية العليا بتأييد قرار الاستيلاء على ارض - ازاء هذا الحكم البات والنهائي يكون الاستيلاء حصينا يتابع على المساس به سحبا او الغاء اذ يتمتع الحكم في قرار الاستيلاء ذاته ويؤول الامر الى النظر في القرار ذاته ومفاده بحسبان ان الحكم وقب حقا صار له قوة الحقيقة القضائية لا يتنازل عنه الا من كان يملك التنازل اصيلا عن نفسه - التنازل

رقم
المبدأ

رقم
الصفحة

عن املاك الدولة لا يكون الا وفقا للنظام القانوني الحاكم
لذلك - تطبيق .

٢٩١ : (٩٥) .

— مدى أحقية الهيئة العامة للإصلاح الزراعي في قيمة الأرض التي خصصت بالفعل للمنفعة العامة :

★ اصلاح زراعي - حظر تملك الأجانب الأراضي الزراعية -
اختصاص هيئة الإصلاح الزراعي بتسليم الأراضي
وادارتها - تنفيذ مشروع ذي نفع عام عليها - تقدير
لبنها .

★ المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن الإصلاح
الزراعي - المشرع حظر على الأجانب تملك الأراضي
الزراعية أو الأراضي القابلة للزراعة أو الأراضي البور
والمصحروية - اختصاص الهيئة العامة للإصلاح الزراعي
بتسليم الأراضي وادارتها نيابة عن الدولة توطئة لتوزيعها
على سفار الفلاحين - تمييز ملاك هذه الأراضي الأجانب
تعيينا يقدر وفقا لأحكام القانون - لمجلس إدارة الهيئة
العامة للإصلاح الزراعي أن يقرر الاحتفاظ بجزء من
الأراضي المستولى عليها لتنفيذ مشروعات ذات منفعة عامة
بناء على طلب المصالح الحكومية أو غيرها من الهيئات
العامة على أن تؤدي هذه الجهات ثمن ما كتسلمه من
أراضي للهيئة وفقا لما يجري به تقدير اللجنة العليا
لتنمين أراضي الدولة - تطبيق .

٢٤٢ : (١١٦) .

— التمثيل في عضوية اللجنة القضائية - مالا يؤثر في صحته :

★ لجان - لجان قضائية بالإصلاح الزراعي - مدى
صلاحية ممثل الهيئة العامة للإصلاح الزراعي حال كون
زوجته تعمل مديرا لإدارة قضايا اللجنة .

المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن الإصلاح
الزراعي - ممثل الهيئة العامة للإصلاح الزراعي في
اللجنة القضائية هو عضو بها وصفة تمثيلة للهيئة
محرط لصحة عضويته باللجنة - هذه الصفة ذاتها
لا يقوم بها مانع من عضويته للجنة فمن باب أولى
لا يصح أن يكون هذا مانعا بموجب توافرها في

رقم
للجنة

رقم
الصفحة

زوجته - اثاره هذا الموضوع لا يكون يشكوى توجه
الى الهيئة العامة للإصلاح الزراعى وإنما يكون مجاله
الظلم قضائيا فى قرارات اللجنة أو اللجوء الى اتخاذ
إجراءات وه العضو المعنى متى قامت أسبابه ودواعيه
ومبرراته قانونا - تطبيق .

٤٧٦ (١٦٨)

إعادة التعيين :

مدى جواز إعادة التعيين بالتطبيق لنص
المادة ٢٣ من قانون العاملين المدنيين
رقم ٤٧ لسنة ٧٨ ، ومدى جواز تسوية
الحالة طبقا للقانون رقم ٤٢ لسنة ٧٨
بشأن الاتحاد التعاونى .

٢٦ (٨)

إعادة التعيين على وظيفة أستاذ متفرغ .

٢٠٢ (٩٩)

إعادة تعيين العاملين بالتدريس .

٢٦٧ (١٢٨)

إعارة :

عاملون بالجهاز المركزى للمحاسبات -
تحديد أقدمية المعار - ترقية العائد من
الإعارة :

★ المادة ٢٩ والمادة ٣١ من لائحة العاملين بالجهاز المركزى
للمحاسبات .

★ تحدد أقدمية العامل عند عودته من الإعارة التى تتجاوز
مدتها أربع سنوات على أساس أن يوضع أمامه عدد من
العاملين مماثل للمدد الذى كان يسبقه فى نهاية هذه
المدة أو جميع الشاغلين لفئة الوظيفة عند عودته أيهما
أقل - الأثر المترتب على ذلك هو مجرد إعادة ترتيب
الأقدمية دون أن يستطيل هذا الأمر الى وجوب ترقية
جميع العاملين الذين صاروا يسبقون للمار أو المرخص
له بإجازة خاصة لكى ما تناح له الترقية اذ ان الأمر
لا يبدو ان يكون مجرد تقوية فرص الترقى السريع
للعائد من الإعارة فور عودته دون أن يكون تعظيما وجوبيا
فى ترقية لاحقة وللشرع قصد تجريد وضعه فقط فى

رقم المادة	رقم المبدأ	
١٥٧	(٥٢)	الحدود المشار إليها دون أن يقصد عقابه لأن الاعارة أو الإجازة الخاصة طالما تمت فانها تكون بناء على موافقة جهة الإدارة - مؤدى ذلك نص المادة ٣٦ المشار اليه لا يعد مانعا من الترقية اذا ما توافرت شروطها .
٣١٦	(١٠٢)	مدى سريان أحكام الاعارة على عضو هيئة التدريس الذى يشغل منصبا عاما والذى اعتبره قانون الجامعات فى حكم المعار .
٣١٦	(١٠٢)	مدى جواز حساب مدة الاعارة فى الخارج ضمن المدة التى يلتزم عضو الهيئة بقضائها فى المبل لدى الجهة الباعثة .

اعفاءات :

- خدمة عسكرية ووطنية - حالات الاعفاء
منها من عنمه :

حالات الاعفاء من أداء الخدمة العسكرية
لا تشمل حالة الابن الثانى لأبيه الحى حتى
لو كان الشقيق الأكبر له متخلفا عقليا .
راجع كذلك فى الاعفاء من التجنيد
مبدأ (٧٩) .

٢٥ (٧)

- ضرائب ورسوم - حالات الاعفاء منها
من عنمه :

راجع فى ذلك المبادئ : (٢٩) ، (٤٩) ،
(٥٠) ، (٧٨) .

★ رسوم التوثيق : الاعفاء منها ينص
فى اتفاقية دولية .

٨٩ (٢٣)

★ ضريبة الممعة :

١ - أعفى المشرع منها نشاط الجمعيات
التعاونية الاستهلاكية :

رقم
الصفحة

رقم
المبدأ

★ للواد (١) و (٢) و (٧٩) و (٨٠) من قانون ضريبة الدمغة الصادر بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ للمادة (٩١) من قانون التعاون الاستهلاكي الصادر بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٥ .

★ (أضع المشرع لضريبة الدمغة النسبية ما تصرفه الجهات الحكومية من أموالها المملوكة لها سواء تم الصرف منها مباشرة أو بطريق الأمانة ويتحمل بسبب هذه الضريبة الجهة أو الشخص الذي يتم الصرف له - قرر المشرع بموجب المادة ٢٨ من قانون ضريبة الدمغة أن أحكامه لا تفل فيما ورد النص عليه في قوانين خاصة من حيث الإعفاء من الضريبة على خلاف ما هو متصور عليه في أحكامه - المشرع أعفى الجمعيات التعاونية الاستهلاكية من ضريبة الدمغة بالنسبة إلى ما يتعلق بنشاطها من العقود والمحركات والأوراق والمطبوعات والدفاتر والسجلات والإعلانات والمصقات وغيرها من الأوعية الضريبية الأخرى الخاضعة لضريبة الدمغة سواء كانت نوعية أو نسبية والإعفاء يتسع ليشمل ما يفرض على نشاط الجمعيات الخاضعة لضريبة الدمغة العادية والإضافية هذه الإعفاءات مطلقة من كل قيد - مجاوزة الجمعية لنطاق نشاطها بالمخالفة للقانون وإن كان يقيم المسؤولية الإدارية إلا أنه لا يهدد حق الجمعية في الإعفاء من ضريبة الدمغة المقرر بالمادة ٩١ المشار إليها بحسبان أن الإعفاء متعلق بالوصف التعاوني للنشاط الذي تقوم به الجمعية وليس بما قد يعلق بهذا النشاط من مخالفات غير جوهرية .

١٤٧

(٤٩)

٢ - أعفى المشرع من ضريبة الدمغة كذلك نشاط الجمعيات التعاونية الانتاجية الأساسية راجع مبدأ : (٥٠) ص ١٥١

★ ضريبة المبيعات : أعفى المشرع منها منتجات المطاحن . راجع مبدأ : (٧٨) ص ٢٣٧

- ضرائب ورسوم « جهركية » - مناط الإعفاء منها :

راجع المبادئ : (١١) ، (١٨) ، (٣٤) ، (٤١) ، (٧٠) .

رقم
الصفحة

رقم
المبدأ

- أجاز المشرع لرئيس الجمهورية اعفاء
الآلات والمعدات ووسائل النقل اللازمة
لإنشاء المشروعات للمدرجة بخطة التنمية
من الضرائب والرسوم الجمركية -
شروط الإعفاء .

٢٨

(١١)

- لا استحقاق للضرائب والرسوم الجمركية
مادامت الأشياء المفعاة على ملك الجهة
المتنمة بالإعفاء - شروط استمرار
الإعفاء :

★ المادة (٩) من قانون تنظيم الإعفاءات الجمركية الصادر
بالقانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ .

★ انه طالما بقيت الأشياء المفعاة قانوناً من الضرائب
والرسوم الجمركية على ملك الجهة المتنمة بالإعفاء ،
تستخدمها في ذات الغرض الذي تقرر الإعفاء من أجله ،
فلا مجال لاستحقاق أية ضرائب أو رسوم جمركية من
تلك الأشياء يسوغ المطالبة بها - إذا كانت المعدات
المفعاة ما انتقلت على ملك الهيئة العامة لمرقن مياه القاهرة
الكبرى داخله ضمن أصولها ، ولم يخلقها التصرف للغير
ولم يجر تكهينها فمن ثم ينتفى منط استحقاق الضرائب
والرسوم الجمركية محل المطالبة .

١٠٢

(٣٤)

- الترخيص باستيراد الأدوات والأجهزة
العملية مفعاة من الرسوم شرط لتمتعها
بالإعفاء :

★ المادتان (٥) و (١٠١) من قانون الجمارك رقم ٦٦
لسنة ١٩٦٣ .

★ بروتوكول الاتفاق الخاص باستيراد المواد التربوية
والعملية والثقافية الموقع في نيروبي بتاريخ ١١/١١/١٩٧٦
الصادر به قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٢٥ لسنة
١٩٨١ .

★ وضع المشرع أصلاً عاماً مؤداه خضوع جميع الواردات
للضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب الإضافية المقررة
على الواردات بحيث لا يعفى منها إلا بنص خاص مع

رقم
البدء

استحقاق الضرائب والرسوم لدى ورود البضاعة - كما
ان ترخيص السلطات المختصة باستيراد الأدوات والأجهزة
العلمية المخصصة لمعادن علمية أو صناعة تعليم عامة
مفاعة من الرسوم هو شرط لازم لتتمتع تلك الأدوات
والأجهزة بالاعفاء من الرسوم الجمركية والرسوم الأخرى
المفروضة على استيرادها أو فيما يتصل بهذا الاستيراد
طبقا للاتفاقية المشار إليها وذلك استثناء من الأصل
العام المشار إليه - عدم الترخيص لإكاديمية البحث
العلمي في استيراد الأصناف المشار إليها مفاعة من
الضرائب والرسوم الجمركية اصلا لاحكام البروتوكول
المشار إليه - مودى ذلك خضوع هذه الأصناف للضرائب
والرسوم الجمركية بحسب الأصل *

٢١٠ : (٧٠٦)

اعانة التهجير :

مناطق استحقاقها ، ومناطق ضمها الى المنرب
والمعاش *

٢٠١ : (٦٦)

افراج مؤقت عن سلع مستوردة :

الأصل العلم هو خضوع جميع الواردات
للضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب
والرسوم المقررة عليها مالم يرد نص
خاص باعفاؤها *

استثناء من الأصل العام ، إجاز المشيع
الافراج مؤقتا عن البضائع دون تحصيل
الضرائب والرسوم المقررة وذلك بالشروط
والاوضاع التي يحددها وزير المالية *
راجع المبادئ : (٣٠) ، (٢٧) ، (١٤٨) ،
(١٥٢) ، (١٦٦) *

الافراج المؤقت عن سيارات الركوب
الخاصة - شروطه :

★ قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ - قرار وزير
المالية رقم ٣١٦ لسنة ١٩٨٣ في شأن الافراج عن
سيارات الركوب الخاصة *

رقم
الصفحة

رقم
المبدأ

★ وضع المشرع أصلا عاما مقتضاه خضوع جميع الواردات للضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب الإضافية المقررة على الواردات بحيث لا يعفى منها إلا ينص خاص. - أجاز المشرع الإفراج مؤقتا عنها دون تحصيل الضرائب والرسوم الجمركية إذا وردت من الخارج برسم الوزارات أو المصالح الحكومية أو المؤسسات العامة أو الشركات التي تتبعها - قرار وزير المالية رقم ٣١٩ لسنة ١٩٨٣ أجاز الإفراج الجمركي المؤقت عن سيارات الركوب الركوب الخاصة دون تحصيل الضرائب والرسوم الجمركية بشرط إعادة تصدير السيارة المفرج عنها مؤقتا فور انتهاء مدة الإفراج أو الغرض منه أيهما أسبق - تبوت تصدير السيارة إلى الخارج قبل انتهاء مدة الإفراج المؤقت عنها يستوجب رفض المطالبة بإداء الضرائب والرسوم الجمركية المستحقة عليها .

٦٤ (٢٠)

إعادة التصدير للأشياء المستوردة بنظام الإفراج المؤقت - أثره :

★ قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ - المشرع وضع أصلا عاما مقتضاه خضوع جميع الواردات للضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب الإضافية والرسوم المقررة على الواردات بحيث لا يعفى منها إلا ينص خاص مع استحقاق الضرائب والرسوم لدى ورود البضاعة - أجاز المشرع الإفراج مؤقتا عنها دون تحصيل الضرائب والرسوم الجمركية إذا وردت من الخارج برسم الوزارات والمصالح الحكومية والمؤسسات العامة والشركات التي تتبعها وذلك وفقا للشروط والإجراءات التي يصدر بها قرار من وزير المالية - نفاذا لذلك صدر قرار وزير المالية رقم ٦ لسنة ١٩٦٨ بنظام الإفراج الجمركي المؤقت عن الآلات والمهمات للعمل في المشروعات الانتشائية أو الاقتصادية والأجهزة اللازمة لإجراء التجارب أو الاختبارات العلمية أو الصناعية ، وذلك دون تحصيل الضرائب والرسوم الجمركية وأورد شروطا منها أن يتم إعادة تصدير تلك الأشياء المفرج عنها مؤقتا خلال ستة أشهر من تاريخ انتهاء الغرض أو العمل المستوردة من أجله - تطبيق -

١٢٧ (١٤٨)

القيمة :

راجع مبدئي : (٥٢) ، (٥٧) .

رقم
المجلس
رقم
المجلس

انتخابات :

انتخابات نقابة الصحفيين - كيفية
اجرائها :

★ القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٠ بإنشاء نقابة الصحفيين -
المادة التاسعة من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٩٣ بشأن
ضمانات ديمقراطية للتنظيمات النقابية المهنية .

★ الفات المادة التاسعة في فقرتها الأولى الانتخابات
التكميلية في جميع القوانين السارية للنقابات المهنية
وأستثنت في فقرتها الثانية من هذا الإلغاء الانتخابات
التكميلية للتشكيلات القائمة للمجالس الحالية في
تاريخ العمل بهذا القانون ، وبذلك فإن معنى الوصف
التكميلي هنا أنه تكميل للتشكيلات القائمة وليس تكميل
حلف لمدة سلف في عضوية فردية ثم أتت الفقرة الرابعة
من المادة ذاتها بحكم انتهاء العضوية الناتجة عن هذه
الانتخابات التكميلية « بانتهاء مدة من ينظم
اليهم » فهي عضوية لا تنتهي عند خلع بانتهاء
مدة سلف ولكنها تنتهي بانتهاء عضوية من ينظم اليهم
مما يفيد ان الوصف التكميل الوارد بالنص إنما يتعلق
بتكميل تشكيلات المجالس لا بتكميل مدد الأسلاف من
ناقدي العضوية المبصرة - مؤدى ذلك ان حكم الفقرة
الأولى من المادة التاسعة هو إلغاء التجديد الجزئي
الدوري في تشكيلات مجالس النقابات المهنية - والحاصل
أن مجلس نقابة الصحفيين كان قد أجرى آخر انتخابات
له في سنة ١٩٩٣ ثم جرت انتخابات التجديد النصفي
له بعد القانون وتطبيقا للاستثناء الوحيد الوارد بالمادة
التاسعة في ٢٩ مارس ١٩٩٣ وبذلك استنفذ الاستثناء
أثره ولم يعد قابلا للتكرار وأن حكم الفقرة الأخيرة من
المادة التاسعة توجب انتهاء مدة من انتخب في سنة
١٩٩٣ مع من انضموا اليهم أى من كانوا انتخبوا في
١٩٩١ وبذلك تنتهي مدة للجلس كلكه ويتم إجراء
انتخاب جديد يشمل جميع أعضاء المجلس .

١٩٠ (١٣)

انتخابات الغرف السياحية - التعديل
المقترح للائحة الغرف السياحية بهدف

تقييد الحق في الترشيح .

١٤٥ (٤٨)

رقم
الصفحة

رقم
البدا

(ب)

بـدلات :

★ بدلا الحضور والانتقال :

مدى أحقية رئيس وأعضاء مجلس إدارة الشركة التابعة في تقاضي بدل الحضور والانتقال المقررين عن حضور اجتماعات الجمعية العامة للشركة .

٣٠

(٢)

★ بدل السفر :

بدل السفر يمنح للموظف تعويضا له عن المصروفات الفعلية والضرورية التي ينفقها في سبيل أداء مهمة أو مأمورية يكلف بها ، عادية أو تدريبية - يزيد البديل بنسبة محددة في حالة معينة ، وفي المقابل يتخفف الى الثلث في حالة النزول في ضيافة إحدى البلدان أو الهيئات الأجنبية .

٣٥٦

(١٢٢)

★ بدل ظروف ومخاطر الوظيفة والمقابل التقدي عن وجبة غذائية :

★ القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٨٣ ينظم العاملين بالمجاري والصرف الصحي المعدل بالقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٨٥ قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩٥٥ لسنة ١٩٨٣ بتقرير بدل ظروف ومخاطر الوظيفة - قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩٥٦ لسنة ١٩٨٣ بتقرير مقابل تقدي عن وجبة غذائية - قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧١١ لسنة ١٩٨٦ بتقرير بدل ظروف ومخاطر الوظيفة والمقابل التقدي عن الوجبة الغذائية للعاملين ببياء الصرف .

★ د أن مناط استحقاق بدل ظروف ومخاطر الوظيفة وكذلك المقابل التقدي عن الوجبة الغذائية للعاملين بالمجاري والصرف الصحي ومياه الصرف الناضحين لأحكام القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٨٣ المعدل بالقانون رقم ١٦ لسنة

رقم
المادة

١٩٨٥ مرسوم فقط بصريح نص لفائدة (١) من هذا القانون بالاستغلال بالمجاري والصرف الصحي ومياه الشرب ومن ثم فلا يشترط لاستحقاق هذا البدل أو ذلك المقابل أن يكون العامل شاغلا لأحدى الوظائف الفنية في هذا المجال - تكليف بعض العاملين بالخدمات المعاونة الاستغلال بهذه الأعمال يحقق في شأنهم منافع استحقاق هذا البدل وذلك المقابل .

٤٧

(١٤)

★ بدل العدوى :

أن منافع استفادة الأطباء البشريين وأطباء الأسنان بالزيادة التي أجريت على فئات بدل العدوى أن يكون هؤلاء الأطباء من العاملين بقانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ٧٨ ، فلا أحقية لأعضاء هيئة التدريس بكليات الطب وطب الأسنان في الحصول على بدل العدوى .

٢٧٧

(٩١)

بعثات :

أن المدة التي يقضيها المبعوث مصارفا أو ماذونا له بالعمل في غير الجهة الحكومية ، لاتعتبر من المدد التي التزم بالعمل فيها فعلا بموجب الالتزام الواقع عليه مقابل ما تحملته الدولة من نفقات في بعثته .

٣٦٦

(١٠٣)

بعثات دبلوماسية - منى توافر شرط المعاملة بالمثل للاعفاء من الضريبة على المبيعات في حالة عدم فرضها أصلا في الدولة الأجنبية :

المشروع في قانون الضريبة العامة على المبيعات رقم ١١ لسنة ١٩٩١ وضع تنظيما شاملا للضريبة العامة على المبيعات عن مقتضاء السلع والخدمات الخاصة للضريبة وأنسخ السلع المحلية والمستوردة والخدمات

رقم
الصفحة

رقم
المجلد

التي أورد بيانها بالجدول رقم (٢٠) المرفق للنزول
لهذه الضريبة - تستحق الضريبة بتحقق واقعة يسع
السلعة أو أداء الخدمة بمعرفة المكلفين بتحصيلها
وتوريدها - السلع المستوردة - استحقاق الضريبة عنها
منوط بتحقق الواقعة المنشئة للضريبة الجبركية سواء
قام باستيرادها شخص طبيعي أو معنوي متى كان
استيراده لها يفرض الاتجار فيها أيًا كان حجم
معاملاته .

★ قن المشرع الصرف الدول باعفاء ما يشتري أو يستورد
للسفارات والمفوضيات والقنصليات غير الفخرية
للاستعمال الرسمي وشروط هذا الإعفاء بأمرين : الأول :
أن يتم شراء السلع أو استيرادها من الخارج بمعرفة
وسيط لحساب السفارة أو القنصلية أو القنصلية ،
الثاني : أن يتم معاملة سفاراتنا أو مفوضياتنا أو
قنصلياتنا في الخارج بالمثل - تطبيق .

٢٤٠ (١١٥)

بنوك :

راجع المبادئ : (١٨) ، (٢٩) ، (٥٣) ،
(٧١) ، (٩٠) ، (٩٨) ، (١٠٢) ، (١٣٦) ،
(١٣٧) ، (١٤٥) .

★ بنك ناصر الاجتماعي - اعفاؤه من الرسوم الجبركية وملحقاتها :

★ القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بشأن الجمارك - القانون
رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ بتنظيم الاعفاءات الجبركية .

★ وضع المشرع أصلاً عاماً في قانون الجمارك يقضي
بخضوع جميع الواردات للضرائب الجبركية وغيرها من
الضرائب الاضافية الأخرى المقررة على الواردات ما لم
يورد نص خاص باعفاؤها ، تفصل هذه الضرائب عند
ورود البضاعة - أعفى المشرع استثناء الهيئة العامة لبنك
ناصر الاجتماعي بالنظر للأهداف الاجتماعية التي يضطلع
بها من الرسوم الجبركية وملحقاتها بنص صريح في
قانونها - ما تستورده الهيئة في النطاق الزمني
للدخل بهذا النص لتيسير مشروعاتها يتمتع بإعفاء من
تلك الرسوم وملحقاتها - يحظر على الهيئة العامة لبنك
ناصر الاجتماعي التصرف في الأشياء المملوكة في غير

رقم المبدأ	رقم المبدأ
---------------	---------------

الأغراض المسماة من أجلها بأي نوع من أنواع التصرفات
ما لم تسد عنها الضرائب الجبركية وغيرها من الضرائب
والرسوم المقررة وفقا لحالتها وقيمتها وطبقا لفئة الضريبة
الجبركية المقررة في تاريخ السداد .

٥٨

(١٨)

★ بنوك أجنبية : - قواعد وشروط الترخيص لفرعها بالتعامل بالعملة المحلية :

★ قانون البنوك والائتمان رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ - القانون
٣٧ لسنة ١٩٩٢ بتعديل بعض أحكام قانون البنوك
والائتمان وقانون البنك المركزي المصري - القانون ١٠١
لسنة ١٩٩٣ بتعديل بعض أحكام قانون البنوك والائتمان .

★ (لا صدر القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٩٢ مدلا لقانون
البنوك والائتمان ، وأجاز هذا التعديل مبدأ الترخيص
لفروع البنوك الأجنبية التي يقتصر تعاملها على العملات
الحرّة بالتعامل بالعملة المحلية إذا ما توافرت شروط
وقواعد معينة منها أن تتخذ هذه الفروع شكل شركة
مساهمة مصرية - تم تعديل أحكام قانون البنوك
والائتمان بالقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٩٣ المبسول به
١٩٩٣/٣/١٩ على نحو أصبح من الجائز الترخيص لتلك
الفروع بالتعامل بالعملة المحلية دون استلزام اتخاذها
شكل شركة المساهمة - وبذلك صار الترخيص لفروع
البنك الأجنبي بالتعامل بالعملة المحلية بصفته فرعاً أمراً
جائزاً قانوناً أي أن الوضع عاد من جديد إلى سابق
عهده كما كان في قانون البنوك والائتمان قبل صدور
القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٩٢ . وذلك من حيث مكنة
اتخاذ الفرع الأجنبي شكل شركة مساهمة) .

١٥٩

(٥٣)

★ الجمع بين عضوية أكثر من مجلس إدارة :

راجع : (٩٨) .

★ بنوك الصمامات والشرائين الآدمية :
مشروع القانون بإنشاء بنوك للصمامات
والشرائين الآدمية - ملاحظات الجمعية

رقم الصفحة	رقم الكتاب	المصومية لقسمى الفتوى والتشريع عليه وما أثير فى شأنه من مسائل قانونية •
٣٨٦	(١٣٧)	
بورصة :		
٤٣٠	(١٤٩)	لا يوجد فى وصف الشركة القابضة ما يحول دون قيدها ببورصة البضاعة الحاضرة للاقطان « بورصة متيا البصل » •
بيع بالمزاد :		
٣٧٨	(١/١٣٣)	رسم تنمية الموارد المالية للدولة المفروض على البيع بالمزاد - استحقاق مثل قيمة الرسم المقررة كرامة على البائع لصمم توريده الرسم خلال المدة التى حددها القانون •

(د)

تأديب :

٢٣٦	(٧٥)	عاملون مدنيون بالكلية - تأديب : ١ - مناط اعمال التدابير المنصوص عليها بالمادة (٧٩) من اللائحة المالية للموازنة والحسابات •
٤٧٨	(١/٦٩)	٢ - يسأل العامل تأديبيا ومدنيا اذا كان مرد الاخلال أو المخالفة خطأ شخص تردى فيه •
جامعات - تأديب :		
٢٥٢	(٨٣)	١ - مدى سريان أحكام محو الجزاءات التأديبية على المعيدى والمدرسين المساعدى بالجامعات •

رقم المادة	رقم المبدأ	
٢٥٥	(٨٤)	٢ - مدى سريان أحكام محو الجزاءات التأديبية على أعضاء هيئة التدريس بالجامعات .

تأمين :

		١ - تأمين اجتماعي : راجع : (٢١) ، (٣٢) ، (٣٦) ، (١٥٠) ، (١٥٣) ، (١٦٤) .
		أولا : عاملون بقطاع الأعمال :
		سريان قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ على العاملين بشركات قطاع الأعمال العام .
٤٢٤	(١٥٠)	

ثانيا : عاملون مديون بالدولة :

		(أ) إصابة عمل : مدى اعتبار وفاة أحد العاملين إصابة عمل في مفهوم حكم المادة (٥) من قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ .
٤٦٧	(١٦٤)	
		(ب) تمريض المرضى بأمراض مزمنة : قيمة التعويض المستحق لهم خلال فترة الإجازة في ضوء أحكام المادة ٣/٧٨ ومادة ٨٨ من قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٧ .
٤٤٣	(١٥٣)	
		(ج) مدة الاشتراك الفعلية والمضاعفة : الاعتداد بمدة اشتراك العامل الفعلية في نظام التأمين الاجتماعي هو الأصل العام - الاستثناء عليه باحتساب هذه المدة مضاعفة في المعاش أو المكافأة لمن استبقى للمصل بحافظات القناة وسيناء .
٩٩	(٣٣)	

رقم
المبدأ

رقم
الصفحة

٢ - تأمين مؤقت وتأمين نهائي :

عدم تمتع شركات قطاع الأعمال العام
بالاعفاء من تقديم التأمين المؤقت والنهائي
المقرر بموجب المادة (٢١) من قانون تنظيم
المنافسات والمزايدات الصادر بالقانون
رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ .

٤٣٨

(١٥١)

تحفظات :

التحفظات جزء لا يتجزأ من المقد ، يتعين
على جهة الادارة الالتزام بها مادامت
ارتقتها .

٣٨٢

(١٣٤)

تحقيق :

مدى اختصاص النيابة الادارية بالتحقيق
مع العاملين بالمجموعة المصرية لتأمين
المسئولية المدنية على اعمال البناء .

٣٢٣

(١/١٠٦)

مدى احقية القطاع القانوني بالشركة التابعة
في التحقيق مع شاغلي الوظائف العليا
بالشركة .

٣٢٦

(١٠٧)

تحويل الطلاب :

راجع مبدأ (٩٢) .

تخصيص :

★ ان تخصيص الاراضي المملوكة للدولة
ملكية خاصة لا يتمخض عن تصرف حقيقي
في املاك الدولة الخاصة ، لأن التخصيص
اذ صدر من المحافظ لأحد أجهزة المحافظة
فلا يعنى ذلك أن يكون نقلا للإشراف
الاداري على هذه الأموال ، لانزولا عنها
ولا تصرفا فيها .

٣٦٩

(١٢٩)

رقم
البدا

رقم
الصفحة

★ ان الأصل في الانتفاع بالمال العام
أن يكون بغير مقابل أو تعويض متى كان
استعمال المال فيما أعد له ، وذلك كله
الا أن تقرر الجهة ذات الولاية في نقل
التخصيص وتغيير المنفعة تحميل الجهة
المفوق إليها التخصيص عبثا ماليا رأته
لازما لما قدرته من ظروف .

٤٥٦ (١٥٦)

تعايير :

راجع مبدأ (٧٥) .

تراخيص :

— وزارة الثقافة هي السلطة المختصة
بإصدار التراخيص والرقابة على المصنفات
الفنية :

★ القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٩٢ بتعديل بعض أحكام قانون
حماية حق المؤلف رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ وقانون تنظيم
الرقابة على الأشرطة السينمائية رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٥٥ .

★ يصدر القانون المشار إليه عقد المخرج الاختصاص العام
لوزارة الثقافة في إصدار الترخيص والرقابة على المصنفات
الفنية ، على نحو يتسع لتشمل ما يعرض من هذه
المصنفات بالتحال العامة وللأهالي الليلية الخاضعة لإشراف
وزارة السياحة ، يصدر هذا القانون الذي قضى في
المادة (٩) بالفاء كل نص يخالف أحكامه لم يعد لوزارة
السياحة اختصاص في هذا الشأن .

١٣ (٤)

— قواعد وشروط الترخيص لفروع البنوك
الأجنبية بالتعامل بالعملة المحلية .

١٥٩ (٥٣)

ترشيح :

الحق في الترشيح لايسوغ تقييده بنص
في لائحة ، وانما يكون تنظيمه وتقييده
بنص في قانون .

١٤٥ (٤٨)

ترقية :

راجع بشأنها المبادئ : (١٢) ، (١٥) ،
(٣٧) ، (٥٢) ، (٦٤) ، (٦٧) .

★ التفرقة بين التمييز المبتلى والتمييز
بمعنى الترقية فى مجال منح العلاوات
الخاصة . راجع مبدئى : (١٢) ، (٦٤) .

★ تحديد تاريخ الترقية لضابط شرطة . (١٥)

★ أحقية المرقى فى زيادة أجره بمناسبة
الترقية بما لا يجاوز نهاية ربط الوظيفة
المرقى اليها مضافا اليها ما سبق الحصول
عليه من زيادة تقررت بالقانون رقم ٥٣
لسنة ١٩٨٤ .

(٣٧) ١١١

(٥٢) ١٥٧

★ ترقية العائد من الاعارة .

★ الحكم الصادر بتأجيل الترقية عند
استحقاقها - قبول الطعن فيه وتعديله -
نتيجة ذلك :

المادة ١٠٥ من لائحة نظام العاملين بالمهينة العامة
للاستثمار الصادرة بقرار نائب رئيس مجلس الوزراء
للمشئون الاقتصادية والمالية ووزير الاقتصاد رقم ١٥٤
لسنة ١٩٨٠ تنص على انه لا يجوز النظر فى ترقية
عامل وقعت عليه عقوبة من العقوبات المبينة فيما على
الا بعد انقضاء الفترات الآتية

(٣) سنة فى حالة الخصم من الأجر أو الوقف لمدة
تزيد عن خمسة عشر يوما .

(- ان المنع من الترقية بسبب توقيع جزاء تأديبى على
الموظف خلال المدد المنصوص عليها فى المادة سالفة الذكر
لا يعد سلبا لحق العامل فى الترقية ولا يمتد أن يكون
ارجاء للترقية - وتعديل الجزاء الذى يوقع على العامل
هو فى حقيقته سحب للجزاء السابق توقيع عليه ومن
ثم يرتب اثر هذا التعديل بالترتيب يترتب الى تأخير
صدور قرار الجزاء الأول - صدور حكم المحكمة الادارية

رقم
الصفحة

رقم
الصفحة

المليا يتمديل حكم المحكمة التأديبية وتمديل العقوبة المحكوم بها الى الوقت من العمل لمدة ستة أشهر - الأثر المانع للترقية وفقا للمادة السالفة يرتد الى تاريخ صدور حكم المحكمة التأديبية في ١٩٨٧/١١/٣٠ مؤدى ذلك احقية المحكوم عليه في الترقية في حركة الترقيات التي تمت في ١٩٩١/٣/١٧ لانتهاه فترة النع وفقا للنص السالف ولأن عقوبة ارجاء الترقية المحكوم بها من المحكمة التأديبية قد ألغيت بالحكم الصادر من المحكمة الادارية (المليا) .

٢٠٤

(١٧)

تسمير جبرى :

★ تحديد الاسمار - التسمير الجبرى - مفهوم القرارات السيادةية .

القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسمير الجبرى المعدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ حرص المشرع على تجنب رفع اسماء المنتجات الصناعية المحلية رفعا باعظا لا يتناسب مع تكاليف الانتاج لذلك وسد لوزير الصناعة الاختصاص بتحديد أقصى الاسمار للمنتجات الصناعية المحلية ومن بينها الاسمنت ، وأضفى المشرع على قرار التحديد باعتباره يمثل المصاحا عن الارادة الملزمة لوزير الصناعة بقصد أحداث أثر قانوني معين ابتفاء مصلحة عامة أضفى عليه صفة الازام على نحو يجب منه أن يسود على الكافة بما لا سبيل الى الفكاك مما قرره والا تعرض المخالف للعقاب الجنائي ومن ثم تمت قرار التحديد أو التسمير بالسيادية - قرار رئيس مجلس ادارة الشركة القابضة لمواد البناء رقم ٨٧ لسنة ١٩٩١ بزيادة اسماء الاسمنت لا تنوافر له ذات عناصر التحديد أو التسمير الجبرى على النحو المشار اليه وبالتالي لا يندرج فى عداد ما يعرف بالقرارات السيادةية أو الجبرية التي يسوغ لشركات المقاولات بسند منها وفقا لنصوص المقد استثناء فروق الاسمار الناجمة عن تطبيقها دون الاستناد الى احكام نظرية الظروف الطارئة اذا قامت موجباتها .

٦٢

(١٩)

تسوية :

راجع مبدئى : (أ) ، (٢٢)

رقم
المبدأ

رقم
المادة

تعبة عامة :

تنطبق أحكام القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٠
بشأن التعبة العامة على شركات قطاع
الأعمال العام حيثما أشار الى الشركات .

٣٦٦ (٨٨)

تعويض :

راجع المبادئ : (١٣) ، (٣٢) ، (٥٥) ،
(٥٦) ، (١٠٣) ، (١٣٩) ، (١٤٢) ،
(١٤٤) ، (١٥٣) .

● مسئولية تقصيرية - تعويض :
« كل خطأ سبب ضرراً للغير يلزم من
ارتكبه بالتعويض » راجع المبدئين :
(١٤٤) ، (١٤٢)

● مسئولية حارس الأشياء - تعويض :
يفترض الخطأ في جانب حارس الأشياء
ويلتزم بالتعويض المدنى الا أن يثبت
السبب الأجنبى للضرر .
راجع المبدئين : (١٣) ، (١٣٩) .

٩٩ (٣٢)

● تعويض الدفعة الواحدة .

١٦٧ (٥٥)

● الإفراج عن السلع مقابل تعويض

١٧٠ (٥٦)

● التعويض عن الأضرار الناشئة عن
شيكات الانارة .

٣١٦ (١٠٣)

● التزام عضو البعثة أن يعرض جهة
الإدارة عن عدم اشتغاله لديها المدة التي
تعهد بها .

٤٤٣ (١٥٣)

● قيمة التعويض المستحق للمرضى
بأمراض مزمنة خلال فترة الإجازة .

رقم
المبدأ

تعين :

- التعين المبتدأ ، والتعين المتضمن
ترقية • راجع : (١٢) ، (٦٤) •

٧٠ (٢٢)

- التعين في غير أدنى الدرجات •

- لايجوز التعين المبدأ بعد سن الستين
في المؤسسات الصحية •

١٨٦ (٦٢)

تفويض :

عدم جواز التفويض في أخذ الرأي من
الجمعية العمومية •

١٦٤ (٥٤)

تقادم :

الحق في المطالبة بما خصم من المقابل
النقدي لرصيد الاجازات يخضع للتقادم
الطويل لدى جهة العمل •

٤٥٨ (١٦١)

تقرير كفاية :

- الأثر المترتب على تقدير كفاية ضابط
الشرطة بمرتبة ضعيف أو الحصول على
تقريرين متتاليين بتقدير دون المتوسط •

٥٠ (١٥)

- يمتد بالتقرير الأخير لمن تمتد وضع
التقارير بشأنهم من العاملين المدنيين
بالدولة •

٥٠ (١٥)

توزيع الأرباح :

مدى جواز استخدام فائض توزيع الأرباح
في غير ما خصص له ، راجع مبدئي :
(٣٨) ، (١٥٦) •

رقم
الصفحة

رقم
الجدد

(٥)

ثروة سمكية :

الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية هي
وحدها المختصة بالإشراف على استغلال
المسطحات المائية وتحصيل مقابل
الاستغلال حتى مسافة مائتي متر من
الشاطئ .

المادة (١) من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٠ لسنة
١٩٨٣ .

المادة (١) من قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٦٥ لسنة
١٩٨٣ بتحديد المسطحات المائية التي تتول الهيئة العامة
 لتنمية الثروة السمكية تسميتها والإشراف على تنفيذ قوانين
 الصيد بها .

أنشأ المشرع مرفقا قوميا هو الهيئة العامة لتنمية الثروة
 السمكية وعهد إليها العمل على تنمية الثروة السمكية
 وتنظيم استغلال مناطق الصيد والمراعي والمزارع السمكية
 بالمسطحات المائية وحدها بالإشراف على استغلال
 المسطحات المائية وتحصيل مقابل الاستغلال حتى مسافة
 ٢٠٠ متر من الشاطئ - اعتبارا من ١٩٨٣/١١/٢٤
 تاريخ العمل بالقرار الجمهوري ٤٦٥ لسنة ١٩٨٣ للهيئة
 المذكورة وحدها الإشراف على الأراضي المحيطة بالبحيرات
 حتى مسافة مائتي متر من شواطئها - مؤدى ذلك أن
 لها وحدها دين غيرها اعتبارا من هذا التاريخ استثناء
 مقابل الانتفاع بهذه الأراضي بنظر النظر عن نوعية
 استغلال هذه الأراضي سواء كانت في مجال الثروة
 السمكية أو غيرها - من حق الهيئة المذكورة تقاضي مقابل
 انتفاع عن الأراضي المزجرة لشركة العديد والصليب وذلك
 في نطاق مسافة مائتي متر من شاطئه بحيرة نريوط .

رقم
الصفحة

(ج)

جامعات :

★ رؤساء الجامعات ونوابهم - حوافز الساعات المكتبية :

★ المادتان ٢٥ و ٢٩ من قانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ - المادة ٢٨٥ مكررا من اللائحة التنفيذية له الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ٨٠٩ لسنة ١٩٨٥ والمضافة بالقرار رقم ٩٣ لسنة ١٩٩١ .

قرار وزير التربية والتعليم والبحث العلمي رقم ١٤٠ لسنة ١٩٩١ بحوافز الساعات المكتبية .

(المشرع رعاية منه لأعضاء هيئات التدريس والمدرسين المساعدين والمعينين ولما يبذلونه من جهود وأعمال يقتضيها التعليم الجامعي فقد قرر منحهم حوافز ومكافآت عادية بما يكفل تحقيق الأهداف وترشيده الأداء وفقا للقواعد التي يضعها المجلس الأعلى للجامعات ويصدر بها قرار من وزير التعليم ومناطق استحقاق هذه الحوافز أن يكون المستحق من ضمن أعضاء هيئة التدريس أو أن يكون مدرسا مساعدا أو معيدا - تعيين أحد أساتذة الجامعة في وظيفة رئيس الجامعة أو نائبا لرئيس الجامعة لا ينفي عنه عضويته لهيئة التدريس وعلى ذلك يجوز منح رؤساء الجامعات ونوابهم حوافز عادية بوصفهم أعضاء بهيئة التدريس بالجامعة وهو ما يسرى على أمين المجلس الأعلى للجامعات الذي يشترط فيه أن يكون شاغلا لوظيفة أستاذ قبل تعيينه في هذا المنصب - مؤدى ذلك أن قرار وزير التربية والتعليم رقم ١٤٠ لسنة ١٩٩١ يكون متفقا وصحيح القانون فيما تضمنه من تقرير سريان قواعد الحوافز عن الساعات المكتبية لرؤساء الجامعات ونوابهم وأمين المجلس الأعلى للجامعات)

★ أعضاء هيئة التدريس بالجامعات :

(٢) الأحكام المنظمة لهم :

★ أحكام قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ لا تسرى على العاملين

رقم
البلد

الذين تنظم شؤون توظيفهم قوانين أو قرارات خاصة
الا فيما لم تنظمه هذه القوانين وتلك القرارات . بشرط
الا كتابي أحكام تلك الشريعة العامة مع أحكام القانون
الخاص أو تتصادم مع نصوصه أو تتعارض مع طبيعة
الوظائف التي تحكمها - اذا تناولت القوانين الخاصة
بالتنظيم مسألة معينة فلا وجه لاستدعاء الأحكام التي
ترصدتها الشريعة العامة للتوقف في هذا الشأن فتربعا
بهذا التنظيم الخاص - تطبيق .

٤٦٩ (١/١٦٥)

(ب) المرتب :

١ - مدى أحقيتهم في تقاضي بدل
المدوى :

★ بدل المدوى المقرر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٥٥
لسنة ١٩٦٠ المعدل بقراري رئيس مجلس الوزراء رقمي
١٦٢٤ ، و ٢٣٥ لسنة ١٩٩٢ - مناط استفادة الأطباء
البشريين وأطباء الأسنان بالزيادة التي أجريت على
فئات هذا البذل بالقرار رقم ١٦٢٤ لسنة ١٩٩٢ المشار
اليه أن يكون هؤلاء من الماملين بقانون نظام للماملين
المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ -
مؤدى ذلك عدم أحقية الأطباء أعضاء هيئة التدريس
بالجامعة غير الماملين بقانون نظام الماملين المدنيين بالدولة
في استثناء بدل المدوى - تطبيق .

٢٧٧ (٩١)

٢ - مكافأة الريادة العلمية :

★ المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٠٢ لسنة
١٩٧٥ بإنشاء الهيئة العامة للمستشفيات والمعاهد
التعليمية - المادة ٣٥ من لائحته التنفيذية الصادرة
بأقرار الجمهوري ٧٧٤ لسنة ١٩٧٦ .

(١) (١) أحال المشرع الى اللائحة التنفيذية لقانون
الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ للسمل بها فيما لم يرد
بشأنه نص في اللائحة التنفيذية للهيئة المذكورة ومن
ثم يصح سرعان المكافآت والمزايا المقررة لأعضاء هيئة
التدريس بالجامعات على الأعضاء المملين بالهيئة المذكورة
وذلك وفقا لمسمايتها الصحيحة وبشرط علم تمارسها
وطبيعة العمل بهذه المستشفيات والمعاهد - مناط
استحقاق مكافأة الريادة وفقا لنص المادة ٦/٦٨ من

رقم
الصفحة

رقم
الكتاب

اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٢٧ هو
تصميم طلاب الفرقة الواحدة الى مجموعات يكون لكل
منها رائد من اعضاء هيئة التدريس يماونه مدرس مساعد
او ميسر تكون مهمته الالتقاء بالطلاب للوقوف على
مشاكلهم العلمية والتعرف على الصعوبات التي تواجههم
من اجل المعاونة في حلها بمعرفة ادارة الجامعة
واساتذتها - متفقو التدريب بالمستشفيات والمساعد
التعليمية هم اطباء حديثو التخرج وليسوا طلبة ومن
ثم لا تقوم حاجة لوجود سياسة خاصة بالريادة العلمية
مؤدى ذلك عدم جواز منح مكافأة ريادة علمية للاعضاء
المعلمين بالمستشفيات والماعد التعليمية)

١٨٣ (١/٦١)

٣ - الاحقية فى العلاوة الدورية حال الانقطاع عن العمل :

أحقية عضو هيئة التدريس فى العلاوة
الدورية ولو انقطع عن العمل لمدة تجاوز
الى ١٥ يوما المتتالية المنصوص عليها فى
المادة (٩٨) من قانون العاملين المدنيين
بالعولة رقم ٤٧ لسنة ٧٨ ، اذ لا وجه
لتطبيق هذا القانون عليه اذاه التنظيم
الشامل الذى اوردته قانون تنظيم الجامعات
فى هذا الشأن .

٤٦٦ (١٦٥/ب)

(ج) الاعارة :

١ - اعارة « حكيمية » - مدى مريان
احكام الاعارة على عضو هيئة التدريس
الذى يشغل منصبا عاما والذى اعتبره
قانون الجامعات فى « حكم الممار » :

★ المشرع فى قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم
٤٩ لسنة ١٩٧٢ المعدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٩٤
أتى بتنظيم متكامل اورد فيه الاحكام المتعلقة باعارة
اعضاء هيئة التدريس بالجامعات - اعتبر عضو هيئة
التدريس الذى يتقلد منصبا عاما أو أكثر فى حكم الممار
من وظيفته ما يبق شاغلا لهذه المناصب - ان عبارة حكم
الممار تؤكد ان المركز القانونى لمن تولي المنصب العام

رقم
المبدأ

رقم
الصفحة

من أعضاء هيئة التدريس لا يتعلق بإعادة حقيقية ،
وانما يتعلق بإعادة حكومية - نتيجة ذلك - حتمية رجوع
عضو هيئة التدريس الذي يشغل المنصب العام الى
وظيفته الأصلية بالجامعة فور تجرده من هذا المنصب
بغير حاجة الى إعادة تعيين دون أن يعتبر معارفاً حقيقياً
في فترة تولية للمنصب العام ودون أن تترتب له في
فترة التولي للمنصب العام أى من آثار الاعارة الحقيقية -
تطبيق .

٢٨٤

(٩٣)

٢ - اعارة الى الخارج - مدتها لاتحسب ضمن المدة التي يلتزم عضو البعثة بقضاها في خدمة الجامعة :

★ المواد ١ ، ٣١ ، ٣٣ من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩
بتنظيم شئون البعثات والأجازات الدراسية والمنح .

★ المشرع رتب على عضو البعثة مقابل تحمل الدولة لتفقات
البعثة التزاما محله خدمة الحكومة المصرية مطلة في
الجهة التي أوفدته أو أية جهة حكومية أخرى توافق
عليها اللجنة التنفيذية للبعثات - اذا لم يوف بهذا
الالتزام وجب عليه أن يؤدي التزاما بديلا محله أداء
ما تكبدته الحكومة من مصروفات على عضو البعثة -
الالتزام الأصل لا يتحقق الا اذا عمل المبعوث بخدمة
الحكومة خدمة فعلية - لا يكفي مجرد استمرار صلته
الوظيفية بها بل يتعين أن يكون خلال هذه المدة تحت
تصرفها لتستفيد منه مقابل ما أنفقته من أموال في
بعثته ولهذا وحده يتحقق الهدف من البعثة المتمثل في
الاستفادة من عمل المبعوث بما اكتسب من علم وخبرة
ممة بعثته - مؤدى ذلك ان المدة التي يقضيها المبعوث
معارفاً أو ماذونا له بالعمل في غير الجهة الحكومية
لا تعتبر من المدد التي التزم بالعمل فيها فعلا بموجب
الالتزام الواقع عليه مقابل ما تحمله الدولة من نفقات
في بعثته - تطبيق .

٣١٦

(١٠٣)

(د) التأديب :

١ - محور الجزاءات التأديبية :

★ قانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ - سريان
محور الجزاءات التأديبية على أعضاء هيئة التدريس

رقم
المهنا

رقم
الصفحة

بالجامعات - ولئن خلت نصوص قانون تنظيم الجامعات من بيان أحكام محو الجزاءات التأديبية التي توقع على أعضاء هيئة التدريس ، وهي التي حرص المشرع في قوانين العاملين المدنيين المتعاقبة على النص عليها بقصد فتح باب الأوبة أمام الموظف لتشجيعه على مراجعة سلوكه الوظيفي وعلى تدارك ما فرط منه ، إلا أن ذلك لا يحول دون استدعاء الأحكام التي ترصدتها الشريعة العامة في هذا الشأن خاصة وإنها لا تتأبى ولا تتصادم مع قانون تنظيم الجامعات ولا تتعارض مع طبيعة الوظائف التي يحكمها ، إضافة إلى توافر العلة التي ابتغاهما المشرع في القانون العام للتوقف عند الأخذ بنظام محو الجزاءات التأديبية في أعضاء هيئة التدريس - استناد اختصاص المحرر إلى الهيئة أو الهيئات الجامعية التي ينمقد لها بالنسبة اليهم الاختصاصات الموكولة إلى لجنة شؤون العاملين - تطبيق .

٢٥٥

(٨٤)

٢ - الآثار المترتبة على انقطاع العضو عن العمل دون إذن :

★ المادة ١١٧ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات .

إبان المشرع على نحو جامع مانع الآثار المترتبة على انقطاع عضو هيئة التدريس عن عمله دون إذن في جميع صورها وأشكالها - إذا لم يتقدم العضو بمقرر الانقطاع أو تقدم به ولكنه لم يقبل فإن مدة الانقطاع لا تدخل ضمن المدة المحسوبة في الماشي كما لا تدخل في المدة للتطلبة قانونا لشغل وظيفتي أستاذ مساعد وأستاذ وأخيرا عدم جواز الترخيص للعضو من بعد في إعادة أو مهمة علمية أو أجازة تفرغ علمي أو أجازة مرافقة للزوج قبل انقضاء نصف المدة المنصوص عليها في المادتين ١/٨٨ و ٩٠ - حتى الجهة الادارية في جميع الأحوال في مساءلته تأديبيا - لا يجوز إضافة آثار أخرى للانقطاع بدون عذر كحرمان الضر من الملاوة الدورية المقررة - تطبيق .

٤٦٩

(١٦٥/ب)

رقم
الميلاد

رقم
الصفحة

★ أعضاء هيئة التدريس بجامعة الأزهر :
المقابل النقدي لرصيد الإجازات
الاعتيادية :

★ المادة (١) من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة
رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ - القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦٦
بشان إعادة تنظيم الأزهر - أحكام نظام العاملين المدنيين
بالدولة - لا تسرى على العاملين الذين تنظم شؤونهم
توظيفهم قوانين أو قرارات خاصة فيما نصت عليه هذه
القوانين أو القرارات ، أما فيما لم تنظمه هذه القوانين
وتلك القرارات فلا مناص من استدعاء الأحكام التي
ترصدها الشريعة العامة للتوظيف مادامت هذه الأحكام
لا تتأبى مع أحكام القانون الخاص ولا تتصادم مع
نصوصه ولا تتعارض مع طبيعة الوظائف التي تحكمها -
إن النصوص المانحة للإجازات في القانون رقم ١٠٣
لسنة ١٩٦٦ ولائحته التنفيذية لم تحدد مدد الإجازات
الاعتيادية لأعضاء هيئة ولا إجراءات القيام بهذه الإجازات
فلا مناص من استدعاء الأحكام التي ترصدها الشريعة
العامة للتوظيف في هذا الصدد خاصة وإنها لا تتصادم
ولا تتأبى مع هذه النصوص - تطبيق .

٣٦٤

(١٢٧)

★ الأساتذة المتفرغون :

(أ) إعادة التعيين - مدى جواز إعادة
تعيين أستاذ الجامعة - الذي كان بإعادة
وقت حالته إلى المعاش - أستاذ متفرغا :

★ أوجب المشرع في قانون تنظيم الجامعات تعيين الأساتذة
عند بلوغهم السن القانونية المقررة لانتهاء الخدمة
كأساتذة متفرغين - مقتضى ذلك استصحاب مركزه القانوني
كأستاذ ، معذرا من جهة أنه يصير متفرغا للأستاذية وحدها
دون تقلد المراكز الإدارية - عدم النص في قانون تنظيم
الجامعات على إعادة التعيين ضمن طرق شغل وظائف
أعضاء هيئة التدريس لا يحول دون الرجوع إلى قانون
نظام العاملين المدنيين بالدولة باعتباره الشريعة العامة
واستدعاء أحكامه مادامت لا تتأبى مع أحكام القانون
الخاص ولا تتصادم مع نصوصه ولا تتعارض مع طبيعة
الوظائف التي تحكمها - نتيجة ذلك جواز إعادة تعيين
الأستاذ الذي بلغ سن التقاعد أستاذا متفرغا - تطبيق .

٣٠٣

(٩٩)

رقم
المسألة

رقم
المسألة

(ب) أحقيتهم فى الربط المالى لنائب رئيس الجامعة - شرط ذلك :

★ قانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ - أجاز
المشرع لمضو هيئة التدريس بالجامعة الاستمرار فى
الخدمة كأستاذ متفرغ بعد بلوغه سن انتهاء الخدمة ،
وذلك لقاء جمل مالى قصد المشرع فى بيان طريقة تحديده
ألا يقل ما يتقاضاه الأستاذ المتفرغ عما يتقاضاه مثيله
الذى لم يصل الى سن الماشى - أكد المشرع فى اللائحة
التنفيذية المساواة بين الأستاذ المتفرغ وباقى الأعضاء فى
الحقوق والواجبات وذلك فيما عدا المناصب الادارية
التي لا يجوز له أن يتقلدها - مؤدى ذلك ألا يقل
مجموع ما يتقاضاه المضو من معاش ومكافأة بعد سن
الستين عما يتقاضاه قرينه ومثيله الذى لم يصل الى
تلك السن طبقا للزيادة التى تطرا على المرتب والمأشى .
نتيجة ذلك - أحقية عضو هيئة التدريس الذى أمضى
عشر سنوات فى وظيفة أستاذ الربط المالى لنائب رئيس
الجامعة بما لهم الأساتذة المتفرغون الذين أمضوا هذه
اللددة فى وظيفة أستاذ قبل إحالتهم الى الماشى فى تاريخه .
سابق على نفاذ هذا الحكم بما يستتبعه ذلك من زيادة
المكافأة المنوطة له بمقدار الزيادة التى طرأت على مرتب
قرينه - تطبيق .

٣٦٠

(٨٦)

★ المعيدون والمدرسون المساعدون - محور الجزاءات التأديبية :

★ قانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ - سريان
احكام محور الجزاءات التأديبية للنصوص عليها فى قانون
نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ على
المعدين والمدرسين المساعدين بالجامعات - اذا خلت
نصوص قانون تنظيم الجامعات ، سواء بالنسبة الى
المعدين والمدرسين المساعدين او العاملين من غير أعضاء
هيئة التدريس من بيان احكام محور الجزاءات التأديبية
التي حرص المشرع فى قوانين العاملين المدنيين بالدولة
المتعاقبة على النص عليها بقصد فتح باب الاوبة أمام
الموظف المقصر لتشجيمه على مراجعة سلوكه الوطنى
وعلى تداركه ما فرط من أمره . فيندو متينا الرجوع فى
هذا الشأن الى الأحكام التى نظها قانون نظام العاملين
المدنيين بالدولة ، وذلك بمقتضى عمومية الاحالة للنصوص

رقم
الصفحة

رقم
المجلد

عليها فى اللادتين (١٠٣) و (١٥٧) من قانون تنظيم الجامعات من ناحية ولتوافر ذات الملة التى ابتناها المشرع عند الأخذ بنظام معو الجزاءات التاديبية فيما يختص بهم من ناحية أخرى - وينتقد الاختصاص بهذا الإجراء لرئيس الجامعة بناء على طلب مجلس الكلية بعد أخذ رأى مجلس القسم الذى يتبعه المعيد أو المدرس المساعد - تطبيق .

٢٥٢

(٨٢)

★ طلاب الجامعة - تحويلهم - حكم بوقف التنفيذ :

★ ان الحكم الصادر بوقف التنفيذ وان كان وقتيا فى أصل النزاع إلا أنه حكم له حجية شأنه شأن سائر الأحكام القطعية ، يظل قائما ومنتجا لآثاره القانونية مهما طال الزمن الى أن يصدر حكم فى موضوع الدعوى مغالفا لما قضى به أو تقضى محكمة الطعن بالفائه - صدور حكم بوقف تنفيذ القرار السلبي بامتناع الجامعة عن النظر فى قبول تحويل الطالب لا يتضمن بذاته اعتبار الطالب قد جرى تحويله الى الجامعة بمقتضى إلحكم واعتباره مقيدا بالكلمة المراد تحويله اليها انما ينحصر مقتضاه فى إلزام الجامعة بالنظر فى قبول تحويل الطالب - موافقة الجامعة على تحويله يكون بموجب قرار ادارى يصدر عن سلطة تقدير للملهمات هذا التحويل - أن الجامعة حين تصدر قرارها باعلان النتيجة فان قرارها انما يستمد من سلطتها التقديرية - ثبوت نجاح الطالب واعتماد النتيجة من الجهات المختصة بالجامعة مؤداه أن يصبح حق الطالب مكتسبا لا يجوز تعديله أو تغييره لما ينطوى عليه ذلك من مساس مضر بمركزه القانونى - نتيجة ذلك أحقيته فى الحصول على الشهادة الدالة على نجاحه - تطبيق .

٢٧٩

(٩٢)

جميعيات :

- الجمعيات التعاونية الاستهلاكية -
اعاؤها من ضريبة الدمغة .

١٤٧

(٩٩)

- الجمعية التعاونية الاستهلاكية المصرية
للتقافة والخدمات الاجتماعية - علم جواز
قيامها بإنشاء معهد عال خاص :

رقم
المبدأ

رقم
الصفحة

★ المادة (٥) من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٠ . في
شأن تنظيم للماعد المالية الخاصة .

★ (ان الجمعيات المشكلة وفقا لاحكام القانون تندرج فى
عداد الجهات التى اجاز للشرع أن يكون لها معهد عال
خاص ومناطق حكم الجواز فى شأنها أن تكون مشكلة وفقا
لاحكام القانون ومفاد عبارة الجمعيات المشكلة وفقا
لاحكام القانون الواردة بالمادة السالفة يقتصر على الجمعيات
التي يحكم تنظيمها قانون الجمعيات والمؤسسات الخاصة
الصادر بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ دون غيرها من
الجمعيات التعاونية استهلاكية كانت أو انتاجية - مؤدى
ذلك لا يجوز للجمعيات التعاونية الاستهلاكية ومنها
الجمعية التعاونية الاستهلاكية للثقافة والخدمات
الاجتماعية انشاء معهد عال خاص) .

٢٢٣ (٧٤)

- الجمعية التعاونية الانتاجية الأساسية -
اعفاؤها من ضريبة الدمغة .

١٥١ (٥٠)

- الجمعية العمومية لقسمى الفتوى
والتشريع :

راجع ما يتعلق بها بباب الميم تحت عنوان
وئيسى : «مجلس الدولة» ، بصفحة (١٠٧)
من هذا الفهرس .

جماوك :

راجع بشأنها المبادئ أرقام : (١٨) ،
(٢٠) ، (٢٧) ، (٤١) ، (٧٠) ، (٧١) ،
(٧٥) ، (١٠٤) ، (١٤٨) ، (١٥٢) .

جهاز :

أجهزة طبية :

تتمتع بعض الأجهزة الطبية المستوردة
بالاعفاء من ضريبة المبيعات فى ظل وجود
اتفاقية دولية باعفاها .

٢٤٨ (٨٢)

رقم
الصفحة

رقم
الصفحة

الجهاز المركزي للمحاسبات :

— مناهج رقابته على الشركات الاستثمارية
ومدى هذه الرقابة :

★ المواد (١) و (٢) و (٦) من قانون الجهاز المركزي للمحاسبات الصادر بالقانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٨ .
نأط المشرع بالجهاز المركزي للمحاسبات سلطة الرقابة على أموال الدولة ، كما حدد الجهات التي يباشر الجهاز اختصاصه بالنسبة لها ، ومن بينها الشركات التي لا تعتبر من شركات القطاع العام والتي تساهم فيها شركة من شركات القطاع العام بما لا يقل عن ٢٥٪ من رأسمالها — شركات قطاع الأعمال العام المنظمة بقانون قطاع الأعمال العام تعتبر من حيث الطبيعة القانونية داخله في عموم ما عبر عنه المشرع في الدستور بالقطاع العام ومن ثم فإن ما تساهم فيه تلك الشركات في شركات لا تعتبر من شركات القطاع العام بما لا يقل عن ٢٥٪ من رأس المال ، إنما ينسب إليه حكم المادة ٣/٣ من قانون الجهاز المركزي للمحاسبات رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٨ ، وبالتالي تخضع لولاية الجهاز باعتباره مراقبا لحساباتها — خضوع الشركات الاستثمارية التي تساهم فيها شركات قطاع الأعمال العام بما لا يقل عن ٢٥٪ من رأسمالها لرقابة الجهاز المركزي للمحاسبات .

راجع أيضا ميدأ (١٤٥) .

— رقابة الجهاز المركزي على الهيئات العامة :

★ المادة (١) والمادة (٣) من قانون الجهاز المركزي للمحاسبات الصادر بالقانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٨ .

★ المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٦ لسنة ١٩٨٨ بإنشاء صندوق اسكان أفراد القوات المسلحة .

★ الجهاز المركزي للمحاسبات تنشأ كجهاز فني متخصص ملحق بمجلس الشعب أوكل إليه المشرع طبقا لقانون أنشائه اختصاص مراقبة الميزانيات والحسابات لتحقيق

رقم
المجلد

رقم
الصفحة

رقابة العولة على أموالها وأموال الأشخاص الاعتبارية العامة (ومن بينها الهيئات العامة) وغيرها من الأشخاص التي قدر المشرع ملالة بسط رقابة الجهاز عليها لتصلق أغراضها بتحقيق نفع عام أو تكون أموالها أموالاً عامة - صندوق اسكان أفراد القوات المسلحة هو هيئة عامة وفقاً لنص المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٦ لسنة ١٩٨٨ الصادر بإنشائه وتوافرت له خصائص الهيئات العامة من حيث صفود قرار انشائها استناداً لقانون الهيئات العامة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ كما أن مجلس إدارته يتشكل بقرار من وزير الدفاع يتكون من أعضاء بحكم مناصبهم فضلاً عن تيمينه لصندوق وزير الدفاع - مؤدى ذلك خضوع صندوق اسكان أفراد القوات المسلحة لرقابة الجهاز المركزى للمحاسبات بوصفه هيئة عامة • - عاملون بالجهاز المركزى للمحاسبات - تحديد اقلية المصار - ترقية العائد من الاعارة •

١٢٠

(٤٠)

١٥٧

(٥٢)

جوازات :

جوازات السفر - عدم اشتراط موافقة الزوج لمنح زوجته جواز السفر الدبلوماسى :

★ القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن جوازات السفر المعدل بالقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٦٨ •

★ حظر المشرع - كاسل عام - على المصريين مفاداة أراضى الجمهورية أو المودة اليها الا اذا كانوا يحملون جوازات سفر وفقاً للقانون - أنواع هذه الجوازات : الدبلوماسية والخاصة والمهمة والمادية - ناط المشرع بوزير الداخلية بموافقة وزير الخارجية أن يمين بقرار منه شكل جواز السفر واجراءات منحه ومدة صلاحيته وطريقة تجديده والرسوم - قرار وزير الداخلية رقم ٦٣ لسنة ١٩٥٩ المعدل بالقرار رقم ١٣١ لسنة ١٩٨٧ فيما تضمنه من عدم جواز منح الزوجة جواز سفر أو اضافتها على جواز سفر الزوج الا بموافقة كتابية منه يقتصر على جوازات السفر المادية دون غيرها من الجوازات الأخرى - نتيجة ذلك - عدم سريان هذا الحكم على جوازات المسافر الدبلوماسية وهذا لا يخل بالشرط المترتبة على الزوجية بموجب أحكام عقد الزواج ولا ينتقص منها - تطبيق •

٣٨٤

(١٣٥)

رقم
المصفا

(ح)

حجز ادارى :

ينحسر اختصاص الجمعية العمومية عن
نظر منازعاته .

راجع : (١١٢) ، (١٣٣ / ب) .

حجبة :

حجبة قرارات اللجان القضائية للاصلاح
الزراعى .

١٣٩ (٤٦)

حراسة :

مدى احقية من كانت فرضت عليه الحراسة
فى استرداد باقى ارضه المستولى عليها
واعتبارها ملكية طارئة .

٢٩١ (٩٥)

حوافز :

- الحوافز والجهود غير العادية والمكافآت
هى بعض وجوه صرف حصيدلة رسوم مرور
السيارات على الطرق السريعة المميزة .

(١)

- علم احقية رئيس الشركة القابضة
والعضو المنتدب بالشركة التابعة فى الافادة
من نظام الحوافز المقرر للعاملين بتلك
الشركات .

١١٦ (٣٩)

- حوافز الساعات المكتتبة للاعضاء
العلميين بالمستشفيات والمعاهد التعليمية :

★ (انشئت الهيئة العامة للمستشفيات والمعاهد التعليمية
وفقا لنص المادة (٣) من قرار انشائها لاتاحة فرصة
التعليم والتدريب الطبى كاملة لجيل جديد من
الاطباء والفقيين وتوليف الامكانيات للبحوث الطبية

رقم
الصفحة

رقم
الكتاب

وهى اغراض تتفق مع امكانه تطبيق حوافز الساعات
المكتبية بالنسبة لها ولا تتأثر بحسب طبيعتها عنها
- مؤدى ذلك جواز منح الاعضاء العلميين بالمستشفيات
والمعاهد التعليمية حوافز الساعات المكتبية بشأن
اعضاء هيئة التدريس *

١٨٣ (٦١/ب)

جائزة :

منازعات الجائزة تخرج عن اختصاص
الجمعية العمومية الى اختصاص النيابة
العامة والقاضى الجزئى *

٢٥٨ (١٢٣)

(خ)

خبرة عملية :

راجع مبدأ (٢٢) *

خدمة :

- خدمات التشغيل للغير : مفهومها -
خدمات النقل - ضريبة المبيعات *

٢٢٢ (٧٧)

- خدمة عسكرية ووطنية وخدمة عامة -
هذه المدد لا تحسب فى مدد التقيد بالمحاماة :

★ المادة ١٦ من قانون الادارات القانونية بالمؤسسات
العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها
الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ - المادة ٤٤
من قانون الخدمة العسكرية والوطنية الصادر
بالقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ - المادة ٣ من القانون
رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٣ فى شأن الخدمة العامة
للشباب *

★ ان قانون الخدمة العسكرية والوطنية والخدمة العامة
هما من العموم بما يسمح بانطباق احكامها على
الحاميين اعضاء الادارات القانونية الا ان ذلك مقيد

رقم
الصفحة

رقم
المبدأ

والقدر الذى يتلقى وطبيعة النظام القانونى الضاميين له وبما لا يتعارض مع أحكامه ومن ثم تحسب مدة الخدمة العسكرية والوطنية أو مدة التكليف فى أقدمية عضو الإدارة القانونية حيثما يكون لهذا الحساب مفاد يسمح به النظام القانونى لهؤلاء المحامين ولا يتعارض معه أو يكون له أثر عملى لا يتناقض معه هذا النظام والحاصل أن تلك المدد وأن حسبت فى أقدمية الموظف وخبرته لمضى لا تحسب فى مدد العيد بجداول نقابة المحامين ولا تضمم الى المدد المنظمة بقانون المحاماة الصادر به القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ مؤدى ذلك : أنها لا تحسب فى مدد اللقيد بالمحاماة التى تشكل شروطا للتعيين والترقى فى وظائف رؤساء وأعضاء الإدارات القانونية .

١٠٥ (٢٥)

— خدمة عسكرية ووطنية — حالات الإعفاء منها — لا يعفى من أدائها الاين الثانى لأبيه الحى ، حتى لو كان شقيقه الأكبر متخلفا عقليا :

★ المادة (٧) من قانون الخدمة العسكرية والوطنية الصادر بالقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ . أن المشرع حين على سبيل الحصر ينص صريح فى لفظه ، حالات الإعفاء المؤقت من الخدمة العسكرية والوطنية ومن بينها الابن الوحيد لأبيه تلمى . أى الذى لم يرزق والده سواء ، لا يعد ابنا وحيدا بالمفهوم المتقدم الابن الثانى إذا كان الأول نافذ الأملية ومن ثم فانه لا يستظل أمام صراحة النص بالإعفاء من الخدمة العسكرية والوطنية .

٢٥ (٧)

— خدمة عسكرية ووطنية — حالات الإعفاء النهائى من التجنيد :

★ القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ بشأن الخدمة العسكرية والوطنية — صدور قرار بالإعفاء النهائى لأكبر المستحقين للتجنيد من أخوة الشهيد — التحاقه بعد ذلك بالكلية الحربية وتخرجه منها — علم لحقية شقيقه الثانى فى الإعفاء من التجنيد — أن عبارة — أكبر المستحقين للتجنيد الواردة فى مجال الإعفاء النهائى من الخدمة العسكرية والوطنية فى

رقم الصفحة	رقم المادة	البيتين (ج) و (د) من المادة (٧) انصبا يقتصر مجال اعمالها على اول من توافرت فيه هذه الصفة من الاخوة أو الأبناء فى العائلتين المشار اليهما عند حلول الدور عليه للتجنيد بحيث لا يتعداه الى غيره من باقى الاخوة أو الأبناء اذا ما طرأ عليه بعد ذلك من الاحداث ما يخرجها من عداد المخاطبين بقانون التجنيد لوفاء أو استثناء - تطبيق -
٢٣٩	(٧٩)	

- خدمات النظافة - خضوعها للضريبة
العامة على المبيعات :

٢٤٤	(٨١)	* المشرع فى قانون الضريبة العامة على المبيعات رقم ١١ لسنة ١٩٩١ وضع تنظيميا شاملا للضريبة العامة على المبيعات عين بمقتضاها السلع والخدمات الخاضعة للضريبة - اجاز لرئيس الجمهورية تعديل الجدولين رقمى (١) و (٢) المرافقين للقانون هذا واضافة - صدور قرار بسند من ذلك بتعديل الددوين رقم (٢) مضيها اليه خدمات شركات النظافة والحراسة بفتة حربية ١٠٪ - نتيجة ذلك : خضوع خدمات النظافة للضريبة على المبيعات -
-----	------	--

خطا :

الخطا الشخصى ، والخطا المرفقى -
راجع مبدأ : (٦٩ / ب)

(د)

دعوى قضائية :

اذا كان الموضوع محل طلب الرأى من
الجمعية الصومية قد رفعت بشأنه دعوى
قضائية ، فانه لا يكون من الملائم نظره ،
تقديرا للاجراءات القضائية التى اتخذت
بشأنه .

رقم
الصفحة

رقم
المجلد

دقيق فاخر « محلى » :

اعفاؤه من ضريبة المبيعات باعتباره أحد
منتجات المطاحن .

٢٢٧

(٧٨)

دكتوراه :

★ المركز القومى للبحوث - أعضاء هيئة البحوث -
- اجازة خاصة - اسقاطها من مدة الحصول على
الدكتوراه . المركز القومى للبحوث أحد الهيئات
العلمية الخاضعة للقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٢
بشان نظام الباحثين العلميين فى المؤسسات العلمية -
تسرى على شاغلى وظائف اعضاء البحوث والوظائف
المعاونة به (احكام قانون تنظيم الجامعات - خلو
هذا القانون من احكام تنظيم الاجازات الخاصة سواء
لمرافقة الزوج أو لرعاية الطفل بالنسبة للمعدين
والمدرسين الساعدين مؤداه للرجوع الى قانون العاملين
المنين بالدولة الذى حرص المشرع فيه على بيان
احكام هذه الاجازات وتنظيمها - جهة الادارة لا تملك
الا الموافقة على منح هذا النوع من الاجازات - علاقة
المعيد أو المدرس المساعد بالجهة التى يعمل بها
لا تنقطع خلال فترة الاجازة الممنوحة له ولكنه
لا يكلف بالتزامات وظيفية تهدر ما رخص له به من
اجازة - نتيجة ذلك - عدم حساب مدة الاجازة
الخاصة لرعاية الطفل أو مرافقة الزوج فى مدة
الخمس سنوات المحددة للحصول على الدكتوراه .

٢٢١

(١٠٥)

★ مدى سريان احكام القانون رقم
١١٥ لسنة ١٩٩٣ على الحاصلين على درجة
الدكتوراه من العاملين بمستشفيات
جامعة الأزهر .

٢٥٤

(١٢١)

رقم
المجلد

رقم
الصفحة

(د)

وصوم :

★ رسوم استعمال مرور السيارات على
الطرق السريعة المميزة - أوجه صرف
حصيلتها :

★ القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٦٨ بشأن الطرق العامة -
قرار وزير النقل رقم ٢٠ لسنة ١٩٨٥ فى شأن نظام
صرف حصيللة رسوم استعمال مرور السيارات على
الطرق السريعة المميزة ومن بينها تكلفة الجهود غير
العادية والحوافز والمكافآت التى يقرها مجلس ادارة
الهيئة العامة للطرق والكبارى للعاملين الذين يشرفون
على التحصيل وكذلك الذين يساهمون فى صيانة
الطريق أو أى أعمال أخرى ، ويهذه العبارة الاخيرة
أضحت جليا أن صرف هذه المكافآت وتلك الحوافز
ليس قاصرا على فئة من العاملين دون غيرها وإنما
يجوز لمجلس ادارة الهيئة تقريرها للقائمين بأعمال
أخرى بالهيئة فى هذا المجال - قرار الهيئة العامة
للطرق والكبارى بتقرير مكافأة لمستشارها القانونى
لقاء ما يؤديه من أعمال اضافية تخص الادارة
العامة للطرق السريعة متفقا وصحيح حكم القانون
وكذلك الحكم بالنسبة لما ارتبته من مكافأة العاملين
بجهاز مباحث النقل والمواصلات لقاء ما يقومون به
من أعمال أمنية اضافية للهيئة .

(١)

★ رسم تنمية الموارد المالية للدولة
المفروض على البيع بالمزاد :

القانون رقم ١٤٧ لسنة ٨٤ يفرض رسوم تنمية
الموارد المالية للدولة للمحل بالقانون رقم ٥ لسنة
١٩٨٦ - المشرع فرض على البيع بالمزاد رسم تنمية
موارد مالية للدولة بواقع ٥٪ من قيمة البيع يلتزم
به البائع - يستحق الرسم ثور رسم المزاد - على
البائع بالنسبة الى المزادات التى تجرى بمحافظتى
القاهرة والجيزة عن طريق خبير مئمن ، توريد الرسم

رقم
المبدأ

٢٧٨ (٢/٢٢)

الى مراقبة المعاملات التجارية خلال مهلة لا تتجاوز اربعة أيام من تاريخ البيع - اذا تأخر البائع او نقاس عن توريد قيمة الرسم خلال هذه المهلة استحق عليه مثل القيمة المقررة - تنسيق .

★ رسوم التوثيق - الاعفاء منها ينص في اتفاقية دولية :

★ اتفاقية تأسيس المصرف العربي الدولي للتجارة الخارجية التي تمت الموافقة عليها بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٧٤ لسنة ١٩٧٤ .

بموجب المادة ١١ من الاتفاقية المشار اليها تم اعفاء أموال المصرف وأرباحه وتوزيعاته وجميع أوجه نشاطه وعملياته المختلفة وما قد يفرض على عملائه من جميع أنواع الضرائب والرسوم والنفقات - هذا الاعفاء استثناء من الأصل الذي يخضع بخضوع أموال المصرف وعملياته للضرائب والرسوم وهو استثناء يرتبط بأنشطة المصرف وعملياته المصرفية ولا يمتد الى أوجه النشاط التي ينحصر عنها الوصف المصرفي حتى لو كانت بمناسبتها - الاعفاء ينحصر من عقد الرهن التجاري الرسمي الذي أبرم بمناسبة فتح اعتماد مستندي لأنه لا تلازم بين فتح الاعتماد وإبرام عقد الرهن باعتبار أن ضمان البنك قد يتخذ صورة أخرى غير الرهن الرسمي طبقاً لطبيعة المال المقدم كضمان وحسب ما تتجه اليه ارادة المتعاقدين .

٨٦ (٢٩)

★ رسوم توثيق التوكيلات :
راجع : (٤٣/ج) ص ١٢٨

★ رسوم جمركية - الاعفاء منها -
الافراج المؤقت عن السلع - الافراج مقابل تعويض - اععادة التصدير :

راجع في هذا أو في بعضه المبادئ أرقام :
(٢٧) ، (٣٤) ، (٥٥) ، (٦٨) ، (٧٠) ،
(١٠٤) ، (١٤٨) ، (١٥٢) ، (١٦٦) .

رقم
المسند
الصفحة

★ رسوم قضائية : تخرج المنازعات حول
تقديرها عن اختصاص الجمعية العمومية
راجع : (٢) ص ١١

★ رسوم موانئ وارشاد - مناط
استحقاقها :

★ قانون التجارة البحرية رقم ٨ لسنة ١٩٩٠ - القانون
رقم ٢٤ لسنة ١٩٨٢ بشأن الارشاد والتعويضات
ورسوم الموانئ والمناشر والرسوم والمكوث - مجهز
للسفينة شخص يقوم باستغلال السفينة لحسابه
سواء كان مالكا او مستأجرا - المالك يمد مجهزة
حتى يقوم دليل يثبت غير ذلك - ايجار السفينة مجهزة
عقد يلتزم بمقتضاه المجرى بوضع سفينة كاملة التجهيز
تحت تصرف المستأجر لمدة محدودة او للقيام برحلة
او برحلات معينة بحيث تظل بيد المجرى الادارة
الملاحية - تنتقل الى يد المستأجر بدلة الادارة التجارية
فيحمل نفقاتها من رسوم موانئ وارشاد ووقود
ونحوها - نطاق سريان القرار الوزاري رقم ٩٥
لسنة ١٩٨٧ في شأن تحديد المعامل من النقد
الاجنبي لفتات رسوم الارشاد يتحدد بالمخاطبين
بالحكامه وهم ملاك ومجهزوا السفن الاجنبية والسفن
المصرية التي تعامل من الناحية النقدية معاملة
السفن الاجنبية - تطبيق .

٣٧٧ (١٢١)

★ رسوم وضرائب - الرسم بمعناه
القانوني - مقابل تداول البترول كرسوم -
علم دستورية فرضه :

★ المادة الاولى من القانون رقم ٦ لسنة ١٩٦٧ بانشاء
ميناء الاسكندرية .

ان الرسم لا يفرض الا بناء على قانون ويمكن
ان يكتفى فيه بتقرير مبدأ الرسم ويترك شروط دفعه
وتحديد سعره الى سلطة اخرى - فالرسم بمعناه
القانوني هو مبلغ من المال يجبيه احد الاشخاص
العامه كرها من الفرد نظير خدمة معينة تؤديها الدولة
اليه ، وهو كذلك يتكون من عنصرين اولهما ان الرسم

رقم الصفحة	رقم المجلد
---------------	---------------

يدفع مقابل خدمة معينة والثانى انه لا يدفع اختيارا
انما يؤدى كرها بطريق الالتزام وتستأديه الدولة من
الافراد مما لها عليهم من سلطة الجبائية شأنه فى
ذلك شأن الضريبة وقد تقدم هذه الخدمة للفرد دون
أن يطلبها وقد تقدم له ولو أظهر رغبة عنها ولا يتمثل
عنصر الاكراه فى التزام الفرد بدفع الرسم مقابل
الخدمة المؤداة له ولكنه يتمثل فى حالة الضرورة
القانونية التى تلجأه الفرد الى المرفق العام لاقتضاء
هذه الخدمة لما قد يترتب على التخلف عن طلبها من
جزاء أو أثر قانونى ضار - مقابل تداول البترول الذى
فرضته الهيئة العامة لبناء الاسكندرية يعتبر رسما
من حيث الطبيعة القانونية ومن حيث وجوب تحصيله
جبرا بمعرفة السلطة القائمة على الميزان - قانون
انشاء هيئة ميناء الاسكندرية لم يتضمن أية اشارة
الى مبدأ تقرير هذا الرسم ومن ثم يكون تقريره مخالفا
لاحكام الدستور لقيامه على غير سند من القانون *

١٣٣ (٤٤)

رقابة :

رقابة الجهاز المركزى للمحاسبات على
الشركات الاستثمارية التى لا تعتبر من
شركات القطاع العام - مناطها ، ومتى
تقوم :

★ القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٢ فى شأن هيئات القطاع
العام وشركاته - مناط اعتبار شركة المساهمة من
شركات للقطاع العام ان يكون اسهام الشخص العام
سواء كان منفردا أم متعدد أو امتلاكه جزءا من
رسمائها بنسبة لا تقل عن ٥١٪ - تحقق هذا المناط
فى البنك المصرى لتنمية الصادرات يجعله متفجعا فى
عداد شركات للقطاع العام - ولاية الجهاز المركزى
للمحاسبات تمتد طبقا للقانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٨
الى الشركات التى لا تعتبر من شركات القطاع العام
لكن يساهم فيها شخص عام أو شركة من شركات
القطاع العام أو بنك من بنوك القطاع العام بما لا يقل
عن ٧٥٪ من رسمائها - مؤدى ذلك - خضوع
الشركات التى يساهم فيها البنك المصرى لتنمية

رقم الصفحة	رقم الميلاد	
٤١٦	(١٤٥)	للمصادر بما لا يقل عن ٧٥٪ من رسالتها لرقابة الجهاز المركزي للمعاسيل - تطبيق . راجع أيضا مبدأ : (٢٦) . السلطة المختصة بالرقابة على المصنفات الفنية . راجع مبدأ (٤)

(س)

سلع مستوردة :

١٢	(٢١)	تستحق الضريبة العامة للمبيعات على السلع المستوردة بتحقيق الواقعة المنشئة للضريبة الجمركية ، ومتى كان الاستيراد بفرض الاتجار وبصرف النظر عن حجم المعاملات .
----	------	--

سيارات :

٦٤	(٢٠)	- نظام الافراج الجمركي المؤقت عن سيارات الركوب الخاصة .
٢١٢	(٢١)	- تصرف بنك ناصر الاجتماعي بالبيع لسيارات سبق تمتعها بالاعفاء في ظل قانون لاحق قيد من نطاق الاعفاءات - نتيجة ذلك .
٤٤١	(١٥٢)	- يتعين إعادة تصدير السيارة المفرج عنها مؤقتا . . والا تعين الالتزام بأداء الضرائب والرسوم الجمركية المقررة عليها .

رقم
المجلس

رقم
الصفحة

(ش)

شركات الانارة :

- التعويض عن الأضرار الناشئة عنها بين
مسئولية وحدات الادارة المحلية
أو شركات الكهرباء .

٢٧٠ (٥٦)

شرط أولوية العطاء :

لاتعارض بين افتاء الجمعية العمومية
بأعمال هذا الشرط ، وقضاء المحكمة
الادارية العليا بمصر اعماله ، لأن لكل
مجاله وظروفه الواقعية الخاصة
وملابساته .

٢٦٢ (٨٧)

شركات :

- شركات الاستثمار وشركات المساهمة -
مدى جواز الجمع بين عضوية أكثر من
مجلس ادارة :

★ المشرع حظر على الشخص الواحد ، سواء بصفته الشخصية أو بصفته نائباً عن الغير الجمع بين عضوية مجالس ادارة أكثر من شركتين من شركات المساهمة ، ومن بينها شركات قطاع الاعمال العام ورتب على مخالفة الحظر جزاء يتنصل في بطلان العضوية في المجالس التي تزيد على ذلك النصاب ولحقا لحدائث التعيين - كما حظر المشرع على عضو مجلس ادارة أحد البنوك العاملة في مصر أن يجمع الى عضويته عضوية مجلس ادارة بنك آخر أو عضوية شركة من شركات الائتمان التي يكون لها نشاط في مصر أو القيام بأي عمل من أعمال الادارة أو الاستشارة في أيهما - استثناء من هذا الحظر أجاز المشرع لرؤساء وأعضاء مجالس ادارة بنوك القطاع العام تمثيل البنوك التي يعملون بها في عضوية مجالس ادارة البنوك المشتركة وفقاً لأحكام قانون

رقم
الصفحة

رقم
المجلد

٢٩٩

(٩٨)

الاستثمار ، وكذلك المشروعات التي تنشأ وفقاً
لأحكام هذا القانون هي شكل شركات المساهمة -
أن قاعدة حظر الجمع مزبوجة التطبيق تقوم على وحدة
الشخص الجامع وتعدد صفاته ، ويكفي خضوعه لهذه
القاعدة بمقتضى احدى صفاته - تطبيق *

- الشركات الاستثمارية التي ليست من
شركات القطاع العام - تخضع لرقابة
الجهاز المركزي للمحاسبات اذا كانت
مساهمة شركات قطاع الأعمال في
رأسمالها لا تقل عن ٢٥٪ *

راجع مبدئي : (٢٦) ، (١٤٥) *

- شركات قطاع الأعمال العام (قابضة
وتابعة) :

١ - طبيعتها القانونية : هذه الشركات
تدخل في عموم ما عبر عنه المشرع في
الدستور بالقطاع العام *

راجع هذا بالمبادئ : (٦) ، (٢١) ،
(٢٦) ، (٨٨) ، (١٤٩) ، (١٥٠) *

٢ - مدى سريان قانون التهيئة العامة ،
والقرار الجمهوري بإنشاء لجانها ولجان
الانتاج الحربي على الشركات القابضة :

* القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٠ في شأن التهيئة العامة
وقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٥٢ لسنة ١٩٦٠
بانشاء لجان التهيئة العامة ولجان الانتاج الحربي
المعدل بالقرار رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٢ - أن بعض أحكام
هذا القانون إنما تخاطب المرافق العامة ، في حين
يقتصر الخطاب في بعضها الآخر على الشركات
والمنشآت والأفراد ، هذا في حين يخاطب قرار رئيس
الجمهورية المشار اليه جهات محددة هي الوزارات
والمؤسسات العامة والمحافظات - الشركات القابضة
الخاضعة لأحكام قانون قطاع الأعمال العام رقم

رقم
الصفحة

رقم
المادة

- ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ تتخذ شكل شركات المساهمة وتعتبر
بصريح النص شخصا من أشخاص القانون الخاص
تخلف في شأنها العناصر والمميزات التي تتميز
المراقق العامة وما يتدرج في إطارها من مؤسسات
عامة - مؤدى ذلك - انطباق أحكام القانون رقم ٨٧
لسنة ١٩٦٠ المشار إليه على شركات قطاع الأعمال
العام حيثما أشار إلى الشركات - تطبيق *
- ٢١٦ (٨٨)
- ٣ - قيد الشركة القابضة بالبورصة :
لا يوجد في وصف الشركة القابضة ما يحول
دون قيدها ببورصة البضاعة الحاضرة
للاقطان « بورصة منيا البصل » :
- ★ القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٩٤ بشأن إنشاء بورصة
البضاعة الحاضرة للاقطان « بورصة منيا البصل »
- اكتساب عضوية هذه البورصة رهين بالقيد بها
ويشترط في طالب القيد أن يكون من المتعاملين في
القطن - ناط المشرع بالشركات القابضة استثمار
أموالها بنفسها أو من خلال الشركات التابعة لها عاقدا
لها في سبيل تحقيق أغراضها إجراء جميع التصرفات
التي من شأنها أن تساعد في تحقيق كل أو بعض تلك
الأغراض مما يفولها مباشرة جميع أوجه ومسور
الاستثمار - ومن بينها الاتجار - نتيجة ذلك أن
الشركات القابضة الخاضعة لأحكام قانون قطاع
الأعمال العام الصادر بالقانون رقم ٢٠٣ لسنة
١٩٩١ التي تتوافر فيها الشروط المقررة قانونا
للاقطان « بورصة منيا البصل » لها أن تطلب القيد
بالبورصة - تطبيق *
- ٤٣٠ (١٤٩)
- ٤ - مدى خضوع إعادة تقويم أصولها
توطئة لزيادة رأسمالها للضريبة على أرباح
شركات الأموال *
- ٢١٥ (٩٧)
- ٥ - التصرف في أصل من أصول الشركة
التابعة - صاحب الحق فيه :
- ★ القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ بشأن شركات قطاع
الأعمال العام ولائحته التنفيذية - رأس مال الشركة
القابضة مملوكه جميعه للدولة أو للأشخاص الاعتبارية

رقم
المصدر

العامة - للشركة جمعية عامة تتكون من ممثلين للدولة أو للأشخاص العامة المألقة للمال - الجمعية العامة للشركة صاحبة الولاية العامة في القيام على شئون الشركة واستثمار رأس مالها والهيمنة على هذا المال سواء باشرت الشركة الاستثمار بنفسها أم جرى ذلك من خلال الشركات التابعة لها - التصرف في خطوط الانتاج الرئيسية يجب ألا يتم بعيدا عن ممثل المالك الاصيل لرأس المال وهو الجمعية العامة للشركة القابضة مجتمعة بهيئتها غير العادية - مقتضى ذلك وجوب موافقة الجمعية العامة غير العادية للشركة القابضة على بيع أصل من خطوط الانتاج الرئيسية لدى الشركة التابعة لها - تطبيق .

٤١٩ (١٤٦)

٦ - شركات قطاع الأعمال العام لاتعمى
من تقديم التأمين المؤقت والنهائي :

★ القانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ بتنظيم المناقصات والمزايدات - القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ بإصدار قانون شركات قطاع الأعمال العام - ان شركات قطاع الأعمال العام وان حلت محل هيئات القطاع العام وشركائه الا ان أسلوب ادارتها ومباشرة نشاطها جعلها لا تختلف عن شركات المساهمة المملوكة للأفراد والأشخاص الاعتبارية الخاصة - مقتضى ذلك المساواة بين تلك الشركات وشركات المساهمة الخاضعة لأحكام القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٨١ - ان الاعفاء من التأمين المؤقت والنهائي يعد مزية تشكل أنفراد شركات قطاع الأعمال العام بها دون شركات المساهمة اخلافا بمبدأ المساواة - نتيجة ذلك : عدم تمتع شركات قطاع الأعمال العام بالاعفاء من التأمين المؤقت والنهائي المنصوص عليه في قانون تنظيم المناقصات والمزايدات - تطبيق .

٤٢٨ (١٥١)

شهادة النجاح :

مدى أحقية طالب الجامعة في الحصول على
الشهادة الدالة على نجاحه .

١٧٩ (٩٢)

رقم
المجلد

شهر عفرى :

عقد الوكالة - تعريفه - التوثيق :

★ الوكالة هى فى الاصل من العقود الرضائية التى تتم بمجرد أن يتبادل طرفاه التعبير عن ارادتين متطابقتين ما لم يكن التصرف القانونى محل الوكالة شكليا - اذا كان محل الوكالة هو البيع وهو عقد رضائى ، فنعتقد بين طرفيهما فور تلاشي ارادتهما - لطرفى عقد الوكالة أن يطلبوا الى مصلحة الشهر العقارى توثيق هذا العقد لقاء أداء الرسم المقرر - يجب على مصلحة الشهر القيام بتلك الخدمة بصد التثبت من اهلية المتعاقدين ورضائهم دون البحث وراء الارادة الظاهرة لطرفى العقد وصولا الى الارادة الحقيقية لهما التى قصدوا سترها - تطبيق .

١٢٨ (١/٤٣)

عقد بيع - عقد وكالة - رسوم التوثيق :

★ منشور الشهر العقارى رقم ١٢ لسنة ١٩٨٦ - جميع التوكيلات التى تنص على أن للموكل فى نفسه ويصفته الحق فى البيع لنفسه دون الرجوع للموكل ودون أن يكون للاخير الحق فى الفناء الوكالة لتفاسيه الثمن تعتبر عقود بيع عرفية يستلزم تحصيل الرسوم المقررة عنها - مصلحة الشهر العقارى جعلت قبض الثمن بمثابة قرينة قانونية ورتبت عليها اثرها وهو ما لا يتأتى الا بنص فى القانون - قرينة قبض الموكل للثمن فى عقد الوكالة يقدرها القاضى المختص وفقا لطروف كل حالة وملابساتها والاعتبارات الحاكمة لها - تطبيق .

١٢٨ (٤/٤٣)

راجع أيضا مبدأ (٢٩) .

(ص)

صندوق :

★ صندوق اسكان افراد القوات المسلحة : خضوعه لرقابة الجهاز المركزى للمحاسبات باعتباره هيئة عامة .

١٢٠ (٤٠)

رقم
الصفحة

رقم
المبحث

★ صناديق تحسين الخدمة بالمستشفيات
والوحدات الطبية الملحقة بالمجالس
المحلية - رقابة ممثلي وزارة المالية على
حساباتها :

★ القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١ بشأن المحاسبة
الحكومية - أولا خضوع صناديق تحسين الخدمة
بالمستشفيات والوحدات الطبية الملحقة بـوحدات الإدارة
المحلية الى رقابة ممثلي وزارة المالية بما يشمل
اختصاصهم بالتوقيع ثانيا على الشيكات الصادرة عن
هذه الصناديق - المشرع رغبة منه في تدعيم الرقابة
المالية على الانفاق قبل الصرف واحكام الرقابة على
المال العام ايرادا ومصروفا ، بالاضافة الى غير ذلك
من الاهداف والاعتبارات ، اسند الى وزارة المالية
القوامة على شئون الخزانة العامة ولاية الرقابة
المالية قبل الصرف على تنفيذ موازنة بعض الجهات .
ومن بينها ، وحدات الادارة المحلية بجميع التشكيلات
التي يتكون منها هيكلها الاداري وما يتبعها من
تنظيمات تقوم على تحقيق اغراض معينة مما تقوم
عليه تلك الوحدات وترتبط بها ارتباطا الفرم بالاصل ،
وتؤدي الوزارة هذا الدور من خلال ممثليها بتلك
الوحدات الذين عقد لهم المشرع دون غيرهم
الاختصاص بالتوقيع الثاني على الشيكات واذون
الصرف كأحد الأدوات التي تتر المشرع لزمها حتى
تحقق الرقابة اثرها ، إذ من غير هذا التوقيع يمكن
للجهات الخاضعة للرقابة ان تنفذ منها أو ان تلف
حولها ، وسميا من المشرع الى بسط نطاق تلك الرقابة
لما لها من اثر ايجابي فعال في حماية اموال الدولة
وترشيد انفاقها في الواجهة المرفرة لذلك على جهات لم
تكن تخضع اصلا لقانون المحاسبة الحكومية قبل تعديله
بالقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٩٢ ، على نحو باتت معه
الصناديق والصبايات الخاصة خاضعة ايضا لتلك
الرقابة ، طبقا للقواعد المطبقة بها وبما لا يخل
بمضمون الرقابة التي عينها المشرع في قانون المحاسبة
الحكومية الذي يحتل مرتبة أعلى في سلم تدرج
القواعد القانونية - تطبيق .

رقم الصفحة	رقم الميلاد	
١٥٤	(٥١)	<p>★ صندوق التصنيع : عائد استغلال محاجر السجون أصبح من ضمن موارد الصندوق ، ولم يعد للمحافظات حق فيه ، وذلك من تاريخ الصل بالقرار الجمهوري رقم ٢٥٥ لسنة ١٩٩١ .</p>
		<p>★ صندوق الرعاية الصحية والاجتماعية للماملين بوزارة التعاون الدولي - مكافئة نهاية الخطة :</p>
		<p>★ لائحة النظام الاساسي لصندوق الرعاية الصحية والاجتماعية للماملين بوزارة التعاون الدولي الصادرة بالقرار الوزاري رقم ٦٠ لسنة ١٩٩١ .</p>
		<p>ولغا للائحة المشار اليها والتي عمل بها اعتبارا من ١٩٩٠/١٢/١ يصرف لمعضو الصندوق الذي تنتهي خدمته لأسباب منها بلوغه السن القانونية مكافئة تصادل مرتب شهر ونصف عن كل سنة من سنوات الخدمة المسجلة قانونا ، شريطة أن تكون هذه الخدمة قضيت في الجهاز الإداري للدولة أو القطاع العام كما استبعدت اللائحة من هذا المفهوم المدد الافتراضية والمشترأة طبقا لنظام التأمين الاجتماعي - مؤدى ذلك أن المدد التي تقضى في غير الجهاز الإداري للدولة أو القطاع العام لا يجوز حسابها ضمن مدد الخدمة التي تستحق عنها مكافئة نهاية الخدمة - نص اللائحة لا تستلزم مخالفته بحالته الراهنة رغم ما به من قصور قد يقتضى النظر في تعديله .</p>
٨٧	(٢٨)	<p>(ض)</p>
		<p>ضابط الشرطة :</p>
		<p>★ هيئة الشرطة - تقدير كفاية ضابط الشرطة - الأثر المرتبط على تقدير الكفاية بمرتبة ضعيف أو الحصول على تقريرين متتاليين بتقدير دون المتوسط (ترقية) (علاوة دورية) (حكم) .</p>
		<p>المادة ١٥ من قانون هيئة الشرطة الصادر بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ .</p>

رقم
المجلس
رقم
الصفحة

المشرع رتب على تقدير كفاية ضابط الشرطة بعرضه
ضعيف أو حصوله على تقريرين متتاليين بتقدير دون
المتوسط اثنتين : أولهما : تأجيل العلاوة الدورية
المستحقة له فى السنة التالية لتلك المقدم عنها
التقرير . وثانيهما : عدم جواز ترقيته خلال تلك
السنة ، فإذا قدرت كفاية الضابط فى السنة التالية
مباشرة بجيد منحت له قيمة العلاوة المزملة بدون أثر
رجعى ، أما إذا قدرت بأقل من ذلك فإنه يحسم -
أيضا - من العلاوة الدورية المستحقة له فى السنة
التالية لتلك المقدم عنها التقرير ، كما لا تجوز ترقيته
خلال تلك السنة - متى استحال وضع تقرير كفاية عن
الموظف فإنه يأخذ بأخر تقرير كفاية قدم عنه وتترتب
أثاره بالتبعية إليه سواء ما تعلق منها بالعلوات
الدورية المقررة أو الترقية إلى الرتبة التالية وذلك
بحرمانه منها جميعا ، وينظر فى مدى أحقيته للترقية
فى ضوء ما يسفر عنه التقرير المقدم بشأنه خلال السنة
التالية لمودته .

٥٠ (١٥)

ضرائب ورسوم :

(أ) ضريبة الدخل : جعل المشرع الطعن
فى المنازعات التى تنشأ بشأنها أمام لجنة
الطعن التى يطن فى قراراتها بدعوى
أمام المحكمة الابتدائية المختصة ، فأخرج
هذه المنازعات بذلك من اختصاص الجمعية
العمومية لقسمى الفتوى والتشريع .

٥٢ (١٦)

(ب) ضريبة الدمغة : أعفى المشرع منها
اعفاء مطلقا الجمعيات التعاونية الانتاجية
الأساسية :

★ قانون ضريبة الدمغة الصادر بالقانون رقم ١١١
لسنة ١٩٨٠ .

قانون التعاون الانتاجى رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٥ .

(أخضع المشرع لهذه الضريبة ما تصرفه الجهات
الحكومية من أموالها المملوكة لها سواء تم الصرف

رقم
الصفحة

رقم
المادة

منها مباشرة أو بطريق الانابة ، ويتصل به هذه
الضريبة الجهة أو الشخص الذي يتم الصرف له . إذ
الأصل في فرض ضريبة الدمغة هو الالتزام بإدائها
ويخضع لها كل من تتعامل مع جهة حكومية وتامر
هذا التعامل عن استحقاقه المبالغ من الأموال المملوكة
للجهة الحكومية فيخضع مرفها له لضريبة الدمغة
النسبية عادية أو اضافية ولا استثناء من هذا الأصل
الا بمقتضى نص في قانون يتاح على موجب هذا
الاعفاء - المشرع قرر أن أحكامه لا تفل بها ورد النص
عليه في قوانين خاصة من حيث الاعفاء من الضريبة
على خلاف ما هو منصوص عليه في أحكامه -
المشرع أعفى الجمعيات التعاونية الانتاجية الأساسية
من ضريبة الدمغة بالنسبة الى ما يتعلق بنشاطها
من العقود والمحركات والأوراق والمطبوعات والدفاتر
والسجلات والاعلانات والمصقات وغيرها من الاعوية
الضريبية الأخرى الخاضعة لضريبة الدمغة نوعية أو
نسبية - الاعفاء ورد مطلق من غير قيد مما يتعم
ليشمل ما يفرض على نشاط الجمعيات الخاضع
لضريبة الدمغة العادية والاضافية المنصوص عليه في
المادتين ٧٩ و ٨٠ من القانون - الاعفاء المشار اليه
المتعلق بنشاط الجمعية مطلق وغير مقيد - مؤدى ذلك
لا تخضع المبالغ المنصرفة للجمعية التعاونية الانتاجية
للمقاولات وتوريد مواد البناء والطرق بالسعديين
لضريبة الدمغة النسبية العادية والاضافية .

١٥١

(٥٠)

(ج) ضريبة الدمغة النسبية والنوعية :
أعفى المشرع منها ما يتعلق بنشاط الجمعيات
التعاونية الاستهلاكية .

١٤٧

(٤٩)

(د) الضريبة على أرباح شركات الأموال :
مدى خضوع إعادة تقويم أصول شركة
قطاع أعمال عام توطئة لزيادة رأسمالها
لهذه الضريبة :

★ وعاء الضريبة على أرباح شركات الأموال ومنها
شركات قطاع الأعمال العام هو صافي الربح الذي
تحققه الشركة خلال فترة معينة هي السنة السابقة

رقم
المبدأ

رقم
الصفحة

أو فترة الاثنى عشر شهرا التى اعتبرت نتيجتها اساسا
لوضع آخر ميزانية بحسب الاحوال - يحدد صافى
الربح على اساس نتيجة العمليات التى تباشرها الشركة
على اختلاف أنواعها بعد خصم جميع التكاليف -
انه ولئن كان يسوغ زيادة رأس مال شركة المساهمة
بإصدار أسهم جديدة يجوز أن يكون مقابلها الدينون
النقدية المستحقة الأداء للمكتب قبل الشركة وذلك حكم
ينبسط الى شركات قطاع الأعمال العام إلا أن تقويم
رأس مال شركة المساهمة توطئة للوقوف على القيمة
الحقيقية للسهم التى «تجرى زيادة رأس المال على
ضوء منها لا يندرج فى نطاق العمليات التى يخضع
صافى الربح الناتج عنها للضريبة على أرباح شركات
الأموال - تطبيق .

٢٩٥

(٩٧)

(هـ) الضريبة على أرباح هيئة السويفت
الدولية : مدى جواز تحمل البنوك العامة
فى مصر بها :

★ أن المشرع فرض ضريبة سنوية على صافى أرباح
شركات الأموال المشتغلة فى مصر إما كان الغرض من
مباشرتها لنشاطها ، وأخضع لهذه الضريبة البنوك
والشركات والمنشآت الأجنبية التى تعمل فى مصر
سواء كان مركزها الرئيسى فى الخارج أو كانت فروعا
لهذه البنوك أو الشركات أو المنشآت طالما تحفت
أرباحها وتولدت من مباشرتها لنشاطها فى مصر - حدد
المشرع صافى الربح الخاضع للضريبة بنتيجة عائد
العمليات مخصوصا منها جميع التكاليف التى تكبدتها
المنشأة فى سبيل الحصول على الربح - يقع عبء أداء
هذه الضريبة على الملتزم بها وهو الشركات والبنوك
والمنشآت الأجنبية الرايحة ولو قام بأدائها شخص
آخر غير الملتزم بها - مؤدى ذلك - أن إشتراك البنوك
العاملة فى مصر فى عضوية هيئة السويفت الدولية
واتفاقها معها على أن تتحمل بما قد يفرض على
نشاط الهيئة فى مصر من ضريبة على أرباح شركات
الأموال لا يعتبر زيادة فى قيمة الاشتراك المقرر
للعضوية ولا يعد دخلا للهيئة ، إنما هو مقابل العبد
الضريبى الملقى على عاتق الهيئة - نتيجة ذلك - أن
هذه المبالغ لا تدخل فى رعاء الضريبة على أرباح
شركات الأموال - تطبيق .

٢٧٤

(١٠)

رقم
الصفحة

رقم
المبدأ

(و) الضريبة العامة على المبيعات :
تراجع بالمبادئ : (٣١) ، (٧٧) ، (٧٨) ،
(٨٠) ، (٨١) ، (٨٢) ، (١١٥) ، (١٧٠) .

١ - استحقاقها على السلع المستوردة
بتحقق الواقعة المنشئة للضريبة الجمركية ،
ومتى كان الاستيراد يفرض الاتجار ،
وبغض النظر عن حجم المعاملات :

★ القانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ بشأن الضريبة العامة
على المبيعات - وضع المشرع تنظيمها شاملا للضريبة
العامة على المبيعات عين مقتضاء السلع والخدمات
الخاصة للضريبة - خضوع السلع المحلية والمستوردة
والخدمات التي ورد بيانها بالجدول المرفق للقانون -
تستحق الضريبة بتحقيق واقعة بيع السلعة أو أداء
الخدمة بمعرفة المكلفين بتحصيلها وتوريدها - مناط
استحقاق الضريبة على السلع المستوردة هو تحقيق
الواقعة المنشئة للضريبة الجمركية متى كان استيرادها
يفرض الاتجار فيها أيما كان حجم المعاملات - معدات
الهيئة القومية للانفاق المستوردة من الخارج وفقا
للعقود المبرمة بشأنها ليست واردة بفرض البيع أو
الاتجار فيها وإنما جرى استيرادها للزوم المرفق -
نتيجة ذلك - معدات وقطع الفيار حصل العقود
المستوردة للزوم المرفق لا تخضع للضريبة العامة على
المبيعات لقوات فرض الاتجار فيها من استيرادها -
تطبيق .

٩٢

(٣١)

٢ - الجهات الخاضعة لها :

★ ان الجهات الادارية واشخاص القانون العام انما
تنزل منزلة الافراد والاشخاص الخاصة في خضوعهم
للضريبة العامة على المبيعات ، ما دام لم يرد نص
صريح في هذا القانون يعفي أي من هذه الجهات من
الخضوع لهذه الضريبة - ان هذه الضريبة تستحق
في اصل شرعتها بواقعة التصرف في السلعة أو

رقم
المادة

رقم
المادة

اداء الخدمة مما يتحقق فى أنشطة الأشخاص العامة
تحققه فى غيرهما دون مميز يرد من طبيعة الشخصية
للعامه فى هذا الشأن - نتيجة ذلك خضوع أنشطة
خدمات النظافة التى تؤدى الى الجهات الادارية
وأشخاص القانون العام للضريبة على المبيعات -
تطبيق .

٢٤٤

(٨١)

٣ - خدمات التشغيل للغير - مدى
خضوعها لضريبة المبيعات :

★ المشرع فى قانون الضريبة على المبيعات عرف
المفاهيم والمصطلحات الواردة بالمادة (١) منه
تعريفا عاما ، وخص مفهوم الخدمة بأنها كل خدمة
واردة بالجدول رقم (٢٠) المرافق للقانون بما يعنى انه
عزف عن تعريف الخدمة العامة المجرد ، وشاء أن يضع
لكل خدمة يرى شمول الضريبة لها اسما تنفرد به على
سبيل الحصر والتعيين فى الجدول المرافق للقانون
والذى يملك رئيس الجمهورية مكتة الاضافة اليه
وتعديله ، بيد أن هذه المكتة يتعين أن تكون فى اطار
ما رسمه المشرع بأن يكون بيان الخدمة بالتقرير
العينى لها وليس بالتعريف الصام المجرد الذى لم يشأ
المشرع أن يسلك سبيله فيما يتعلق بتحديد الخدمة فى
تطبيق أحكام هذا القانون - نتيجة ذلك أن عبارة
خدمات التشغيل للغير المضافة الى الجدول رقم (٢)
المرافق لقانون الضريبة العامة للمبيعات بقرار رئيس
الجمهورية رقم ٧٧ لسنة ١٩٩٢ تضبط بالسباق وتحمل
فى اطاره ولوجأ من باب العموم الذى قصد به
الخصوص باعتبارده استخلاص عطفى لحكم النص الذى
ليس أمرا خارجا عنه بما مؤداه أن عبارة خدمات
التشغيل فى خصوص الخدمات الواردة فى القرار
المشار اليه ولا تخاطب خدمات النقل - تطبيق .

٢٢٢

(٧٧)

٤ - تمتع منتجات المطاحن بالإعفاء منها :

★ المشرع فى قانون الضريبة العامة على المبيعات
الصانر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ وضع تنظيميا
شاملا للضريبة العامة على المبيعات عين بمقتضاه
السلع والخدمات الخاضعة للضريبة - تستحق الضريبة

رقم
الصفحة

رقم
المبدأ

يتمحق واقعة بيع السلعة أو أداء الخدمة بمصرفية
الكلتين بتخصيلها - ناط المشرع برئيس الجمهورية
اعفاء بعض السلع من الضريبة أو تعديل سعرها -
صدور قرار من رئيس الجمهورية بإعفاء منتجات
المطاحن من الضريبة العامة على المبيعات فيما عدا
الدقيق الفاخر أو النضر المستورد من الخارج -
نتيجة ذلك أن الدقيق الفاخر المحلي يظل على إعفائه
المقرر على مقتضى قرار رئيس الجمهورية بما لا يسوغ
إخضاعه للضريبة العامة على المبيعات إلا بنص
صريح - تطبيق .

٢٢٧ (٧٨)

٥ - أجهزة طبية - إعفاؤها من الضريبة
باتفاقية دولية :

★ أخضع المشرع للضريبة كل شخص طبيعي أو معنوي
يقوم باستيراد سلع صناعية أو خدمات من الخارج
خاضعة للضريبة متى كان استيراده لها يفرض الاتجار
فيها أيما كان حجم معاملاته - اتفاقية الحرة الاقتصادية
والفنية الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٥٨
لسنة ١٩٧٨ وضعت أسساً عامة للمعونة الاقتصادية
والفنية المقدمة من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية
إلى جمهورية مصر العربية على أن يتم الاتفاق في شأن
كل مشروع على حده مع الالتزام بالأسس الواردة
بهذه الاتفاقية التي أعلت الاستيراد والتصدير أو
شراء واستعمال أو التصرف في أي من المواد
والمهمات المتعلقة بهذه البرامج والمشروعات من جميع
الضرائب والرسوم الجمركية - ما ورد من منحة مشروع
الحفاظ على حياة الطفل يؤكد هذا الإعفاء - نتيجة
ذلك - تعلق شركة مع هذا المشروع على توريد أجهزة
بتمويل من هيئة المعونة الأمريكية فإن الشركة تعد
مقاولاً وتتمتع الأجهزة بالإعفاء من الضريبة العامة
على المبيعات .

٢٤٨ (٨٢)

٦ - تعفى الدولة الأجنبية منها معاملة
بالمثل إذا لم تكن مفروضة بها أصلاً .

٢٤٠ (١١٥)

رقم
المسند

رقم
المسند

٧ - علم خضوع أعمال المقابلة لها :

* القانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ بشأن الضريبة على المبيعات - وضع المخرج تنظيها شاملا للضريبة على المبيعات، حين بمقتضاه السلع والخدمات الخاضعة للضريبة كما حدد سعر الضريبة - اتفق المخرج ورئيس الجمهورية اعفاء بعض السلع من الضريبة أو تعديل سعرها أو تعديل الجداول بالخفض أو الإضافة - خدمات التشغيل للغير المضافة الى الجدول رقم ٢ المرافق لقانون الضريبة العامة على المبيعات بقرار رئيس الجمهورية رقم ٧٧ لسنة ١٩٩٢ لا تشمل أعمال المقابلة التي تضمنتها عقود الصيانة السنوية مع المقاولين للضريبة العامة على المبيعات - تطبيق .

٤٨١

(١٧٠)

(ي) الضريبة الموحدة على الدخل .

راجع مبدئي : (١٧) ، (٨٩)

ضرائب ورسوم « جمركية » :

الأصل العام : هو خضوع جميع الواردات للضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب الإضافية المقررة على الواردات ، بحيث لا يعفى منها الا ينص خاص ، مع استحقاق الضرائب والرسوم لدى ورود البضاعة .

ولا يجوز الافراج عن أية بضاعة قبل اتمام الاجراءات الجمركية وأداء الضرائب والرسوم المستحقة ، مالم ينص على خلاف ذلك في القانون .

هذا الأصل العام يتضمنه نص المادة (٥) من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ .
راجع هذا بالمبادئ : (١١) ، (١٨) ، (٢٠) ، (٢٧) ، (٤١) ، (٥٥) ، (٦٨) ، (٧٠) ، (١٠٤) ، (١٤٨) ، (١٥٢) ، (١٦٦) .

رقم
الصفحة

رقم
المادة

الاستثناء الأول : ويتمثل في بعض الاعفاءات من الضرائب التي انتظمتها نصوص خاصة .

راجع في نطاق هذه الاعفاءات المبادئ
أرقام : (١١) ، (١٨) ، (٣٤) ، (٤١) ،
(٧٠) .

★ قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٢ .

وضع المشرع أصلا عاما مقتضاه خضوع جميع الواردات للضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب الإضافية المقررة على الواردات بحيث لا يعفى منها إلا بنص خاص - قرر المشرع بمقتضى القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٧٤ بعض الاعفاءات الضريبية للمشروعات المصرية المنشأة في إطار خطة التنمية ، أجاز لرئيس الجمهورية إعفاء الآلات والمعدات والوسائل اللازمة لإنشاء المشروعات المدرجة بخطة التنمية من الضرائب والرسوم الجمركية - صدر قرار رئيس مجلس الوزراء بالتفويض من رئيس الجمهورية في بعض اختصاصاته بإعفاء المعدات والمهمات الواردة لمشروع مؤسسات الوادي الجديد (أبو طرطور) اللازمة لممارسة نشاطه من الضرائب والرسوم الجمركية شريطة ألا يتم التصرف فيها لجهة لا تتمتع بالإعفاء إلا بعد أداء الضرائب والرسوم الجمركية وفقا لحالتها وأيمنتها عند التصرف وعلقا للتعريفات الجمركية السائدة وقتئذ - عدم اتمام إجراءات التصرف بالبيع في أحد الأوناش يجعله على ملك الجهة المعلقة بما يؤدي إلى رفض مطالبة مصلحة الجمارك بأداء الضرائب والرسوم الجمركية المقررة عليه .

٢٨

(١١)

الاستثناء الثاني : ويتمثل في نظام الإفراج الجمركي المؤقت دون تحصيل الضرائب والرسوم الجمركية .

راجع المبادئ : (٢٠) ، (٢٧) ، (١٤٨) ،
(١٥٢) ، (١٦٦) .

رقم
المصفا

رقم
المصفا

★ قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٢ - المشرع وضع اصلا عاما مقتضاه خضوع جميع الواردات للضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب الاضافية المقررة على الواردات بحيث لا يعفى منها الا بنص مع استحقاق الضرائب والرسوم لدى ورود البضاعة - اجاز الافراج مؤقتا عنها دون تحصيل الضرائب والرسوم الجمركية اذا وردت من الخارج برسم الوزارات والمصالح والمؤسسات العامة والشركات التي تتبعها وذلك وفقا للشروط والاجراءات التي يصدر بها قرار من وزير المالية - نفاذاً لذلك صدر قرار وزير المالية رقم ٣١٦ لسنة ١٩٨٣ بنظام الافراج المؤقت عن سيارات الركوب الخاصة دون تحصيل الضرائب والرسوم الجمركية ، وأورد شروط منها ان يتم اعادة تصدير السيارة المفرج عنها مؤقتا فور انتهائه مدة الافراج او الغرض منه ايها اسبق - تطبيق *

(١٥٢) ٤٤١

الاستثناء الثالث : ويشمل في جواز الافراج عن السلع مقابل تمريض :

★ المواد (١) و (٥) و (١٥) من القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ في شأن الاستيراد والتصدير أن احكام القانون المشار اليه لا تخاطب سوى القطاعين العام والخاص ولا تستطيل الى الوزارات والهيئات العامة حين تستفرد احتياجاتها من الخارج - مؤدى ذلك أن احكام المادة ١٥ من القانون المشار اليه التي تجيز لوزير التجارة الافراج عن السلع التي تم استيرادها بالمخالفة لحكم المادة (١) من هذا القانون مقابل دفع المخالف تمويضا يعادل ثمن البضاعة وفقا لتأمين مصلحة الجمارك لا تضابط وزارات الحكومة ومصالحها العامة والهيئات العامة ولا تسرى احكامها على ما تستورده تلك الجهات - مطالبة الهيئة العامة للتنشيط السياحي بالتمريض المشار اليه لا سند له من القانون حري بالرفض *

(٥٥) ١٦٧

رقم
الصفحة

رقم
المبدأ

- التصرف فى السيارات المفضاة من
الضرائب والرسوم الجمركية فى النطاق
الزمنى لقانون جديد قيد نطاق الاعفاءات -
أثره : الالتزام بالوفاء بقيمة الضرائب
والرسوم المستحقة عليها وفقا لحالتها
وقيمتها وطبقا لفئة الضريبة الجمركية
المقررة فى تاريخ السداد .

٢١٣

(٧١)

- التعريف الجمركية المستحقة على بعض
السلع - راجع : (٦٨) ، (١٠٤) .

البان الأطفال تنطبق عليها التعريف
الجمركية المخفضة بنسبة ١٪ ولو شمل
الاستبدال كل العناصر الطبيعية للبن .
مادامت العناصر الأخرى مع تلك العناصر
الصناعية المضافة إليها تخلع عليه وصف
البن ولو كان صناعيا .

٢٠٦

(٦٨)

(ط)

طرق عامة :

أوجه صرف حصيلة رسوم استئصال مرور
السيارات على الطرق السريعة المميزة .
راجع : (١)

طلاب :

تحويل الطلاب ، ومدى أحقية الطالب فى
الحصول على الشهادة الدالة على نجاحه .
راجع (٩٢)

رقم
المصفاة

رقم
المصفاة

(ع)

عقد :

اولا : العقد الادارى

١ - ابرام العقد الادارى :

- التحفظات جزء لا يتجزأ من العقد ،
يتعين على جهة الادارة الالتزام بها ،
مادامت ارتضتها :

★ مبدأ تنفيذ العقد طبقا لما اشتمل عليه وطريقه
تتفق مع ما يوجبه حسن النية اصل من اصول
القانون التى تحكم العقود المدنية والادارية على
حد سواء ، بمقتضاها يلتزم كل طرف من طرفى العقد
 بتنفيذ ما اتفق عليه فى العقد فان حاد احدهما عن
 هذا السبيل كان مسئولا عن اخلاله بالترامه العدى .
 ووجب حمله على الوفاء بالالتزام وصار تحميله بما
 رتبته التعاقد من جزاءات كفرامة التأخير امرا واجبا
 قانونا - مقتضى ذلك - انه ولئن كان الاصل فى عقود
 التوريد ان الإيجاب يوجه على أساس الشروط العامة
 المعلن عنها التى تستقل جهة الادارة بوضعها دون
 ان يكون للطرف الاخر حق الاشتراك فى ذلك الا انه
 اذا كان لهذا الطرف شروط خاصة تناقض او تحد من
 الشروط العامة المعلن عنها ، دون ان تؤثر على الشروط
 الجوهرية منها ، فلهجة الادارة ان تتفاوض مع ذلك
 الطرف للنزول من كل او بعض تلك الشروط فاذا اسفر
 للتفاوض عن تمسكه بها او ببعضها وارتضت الجهة
 الادارية ذلك بانت تلك الشروط جزءا لا يتجزأ من
 العقد يتعين الالتزام بها - تطبيق *

٢٨٢ (١٢٤)

٢ - تنفيذ العقد الادارى - المبادئ

العامة فى تنفيذ العقد الادارى :

- التنفيذ العيني للالتزام :

★ من القواعد المسلمة فى العقود مدنية كانت أو
 ادارية ، ان تنفيذ الالتزام يكون عينا فاذا امتنع

رقم
الصفحة

رقم
المجلة

المتعاقد - عن تنفيذ ما تعهد به جاز لها ان تجبره على الوفاء عينا مع تعويضها عن الضرر الذى ينشأ عن اخلاله بتعده يهد انه ولن كان الالتزام بالمعبد عينا فى المعاملات المدنية لا يتم الا عن طريق القضاء عاين فى العقود الادارية يمكن ان يجرى تنفيذ الالتزام عينا بواسطة الادارة تقوم به بنفسها وعلى حساب المتعاقد معها وتحت مسئوليته - الشراء على حساب التعاقد المقصر فى تنفيذ تعده والزامه بطرق السعر هو تطبيق لقاعدة تنفيذ الالتزام عينا تقوم به الادارة بنفسها عند اخلال المتعاقد معها بتعده ضمانا لحسن سير المرفق العام واطراداه واعلاء الصالح العام على المصالح الخاصة - اذا كان لجهة الادارة احلال شخص اخر محل المتعاقد الذى قصر فى تنفيذ التزامه تقصيرا جديما لا يثنى العقد المبرم معه فلا يسوغ لها قانونا ان تلجأ الى التنفيذ على الحساب وانهاء العقد معا - الممول عليه فى استخلاص ارادة الادارة لتعيين أى اجراء استهدفت به تأمين سير المرفق لا يقف عند حيائى الالفاظ وانما يتعدى ذلك الى الآثار التى رتبها على تصرفها للكشف عن حقيقة مقصدها وما انطوى عليه مسلكها فى ضوء مبدأ تنفيذ العقد طبقا لما اشتمل عليه وبطريقة تتفق مع حسن النية - تطبيق *

- ضرورة توافر حسن النية فى التنفيذ :

★ تنفيذ العقد طبقا لما اشتمل عليه وبطريقة تتفق مع ما يوجب حسن النية - هو اصل من اصول القانون التى تحكم العقود المدنية والعقود الادارية على حد سواء - مقتضى ذلك التزام كل طرف من طرفى العقد بتنفيذ ما اتفقا عليه فى العقد فان هاد احدهما عن هذا السبيل كان مسئولاً عن اخلاله بالتزامه العقدى ووجب حمله على الوفاء بهذا الالتزام وصار تحميله بما رتبته العقد من جزاءات كفرامة تأخير أمرا واجبا ، ولا يحول دون ذلك الدفع بعدم التنفيذ لأنه كاصل عام امر غير جائز فى العقود الادارية لما تنفرد به من خصائص تميزها عن غيرها من العقود - تطبيق *

راجع أيضا فى هذا المعنى المبدأى :
(٧٢) ، (٩٦) ، (١٣٤) *

٨٧

(٩٤)

٢٤٧

(١١٨)

رقم
الصفحة

رقم
المجلد

- فروق أسعار - مفهوم القرارات السيادية :

★ ان المشرع حرما منه على تجنب وقع أسعار المنتجات الصناعية المحلية رفعا باهظا لا يتناسب مع تكاليف الانتاج ومد لوزير الصناعة الاختصاص بتحديد اقصى الاسعار للمنتجات المحلية - قرار التحديد باعتباره يمثل انحصارا عن الازالة الملزمة لوزير الصناعة بما له من سلطة بمقتضى القانون بقصد اعدادات اثر قانوني ابتغاء تحقيق مصلحة عامة له صفة الالتزام على نحو يجب معه ان يسود على الكافة بما لا سبيل الى الفكك مما قرره والا تعرض المخالف للعقاب الجنائي ومن ثم نعت قرار التحديد او التسعير بالسيادية - مؤدى ذلك ان القرار الصادر من شركات قطاع الاعمال العام بتحديد أسعار مواد البناء لا تتاخر له ذات عناصر قرار التحديد او التسعير الجبرى ولا يعدو ان يكون تعديدا لاسعار البيع تجرى الجهة البائعة فى اطار معطيات السوق وآلياته ، ولا يندرج فى سداد ما يعرف بالقرارات السيادية او الجبرية او الرسمية التى يسوغ لشركات المقاولات وفقا لنص العقد استثناء فروق الاسعار الناجمة عن تطبيقها - تطبيق *

٢٠٩

(١٠١)

- شرط اولوية المعطاء :

★ استقر اقتناء الجمعية العمومية لقسمى الفرى والتشريع على اعمال شرط اولوية المعطاء ، طبقا لنص المادتين ٧٦ مكررا و ٨٠ من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم المناقصات والمزايدات رقم ٩ لسنة ١٩٨٢ والصادر بقرار وزير المالية رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨٢ ، بعد انتهاء المداول من تنفيذ الاعمال التى كلف بها وهذا مما يقتضى الالتزام به فى مقام بيان حقيقة مقصود هاتين المادتين - لا ينال من هنا الاقتناء او يتعارض معه ما قضت به المحكمة الادارية العليا فى الطعن رقم ٢١٨٠ لسنة ٢٤ القضائية بجلسة ١٩٩٣/٧/٢٧ من عدم اعمال شرط الاولوية المشار اليه ، مما يسوغ معه لجهة الادارة ان تؤدى للمقاول

رقم
الصفحة

رقم
الصفحة

هجرة الزيادة فى الاعمال التى اقتضتها طبيعة العملية ولم تكن ظاهرة فى المقايضة الابتدائية ولم تجاوز بها اللطاء الذى يليه طالما أن حقوق والتزامات المتعاقدين مع جهة الادارة انما يحددهما العقد المبرم بينهما ، ولا رجوع الى اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم المناقصات والمزايدات - المادتين ٧٦ مكررا و ٨٠ - الا فيما سكت عنه العقد بالتنظيم ، فاذا تناول العقد تنظيم مسألة ما على نحو مخالف لما جاء بهذه اللائحة ، فإن يكون الربط بين الفئات الواردة بالعقد والكميات المنفذة فعلا امرا واجبا كان نص العقد هو الواجب التطبيق ، احتراماً لمقاعدة أن العقد شرعية المتعاقدين - مؤدى ذلك أن أعمال كل من افتاء الجمعية العمومية وقضاء المحكمة الادارية العليا المشار اليهما يجب أن يجرى فى مجاله الذى لا يتداخل بمجال الآخر بحسبان أنه لا يوجد مبدأ متغزل عن الحالة ثلثى صدر بشأنها ، بطرفيها وملابساتها .

٧٣

(٨٧)

٣ - الجزاءات التى توقعها الادارة على المتعاقدين المقصر :

— غرامة التأخير :

راجع المبادئ : (٧٢) ، (٩٦) ، (١١٨) .

٤ - أنواع من العقود الادارية :

(أ) عقود التوريد :

راجع فيها المبادئ : (٧٢) ، (٨٠) ، (٩٤) ، (٩٦) ، (١١٨) ، (١٣٤) .

عقد توريد أبراج حديد :

★ المشرع فى القانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ وضع تنظيمًا شاملاً للضريبة العامة على المبيعات عين بمقتضاء السلع والخدمات الخاضعة للضريبة فأخضع السلع المحلية والمستوردة ، والخدمات التى أورد بيانها بالجدول رقم (٢) المرافق للقانون لهذه الضريبة . وجعل مناط استحقاقها مجرد بيع السلعة

رقم
المصدر

رقم
المصدر

أو تأدية الخدمة من المكلف بها - أورد المشرع في هذا القانون مفهوما خاصا بالبيع فهو إما بيع حقيقي يكون بانتقال ملكية السلعة ويتم في المنقول بالتسليم ، أو بيع حكسي له صوب شئتي ويكون بأبها يقع أولا .
إصدار القانون - أداء ثمن السلعة أو مقابل الخدمة سواء كان كله أو بعضه ، أو دفعه تحت الحساب أو تصفية الحساب ، أو بالأجل أو غير ذلك من أشكال أداء الثمن وفقا لشروط الدفع المختلفة تحقق أى من هذه الصور في النطاق الزمني لقانون الضريبة العامة على المبيعات مؤداه استحقاق الضريبة وشغل ذمة المشتري بها والتزام المكلف بتحصيلها وتوريدها الى مصلحة الضرائب على المبيعات نقاذاً لأحكام القانون - نتيجة ذلك استحقاق الضريبة على الهيئة المشترية للسلعة - تطبيق .

٢٤٦

(٨٠)

(ب) عقود المعاولة :

تراسج بالمبادئ : (٨٧) ، (١٠٦) ،

(١٤٧) ، (١٧٠)

★ المسؤولية التقصيرية تقسم على أركان ثلاثة .
الخطأ والضرر وعلاقة السببية بينهما وأن الخطأ لا يفترض وإنما يجب على المضرور اثباته وبيان وجه الضرر الذي حاق به من جرأته - مسؤولية المتبوع عن أعمال تابعه غير المشروعة تتحقق متى صدرت هذه الأفعال عنه أثناء قيامه بأعمال وظيفته أو بسببها شريطة أن تتوافر بين التابع والمتبوع رابطة تبعية قوامها خضوع الأول لسلطة الثاني الذي يكون له حق رقابته وتوجيهه فيما يقوم به لحسابه من عمل محدد ، فذلك السلطة بشقيها هي التي تجعل المتبوع مسئولاً عن خطأ تابعه ويستقيم بها سند الرجوع على المتبوع - الأصل في عقد المعاولة - أن الماقل لا يخضع لإرادة رب العمل وأشرافه ولا يكون مسئولاً عن الماقل مسؤولية المتبوع عن أعمال تابعه - تطبيق .

٤٢٥

(١٤٧)

رقم
المسألة

ثانيا : العقد المدني

١ - عقد بيع عقار - الخلاف فى المسائل
التفصيلية - المحكمة المختصة
تسليم :

★ المادة ٩٥ من القانون المدني - المشرع استند الى
الحكمة المختصة ولاية الفصل لما عساه ان يكون من
خلاف فى الرأى بين طرفى العقد فى المسائل التفصيلية
اللى ارجأ الاتفاق عليها حين إبرام العقد الى وقت
لاحق مما عجز الطرفان عن حسمه اتفاقا بينهما من
تلك المسائل بعد تمام العقد تقضى فيه المحكمة بما عقده
لها القانون من أدوات ومكنات طبقا لطبيعة المعاملة
ولاحكام القانون والعرف والعدالة - تطبيق .

٤٥٨ (١٦٠)

٢ - عقد الرهن التجارى الرسمى كضمان
لفتح اعتماد مستندى .

راجع : (٢٩) .

٣ - عقد الوكالة - بيع الوكيل لنفسه -
مدى اعتباره عقد بيع ، ومدى التزام
الشهر العقارى بتوثيقه ، والرسوم
المستحقة عند التوثيق .

راجع : (٤٣/ج) .

عمال مؤقتون :

★ اجازات - اجازة اسبوعية - اجازة العطلات
والاعياد الرسمية .

- قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر
بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ .

- قرار وزير التنمية الادارية رقم ٣ لسنة ١٩٧٩ .

نطاق المشرع بالوزير المختص بالتنمية الادارية وضع
نظام توظيف الخبراء الوطنيين والاجانب والعاملين
المتدرجين .

رقم
المبحث

رقم
الصفحة

ونفاذاً لذلك أصدر قراره رقم ٢ لسنة ١٩٧٩ بشأن
توظيف العاملين الذين يقومون بأعمال مؤقتة ، لم ينظم
هذا القرار الاجازات المقررة للعاملين المؤقتين الا ان
ذلك لا يحول دون استدعاء الاحكام التي يرصدها
قانون نظام للعاملين المدنيين بالدولة باعتبارها
الشرعة العامة في هذا الصدد واعمالها على العاملين
المؤقتين بالقدر الذي يتفق مع طبيعة العمل العرضي
أو المؤقت من حيث مدته ونوعه - الفسالب الأعم من
الاجازات المقررة بقانون العاملين المشاءر إليه ينأى
بطبيعته عن أن ينطبق على العاملين المؤقتين ، الا ان
ثمة اجازات أخرى لا تتناهى مع طبيعة العمل العرضي
أو المؤقت منها الاجازات الأسبوعية مما يتخلل مدد
عمل العامل العرضي أو المؤقت وكذا الاجازات الرسمية
المشار إليها في المادة ٦٣ مما يتعلق بالمناسبات الدينية
والوطنية - مؤدى ذلك : أحقية العمال المؤقتين في
الحصول على راحة أسبوعية وعلى اجازة مدفوعة
الأجر عن أيام العطلات والأعياد الرسمية -

٧٨

(٢٥)

عاملون بقطاع الأعمال العام :

(أ) التعيين

المقصود بالتعيين في مجال منح العلاوات
الخاصة ، هو التعيين المبتدأ وليس التعيين
المتضمن ترقية .

راجع : (١٢) ، (٦٤) .

(ب) المرتب وما يلحق به

★ مكافآت ومرتبات ممثلى شركات قطاع
الأعمال العام ، يتمين رد ما يجاوز منها
الحد الأقصى :

★ القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٨٢ - القانون رقم ٢٠٢
سنة ١٩٩١ .

رقم
الصفحة

رقم
المادة

أن شركات قطاع الأعمال العام المنظمة بالقانون رقم ٧٠٢ لسنة ١٩٩١ تعتبر من حيث الطبيعة القانونية داخله في عموم ما يجرى عنه المشرع في الدستور بالقطاع العام - المبالغ التي تؤدي بها في ذلك مقابل المزايا العينية التي تستحق لمثل شركات القطاع العام مقابل تمثيلها بأية صورة في مجالس إدارة شركات الاستثمار أو غيرها من الشركات التي تساهم شركات القطاع العام في رأسمالها ، هذه المبالغ ، تخضع لحكم الأيلولة المقرر بالمادة الأولى من القانون ٨٥ لسنة ١٩٨٣ الذي يسرى على كل ما يصدق عليه وصف القطاع العام - مؤدى ذلك أن ما يستحق لمثل شركات قطاع الأعمال العام في مجال إدارة البنوك المشتركة وشركات الاستثمار وغيرها من الشركات والهيئات التي تشارك شركات قطاع الأعمال العام في رأسمالها إنما يؤد لها على أن تتولى كل منها صرف ما تحدده من مكافأة لمثلها في إطار الحد الأقصى الذي يصدر بتعيينه قرار من رئيس مجلس الوزراء نافذا للقانون على نحو يقع معه صرف أية مبالغ لقاء ذلك التمثيل بما يجاوز الحد الأقصى مخالفا للقانون متعيناً ردها *

٩٨

(٦)

★ مدى جبروت وقف صرف مستحقات العامل إذا بلغت الحد الأقصى للأجور خلال جزء من السنة :

★ القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٥ بشأن الحد الأعلى للأجور وما في حكمها ، وقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦١٥ لسنة ١٩٨٦ في شأن الحد الأعلى للأجور وما في حكمها - المبالغ المشار إليها أيهما إنما تستحق للعاملين بسبب أداء عمل معين وهي تستحق بموجب المصدر التشريعي المقرر لها ، ولا يوجد ما يحول بين قيام السبب وهو أداء العمل وتحقيق نتائجه وهو

رقم
المبدأ

استحقاق الأجر ، ولم يتضمن أى من القانونين أو القرار سالف الذكر حكما يحول بين أداء العمل والأجر المستحق عنه بموجب أى من الأحكام التشريعية أو العقدية ، كما لم يتضمن ما يسوغ أداء عمل بغير أجر يقابله انما يتصل منط تطبيق أحكامها بمجموع ما يتقاضاه العامل لدى الحكومة والقطاع العام خلال سنة ، وببولوج هذا المجموع الحد الأقصى على مدار سنة كاملة - حساب جملة هذه المبالغ لا يتم الا على أساس سنة كاملة وفى نهاية شهر ديسمبر من كل عام ومن ثم لا يجوز وقف صرف مستحقات العامل اذا بلغت خلال جزء من السنة الحد الأقصى المشار اليه .

٧٥ (٢٤)

★ مدى خضوع العاملين بالمجموعة المصرية لتأمين المسئولية المدنية على أعمال البناء
لقرار رئيس الوزراء رقم ٦١٥ لسنة ١٩٨٦ بشأن الحد الأعلى للأجور :

المجموعة المذكورة تصد من قبيل شركات القطاع العام بالنظر الى الشركات المكونة لها - مؤدى ذلك خضوع العاملين بها للحد الأعلى للأجور .

٢٢٢ (١٠٦/ب)

★ الحوافز - علم أحقية رئيس الشركة القابضة والعضو المنتدب بالشركة التابعة فى الافادة من نظام الحوافز المقرر للعاملين بتلك الشركات :

★ المواد (٣) و (٢١) و (٢٢) و (٢٤) من قانون قطاع الأعمال العام 'الصادر بالقانون ٢٢ لسنة ١٩٩١ حدد المشرع تحديدا جامعا مانعا عناصر البديل الذى يتقاضاه رئيس مجلس ادارة الشركة القابضة وعضو مجلس الادارة المنتدب بالشركة التابعة لقاء ما يضطلع به كل منهما من مهام وما يقع على عاتقه من واجبات ، وتمثل هذه العناصر فى مكافأة عضوية مجلس الادارة وببند حضور الجلسات والراتب المقطوع ، بالاضافة الى المكافأة السنوية التى

رقم
المادة

يحدد النظام الاساسى للشركتين وهى حصة من الارياح التى تحققها الشركة اذابة للمشار اليهما عما حققاه من نتائج فى نهاية السنة المالية الامر الذى يتلادم مع طريقة الحساب بالنتائج المتبعة معهما - تلك المكافاة انما تستغرق ما عساه أن يكون مقررا للعاملين بالشركة من حوافز منوط استحقاقها الجهد المبذول من هؤلاء العاملين الامر الذى يتلادم مع طريقة حسابهم حسب حجم العمل المبذول بغض النظر عن النتائج المحصلة انتهاء - مؤدى ذلك عدم احقية المشار اليهما فى الافادة من نظام الحوافز المقرر للعاملين بتلك الشركات .

(٢٩) (١١)

★ البدلات - مدى احقية رئيس وأعضاء مجلس ادارة الشركة التابعة فى تقاضى بدل الحضور والانتقال المقررين عن حضور اجتماعات الجمعية العامة للشركة :

★ قرار وزير قطاع الاعمال الصام رئيس الجمعية العمومية للشركة القاضة رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٢ القمار المشار اليه جعل عضوية الجمعية العامة للشركة التابعة هى مناط الاحقية فى تقاضى بدل الحضور والانتقال المقررين لاجتماعات الجمعية العامة ، وبالتالي فان رئيس وأعضاء مجلس ادارة الشركة الذين يحضرون هذه الاجتماعات لا يحق لهم قانونا تقاضى هذين المبدلين لانتهاء المنوط - قانون قطاع الاعمال الصام رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ قضى بحضور رئيس وأعضاء مجلس ادارة الشركة التابعة لاجتماعات الجمعية العامة فى الشركة ، وقد وجب قانون الشركات المساهمة أن يكون هذا الحضور بما لا يقل عن النصاب المقرر قانونا لصحة انعقاد جلسات مجلس الادارة ، ومن ثم فان مجلس الادارة لئنا يتنقد كهيئة وليس كأعضاء غاية الامر أنه يتنقد أمام الجمعية وبالنظر الى أن المشرع عقد للجمعية العامة للشركة التابعة تحديد بدل حضور الجلسات الذى يتقاضاه أعضاء مجلس ادارة الشركة ويثاء عليه يكون لمن يحضر

رقم الصفحة	رقم المادة
٢٠	(٩)

اجتماع الجمعية العامة للشركة من رئيس وأعضاء
مجلس الإدارة تقاضى هذا البذل .

★ الأرباح - مدى أحقية العاملين بقطاع
الأعمال العام فى استخدام فائض الحصة
التقديرة فى غير ما خصص له قانوناً :
راجع كذلك مبدأ : (١٥٦) .

★ المادة الأولى والثانية من القانون رقم ٢٠٢ لسنة
١٩٩١ بإصدار قانون شركات قطاع الأعمال العام .
للمادة ٤٢ من قانون هيئات القطاع العام وشركاته
الصادر بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٢ اختص المشرع
العاملين وشركات القطاع العام بنصيب من الأرباح
الصافية التى يتقرر توزيعها لا يقل عن نسبة ٢٥٪
وخصص هذا النصيب لأغراض محددة صراحة لا شكك
من الالتزام بها لدى استخدامه - وقد ألغى المشرع
على عاتق شركات قطاع الأعمال العام التى حلت
محل هيئات القطاع العام وشركاته التوصل بجميع
الالتزامات الهيئات والشركات الأخيرة التى لم يكن
إمامها من سبيل لتغيير أوجه استخدام النصيب خارج
نطاق الأغراض المحددة قانوناً - ولما كانت شركات
قطاع الأعمال العام بحسبانها حفاظية بذاتها بإحكام
القانون ، ملتزمة قانوناً فى استخدام النسبة المذكورة
فهما خصصت له ظالماً أن حكم التخصيص لم ينفك
قائماً - مؤدى ذلك أنه لا يسوغ قانوناً استخدام
حصيلة فائض الأرباح الصافية فى تمويل شراء أسهم
حصة الشركة القابضة المعروضة للبيع فى رأس مال
الشركة القابضة لحساب العاملين .

١١٢	(٢٨)
-----	------

★ الملوات الخاصة :

راجع مبدئى : (١٢) ، (٦٤) .

(ج) التأديب

- مدى أحقية القطاع القانونى بالشركة
التابعة فى التحقيق مع شغالى الوظائف
أعمالها بها :

رقم
المجلد
الصفحة

★ المشرع فى قانون شركات قطاع الاعمال العام رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٩١ اصطلح الى حين الانظمة الوظيفية التى كانت تطبق على العاملين ببيئات القطاع العام وشركاته واخضع لاحكامه العاملين بالشركات المقايضة والتابعة وذلك الى ان تصدر هذه الشركات لوائحها الخاصة وحينئذ اوجب وقف العمل بهذه الانظمة الا ما نصه المشرع على استمراره وباقى العمل به سواء ورد النص عليها فى مواد قانون الإصدار او مواد القانون نفسه - ما نصت عليه المادة ٤٤ من قانون قطاع الأعمال العام - قانون نظام العاملين بالقطاع العام يدخل فى حداد الانظمة التى اصطلحها المشرع وقضى بسريانها على العاملين بالشركات التابعة والمقايضة على السوية بينهم الى حين صدور اللوائح الخاصة بهذه الشركات ومن بين احكامه ما نصت عليه المادة ٨٢ منه فى فقرتها الثالثة من أنه ٠٠ ويكون التحقيق بمعرفة النيابة الادارية بالنسبة لمشاغلى الوظائف العليا - مؤدى ذلك اختصاص النيابة الادارية بالتحقيق مع العاملين بالشركات التابعة - تطبيق ٠

٢٢٦

(١٠٧)

(د) التأمين الاجتماعى

- تسرى على العاملين بقطاع الأعمال العام
احكام قانون التأمين الاجتماعى :

★ قانون قطاع الاعمال العام رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٩١ قضى بحل الشركات المقايضة محل هيئات القطاع العام وحلول الشركات التابعة محل شركات القطاع العام بمعنى انه استبدل تشكيلا بتشكيل وتنظيما بأخر دون أن يغير بذاته أوضاع الملكية العامة ولا صفة الملكية العامة للأموال التى تقوم عليها هذه التشكيلات ولا نسبتها الى الشعب ولكنه غاير من اسلوب إدارة الشركات التى تخضعها لاحكامه - الطبيعة القانونية لما خضع له من شركات هى ذاتها الطبيعة القانونية لشركات القطاع العام علما بأن القطاع العام لا يختص به تنظيم وحيد - أساس ذلك أن الملكية العامة أو ملكية الدولة لكل شركة أو جزء منها هو شرط جوهري لاعتبارها عن الوحدات الاقتصادية التابعة « شركة قطاع عام » -

رقم
المجلد

٤٢٤

١٥٠

مقتضى ذلك أن الوحدات الاقتصادية المشار إليها فى قانون التأمين الاجتماعى هى بذاتها شركات القطاع العام التى الملح إليها الدستور وتناولتها تشريعات مختلفة بالتنظيم - أن شركات قطاع الأعمال العام من حيث الطبيعة القانونية داخلية فى عموم ما عبر عنه الدستور بالقطاع العام - نتيجة ذلك أن تلك الشركات تعد داخلية فى عموم الوحدات الاقتصادية المذكورة بالمادة ١/٢ من قانون التأمين الاجتماعى - تطبيق *

عاملون مدنيون بالدولة :

رموس موضوعاته ، وصفحاتها بالفهرس :

- ١ - التعيين (ص ٨٨) ٢ - إعادة التعيين (ص ٩٠) ٣ - المرتب وما يلحق به (ص ٩١) ٤ - تقارير الكفاية (ص ٩٤)
- ٥ - الترقية (ص ٩٤) ٦ - النقل (ص ٩٥) ٧ - التأديب (ص ٩٦)
- ٨ - التأمين الاجتماعى (ص ٩٧)
- ٩ - انتهاء الخدمة (ص ٩٨)
- ١٠ - مدة الخدمة (ص ١٠١) ١١ - طوائف خاصة من العاملين (ص ١٠١)

١ - التعيين

- التعيين فى غير أدنى الدرجات - حساب مدة الخبرة العملية :

★ قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المعدل بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٢ - قرار لجنة شئون الخدمة المدنية رقم ١ لسنة ١٩٨٠ *

المشرع استن اصلا عاما من مقتضاه أن يكون التعيين فى التلى وظائف المجموعة النوعية وأجاز التعيين

رقم
المجلد

رقم
الصفحة

في غير أئى هذه الوظائف سواء من داخل الوحدة
أو من خارجها ، ووضعت لجنة شؤون الخدمة المدنية
الشروط والقواعد لذلك ومنها ألا تقل مدة الخبرة
العملية للمرشح عن مجموع المدد البيئية اللازم
قضاؤها في وظائف الدرجات الأدنى من الوظيفة
المرشح لها وفقا لكل مجموعة نوعية على حدة وبدءا
من درجة بداية التعيين - أوجب المشرع حساب مدة
الخبرة العملية التي تزيد على مدة الخبرة المطلوب
توافرها لشغل الوظيفة على أساس أن يضاف إلى
بداية أجر التعيين علاوة دورية من علاوات الدرجة
المعين عليها عن كل سنة من السنوات الزائدة ويحد
أقصى خمس علاوات - التعيين في غير أئى درجات
التعيين يوجب حساب مدة الخبرة العملية التي تزيد
على مدة الخبرة المطلوب توافرها لشغل الوظيفة
ومن ثم إضافة العلاوات الدورية *

٧٠

(٧٧)

- المقصود بالتعيين في مجال منح العلاوات
الخاصة :

★ (أن القوانين أرقام ١٠١ لسنة ١٩٨٧ و ١٤٩
لسنة ١٩٨٨ و ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ و ١٢ لسنة ١٩٩٠
و ١١ لسنة ١٩٩١ و ٢٩ لسنة ١٩٩٢ و ١٧٤ لسنة
١٩٩٢ فيما قرره من منح علاوة شهرية خاصة ،
قضت بمنح هذه العلاوة لجميع العاملين بالدولة
والقطاع العام وقت العمل بأحكامها ، كما منحتها لى
يعين بعد هذا التاريخ والتعيين المقصود هو التعيين
المبتدأ الذي تفتح به العلاقة الوظيفية بين العامل وجهة
عمله - في مجال التعيين كاداة لشغل الوظائف القيادية
وفقا لأحكام القانون ٥ لسنة ١٩٩١ يتعين المتفرقة بين
التعيين المبتدأ وبين التعيين المتضمن ترقية إذ الأخير
يقوم في نطاق علاقة وظيفية قائمة وإن كان يدفعها
في طور جديد أو ينشئ لها مركزا قانونيا جديدا إلا
أنه يظل امتدادا للوضع الوظيفي السابق مما يتعين
إخراجه من المقصود بالتعيين وفقا لأحكام القوانين
سابق الإشارة إليها) *

١٩٤

(٦٤)

رقم
المجلة

رقم
المجلد

٢ - إعادة التعيين

* عاملون بالاتحاد التعاوني الزراعي المركزي - إعادة تعيين - تسوية حالة (عاملون مدنيون بالدولة - إعادة تعيين) للقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٨ بتعيين العاملين بالاتحاد التعاوني الزراعي المركزي وفروعه والاتحادات الاقليمية بوزارة الزراعة ووحدات القطاع الزراعي او اى جهة وتسوية اوضاعهم -

ان المشرع في القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٨ اوجب على جهة الادارة تعيين العاملين الموجودين في تاريخ نفاذه في ١/١/١٩٧٨ بخدمة الاقتصاد التعاوني الزراعي المركزي وفروعه بالاقاليم والاتحادات الاقليمية في وزارة الزراعة والهيئات والوحدات التابعة لها او اى جهة اخرى وذلك من تاريخ التحاقهم بالاتحادات المذكورة ، ولم يخلوها القانون سلطه تقديرية في هذا الشأن الا بالنسبة لتقدير مدى استيفائهم ما يلزم توافره من الشروط العامة للتوظيف المنصوص عليها في اى من القانونين رقمي ٥٨ و ٦١ لسنة ١٩٧٥ بحسب الاحوال ، كما اوجب عليها في ذات الوقت تسوية اوضاعهم وفقا للقواعد المنصوص عليها في المادة الثانية منها او التي استعار في لكثير منها احكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٥ بشأن الترتيبات بقواعد الرسوب الوظيفي وقساوون تصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ - حق العاملين المخابطين باحكام القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٩ في تعيينهم بالجهات المشار اليها وفي تسوية حالتهم مستمدة من حكم هذا القانون بما لا يجوز معه لجهة الادارة ان تمتنع عن تعيينهم ولا ان تمتنع عن اجراء التسوية لهم بالتطبيق لاحكام هذا القانون ، وان ترك المعروضة حالته شاغلا لوظيفة مؤقتة بدعوى عدم استيفاء مسوغات التعيين يصم مسلك جهة الادارة بمخالفة احكام القانون -

* عاملون مدنيون بالدولة - عاملون بالتدريس - احالة الى التقاعد - إعادة تعيين -

رقم الصفحة	رقم المادة
---------------	---------------

القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٧ في شأن إعادة تعيين
المحالفين الى التقاعد من العاملين بالتدريس وبمجاللات
الاشراف والتوجيه بوزارة التربية والتعليم والمساعد
الغنية التابعة لوزارة التربية والتعليم - ان نظام
التعيين طبقا لاحكام هذا القانون ، ونظام توظيف
الخبراء الوطنيين الذين يتم التعاقد معهم طبقا لقانون
نظام العاملين المدنيين بالدولة لا يجوز الخلط بينهما ،
لان كلا من النظامين يدور في فلك قائم بذاته ولكل
منها مجال انطباق خاص به ولا يتداخل مع الآخر
- اساس ذلك - ان اداة التعيين طبقا للقانون ٦٢
لسنة ١٩٧٧ هي صدور قرار من وزير التربية والتعليم
متضمنا ذلك ، في حين ان توظيف الشبير يكون بطريق
التعاقد ويعد موافقة الجهاز المركزي للتنظيم والادارة
- نتيجة ذلك : استمرار العمل باحكام القانون رقم
٦٢ لسنة ١٩٧٧ في ظل العمل بالقانون رقم ٤٧ لسنة
١٩٧٨ .

٣٦٧ (١٢٨)

٣ - المرتب وما يلحق به

- الحد الاعلى للأجور مستويا : مدى جواز
صرف مستحقات العامل اذا بلغت هذا الحد
خلال جزء من السنة .

٧٥ (٢٤)

- الصلاوات التشجيعية : لا يجوز أن
يتمدى مرتب العامل بها نهاية ربط الدرجة
الاعلى لوظيفته مباشرة :

★ المادة ٥٢ من قانون نظام العاملين المدنيين
بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ .

(اجاز المشرع بشروط خاصة عيها منح العامل
علاوة تشجيعية تعادل العلاوة الدورية المقررة ولو
تجاوز بها الاجر المقر لدرجة الوظيفة التي يشغلها
وقت حصوله على العلاوة - حصول العامل على
العلاوة على الرغم من وصول مرتبة نهاية ربط
الوظيفة التي يشغلها بعد استثناء يجد حده عند القدر
المسموح به للتدرج بالعلاوة الدورية وهو نهاية ربط

رقم
الصفحة

رقم
البدا

الوظيفة الاعلى مباشرة بحسبانها الوظيفة التي اجاز
المشرع للجهة الادارية منح العامل علاوة تشجيعية ولو
اختلفت بها بداية ربط هذه الوظيفة الاعلى مباشرة
لكان منطقيا ان يجد ذلك حده عند نهاية ربط هذه
الوظيفة الاعلى مباشرة - مؤدى ذلك انه لا يجوز ان
يتعدى مرتب العامل بالعلاوات التشجيعية نهاية ربط
الدرجة الاعلى لوظيفته مباشرة * .

١٧٥ (٥٨)

- علاوة الحصول على مؤهل أعلى أثناء
الخدمة :

★ المادة ٢٥ مكررا من قانون نظام العاملين المدنيين
بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المعدل
بالقانونين رقمي ١١٥ لسنة ١٩٨٣ و ٣٤ لسنة ١٩٩٢ .

(قرر المشرع منح العاملين الحاصلين على مؤهلات
عليا أثناء الخدمة من شاغلي الدرجتين الاولى والثانية
من مجموعة الوظائف الفنية او المكتبية والذين لم
يميتوا وفقا لحكم المادة ٢٥ مكررا قرر منحهم علاوتين
من علاوات درجة الوظيفة التي كانوا يشغلونها وقت
الحصول على المؤهل ولو تجاوزوا بها نهاية درجة
الوظيفة كما قرر منح العاملين الحاصلين على مؤهلات
عليا قبل ١٩٩٢/٦/٢ وظلوا بالمجموعة الفنية او الكتابية
علاوة من علاوات درجة الوظيفة التي يشغلونها وذلك
اعتبارا من ١٩٩٢/٦/٢ - مناط الافادة من هذا الحكم
هو حصول العامل على مؤهل عال قبل ١٩٩٢/٦/٢
واستمراره بالمجموعة الفنية او الكتابية ايا كانت درجة
الوظيفة التي يشغلها وقت حصوله على المؤهل العالي
- تطبيق * .

١٩٠ (٦٠)

- علاوة الترقية : - راجع (٣٧) ص ١١١

- العلاوات الخاصة الشهرية الممنوحة
للعاملين بالدولة : - راجع (١٢) ، (٦٤) .

- بدل السفر :

★ عاملون مدنيون بالدولة - مرتب - بدلات - بدل
سفر - تحنيده - النزول في ضيافة دولة اجنبية -

رقم
الصفحة

رقم
البدء

٣٥٦

(١٢٢)

لائحة بدل السفر ومصاميف الانتقال الصادرة بقرار
رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ - بدل
السفر يمنح للموظف تعويضاً له عن
المصروفات الفعلية والضرورية التي ينفقها في سبيل
اداء مهمة يكلف بها عادية أو تدريجية - يزيد هذا
البدل بنسبة محددة في حالة معينة ، وفي المقابل
يخفض البدل في حالة النزول في ضيافة احدى البلدان
أو الهيئات الاجنبية الى الثلث - تطبيق .
- اعانة التهجير - مناط استحقاقها
ومناط ضمها الى المرتب والمعاش :

★ المادة (٢) من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦
بشان منح اعانات للعاملين المنيين بسيان وقطاع غزة
ومافظات القناة .

المادة (١) والمادة (٢) من القانون رقم ٥٨
لسنة ١٩٨٨ في شان ضم اعانة التهجير الى المرتب
والمعاش .

(ان استحقاق اعانة التهجير منوط بالعمل في احدى
مهامات القناة حتى ١٦٧٥/١٢/٣١ والحصوع لاحد
النظم المشار اليها في النص على سبيل الحصر ولكنه
لا يتأتى الا لمن كان معيناً وناماً باحدى انيظائف
فعلا في ١٦٧٥/١٢/٣١ ومن ثم يشترط لاستحقاق
الاعانة ان يكون العامل موبوداً بالفعل في الخدمة
في احدى مدن القناة في ١٦٧٥/١٢/٣١ اذ ان تحديد
المشرع هذا التاريخ يستتبع في ذات الوقت تعيين
المخاطبين باحكامه بالموجودين بالخدمة فيه وبسواء
عليه لا تستحق هذه الاعانة لمن يلتحق بالخدمة في
تاريخ لاحق حتى وان ردت اقدميته الى تاريخ سابق
على ١٦٧٥ / ١٢/٣١ اذ لا شان للوجود الاعتباري في
الخدمة باستحقاق العالوة - الضامع في مفهوم
القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٨٨ المعمول به اعتباراً من
١٩٨٨/٤/١٨ هو عين الخاضع لاحكام القانون رقم
٩٨ لسنة ١٩٧٦ طالما لم تبرحه هذه الصفة حتى هذا
التاريخ فان انصرت عند هذه الصفة وزايلته لسبب
من الاسباب افتقد تبعاً وصف الخضوع لاحكام القانون
رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ ولم يعد من المخاطبين للخاضعين

رقم الصفحة	رقم المجلد	الاسكاه فى مفهوم القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٨٨ حين العمل به - تطبيق *
٢٠١	(٦١)	- المقابل النقدى لرصيد الاجازات : - الحق فى المطالبة بما خصم منه يخضع للتقادم الطويل لدى جهة العمل :
		* قانون الضرائب على الدخل رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ - المادتان ٣٧٤ و ٣٧٧ من القانون المدنى *
		* المقابل النقدى لرصيد الاجازات الاعتيادية حق للعامل يستعمله من القانون مبادرة ، ويثبت له من تاريخ انتهاء خدمته ويحق له تقاضيه دون خصم ضريبة للمرتبات منه - تلتزم جهة العمل بادائه اليه كاملا ولو اقتطعت جزءا منه سواء عن فطنه فيه لذاتها او لغيرها - ما جرى خصمه خطأ بمعرفتها على ظن عن خضوعه لضريبة المرتبات ما زال عالقا بذمتها فى مواجهة من خصم فيه بغير حق وليس عالقا بذمة مصلحة الضرائب - نتيجة ذلك عدم خضوع هذا المقابل الذى جرى خصمه على النحر المشار اليه للتقادم الثلاثى المتصوص عليه فى القانون رقم ٦٤٦ لسنة ١٩٥٣ - تطبيق *
٤٦٠	(١٦١)	- مكافأة نهاية الخدمة للعاملين بوزارة التعاون الدولى : - المدد التى تحسب على اساسها *
٨٧	(٢٨)	٤ - تقاوير الكفاية
		يعتمد بالتقرير الاخير لمن تمدر وضمح تقرير بشأنه *
٥٠	(١٥)	٥ - الترقية
		احقية المرقى فى زيادة أجره بمناسبة الترقية بما لا يجاوز نهاية ربط الوظيفة المرقى اليها مضافا اليها الزيادة التى تقررت بالقانون ٥٣ لسنة ٨٤ :
		* المادة ٣٨ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ، المادة (١) وللمادة (٣) من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٨٤ بزيادة مرتبات العاملين بالدولة والنطاق العام والكادرات الخاصة *

رقم
الصفحة

رقم
المادة

★ ان عبارة « علاوة من علاواتها » الواردة بالمادة ٢٨ المشار اليها انما تشير صراحة الى علاوة من العلاوات الموروثة للوظيفة المرقى اليها ، وتفيد استحقاق هذه العلاوة الدورية استحقاقا مبدئيا بموجب الترقية وطبقا للقانون اذا كان يزيد بها الاجر عن البداية المقررة للوظيفة المرقى اليها دون أن يخل استحقاقها المسجل بالمواعيد الدورية لاستحقاق مثيلاتها من بعدها - مؤدى ذلك احقية المرقين في الحالة المروضة في زيادة اجر كل منهم بمناسبة الترقية بما لا يجاوز نهاية الاجر للوظيفة المرقى اليها مضافا اليه الزيادة المنصوص عليها في القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٨٤ ومقدارها ستون جنيها .

١١١

(٣٧)

٦ - النقل

★ عاملون مديون بالدولة - المريض مرضا مزمنًا - اجازة استثنائية - عودة الى العمل - نقل .

★ المادة ٦٦ مكررا من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المعدل بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ .

★ ان المشرع اول رعاية خاصة للعامل المريض بمرض مزمن اذ قرر منحه اجازة استثنائية باجر كامل الى ان يشفى او تستقر حالته استقرارا يمكنه من العودة الى العمل او يتبين عجزه عجزا كاملا ، وفي هذه الحالة يظل في اجازة مرضية باجر كامل حتى بلوغه سن الاحالة الى المعاش - مقتضى ذلك ان جهة الادارة غير ملزمة اذا ما استقرت حالة العامل استقرارا يمكنه من العودة الى العمل بان تكون هذه العودة الى ذات عمله الاصل - لجهة الادارة باعتبارها القوامه على حسن تسيير المرافق الذي تقوم عليه ان تقرر عودته الى الوظيفة التي تتفق والحالة الصحية للعامل في ضوء ما استقرت عليه حالته الصحية حسبما تقررها الجهات الطبية المختصة دون ان يكون للعامل الامتناع عن العمل بدعوى الاستمرار بوظيفته الاصلية - اساس ذلك - ان النقل ممكنة للادارة في وضع الموظف في المكان الذي يستحقه وفقا لمتطلبات العمل وتبعا لما تقتضيه المصلحة العامة - نتيجة ذلك - التزام الموظف المريض الذي تقرر عودته الى العمل بالعودة الى العمل في الوظيفة التي قدرت جهة الادارة اتقانها مع حالته الصحية - تطبيق -

٣٥١

(١٢٠)

رقم
الصفحة

رقم
المادة

٧ - التأديب

مناطق أعمال التأديب المنصوص عليها
بالمادة ٧٩ من اللائحة المالية للموازنة
والحسابات :

★ المادة (٧٩) من اللائحة المالية للميزانية والحسابات -
مناطق أعمالها ، أن تكون ثمة من حوادث الاختلاس أو
السرقية أو الإهمال ، يترتب عليها إلحاق خسارة بالتزانة
المأمنة ، فالأمر المترتب على الحادثة هو الذي يحدد مدى
اندراجها في نطاق الحوادث التي يتحقق بها مناطق
أعمال هذا الحكم ، بحيث إذا انتفى تحقيق الخسارة
أصلاً نتيجة لوقوع حادثة من الحوادث المشار إليها فتنقضي
انتفى وجه اتخاذ تلك التأديب - فإذا ما تحقق ذلك
المناطق صار اتخاذ التأديب المحددة بتلك المادة أمراً لازماً
بمجرد العلم بالحادثة وبحسب ما تكشف عنه هذه
التأديب أو يتم التوصل إليه ذاتي لاتخاذها يتم تحديد
مسؤولية المتهم على ضوء ما يسفر عنه التحقيق الذي
يجرى في هذا الخصوص - الأمر الذي من مقتضاه أن
أعمال حكم المادة المشار إليه يجب أن يسبق دائماً تقرير
المسؤولية الإدارية للمتهم ، فإن كانت تلك المسؤولية
قد تحددت فعلاً ، وبات القرار الصادر بتوقيع الجزاء
حسبنا بانتضاء مواعيد العلم لم يعد من ثم موجب قانوناً
للمطالبة باتخاذ التأديب سالف الذكر - تطبيق .

٢٢٦ (٧٥)

يسأل العامل تأديبياً وعدياً إذا كان مرد
الإخلال أو المخالفة خطأ شخصي تردى فيه:

★ تضمن قانون العاملين المدنيين بالدولة تحديدًا واضحا
لواجبات العاملين الخاصين لأحكامه وما يحظر عليهم
اتباعه من أفعال وتصرفات - وتب المشرع على الإخلال
بالواجب أو مخالفة الحظر مسؤولية العامل التأديبية
بالإضافة إلى مسؤوليته المدنية إذا كان مرد الإخلال
أو المخالفة خطأ شخصي تردى فيه - مناطق مسؤولية العامل
هو الإخلال بأصول العلاقة التنظيمية التي رسمها القانون
والتواعد النفاذة له - مدى مسؤولية العامل يرتبط بطبيعة
الخطأ المنسوب للعامل - تطبيق .

٤٧٨ (١/١٦٩)

رقم الصفحة	رقم الكتاب
---------------	---------------

٨ - التأمين الإجتماعي

★ إصابة العيل :

★ القانون ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بشأن التأمين الاجتماعي -
المشرع اعتبر الإصابة التي تقع للعامل في طريق ذهابه
إلى العمل أو عودته منه دون توقف أو انحراف إصابة
عمل - المقصود من تأمين إصابات العمل حماية العامل
من المخاطر التي يتعرض لها بسبب يتعلق بمباشرة
للعمل الذي يسند إليه من رب العمل - الإصابة التي
تقع للعامل خلال تاديته المهام التي يكلف بها من قبل
رب العمل أو أثناء ذهابه لأدائها أو عودته بعد أدائها
تدخل في نطاق إصابات العمل طالما أن أدائه لها مندرج
فيما يفرضه نظام العمل الخاضع له - تطبيق .

٤٦٧ (١٦٤)

★ في شأن تحديد مفهوم الأجر الذي
تحتسب على أساسه المكافأة المستحقة
بمناسبة الاحالة إلى المعاش طبقا للمادة ٩٥
مكرر (١) من قانون العاملين المدنيين
رقم ٤٧ لسنة ٧٨ .

١٠٨ (٣٦)

★ تعويض المرضى بأمراض مزمنة خلال
فترة المرض :

★ قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ - للمشرع
أول رعاية خاصة للعامل المريض بأحد الأمراض المزمنة
فقرر منحه تمويضا يماثل أجره كاملا أثناء فترة مرضه
إلى أن يشفى أو تستقر حالته استقرارا يمكنه من العودة
إلى مباشرة عمله أو يتبين عجزه عجزا كاملا - الأجر
طبقا للتعريف المحدد بقانون التأمين الاجتماعي هو مجموع
ما يحصل عليه المؤمن عليه من مقابل تقدي من جهة
عمله الأصلية لقاء عمله الأصلي ويشمل عنصرين هما :
الأجر الأساسي وهو الأجر المبين في الجداول المرفقة بنظم
التوظيف التي يخضع لها العامل وفقا للوظيفة التي
يشغلها ، والأجر المتغير ويقصد به باقي ما يحصل عليه
المؤمن عليه خاصة الحوافز والبدلات والأجور الإضافية -
المشرع اعتبر المريض بمرض مزمن موجود فعلا في الخدمة
ومستادرا في العمل فقرر إحقاقه في الحصول على أجره

رقم المادة	رقم المادة
---------------	---------------

وفقا للوظيفة التى يشغلها كذلك عناصر الأجر المتغير من حوافز وبدلات وأجور اضافية مما يتطلب الحصول عليها المشاركة والإسهام القليل فى الإنتاج والمقررة لشاغلي وظيفته - أخذا فى الاعتبار أن الأساس الذى وُسمه المشرع لتحديد هذا التعويض (متوسط ما كان يحصل عليه فى السنة السابقة) إنما يمثل الحد الأدنى لحقوق الصامل المريض بمرض مزمن فإذا استحدثت زيادات لراتبه الأساسى أو تقرر حقوق مالية لأجره المتغير سواء ما تحدثت قيمته بقوانين أو لوائح أو قرارات كاعانة الغلاء الاجتماعية والبدلات أو تلك التى يرتبط تحديد قيمتها بمعدلات أو مستوى أداء معين استحق الصامل هذه الزيادة طالما كان مخاطبا بأحكامها وفقا لوضعه الوظيفى وباعتبارها داخله ضمن عناصر التعويض - تطبيق .

١٤٣

(١٥٣)

٩ - انتهاء الخدمة

الإحالة إلى المعاش :

سن الإحالة إلى المعاش ، ومدى الأحقية فى البقاء بالخدمة حتى سن الخامسة والستين:

★ المادة (٩٥) من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ . المادة الثانية والمادة السادسة ن مواد إصدار قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وللاادة ١٦٤ من قانون التأمين الاجتماعى المشار اليه .

★ ان تحديد سن الإحالة إلى المعاش هو جزء من نظام الوظيفة العامة الذى يخضع له الموظف لدى دخوله الخدمة وهو نظام قابل للتعديل باعتبار أن علاقة الموظف بجهة الإدارة علاقة تنظيمية - ليس للموظف من سبيل فى تمييز الأسباب التى تنتهى بها خدمته ومن بينها تحديد سن الإحالة إلى المعاش - المشرع فى القوانين رقمى ٣٦ و ٣٧ لسنة ١٩٦٠ قرر أصلا عاما يسرى على العاملين المخاطبين بأحكام القانون ٣٦ لسنة ١٩٦٠ بانها خدمتهم لدى بلوغهم سن الستين ، يستثنى من ذلك الموظفين الموجودين بالخدمة فى تاريخ العمل بأحكام القانون الذين تجيز قوانين توظيفهم بقائهم فى الخدمة بعد بلوغهم هذه السن ، كما مد هذا الاستثناء ليسرى

رقم
المبدأ

على مستخدمى الدولة وعمالها الدائمين وذلك بمقتضى حكم الاحالة المنصوص عليه بالمادة (٢٠) من القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ ، فأصبحت المبرة فى الاستقالة من حكم هذا الاستثناء هى بالمراكز القانونية الثابتة فى ١٩٦٠/٣/١ ان كان الأمر يتعلق بسوق وفى ١٩٦٠/٢/١ ان كان الأمر يتعلق بإمائل أو مستخدم . ثم صدر القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ مرددا ذات الحكم فجعل الأصل فى انتهاء خدمة الموظفين باستكمالهم بتلويهم سن الستين مع استثناء الموظفين والمستخدمين والعمال الموجودين بالخدمة بأى من هذه الصفات فى ١٩٩٣/٦/١ تاريخ العمل باستكمالهم .

٨

(٢)

الاحالة قبل بلوغ سنسن المعاش - صرف مكافأة توازى أجر سنة - مفهوم الأجر :

★ المادة ٩٥ مكررا (١) من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المضافة بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ لم يبين المشرع فى المادة ٩٥ مكررا المقصود بالأجر الذى تصرف على أساسه المكافأة المشار إليها بهذه المادة - والأصل فى الأجر انه يتقاضاه العامل من رب العمل نظير ما يبذله من جهد ومن ثم فإن ما يتقاضاه العامل الذى انتهت خدمته لا يعتبر أجرا يدور مداره وإذا نص القانون على حسابه وفقا لمقدار الأجر الذى كان يستحقه العامل أثناء الخدمة فإن مفهوم الأجر فى هذه الحالة انما يشكك وحده قياسا على ما يستحقه العامل عند انتهاء خدمته من معاش دورى أو مكافأة - ولذلك فانه توجيدا لأداة القياس وضبطا للمفاهيم وتسكينا للحكم فى سياق الموضوعى يفدر متعينا لتحديد المكافأة المنصوص عليها فى المادة ٩٥ مكرر (١) المشار إليها الرجوع الى مفهوم الأجر الوارد بالمادة (٥) من قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ والذي اشهى ينصرف الى كل ما يحصل عليه المؤمن عليه من مقابل تقضى من جهة عمله الأصلية لقاء عمله الأصل بمقتضيه الأساسى والتفسير . المكافأة المنصوص عليها بالمادة ٩٥ مكرر (١) تتحدد على أساس الأجر بالمفهوم الوارد بقانون التأمين الاجتماعى .

رقم
المسألة

معاش - تعويض الدفعة الواحدة - مدة الاشتراك الفعلية والمضاعفة في نظام التأمين الاجتماعي :

★ المادة ٢٦ من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ والمعدل بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٩٤ - المادة الأولى من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٦ بحساب مدة خدمة العاملين المدنيين المستفيدين في محافظات القناة وسيناء مضاعفة عند تقدير المعاش أو المكافأة .

★ ان المعاش أو تعويض الدفعة الواحدة الذي يستحق للعامل طبقاً لأحكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ الما يؤدي كامل عام عن مدة اشتراك العامل الفعلية في نظام التأمين الاجتماعي وأداء الاشتراكات المقررة قانوناً - استثناء من هذا الأصل قرر المشرع بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٦ حساب مدة اشتراك العامل في نظام التأمين الاجتماعي - التي قضاهما في محافظات القناة وسيناء - مضاعفة في المعاش أو المكافأة لأعمال هذه الميزة ينبغي أن يجري في حالة أي من البديلين المعاش أو المكافأة وليس في حالة الجمع بينهما - مؤدى ذلك لا يجوز حساب مدة الاستيقاء بمحافظة سيناء للمعروضة حالاتهم مضاعفة عند تقدير تعويض الدفعة الواحدة لمن يحصل منهم على معاش .

٩٩

(٣٢)

معاش الأجر الأساسي - معاش الأجر المتغير :

★ القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٧ بزيادة المعاشات .

★ المشرع زاد المعاشات المستحقة في ١٩٨٧/٦/٣٠ - وفقاً لأحكام قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ والقانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٤ في شأن منح معاشات ومكافآت استثنائية - بنسبة ٢٠٪ وذلك اعتباراً من ١٩٨٧/٧/١ واعتبر المشرع هذه الزيادة جزءاً من المعاش وتدرى في شأنها جميع أحكامه - انتهاء خدمة الموظف قبل ١٩٨٧/٧/١ يؤدي إلى زيادة معاشه عن الأجر الأساسي بمقدار ٢٠٪ من المعاش المستحق في ١٩٨٧/٦/٣٠ - صدور حكم بأحقية في رفع المعاش المستحق عن الأجر المتغير إلى ٥٠٪ من متوسط أجر تسوية

رقم
المبدأ

هذا المماش اعتبارا من ١٩٨٧/٧/١ يسند من أحكام القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ بتعديل بعض أحكام قانون التأمين الاجتماعي ، لا يسوغ وقد حاز الحكم لوقته التتليئية ولقد ما قد يترقب عليه من آثار أو الحد منها بوقف صرف الزيادة في مماش الأجر الأساسي المستحق للموظف وفقا للقانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٧ خلال فترة تنفيذ الحكم تربصا بما يسفر عن الطعن فيه بما مؤداه الجمع بين الزيادتين نقلا للحكم وتطبيقا للقانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٧ في الوقت عينه .

٧٣ (١٢٣)

١٠ - مد الخدمة

تجيز المادة ٢/٩٥ من القانون ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بشأن العاملين المدنيين بالدولة المعدل بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٩٢ - تجيز بقرار من رئيس الوزراء مد خدمة أى من شاغلي الوظائف العليا من الدرجتين العالية والمتأيزة وما في مستواهما لمدة أقصاها سنتان ، متى اقتضت الضرورة القصوى ذلك .

٤٠٦ (١٤٠)

١١ - طوائف خاصة من العاملين

قد أشير الى كل من هذه الطوائف بمكانه المناسب بالفهرس حسب موضوعه ، واجمالا فانها تنظمها المبادئ أرقام : (١٤) ، (١٥) ، (٥٢) ، (٦٢) ، (٦٧) ، (١٠٥) ، (١٣٦) ، (١٥٨) .

(غ)

غرف سياحية :

التعديل المقترح للاتحة الأساسية للغرف بهدف تقييد الحق في الترشيح غير

رقم
المادة

رقم
المادة

مشروع ، لأن هذا الحق لايجوز تقييده الا بنص فى قانون :

★ القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٦٨ بإنشاء غرف سياحية وتنظيم اتحاد لها المدل (انتخابات) •

★ بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٨١ - قرار وزير السياحة رقم ٢١٦ لسنة ١٩٩٠ لائحة أنفرف السياحية - (المادة (٩) من قرار وزير السياحة رقم ٢١٦ لسنة ١٩٩٠ بشأن اللائحة الأساسية المشتركة للغرف السياحية تنص على ان تكون مدة العضوية فى مجلس إدارة الغرفة ثلاث سنوات ولا يجوز الانتخاب أو التعيين لأكثر من دورتين متتاليتين ، وقد اقترح تعديلها لتصبح مدة العضوية فى مجلس إدارة الغرفة ثلاث سنوات على أنه لا يجوز الترشيح لمن شغل منصب دورتين انتخابيتين متتاليتين الا بعد انقضاء دورة انتخابية واحدة على الأقل - التعديل المقترح للمادة الثالثة تضمن قيذا على الحق فى الترشيح لا يسوغ بنص فى لائحة وأما يكون تنظيمه بنص فى قانون - خلا القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٦٨ من مثل هذا القيد - مژدى ذلك يطهى القيد المنصوص عليه فى المادة (٩) أو المشروع لتعديلها مغالفا للمقانون •

١٤٥

(٤٨)

غرامة التأخير :

تراجع فى شأنها المبادئ : (٧٢) ،
(٩٦) ، (١١٨) ، (١٣٣) •

★ عقد - عقد ادارى - تنفيذ - غرامة التأخير •

★ المادة ١٤٨ من القانون المدنى •

★ (جرى افتاء الجمعية العمومية على ان مبدأ تنفيذ المقدم بحسن نية هو أصل من الأصول القانونية التى تحكم العقود المدنية والعقود الادارية على حد سواء بمقتضاء يلتزم كل طرف من طرفي المقدم بتنفيذ ما اتفقا عليه فى المقدم فان حاد أحدهما عن هذا السبيل كان مسئولا عن اخلاله بالتزامه المقدمى ووجب حمله على الوفاء بهذا الالتزام وصار تحصيله بما رتبته المقدم من جزاءات كغرامة التأخير أمرا واجبا قانونا - تطبيق) •

٢١٧

(٧٢)

رقم
المبدأ

رقم
الصفحة

(ف)

فافض الحصة النقدية :

★ شركات - شركات قطاع الأعمال العام - استخدام فافض الحصة النقدية - السلطة المنوط بها وضع قواعد استخدامها وتوزيعها •

★ المادة ٢٦ من الدستور - القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ بشأن هيئات القطاع العام وشركاته - القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ بإصدار قانون قطاع الأعمال العام - احتراماً من المشرع لحكم المادة ٢٦ من الدستور التي جعلت للمعاملين نصيباً من أرباح المشروعات التي يعملون بها اختص بموجب قانون هيئات القطاع العام وشركاته المعاملين بشركات القطاع العام بنصيب من الأرباح الصافية التي يتقرر توزيعها - السلطة المختصة بتوجيه هذا النصيب رئيس مجلس الوزراء فيحدد نسبته وقواعد استخدامه - شركات قطاع الأعمال حلت محل هيئات القطاع العام وشركاته مقتضى ذلك تحمل تلك الشركات بالتزامات الهيئات والشركات الأخيرة ومنها نصيب المعاملين بشركات القطاع العام في الأرباح - نتيجة ذلك أن تحديد أوجه استخدام فافض الحصة النقدية يتعقد قانوناً لرئيس مجلس الوزراء - تطبيق •

(١٥٦) ٤٤٦

فروق أسعار :

أحقية صرف هذه الفروق متى كانت زيادة الأسعار بمقتضى قرارات سيادية وقد نص في المبدأ على ذلك •

(١٠١) ٣٠٩

(ق)

قرائن :

القرائن نوعان : قضائية وقانونية ، وللقرينة القضائية عنصران ••

(٤٣/ب) ١٢٨

رقم
الصفحة

رقم
المبدأ

قوار سيادي :

مفهوم القارات السيادية أو « الجبرية » -
راجع : (١٩) ، (١٠١) .

قطاع الأعمال العام :

يراجع ما يتعلق به بالمبادئ : (٦) ، (٩) ،
(٢٤) ، (٢٦) ، (٣٨) ، (٣٩) ، (٨٨) ،
(٩٧) ، (٩٨) ، (١٠٧) ، (١٤٥) ، (١٤٦) ،
(١٤٩) ، (١٥٠) ، (١٥١) ، (١٥٦) .

(ل)

لائحة :

اللائحة الأساسية المشتركة للغرف
السياحية . راجع : (٤٨) .

لبن - البان الأطفال الغذائية والعلاجية :

تحديد التعريف الجبركية الواجبة التطبيق
عليها . راجع (٦٨) .

لجان قضائية :

اللجان القضائية للإصلاح الزراعي :

(٩) حجية قراراتها - راجع (٤٦) .

(ب) ما يمس صحة تمثيل الهيئة العامة

للإصلاح الزراعي في عضويتها -

راجع (١٦٨) .

رقم	رقم
الصفحة	الصفحة

(م)

مؤسسات صحفية :

رؤساء مجالس اداراتها - مدى جواز البقاء
فى الخدمة بعد الستين :

★ المادة (٢٨) من القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ بشأن سلطة الصحافة - المادة الأولى ولادة الثانية من القانون رقم ٢ لسنة ١٩٩٥ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ .

★ (١) أن المشرع فى النطاق الزمنى للعمل يحكم المادة ٢٨ من القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ ، قبل تعديلها بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٩٥ جعل سن التقاعد للماملين بالمؤسسات الصحفية القومية من صحفيين واداريين وعمال ستين سنة واختص هؤلاء الماملين دون غيرهم من رؤساء مجالس ادارة المؤسسات الصحفية وأعضاء مجالس ادارتها بحكم استثنائى يجوز وفقا له عد سن هؤلاء الماملين سنة فستة حتى الخامسة والستين ومن ثم فانه بمجرد بلوغ العامل الستين تنتهى علاقة العمل القائمة بينه وبين المؤسسة الصحفية بموجب حكم قانونى أمر يعتبر من النظام العام فلا تستمر العلاقة الا اذا زحزح سن التقاعد من سن الستين الى سن بعده سنة فستة حتى الخامسة والستين وذلك بقرار يصدره المجلس الأعلى للصحافة بتوصية من المؤسسة الصحفية وبصدور هذا القرار تبقى علاقة العمل قائمة وفقا لنظامها الذى جرت عليه عند بلوغ سن الستين حتى تنتهى ببلوغ نهاية مد سن التقاعد فمن تحد سن تقاعده يستصحب مركزه القانونى الأمر الذى لا يتحقق بمجرد الاستمرار فى العمل بعد انتهاء السن القانونية ، اذ المركز القانونى لا يكتمل الا بديمومة جريان هذه العلاقة فى الاطار الأمر من الأحكام القانونية بما ضربه من سن معينة للتقاعد لا يتزحزح الا فى حدود معينة وبقرار من سلطة استثناء المقرر بالفترة الأولى من المادة (٢٨) سالفة الذكر الى رؤساء مجالس ادارة المؤسسة الصحفية القومية لصدر القانون رقم (٢) لسنة ١٩٩٥ قاضيا بالغاء الفترة الثالثة من المادة ذاتها والتي كانت

رقم الصفحة	رقم المادة
---------------	---------------

تضمن حظر استمراهم بمناصبهم بعد بلوغ سن الستين
ولما كان هذا القانون يسرى بأثر مباشر اعتبارا من
١٣/١/١٩٩٥ فإنه لا يستظل به الا من أدركه القانون
في التاريخ المذكور قبل ان يبلغ سن الستين لأن من
بلغها قبل تاريخ العمل به تكون علاقته الوظيفية مع
المؤسسة الصحفية قد انتهت قانونا وبات منصبه شاغرا
ولا يعيد الاستمرار الفعل في السمل شخلا قانونيا له
مؤدى ذلك : انه لا يجوز مد السن لرؤساء مجالس
ادارات المؤسسات الصحفية الذين سبق أن بلغوا سن
الستين قبل العمل بالقانون رقم ٣ لسنة ١٩٩٥ ولو كانوا
استمروا في العمل بعد الستين حتى أدركهم التصديل
الحاصل بهذا القانون .

★ (ب) المادة (٣١) من القانون ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ -
المادة ٤٦ من اللائحة التنفيذية له الصادرة بقرار رئيس
المجلس الأعلى للصحافة رقم ٤٣ لسنة ١٩٨٥ .

★ كون مدة عضوية مجلس ادارة المؤسسة الصحفية
القومية أربع سنوات قابلة للتجديد لا يرتب مدا لمن
التقاعد أن أدركه سن الستين خلال مدة المجلس ، إذ
تجد مدة العضوية حينما الأقصى قانونا في هذه السن
فالعضوية تنتهي حتما في هذه الحالة ببلوغ أقرب
الأجلين ، انتهاء مدة مجلس الادارة أو بلوغ سن الستين
الذي يفيد بلوغه انتهاء واحد من شروط العضوية (.

١٨٦ (٦٢)

مجلس الدولة :

★ ادارات الفتوى - مدى اختصاصها
بمراجعة عقود الهيئات الخاصة ذات النفع
المعام :

★ قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ - المشرع ناظ
بادارة الفتوى المختصة بمجلس الدولة ابداء الراى في
المسائل التي يطلب الراى فيها من رئاسة الجمهورية
أو رئاسة مجلس الوزراء أو الوزارات أو الهيئات العامة -
الزام الوزارات والهيئات العامة والمصالح الحكومية
الا تبرم عقدا أو تقبل صلحا أو تبيع تحكيميا أو قرار
محكمين في مادة تزيد قيمتها عن خمسة آلاف جنيه الا بعد
استفتاء ادارة الفتوى المختصة - لأن العقود الادارية

رقم الصفحة	رقم المبدأ
---------------	---------------

تختلف اختلافا جوهريا عن عقود القانون الخاص بأن أحد طرفيها شخص من أشخاص القانون العام وتتضمن أحكاما استثنائية وغير مألوفة لا مثيل لها في عقود القانون الخاص - نتيجة ذلك - خروج - مراجعة العقد الذي لا يكون أحد طرفيه شخص من أشخاص القانون العام عن الاختصاص الوجوبي بمجلس الدولة في مراجعة العقود - تطبيق .

٣٤٩

(١١٩)

★ الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع :

● مدى جواز اعمال فتواها على الحالات المماثلة :

★ المادة (٦٦) من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ .

★ (فتوى الجمعية العمومية يجب أن تصدر في واقعة محددة بذاتها مشفوعة بأوراقها ، تثير مشكلة معينة رغم فيها الرأي القانوني على جهة الإدارة . ذلك الأصل العام ليس ملزما من كل قيد ، حيث يسوغ قانونا استصحاب ذات الرأي على حالات أخرى ، لم يصدر في شأنها تحديدا بشرط تماثلها في الظروف والملايسات وغيرها من الاعتبارات والأنظمة القانونية الحاكمة للحالة التي صدر في خصوصها وتقدير ذلك التماثل يمكن أن تقوم عليه جهة الإدارة في نطاق مسئوليتها الإدارية بما تفرضه من وجوب السعي الذي لا انقطاع له للوقوف على الصحيح من حكم القانون واجب الاعمال في كل حالة فإن ضم عليها الأمر كان لها اللجوء الى الجهة صاحبة الولاية لاستظهاره - الهيئة العامة للإصلاح الزراعي قدرت في نطاق مسئوليتها الإدارية أن ثمة حالات يمينها تماثل والحالة التي صدرت فيها فتوى الجمعية العمومية رقم ٦٠٠ بتاريخ ١٩٩٣/٧/٣١ - مؤدى ذلك ليس ثمة ما يحول قانونا دون استصحاب ذات المبدأ الذي استظهرته تلك الفتوى) .

١٣٦

(٤٥)

● افتاء سابق للجمعية - تنفيذ :

★ (طلب مصلحة الجمارك الزام الهيئة العامة لبنك ناصر الاجتماعي أداء مبلغ شرايط ورسوم حكمة عن منه

رقم
المجلس
رقم
الجمعية

سيارات ليموزين تم استيرادها لاستخدامها في مشروع ليموزين حصر للنقل السياحي - انتهت الجمعية العمومية بجلسة ١٩٩٤/١١/٩ الى احقية مصلحة الجمارك في استثناء الرسوم الجمركية المستحقة عن السيارات التي قام البنك ببيعها للخير - تنفيذا لهذا الاقتاء يقع على عاتق الهيئة العامة لبنك ناصر الاجتماعي الالتزام بأداء المبلغ للطالب به في هذا النزاع والذي يمثل فرق الرسوم الجمركية المستحقة على تلك السيارات)

٢١٣

(٧١)

● علم جواز التفويض في طلب الرأي من الجمعية :

★ المادة ٦٦ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ والمعدل بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨٤

★ (جعل المشرع استنهاض ولاية الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع لاستظهار رأيها القانوني وفقا لبنود ١ و ب و ج من المادة ٦٦ المشار اليها لا يتأتى الا عن طريقين : الأول : ما يرد اليها بناء على تقدير من أجهزة مجلس الدولة ذاته رئيسا ولجانا . والثاني : ما يحال اليها من مسائل دولية أو دستورية أو تشريعية أو غيرها من المسائل القانونية من رئيس الجمهورية أو رئيس الهيئة التشريعية أو من رئيس مجلس الوزراء أو من أحد الوزراء اذا ما قدر أى منهم طرحها على الجمعية العمومية ، وفي هذه الحالة فإن أعمال السلطة التقديرية قاصر على من صرحه النص ومن يبتهم الوزير بغير امكن التفويض فيه اذ أن التفويض يتحدد نطاقه بما لا يمس صلاحية الوزير ومسئولياته الدستورية والسياسية وان شيوخ المسؤولية الادارية والتنفيذية وتداخل هذه المسؤوليات أمر لا يمكن تقديره وتمييزه الا بواسطة الوزير نفسه وتقديره للأثار الممكن ترتبها على ما يتخذه من قرار - مزى ذلك عدم جواز تفويض الوزير غيره في طلب الرأي من الجمعية العمومية)

١٦٤

(٥٤)

● لا وجه لنظر الموضوع بعد التدخل التشريعي الذي أجاب على السؤال المطروح أمام الجمعية :

رقم
الصفحة

رقم
المبدأ

★ المادة ٤٩ من القانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٩٢ بإنشاء الاتحاد المصري لمقاول التشييد والبناء • كانت المادة المشار إليها تغطي محل جميع الجمعيات والاتحادات والغرف القائمة بأنشطة المقاولات عدا الجمعية التعاونية للإنشاء والتعمير ومواد البناء ثم تم تعديل نصها بموجبه القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٩٣ للمسول به اعتبارا من ١٩٩٣/٤/٢ والذي استثنى وفقا له الجمعيات التعاونية الانتاجية للإنشاء والتعمير والبناء المسجلة طبقا لأحكام القانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٥ من الخسوع لحكم الحل المقرر بقوة القانون وفرض عليها توفيق أوضاعها خلال فترة عينها - المشرع بما أجراه من تعديل لهذه المادة قد أجاب على السؤال المطروح أمام الجمعية بما لا يظهر منه وجه لنظر الموضوع بحالته الراهنة وفي إطار المسألة المروضة وحدها •

١٤٣

(٤٧)

● عدم ملائمة نظر الجمعية للموضوع إذا كان قد رفعت بشأنه دعوى قضائية :

★ مجلس الدولة - الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع - دعوى قضائية - عدم ملائمة إبداء الرأي • لا يكون من الملائم إبداء الرأي في مسألة من المسائل إذا كانت هذه المسألة بذاتها مثار دعوى قضائية تقديرا للإجراءات القضائية التي اتخذت بشأنها •

٣٣٤

(١١١)

راجع كذلك مبدأ : (١٣٨) •

ما يخرج عن اختصاص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع :

١ - المنازعات التي تنحصر فيها الصفة عن طالب الرأي :

راجع المبادئ : (٨٥) ، (١٠٩) ، (١١٣) ، (١٢٦) ، (١٣٢) ، (١٥٤) ، (١٥٥) •
(ب/١٦٢) •

★ اختصاص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بإبداء الرأي في المسائل المالية والمستورية والتشريعية وغيرها من المسائل القانونية ، لا يتنبه إلا إذا أحيلت المسألة على الجمعية العمومية ممن حدهم النص على سبيل

رقم
المادة

رقم
المادة

الحصر ، وهم رئيس الجمهورية ورئيس الهيئة التشريعية ورئيس مجلس الوزراء والوزراء ورئيس مجلس الدولة ، ولم يخول النص غير هؤلاء اجالة هذه المسائل أو بعضها الى الجمعية العمومية - يؤدي ذلك - بعدم قبول طلب الرأي في حالة تقديمه من غير ذي صفة - تطبيق *

٣٣٧ (١١٣)

★ المادة ٦٦/د من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ - اختصاص الجمعية العمومية بنظر المنازعات بين جهتين أو أكثر من الجهات المنصوص عليها في الفقرة (د) من المادة ٦٦ هو بديل عن استعمال الدعوى كوسيلة لحماية الحقوق ونفي المنازعات - يجب أن يقدم طلب النزاع الى الجمعية العمومية من صاحب الصفة في التقاضي طبقاً للقانون وأن يوجه الى من يمثل الجهة الموجه اليها قانوناً - أساس ذلك أن الصفة شرط لقبول الدعوى أو بديلها من وسائل حماية الحقوق - مقتضى ذلك عدم قبول طلب عرض النزاع اذا لم يقدم من صاحب الصفة في التقاضي قانوناً - تطبيق *

٤٤٥ (١٥٤)

يجب أن يصدر طلب الرأي من جهة ذات شأن في طلبه :

★ استقر افتاء الجمعية العمومية الى وجوب أن يكون طلب الرأي صادراً من جهة ذات شأن في طلبه سواء بأن تكون جهة ذات ولاية واختصاص في امضاء ما يسفر عنه حكم القانون في المسألة المستفتى فيها ، أو بأن يكون الرأي المطلوب مما يمس هذه الجهة من حيث صلاحية التصرف والنشاط أو من حيث مدى ما لها وما عليها من حقوق والتزامات أو من حيث تبين اوضاع مركزها القانوني وجوابه فان كان طلب الرأي في مسألة لا تتعلق بها باى من وجوه التعلق لم يكن لها أن تسأل فيما ليس من شئونها - تطبيق *

٤٦٣ (١٦٢/ب)

٢ - اذا كان طرفا النزاع: أو أحدهما شخصاً من أشخاص القانون الخاص ، راجع في هذا المبدأي : (٣٣) ، (٤٤) ، (١٢٤) ، (١٤١) ، (١٤٣) ، (١٥٧) *

★ المادة ٦٦ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ - الأشخاص الشخصية لا يمكن أن تكون

رقم
المصفا

مؤسسات خاصة تباشر نشاطها كأصل عام في نطاق
أحكام القانون الخاص - نتيجة ذلك : النزاع بين
مصلحة الجمارك وأحد أشخاص القانون الخاص يخرج
من اختصاص الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع -
تطبيق .

١٠٢ (٣٢)

- عدم اختصاص الجمعية العمومية بنظر النزاع لكونه
بين هيئة عامة وشركة قطاع عام - والأخيرة شخص من
أشخاص القانون الخاص .

٩٣٣ (٤٤)

٣ - المنازعات التي تشور حول تقدير الرسوم القضائية :

★ المادة ٦٦ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ .

★ المادة ١٦ و ١٧ و ١٨ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٩٤
في شأن الرسوم القضائية ورسوم التوثيق في المواد
المدنية .

★ الأصل هو اختصاص الجمعية العمومية لتسمى الفتوى
والتشريع بالفصل في المنازعات التي تنشأ بين الوزارات
أو بين المصالح العامة أو بين الهيئات العامة أو بين
المؤسسات العامة أو بين الهيئات المحلية أو بين هذه
الجهات بعضها البعض - خرج المشرع عن هذا الأصل
في القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٩٤ المشار إليه فاستن
طريقاً خاصاً للطن في تقدير الرسوم القضائية إذ ناط
ذلك بالمحكمة التي أصدر رئيسها أمر التقدير أو ال
القاضي حسب الأحوال ومن ثم يحصر هذا الاختصاص
عن الجمعية العمومية أيا كان أطراف النزاع ولا يجوز
الحجاج في هذا الشأن بنص المادة ١١٠ من قانون
المرافعات المدنية والتجارية لأن الجمعية العمومية
لا تستوي محكمة بالمعنى الذي عناء المشرع في المادة
١١٠ المشار إليها .

١١ (٣)

٤ - المنازعات التي تشور حول الضريبة على الدخل :

★ القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة

رقم
الصفحة

رقم
الصفحة

★ القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ باصدار قانون الضرائب
على الدخل .

★ الأصل هو اختصاص الجمعية العمومية لتسعى الفتوى
والتشريع بالفصل في المنازعات التي تنشأ بين الوزارات
أو بين المصالح العامة أو بين الهيئات العامة أو بين هذه
المؤسسات العامة أو بين الهيئات المحلية أو بين هذه
الجهات بعضها البعض إلا أن المشرع في قانون الضرائب
على الدخل خرج على هذا الأصل فيما يتعلق بالمنازعات
التي تنشأ حول الضريبة على الدخل استحقاقا ومقدارا
فاستأن طريقا خاصا للطعن فيها أمام لجنة الطعن والتي
يجرى الطعن في قراراتها بدعوى أمام المحكمة الابتدائية
المختصة وفق الإجراءات والمواعيد التي عينها النص ،
ولما كان الحكم الخاص يعمل به في خصوصه فإن
الاختصاص بالفصل في تلك المنازعات ينحصر عن الجمعية
العمومية وينتقل للجنة الطعن ومن بعدها المحكمة
الابتدائية المختصة .

٥٢

(١٦)

٥ - منازعات تنفيذ الأحكام :

★ المادة ٢٧٥ من قانون المرافعات المدنية والتجارية .

★ مقتضى هذه المادة التي تسرى أمام محاكم مجلس الدولة
أن المشرع ناط بقاضي التنفيذ دون سواء أمر الفصل
في المنازعات الإدارية لدى تحريك ولايته واستنهاض
اختصاصه في شأنها مما لا يفتح منه المجال بأي حال
لسلب هذا الاختصاص منه أو مشاركته فيه على أي
وجه - مؤدى ذلك أن الجمعية العمومية لتسعى الفتوى
والتشريع تكون غير مختصة بنظر منازعات تنفيذ الأحكام
الصادرة من محاكم مجلس الدولة والأمر مفقود بوجه
عام لقاضي التنفيذ دون غيره - النزاع حول كيفية حساب
الفوائد القانونية المحكوم بها على جهاز المدعي العام
الاستراتيجي بصفته الممثل القانوني لأحد الخصمين في
أحدى الدعاوى مما تنتقله الولاية بشأنه للمحكمة التي
أصلته ويخرج عن اختصاص الجمعية العمومية .

١١

(٣٠)

٦ - المنازعات الخاصة بطلب رفع الحجز الإداري :

رقم
المبدأ

رقم
الصفحة

★ المادة ٦٦ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ،
والمادة ٥٧ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ في شأن
الحجر الإداري . والمادة ٣٣٥ من قانون المرافعات المدنية
والتجارية رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ .

★ الأصل هو اختصاص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى
والتشريع بالفصل في المنازعات التي تنشأ بين الوزارات
أو بين المصالح العامة أو بين الهيئات العامة أو بين
المؤسسات العامة أو بين الهيئات المحلية أو بين هذه
الجهات بعضها البعض - ناط المشرع اختصاص الفصل
في المنازعات الخاصة بطلب رفع الحجر التي يجوز
للمحجوز عليه رفعها بقاض التنفيذ الذي يتبعه المحجوز
عليه دون سواه مما لا يتفصح منه مجال لسلب هذا
الاختصاص منه أو مشاركته فيه - أثر ذلك - اختصاص
الفصل في تلك المنازعات ينحصر عن الجمعية العمومية
وينمقد لقاضي التنفيذ أيا كان أطراف النزاع - تطبيق .

٣٣٥ (١١٢)

راجع أيضا مبدأ : (١٣٣/ب)

٧ - منازعات الحيابة :

★ المدة ٦٦/د من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة
١٩٧٢ - قانون العقوبات رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ المعدل
بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ - اختصاص الجمعية
العمومية بأبداء الرأي الملزم في المنازعات التي تنشأ
بين الوزارات والمصالح العامة هو الأصل - إذا عقد
المشرع الاختصاص بنوع من المنازعات لجهة أخرى بنص
خاص صريح فيتعين الاعتداد بالنص الخاص وحده -
انتماء الاختصاص بمنازعات الحيابة لنيابة المسامة
والناض الجزئي المختص - مؤداه ان هذا الاختصاص
ينحصر عن الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ،
ولو كان النزاع بين جهتين من الجهات الواردة في المادة
٦٦/د من القانون ٤٧ لسنة ١٩٧٢ - تطبيق .

٣٥٨ (١٢٢)

٨ - القضاء بالفوائد القانونية :

★ (من المستقر عليه أن مناط القضاء بالفوائد التأخيرية
أن يكون محل الالتزام مبلغا من النقود معلوم المقدار
تمت المطالبة القضائية به - المشرع لم يسمح على الجمعية
العمومية ولاية القضاء في المنازعات التي تقوم بين

رقم
المصنعة

رقم
المبدأ

١٠٨ (٦٩/ج)

السلطة التنفيذية وهيئاتها وإنما عهد إليها مهمة الافتاء فيها بإبداء الرأي مسببا - ولا يقدر في ذلك ما أضاعه المشرع على رأيها من صفة الالتزام للجانبين لأن هذا الرأي الملزم لا يتجاوز حد الفتوى ولا ينزل منزل الأحكام - لا تعد المطالبة بالفوائد القانونية أمام الجمعية العمومية مطالبة قضائية بمفهومها المعنى في كل من قانون للمرافعات والقانون المدني ومن ثم يكون قد تخلف مناط القضاء بهما .

**يدخل في اختصاص الجمعية ابداء الرأي
الملزم في الأنزعة التي تنشعب بين الجهات
الإدارية :**

★ المادة ٦٦ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ .

★ (اختص المشرع الجمعية العمومية بإبداء الرأي مسببا في الأنزعة التي تنشعب بين الجهات الإدارية بعضها البعض وذلك بدلا عن استعمال الدعوى كوسيلة لحماية الحقوق ونفي المذاذعات وأضفى المشرع على رأيها صفة الالتزام للجانبين حسما لأوجه النزاع وقطعا له ولم يعط لجهة ما حق التقيب عليه أو معاودة النظر فيه حتى لا يتجدد النزاع الى ما لا نهاية واذ تستوى الجمعية العمومية على قمة أجهزة الفتياء داخل الدولة لا يسوغ ان يكون الرأي الصادر عنها محلا لجدل أو مساومة أو امتناع عن تطبيقه اذا لم يصادف قبولاً ويتمتع على الجهة الإدارية الا تنقاس عن تنفيذه على أي وجه من الوجوه وإن تجرد عن مثل هذا التصرف الذي قد يستثير وجه المسؤولية عنه وعلى الجهة الإدارية التي صدر الرأي لصالحها حال استمرار امتناع الجهة الإدارية الأخرى عن تنفيذه الا تقصد عن إبلاغ الجهات الرئاسية وتحريك ولايتها في هذا الأمر وضعا له في نصابه وليس ثم من هندوسة في وجرب اتصياح الجوانب الإدارية الى تنفيذ افتاء الجمعية العمومية وعدم مخالفته أو الامتناع عن تنفيذه أو الانحراف عنه حرما على أن يسود القانون وتغلب الشرعية صغرفاتها التزاما بصحيح تلك المتقطعات - تطبيق : انتهت الجمعية العمومية الى التزام محافظة القاهرة بتنفيذ ما انتهت اليه الجمعية العمومية من رأي ملزم بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٩٩٣/٤/٤ .

٢٢٠ (٧٢)

رقم المبدأ	رقم الصفحة
---------------	---------------

المجمعة المصرية لتأمين المسئولية المدنية على أعمال البناء :

(أ) اختصاص النيابة الادارية بالتحقيق مع العاملين بها :

★ القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بأعادة تنظيم النيابة الادارية - المشرع بين ولاية النيابة الادارية ، وبسط هذه الولاية على طائفتين من العاملين أولاها طائفة العاملين العاملين بشركات القطاع العام ، وثانيها طائفة العاملين بالشركات التى تساهم فيها الحكومة أو الهيئات العامة بنسبة لا تقل عن ٢٥٪ من رأسمالها - أساس ذلك : المصلحة التى يقوم بها الشخص الاعتبارى ما دامت من قبيل المصلحة العامة - مؤدى ذلك : اختصاص النيابة الادارية بالتحقيق مع العاملين فى المجمعة المصرية لتأمين المسئولية المدنية على أعمال البناء .

٢٢٣ (١/١٠٦)

(ب) مدى خضوع العاملين بها للحد الأعلى للأجور :

★ المجمعة المصرية لتأمين المسئولية المدنية على أعمال البناء تعد من قبيل شركات القطاع العام بالنظر الى الشركات المكونة لها - مؤدى ذلك خضوع العاملين بها لقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦١٥ لسنة ١٩٨٦ بشأن الحد الأعلى للأجور .

٢٢٣ (ب/١٠٦)

محال « عامة وملاء ليلية » :

اختصاص وزارة الثقافة بإصدار التراخيص والرقابة على المصنفات الفنية التى تعرض بها .

١٣ (٤)

ملاحظات :

راجع : (١٣٠) .

مد الخدمة :

راجع : (١٤٠) .

رقم
الصفحة

رقم
المبدأ

مدد القيد بجدول المحامين :

ضرورة استيفاء هذه المدد لجواز ندب
أعضاء الإدارات القانونية لوظائف أعلى .

٣٣٨ (١١٤)

مرتبات ومكافآت :

راجع ما يتعلق منها بالعاملين المدنيين
بالدولة بهذا الفهرس في باب الـ (ع)
تحت عنوان رئيسي : « عاملون مدنيون
بالدولة » وفرعى : « المرتب وما يلحق به » ،
وما يتعلق بقطاع الأعمال العام يراجع في
الباب نفسه تحت عنوان رئيسي :
« عاملون بقطاع الأعمال العام » وفرعى :
« المرتب وما يلحق به » .

مرض مزمن :

راجع مبدئي : (١٢٠) ، (١٥٣) .

مرافق عامة :

أسند المشرع الى وحدات الادارة المحلية
انشاء وإدارة جميع المرافق العامة الواقعة
في دائرتها .

١٩٨ (٦٥)

مستولية :

★ مستولية تأديبية : - الخطأ الشخصي
والخطأ المرفقي :

- يسأل العامل تأديبياً ومدنيا اذا كان
مرد الاعمال أو المخالفة خطأ شخصيا
تردى فيه .

راجع : (١ / ١٦٩) .

- الخطأ الشخصي ، والخطأ المرفقي -
التفرقة بينهما :

رقم
المبدأ

رقم
الصفحة

★ المبرة في مقام الفرقة بين الخطأ الشخصي والخطأ الرقعي تكون بدرجة جسامه الخطأ أو بالقصد الذي ينطوي عليه الموطأ وهو يؤدي واجبات وظيفته - اذا كان قصد الموطأ النكاهة أو الاضرار أو تفنيا منفعة ذاتية خاصة كان خطأه شخصيا يتحمل هو نتائجه - تطبيق .

٤٧٨ (١٦٦/ب)

★ مسئولية تقصيرية - أركانها :

راجع بشأنها : (١٠٨) ، (١١٠) ، (١٤٢) ، (١٤٤) ، (١٤٧) .

★ تقوم المسئولية التقصيرية على أركان ثلاثة هي الخطأ والضرر وعلاقة السببية بينهما - الخطأ لا يفترض وانما على الضرر إثباته وبيان الضرر الذي حاق به من جراءه - تتحقق مسئولية المتبوع عن أعمال تابعه غير المشروعة متى صدرت هذه الأفعال عنه أثناء قيامه بأعمال وظيفته أو بسببها شريطة أن تتوافر بين التابع والمتبوع رابطة قوامها خضوع الأول لسلطة الثاني الذي يكون له حق رقابته وتوجيهه فيما يقوم به لحسابه من عمل محدد فتلك السلطة بشقيها هي التي تجعل المتبوع مسئولاً عن خطأ تابعه ويستقيم بها سند الرجوع على المتبوع - تطبيق .

٣٢٩ (١٠٨)

★ مسئولية حارس الأشياء :

راجع : (١٣) ، (١٦٩ / أ) ، (١٣٩) ، (١٦٣) .

★ المادة ١٧٨ من القانون المدني - أن الشخص الطبيعي أو المعنوي الذي له مكانة السيطرة على شيء يلتزم بهرأسه حتى لا يسبب ضرراً للغير إذا أخل بهذا الالتزام افترض الخطأ في جانبه والتزم بتعويض الغير مما يلحق عن ضرر بسبب الشيء الخاضع لحراسته ، لا يعفيه من هذا الالتزام إلا أن يثبت أن الضرر وقع بسبب أجنبي رغم ما بذله من عناية في الحراسة - أساس ذلك أن المسئولية تدقق بتولى شخص حراساً في تعضى حراسته عناية خاصة أو حراسة آلات ميكانيكية ، ووقوع الضرر بفعل الشيء فمنذ ذلك يكون

رقم
الصفحة

رقم
المبدأ

حارس الشيء مستثولا عن الضرر بيد انه اذا اثبت
المستول ان الشيء لم يتدخل في احداث الضرر فقد انتفى
بذلك افراض الخطا اذا القرينة القانونية لا تعفي المدعى
من اثبات وجود الحالة القانونية التي يترتب عليها قيام
المسؤولية - تطبيق .

٤٦٥

(١٦٣)

مشروع قانون :

مشروع قانون باننشاء بنوك للصمامات
والشرابين الأدمية - ملاحظات الجمعية
العمومية لقسمى الفتوى والتشريع عليه :

★ ان مشروع القانون يتضمن أحكاما تتعلق بنقل صمامات
وشرايين القلب وانه لا يرد هذا النقل الا من جسم
ميت - اختصاص مجلس الدولة بمراجعة الصياغة
التشريعية لمشروعات القوانين ألما تتضمن دراسة قانونية
فنية تتعلق بمدى عدم تعارض أحكام المشروع المقترح
مع أحكام القوانين الأعلى وعلى رأسها أحكام الدستور
وما يحيل اليه من أصول مرجعية - انه بالنسبة لمبدأ
النقل فان الجمعية العمومية ترجع الأخذ بما انتهى اليه
النظر من جواز نقل الأعضاء - انه اذا كان مشروع
القانون المقترح يتعلق بنقل صمامات وشرايين القلب
وانه لا يرد هذا النقل الا من جسم الميت فانه يجب
الاستيثاق من تمام موت الجسم المراد النقل منه الأمر
الذي يقتضى أن يتضمن مشروع القانون تعريفا للميت وأن
يكون الأطباء المقررون للموت مختلفين عن الأطباء الذين
يمهد اليهم بأجراء جراحة العانة التي تجيز نقل عضو
المرضى - بتوافر الضرورة العامة التي تجيز نقل العضو
من جسم آدمي ميت فان الأمر يقتضى مناسبة أن يتضمن
مشروع القانون أحكاما إجرائية تتعلق بترتيب أولويات
الاحتياج الى الأعضاء المطلوب نقلها وفقا لشدة الحاجة
لدى المرضى زمانا وخطرا - الجسم الأدمي ليس محلا
للتعامل فيه مما يقتضى الأمر استلزام الرضا بالنقل
بالإذن والإجازة - انه ولئن كان إذن الشخص باستخدام
أى من أعضاء جسمه بعد موته ليس حقا ماليا مما ينتقل
من بعده الى ورثته الا انه يجوز الإذن بالنقل الصادر
من الأقارب الأقربين للميت - انه يجب حظر الاتجار
بأعضاء الجسم الأدمي الأمر الذي يستوجب منه تضمين

رقم
المادة

رقم
المادة

مشروع القانون أحكاما تكفل سد ذرائع البيع والاتجار -
يلزم استبعاد حكم جواز انتزاع صمامات القلوب
وشرايينها من أجسام الموتي مجهول الشخصية - حال
الحكوم عليه بالأعدام حال أى شخص فيما يجب أن يعامل
به جسمه - وزارة الصحة باعتبارها جهة معنية بهذا
الشأن يستوجب الأمر أخذ رأيها فى مشروع القانون -
تطبيق .

٣٨٩ (١٣٧)

مصاريف إدارية :

مناطق المطالبة بها :

★ المادة ١٧٧ من اللائحة المالية للميزانية والحسابات .
★ (لا محل للمطالبة بالمصاريف الإدارية فيما بين الجهات
الإدارية وبعضها البعض إلا حيث يتعلق الوضع بتقديم
خدمات فعلية) .

٢٠٨ (ب/٦٩)

مصنفات فنية :

وزارة الثقافة هى السلطة المختصة
باصدار التراخيص والرقابة على المصنفات
الفنية التى تعرض بالتحال العامة والملاهى
الليلية الخاضعة لاشراف وزارة
السياحة .

١٣ (٤)

معاش :

راجع به باب الـ (ع) تحت عنوان
رئيسى : « عاملون مدنيون بالدولة »
وفرعى : « انتهاء الخدمة - الاحالة الى
المعاش » .

مقابل :

- مقابل انتفاع .

راجع : (٤٢)

- المقابل النقدي عن الوجبة الغذائية .

رقم
الصفحة

رقم
المبدأ

راجع : (١٤)

- المقابل النقدي لرصيد الاجازات .
- راجع : (١٢٧) ، (١٦١) .

مكافاة الريادة العلمية :

- عدم جواز منحها للأعضاء العلميين
- بالمستشفيات والمعاهد التعليمية .
- راجع : (١ / ٦١) .

ملاحظة :

- عدم ملازمة ابداء الجمعية العمومية رأيا
- إذا كان موضوع النزاع معروضا على القضاء
- راجع : (١١١) ، (١٣٨) .

مال عام :

انتقال الأموال العامة بين الأشخاص العامة
يكون بلا مقابل أو تعويض :

- ★ المادة ٨٧ من القانون المدني - الحصانة التي أسبغها
- المشرع على الأموال العامة منوطا أن تكون هذه الأموال
- مخصصة للمنفعة العامة ، فإذا خصصت صارت تلك
- الحصانة لصيقة بها لا ترفع عنها إلا بقانون أو قرار
- أو ينقطع التخصيص بالفعل وعلى وجه مستمر وبطريقة
- واضحة لا لبس فيها - أن نقل الاختصاص بالأموال
- الملوكة للدولة يتم بين أشخاص القانون العام ينقل
- الإشراف الإداري على هذه الأموال بدون مقابل ، ودون
- أن يعتبر ذلك نزولا عن أموال الدولة أو تصرفا فيها -
- تطبيق .

٤٧٤ (١٦٧) *

- ★ اللتان ٨٧ و ٨٨ من القانون المدني - انتقال الأموال
- العامة التي لدى الدولة والأشخاص المعنوية العامة - إلى
- أحدى الجهات العامة الأخرى لا يثنى عن طريق نزاع
- الملكية بل سبيله تغيير التخصيص المرصود له المال -
- الأصل أن يكون تغيير التخصيص للمال العام وتغيير
- وجه الانتفاع به دون مقابل وبغير تعويض عن ذلك -

رقم
المجلة

رقم
المجلد

أساس ذلك - أن الأصل في الانتفاع بالمال العام أن يكون بغير مقابل متى كان استئصال المال فيما أعد له - الأملاك العامة تخرج من دائرة المعاملات بما نص عليه من عدم جواز بيعها أو التصرف فيها ، وذلك كله إلا أن تقرر الجهة ذات السيادة في نقل التخصيص وتغيير المنفعة تحميل الجهة المنقول إليها التخصيص عبثاً مالياً رآته لازماً لما قدرته من ظروف - تطبيق .

٤٥٦ (١٥٩)

ملك :

أملاك الدولة الخاصة :

- مدى ولاية هيئة المجتمعات العمرانية
في التصرف في الأراضي الصحراوية .

٣٤ (١٠)

- مدى أحقية كل من الهيئة العامة
للاصلاح الزراعي ومحافظة الاسماعيلية*
في التصرف في أراض من أملاك الدولة
الخاصة :

★ القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٨٤ بشأن نقل ملكية بعض الأراضي الواقعة في أملاك الدولة الخاصة الى المحافظات وصندوق أراضي الاستصلاح - المشرع أضفى المشروعية على التصرفات التي أجرتها المحافظات وصندوق أراضي الاستصلاح حتى ١٩٨٢/١٠/٩ في الأراضي المملوكة للدولة ملكية خاصة والتابعة للهيئة العامة للاستصلاح الزراعي أو الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية فاعتبر هذه الأراضي مملوكة للجهة التي تصرف فيها في تاريخ تصرفها ومن ثم أضحت التصرفات ممن ليس له الحق في التصرف كأنها صادرة ممن له الحق في ذلك - التصرف هو تلاقى الإرادتين على نقل ملكية الأرض من المتصرف الى المتصرف اليه أو من البائع الى المشتري - نتيجة ذلك أن تخصيص الأراضي المملوكة ملكية خاصة لا يتمشى عن تصرف حقيقي في أملاك الدولة الخاصة ولا يمدو أن يكون نقلاً للإشراف الإداري على هذه الأموال - تطبيق .

٣٦٩ (١٢٩)

رقم
المادة

رقم
المادة

— عدم جواز تمدى المحليات على أملاك
المراقق القومية أو المراقق ذات الطبيعة
الخاصة :

★ القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٦ بإنشاء هيئة كهرباء مصر —
القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ ينظم الإدارة المحلية —
المشرع ناط بوحداث الإدارة المحلية إنشاء وإدارة المراقق
الصامة الواقعة فى دائرتها وخولها فى سبيل ذلك
الاختصاصات التى تتولاها الوزارات بمقتضى القانونين
واللوائح — ناط بها المحافظة على أموال الدولة الخاصة
والعامة وحمايتها من التمديات التى قد تقع عليها —
أملاك المراقق القومية أو المراقق ذات الطبيعة الخاصة
وما تحوزها وما هو مخصص لها من أموال تخرج عن
مجال إشراف وإدارة الوحدات المحلية — التمدى عليها
من المحليات تمدى على أملاك الغير — تطبيق •

٣٧١

(١٣٠)

مناجم ومهاجر :

راجع : (٥١) ، (١٥٨) •

عائده استغلال مهاجر السجنون أصبح من
ضمن موارد صندوق التصنيع ولم يعد
للمحافظات حق فيه :

★ القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالمناجم والمهاجر —
قرار نائب رئيس الجمهورية للخدمات رقم ٣٨ لسنة
١٩٦٢ — اللائحة التنفيذية لقانون نظام الإدارة المحلية
الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ — قرار رئيس
الجمهورية رقم ٤٢٢ لسنة ١٩٧٨ بإنشاء صندوق
للتصنيع والإنتاج للسجون المعدل بالقرار رقم ٣٥٥
لسنة ١٩٩١ (أن تنظيم استغلال المناجم والمهاجر كن
موقدا فى ظل الصل بالقانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦
لوزارة الصناعة تم انتقل الى المحافظات بموجب قرار
نائب رئيس الجمهورية رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٢ كما أكدته
اللائحة التنفيذية لقانون الإدارة المحلية بيد أن صدور
قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٥ لسنة ١٩٩١ جاعلا
عائده استغلال مهاجر السجنون من ضمن موارد صندوق
التصنيع وذلك اعتبأوا من تاريخ العمل به فى .

رقم
المبدأ

١٥٥ (٥١)

١٩٩١/٩/١٩ ومن ثم فانه اعتبارا من هذا التاريخ لم يعد للمحافظات حق في عائد استغلال المحاجر الخاصة بالسجون لما قبل هذا التاريخ فان المائدة محكوم بالنظم السارية في ذلك الوقت والتي تعطى هذا الحق للمحافظات دون غيرها مؤدى ذلك : احقية مشروع استغلال المحاجر بمحافظة القليوبية في مقابل استغلال السجن للمحجر عن الفترة من ١٩٨٩/١/١٦ حتى ١٩٨٩/٨/١١ .

منفعة عامة :

راجع : (١١٦) ، (١٥٩) .

ميزانية عامة :

الموازنة العامة للدولة - مبدأ عمومية
الميزانية - قاعدته - الاستثناء على المبدأ :

★ القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن الموازنة العامة للدولة تنص بأن يتم تقدير الإيرادات دون أن تستنزل منها أية نفقات ولا يجوز تخصيص مورد معين لمواجهة استخدام محدد الا في الأحوال الضرورية التي يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية - الأصل الذي يركز اليه قانون الموازنة العامة للدولة هو مبدأ عمومية الميزانية بقاعدته عدم تخصيص الإيرادات وعدم خصم النفقات من الإيرادات - استثناء من هذا الأصل أجاز المشرع لرئيس الجمهورية تخصيص مورد معين لاستخدام معين - تطبيق .

٣٤٥ (١١٧)

(ن)

نائب :

لايجوز نائب أعضاء الإدارة القانونية
بالشركة لوطائف أعلى دون استيفائهم مدد
القيد الواردة بجدول المحامين .

٣٣٨ (١١٤)

نقابات مهنية :

نقابة الصحفيين - كيفية اجراء انتخاباتها
في ظل احكام القانون رقم ١٠٠ لمبينة

١٩٠ ١١٤ ٥٣٢

١٩٩٣ .

رقم
المادة

رقم
المادة

نقل :

التزام العامل بالعودة الى عمله في الوظيفة
التي قدرت جهة الادارة اتفاقا مع حالته
الصحية .

٣٥١ (١٢٠)

(ه)

هيئات :

الهيئات الخاصة ذات النفع الدائم : مدى
اختصاص ادارات الفتوى بمجلس الدولة
بمراجعة عقودها .

٣٤٩ (١١٩)

هيئة الشرطة : الأثر المترتب على تقدير
كفاية ضابط الشرطة بمرتبة ضعيف
أو الحصول على تقرير من متتالين بتقدير
دون المتوسط .

٥٠ (١٥)

الهيئة العامة لبنك ناصر الاجتماعي :

راجع : (١٨) ، (٧١) .

الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية :
هي وحدها المختصة بالإشراف على استغلال
المسطحات المائية ، وتحصيل مقابل
الانتفاع بالأراضي المحيطة بالبحيرات حتى
مسافة ٢٠٠ متر من الشاطئ .

١٢٦ (٤٢)

الهيئة العامة للاستثمار : حكم - الطعن
فيه - تعديله - أرجاع أقليمية - ترقية .

٢٠٤ (٦٧)

الهيئة العامة للإصلاح الزراعي : -
اختصاصها بتسليم الأراضي وإدارتها نيابة
عن الدولة - مدى أحقيتها في قبة الأرض
التي خصصت بالفعل للمنفعة العامة .

٣٤٣ (١١٦)

رقم
المبدأ

رقم
الصفحة

- لايمس صحة تمثيل الهيئة فى عضوية
اللجنة القضائية للإصلاح الزراعى أن
يكون ممثلها عضوا بالشئون القانونية
بالهيئة ، أو متزوجا ممن تعمل عضوا بها .

٤٧٦

(١٦٨)

الهيئة العامة للطرق والكبارى : رسوم
استعمال مرور السيارات على الطرق
السريعة المميزة - أوجه صرف حصيلتها .

(١)

الهيئة العامة للمستشفيات والمعاهد
التعليمية : عدم جواز منح مكافأة الريادة
العلمية للأعضاء العلميين بها .

الهيئة العامة لبناء الإسكندرية : مقابل
تداول البترول الذى فرضته الهيئة يعتبر
رسما ، لكن تقريره مخالف للدستور ،
لأن قانون انشاء الهيئة لم يتضمن أية
إشارة الى مبدأ تقريره .

١٣٣

(٤٤)

هيئة كهرباء مصر : - عدم أحقيتها فى فتح
حسابات لها بالبنوك دون موافقة وزارة
المالية :

★ أخضع المشرع بمقتضى القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٩٢
بتعديل بعض أحكام قانون المحاسبة الحكومية رقم ١٢٧
لسنة ١٩٨١ الهيئات العامة الاقتصادية والصناديق
والجساعات الخاصة لقانون المحاسبة الحكومية دعما
للمراقبة المالية عليها قبل الصرف - أضحت هذه الجهات
ملازمة بالتقارير المالية للقررة بقانون المحاسبة الحكومية
ومخاطبة بما ورد به من نصوص أمره لا محيص عن التقيد
بها واتباع أحكامها - مؤدى ذلك انه لا يجوز لهذه
الهيئات فتح حسابات خاصة بالبنك المركزى أو غيره
من بنوك القطاع العام دون موافقة وزارة المالية -
تطبيق .

٣١٢

(١٠٢)

رقم
المجلد

رقم
المجلد

- عزم جواز تصدى المحليات على أملاك
المرافق القومية أو المرافق ذات الطبيعة
الخاصة ، راجع : (١٣٠)

- فئسة الضريبة المستحقة على بعض
واردات هيئة كهرباء مصر من المهمات
الكهربائية • راجع : (١٠٤)

هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة :
بعد صدور القانون رقم ٧ لسنة ٩١ لم تعد
للهيئة ولاية فى التصرف فى الأراضى
الصحراوية الا فى حدود معينة •
راجع (١٠)

(٩)

وظائف قيادية :

المعلاوات الخاصة المقررة للعاملين بالدولة -
لا يجوز تعديل فئتها لمن يعين بوظيفة من
الوظائف العليا بعد العمل بالقانون
رقم ٥ لسنة ١٩٩١ ، وكانت مدة خدمته
متصلة • راجع : (٦٤) •
راجع أيضا مبدأ : (١٢)

فهرس التشريعات

اولا : الدساتير والقوانين والمراسيم بقوانين والتفسيرات التشريعية

١ - قانون اساسى (دستور)

(دستور ١١ سبتمبر سنة ١٩٧١)

المادة	الميلاد
٢	١٣٧
٢٦	١٥٦
١٩	٦ ، ٢٦ ، ١٤٥ ، ١٥٠
٣٠	٦ ، ١٥٠
١١٩	٤٤
١٤٦	٤

٢ - التقنين المدنى (ق ١٣١ لسنة ١٩٤٨)

المادة	الميلاد
٨١	١٣٧
٨٧	١٥٩ ، ١٦٧
٨٨	١٥٩
٨٩	٤٣
٩٥	١٦٠
١٠٨	٤٣
١٤٥	٤٣
١٤٧	٤٣ ، ٧٢ ، ٩٦
١٤٨	١١٨ ، ١٣٤
١٦٣	١٠٨ ، ١١٠ ، ١٤٢
١٧٤	١٤٤ ، ١٤٧
	١٠٨ ، ١٤٤ ، ١٤٧

المادة	المبدأ
١٧٨	١٣ ، ٥٦ ، ٦١ ، ١٦٣ ، ١٦٤
٣٧٤	١٦١
٣٧٧	١١١
٦٩٩	٤٣
٧٠٠	٤٣
٧٠٢	٤٣

٣ - قانون الإجراءات الجنائية (ق ١٥٠ لسنة ١٩٥٠)

المادة	المبدأ
٣٧٣	١٢٢

٤ - قانون أعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات الادارية (ق ١١٧ لسنة ١٩٥٨)

المادة	المبدأ
٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٨ ، ٩ ، ١٠ ، ١١ ، ١٢ ، ١٤ ، ١٧	١٠٦

٥ - قانون المرافعات المدنية والتجارية (ق ١٣ لسنة ١٩٦٨)

المادة	المبدأ
١١٠	٣
١٢٥	١٢١
١٧٨	٣٠
٢٧٥	٣٠
٣٣٥	١١٢ ، ١٣٣

قانون الاثبات ٢٥ لسنة ١٩٦٨)

المادة	المبدأ
١٠١	٤٦ ، ٩٥

قانون مجلس الدولة ٤٧ لسنة ١٩٧٢)

المادة	المبدأ
٥٨	(١١٩)
٦١	(١١٩)

المادة	المادة
٦٣	١٣٧
٦٦	٢ ، ١٦ ، ٣٣ ، ٤٤ ،
	٤٥ ، ٧٣ ، ٨٥ ،
	١٠٩ ، ١١٢ ، ١١٤ ،
	١٢٣ ، ١٢٤ ، ١٢٦ ،
	١٢٢ ، ١٣٧ ، ١٤١ ،
	١٤٣ ، ١٥٤ ، ١٥٥ ،
	١٥٧ ، ١٦٠ ،

قوانين العاملين المدنيين بالمولة

(أ) قانون رقم (٢١٠ لسنة ١٩٥١)

المادة	المادة
٤٥	٩١

(ب) قانون رقم (٤٧ لسنة ١٩٧٨)

المادة	المادة
١	٨٤ ، ١٢٧ ، ١٦٥ ،
١٤	٢٥ ، ١٢٨ ،
١٥	٢٢
١٧	٨ ، ١٧ ،
٢٢	٨ ، ٩١ ،
٢٥	٥٧ ، ٦٠ ،
٢٧	٢٢
٤٢	٩١
٤٨	٦٧
٥٢	٥٨
٦٣	٢٥
٦٤	٢٥
٦٥	٢٥ ، ١٢٧ ،
٦٦	٢٥ ، ١٢٠ ،
٦٩	٢٥
٧٠	٢٥
٧١	٢٥
٧٧	١٦٩

المادة	المبدأ
٧٨	١٦٦
٨٦	١٦٦
٩٢	٨٤ ، ٨٣
٩٥	١٤٠ ، ٣٦ ، ٢
٩٨	١٦٥

قانون التجارة البحرية الصادر بالقانون رقم (٨ لسنة ١٩٩٠)

المادة	المبدأ
٧٨	١٣١
١٦٨	١٣١
١٧٤	١٣١

القوانين والمراسيم بقوانين الأخرى

القانون رقم	المبدأ
٢٥ لسنة ١٩٢٠ بشأن أحكام النفقة وبعض مسائل الأحوال الشخصية	١٣٥
١٠٠ لسنة ١٩٨٥	٤٢
١١٤ لسنة ١٩٤٦ بشأن تنظيم الشهور	٤٢
٦٨ لسنة ١٩٤٧ بشأن التوثيق	٤٢
٦٢٩ لسنة ١٩٥٥	٤٢
١٤٢ لسنة ١٩٥٩	٤٢
١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن الإصلاح الزراعي	٤٦
١٣١ لسنة ١٩٥٣	٤٦
٢٤٥ لسنة ١٩٥٥	٤٦
٢٨٦ لسنة ١٩٥٦	٤٦
١٢٧ لسنة ١٩٦١	٤٦
٦٩ لسنة ١٩٦١	٤٦
٦٤٦ لسنة ١٩٥٣ بشأن تقادم الضرائب والرسوم	١٦١
١٩٥٤ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بالشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم	٩٨
٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ بشأن الحجز الإداري	١١٢

المبدأ	القانون
٤	القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم الزكاة على الشرطة المتطوعة .
٥٦	القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٥٦ بشأن المناجم والمحاجر .
٧٤	القانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥٦ بشأن الجمعيات التعاونية .
٥٣	القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٧ بشأن البنوك والائتمان .
٤٥	القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ .
٤٥	القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ بشأن سريان أحكام قانون النهاية الادارية والمحاکمات للتأديبية على موظفي المؤسسات والهيئات العامة والشركات والجمعيات والهيئات الخاصة .
١٢٥	القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن جوازات السفر . - معدلا بالقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٦٨ -
١٠٢	القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ بشأن تنظيم شؤون البعثات والاجازات الدراسية والمنح .
٢	القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ بشأن اصدار قانون التأمين والمعاشات لموظفي الدولة .
٢	القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٦٠ بشأن التأمين الاجتماعي والمعاشات لمستخدمي الدولة وعمالها المدنيين .
٨٨	القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٠ بشأن التغطية العامة .
٣٧	القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦٠ بشأن تنظيم الاوقاف . - معدلا بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٨١ -
٥٧	القانون رقم ٢٤٤ لسنة ١٩٦٠ بشأن الائتلاف في شركات المساهمة .
١٢٧ و ١٢٧	القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر . - معدلا بالقانون رقم ٢١٩ لسنة ١٩٩١ -
٤٦	القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٢ بشأن حظر تملك الأجانب للأراضي الزراعية .
	القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٢ بشأن اصدار قانون التأمين الاجتماعي المعاشات لموظفي الدولة ومستخدميها وعمالها المدنيين .
	القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٢ بشأن قانون الهيئات المحلية .

المبحث	القانون
١١ ، ١٨ ، ٢٠	القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٢ بشأن الجمارة -
٢٧ ، ٤٦ ، ٥٥	
٦٨ ، ٧٠ ، ١٠٤	
١٤٨ ، ١٥٢ ، ١٦٦	
٧٤	القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ بشأن تنظيم الجمعيات والمؤسسات الخاصة .
٤٣	القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رسوم التوثيق والشهر .
٢٣	القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٤ بشأن منح معاشات ومكافآت استثنائية .
٦٥	القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦ بشأن الزراعة .
٤٤	القانون رقم ٦ لسنة ١٩٦٧ بشأن إنشاء هيئة مهنياء الاسكندرية .
٥٤	القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٧ بشأن التفويض في الاختصاص .
١	القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٦٨ بشأن الطرق العامة .
٤٨	القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٦٨ بشأن إنشاء غرف سياحية وتنظيم الصاد .
	- محلا بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٨١ .
٧٤	القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٠ بشأن تنظيم المعاهد المالية الخاصة .
٦٣	القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٠ بشأن إنشاء نقابة الصحفيين
١٥	القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ بشأن هيئة الشرطة .
٦٤	القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧١ بشأن السلطة القضائية .
٥٩ ، ٦٦ ، ٦٤	القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات .
٨٣ ، ٨٤ ، ٨٦	- محلا بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٩٤ .
٩١ ، ٩٢ ، ٩٣	
٩٩ ، ١٠٥ ، ١٢١	
١٦٥	
١٤٠	القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٧٣ بشأن تحديد سن التلاهد للعلماء خريجي الأزهر ومن في حكمهم .
	- محلا بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ .

الرقم	التاريخ
٢٥ ، ٥٧ ، ٨٩	القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن الادارات القانونية .
١٠٠ ، ١١٤ ، ١٣٦	— معدلا بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٨٦ .
١٥٨ ، ١٦٢	
١١٧ ، ١٠٢	القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٢ بشأن الموازنة العامة للدولة .
١٠٥ ، ٦١	القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن نظام الباحثين العلميين في المؤسسات العلمية .
٣٥	القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن الخدمة العامة للشباب .
	— معدلا بالقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٥ .
٩٨	القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٤ بشأن اصدار نظام استثمار المال العربي والاجنبي والمناطق الحرة .
١١	القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٧٤ بشأن الاعفاءات الضريبية للمشروعات .
١٥٠ ، ٨	القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بشأن المؤسسات العامة .
١٤١ ، ١١٩	القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٥ بشأن الهيئات الخاصة للشباب والرياضة .
	— معدلا بالقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٧٨ .
٢٢ ، ٢٣ ، ٢١ ، ٢	القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بشأن التأمين الاجتماعي .
١٤٠ ، ٥٢ ، ٣٦	
١٦٤ ، ١٥٣ ، ١٥٠	
	— معدلا بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٢ .
	— ومعدلا بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ .
	— ومعدلا بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ .
	— ومعدلا بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٩٤ .
٧٤ ، ٤٩	القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٥ بشأن الجمعيات التعاونية الاستهلاكية .
٧٤ ، ٥٠ ، ٤٧	القانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٥ بشأن الجمعيات التعاونية الانتاجية .
٥٥	القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ بشأن الاستيراد والتصدير .
١٠٢ ، ٩٨	القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ بشأن انشاء البنك المركزي المصري والجهاز المصرفي .

المادة

القانون

- القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٦ بشأن إنشاء هيئة كهرباء
مصر
- القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٦ بشأن حساب مدة خدمة العاملين
المدنيين
- القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٦ بشأن منح إعانات للعاملين
المدنيين بسنواء وقطاع غزة ومحافظات القناة
- القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٧ بشأن إعادة تعيين المحالين
الى التقاعد من العاملين بالتدريس بوزارة التربية
والتعليم والمعاهد الفنية
- القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٨ بشأن تعيين العاملين بالاتحاد
التعاوني الزراعي المركزي بوزارة الزراعة
- القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بشأن نظام العاملين بالقطاع
الصام
- القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٩ بشأن الادارات المحلية
- معدلا بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٨١
- ومعدلا بالقانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٨٨
- القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ بشأن حماية القيم من
العيب
- القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ بشأن قانون شريعة السمعة
- القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٨٠ بشأن إنشاء بنك الاستثمار
القمي
- القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ بشأن الخدمة العسكرية
والوطنية
- ١ - معدلا بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٦
- القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ بشأن علاج الاثاب المتوتية
على تطبيق القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٧٢
- القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ بشأن سلطة الصحافة
- القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٨١ بشأن الاشراف والرقابة على
التامين
- القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٨١ بشأن تشغيل العاملين بالانجام
والاحجار

القانون

المسألة

$$Y = Y_0 + Y_1$$

القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٩١ بشأن العمل

• معدلا بالقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٨٢ •

القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ بشأن التصرف في الأراضي

- الصحراوية

10

18. 17

၇၇၂

القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ بشأن الضرائب على الدخل

• معدلا بالقانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٩٢ •

القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ بشأن شركات المساهمة

شركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية

- المحدودة

02. 44 44 44

100, 149, 167

103

101 . 46 . AV

القانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٢ بشأن تنظيم المناقصات *

القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٢ بشأن المحاماة *

القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٨٢ بشأن العاملين بالمحاجر

• والصرف الصحي ومياه الشرب •

18

• - معدلا بالقانون رقم 36 لسنة 1980 .

القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٨٣ بشأن مكافآت ومرئيات

ممثلي الحكومة والأشخاص الاعتبارية العامة أو البنوك

وغيرها . . .

2

Y-Y- 3, Y1- , 1A

القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ بشأن الإعفاءات الجمركية ؛

القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٣ بشأن انشاء البنك المصرى

- **لتنمية الصادرات**

140

27, 28, 29, 30

١٥٠ ، ٤٥ ، ٢٨

107. 101

القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٨٤ بشأن نقل ملكية بعض الأراضي

الواقعة في أملاك الدولة الخاصة إلى المحافظات

وعمدوق اراضى الاستصلاح :

149

القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٨٤ بشأن الاتحاد العام

التعاويثات

الصفحة	المحتوى
٣٧	القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٨٤ بشأن زيادة مرتبات العاملين بالدولة والقطاع العام والكادرات الخاصة .
١	القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٤ بشأن اضافة المادة ٩ حكدا الى القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٦٨ .
١٣٣	القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٨٤ بشأن فرض رسم تنمية الموارد المالية للدولة . - معدلا بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٨٦
٢٤	القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٥ بشأن الحد الاعلى للاجور وما في حكمها .
٢٤ ، ١٨	القانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ بشأن تنظيم الاطباء الجبركية .
٦٤ ، ١٢	القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٨٧ بشأن منح العلاوة الخاصة للعاملين المدنيين بالدولة .
٢٣	القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٧ بشأن زيادة المعاشيات
٦٦	القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٨٨ بشأن منح اعانة التجهيز الى المرتب والمعاش
١٤٥ ، ٤٠ ، ٢٦	القانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٨ بشأن الجهاز المركزي للحسابات .
٦٤ ، ١٢	القانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٨٨ بشأن منح العلاوة الخاصة للعاملين المدنيين بالدولة .
٦٤ ، ١٢	القانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٨٩ بشأن منح العلاوة الخاصة للعاملين المدنيين بالدولة .
٩٨	القانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ بشأن الاستثمار .
٦٤ ، ١٢	القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٩٠ بشأن منح العلاوة الخاصة للعاملين المدنيين بالدولة .
٦٤ ، ١٢	القانون رقم ٥ لسنة ١٩٩١ بشأن الوظائف القيادية في الجهاز الاداري للدولة والقطاع العام .
١٢٥ ، ٧٣ ، ١٠	القانون رقم ٧ لسنة ١٩٩١ بشأن بعض الاحكام المنطقة باملاك الدولة الخاصة .
٨١ ، ٨٠ ، ٧٧ ، ٣١ ، ١١٥ ، ١٧٠	القانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ بشأن انضوية المسامة الى المبيمات .

المجموع

القانون

القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٩١ بشأن منح علاوة خاصة للعاملين

المدنيين بالدولة .

٦٤

القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩١ بشأن قطاع الأعمال العام .

٢٦

القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ بشأن إصدار قانون قطاع
الأعمال العام .

٢٦ ، ٢١ ، ٩ ، ٦

٨٨ ، ٨٢ ، ٧٨ ، ٣٨

١٠٧ ، ٩٨ ، ٩٧

١٥٠ ، ١٤٩ ، ١٤٦

١٥٦ ، ١٥١

القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٩٢ بشأن منح العلاوة الخاصة

للعاملين المدنيين بالدولة .

٦٤ ، ١٢

القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٩٢ بشأن البنوك والائتمان .

٥٣

القانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٩٢ بشأن إنشاء الاتحاد المصري

للمقاولي التشييد والبناء .

٤٧

- ممدلا بالقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٩٣

القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٩٢ بشأن المصاحبة الحكومية .

١٠٢

القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٩٣ بشأن ضمانات ديمقراطية

التنظيمات النقابية المهنية .

٦٣

القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٩٣ بشأن البنوك والائتمان

٥٣

القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٩٣ بشأن معاملة الأطباء والصيادلة

وأخصائي العلاج الطبيعي والتعريض وغيرهم .

١٢١

القانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٩٣ بشأن منح علاوة خاصة للعاملين

المدنيين بالدولة .

٦٤ ، ١٢

القانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ بشأن الضريبة الموحدة .

١٧

القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٩٤ بشأن الرسوم القضائية

٣

ورسوم التوثيق من المولد المدنية .

القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٩٤ بشأن إنشاء مدرسة الجبلة

١٤٩

الحاضرة للأطباء .

القانون رقم ٢ لسنة ١٩٩٥ بشأن سلطة الصحافة .

٦٢

القرارات

أولا : قرارات : رئيس الجمهورية

الرقم	المقرر
١٢٢	قرار رئيس الجمهورية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ بشأن إصدار لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال . - ممذلا بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٣٧٢ لسنة ١٩٨٥
٢٨	قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ بشأن حساب مدد العمل السابقة في تقدير الدرجة والمرتب بالنسبة الى من يعين .
١٢٢	قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣١ لسنة ١٩٦٠ بشأن إنشاء معهد التخطيط القومي .
٩١ ، ٨٨	قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ بشأن إنشاء لجان التهيئة العامة ولجان الإنتاج الخري . - ممذلا بالقرار رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٣ . - وقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٣٥ لسنة ١٩٩٢ .
١١٦	قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٢ بشأن حظر تملك الأجانب للأراضي الزراعية وما في حكمها .
٢٩	قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رسوم التوثيق والشهر .
٧٦	قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٤٤٤ لسنة ١٩٦٥ بشأن تنظيم وإدارة المستشفيات والوحدات الملحقة بالتجالي المحلية .
٤٠	قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٦٥ لسنة ١٩٦٩ بشأن نقل بعض اختصاصات وزارة الثقافة للتصوير عليها في القانون رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٥٥ الى وزارة السياحة .
٦٥٦	قرار رئيس الجمهورية رقم ١١١١ لسنة ١٩٧٩ بشأن تحديد نسبة وقواعد توزيع واستخدام نصيب العاملين بشركات القطاع العام في الأرباح .
٨٣	قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٧٥ بشأن اللائحة التنفيذية لقانون المادة ١٠٣ من تنظيم الأرض والرياح التي يشملها رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ .
١٧٧	قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٧٥ بشأن إصدار اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الأرض .

القرار	المبدأ
قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٣ لسنة ١٩٧٥ بشأن تعديل	١٩٧٥
اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات رقم ٤٣ لسنة	١٩٧٢
قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٠٢ لسنة ١٩٧٥ بشأن إنشاء	١٩٧٥
الهيئة العامة للمستشفيات والمعاهد التعليمية	١٩٧٥
قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٨٠ لسنة ١٩٧٦ بشأن هيئة	١٩٧٦
كهولاء مصر	١٩٧٦
قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٥ لسنة ١٩٧٨ بشأن تعديل	١٩٧٨
تمويل مشروعات الآثار والمتاحف والصوت والصورة	١٩٧٨
بوزارة الثقافة	١٩٧٨
قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٢٧ لسنة ١٩٧٨ بشأن إنشاء	١٩٧٨
صندوق للتصنيع والانتاج للسجون	١٩٧٨
معدلا بالقرار رقم ٣٥٥ لسنة ١٩٩١	١٩٩١
قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٥٨ لسنة ١٩٧٨ بشأن اتفاقية	١٩٧٨
الموتة الاقتصادية بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية	١٩٧٨
قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٨٩ لسنة ١٩٧٨ بشأن تعيين	١٩٧٨
رئيس مجلس الوزراء في مملكة البحرين اختصاصات	١٩٧٨
رئيس الجمهورية بخصوص الاعفاء القبري	١٩٧٨
قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٠ لسنة ١٩٨١ بشأن اتفاقية	١٩٨١
الترابط بين الجامعات المصرية الأمريكية	١٩٨١
قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٠٩ لسنة ١٩٨١ بشأن تعيين	١٩٨١
الخصيص للخدمة العامة الى جهة اخرى	١٩٨١
قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٣٥ لسنة ١٩٨١ بشأن تعديل	١٩٨١
الاتفاق الخاص باستيراد المواد القروية والتعليمية والثقافية	١٩٨١
الموقع في نيروبي	١٩٨١
قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٠ لسنة ١٩٨٣ بشأن مقابل	١٩٨٣
الانتفاع بالأراضي المحيطة بالبحيرات	١٩٨٣
قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٦٥ لسنة ١٩٨٣ بشأن تعديل	١٩٨٣
المستلزمات المالية التي تؤول للهيئة العامة لتنمية القروية	١٩٨٣
الصمكية للأشغال عليها	١٩٨٣
قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٧ لسنة ١٩٨٤ بشأن إنشاء	١٩٨٤
الهيئة العامة للخدمات البيطرية	١٩٨٤
قرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن إنشاء	١٩٨٦
مشروع الحفاظ على حياة الطفل	١٩٨٦

العدد	المقررات
٧١ ، ١٨	قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ بشأن اصدار اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الاعفاءات الجمركية .
١٠٤ ، ٦٨	قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن التبريلة الجمركية .
١٥٥ ، ٤٠	قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٦ لسنة ١٩٨٨ بشأن صندوق لسكان افراد القوات المسلحة .
٧٣	قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٩ بشأن تخصيص حصيلة بيع اراضي المهاجر الوافدة داخل الكتلة السكنية للهيئة العامة للمنشآت البيطرية .
٥٩	قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٣ لسنة ١٩٩١ بشأن اصدار اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجاصات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ .
٧٨	قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٠ لسنة ١٩٩١ بشأن بعض الاعفاءات على الضريبة العامة على المبيعات .
١٧٠ ، ٧٧ ، ٣١	قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٧ لسنة ١٩٩٢ بشأن تعديل الجداول المرفقة لقانون الضريبة العامة على المبيعات .
١٧٠ ، ٨١ ، ٣١	قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٩٣ بشأن اضافة خدمات أخرى الى ما يخضع للضريبة .

ثانيا : قرارات رئيس مجلس الوزراء

العدد	المقررات
١٠٢	قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٣٩ لسنة ١٩٧٥ بشأن اختيار هيئة كهرباء مصر من الهيئات العامة الاقتصادية .
١٦٢ ، ٦٥ ، ٥٦	قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧٠٧ لسنة ١٩٧٩ بشأن اصدار اللائحة التنفيذية لقانون الادارات المحلية رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ .
٩١	قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٨٣ لسنة ١٩٧٩ بشأن الاعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية .
١٤	قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩٥٥ لسنة ١٩٨٣ بشأن تقرير بدل هروف ومخاطر الوظيفة .
٩٤	قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩٥٦ لسنة ١٩٨٣ بشأن تحرير مقابل تكدي عن الوجبة الغذائية .
١٥٦	قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣٦٠ لسنة ١٩٨٤ بشأن تحديد نسبة توزيع واستخدام نصيب العاملين بشركات القطاع العام .

الرقم

القرار

٢٤ ، ١٠٦

قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦١٥ لسنة ١٩٨٦ بشأن
الحد الأعلى للأجور .

١١

قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧١١ لسنة ١٩٨٦ بشأن تقرير
بدل ظروف ومخاطر الوظيفة والمقابل التقليدي عن الوجبة
الغذائية للعاملين بقطاع الشرب .

٧٦

قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٤٣ لسنة ١٩٨٨ بشأن اللائحة
الأساسية للمستشفيات والوحدات الطبية التابعة لوحدات
الإدارة المحلية .

١٤٦

قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٩٠ لسنة ١٩٩١ بشأن
إصدار اللائحة التنفيذية لقانون شركات قطاع الأعمال
العام .

٩

قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣٢ لسنة ١٩٩٢ بشأن بيان
المستقطات المالية عن بدل حضور اجتماعات الجمعية
المسبوبة للشركة التابعة .

٤

قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٦٢ لسنة ١٩٩٣ بشأن تحديد
شروط وأوضاع للكتاب العام .

ثالثا : القرارات الوزارية

الرقم

القرار

١٣٥

قرار وزير الداخلية رقم ٦٣ لسنة ١٩٥٩ بشأن جوازات
السفر .

٧٦

معدلا بالقرار رقم ١٢١ لسنة ١٩٨٧ .
قرار وزير الدولة للإدارة المحلية رقم ٦٩٨ لسنة ١٩٦٥ بشأن
إنشاء صندوق لتحسين الخدمة بالمستشفيات والوحدات
الطبية الملحقة بالمجالس المحلية وإيراداته .

١٤٨

قرار وزير المالية رقم ٦ لسنة ١٩٦٨ بشأن نظام الإفراج
الجبركي .

١٢٨

قرار وزير التنمية الإدارية رقم ١ لسنة ١٩٧٩ بشأن
توظيف الخبراء الوطنيين .

معدلا بالقرار رقم ٣٣٣٥ لسنة ١٩٨٢ .

٢٥

قرار وزير التنمية الإدارية رقم ٣ لسنة ١٩٧٩ بشأن توظيف
العاملين الذين يقومون بأعمال مؤقتة .

المبدأ

القراء

- قرار وزير الاقتصاد رقم ١٥٤ لسنة ١٩٨٠ بشأن إصدار
لائحة نظام العاملين بالهيئة العامة للاستثمار . ٦٧
- قرار وزير التعمير رقم ٦٥٨ لسنة ١٩٨١ بشأن اتفاقية شغل
الوظائف العليا في صرف حوكفر جديد أقصى ٢٥٪ من
الرتب الأساسي . ١٥٣
- قرار وزير شؤون الاستثمار والتعاون الدولي رقم ٩٦ لسنة
١٩٨٢ بشأن إصدار اللائحة التنفيذية لقانون شركات
المساحة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات
المسؤولية المحدودة . ٩٧
- قرار وزير المالية رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨٣ بشأن إصدار اللائحة
التنفيذية لقانون المناقصات والمزايدات رقم ٩ لسنة
١٩٨٣ . ٩٤ ، ٨٧
- قرار وزير المالية رقم ٣١٦ لسنة ١٩٨٣ بشأن نظام الإفراج
عن سيارات الركوب الخاصة . ١٥٢ ، ٩٠
- قرار وزير النقل رقم ٢٠ لسنة ١٩٨٥ بشأن نظام صرف
حصيلة وسبوم استعمال ترزور السيارات على الطرق
السريعة المميزة . ٩٠
- قرار وزير المالية رقم ٧٦ لسنة ١٩٨٦ بشأن إصدار اللائحة
التنفيذية لقانون فرض رسم تنمية الموارد المالية للدولة . ١٣٣
- قرار وزير النقل والمواصلات والنقل البحري رقم ٩٥ لسنة
١٩٨٧ بشأن تحديد المواصلات من النقد الأجنبي لغيات
رسوم الارشاد والتوصيات ورسوم الموانئ والنائر
والرسو والمكوث . ١٣٦
- قرار وزير التأمينات الاجتماعية رقم ٧٨ لسنة ١٩٨٨ بشأن
التأمين على عمال القاولات في المصليات التي تقوم بتنفيذها
شركات قطاع الاتصال العام . ٣٠
- قرار وزير السياحة رقم ٢١٦ لسنة ١٩٩٠ بشأن إصدار لائحة
الفنادق السياحية . ٤٨
- قرار وزير التربية والتعليم والبحث العلمي رقم ١٤٠ لسنة
١٩٩١ بشأن جوائز الساعات المكتبية . ٥٩

وابعا : قرارات لجنة شؤون الخدمة المدنية

المبدأ

القراء

- قرار لجنة شؤون الخدمة المدنية رقم ١ لسنة ١٩٨٠ ٢٢

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الايداع بدار الكتب ٢٠٠١/٤٢٥٧

ISBN — 977 — 01 — 7177 — 8



مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب